

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

قسم العلوم الاقتصادية



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

الموضوع

تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفقات الاستثمار الأجنبي
المباشر إلى دول الاتحاد الأوروبي-دراسة حالة فرنسا -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذ الدكتور:
مفتاح صالح

إعداد الطالبة:
رحال فاطمة

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/رحماني موسى	أستاذ تعليم عالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د/مفتاح صالح	أستاذ تعليم عالي	جامعة بسكرة	مقررا
أ.د/حميداتو محمد ناصر	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	ممتحنا
د/بن سميحة دلال	أستاذ محاضر - أ-	جامعة بسكرة	ممتحنا
د/قرومي حميد	أستاذ محاضر - أ-	جامعة البويرة	ممتحنا
د/مهاوات لعبيدي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية 2018-2019

شكر وتقدير

الحمد لله و حده و الشكر له سبحانه على نعمه التي لا تعد ولا تحصى والذي تفضل علي بالتوفيق لإنجاز هذا العمل،
و أصلي و أسلم على سيدنا محمد و آله و صحبه أجمعين.
يشرفني عظيم الشرف أن أتوجه بخالص الشكر
والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور مفتاح
صالح، على ما أسداه لي من نصح وتوجيه وإرشاد خلال
إعداد هذه الرسالة.
كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمدني
بيد العون والمساعدة في طبع وإخراج هذه الرسالة.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

أبي العزيز و أمي الحبيبة

زوجي الكريم

أبنائي الاحباء اسلام و وسيم

أخواتي

إلى كل زملاء الدراسة

الملخص

عرفت السنوات الأخيرة تزايد إهتمام الدول بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما يحمله من مزايا للاقتصاديات المضيفة ولما له من أهمية في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فالاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ويتأثر بصورة غير مباشرة بأغلب المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالصادرات، الواردات، الأجور، الاستهلاك، التشغيل، أسعار الفائدة.....إلخ، لذلك تتسابق الدول لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذبه.

و يوجد لدى الاتحاد الأوروبي واحد من أكثر أنظمة الاستثمار انفتاحاً في العالم. حيث أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر منصوص عليه في معاهدات الاتحاد الأوروبي، وقد عرف هذا الأخير أسوأ وأخطر أزمة في تاريخه ألا وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية والتي ظهرت بوادرها بالتحديد في نوفمبر 2009 عندما أعلنت اليونان عن عدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليهما. ومالبت هذه الأزمة وانتشرت بين دول الاتحاد، حيث تعد هذه الأزمة من أكبر التحديات التي تواجه استقرار الاتحاد النقدي الأوروبي.

وقد حاولت هذه الدراسة معالجة الاشكالية المتعلقة بتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، وفرنسا بصفة خاصة.وقد توصلت الدراسة إلى أن الأزمة اليونانية والأوروبية قد كشفت الخلل البنوي في تشكيل الاتحاد النقدي الاوروبي، وبالتالي فهو لا يشكل اتحاد نقدي كامل -منطقة عملة مثلئ - ، وتكمن المشكلة الأساسية للبناء الأوروبي في عدم وجود سياسة مالية موحدة ، قادرة على امتصاص آثار التفاوت البنوي والجاري بين اقتصادات دول منطقة اليورو، مما جعل هذا الاتحاد النقدي وسيلة لاستغلال دول المحيط الأوروبي-الدول الجنوب PIIGS - من جانب المركز-دول الشمال ألمانيا، فرنسا...إلخ- وقد ساهمت أزمة الديون السيادية الاوروبية في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة ودخول العديد من دول الاتحاد الاوروبي في انكماش وبالخصوص دول منطقة اليورو ، وهذا بسبب سياسات التقشف التي اتبعتها العديد من دول المنطقة ، والتي ساهمت في تشويه مناخ الاستثمار والذي أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول في منطقة اليورو كدول PIIGS والتي تستقطب معدلات ضعيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع دول الشمال كبلجيكا، فرنسا وألمانيا، ولم تسلم دول الشمال ايضاً من تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو ، حيث لاحت بظلالها على فرنسا والتي تراجعت فيها تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إليها ايضاً وهذا نظراً لتشوه المناخ الاستثماري فيها في ظل الركود الذي تعرفه .

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، أزمة الديون السيادية، منطقة اليورو، الاتحاد الاوروبي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، فرنسا.

Résumé

Plusieurs pays s'efforcent ces dernières années aux questions relatives d'attirer les investissements étrangers directs, pour ce qui pourrait offrir comme avantages à l'économie des pays d'accueil ainsi que leur importance dans la contribution au développement économique, les investissements étrangers directs influencent et subissent leur influence indirectement par la plupart des variables économiques telles que : les exportations, les importations, les salaires, la consommation, les emplois et les taux d'intérêt...etc. Cela pousse les pays à rivaliser afin de créer un climat favorisant l'afflux des IED.

Auprès de l'Union européenne l'un des systèmes d'investissements les plus ouverts au monde car l'ouverture aux investissements étrangers directs est inscrite dans les traités de l'UE. Ce dernier a connu la crise la plus grave de son histoire ; c'est la crise de la dette souveraine en Europe, les premiers signes de cette crise économique sont apparus en 2009, lorsque la Grèce a annoncé son incapacité à faire face à sa dette et dans un peu de temps cette crise a continué à étendre vers les pays de l'Union européenne, c'est là l'un des principaux enjeux auxquels sont confrontés la stabilité de l'Union monétaire européenne

On s'est efforcé, dans la présente étude de traiter la problématique des répercussions de la crise de la dette souveraine européenne sur les flux d'investissement étranger direct dans les pays de l'Union Européenne en général et la France en particulier. Cette étude est parvenue à la conclusion que la crise grecque et européenne a révélé le déséquilibre structurel dans la formation de l'union monétaire européenne ; donc il ne constitue pas une union monétaire complète-une zone monétaire optimale. Le problème principal de la construction européenne réside dans l'absence d'une politique budgétaire unifiée capable d'absorber les effets des inégalités structurelles entre les économies des pays de la zone euro, faisant de cette union monétaire un moyen d'exploiter les Etats de l'Europe -les pays de Sud- par le centre- les pays nordiques : l'Allemagne, la France...etc. La crise de la dette souveraine européenne a contribué à la baisse des taux des croissances économiques, à l'augmentation de taux de chômage et à l'entrée de nombreux pays de l'Union Européenne en récession en particulier les pays de la zone euro. Cela est dû aux politiques d'austérité adoptées par de nombreux pays de la région qui ont contribué à fausser le climat des investissements, ce qui a eu une incidence négative sur les flux d'investissement direct étranger vers certains pays de la zone euro tels que les PIIGS qui attirent de faibles taux d'investissement direct étranger par rapport aux pays du Nord comme l'Allemagne, la France et la Belgique.

Les pays nordiques n'ont pas non plus été affectés par les répercussions de la crise de la dette souveraine dans la zone euro qui a éclipsé la France où les flux d'investissement étranger direct ont également diminué en raison de la distorsion du climat de l'investissement pendant la récession.

Mots clés : la crise financière, la crise de la dette souveraine ,la Zone d'euro, l'Union européenne , L'investissement direct étranger, Le climat de l'investissement ,la France

فهرس المحتويات

الجداول ، الأشكال والملاحق

فهرس المحتويات

II.....	كلمة شكر وتقدير.....
III.....	الإهداء.....
IV.....	ملخص البحث بالعربية.....
V.....	ملخص البحث بالفرنسية.....
VI.....	فهرس المحتويات ، الجداول، الأشكال والملاحق.....
X.....	قائمة الجداول.....
XIV.....	قائمة الأشكال البيانية.....
XIX.....	قائمة الملاحق.....

المقدمة العامة [أ-ز]

أ.....	تمهيد.....
ب.....	تحديد إشكالية البحث.....
ب.....	فرضيات البحث.....
ب.....	أسباب اختيار الموضوع.....
ج.....	أهمية البحث.....
ج.....	أهداف البحث.....
د.....	المنهج والأدوات المستخدمة في البحث.....
د.....	موقع البحث من الدراسات السابقة.....
ه.....	صعوبات الدراسة.....
ه.....	خطة وهيكل البحث.....

الفصل الأول: الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي [75-01]

02.....	تمهيد.....
03.....	المبحث الأول:عدوى الأزمات المالية وقنوات انتشارها.....
04.....	المطلب الأول: مفهوم العدوى المالية وأهم النظريات المفسرة لها.....
06.....	المطلب الثاني: قنوات انتقال عدوى الأزمات المالية.....
09.....	المبحث الثاني:دراسة تحليلية للأزمة المالية العالمية.....
09.....	المطلب الأول: نشأة وجذور الأزمة المالية العالمية.....
19.....	المطلب الثاني: أسباب أزمة الرهن العقاري.....
37.....	المطلب الثالث: الاجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2007.....
44.....	المطلب الرابع: الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات انتقالها للاتحاد الأوروبي.....

57	المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2007 على الاقتصاديات المتقدمة.....
57	المطلب الأول: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2007 على الاسواق المالية والبنوك.....
58	المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2007 على النمو الاقتصادي.....
63	المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2007 على التجارة الدولية والسوق النفطية.....
69	المطلب الرابع: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2007 على التضخم والبطالة.....
74	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني: الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الاوروبية [156-76]

77	تمهيد.....
78	المبحث الأول: ماهية الاتحادات النقدية الكاملة – مناطق العملة المثلثي-.....
78	المطلب الأول: مفهوم وشروط نجاح مناطق العمل المثلثي.....
81	المطلب الثاني: نظريات منطقة العملة المثلثي.....
85	المطلب الثالث: مراحل انشاء الاتحادات النقدية الكاملة.....
87	المبحث الثاني: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي.....
87	المطلب الأول: الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.....
95	المطلب الثاني: الاتحاد النقدي الأوروبي.....
111	المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية الأوروبية.....
111	المطلب الأول: أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية.....
126	المطلب الثاني: أزمة الديون السيادية اليونانية.....
143	المبحث الرابع: الحلول المقترحة لمعالجة أزمة الديون السيادية الأوروبية.....
143	المطلب الأول: دور البنك المركزي الاوروبي في ادارة ازمة منطقة اليورو.....
144	المطلب الثاني: محاولات الانقاذ الاقليمية الاوروبية.....
152	المطلب الثالث: خطط الدول التي مستها الأزمة.....
155	خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية الاوروبية على تدفق الاستثمار

الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي [284-157]

158	تمهيد.....
159	المبحث الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.....
159	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
166	المطلب الثاني: ماهية المناخ الاستثماري.....

فهرس المحتويات

174.....	المبحث الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على المناخ الاستثماري في الاتحاد الأوروبي
174.....	المطلب الأول: المحددات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري
208.....	المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية للمناخ الاستثماري
245.....	المبحث الثالث: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية
245.....	المطلب الأول: التوجات العالمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية
268.....	المطلب الثاني: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية
284.....	خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار

الأجنبي المباشر إلى فرنسا [365-285]

286.....	تمهيد
287.....	المبحث الأول: واقع المناخ الاستثماري لفرنسا في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية
287.....	المطلب الأول: المحددات الاقتصادية للمناخ الاستثماري
305.....	المطلب الثاني: المحددات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري
319.....	المطلب الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على القطاعات الانتاجية في فرنسا
326.....	المبحث الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا
326.....	المطلب الأول: تداعيات أزمة منطقة اليورو على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا
	المطلب الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لفرنسا وفرص العمل التي وفرتها
330.....	
332.....	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا
336.....	المطلب الرابع: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من فرنسا
339.....	المبحث الثالث: انعكاسات خروج بريطانيا على اقتصاد الاتحاد الأوروبي والاقتصاد الفرنسي
339.....	المطلب الأول: أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي
347.....	المطلب الثاني: التداعيات المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الأوروبي والفرنسي
364.....	المطلب الثالث: لندن وبروكسل: سيناريوهات محتملة لعلاقات جديدة
365.....	خلاصة الفصل الرابع
[372-366].....	الخاتمة
[398-373].....	قائمة المراجع
[418-399].....	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	تسمية الجدول	رقم الجدول
10	تطور ميزان الحساب التجاري الأمريكي خلال الفترة 2012/1950	الجدول رقم (1-1)
11	تغير الانفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2013-1996	الجدول رقم (1-2)
13	الانفاق الأمريكي على الحروب	الجدول رقم (1-3)
24	وصف سوق أصناف قروض الرهون العقارية	الجدول رقم (1-4)
27	إصدارات سوق MBS من طرف الوكالات الحكومية وغير الحكومية	الجدول رقم (1-5)
34	التصنيف الائتماني للسندات حسب وكالات Fitch و S&P و Moody's	الجدول رقم (1-6)
48	نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية خلال الفترة 2009/2000	الجدول رقم (1-7)
49	سعر صرف الأورو مقابل الدولار	الجدول رقم (1-8)
59	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة	الجدول رقم (1-9)
64	معدل نمو التجارة-السلعية- وصيد الميزان الجاري في الدول المتقدمة	الجدول رقم (1-10)
66	تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة 2016/2006	الجدول رقم (1-11)
70	معدلات التضخم خلال الفترة 2015-2006	الجدول رقم (1-12)
72	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2015/2006	الجدول رقم (1-13)
99	تطور الأوزان النسبية لعملات الدول الأوروبية في العملة الأوروبية.	الجدول رقم (2-1)
103	أسعار تحويل العملات الوطنية للدول الأوروبية إلى اليورو في 1 جانفي 1999	الجدول رقم (2-2)
106	مدى استفتاء دول السوق المشتركة الأوروبية لمعايير الانضمام للاتحاد النقدي الأوروبي حسب احصائيات سنة 1998/1997.	الجدول رقم (2-3)
112	إجمالي الدين الحكومي العام	الجدول رقم (2-4)
113	تطور أجور العمالة لكل وحدة من القوى العاملة قبل الأزمة %	الجدول رقم (2-5)
124	وضعية الميزانية العامة للدولة قبل وخلال أزمة الديون السيادية الأوروبية	الجدول رقم (2-6)
126	إعادة النظر في التصنيف الائتماني لمنطقة الأورو	الجدول رقم (2-7)
132	حجم الديون الخارجية لليونان قبل وخلال الأزمة	الجدول رقم (2-8)
134	التضخم في اليونان	الجدول رقم (2-9)
137	أهم مؤشرات الاقتصاد الإيرلندي خلال الأومة	الجدول رقم (2-10)
138	بعض المؤشرات الاقتصادية للبرتغال	الجدول رقم (2-11)
140	بعض المؤشرات الاقتصادية لإسبانيا	الجدول رقم (2-12)

قائمة الجداول

141	بعض المؤشرات الاقتصادية لإيطاليا	الجدول رقم (2-13)
145	أهم القمم الأوروبية	الجدول رقم (2-14)
149	القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة 2010-2011	الجدول رقم (2-15)
175	النمو السكاني للاتحاد الأوروبي 2007-2017	الجدول رقم (3-1)
176	نسبة الاناث من اجمالي عدد السكان في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1980-2016	الجدول رقم (3-2)
177	عدد السكان حسب الفئة العمرية اعتبارًا من 1 يناير 2006 و 2016	الجدول رقم (3-3)
181	الانفاق على الرعاية الصحية خلال الفترة 2007/2016	الجدول رقم (3-4)
184	الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي	الجدول رقم (3-5)
185	عدد التلاميذ والطلبة في الاتحاد الأوروبي سنة 2016	الجدول رقم (3-6)
187	عدد المتحصليين على شهادة التعليم العالي العام 2016	الجدول رقم (3-7)
191	طول شبكات الطرق والسكك الحديدية ، 2006 و 2016	الجدول رقم (3-8)
195	انتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007/2016	الجدول رقم (3-9)
197	انتاج الغاز الطبيعي والطاقة النووية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005/2015	الجدول رقم (3-10)
198	سعر الغاز الطبيعي خلال الفترة –النصف الثاني من 2014 إلى 2016-	الجدول رقم (3-11)
199	حجم انتاج الفحم والنفط في الاتحاد الأوروبي	الجدول رقم (3-12)
200	انتاج الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1990-2015	الجدول رقم (3-13)
201	إجمالي إنتاج الكهرباء في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي الفترة (2001-2015)	الجدول رقم (3-14)
202	متوسط أسعار الكهرباء باليورو لكل كيلوواط ساعي خلال الفترة 2014/2016	الجدول رقم (3-15)
204	الانفاق الحكومي على البحث والتطوير في الاتحاد الأوروبي	الجدول رقم (3-16)
206	نسبة الانفاق الحكومي على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الأوروبي	الجدول رقم (3-17)
209	نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي	الجدول رقم (3-18)
213	مساهمة القطاعات الانتاجية في من اجمالي القيمة المضافة	الجدول رقم (3-19)
214	حجم الانتاج الفلاحي في الاتحاد الأوروبي	الجدول رقم (3-20)
215	اجمالي القيمة المضافة من القطاع الزراعي والدعم الممنوح للقطاع الزراعي	الجدول رقم (3-21)
217	انتاج السيارات في العالم	الجدول رقم (3-22)

قائمة الجداول

220	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الجدول رقم (3-23)
223	الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاتحاد الأوروبي	الجدول رقم (3-24)
224	أسعار الصرف الأورو مقابل العملات الرائدة في نهاية الفترة 2017/2008	الجدول رقم (3-25)
225	معدلات أسعار الفائدة طويلة الأجل خلال الفترة 2017/2006	الجدول رقم (3-26)
226	تغير معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2015/2005	الجدول رقم (3-27)
229	معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016/2005	الجدول رقم (3-28)
232	الميزانية العامة لدول الاتحاد الأوروبي "رصيد" خلال الفترة 2015/2005	الجدول رقم (3-29)
234	إجمالي الإيرادات الحكومية العامة خلال الفترة 2015/2005	الجدول رقم (3-30)
236	إجمالي النفقات الحكومية العامة خلال الفترة 2015/2005	الجدول رقم (3-31)
239	الدين الحكومي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016/2008	الجدول رقم (3-32)
248	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا خلال الفترة 2008/2000	الجدول رقم (3-33)
249	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم خلال الفترة 2016-2009	الجدول رقم (3-34)
258	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من العالم خلال الفترة 2008/2000	الجدول رقم (3-35)
260	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من العالم خلال الفترة 2016-2009	الجدول رقم (3-36)
269	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاتحاد الأوروبي	الجدول رقم (3-37)
271	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاتحاد الأوروبي-حسب الدول-	الجدول رقم (3-38)
273	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للاتحاد الأوروبي	الجدول رقم (3-39)
275	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الاتحاد الأوروبي للعالم	الجدول رقم (3-40)
276	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في الخارج (متوسط الفترة 2009/2007)	الجدول رقم (3-41)
277	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في الخارج ، المتوسط 2015-2013	الجدول رقم (3-42)
278	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الاتحاد الأوروبي	الجدول رقم (3-43)
280	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الصادرة من الاتحاد الأوروبي للعام 2014	الجدول رقم (3-44)
281	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ، الوارد والصادر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2015/2009	الجدول رقم (3-45)
282	التوزيع الجغرافي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر من الاتحاد الأوروبي في العالم	الجدول رقم (3-46)

قائمة الجداول

283	التوزيع القطاعي لمخزون الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد و الصادر من الاتحاد الأوروبي لعام 2014	الجدول رقم (3-47)
289	تطور الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا خلال الفترة 2014/2005	الجدول رقم (4-1)
290	حجم الناتج المحلي الاجمالي وفقا لثلاث طرق في فرنسا	الجدول رقم (4-2)
292	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالاسعار الجارية	الجدول رقم (4-3)
293	تغير معدلات البطالة في فرنسا خلال الفترة (2016-2005).	الجدول رقم (4-4)
294	معدلات التضخم في فرنسا خلال الفترة 2016/2005	الجدول رقم (4-5)
296	الميزانية العامة لفرنسا خلال الفترة (2016-2005)	الجدول رقم (4-6)
297	اجمالي النفقات الحكومية العامة في فرنسا خلال الفترة 2016-2005	الجدول رقم (4-7)
298	إجمالي الإيرادات الحكومية العامة في فرنسا خلال الفترة 2015/2005	الجدول رقم (4-8)
308	عدد السكان في فرنسا	الجدول رقم (4-9)
310	الكثافة السكانية لأهم المدن الفرنسية خلال الفترة 2015-2012	الجدول رقم (4-10)
311	عدد الاطباء - طب عام وخاص- في فرنسا لسنة 2017	الجدول رقم (4-11)
311	عدد المهن الطبية في فرنسا	الجدول رقم (4-12)
312	عدد المستشفيات في فرنسا نهاية العام 2015	الجدول رقم (4-13)
312	عدد الصيدليات ومخابر التحليل الطبي في فرنسا خلال الفترة 2016/2000	الجدول رقم (4-14)
313	الانفاق على القطاع الصحي في فرنسا خلال الفترة 2016/2007	الجدول رقم (4-15)
313	عدد المتحصلين على شهادة التعليم العالي للعام 2016	الجدول رقم (4-16)
314	الانفاق على التعليم في فرنسا خلال الفترة 2016/2007	الجدول رقم (4-17)
315	الانفاق على البحث والتطوير في فرنسا	الجدول رقم (4-18)
316	الانتاج الاولي للطاقة في فرنسا خلال الفترة 2016/2007	الجدول رقم (4-19)
317	الانتاج الاولي للطاقة في فرنسا سنة 2015	الجدول رقم (4-20)
317	انتاج الكهرباء في فرنسا خلال الفترة 2015/2001	الجدول رقم (4-21)
318	متوسط أسعار الكهرباء باليورو لكل كيلوواط ساعي خلال الفترة 2016/2014	الجدول رقم (4-22)
319	حجم الانتاج الزراعي في فرنسا	الجدول رقم (4-23)
319	حجم الانتاج النباتي والحيواني في فرنسا	الجدول رقم (4-24)
324	حجم الانتاج الصناعي في فرنسا خلال الفترة 2010-1980	الجدول رقم (4-25)
327	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا خلال الفترة 2017/2006.	الجدول رقم (4-26)
334	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا خلال الفترة 2016/2007	الجدول رقم (4-27)

قائمة الجداول

336	توزيع المشاريع الاستثمارية لعام خلال الفترة 2017/2010	الجدول رقم (4-28)
337	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من فرنسا خلال الفترة 2017/2006	الجدول رقم (4-29)
353	أكبر الاقصاديات المستثمرة في بريطانيا خلال الفترة 2017/200	الجدول رقم (04-30)
355	أكبر الاقصاديات المضيقه للاستثمار الأجنبي المباشر البريطاني خلال الفترة 2017/2009	الجدول رقم (04-31)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	تسمية الشكل	رقم الشكل
10	تطور ميزان الحساب التجاري والجاري الأمريكي خلال الفترة 2007/1970	الشكل رقم (1-1)
12	عجز الموازنة الأمريكي منذ 1961 حتى 2006	الشكل رقم (1-2)
13	تطور الدين العام الأمريكي (تريليون دولار) خلال الفترة (1940-2007).	الشكل رقم (1-3)
15	اجمالي القروض القائمة على قطاع الأسر والديون العقارية	الشكل رقم (1-4)
17	تطور الكتلة النقدية ، السيولة واحتياطي النقد الأجنبي	الشكل رقم (1-5)
18	التضخم العالمي	الشكل رقم (1-6)
20	قروض الرهن العقاري الموجهة للعائلات الأمريكية	الشكل رقم (1-7)
21	حصة الرهون العقارية عالية المخاطر "subprime" في اجمالي القروض العقارية	الشكل رقم (1-8)
23	تصنيف المقترضون بنقاط الفيكو	الشكل رقم (1-9)
26	توريق القروض العقارية	الشكل رقم (1-10)
27	سوق الMBS	الشكل رقم (1-11)
29	أسعار العقارات وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية	الشكل رقم (1-12)
30	نسبة ملكية المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية	الشكل رقم (1-13)
30	أسعار العقار في الولايات المتحدة الأمريكية "مؤشر OFHEO" خلال الفترة 2007/1997.	الشكل رقم (1-14)
32	تطور معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2008/1990	الشكل رقم (1-15)
32	تطور معدل الفائدة للبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال الفترة 2008/1999	الشكل رقم (1-16)
45	أهم مؤشرات أسواق الأوراق المالية	الشكل رقم (1-17)
46	العائد على السندات الحكومية	الشكل رقم (1-18)
51	سياسة سعر الفائدة في الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الاوروبي	الشكل رقم (1-19)
52	اوضاع الاقراض المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو	الشكل رقم (1-20)
53	مساهمة الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي	الشكل رقم (1-21)
54	صادرات الاتحاد الاوروبي من السلع خلال الفترة 2016/2002	الشكل رقم (1-22)
54	واردات الاتحاد الاوروبي من السلع خلال الفترة 2016/2002	الشكل رقم (1-23)
55	تجارة الاتحاد الاوروبي في السلع مع الولايات المتحدة الأمريكية	الشكل رقم (1-24)
73	البطالة في الاتحاد الاوروبي	الشكل رقم (1-25)
97	كيفية عمل نظام الثعبان النقدي	الشكل رقم (2-1)
114	تطور التكاليف الوحيدة لليد العاملة لدول الشمال	الشكل رقم (2-2)
114	تطور التكاليف الوحيدة لليد العاملة لدول PIIGS	الشكل رقم (2-3)

قائمة الأشكال البيانية

116	التطورات الاقتصادية لدول شمال منطقة اليورو ودول ال PIIGS قبل أزمة الديون السيادية الأوروبية	الشكل رقم (2-4)
117	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في منطقة اليورو وبعض دول الاتحاد الأوروبي	الشكل رقم (2-5)
117	معدل البطالة في منطقة اليورو وبعض دول الاتحاد الأوروبي	الشكل رقم (2-6)
119	وضعية الأصول الأجنبية وعلوات المخاطر	الشكل رقم (2-7)
120	تطور الحساب الجاري لدول شمال وجنوب منطقة اليورو	الشكل رقم (2-8)
121	تطور الديون الخارجية للقطاع الحكومي لدول PIIGS	الشكل رقم (2-9)
121	تطور الديون الخارجية للقطاع الخاص لدول PIIGS	الشكل رقم (2-10)
123	تغييرات أسعار الفائدة على الاقتراض طويلة الاجل	الشكل رقم (2-11)
130	تطور الدين الحكومي لليونان	الشكل رقم (2-12)
134	التصنيف الائتماني لديون اليونان	الشكل رقم (2-13)
147	الصندوق الاوربي للاستقرار المالي	الشكل رقم (2-14)
164	دورة حياة المنتج	الشكل رقم (3-1)
176	النمو السكاني للاتحاد الأوروبي 1960-2017	الشكل رقم (3-2)
177	عدد المواليد والوفيات في الاتحاد الاوربي خلال الفترة 1961-2016	الشكل رقم (3-3)
177	معدل الخصوبة في الاتحاد الاوربي خلال الفترة 2001/2015 المواليد الأحياء لكل امرأة	الشكل رقم (3-4)
179	الوضعية الصحية لسكان الاتحاد الاوربي والذين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة وما فوق للعام 2016	الشكل رقم (3-5)
179	الوضعية الصحية لعمال الاتحاد الاوربي الذين تتراوح أعمارهم بين 16 سنة وما فوق العام 2016	الشكل رقم (3-6)
180	الانفاق على قطاع الصحة 2005/2015	الشكل رقم (3-7)
186	نسبة التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة إلى سن التعليم الإلزامي الذي يحضرون التعليم ما قبل الابتدائي من اجمالي هذه الفئة العمرية 2014 و 2015	الشكل رقم (3-8)
188	الأشخاص المعرضون لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي ، الاتحاد الأوروبي 2006/2016	الشكل رقم (3-9)
189	تحليل لظاهرة الفقر لسكان الاتحاد الأوروبي وفقا لمعايير الفقر الثلاثة في عام 2016.	الشكل رقم (3-10)
190	الأشخاص المعرضون لخطر الفقر حسب الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية ، العام 2016 ،	الشكل رقم (3-11)
193	أهم البضائع المنقولة عبر النقل المائي الداخلي العام 2016	الشكل رقم (3-12)

قائمة الأشكال البيانية

194	الانتاج العالمي الأولي من الطاقة خلال الفترة 2015/2005	الشكل رقم (3-13)
196	الانتاج الأولي للطاقة في الاتحاد الأوروبي لعام 2015	الشكل رقم (3-14)
205	اجمالي الانفاق الحكومي على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016/2000	الشكل رقم (3-15)
216	مؤشر الانتاج الصناعي والبناء	الشكل رقم (3-16)
216	القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الاتحاد الأوروبي للعام 2016	الشكل رقم (3-17)
218	القيمة المضافة من قطاع الخدمات من اجمالي القيمة المضافة في الاتحاد الأوروبي	الشكل رقم (3-18)
219	مؤشر رقم أعمال الخدمات خلال الفترة 2016/2006	الشكل رقم (3-19)
237	الانفاق الاستهلاكي الحكومي خلال الفترة 2018/2008	الشكل رقم (3-20)
240	الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016/2002	الشكل رقم (3-21)
241	رصيد الميزان التجاري لسنة 2016 لدول الاتحاد الأوروبي	الشكل رقم (3-22)
242	الخمس شركاء الرئيسيين للاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للسلع سنة 2017	الشكل رقم (3-23)
242	ميزان الخدمات في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016/2010	الشكل رقم (3-24)
243	اكبر دول الاتحاد الأوروبي تصدرا واسترادا للخدمات خلال العام 2016	الشكل رقم (3-25)
244	الخمس شركاء الرئيسيين للاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للخدمات سنة 2016	الشكل رقم (3-26)
264	الرصيد العالم للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الداخل ، بحسب القطاع خلال الفترة 2015-2001	الشكل رقم (3-27)
266	المجموع العالم للتدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب القطاع 2012	الشكل رقم (3-28)
267	الرصيد العالم للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الداخل ، بحسب القطاع 2014	الشكل رقم (3-29)
269	نصيب الاتحاد الأوروبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للعام 2015	الشكل رقم (3-30)
272	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الاتحاد الأوروبي	الشكل رقم (3-31)
280	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الوافدة والصادرة من الاتحاد الأوروبي للعام 2014	الشكل رقم (3-32)
287	أقوى عشر اقتصادات في العالم للعام 2016 بناء على الناتج المحلي الاجمالي	الشكل رقم (4-1)
288	مساهمة دول منطقة اليورو في الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة	الشكل رقم (4-2)
291	مساهمة القطاعات الانتاجية في القيمة المضافة في فرنسا	الشكل رقم (4-3)
292	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العالم	الشكل رقم (4-4)
298	هيكل الانفاق الحكومي في فرنسا للعام 2016	الشكل رقم (4-5)
299	تغيرات أسعار الأسهم في فرنسا خلال الفترة (2014-2000)	الشكل رقم (4-6)

قائمة الأشكال البيانية

300	معدلات الفائدة في فرنسا خلال الفترة (2000-2014).	الشكل رقم (4-7)
301	صادرات فرنسا من السلع خلال الفترة 2017/2002	الشكل رقم (4-8)
301	واردات فرنسا من السلع خلال الفترة 2017/2002	الشكل رقم (4-9)
302	الميزان التجاري لفرنسا خلال الفترة 2017/2002	الشكل رقم (4-10)
302	الخمس شركاء الرئيسيين لفرنسا في التجارة الخارجية للسلع سنة 2017	الشكل رقم (4-11)
303	صادرات الخدمات في فرنسا خلال الفترة 2017/2000	الشكل رقم (4-12)
303	واردات فرنسا من الخدمات خلال الفترة 2017/2000	الشكل رقم (4-13)
304	ميزان الخدمات في فرنسا خلال الفترة 2017/2000	الشكل رقم (4-14)
304	الخمس شركاء الرئيسيين للاتحاد الاوروبي في التجارة الخارجية للخدمات سنة 2016	الشكل رقم (4-15)
306	الموقع الجغرافي لفرنسا	الشكل رقم (4-16)
307	تطور عدد المواليد والوفيات والتوازن الطبيعي منذ عام 1957	الشكل رقم (4-17)
316	تكلفة ساعة العمل حسب النشاط بفرنسا	الشكل رقم (4-18)
323	حجم القيمة المضافة للقطاع الصناعي	الشكل رقم (4-19)
323	مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة	الشكل رقم (4-20)
325	مساهمة الخدمات في اجمالي القيمة المضافة في فرنسا	الشكل رقم (4-21)
325	العمالة في قطاع الخدمات في فرنسا	الشكل رقم (4-22)
326	أكبر 10 دول في العالم مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لسنة 2017	الشكل رقم (4-23)
327	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا خلال الفترة 2017-2006	الشكل رقم (4-24)
329	هيكل رأس المال المستثمر في استثمارات اجنبية مباشرة في فرنسا	الشكل رقم (5-25)
330	أكبر 20 اقتصاد مستضيف لمخزون للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	الشكل رقم (5-26)
330	عدد المشاريع الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2007 إلى غاية 2017	الشكل رقم (4-27)
332	عدد مناصب الشغل التي خلفها الاستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا خلال الفترة (2017-2007)	الشكل رقم (4-28)
333	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا حسب القارات لسنة 2007	الشكل رقم (4-29)
333	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا حسب القارات لسنة 2017	الشكل رقم (4-30)
337	أكبر اقتصاد مستثمر في الخارج للعام 2017	الشكل رقم (4-31)
338	مخزون الاستثمار الاجنبي في الخارج لأكثر 20 اقتصاد مستثمر	الشكل رقم (4-32)
342	الخطوات الواجب اتباعها لمغادرة المملكة المتحدة البريطانية الاتحاد الاوروبي	الشكل رقم (4-33)
349	التجارة الخارجية بين الاتحاد الاوروبي وبريطانيا	الشكل رقم (4-34)
350	أهم وجهات التصدير لبريطانيا	الشكل رقم (4-35)

قائمة الأشكال البيانية

351	أهم وجهات الاستيراد لبريطانيا	الشكل رقم (4-36)
352	مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الاتحاد الاوروبي والعالم أجمع إلى بريطانيا	الشكل رقم (4-37)
354	مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الاتحاد الاوروبي من العالم أجمع و بريطانيا	الشكل رقم (4-38)
357	سعر الصرف ، التضخم ونمو الأجور في المملكة المتحدة	الشكل رقم (4-39)
359	عدد المهاجرين في بريطانيا من الاتحاد الاوروبي العام 2011	الشكل رقم (4-40)
360	عدد المهاجرين في بريطانيا	الشكل رقم (4-41)
361	عدد المهاجرين البريطانيين في الاتحاد الاوروبي للعام 2009	الشكل رقم (4-42)
362	توقعات الناتج المحلي الاجمالي لبريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الاوروبي	الشكل رقم (4-43)

قائمة الملاحق

الصفحة	تسمية الملحق	رقم الملحق
400	عدد السكان في الاتحاد الاوروبي	الملحق رقم (3-1)
401	الكثافة السكانية في العالم	الملحق رقم (3-2)
401	ملحق العمر المتوقع للسكان الاتحاد الاوروبي أثناء الولادة	الملحق رقم (3-3)
402	الانفاق على الرعاية الصحية للعام 2015	الملحق رقم (3-4)
403	الناتج المحلي الاجمالي في العالم خلال الفترة 2006/2016	الملحق رقم (3-5)
404	الحصة النسبية لصافي مساهمة كل دولة عضو في تمويل ميزانية الاتحاد	الملحق رقم (3-6)
405	الغطاء المالي للاتحاد الأوروبي للفترة 2014-2020	الملحق رقم (3-7)
405	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة خلال الفترة 2000/2007	الملحق رقم (3-8)
406	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خلال الفترة 2000/2007	الملحق رقم (3-9)
406	أكبر 20 اقتصاد مستضيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للعام 2007.	الملحق رقم (3-10)
407	أكبر 20 دولة مضييفة للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012.	الملحق رقم (3-11)
3407	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة: أهم 20 اقتصاداً مستضيفاً، 2012 و 2013	الملحق رقم (3-12)
408	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة: أهم 20 اقتصاداً مستضيفاً، 2013 و 2014	الملحق رقم (3-13)
409	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة: أهم 20 اقتصاداً مستضيفاً، 2015 و 2016	الملحق رقم (3-14)
410	أكبر 20 اقتصاد مستثمر في العالم للعام 2007	الملحق رقم (3-15)
410	التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر: أكبر 20 اقتصاداً مستثمراً، 2009	الملحق رقم (3-16)
411	التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر: أكبر 20 اقتصاداً مستثمراً، 2012	الملحق رقم (3-17)
412	التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر: أكبر 20 اقتصاداً مستثمراً، 2014	الملحق رقم (3-18)
413	التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر: أكبر 20 اقتصاداً مستثمراً، 2015	الملحق رقم (3-19)
414	طور عدد الموالييد و الوفيات في فرنسا	الملحق رقم (4-1)
414	تطور التركيبة السكانية في فرنسا	الملحق رقم (4-2)
415	انتاج الطاقة المتجددة في فرنسا	الملحق رقم (4-3)

قائمة الملحق

415	انتاج الخضبر في فرنسا العام 2016	الملحق رقم (4-4)
416	انتاج الخضبر في فرنسا	الملحق رقم (4-5)
416	انتاج الفواكه في فرنسا العام 2016	الملحق رقم (4-6)
416	انتاج الفواكه في فرنسا	الملحق رقم (4-7)
417	أكبر عشر دول انتاجا للبطاطا في العالم للعام 2016	الملحق رقم (4-8)
417	حجم انتاج البطاطا والمساحة المزروعة في فرنسا	الملحق رقم (4-9)
417	انتاج اللحوم في فرنسا	الملحق رقم (4-10)

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تمهيد

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم حركة لرؤوس الأموال الدولية و التي شهدت تطورا كبيرا في السنوات الاخيرة ، حيث يحظى هذا الاخير بمكانة هامة بين وسائل التمويل الدولي الاخرى التي تكلف مدينيها اعباءا تثقل كاهلها على عكس الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يوفر انتقال رؤوس الاموال دون تكاليف ، وتبعاً لهذه الاهمية التي يكتسبها ، تنافست الدول لاجتذابه اليها من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار الملائم له .

وقد اتسمت سنوات نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، بأزمات مالية متعددة، أثرت على تدفقات رأس المال خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن أهم هذه الأزمات: الأزمة المالية العالمية 2007 والتي هزت أركان الاقتصاد العالمي ونظامه المالي بحكم الرباط الوثيق الذي يميز الاقتصاد العالمي المعولم، بدأت إرهاباتها في الائتمان العقاري الأمريكي وتصاعدت لتصبح أزمة مالية ثم ما لبثت أن تحولت إلى أزمة عميقة عصفت بالأسواق المالية الدولية مما جعل الاقتصاديون يصفونها بأعنف الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي والأشد خطورة منذ أزمة 1929 فقد ضربت عمق المنظومة الرأسمالية بشكل لم يسبق له مثيل لتصبح شبحاً يهدد بتقويض النمو الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات العالمية ، فقد بات انتشار عدوى الأزمات اسرع مما كان عليه ، بسبب عدد غير قليل من قنوات الانتقال الداعمة لهذا الانتشار ، وباعتبار ان الدول المتكاملة اقتصاديا هي اكبر الدول المترابطة فيما بينها وتشهد ترابطا كبيرا في اسواق المال والنقد، وتحررا شبه تام لانتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال فضلا عن حركية العمالة، فإن مدييات انتقال الازمات الاقتصادية ستنتقل حتما بفعل قوى هذا الترابط وإن بدرجات متفاوتة بين اعضاء هذا التكتل. وهذا ما يجعل هذه الازمة تشكل أكبر تحدي واختبار يواجه الاقتصاد العالمي والتكتلات الاقتصادية بشكل خاص، في شكل أزمات داخلية متفاوتة الخطورة.

و يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم والذي تأثر بتداعيات هذه الأزمة نظرا للارتباط القوي لاقتصاد الاتحاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي ، حيث مسته الأزمة عبر قنوات انتشار و عدوى الأزمات ، وقد بدأت هذه الأزمة في الاقتصاد اليوناني حين أعلن وزير المالية الجديد لليونان (جورج باباندرو) أن أرقام رئيس الوزراء السابق (كوستاس) غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر بـ 12,8% من الناتج الإجمالي المحلي بدل 3,6%، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز ثقة المستثمرين، وهكذا بدأت الأزمة في اليونان وقد امتدت إلى ايرلندا، البرتغال، اسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية، متسببة في انعكاسات سلبية على مختلف هذه البلدان، وإلى إمكانية انهيار نظام العملة الموحدة للمنطقة الأوروبية-اليورو- منذرة ومهددة بتقويض تجربة فريدة كان من المؤمل أن تتوج نجاحا تحقق على مدى عشرات السنين بدأت بوحدة تجارية ناجحة كان من المفترض أن تنتهي بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي، ولم تسلم أكبر الاقتصادات في الاتحاد الاوروبي من ارهاسات هذه الازمة، فلقد أُلقت ازمة الديون السيادية بظلالها على ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو والسادس عالميا ألا وهو الاقتصاد الفرنسي، فقد دخل هذا الاخير في حالة كساد .

المقدمة العامة

I- تحديد إشكالية البحث

و في ظل هذه الظروف الاستثنائية والتغيرات العميقة التي طالت تداعياتها منطقة الأورو أخيرا ، ازدادت أهمية معرفة تلك التداعيات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاتحاد، نظرا لكون ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي، ومن هنا يمكننا طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

ما هي انعكاسات أزمة منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة؟

ويمكن تحليل الإشكالية العامة على ضوء الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- كيف تنتقل الازمات الاقتصادية بين الدول والكيانات الاقتصادية ؟
- 2- هل دول منطقة اليورو مستقرة ومتكاملة بالشكل الكافي ؟
- 3- ما هي اهم اسباب ازمة الديون السيادية الاوروبية ؟ وما هي تداعياتها على الاتحاد الأوروبي؟ وكيف ساهم هذا الأخير في معالجة وادارة أزمة منطقة اليورو ؟
- 4- ماهي أهم توجهات الاستثمار الاجنبي المباشر عالميا في ظل الأزمتهن الأمريكية والأوروبية؟
- 5- هل تراجعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الإتحاد الأوروبي في ظل أزمة منطقة اليورو ، وهل كان تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية متفاوتا بين دول الإتحاد.
- 6- ما هي تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لفرنسا و على أداء هذا الاقتصاد ؟

II- فرضيات البحث:

يقوم بحثنا على عدة فرضيات هي:

- 1- ساهمت قنوات تدويل الأزمات في نقل مديات الازمة المالية العالمية 2007 بين الدول و اكتسابها طابع العالمية ،
- 2- تعتبر الوحدة النقدية الأوروبية وحدة غير كاملة وهشة بسبب ضعف فعالية التنسيق بالنسبة للسياسات الكلية للدول الأعضاء.
- 3- من أهم اسباب ازمة منطقة اليورو هو عدم الالتزام بما جاءت به ميثاق الاستقرار والنمو. ولقد ساهمت سياسات البنك المركزي الأوروبي بشكل كبير في التخفيف من تداعيات هذه الأزمة..
- 4- حولت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمتهن الأمريكية و الأوروبية وجهتها نحو الدول النامية .
- 5- تراجعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى دول الإتحاد الأوروبي في ظل أزمة منطقة اليورو و خاصة إلى دول جنوب أوروبا التي كانت أكثر تأثرا مقارنة بدول شمال أوروبا.
- 6- لم يتأثر الاقتصاد الفرنسي بأزمة الديون السيادية الأوروبية و كان من الدول المستفيدة من الأزمة ،

المقدمة العامة

III- أسباب اختيار الموضوع:

- 1- محاولة معرفة تأثير أزمة منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي لدول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة.
- 2- بروز هذه الظاهرة على الساحة العالمية واحتلالها الكثير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين، بالإضافة إلى حداثة وديناميكية الموضوع.
- 3- كون أن الموضوع يعتبر جزء مهم من الاقتصاد الدولي وهو يدخل في صميم تخصصنا.
- 4- كما تم اختيار فرنسا لأنها من أكبر الاقتصاديات في منطقة اليورو ونظرا لانتقال عدوى أزمة الديون السيادية الأوروبية إليها.

V- أهمية الموضوع:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال ما يلي:

- 1- تعتبر التجربة الأوروبية في مجال التكامل والاندماج أكثر التجارب نجاحا ودراستها مطلوبة للوقوف على الأسباب والعوامل التي صنعت هذا النجاح والعوائق التي عرقلت مسيرتها وكيف يمكنها التغلب عليها.
- 2- تعتبر أزمة الديون السيادية الأوروبية التي إنطلقت نهاية 2009 باليونان من أخطر الأزمات التي شهدتها الاتحاد الأوروبي ، و التي مالبثت وانتشرت بين دول الاتحاد ، وتبرز أهمية دراستها للوقوف على أهم أسباب الأزمة لمواجهتها واقتراح حلول لخروج منها.
- 3- كون أن التنمية الاقتصادية مرتبطة بالاستثمار، إذ أن هذا الأخير يؤثر بصفة مباشرة على أغلبية المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالإنتاج، الصادرات، الواردات، الأجور، الاستهلاك، الناتج الداخلي الخام، التشغيل..إلخ، وتبرز أهميته من خلال محاولة التعرف على عناصر تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

VI- أهداف الموضوع:

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- تسليط الضوء على أزمة منطقة اليورو ومعرفة أثارها على التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي.
- 2- معرفة أهم جوانب الخلل في الوحدة الأوروبية ، ومدى تأثير العوامل الخارجية على الإتحاد الأوروبي .
- 3- إبراز دور السياسات الإقتصادية على إعتبارها مجموعة أدوات تمثل مؤشرا حقيقيا عن إقتصاديات الدول ودورها في تحقيق تعاون مشترك وتكامل إقتصادي يكون له الدور الفعال في مواجهة الصراعات العالمية التي يمثل الإقتصاد عمودها الفقري.
- 4- محاولة معرفة تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الاتحاد الأوروبي.
- 5- يهدف البحث إلى توضيح وشرح وإبداء الرأي فيما يخص أزمة الديون السيادية الأوروبية ، وما يتعلق بالتنبؤ بها والفرص الاستثمارية المتاحة في ظلها.

المقدمة العامة

VII- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث

لدراسة موضوعنا بطريقة جيدة استخدمنا في البداية المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة والوقائع عبر التاريخ من خلال دراسة جذور الأزمات المالية العالمية ، نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي، تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ، ثم استخدمنا بعد ذلك المنهج الوصفي التحليلي: الذي يركز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة المستخدمة ثم تحليلها وتضمينها للدلالات المختلفة المستخدمة في ذلك التحليل ، وقد استخدمناه لسرد أهم التعاريف المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والنظريات المفسرة له وأهم محدداته ، وكذا توجهاته بين الأقاليم المختلفة. ، وتم استخدامه كذلك في تحليل أسباب الأزمات الأمريكية والأوروبية وفي الأخير استخدمنا منهج دراسة حالة لدراسة تأثير أزمة منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي بصفة عامة وفرنسا بالخصوص.

أما الأدوات التي تم استخدامها في هذا البحث ، فقد اعتمدنا على عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، قوانين، ملتقيات وطنية ودولية وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية؛ كما استعنا بشبكة الإنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات؛ بالإضافة إلى الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه.

VIII- موقع البحث من الدراسات السابقة

1. الدراسة التي تناولتها سكيينة حملاي تحت عنوان انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي – أزمة اليورو- أطروحة دكتوراه غير منشورة-، من جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016/2017، والتي تناولت ضمن أطوارها النظري ماهية التكتلات الاقتصادية الحديثة ، مراحل نشأة وتطور الاتحاد النقدي الأوروبي أما في جزئها التطبيقي فقد تناولت أسباب أزمة منطقة اليورو وأهم أليات معالجتها وقد توصلت إلى أن دول منطقة اليورو تعاني من ضعف الانسجام في التنافسية والانتاجية والعمالة بين أعضاء المنطقة وهذا راجع إلى اختلاف مستويات النمو الاقتصادي بين دول المنطقة والتي تضم دول قوية مثل فرنسا، بلجيكا ، إيطاليا ، ألمانياألخ، ودول ضعيفة مثل: اليونان، قبرص ، المجر ، بلغاريا...إلخ.

2. الدراسة التي تناولتها بوضيعة صالح رحيمة تحت عنوان تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الإقليمية الجديدة منذ 2007-دراسة حالة الجزائر والمكسيك— أطروحة دكتوراه غير منشورة-، من جامعة محمد خيضر ، بسكرة، سنة 2016/2017، والتي تناولت في إطارها النظري الفرق بين الإقليمية الاقتصادية الدولية القديمة والحديثة وأهم معابر تدويل الأزمات في ظل التكتلات الإقليمية الجديدة، أما في جزئها التطبيقي فقد قامت بتحليل واقع الدول النامية الاطراف في التكتلات الإقليمية الحديثة زمن أزمة الديون السيادية الأوروبية، وقد توصلت إلى أن أهم معابر انتشار الأزمات المالية نجد الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يدعم انتشارها دوليا، دون أن ننسى باقي قنوات انتشارها من معبر الاسواق المالية، معبر التجارة الخارجية ومعبر سوق النقد دون أن ننسى معبر التحويلات والمساعدات الدولية.

3. الدراسة التي تناولها عقبة عبد اللاوي تحت عنوان التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية –دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة-، من جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2014، والتي تناولت فيها قنوات عولمة الأزمات ، وتطرق كذلك إلى أهم الاطروحات التي تتعلق بتدويل

المقدمة العامة

الازمات أو ممانعتها ارتكازا على الدور الذي تسهم فيه التكتلات الاقتصادية، وقد توصل إلى أن انتشار الأزمات يرتكز على قنوات عدوى اقتصادية دولية، تدعم توسعها عالميا من خلال قناة التدفق العالمي لرأس المال من وإلى مراكز نشوئها، إلى تفشيها عبر معيير صفقات التجارة الدولية تصديرا واستيراد مع شركات الدول المتأزمة، ومن أهم ما يعتقد انه ساهم بشكل أساس في تدويل الازمات عالميا، ما يسمى ب -الاحتباس الدولاري- .

4. Elian Chouaib , Alexandre Jeanneret, **la crise de la dette en europe** , Revue d'analyse

économique, vol. 91, no 4 ,décembre 2015 .

وقد تناولت هذه الدراسة أهم أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية وقد توصلت إلى أن من أهم اسباب هذه الازمة والتي مست دول الاتحاد النقدي الأوروبي ترجع إلى فقدان القدرة التنافسية لدول PIIGS- اليونان ، البرتغال، اسبانيا، إيطاليا، ايرلندا- بعد تبني اليورو واتساع الفجوة بين دول المركز -ألمانيا، فرنسا... الخ ودول PIIGS.

5. الدراسة التي تناولتها نادية العقون تحت عنوان العولمة الاقتصادية والازمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية" - أطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة-، من جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2013، وقد تناولت فيها أهم اسباب الازمات المالية بصفة عامة وازمة الرهن العقاري بصفة خاصة، وقد تناولت أيضا قنوات انتشار الازمات المالية واهم تداعيات ازمة الرهن العقاري على الاقتصاد العالمي وأهم طرق العلاج والوقاية منها، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأسباب الكامنة وراء حالات عدم الاستقرار وتفاقم ظاهرة الأزمات التي أصبحت تميز الأسواق المالية العالمية هي التحرير المالي المفرط، فيعتبر الإفراط في منح الائتمان المصرفي، وخاصة في فترات الرواج، سببا مباشرا في خلق فقاعات ما تلبث أن تنفجر محدثة أزمات مالية، كما يؤدي ضعف الضمانات المقدمة مقابل عمليات الائتمان الممنوح إلى تزايد حجم الديون المعدومة وتعرض البنوك للمخاطر هذا من جهة ومن جهة أخرى استفحال ظاهرة المضاربة، ضعف الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية وغياب الشفافية والإفصاح على المعلومات، وقد ساعد في ذلك التطور الكبير الذي عرفته الهندسة المالية، مع ظهور مؤسسات جديدة كصناديق التحوط، وعموما لا تختلف الأزمات في جوهرها وأسباب حدوثها، في حين تختلف فيما يتعلق بالقطاع الذي نشأت فيه وكذلك حجم وفداحة الخسائر المترتبة عليه. ورغم الآثار المدمرة للأزمات المالية، إلا أن الواقع أثبت أن كل أزمة تأتي لتكشف على نقاط الضعف في النظام المعني، وتشكل بذلك دفعة جديدة للنمو، كما تمثل نقطة بداية لظهور فكر اقتصادي جديد، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن سبب تفاقم أزمة الرهن العقاري وتحولها إلى أزمة مالية عالمية إلى مشكل تدويل الخطر، أو كما يعرف في بدايته بخطر النظام، وتمثل كل من قناة أسواق المال والمعاملات التجارية الدولية، إلى جانب قناة سعر الصرف وسلوك المستثمرين أهم قنوات انتقال أزمة الرهن العقاري وتحولها إلى أزمة مالية عالمية. كما كان لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الدور الجوهري في انتقال الأزمة وانتشارها بين المؤسسات والدول، وقد انتهجت العديد من الإجراءات لمعالجة أزمة الرهن العقاري ابتداء بضخ السيولة من طرف البنوك المركزية، وتخفيض معدلات الفائدة، ومساعدة الصناديق السيادية للبنوك التي كانت بحاجة للسيولة، وقد أكدت أزمة الرهن العقاري وما سبقها من أزمات عدم فعالية السياسات التي يدعوا إليها صندوق النقد الدولي، باعتبارها مقرض الملاذ الأخير، كما أكدت أيضا مدى هشاشة هذه المؤسسة وعدم قدرتها على التنبؤ بالأزمات وإدارتها.

6. الدراسة التي تناولتها بن سميحة دلال تحت عنوان تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة دكتوراه -غير منشورة-، من جامعة محمد

المقدمة العامة

خيزر، بسكرة، الجزائر، سنة 2013/2012، وقد تطرقت إلى الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التطورات الحديثة في بيئة العلاقات الدولية، وتناولت أيضا أثر هذه التطورات على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد توصلت إلى أن الاقتصاد العالمي خلال الحقبة الأخيرة شهد نموا كبيرا وسريعا فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتزايدت الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد التدفقات الدولية لرأس المال، إلا أن الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من سنة 2008 وما تبعها من ركود اقتصادي عالمي، أدت إلى انخفاض قيمة التدفقات الداخلة والخارجة منه، وقد أدت بداية تعافي الاقتصاد العالمي من آثار هذه الأخيرة، إلى ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر على المستوى العالمي منذ سنة 2010 وهذا بفضل تزايد أرباح الشركات متعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم وما أسفر عنها من ارتفاع في أسعار الأسهم وزيادة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي ظلت تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتستحوذ الدول المتقدمة على النصيب الأعلى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة، وتتصدر الدول الأوروبية وخاصة دول الإتحاد الأوروبي قائمة الدول المتقدمة المتلقية والمصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تليها الولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة للدول النامية فقد بقي نصيبها من إجمالي الاستثمار العالمي ضعيفا بالرغم من تطوره النسبي في السنوات الأخيرة، وتتصدر دول شرق وجنوب شرق آسيا وخاصة الصين قائمة الدول النامية المتلقية والمصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تليها دول أمريكا اللاتينية على رأسها البرازيل والمكسيك؛ ويعتبر قطاع الخدمات من أكبر القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي ولو أن أهميته النسبية قد تراجعت بعد الأزمة الأخيرة لصالح قطاع التصنيع.

7. MM. JEAN BIZET ET FRANCK MENONVILLE, LES INVESTISSEMENTS DIRECTS ÉTRANGERS DANS L'UNION EUROPÉENNE : QUELS CONTRÔLES ?, SÉNAT ,N°115 , NOVEMBRE 2017 .

وقد تناولت هذه الدراسة مكانة الإتحاد الأوروبي في العالم كمستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر، وسياسته الانفتاحية الداعمة للنمو والتوظيف حيث توصلت الدراسة إلى أنه يوجد لدى الإتحاد الأوروبي واحد من أكثر أنظمة الاستثمار انفتاحاً في العالم. حيث أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر منصوص عليه في معاهدات الإتحاد الأوروبي، حيث تعتبر هذه الاستثمارات عاملاً حاسماً في تطوير اقتصادها وخلقها فرص التوظيف. حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي والوجهة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم تليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد جاء بحثنا ليطمئن هذه الدراسات من خلال دراسة وتحليل قنوات انتشار وانتقال الأزمة المالية العالمية 2007 للإتحاد الأوروبي، وتحليل أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية، وأهم تداعياتها على المناخ الاستثماري في الإتحاد الأوروبي بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة. وتطرقنا أيضا إلى واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا والإتحاد الأوروبي بالعموم في ظل هذه الأزمة، وقد تناولت دراستنا أيضا الانتكاسة التي عرفها مسار الوحدة الأوروبية والتي تعتبر أكبر تكل في العالم بخروج أكبر الاقتصاديات منه ألا وهي بريطانيا والتداعيات التي يمكن أن يخلفها خروجها سواء على جذب الاستثمارات الأجنبية أو على التجارة الخارجية أو على باقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى في الإتحاد الأوروبي وفرنسا بالخصوص.

المقدمة العامة

IX - صعوبات البحث:

تتمثل صعوبات الدراسة التي تم مواجهتها بشكل رئيسي في قلة المراجع الأكاديمية المتخصصة خصوصا باللغة العربية وشح بعض المعلومات خاصة المتعلقة بانتقال الازمات ، قانون الاستثمار ، فضلا عن تناقض المعطيات الاحصائية وذلك من مصادرها الرسمية والدولية للاتحاد الاوروبي وفرنسا بالخصوص.

X - هيكل الدراسة :

وحتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث وتحليل الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا، اعتمدنا تقسيم البحث حسب الخطة التالية:

الفصل الأول: الفصل الأول: الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي: وسنتناول في هذا الفصل عدوى الأزمات المالية وأهم النظريات المفسرة لها وقنوات انتشارها ، وسيتم التطرق أيضا إلى أهم أسباب الأزمة المالية العالمية ومعابر تدويلها إلى الاتحاد الاوروبي، وفي الاخير سنتحدث على انعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاديات المتقدمة.

الفصل الثاني:الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الاوروبية: وسنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية الاتحادات النقدية ، وبعدها سنتطرق إلى مراحل نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي، وبعدها سنتطرق إلى أهم أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية وأهم الدول التي مستها الازمة وفي الاخير سنتناول أهم الحلول المقترحة للخروج من أزمة الديون السيادية الاوروبية **الفصل الثالث:** تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، النظريات المفسرة له بالاضافة مفهوم المناخ الاستثماري وأهم مكوناته ، وبعدها تناولنا واقع المناخ الاستثماري في الاتحاد الاوروبي ، ثم تطرقنا إلى الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية، واخيرا تناولنا انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي .

الفصل الرابع:تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا وقمنا في هذا الفصل بتحليل المناخ الاستثماري الفرنسي في ظل الأزمة، وأخير تحدثنا عن واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى فرنسا وتوزيعها الجغرافي والقطاعي في ظل أزمة منطقة اليورو.

وقد خاتمتنا البحث بخاتمة تتضمن نتائج اختبار الفرضيات، نتائج البحث، المقترحات والتوصيات وأفاق البحث.

الفصل الأول

الأزمة المالية العالمية وفتناتها

تدويلها والاتحاد الأوروبي

الفصل الأول: الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

تمهيد

واجه الاقتصاد العالمي واحدة من أصعب و أشد وأسوأ الأزمات المالية في تاريخه الحديث وأكثرها حدة منذ أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي-أزمة الكساد العظيم سنة 1929-، وقد تضافرت العديد من الأسباب والعوامل وتراكمت لعدة سنوات لتصنع أسوء أزمة يشهدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي، ولم تقتصر تداعياتها على الأسواق المالية والبنوك فحسب بل امتدت حتى إلى الجانب الحقيقي من الاقتصاد، وكانت لها انعكاسات بالغة الخطورة على معظم الاقتصاديات العالمية، وقد تسارعت الدول المتأثرة بالأزمة وخاصة الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهتها والحد من تداعياتها، وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل دراسة أسباب الأزمة المالية العالمية 2007 وأهم قنوات تدويلها والحلول المقترحة لمواجهتها لذلك سيتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عدوى الأزمات المالية وقنوات انتشارها

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للأزمة المالية العالمية وأهم قنوات انتشارها إلى الاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات المتقدمة

المبحث الأول: عدوى الأزمات المالية وقنوات انتشارها

تعبر الأزمة المالية عن وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المالية والموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى. وتنقسم الأزمات المالية إلى أزمات مصرفية والتي تتخذ شكلين أزمة سيولة* وأزمة ائتمان**، أزمات الديون، أزمات أسواق المال***، أزمات العملة وأسعار الصرف****. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى إحداث هذه الأزمات المالية، هناك جملة من العوامل تتضافرت مع بعضها البعض، والمتعلقة باضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي (والتي يمكن تقسيمها إلى مصادر داخلية كالتقلبات في معدلات التضخم وأخرى خارجية كالتقلبات في شروط التبادل التجاري، التقلبات في أسعار الفائدة العالمية، والتقلبات في أسعار الصرف الحقيقية)، اضطرابات القطاع المالي (وتتلخص أهم مظاهر الاضطراب المالي فيما يلي: عدم تلاؤم أصول وخصوم البنوك، تحرر مالي غير وقائي، تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان وضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي وانعدام الشفافية والإفصاح عن المعلومات)، تشوه نظام الحوافز وسياسات سعر الصرف.

وتساهم قنوات تدويل الأزمات في عدوى وانتشار الأزمات المالية، فقد لفتت الأزمات المالية التي حدثت في الاقتصاد العالمي الأنظار إلى أن تأثير أي مشكلة تواجه أي نظام مالي أو مصرفي في بلد ما لم يعد مقصوراً على حدودها القطرية، بل أصبح يمتد إلى أبعد من ذلك ويصل إلى أسواق العالم الخارجية، وقد يخلف أثار وخسائر اقتصادية جسيمة قد تفوق الخسائر التي قد تنجم عنها في البلد الذي اندلعت فيه الأزمة، بسبب ما اصطلح عليه قنوات تدويل الأزمات، وخير دليل على ذلك الأزمة المالية العالمية 2008 والتي ألفت بظلالها على الاقتصاد العالمي مخلفة العديد من الآثار التي هزت المنظومة الرأسمالية وزعزعت كيائها ومست معظم القطاعات الاقتصادية العالمية. وسوف يتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم عدوى الأزمات المالية، النظريات المفصلة للعدوى، وأهم قنوات انتشارها.

* تحدث أزمة السيولة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع. وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي تحدث الأزمة. وإذا امتدت هذه الظاهرة إلى بنوك أخرى تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية؛

** وتحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب فتحدث أزمة في الإقراض.

*** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة "BUBBLE" حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل - كالأسمه على سبيل المثال - هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصول مسألة وقت، عندما يكون هناك اتجاهًا قويًا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

**** تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهايار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997.

المطلب الأول: مفهوم العدوى المالية وأهم النظريات المفسرة لها

شهد الاقتصاد العالمي اضطرابات ومشاكل وأزمات عديدة على مستوى الأسواق المالية، أدت إلى ظهور حالة من الخوف والهلع وفقدان الثقة في المؤسسات المالية، هذه الأزمات أثارت جدلا كبيرا ونقاشا فعلا بين كبار الاقتصاديين وعلماء المال حول أسباب حدوثها وخصائصها والطرق الفعالة لتجنب حدوثها، خاصة وأنه من أهم السمات المميزة لها هو قابليتها للانتقال من الدولة أو الدول التي تحدث فيها إلى دول أخرى، وبالأخص في ظل بيئة العولمة وانفتاح الأسواق والبورصات على بعضها البعض بشكل كبير. من هذا المنطلق حاولنا توضيح مفهوم العدوى المالية وتفسير هذه الظاهرة من حيث التعرض لأهم النظريات التي حاولت دراستها وتحليلها.

الفرع الأول: مفهوم العدوى المالية

ليس هناك تعريف موحد لظاهرة العدوى المالية، كما أنه ليس هناك اتفاق حول قنوات انتقالها عبر الدول ، إلا أنه يمكن أن نشير إلى أبرز تعاريف العدوى فيما يلي:

وفقا للمفهوم الذي قدمه بيار كليتو Pierre Cailleteau و ادوارد فيدون Edouard Vidon فإن مصطلح العدوى يعني: أزمة أو أو هجمة مضاربات في سوق، وهو ما يزيد بشكل مهم من احتمال نشوء ضغوطات في أسواق أخرى، كما يمكن أن يؤدي إلى سلسلة سلسلة متوالية من الأزمات في أسواق مختلفة¹.

وقد عرفها البنك الدولي وفق ثلاثة معايير كما يلي²:

• **المفهوم الواسع:** هي انتقال الصدمة بين الدول و التي يمكن أن تحدث في فترة الأزمة أو فترة الاستقرار، كما يمكن أن ترفق العدوى بصدمة سلبية أو صدمة ايجابية.

• **المفهوم الضيق:** هي انتشار الصدمة التي تولد انحرافا مقارنة بالأساسيات ما بين دولتين أو أكثر.

• **المفهوم الضيق جدا:** هو ذلك التغيير في ميكانيزم أو آلية الانتشار خلال فترة الأزمة و يعكس تزايد الروابط ما بين الأسواق التفسير العلمي لهذه الظاهرة.

• كما يرى عمر محي الدين أن العدوى تعني أن "انهيار مؤسسة سوف يتسبب في خلق أزمة ثقة من شأنها إصابة مؤسسات أخرى لا ترتبط بالمؤسسة الأولى، مما يترتب عليه تراجع في وتيرة النشاط الاقتصادي ، وتتحقق العدوى أيضا إذا ترتب على انهيار أسواق المالي أو أسواق العملة في دولة ما نشوء أزمة ثقة ينتج عنها انهيار أسواق المال في دولة أخرى قد لا ترتبط بروابط اقتصادية كبيرة مع الدولة الأولى³.

من خلال استعراضنا لأبرز تعاريف العدوى المالية يمكن القول بأن العدوى هي مجموعة الانهيارات و التقلبات التي تقع في دولة ما ثم تنتقل في ظرف وجيز إلى دول أخرى، و عادة ما تقع العدوى بعد وقوع أزمة ثقة سببها وقوع انهيار في أسواق المال أو أسواق العملة لدولة ما.

¹-العقون نادية، أزمة الرهن العقاري-عدواها وأليات انتقالها-، بحوث اقتصادية عربية، العددان 53-54، لبنان، شتاء-ربيع 2011، ص93.

²- محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الازمات المالية-حالة البنك المركزي الأوروبي BCE والأزمة المالية 2007/2008، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر ، 2005/2016، ص 73.

³-العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية-، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012/2013، ص75.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للعدوى

توصل فريق من الباحثين إلى وضع أربع نماذج لتفسير العدوى المالية سنحاول التطرق لها فيما يلي:¹

أولاً: نموذج الروابط الاقتصادية Linkages Economic

تنتقل الأزمة المالية في ظل هذا النموذج من بلد نشوب الأزمة إلى البلدان الأخرى التي تجمعها بها روابط تجارية و علاقات استثمارية قوية، و يكون أثر العدوى في ظل هذا النموذج كبيراً داخل الدول ذات المستوى الاقتصادي المنخفض التي عادة ما تكون أنماط تجارتها معروفة و رد فعلها بطيء، بينما يكون هذا الأثر محدوداً في الدول التي يمكنها إتباع بعض الإجراءات المضادة كتخفيض تعاقدها النقدية مع الدول التي وقعت فيها الأزمة أو تشديد الرقابة على مؤسساتها المالية أو على القروض

البنكائياً: نموذج زيادة الوعي Heightened awareness

يفترض هذا النموذج بأنه في ظل وجود معلومات غير كاملة لدى المستثمرين سيتوقع هؤلاء بأن المشاكل التي وقعت في دولة ما قد تظهر في دول أخرى تتشابه معها في المؤشرات الاقتصادية الأساسية، و قد يؤدي هذا التشابه إلى فرار المستثمرين من الدول المشكوك فيها و الاتجاه في مقابل ذلك إلى دول أخرى تتماشى أصولها مع سنداتهم و أوراقهم المالية، كما يمكن التغلب على هذا النوع من العدوى بخفض تكلفة المعلومات و نشر تقارير دقيقة.

ثالثاً: نموذج تعديل المحفظة الاستثمارية Adjustment portfolio

يقوم مدراء المشاريع في ظل هذا النموذج و كاستجابة أو كرد فعل على أزمة وقعت في دولة ما ببيع الأصول التي بحوزتهم داخل هذا البلد و داخل بلدان أخرى، حيث تكون في الغالب هذه الأصول ضمن المحفظة الاستثمارية، و يزداد احتمال وقوع الأزمات في ظل هذا النموذج كلما كان مدارء الاستثمار متواجدين في عدد كبير من الدول التي تجمعها بدولة الأزمة علاقات مالية أو ارتباطات جغرافية. يمكن الوقاية و التقليل من حدة هذه العدوى بتنويع المحافظ الاستثمارية لتجنب التوقع المتشائم من امتداد الأزمة بين البلدان التي تستثمر فيها هذه المحافظ.

رابعاً: نموذج سلوك القطيع Head behavior

يقوم المستثمرون وفق هذا النموذج بخلق عدوى مالية بسبب إهمالهم أو تغاضيهم لأنواع معينة من الاستثمارات الخاصة بالأوراق المالية استجابة لما يفعله المستثمرون الآخرون، و يؤدي تأثير العوامل النفسية و نقص المعلومات و الشفافية إلى إتباع الدائنين نفس سلوك الدائنين في بلد الأزمة، حيث يقومون بإعادة تقييم الأوضاع الاقتصادية في البلدان خارج الأزمة حتى إن لم يكن هناك أي تغيرات في هذه البلدان و هذا اعتقاداً منهم بأنهم سيقومون بتقليل مخاطر استثماراتهم. تنتقل الأزمة وفق هذا النموذج عبر ما يسمى بـ "نداء الاستيقاظ" أي أن اندلاع الأزمة في بلد ما يؤدي إلى استيقاظ الدائنين و تنبيههم إلى ضرورة إعادة تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين في البلدان الأخرى، فيبأشر هؤلاء الدائنون بإجراءات حماية أموالهم ما يؤدي إلى انتشار الأزمة. من أبرز الإجراءات الكفيلة بالحد من تصرفات الدائنين السابق ذكرها نجد فرض رقابة على رأس المال للحد من تحركاته الكبيرة.

¹-محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص ص 75-76.

المطلب الثاني: قنوات انتقال عدوى الأزمات المالية

تنتقل الأزمات المالية من دولة إلى دولة أخرى عبر عدة قنوات منها ما يصنف ضمن القنوات الطبيعية للانتقال و منها يصنف ضمن القنوات غير الطبيعية للانتقال، و سنحاول توضيح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: القنوات الطبيعية لانتقال الأزمات المالية

1. قناة التجارة الخارجية: تؤدي هذه القناة دورا كبيرا في انتقال الأزمات المالية حيث شهدت التجارة الدولية اتساعا و تطورا بين مختلف الدول بفضل الاستغناء عن كافة أشكال الحماية التجارية، و قد ساهمت منظمة التجارة العالمية و تعدد التكتلات الاقتصادية و المناطق التجارية الحرة في ترسيخ الانفتاح التجاري بين الدول و في ارتفاع معدلات الارتباط أصبح من السهل انتقال الأزمات من مراكز نشوئها إلى غيرها من الدول عبر ما يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية و آثار التغذية العكسية إذ تجاوزت الأزمات المالية في ظل العمولة السائدة مراكزها و بؤرها و انتشرت دوليا حسب درجة معامل الارتباط السائد¹. ومن المهم التأكيد أنه كلما كان الحجم الاقتصادي للدول المتضررة كبير كلما زادت احتمالية انتقال الأزمات وشدتها، واتساع نطاق تأثيرها، كما يسهم في ذلك مستويات الانفتاح التجاري لمراكز الأزمة، من خلال الانفتاح العالمي أو الاقليمي².

2. قناة الأسواق المالية: لقد رفعت العمولة من الروابط بين اقتصاديات العام خاصة من خلال " أسواق رأس المال" وتدفقات التجارة، بما يؤدي لتوزيع المدخرات ومن ثم الاستثمارات على نحو كفاء في العالم، مقارنة بما يحدث في الماضي حينما اقتصر الاستثمار المحلي في معظم البلدان على المدخرات المحلية إلا أن تلك العمولة تحمل على أرض الواقع تأثيرات سلبية على دول العالم، حيث تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات عنيفة كتلك التي مر بها في العقدين الماضيين، فمع ارتباط الأسواق وحركات التدفق المالي أصبحت الأزمات المالية تنتقل من دولة إلى أخرى ، وهذا ما ظهر في الأزمات المالية في روسيا عام 1998 والبرازيل عام 1999 ولعل غبار الأزمة في دول جنوب شرق آسيا أوضح مثال على ذلك³.

والعدوى المالية في الأسواق المالية تتم من خلال قناة الأسعار، أي تغيير أسعار الأصول المالية ، وهذه العدوى تعرف كذلك بنظرية الدبمينو " Effet domino " أو كرة الثلج " L'Effet boule de neige " بحيث تنتقل من متعامل أو مؤسسة مالية إلى أخرى إلى أن تصبح الأزمة أزمة نظامية " crise systémique " تمس النظام المالي برمته ، بل أكثر من ذلك فهي تنتقل من نظام مالي إلى آخر بفعل انفتاح الأسواق ووعولتها وتأخذ الأزمة في هذه الحالة بعدا عالميا⁴.

3. الصدمات الكلية و الصدمات العشوائية: تنتقل الأزمة المالية عبر هذه القناة في حالة وقوع صدمات على مستوى الاقتصاد العالمي كارتفاع معدلات الفائدة الأجنبية و الدولية و تقلص عرض رؤوس الأموال و تراجع الطلب العالمي على بعض المنتجات و المواد الأولية، إذ تحدث هذه الصدمات تدبب في أسعار الأصول في أسواق العديد من الدول التي تتميز بتشابه كبير في أساسيات اقتصادها، أي أن الأزمة ستنتشر في مختلف أسواق هذه الدول مباشرة بعد الصدمة⁵.

¹-محمد الامين وليد طالب، مرجع سابق، ص76.

²-عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية سجال التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010، ص9.

³-المرجع السابق، ص11.

⁴-بن نعمون حمادو، طبيعة الاصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص9.

⁵-محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص 77.

4. تناسق السياسات الاقتصادية: إن أي اتفاقية تربط اقتصاديات بلدان مختلفة تجعل استجابة أي بلد من هذه البلدان لصدمة محتملة أو أزمة اقتصادية أو مالية تدفع بالبلدان الأعضاء الأخرى إلى اتباع سياسات مماثلة لسياسة هذا البلد، وتتحقق هذه العملية أكثر في مناطق الاتحادات النقدية وكذلك داخل مناطق التجارة الحرة، فصدمة في بلد ما تهدد توازن الاتحاد و تتسبب في اثار فورية على كل البلدان التي تنتمي إليه.¹

الفرع الثاني: القنوات غير الطبيعية لانتقال الأزمات

تتميز هذه القنوات باختلافها عن قنوات الانتقال الطبيعية ويمكن حصرها أساسا في ثلاث قنوات رئيسية هي:²

1. قناة التوازنات المتعددة: نقول أن أزمة مالية ما قد انتقلت عبر قناة التوازنات المتعددة إذا ظهرت في دولة ما ثم انتشرت إلى دول أخرى تتمتع بحالة توازن جيد على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي و بالأخص توازن في ميزان مدفوعاتها و في سعر صرف عملاتها، إذن يكون الانتقال عبر قناة التوازنات المتعددة لما تنتقل الدول التي طالها الأزمة من حالة التوازن الجيد إلى حالة التوازن السيئ، وهذا لا يعني بأن هذه الدول ستعود بصفة تلقائية إلى حالة التوازن الجيد حيث أن التوازن غير الجيد قد يكون عميقا و معمرا.

يقوم المستثمرون في حالة التوازن غير الجيد بتصفية أصولهم و الانسحاب من السوق حيث يعتقدون بأن هذا السلوك هو السلوك الرشيد الذي يتلاءم و توقعاتهم.

2. قناة صدمات السيولة: يؤدي انهيار أسعار نوع أو أنواع معينة من الأصول في السوق المالي لبلد ما إلى إعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية في دول أخرى، إذ يقبل المستثمرون بعد ملاحظتهم لانهيار أسعار أصول مالية معينة على بيع هذه الأصول و يتوجهون إلى أسواق مالية في دول أخرى إما لشراء أصول جديدة أو لبيع أصول أخرى.

يؤدي إقبال المستثمرين على بيع بعض الأصول في الأسواق المالية للدول خارج الأزمة المالية إلى تراجع أسعار هذه الأصول ما من شأنه إحداث صدمة داخل هذه الأسواق و بالتالي خلق أزمة مالية.

3. قناة العدوى السياسية: يظهر دور هذه القناة في انتقال الأزمة المالية من دولة إلى دول أخرى لما يكون هناك عدة دول توازن عملاتها بالنسبة لعملة بلد معين، حيث أن تعرض بلد المركز إلى صدمة ما ستجعل السلطات النقدية داخل هذه الدولة ترد على هذه الأزمة برفع أسعار الفائدة ما سيدفع باقي الدول التابعة أو المحيطة إلى إتباع نفس الإجراء مولدة بذلك إختلالات كبيرة في اقتصادها.

سميت هذه القناة بالعدوى السياسية لأنه عادة ما يخضع مديرو البنوك المركزية لضغوطات سياسية من أجل تثبيت سعر الصرف، كما أن إقرار هذه الدول التخلي عن نظام الصرف الثابت سيقابل بنفس الإجراء من قبل الدول المحيطة، ما سيزيد من هجمات المضاربة على العملة و بالتالي إحداث سلسلة من أزمات الصرف.

الفرع الثالث: دور سلوك المستثمرين

إن التمييز بين القنوات الطبيعية والقنوات غير الطبيعية لانتقال الأزمات المالية تكشف عن دور سلوك المستثمرين في انتشار وعدوى الأزمات المالية، لذلك يمكن أن نضيف سلوك المستثمرين كقناة ثالثة رئيسية لانتقال و انتشار الأزمات المالية بين الدول. وهذا الدور يتضح بشكل أكبر في اطار التكامل المتزايد للأسواق المالية، فالمستثمرون يمكن أن يتخذوا قرارات

¹-العقون نادية، العولة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية-، مرجع سابق، ص79.

²- محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص ص 77-78.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

مسبقة قد تكون فردية أو جماعية، عقلانية أو غير عقلانية لكنها تؤدي في النهاية إلى حركة جماعية تسهل انتقال الصدمة من بلد نحو بلدان أخرى، أي أن المستثمرين يمكن أن يتخذوا قرارات تعتبر عقلانية من وجهة نظر فردية لكنها تولد حركة جماعية كبيرة لا يمكن تفسيرها وتسمح بانتشار الاضطرابات بين الأسواق المالية. و عموما يمكن القول بأن هناك ثلاثة عوامل أساسية داخل هذه القناة و هي:¹

1- عامل العائد والسيولة

يلعب المستثمرون المؤسسيون في حالة أزمة في بلدا دورا هاما في تفاقم الوضع، ففي بلد ما متضرر من أزمة ويواجه انخفاضاً في قيمة العملة وانخفاضاً في أسعار الأسهم، يجد المستثمرون المؤسسون أنفسهم أمام خسارة كبيرة في رأس المال تدفعهم إلى بيع أصولهم في الأسواق الناشئة حتى يزيدو من سيولتهم وهو ما يؤدي في حد ذاته إلى تفاقم مشكل السيولة.² و يؤدي أيضا وقف البنوك التجارية لمنح الائتمان في البلدان التي تشهد صدمة مالية بدافع تخفيض الخطر العام لمحفظة الاستثمارية إلى توسيع مشكلة السيولة داخل هذه الدول و بالتالي تعميق الأزمة داخل هذه الدول. و من جانب آخر قد يؤدي انخفاض أسعار الأسهم في سوق مالي معين إلى قيام المستثمرين بسحب رؤوس أموالهم من هذه الدول ما من شأنه أن يؤدي إلى خلق شح كبير في السيولة يترجم بإفلاس البنوك و المؤسسات المالية و يخلق أزمة ثقة تقود إلى هجمات مضاربة.³

2- عامل عدم تماثل المعلومة:

وهو يعتبر كسلوك مولد للعدوى، ويرتبط بنقص المعلومات والاختلاف في توقعات المستثمرين، ففي حالة غياب المعلومة الجيدة، يفترض المستثمرون أن حدوث أزمة في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى أزمة مشابهة في بلدان أخرى، وبالتالي إلى هجمة مضاربة على عملات هذه البلدان، وهذا التفسير يفترض أن المستثمرين لا يملكون معلومات كاملة حول الخصائص الحقيقية لكل بلد، وبالتالي يتخذون قراراتهم إما بالاعتماد على المؤشرات المعروفة التي قد تعكس أو لا تعكس مدى إمكانية تعرض البلد المعني للخطر، أو أنهم يعتمدون على سلوك وتصرفات المستثمرين الآخرين.

3- التغيير في قواعد الأداء

يمكن أن يكون انتقال الأزمة كنتيجة للتغير في تقديرات المستثمرين للقواعد التي تدار بها المعاملات المالية الدولية، حيث بينت أزمة روسيا عام 1988 أن التخوف من تخلف المستثمرين عن الدفع، أدى إلى سيادة جو من الذعر في البلدان التي تتبنى سياسة مشابهة للسياسة الروسية اتجاه المستثمرين الأجانب، كما أن النقاش حول بنية النظام المالي الدولي الذي تبع الأزمة المالية لبلدان جنوب شرق آسيا غير نظرة المستثمرين نحو قواعد الأداء وحجم الضمانات الرسمية. فمثلا التغير في رأي المستثمرين خلال الأزمة حول قدرة صندوق النقد الدولي على إدارة هذه الأزمة يعتبر أحد عوامل انتقال العدوى إلى بلدان أخرى.

¹-العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية-، مرجع سابق، ص 82-83.

²- المرجع السابق، ص 82.

³- محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص 78.

المبحث الثاني:دراسة تحليلية للأزمة المالية العالمية 2007 وأهم قنوات انتشارها إلى الاتحاد الأوروبي

تعتبر الأزمة المالية العالمية أعمق وخطر هزة اقتصادية حدثت في التاريخ المعاصر بشكل مؤكد بعد الحرب العالمية الثانية، إذ لا يمكن الجزم أن سبب واحد أو اثنان هما اللذان أدبا إلى انفجارها، وإنما هناك العديد من الأسباب التي تضافرت وأدت إلى حدوثها، وفيما يلي سنتناول أهم أسباب الأزمة المالية العالمية ، علاجها، وأهم قنوات تدويلها إلى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول:نشأة وجذور الأزمة المالية العالمية 2007

تعود خلفية الأزمة المالية العالمية حسب المحللين الاقتصاديين إلى خشية أصحاب القرار في أمريكا عندما أصيب الاقتصاد الأمريكي بصدمة اقتصادية نتيجة لتدمير مركزي التجارة العالميين في نيويورك في أن يؤدي ذلك إلى حالة انكماش اقتصادي محدد فقامت الحكومة بتشجيع البنوك على الاقراض عن طريق سياسة البنك المركزي بالتخفيض المتتالي لأسعار الفائدة، مما أدى إلى هبوط أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية جدا خلال الفترة من 2002 إلى نهاية 2005 وهو ما يعرف بالأموال الرخيصة (انخفاض أسعار الفائدة) حتى وصلت إلى 1% في عام 2003 مما رفع الطلب على القروض وتزايد الطلب عليها¹، حيث يمكن تلخيص جذور الأزمة المالية العالمية فيما يلي:

الفرع الاول:عجز الميزان التجاري الأمريكي

عكس الدولار الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية القوة الاقتصادية و السياسية للولايات المتحدة الأمريكية حيث كان العملة المهيمنة على المعاملات التجارية و المالية العالمية، غير أن التخفيض الذي أقدمت عليه بريطانيا عام 1967 للجنيه و فرنسا للفرنك عام 1969 جعل الدولار يتعرض لضغوطات المضاربة حيث ازدادت طلبات التحويل إلى ذهب، إضافة إلى استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكي من بداية الخمسينيات إلى بداية السبعينيات ، حيث سجل في البداية ضعفا بمتوسط 1.25 مليار دولار ليتفاقم العجز منذ 1958 إلى غاية 1970 إلى أكثر من 3.2 مليار دولار مولته الحكومة الأمريكية باحتياطاتها من الذهب التي انخفضت من 24 مليار دولار إلى 11 مليار دولار (خاصة بفعل الحرب على الفيتنام) و بالإصدار التضخمي.

و بحلول عام 1971 و لمواجهة هذا العجز الهائل و المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي ، ساد الاعتقاد بأن الوم سوف تحدث انخفاضا في قيمة الدولار الأمريكي و هو ما ولد أزمة ثقة لدى الأفراد و البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لجأت بنوك مركزية أوروبية إلى تحويل احتياطياتها الدولارية إلى ذهب من بنك الاحتياطيات الفدرالية الأمريكية، الأمر الذي جعل البنوك الأمريكية عاجزة عن الاستجابة إلى طلبات التحويل إلى ذهب، هذه الوضعية الحرجة دفعت الرئيس الأمريكي إلى اتخاذ قرار في أوت 1971 يقضي بإلغاء قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب و إحداث تخفيض في قيمة الدولار لإعادة الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي، مع فرض ضريبة على الواردات بنسبة 10% و تخفيض المساعدات الأمريكية 10%.

و في ديسمبر 1971 أحدثت تخفيضا لسعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة 7.89% بالنسبة لذهب مما سمح بارتفاع سعر الاونصة من الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار، كما قررت الدول العودة إلى أسعار الصرف الثابتة بزيادة حدود تقلب أسعار الصرف إلى 2.25% +، غير أن استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكي إلى غاية 1973 و تدفق رؤوس الأموال إلى ألمانيا و اليابان جعل الوم اضطر إلى إجراء تخفيض ثان في قيمة الدولار بنسبة 10% من قيمة الذهب، ليرتفع بذلك سعر الاونصة

¹- مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2010، ص.3.

الفصل الأول.....الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

من الذهب إلى 42.22 دولار بدلا من 38 دولار، أوقد استمر هذا العجز حتى وصل العجز في ميزان التجاري في عام 2007 بداية الأزمة إلى 882 مليار دولار، حيث يعتبر العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي من بين أهم أسباب أزمة الرهن العقاري والجدول التالي يوضح تطور ميزان الحساب التجاري الأمريكي خلال الفترة 1950/2012.

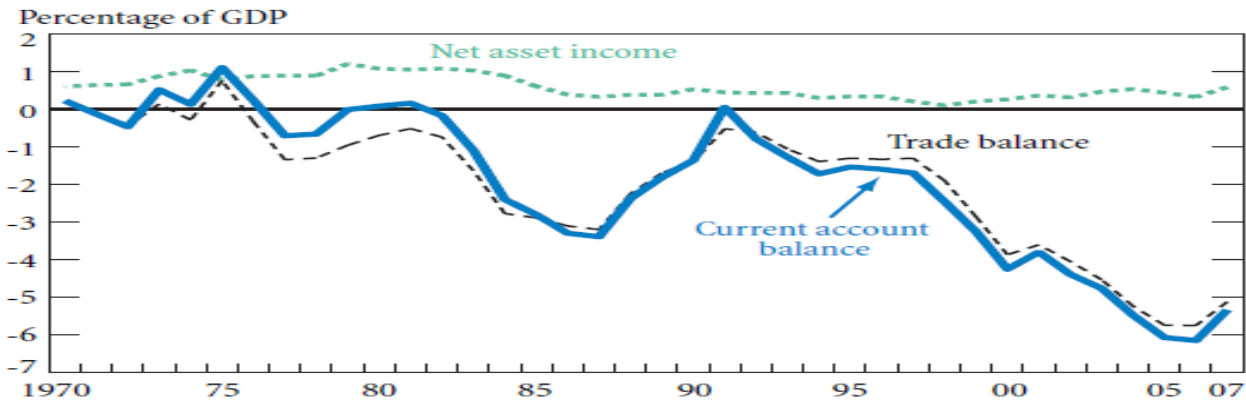
الجدول رقم (1-1):تطور ميزان الحساب التجاري الأمريكي خلال الفترة 1950/2012

الوحدة: مليون دولار أمريكي

1958	1957	1956	1955	1954	1953	1952	1951	1950	السنوات
1749	4875	3346	1802	1714	416	1496	2045	362	الميزان التجاري
1967	1966	1965	1964	1963	1962	1961	1960	1959	السنوات
2181	1634	3511	5384	3806	3192	4252	3255	-601	الميزان التجاري
1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	1969	1968	السنوات
-15703	2975	-11041	-2749	-9663	-4793	797	-980	-1287	الميزان التجاري
1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	السنوات
-133648	-122387	-64239	-38442	-34637	-31419	-35862	-40199	-37229	الميزان التجاري
1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	السنوات
-176588	-138665	-105760	-86633	-123395	-129110	-137116	-170321	-155136	الميزان التجاري
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
-578279	-507127	-450080	-477382	-363643	-262215	-209838	-196952	-186109	الميزان التجاري
				2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
				-882045	-872204	-892110	-831624	-710805	الميزان التجاري

Source :http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=fr

الشكل رقم (1-1):تطور ميزان الحساب التجاري والجاري الأمريكي خلال الفترة 1970/2007



Source: Rebecca Hellerstein and Cédric Tille , *The Changing Nature of the U.S. Balance of Payments* ,current issues in economics and finance,Volume 14, Number 4 , FEDERAL RESERVE BANK OF NEW YORK , usa , June 2008,p2 .

نلاحظ من خلال الجدول والشكل اعلاه ان الميزان التجاري الأمريكي قد عرف عجز مستمر ومتزايد خلال الفترة 1970- 2008 وهذا راجع إلى العجز الكبير في الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع مقارنة بالصادرات لعدم قدرة الانتاج المحلي على مواكبة الطلب المحلي للشعب الأمريكي والذي هو في تزايد مستمر فقد عرف الاستهلاك منذ عقود طويلة تزايد مستمر "تعاظم

¹ -لطرش ذهبية ، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية ، ملتقى دولي حول: الازمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، ايام 21/20 اكتوبر 2009، ص ص 4-5.

الفصل الأول.....الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

الاستهلاك الأمريكي الترفي" ، حيث يستهلك القطاع العائلي شهريا أضعاف ما يمكن أن يشتريه بدخله الجاري (يعيش القطاع العائلي على الائتمان) ، وبالتالي فالمشكلة هنا ليست في تزايد الاستهلاك بحد ذاته ولكن في حصول كثير من الأمريكيين على قروض لشراء العديد من السلع والخدمات بالتقسيط وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك لدى المجتمع الأمريكي الأمر الذي جلب الضرر على الاقتصاد الأمريكي بصفة عامة وميزان الحساب الجاري .

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية مثلت 84.7 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2002 وارتفعت هذه النسبة إلى 85.3 % في عام 2005 ثم إلى 86.6 % في عام 2008 وهى نسب مرتفعة بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة الأخرى ،¹ حيث بلغت هذه النسبة 80.4 % في حين قلت عن 70 % في المتوسط للدول المصنعة حديثا، وبصفة عامة يمكن القول أن التوسع الهائل في طلب المستهلكين للمساكن والسلع الاستهلاكية المعمرة وعدم قدرة الانتاج المحلي على مواكبة الطلب المحلي للشعب الأمريكي أدى إلى ارتفاع الواردات على حساب الصادرات الأمر الذي أثر بالسلب على الميزان التجاري الأمريكي ، ومن المعروف أيضا أن الشعب الأمريكي يعيش على الاقتراض لتوفير احتياجاته من السلع والخدمات .وقد توسعت البنوك الأمريكية في منح هذه القروض دون تمتع العميل بالجدارة الائتمانية كل هذه الأمور مجتمعة أدت إلى وقوع الأزمة الاقتصادية الأمريكية لسنة 2007.

الجدول رقم (1-2):تغير الانفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1996-2013

السنوات %	متوسط الفترة 1984-1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاستهلاك الخاص	3.2	2.7	3.4	3.8	5.0	5.1	4.7
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاستهلاك الخاص	2.5	2.7	2.8	3.6	3.0	3.0	2.3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاستهلاك الخاص	-0.6	-1.9	1.8	2.5	1.9	2.1	2.7

Source:

- OECD, OECD ECONOMIC OUTLOOK ,volume 2009/1 ,N°85, juin 2009, p255.
- OECD , OECD ECONOMIC OUTLOOK, PRELIMINARY VERSION,N°93, mai 2013,P225.

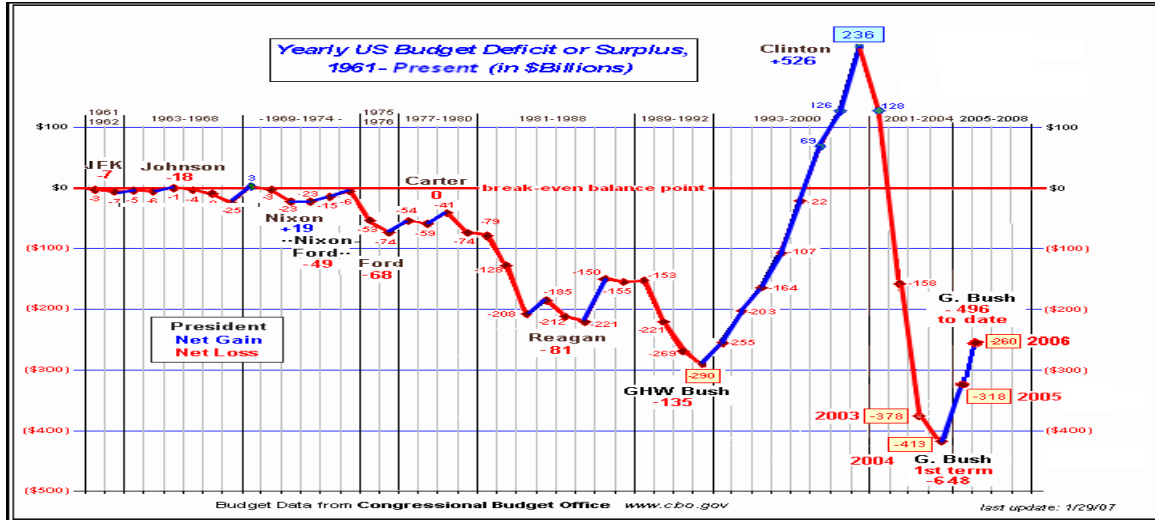
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الانفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية قد عرف زيادة مستمرة حتى سنة 2008 حيث بدأ ينخفض حيث سجل انخفاض بحوالي 0.6% مقارنة بسنة 2007 وهذا راجع إلى إندلاع أزمة الرهن العقاري والتي أثرت على الاقتصاد الأمريكي حيث ان الكثير من الأمريكيين فقدوا وظائفهم وأصبحوا بدون مأوى الأمر الذي ساهم في انخفاض الاستهلاك سنتي 2008 و 2009 من جهة وارتفاع الأسعار من جهة أخرى نظرا لارتفاع معدلات التضخم الأمر الذي أثر سلبا على الطلب المحلي والذي تراجع سنتي 2008 و 2009 ب 1.5% و 4% ، ليرجع ويعرف الانفاق الاستهلاكي إرتفاعا في السنوات 2010، 2011، 2012. نظرا لبداية تحسن الأوضاع الاقتصادية نوعا ما.

¹ - علاء الدين مرجان محفوظ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، وزارة التجارة والصناعة-قطاع سياسات تنمية صادرات-، مصر، افريل 2009، ص14.

الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة:

إن الانفاق الزائد وغير الرشيد للحكومة الأمريكية أدى إلى عجز في الميزانية العامة تجاوز هذا العجز حوالي نصف تريليون دولار (648 مليار دولار تقريبا) وهذا في فترة إدارة جورج بوش، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-2): عجز الموازنة الأمريكي منذ 1961 حتى 2006



المصدر: محمد ابراهيم السقا، ضعف الدولار إلى أين، <http://www.cba.edu.kw/elsakka>، ص 5.

إن هذا العجز في الميزانية العامة الأمريكية كان يتميز بصيغة عسكرية في جانب النفقات العامة وبطابع سياسي في جانب الضرائب، ولم يكن يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية وذلك من اجل السيطرة على اقتصاديات تلك الدول والتي انفقت عليها ملايين الدولارات، وبالتالي فمن أهم الأسباب غير مباشرة للأزمة هي النفقات العسكرية على ما يسمى "بالحرب على الإرهاب في أفغانستان نهاية 2001 والتي شنت على اثر خلفية احداث 11 سبتمبر من نفس السنة وحرب العراق سنة 2003، فالولايات المتحدة الأمريكية تنفق كل ثلاثة دقائق مليون دولار لحربها على العراق، مما يعني نزيف للسيولة العالمية وتمويله يكون بإقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم ومن سوقها الداخل، وذلك بإصدارها سندات خزينة، ولهذه السندات سمعة عالمية كبيرة مصدرها إسم الولايات المتحدة الأمريكية لذلك يستثمر معظم دول العالم بدون إستثناء¹، وتشمل تقديرات التكلفة للحرب في العراق النفقات المباشرة للحرب فضلا عن تكلفة الرعاية الصحية الطويلة المدى للمقاتلين والفوائد على الديون واستبدال المعدات العسكرية..... إلخ، وحسب دراسة دراسة اجرتها جمعية خيرية أمريكية تدعى "أميركان فريندز سيرفيس كوميتي" أشارت إلى أن الأموال التي تنفقها الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم الواحد على حرب العراق يمكن أن تشتري بها حوالي 6500 أسرة أو تأمين طبي ل 423529 طفلا او تزويد 1.27 مليون منزل بطاقة كهربائية متجددة..... إلخ².

وحسب تقرير أصدرته جامعة هارفارد الأمريكية أن جملة تكاليف الحرب الأمريكية ضد الإرهاب التي أعلنها الرئيس السابق بوش الابن بعد هجمات 11 سبتمبر (أيلول) سنة 2001، والتي تشمل حرب العراق وحرب أفغانستان، ستبلغ ستة تريليونات دولار. وبالإضافة إلى تكاليف الحروب الفعلية، حيث تشمل التقديرات نفقات علاج الجرحى، والآثار النفسية التي يشترك منها كثير من

¹-صباغ رقيقة، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية -دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية-، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص 111.

²-ابراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009، ص ص54-55.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

الجنود العائدين، في حين قالت ليندا بلايمز* في تقريرها «سنواجه تخفيضات في المصروفات العسكرية والدبلوماسية، وفي برامج الأبحاث والاستثمار، على المدى البعيد، لعقود قادمة، بسبب تكاليف هذه الحروب». وقال التقرير أن هذه الديون أضافت تريليوني دولار لديون الحكومة الأمريكية التي وصلت إلى 16 تريليون دولار، وأوضحت بلايمز في تقريرها أن الولايات المتحدة أنفقت تريليوني دولار تقريبا بالفعل على الحملتين العسكريتين في أفغانستان والعراق، مشيرة إلى أن تلك التكاليف هي فقط جزء من التكلفة النهائية، والنفقات الكبيرة ضخت لتوفير الرعاية الطبية والمكافآت للمحاربين القدامى الذين تسببت النزاعات في إعاقتهم.¹

الجدول رقم (1-3): الانفاق الأمريكي على الحروب

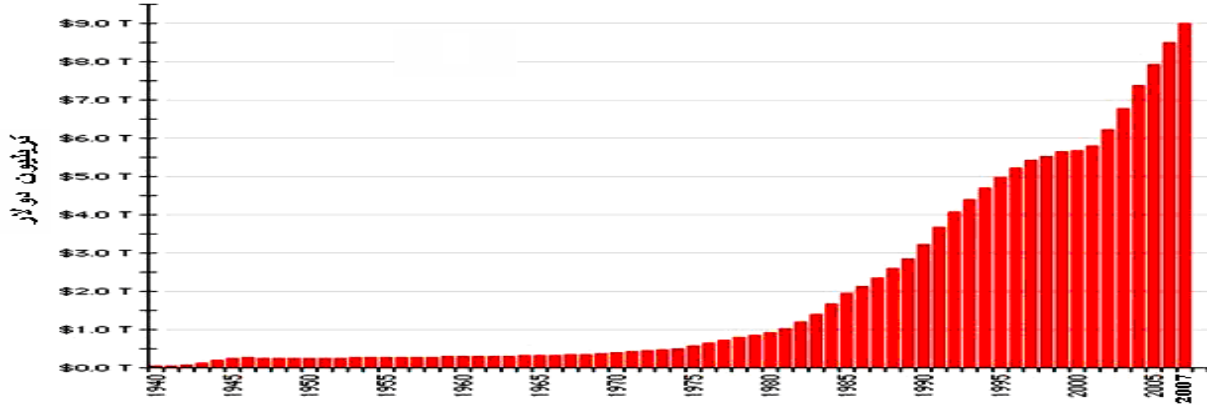
السنة	الحرب على العراق (ألف دولار في الدقيقة)	الحرب على الإرهاب (ألف دولار في الدقيقة)	ميزانية الدفاع الأمريكي
2003	93	54	438
2004	111	74	448
2005	164	100	507
2006	188	116	536
2007	245	166	611
2008	371	195	-

المصدر: صباغ رقيقة، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية - دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه - غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2014، ص 111. أما بالنسبة للضرائب فقد كانت تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلا من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي. ويمكن أن تساهم هذه الخاصية بظهور وتفاقم ما يعرف بالدورات الاقتصادية السياسية في مثل هذه الأنظمة الرأسمالية من خلال فرض ضغوط للأعلى على أسعار الفوائد مما قد يعمق من أزمة الأسواق المالية ويؤدي بالتالي إلى انخفاضات إضافية في أسعار الأسهم والأصول المالية الأخرى. وبالحديث عن حجم الدين الأمريكي فقد تضاعف مرة ونصف خلال الخمس سنوات الاخيرة قبل 2007، فقد بلغ حجم الدين الأمريكي في ديسمبر 2007 حوالي 9.2 تريليون دولار، أو ما يمثل حوالي 70% من الناتج المحلي الاجمالي، وهو بهذا الشكل يتجاوز مستوى الحد المقبول دوليا، فالدين العام الأمريكي يتزايد بحوالي 1.53 مليار دولار يوميا، وقد قدر نصيب المواطن الأمريكي من الدين العام حوالي 30 الف دولارا.

* أستاذة بجامعة هارفارد عملت بالإدارة الأمريكية في فترة ولاية الرئيس كلينتون.

¹ - محمد علي صالح، دراسة أميركية: 6 تريليونات دولار تكلفة حربي العراق وأفغانستان - أغلبية نفقات الحروب كانت ديونا، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12541، السعودية، 30 مارس 2013.

الشكل (1-3): تطور الدين العام الأمريكي (تريليون دولار) خلال الفترة (1940-2007).



المصدر: محمد ابراهيم السقا، ضعف الدولار إلى أين، <http://www.cba.edu.kw/elsakka>، ص 10.

ويرجع هذا النمو الهائل في حجم الدين خلال تلك الفترة إلى أحداث 11 سبتمبر، والسياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة بعدها، سواء سياستها الداخلية أو سياستها الخارجية. فقد كان للسياسة الأمريكية في عصر الرئيس بوش، وشن الحرب علي العراق وأفغانستان، أثر بالغ في تزايد العجز في الميزانية نظرا لتزايد الانفاق علي ميزانية الحرب، وزيادة حجم الإنفاق العسكري. كذلك للسياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة للخروج من الأزمة المالية العالمية، وضخها للمزيد من الأموال، وبرامج التحفيز المالية والنقدية التي اتخذتها للخروج من الأزمة، مما ضاعف من عجز ميزانيتها. أيضا كان لزلزال اليابان، والربيع العربي أثر في اتخاذ الحكومة لإجراءات لوضع ميزانية لمواجهة الكوارث، وهو يعد إجراء لا مفر منه. كما أن تحمل الحكومة الأمريكية لتسديد تكاليف الرعاية الطبية الكاملة، وتخفيض الضرائب، والإجراءات التي اتخذتها لمكافحة التضخم أثر بالغ الأهمية في زيادة العجز في ميزانيتها وتزايد حجم الدين.

بصفة عامة يمكن القول أن الإنفاق العسكري الأمريكي يعتبر في غاية الخطورة للولايات المتحدة، فهو من ناحية أدى إلى تصاعد مستويات عجز الميزانية، ومن ثم تصاعد الدين العام إلى المستويات الحرجة والتي بلغها وقد ساهم كل ذلك في حدوث الأزمة الاقتصادية الأمريكية لسنة 2007.

الفرع الثاني: تخفيض مستوى الرقابة على الاقتصاد العالمي

إن الأزمة المالية لسنة 2007 ليست وليدة سوء التصرف والممارسات الخاطئة فحسب، بل مهد لها وهيا لهذه الممارسات بيئة تنظيمية وتشريعية تناسبها، فسوق مشتقات الائتمان كان شبه معدوم في أواخر تسعينيات القرن الماضي، لكنه نما بدرجة غير عادية في مطلع القرن الحالي، بعدما أقر الكونجرس الذي يسيطر تشريعا في عام 2000 م يمنع تنظيم وتقييد أسواق المشتقات، بل ويستثنى من قوانين القمار المعمول بها في الولايات المختلفة، ولهذا السبب لا توصف مشتقات الائتمان في العقود والوثائق القانونية بالتأمين مع أنها كذلك في الحقيقة؛ لأنها في هذه الحالة ستخضع لقوانين التأمين، بل توصف بأنها مقايضة (swaps)، لتمتع بحماية هذا التشريع. وقد سبق في عام 1999 م صدور تشريع آخر يسمح للبنوك التجارية بالدخول في سوق الأوراق المالية والسمسرة، والتي كان يمنعها من ذلك التشريع الذي صدر قبل نحو 70 عاما، وهكذا مع مطلع القرن الحادي والعشرين، أصبح الباب مفتوحا على مصراعيه لأهم المؤسسات المالية وهي البنوك، لتغامر بأخطر الأدوات المالية وهي المشتقات، في أهم الأصول

الاقتصادية وهي العقار. والنتيجة أنه خلال بضع سنوات فقط شهد العالم أسوأ كارثة مالية خلال 70 عاما، ولا تزال فصولها لم تنته بعد.¹

على مدار الثلاثين عاما الماضية، شهدت نظم التمويل العقاري تغيرات كبيرة في العديد من الاقتصادات المتقدمة، فحتى ثمانينات القرن الماضي خضعت أسواق الرهن العقاري لدرجة عالية من التنظيم، وكان الائتمان العقاري يخضع لسيطرة الاقراض المتخصصة التي واجهت قدرا محدودا من التنافس في الأسواق المجزأة، وهذه في العادة مؤسسات للإيداع مثل الادخار والتسليف في الولايات المتحدة وجمعيات البناء في المملكة المتحدة، وقد وضعت القواعد التنظيمية حدودا قصوى الفائدة وحدودا للقروض العقارية وفتيرات السداد، وأسفرت هذه القواعد التنظيمية عن ترشيد استخدام الائتمان أسواق الرهن العقاري بصفة مزمنة أو مؤقتة وأدت إلى صعوبة حصول الأسر على القروض العقارية.²

ومع تحرير أسواق الرهن العقاري في أوائل الثمانينات في العديد من البلدان المتقدمة ظهرت الضغوط التنافسية من جهات الاقراض غير التقليدية، وكانت النتيجة أن أصبحت الأسعار أكثر تفاعلا واتسع نطاق الخدمات المتاحة، مما أدى إلى زيادة فرص الأسر للحصول على القروض العقارية. غير أن عملية التحرير اتخذت أشكالا متعددة في البلدان المختلفة ففي الولايات المتحدة تزامنت عملية تحرير أسواق التمويل العقاري مع الإلغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة بموجب القاعدة التنظيمية "Régulation Q" في أوائل الثمانينات، وفي الوقت ذاته ترتب على نشأة سوق ثانوية للرهن العقاري سهولة كبيرة في تمويل القروض العقارية عن طريق الأسواق الرأسمالية، وأدت هذه الأمور مجتمعة إلى تشجيع مجموعة كبيرة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على دخول سوق الرهن العقاري، وفي المملكة المتحدة، كان رفع قيود الائتمان هو المدخل الأساسي للتحرير (فقد ألغى نظام شد الأحزمة "the corset" في 1980)، مما كثف الضغوط التنافسية في سوق الرهن العقاري، وفي كندا وأستراليا وبلدان الشمال الأوروبي كان تحرير أسواق التمويل العقاري يسير بخطى حثيثة نسبيا واكتمل تقريبا بحلول أواسط الثمانينات، وفي كل هذه البلدان كان الغاء الحد الأقصى للإقراض ولأسعار الفائدة على الودائع والغاء القيود على الائتمان وراء فتح المجال أمام زيادة التنافس في قطاعات جديدة في سوق الائتمان، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ارتفعت نسبة إجمالي القروض القائمة على قطاع الأسر من المؤسسات المالية غير المصرفية في عام 2005 إلى ضعف ما كانت عليه في الثمانينات، واقترب هذا التحول باستحداث أدوات جديدة مرتبطة بالقروض العقارية وسياسات اقراض أكثر مساهمة للتطورات، وأسهمت كل هذه التغيرات في سرعة نمو الائتمان العقاري في هذه البلدان.³

أما في فرنسا وألمانيا وإيطاليا فقد تم الغاء القيود على أسعار الفائدة تدريجيا، كما تم تخفيف الحواجز التي تعيق الدخول إلى أسواق الرهن العقاري، غير أن المؤسسات المالية التابعة للقطاع العام واصلت سيطرتها على سوق القروض العقارية السكنية في هذه البلدان مما أدى إلى تقييد القدرة التنافسية: ففي المتوسط، أسهمت المؤسسات المالية غير المصرفية في هذه البلدان بنحو 1% من مجموع القروض المستحقة على قطاع الأسر سنة 2005 بزيادة طفيفة فقط عن أواسط التسعينات،

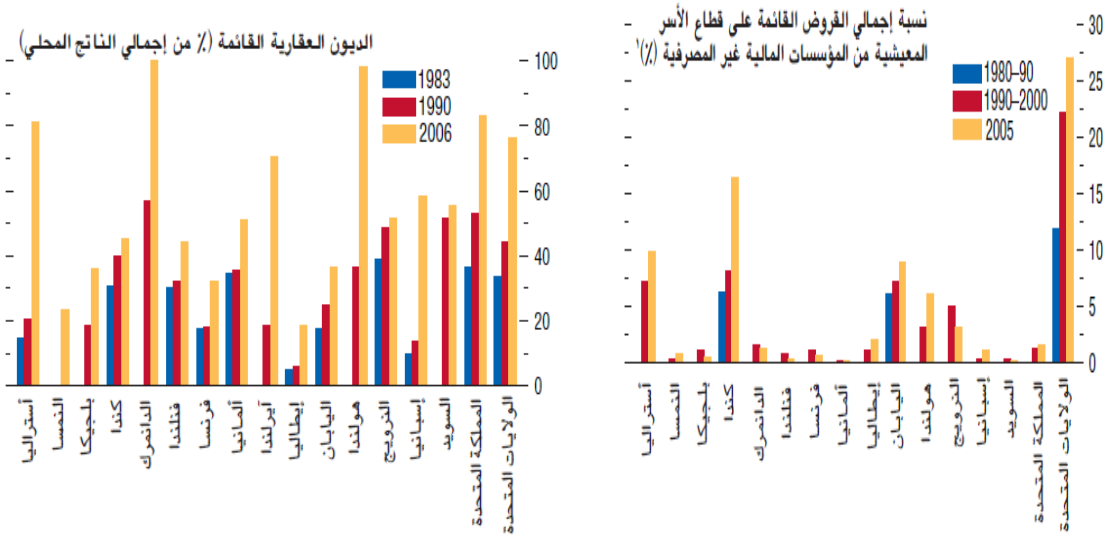
¹ - سامي إبراهيم السويلم وغيره، أسلحة الدمار المالي الشامل - الأزمة المالية العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي-، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص ص 45-46.

² - صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الأسكان والدورة الاقتصادية-، أبريل 2008، ص 104.

³ - المرجع السابق، ص ص 104، 105.

مقارنة بنحو 30% في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في اليابان فقد بدأت عملية إلغاء القيود على أسعار الفائدة والائتمان في أوائل الثمانينات ، ولكنها لم تكتمل حتى أواسط التسعينات.¹

الشكل رقم (1-4): اجمالي القروض القائمة على قطاع الأسر والديون العقارية



المصدر: صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الأسكان والدورة الاقتصادية-، أبريل 2008، ص 105.

الفرع الثالث: وفرة السيولة العالمية

لقد شهدت نهاية الثمانينات من القرن العشرين تراجع أكثر للقيود على انتقال رؤوس الأموال مما أدى إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال من 80 مليار دولار سنة 1989 إلى 344 مليار دولار سنة 1997، لتبلغ إجمالي تدفقات رأس المال في العالم سنة 2002 ما قيمته 7,5 تريليون دولار وهو ما يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه في سنة 1990،² ومن أهم الدول التي عرفت فيها تدفقات رؤوس الأموال زيادة كبيرة: السوق الأمريكية وبعض الدول الكبرى كمنطقة اليورو ، اليابان الخ .

وإذا تحدثنا عن الكتلة النقدية فقد تجاوزت نسبتها بمعناها الضيق M_1 إلى الناتج المحلي الإجمالي لأكبر ست اقتصاديات في العالم "الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو، اليابان ، الصين ، المملكة المتحدة البريطانية، كندا" 18% إلى 20% كمتوسط للفترة 1980/2000، وأكثر من 26% سنة 2002، لتبلغ خلال الفترة 2006/2007 حوالي 30% "فين حين عرفت السيولة العالمية خلال أزمة الرهن العقاري شح وتراجعا كبيرا" وهذا ما يوضحه الشكل 3.

إن هناك عدة عوامل داخلية وخارجية ساهمت في زيادة السيولة عالميا ومن أهم هذه العوامل النمو السريع في الفترة الأخيرة لاحتياطيات الصرف الاجنبي لدى البنوك المركزية في الدول الناشئة وعلى وجه الخصوص الصين والدول المصدرة للمواد الأولية، فقد ساهمت الفوائض التجارية الكبيرة وارتفاع معدلات الادخار في هذه الدول والتي عرفت فيها معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا لعدة سنوات " إلى زيادة هذه الاحتياطيات وهذا ما يوضحه الشكل 4.

¹ - صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق، ص 105.

² - سماي علي ، رميدي عبد الوهاب ، العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية ، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 20/21 نوفمبر 2006، ص 6-7.

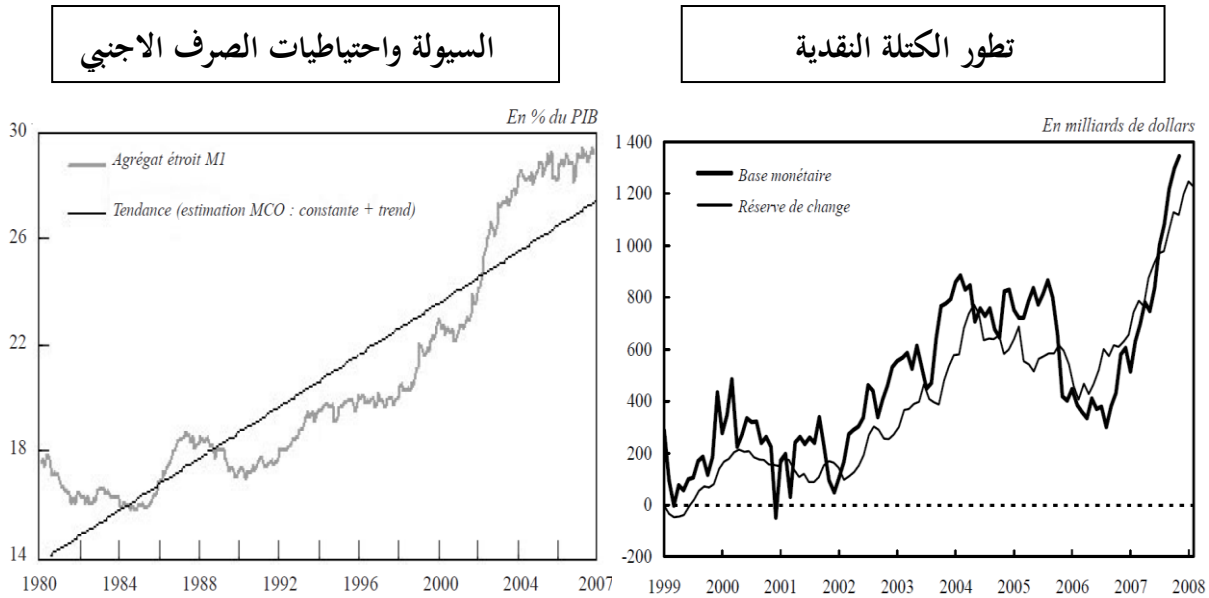
³- Patrick Artus & Autres, "La Crise des Subprimes", *Rapports du Conseil d'Analyse Economique*, Paris, La Documentation Française, 2008, P15.

⁴- PATRICK ARTUS & AUTRES, OP CIT , P15.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

وقد استخدمت نسبة كبيرة من هذه الاموال في الولايات المتحدة الامريكية على صعيد القطاع الخاص لتمويل النفقات الاستهلاكية ، الى جانب تنافس مدراء البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التامين في منح التسهيلات الائتمانية لجميع الافراد الراغبين في الحصول على الائتمان ، دون التأكد من جدارتهم المالية ، والغاية من ذلك هي جني الارباح ، اما على صعيد القطاع فقد استخدمت الادارة الامريكية تلك الاموال للتوسع في الانفاق ، وخاصة في المجالات العسكرية لتمويل الحروب الامريكية في افغانستان والعراق وغيرها كما ذكرنا سابقا ، اضافة الى برامج غزو الفضاء ، الشيء الذي ساهم في رفع المديونية العامة المتحدة الامريكية إلى مستويات خطيرة وغير مسبوقة.¹

الشكل رقم (5-1): تطور الكتلة النقدية ، السيولة واحتياطي النقد الأجنبي



Source : Patrick Artus & Autres, "La Crise des Subprimes", *Rapports du Conseil d'Analyse Economique*, Paris , La Documentation Française, 2008, P14.

ومن مصادر السيولة التي تسببت في الفقاعة العقارية في الولايات المتحدة ما يلي:²

✓ الاستثمارات الآسيوية خاصة الصينية منها الناتجة من الفوائض في الموازين التجارية، حيث يبلغ احتياطي صرف في الصين ب 2201.3 مليار دولار سنة 2008 بينما كان 168.9 مليار دولار سنة 2000، وللصين صندوقين سياديين أنشأتهما سنة 2007 بحجم 511.6 مليار دولار، والتي فضلت الصين استثمارها في الولايات المتحدة لتحريك الاقتصاد الأمريكي والحفاظ على الصادرات الصينية إليه، بالإضافة إلى تجنب الصين التضخم الذي تواجهه في حالة إنفاق هذه الفوائض في الداخل مما سيقلل بدوره من تنافسية منتجاتها.

✓ الفوائض النفطية التي تراكمت لدى الدول الخليجية خاصة ذات الطاقة الاستيعابية المحدودة نتيجة ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2003.

✓ ارتفاع معدلات الادخار في البلدان التي تشهد معدلات نمو مرتفعة لعدة سنوات.

¹ -العقون نادية، العولة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية- . مرجع سابق، ص159.

² -عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص75.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

وجدير بالذكر أن تحولا قد حصل في نوعية الاستثمارات التي وجهت إليها هذه الأموال حيث إن هذه الاستثمارات بدأت تتجه من السندات الحكومية ذات العائد المنخفض والمخاطرة المدعومة تقريبا، إلى استثمارات في أدوات أخرى أكثر عائدا وأكثر مخاطرة، ومن هذه الأدوات الاستثمارية السندات المدعومة بالقروض العقارية، ففي عام 2006 كانت أسواق العقارات الأمريكية في أوج ازدهارها، كان المستثمرون الأجانب يملكون حوالي ثلث الرهونات العقارية في الولايات المتحدة .

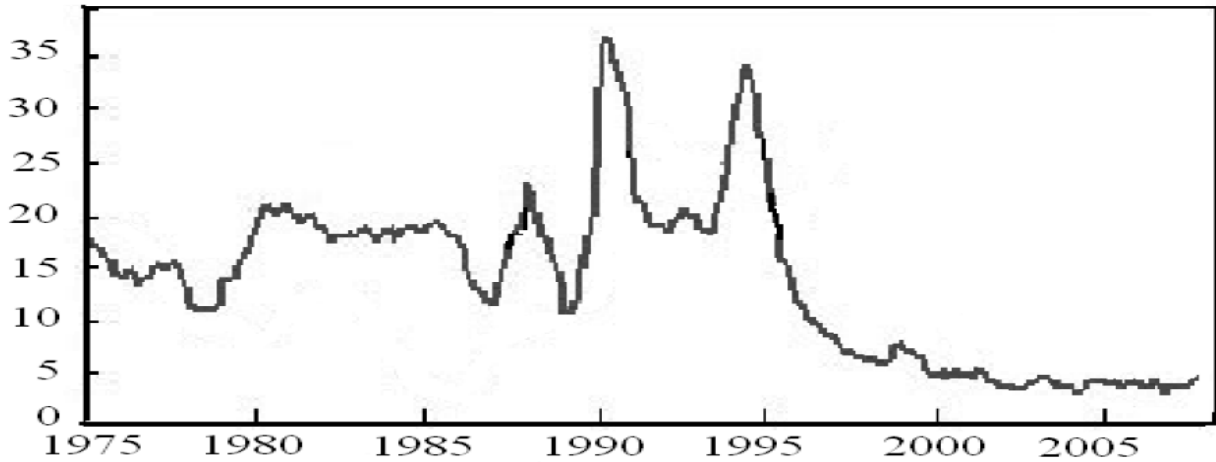
وبالاعتماد على النظرية الكمية للنقود فإن اية كتلة نقدية في التداول يجب ان تساوي كتلة البضائع المنتجة خلال فترة زمنية محددة مقسمة على سرعة دوران النقد وفق المعادلة التالية: $MV=PY$

فإذا اخذنا الانتاج العالمي المتبادل بالدولار الأمريكي اي الذي يخدمه الدولار الأمريكي هو 20 تريليون دولار ، واعتبرنا ان سرعة دوران النقد هي اكثر من الواحد الصحيح ، في هذه الحالة وحسب المعادلة فان كتلة النقدية المتداولة عالميا M يجب ان تكون اقل من حجم الانتاج مقسوما على سرعة دوران النقد V اي اقل من 20 تريليون دولار، لكن حسب بعض الارقام المنشورة تدل على ان الكتلة النقدية المتداولة بالدولار منذ 1995 فاقت 300 تريليون ، وتشير الارقام الحديثة لسنتي 2007 و 2008 إلى بلوغها 700 تريليون ، وفي هذه الحالة نستنتج انه لدينا 35 ضعفا مما هو مطلوب من حجم الكتلة النقدية الواجب تداولها ، وقد ساهم هذا الامر في خرق النظرية الكمية للنقود¹.

ورغم عدم التناسب بين الكتلة النقدية وحجم الانتاج " اي بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي " والذي يعني وجود معدلات تضخم مرتفعة إلا ان الواقع يعكس غير ذلك حيث نلاحظ انخفاض معدلات التضخم من مستوى متوسط 12% إلى 5% في مدة 10 سنوات تقريبا، والشكل التالي يوضح ذلك².

شكل رقم (6-1): التضخم العالمي

التغير %



Source : Patrick Artus & Autres, "La Crise des Subprimes", Rapports du Conseil d'Analyse Economique, Paris , La Documentation Française, 2008, P16.

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه انه رغم وفرة السيولة العالمية لم ينعكس ذلك على معدلات التضخم فعلى العكس فقد انخفض معدل التضخم وهذا بسبب تعزيز مصداقية سياسات مكافحة التضخم نظرا لاستقلالية البنوك المركزية.

¹ -بن بوزيان محمد،سمية زيار، انتشارعدوى الازمات المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2010، ص ص 35-36.

² - PATRICK ARTUS & AUTRES, OP. CIT., P.15.

الفرع الرابع: فقاعة التكنولوجيا

في أواخر القرن العشرين وتحديدا مطلع الألفية الثالثة عرف العالم نوعا جديدا من الأزمات المالية عرفت بأزمة "فقعات شركات الأنترنت" بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعرف ناسداك "NASDAQ" حيث ارتفعت اسعار أهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير جدا في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحا حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في 2000،¹ وقد ترتب عن هذه الأزمة مايلي:²

- انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة؛
- تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت؛
- استمرار الانخفاض لتهدد قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لنسداك بحوالي 78 بالمائة في 2002؛
- قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1% وذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2007-أزمة الرهن العقاري-

ترجع الأزمة المالية العالمية في الأساس إلى فقاعة العقارات والتي بدورها تعود إلى عدة عوامل هيأت الظروف المناسبة لتكوينها ثم انفجارها، حيث تضافرت هذه العوامل وكل منها مهد لما بعده ونوجز فيما يلي أهم تلك العوامل.

الفرع الأول: تراخي قيود الاقراض والافراط في منح القروض العقارية* عالية المخاطر.

هناك سمة من سمات الأزمات يشترك فيها الكثير من البلدان وهي فرط النمو الائتماني وسوء توزيعه ، مما ساعد على ظهور الطفرات التي حدثت في أسواق الاسكان مؤخرا. وقد ساهم أيضا هيكل نظم تمويل العقارات السكنية في بعض البلدان في تعميق الكساد العقاري وعدم الاستقرار المالي.³

وخلال منتصف هذا العقد كانت الأسر الأمريكية هي أكبر مقترض في الاقتصاد العالمي، حيث حلت محل الأسواق الناشئة التي تولت هذا الدور في منتصف التسعينات، لذلك كانت البداية من السوق الأمريكية، إلى جانب قيام البنوك بإغراء الناس ودفعهم للشراء بشتى الوسائل ، حيث قامت البنوك بتخفيض معايير الاقراض ، حيث أنه كان لا يسمح قبل هذه الفترة بمنح قروض إلا للمقترضين المؤهلين وذلك وفقا لاجراءات موضوعة من قبل جهتي الاقراض في السوق الثانوي- مؤسستي فاني ماي وفريدي ماك-.

وقد بدأت بذور الأزمة تبرز للوجود منذ سنة 2002 ، حين اتبعت الحكومة الأمريكية شعارا يقضي بتملك كل مواطن امريكي لسكنه ، ولتحقيق هذا الهدف قامت بتخفيض معدلات الفائدة بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى تهافت البنوك في تمويل

¹- فوزي محيريق، عقبة عبد اللاوي، مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة..... بين وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح اسلامي، الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً-، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر. 6/5 ماي 2009، ص 7.

² - مقيم صبري ، رحال سمية ، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية. الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي: 07-08-07 ماي 2013، ص 6.

* **الرهن العقاري:** هو قرض يمكن المقترض سواء كان فرداً أو مؤسسة من أن يقترض نقوداً ليشتري منزلاً أو أي عقار آخر ، وتكون ملكيته لهذا العقار ضماناً للقرض. وفي حالة عجزه عن سداد القرض فإن من حق المقرض اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتملكه لهذا العقار. وبصورة أخرى فإن العقار يبقى مرهوناً حتى يتم سداد القرض، ولذلك يسمى المقرض مرتبناً والمقترض رهنياً.

³- صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي-ملخص واف-. أبريل 2011، <FILE:///C:/USERS/NEHAL-TIC/DESKTOP/SUMA.PDF>

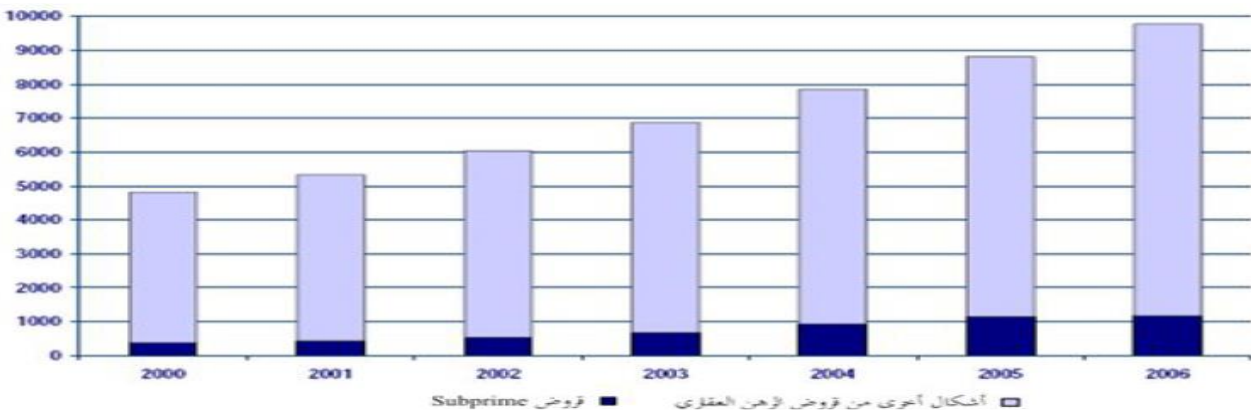
الفصل الأول.....الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

الزبائن الذين يرغبون في شراء عقارات بمساهمات أولية ضعيفة وبأجال طويلة تصل إلى 45 سنة وبذلك بدأت أسعار العقارات في التصاعد التدريجي. وبالتالي قد ساهم انخفاض معدلات الفائدة وارتفاع أسعار العقارات في تمادي الكثير من البنوك في تقديم القروض لتمويل شراء العقارات بغض النظر عن الالتزام بمعايير الجودة الائتمانية والشروط التي كان يجب أخذها بعين الاعتبار عند منح القروض مثل: الهوامش الائتمانية بين قيمة العقار وقيمة القرض، والتأكد من وجود دخل دائم لدى الزبون وقدرته على استرداد الأقساط الشهرية، بل أن هذه البنوك لجأت إلى شركات التأمين لتغطية مخاطر عدم التسديد كبديل للهوامش الائتمانية، وبالتالي عندما عجز المستفيدين عن تسديد مستحققاتهم الشهرية ابتداء من 2006 نظرا للارتفاع الكبير في معدلات الفائدة انتقلت الأزمة إلى قطاع التأمينات إضافة إلى القطاع المالي والمصرفي¹.

وبصفة عامة يمكن القول أن العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، حيث تسيطر قروض الرهن العقاري على تمويل الاسكان في الولايات المتحدة الأمريكية، وتزاحم الأنواع الأخرى من القروض غير العقارية، كما كما أصبحت أداة من أدوات الائتمان العالمي، باعتبارها شكل من الأشكال التقليدية للقروض الاستهلاكية². والشكل التالي يوضح حجم قروض الرهن العقاري الموجهة للعائلات الأمريكية خلال الفترة 2006/2000.

الشكل رقم (7-1): قروض الرهن العقاري الموجهة للعائلات الأمريكية

الوحدة : مليار دولار.



المصدر: لعقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية-، أطروحة دكتوراه- غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013/2012، ص 161.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الارتفاع الكبير في حجم القروض العقارية الممنوحة للعائلات، والتي بلغت قيمتها حوالي 10000 مليار دولار سنة 2006 بزيادة تقدر ب 100% مقارنة بسنة 2000 أين سجلت حوالي 5000 مليار دولار، وهو ما يعكس التراخي في شروط الاقراض في سوق الرهن العقاري، فقد قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سنة 2000 بوضع سياسة نقدية تقوم على أساس القروض الرهنية، والتي تتميز بإمكانية مشاركة المواطن ذو الدخل المنخفض في تمويل مشاريعه العقارية بالحصول على تلك القروض الرهنية، كما تتيح تلك السياسة الفرصة لكل أفراد المجتمع الأمريكي مهما كان دخله المشاركة في هذه السياسة بغية تحقيق هدفه المتمثل في تملك عقار خاص³.

¹ -عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة المالية العالمية "أزمة SUB-PRIME"، دار ليجوند للنشر، لم تذكر بلد النشر، 2009، ص ص 13-14.

² -العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية-، مرجع سابق، ص 164.

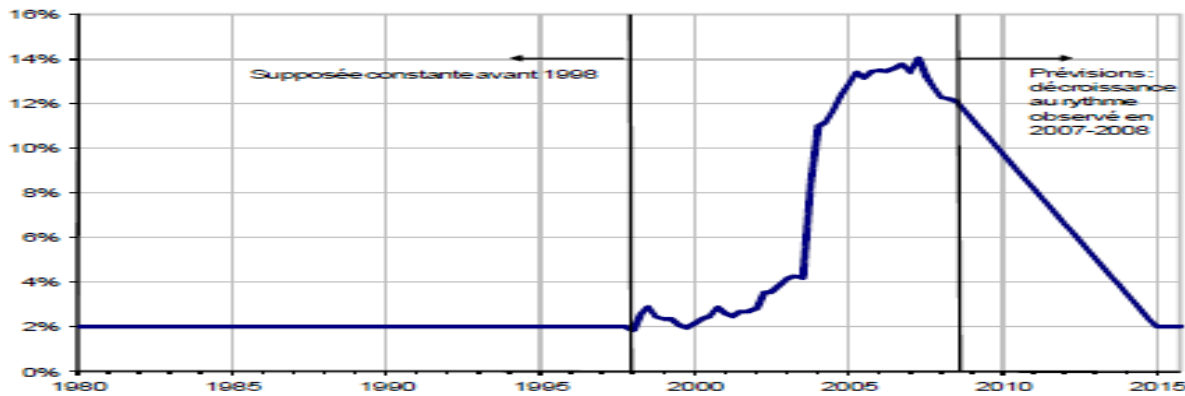
³ - بن ناصر محمد، مرجع سابق، ص 157.

تتميز قروض الرهن العقاري بارتفاع درجة المخاطر فيها، ومن بين أهم هذه القروض والتي صنفت على أساس أنها قروض رهن عقاري عالية المخاطرة مايبي: ¹

1. قروض الرهن العقاري الثانوية- دون الممتازة- subprime: وهي قروض لمقترضين من ذوي الدخل المتدني أو غير المستقر و يتميزون بنسبة الدين إلى الدخل تتعدى 55% ونسبة مبلغ القرض إلى قيمة الممتلكات تتجاوز 85%، أي أنها تمنح لمقترضين لا يتمتعون بسجل مالي قوي ولا تتوفر فيهم شروط الملاءة المعهودة والقدرة على تسديد الديون-، وهي ترتب بمدة استحقاق تدوم حوالي 30 سنة بمعدلات فائدة محدودة في السنوات الأولى ثم بمعدلات متغيرة وأكثر ارتفاعا فيما بعد، كما أن جزءا كبيرا منها منح للعائلات عن طريق وسطاء لا يخضعون لأي رقابة، وهذا النظام لا يمكنه العمل إلا إذا بقيت معدلات القروض منخفضة وقيمة العقارات في تزايد مستمر، ضامنة بذلك رأس المال والفوائد.

بصفة عامة يمكن القول أن القروض العقارية من الدرجة الثانية والتي عرفت بالرهون العقارية الأقل جودة "subprime" أو "القروض الرديئة"، منحت لفئة من الزبائن لا تتوفر فيهم أدنى شروط الاقتراض إما لأن الدخل كان غير كافيا أو لأن المعنيتين بالأمر ليس لديهم عمل أو ليس لديهم أية ضمانات تسمح لهم بالاستفادة من الاقتراض أو الكل معا، وباعتبار أن المخاطرة كبيرة في عدم استرداد القرض نجد أن سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك في هذه الحالة يكون مرتفعا وهذا مقارنة مع القروض الرهنية من الدرجة الأولى * prime التي تطبق فيها عادة الشروط الاحترازية المتعارف عليها والمعمول بها عالميا وهي أخذ جميع الاحتياطات من أجل ضمان استرداد المبالغ المقرضة حسب الاستحقاقات المنصوص عليها في وثقة القرض. حيث أن الزيون من الدرجة الأولى يعتبر زبوننا قادرا على استرداد أقساط القرض وفق العقد الموقع.² وقد وصلت القروض الرهنية العقارية من الدرجة الثانية سنة 2007 إلى 14% من مجمل القروض الرهنية الأمريكية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (1-8): حصة الرهون العقارية عالية المخاطر "subprime" في إجمالي القروض العقارية



Source: Stéphane Sorbe, "Saisies immobilières aux États-Unis et pertes des institutions financières", Éditeur Ministère de l'Économie, de l'Industrie et de l'Emploi Direction générale du Trésor et de la Politique économique, TRÉSOR-ÉCO, N° 57, Mai 2009, P 6.

¹ -العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص ص 162-163

* المقترض يتميز بملاءة مالية عالية وبدون مخاطرة.

²-عبد القادر بلطاس، مرجع سابق، ص 30.

إن ظاهرة القروض الرهنية من الدرجة الثانية برزت إلى الوجود فقط في السنوات الأخيرة وفي الولايات المتحدة بالتحديد ، ولم يعرف لها تطبيق في دول أخرى ، فإلى غاية سنة 2001 لم يكن هذا النمط من القروض معروفا خارج الولايات المتحدة .¹

إن القروض التي كانت الأكثر انتشارا في سوق قروض الرهن* العقاري الثانوية هي القروض المضمونة بالرهن بسعر متغير " Adjustable Rate Mortgage (ARM) Loan " والتي يقصد بها القروض المضمونة بالرهن بحيث يتغير سعر فائدته بصفة دورية دورية بناء على سعر مؤشر محدد² ، وبمعنى آخر هي قروض مدة استحقاقها 30 سنة مع اختلاف في هيكلها حيث هناك 2/28ARM و 3/27 ARM ، الفرق الرئيسي بين هذين النوعين من ARM هو طول المدة التي تكون فيها أسعار الفائدة الأولية ثابتة ثابتة ومتغيرة. ففي 2/28 ARM يمثل "2" سعر الفائدة الأولى الذي يكون ثابت خلال العامين الأولين في حين أن "28" يمثل عدد السنوات التي يكون سعر الفائدة المدفوعة على القرض عائمة. وبالمثل، يتم تثبيت سعر الفائدة على 27/3 ARM لمدة ثلاث سنوات وبعد ذلك يكون سعر الفائدة عائما لمدة 27 عاما.³

2. قروض (Alt A): هي قروض مقدمة إلى المقترضين الذين تقل لديهم نسبة القرض إلى القيمة مقارنة بقروض الرهن العقاري الثانوية، أي أنها ممنوحة لمقترضين جدارتهم الائتمانية أكبر من جدارة عملاء الرهونات الثانوية، لكنهم يمثلون مخاطر أكثر من مقترض القروض الممتازين ويعد عدم اكتمال الوثائق بمثابة السبب الرئيسي وراء تصنيف القرض كالقرض البديل من الفئة أ".

وبمعنى آخر Alternative A Loan-القرض البديل من الفئة أ- يقصد به القرض المضمون بالرهن العقاري السكني من الدرجة الأولى الذي يتطابق بصفة عامة مع أحسن إرشادات الائتمان التقليدية، على الرغم من أن نسبة القرض إلى القيمة أو وثائق القرض أو وضع إشغال العقار أو نوعه أو العوامل الأخرى تتسبب في عدم تأهيل القرض في برامج الاكتتاب العادية. ويعد عدم اكتمال الوثائق بمثابة السبب الرئيسي وراء تصنيف القرض " القرض البديل من الفئة أ".⁴

3. قروض Jumbo هي قروض رهن عقاري ذات مبالغ كبيرة جدا (من 500 ألف دولار أمريكي إلى مليون دولار أمريكي).
Jumbo Mortgage Loan قرض كبير مضمون برهن يقصد به قرض مضمون برهن عقاري من الدرجة الأولى يتوافق عادة مع توجيهات الائتمان التقليدية من فئة مهم "prime" ولكن برصيد يزيد عن الحد الأقصى المسموح به بموجب البرامج التي ترعاها مؤسسة جيني ماي وهيئة فاني ماي ومؤسسة فريدي ماك⁵.

¹- عبد القادر بلطاس، مرجع سابق، ص30.

* لقد كان يعتمد سوق قروض الرهونات الذي انبثق بعد الكساد الكبير بكثافة على مقترض الرهونات المتخصصين، وكانت أصولهم الأساسية متمثلة في قروض الرهونات ذات السعر الثابت طويل الأجل ، وخصوصهم الأساسية متمثلة في الايداع قصير الأجل ، ومثل هذا الكشف للميزانية كان يعاني كثيرا من خطورة عدم مواءمة تواريخ الاستحقاق، ولترتيب هذه الرهونات بأمان أكثر تم تغيير طبيعة هذه القروض لتلاءم بصورة أفضل مصادر التمويل مع قروض برهونات ذات سعر قابل للتعديل أي القروض المضمونة بالرهن بسعر متغير ARM.

²- ستاندرد & بورز، التمويل المنظم -مسرد مصطلحات عمليات التوريق-، منشورات مؤسسة ستاندرد & بورز، ص3

[HTTP://WWW.KANTAKJI.COM/MEDIA/3471/32.PDF](http://www.kantakji.com/media/3471/32.pdf)

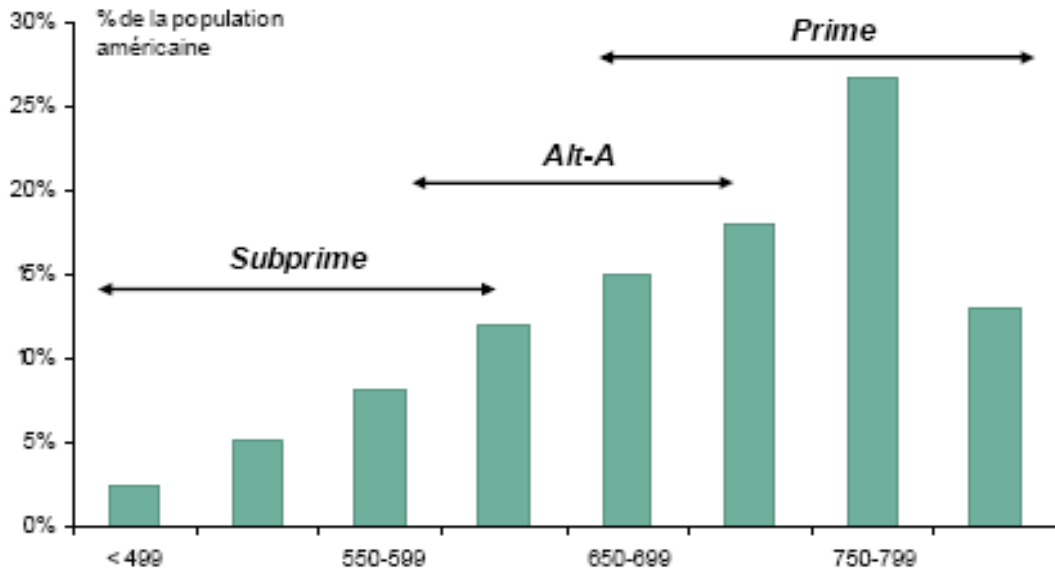
³- GARY B. GORTON, THE SUBPRIME PANIC, NBER WORKING PAPER SERIES, OCTOBER 2008, P.4.

⁴ - ستاندرد & بورز، مرجع سابق، ص4.

⁵ - المرجع السابق، ص4.

إن الأفراد يخضعون لتصنيف درجة الائتمان لديهم من قبل ما يعرف بنقاط الفيكو FICO* حيث نجد أن القروض الممتازة (prime)، وكذلك القروض الضخمة (jumbo) تبلغ نقاط الفيكو أكثر من 700 ، أما بالنسبة لقروض (Alt-A) فنجدها تتراوح بين 640 و 730 ، أما قروض الرهن العقاري الثانوية فتتراوح بين 500 و 660 ،¹ والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (9-1): تصنيف المقترضون بنقاط الفيكو



Source :Marie-Charlotte Husson, Gwenaëlle Paris, Slimaine Bsis, Amaury Planchenault, "Crises des Subprimes:

Origine, déclenchement et contagion " ,ceram business school ,p3.

فإن المقترضين من الدرجة الثانية subprime لديهم عادة درجة فيكو أقل من 640، ووهم المقترضين الذين في مرحلة معينة قصروا أو تأخروا في سداد بعض الديون خلال ال 12 إلى 24 شهرا السابقة، أو كانوا قد تعرضوا للإفلاس في السنوات القليلة الماضية.

وهنا تجدر الإشارة فقط إلى أن المقترضين الذين يتميزون بنسبة القرض إلى القيمة** LTV بين 65-80% يحصلون على القروض الضخمة "jumbo" والممتازة "prime" أما قروض Alt-A فتكون نسبة القرض إلى القيمة تتراوح بين 70-100% ، بينما تكون هذه النسبة بين 60-100% بالنسبة لقروض الرهن العقاري الثانوي subprime والجدول التالي يوضح ذلك:

* فيكو هي درجة الائتمان التي وضعها Company & Fair Isaac ، وتتراوح درجات الفيكو FICO بين 300 إلى 850. وارتفاع درجة فيكو تعني أفضل فرصة لتسديد القرض.

¹العقود نادية، العولة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سابق، ص163.

** Loan-to-Value (LTV) Ratio نسبة القرض إلى القيمة يقصد بها رصيد القرض المضمون برهن إما مقسوماً على قيمة العقار الذي يموله القرض أو مقسوماً على السعر الذي يدفعه المقترض من أجل اقتناء العقار. وتعدّ نسبة القرض إلى القيمة مقياساً لكمية الحصة التي يمتلكها المقترض من الأصل الذي يضمن القرض. وكلما زادت نسبة القرض إلى القيمة، كلما قلت حصة المقترض المعرضة للمخاطر، وقلت الحماية المتاحة للمقرض بسبب ترتيب الضمان.

الجدول رقم (1-4): وصف سوق أصناف قروض الرهون العقارية

Attribute	Prime	Jumbo	Alt-A	Subprime
Lien Position	1 st Lien	1 st Lien	1 st Lien	Over 90% 1 st Lien
Weighted Average LTV	Low 70s	Low 70s	Low 70s	Low 80s
Borrower FICO	700+ FICO	700+ FICO	640-730 FICO	500-660 FICO
Borrower Credit History	No credit derogatories	No credit derogatories	No credit derogatories	Credit derogatories
Conforming to Agency Criteria?	Conforming	Conforming by all standards but size	Non-conforming due to documentation or LTV	Non-conforming due to FICO, credit history, or documentation
Loan-to-Value (LTV)	65-80%	65-80%	70-100%	60-100%

Source :Gary B. Gorton, "The Subprime Panic", NBER Working Paper Series ,October 2008, p.3.

وعلى الرغم من أن أغلب القروض الرهنية من الدرجة الثانية هي ليست من النوع الجيد إلا أن 90% منها قد تم تحويلها إلى أوراق مالية ثم بيعها في الأسواق المالية العالمية من طرف بنوك الاستثمار والوسطاء الماليين الجدد. وعليه يمكن القول بأن الركود وراء تحقيق الربح السريع من طرف بنوك الاستثمار والوسطاء الماليين الجدد وغياب الرقابة الصارمة من طرف الهيآت المعنية من إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نشوب أزمة القروض الرهنية العقارية من الدرجة الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: تسنيد الديون العقارية وبيعها في الأسواق المالية

عندما يتجمع لدى الجهة المنشئة للقروض-شركات الاقراض العقاري والبنوك المملوكة لمودعها والبنوك التجارية وما يماثلها- محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فانها تلجأ إلى استخدام هذه "المحفظة من الرهونات العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة تقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه **التوريق (Securitization)** *، فكأن البنك لم يكتف بالاقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل اصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فان العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة اكبر، للاقتراض بموجها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا

* التوريق ويُسمى أيضًا: التسنيد (بالإنجليزية : SECURITIZATION وبالفرنسية : TITRISATION) يعني تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين، ولقد كانت أول عملية توريق في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1970 من خلال توريق قروض الرهن العقاري، وتوسعت لتشمل مجموعة كبيرة من القروض في سنوات الثمانينات، اين أمكن توريق كل أنواع القروض كقروض الرهن العقاري، القروض الموجهة للمؤسسات، قروض الاستهلاك، قروض السيارات ومستحقات بطاقات الائتمان، وكل هذه السندات شكلت ما يسمى الأوراق المالية المضمونة بأصول (ASSET BACKED SECURITIES)ABS، وهي بذلك تمكن مؤسسة الاقراض الأصلية من نقل مخاطر الائتمان إلى المستثمرين....أنظر العقون نادية، العوامة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية-، مرجع سابق، ص ص 151-152.

أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد " العقارات" على زيادة المخاطر، و ساعدت الأدوات المالية الجديدة " المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلوى الموجة¹.

وتصنّف هذه الأوراق المالية* عند مستويات عالية من قبل وكالات التصنيف- أوراق مالية عالية المردود وقليلة المخاطر-، وتباع هذه الأوراق المالية للمستثمرين المؤسسين وشركات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات وما يماثلها، كما تشتري الأوراق من الجهات المنشئة للقروض العقارية ذاتها، كنوع من الاستثمار، على أساس أن تلك الأوراق تتميز بمستوى سيولة كما أن حصيلة البيع تذهب إلى الجهة التي أصدرت الأوراق لصالحها.² حيث تقوم البنوك التجارية والاستثمارية بأخذ مراكز على هذه الأوراق ولكنها لا تحتفظ بها في دفاترها بل في حسابات خاصة تدعى "مركبات استثمارية خاصة". كما تقوم البنوك التجارية، أيضاً، بمنح المستثمرين في هذه الأوراق قروضاً لتمويل شرائها. وتعتبر كافة الأطراف في وضع جيد طالما كانت أسعار العقارات في ارتفاع، حيث يتمكن المقترضون من إعادة تمويل قروضهم ودفع ما عليهم من التزامات. ويحصل المستثمرون في الأوراق المالية على عوائدهم عن طريق مدفوعات تسديد القروض. ويحصل الوسطاء أيضاً، على عمولاتهم، وكذلك تحصل وكالات التصنيف على رسومها.³ وتسمح عملية التوريق للمؤسسات المنشئة للأوراق المالية أيضاً بالحصول على إيراد من الأتعاب على أنشطتها لضمان التغطية دون أن تتبرك نفسها عرضة لمخاطر الائتمان أو السوق أو السيولة، لأنها تباع القروض التي تبرمها، ويمكن للمؤسسات المنشئة للأوراق المالية أن تعيد شراء مخاطر السوق عن طريق شراء السندات المالية ويحصل المستثمرون على أصول رهونات عقارية أكثر سيولة وتنوعاً، كما تحصل سوق الرهن العقاري ككل على منافذ أكبر إلى رأس المال، في حين تحصل شركات خدمة الرهن العقاري على أتعاب مجزية وإيرادات من الفوائد، كما يكسب مصدرو السندات المالية المضمونة بروهات عقارية أتعاباً عن ضمان التغطية - فاني ماي وفريدي ماك⁴.

¹- زايري بلقاسم، الأزمات المالية المعاصرة الأسباب والدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2008، ص7.

* يطلق على الأوراق المالية التي تم توريقها من محفظة مؤسسة الرهن القومية الفدرالية - فاني ماي- بشهادات المشاركة، كما يطلق على الأوراق التي يتم توريقها من محافظ الشركة الفدرالية لقروض الإسكان العقاري - فريدي ماك- بالأوراق المضمونة بالرهن العقاري.

²- العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج - دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص ص 156-157.

³- عماد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية- قناة أسواق رأس المال-، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، لبنان، 25/23 مارس 2009، ص3.

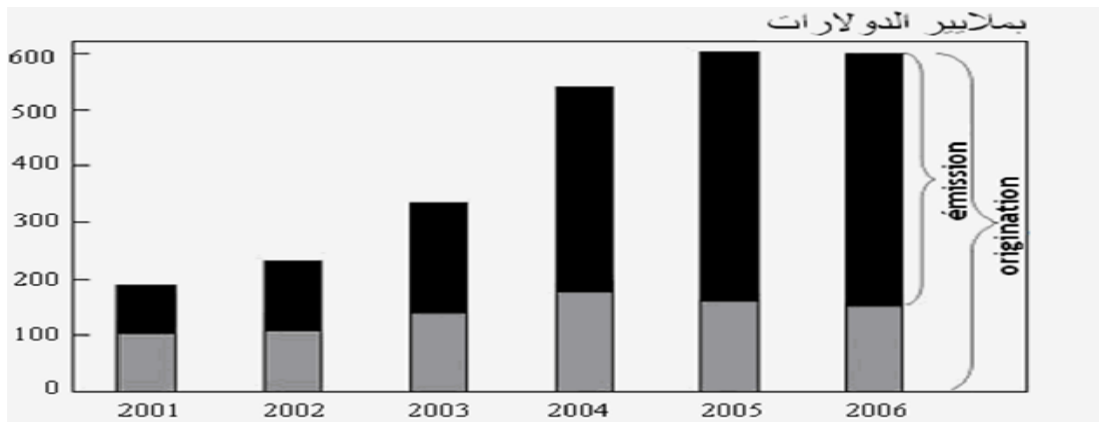
⁴-راندال دود، الرهونات العقارية الثانوية مجسمات أزمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2007، ص16.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

ففي الولايات المتحدة الأمريكية فالجزء الأكبر من توريق قروض الرهن العقاري يتم من طرف مؤسستين ماليتين مكونتين من طرف الحكومة الأمريكية وهي فاني ماي Fannie Mae* وفريدي ماك** Freddie Mac وقد شكل سوق سندات الرهن العقاري أكبر سوق للسندات في العالم، بعد سوق سندات الخزنة الأمريكية.¹

إن اللبنة الأساسية للتوريق في الولايات المتحدة الأمريكية وضعتها مؤسسة الرهن القومية الحكومية "GNMA"، حينما التزمت التزمت بضمان سداد الفوائد والأصل في تاريخ الاستحقاق، حتى لو تعرض المقترض لمخاطر التخلف عن السداد، وهذا الضمان الضمان كان بمثابة نقطة التحول التي مهدت الطريق أمام المهندسين الماليين لوضع الأساس لإمكانية تحويل قروض الرهن العقاري إلى أوراق مالية تتسم بدرجة عالية من السيولة، وتبدأ خطوات هذه الفكرة بقيام الجهة المقدمة لتلك القروض ببناء محفظة منها، ثم اصدار سندات في مقابلها بقيمة اسمية صغيرة تجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين مقارنة بالقروض التي تتسم بضخامة قيمة كل منها.²

الشكل رقم (10-1):توريق القروض العقارية



Source : La crise des subprime, www.la-revanche-des-ses.fr/CoursCAEsubprime.doc, consilte le 03/08/2017 a 08:11,p14.

* مؤسسة الرهن العقاري الوطنية الفيدرالية-فاني ماي-:أنشئت " فاني ماي " في عام 1938، وهي شركة رؤوس أموال (يتوزع رأس مالها بين الجمهور)، لكن تحت سلطة حكومية؛ أهم عمل لها هو تنظيم وتنسيق سوق الرهن العقاري. تحتفظ (فاني مي) بعشر الرهونات العقارية تقريبا، وتحتوي سجلاتها (دفاترها) في كل لحظة على ما يقرب 100 مليار دولار من الرهونات العقارية . فهي تتعاقد مع كيانات مختلفة (البنوك المملوكة لعمالها وبنوك الرهن العقاري)، على شراء قروض للسكنات الشخصية أو لمجمعات سكنية. حيث أن هذا التعاقد قد يكون إلزامي أو اختياري؛ ففي العقد الإلزامي تلتزم المؤسسة بشراء قدر معين من قروض الإسكان من الجهة المنشئة بسعر وتوقيت محددتين. كما تلتزم الجهة المنشئة لتلك القروض ببيعها للمؤسسة، كل ذلك مقابل رسوم التزام تدفعها الجهة المنشئة للمؤسسة. أما النظام الاختياري، فلا يخرج عن كونه صورة من عقود الاختيار، ففي ظل هذا النظام يكون من حق الجهة المنشئة للقروض الامتناع عن بيع القروض للمؤسسة، في مقابل رسوم تدفعها لها مقدما كئتم لهذا الاختيار وهي رسوم غير قابلة للرد وليست لها علاقة بقيمة القروض . وللقيام بذلك يجب أن تتوفر للمؤسسة إمكانياتين؛ إما أن تحصل على قروضها مقابل سيولة، وإما تبادلها مقابل سندات للرهنات العقارية. فالحالة الأخيرة هذه تمثل عملية توريق حقيقية. لأنه يمكن لمنشئ القروض والذي يحصل على سندات الرهنات العقارية أن يعيد التنازل عنها في السوق الثانوي.

** الشركة الفيدرالية لقروض الإسكان العقاري -فريدي ماك-: هي وكالة فيدرالية تمتلكها البنوك المملوكة لمودعها. تم إنشاء (فريدي ماك) في عام 1970، من طرف الحكومة الأمريكية. يشابه عملها إلى حد كبير (فاني مي)، فهي تعيد شراء قروض الرهنات العقارية المتأتية من البنوك المملوكة لمودعها. تعيد هذه الشركة تمويل نفسها إما بإصدارات لسندات تقليدية غير المضمونة من طرف الحكومة، وإما بإصدار سندات للرهنات العقارية مسماة " شهادات المساهمة ".

¹- العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص 156.

²- المرجع السابق، ص 154.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

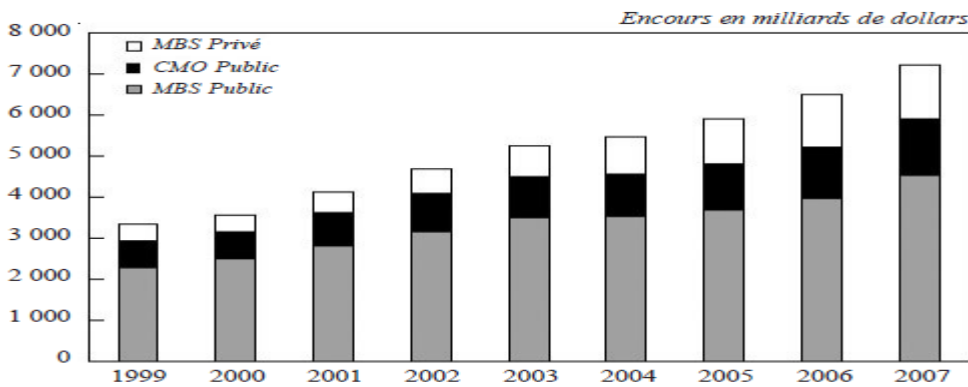
عرفت السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في حجم القروض العقارية عالية المخاطر المورقة حيث قاربت ال 50% من إجمالي حجم القروض العقارية عالية المخاطر عام 2001 لتصل سنة 2006 حوالي 75% وهذا بفعل المنافسة الشديدة الناتجة عن انخفاض أسعار الفائدة والتي أدت إلى نمو أسعار العقارات الأمر الذي ساهم في تطوير هذه الهندسة المالية وزيادة الطلب على هذه المنتجات بعيدا عن أي رقابة ، فقد عرف سوق الاوراق المالية المضمونة برهن عقاري MBS* دفعة قوية انطلاقا من سنة 2000 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-5):إصدارات سوقMBS من طرف الوكالات الحكومية وغير الحكومية

Year	Outstandings in \$ Billions						Percent of Total MBS				
	Total MBS	Agency	Non-Agency Outstanding				Agency	Non-Agency Outstanding			
			Total	Jumbo	Alt-A	Subprime		Total	Jumbo	Alt-A	Subprime
2000	3,003	2,625	377	252	44	81	87%	13%	8%	1%	3%
2001	3,409	2,975	434	275	50	109	87%	13%	8%	1%	3%
2002	3,802	3,313	489	256	67	167	87%	13%	7%	2%	4%
2003	4,005	3,394	611	254	102	254	85%	15%	6%	3%	6%
2004	4,481	3,467	1,014	353	230	431	77%	23%	8%	5%	10%
2005	5,201	3,608	1,593	441	510	641	69%	31%	8%	10%	12%
2006	5,829	3,905	1,924	462	730	732	67%	33%	8%	13%	13%
2007Q1	5,984	4,021	1,963	468	765	730	67%	33%	8%	13%	12%

Source :Gary B. Gorton, "The Subprime Panic", NBER Working Paper Series ,October 2008, p3.

الشكل رقم (1-11):سوق الMBS



Source :Patrick Artus et autres, **la crise des subprimes**, les rapports du conseil d'analyse économique, La Documentation française. Paris, 2008 P: 38.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن اصدارات الوكالات الحكومية كانت تمثل 87% من الإصدارات سنة 2000 وبحلول سنة 2006 أصبحت تمثل اصدارات المؤسسات الحكومية من أوراق MBS المضمونة برهونات عقارية 67% في المقابل ارتفعت نسبة

*MBS- Mortgage-Backed Securities - الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري: هذه تشمل آفة الأوراق المالية التي يتكون ضمان السداد الخاص بها من قرض مضمون أو مجمع قروض مضمونة برهن عقاري أو رهونات عقارية. ويستلم المستثمرون مدفوعات الفائدة وأصل القرض المشتقة من المدفوعات المستلمة عن القروض المضمونة بالرهن العقاري الضامن. أما الأوراق المالية المضمونة بالأصول Asset-Backed Securities- هي السندات أو الأذون المضمونة بمجمعات الأصول المالية بتدفقات إيرادية متوقعة، والتي يتم توليدها من قبل البنوك وموردي الائتمان الآخرين. ومن بين الأمثلة على هذه الأصول سندات مديونية بطاقة الائتمان وسندات المديونية التجارية وقروض السيارات.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

القطاع الخاص من 13% سنة 2000 إلى 33% سنة 2006 وكان من بين المصدرين الكبار لإصدارات القطاع الخاص شركات مشهورة مثل ويلز فارجو (Wells Fargo) ولهمان براذرز (Lehman Brothers) وبيير إستيرنز (Bear Stearns) وجي بي مورجان (JP Morgan) وجولدمان ساكس (Goldman Sachs) وبنك أوف أمريكا (Bank of America) إلى جانب عدة جهات إقراض كبرى كبرى عديدة، تقدم قروض لمقترضين ثانويين مخاطرهم عالية مثل إنديماك، ووامو، وكانترتي وايد.¹

إن المشاكل بدأت عندما بدأت أسعار المساكن بالتراجع، حيث لا يتمكن المقترضون من تسديد قروضهم، و لا المستثمرون في الأوراق المالية من كسب عوائدهم. وهنا تبدأ أسعار الأوراق المالية بالانخفاض، وبالتالي تقوم وكالات التصنيف بتخفيض التصنيف. بعد ذلك يبدأ التأثير على كافة الأسواق المالية، ويتقلص الائتمان، تتحول أزمة القروض الاسكانية رديئة الجودة إلى أزمة ائتمانية ومالية عامة يمتد أثرها إلى القطاع الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وإلى الدول الأخرى.²

الفرع الثالث: حدوث انفجار في فقاعة أسعار العقارات

ازدهرت سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية ازدهاراً كبيراً قبل عدة أعوام من الأزمة، وذلك بعد انفجار فقاعة أسهم شركات الإنترنت وهبوط مؤشر ناسداك إلى مستويات قياسية، والإفلاس المفاجئ لشركة إنرون للطاقة وضياع حقوق المساهمين فيها، والانخفاض الحاد في أسواق المال الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول، وهو ما أدى بكثير من المستثمرين إلى تجنب المخاطرة واللجوء إلى التعامل في الأصول العقارية لأنها تعد من أكثر أنواع الأصول أماناً، سبب ذلك ارتفاعاً كبيراً في أسعارها- الشكل رقم- وتشكل فقاعة عقارية بين عامي 2001 و2005، فقد أدت هذه الزيادات السنوية المتكررة إلى ارتفاع أسعار المساكن في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من 30 تريليون دولار عام 2001، إلى 70 تريليوناً في منتصف عام 2005، ترافقت هذا الزيادة في الأسعار مع زيادة كبيرة في المعروض من العقارات، وزيادة كبيرة في حجم سندات الرهن العقاري المرتبطة بها على اختلاف أنواعها وخاصة السندات ضعيفة الجدارة الائتمانية "SUB- PRIME MORTGAGES".³ وبصفة عامة يمكن القول أن الارتفاع في أسعار العقارات ما كان ليتم لو لم يكن هناك بعض الظروف الاستثنائية التي ساعدت على ذلك، كأسعار الفائدة المنخفضة- الشكل-، والسياسة العامة لدعم تملك المنازل، ووفرة السيولة السيولة بفضل توريق القروض العقارية.⁴

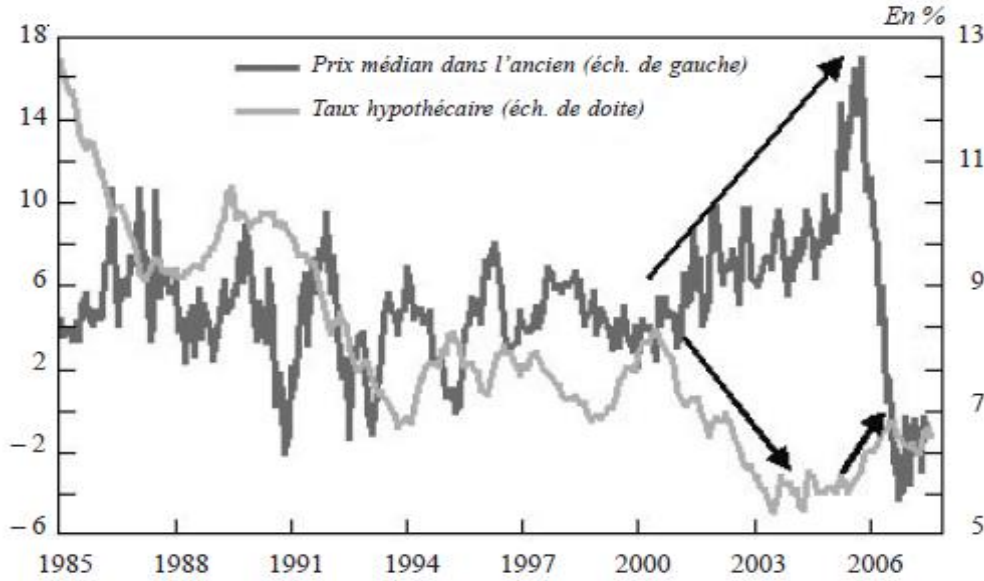
¹- راندال دود، مرجع سابق، ص 17.

²- عماد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية- قناة أسواق رأس المال-، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، لبنان، 25/23 مارس 2009، ص 3.

³- نبال محمود قصبه، حسين الفحل، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28- العدد الأول-، دمشق، سوريا، 2012، ص 535.

⁴- العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص 149.

الشكل رقم (1-12): أسعار العقارات وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية



Source :Patrick Artus et autres, *la crise des subprimes, les rapports du conseil d'analyse économique*, La Documentation française. Paris, 2008 ,P 15.

إن ازدهار أسعار العقارات خلال تلك المدة جعل الكثير من شركات الرهن العقاري والمصارف الاستثمارية يتوجهون بقروضهم إلى شريحة أكبر من العملاء لا تتمتع بسجل ائتماني جيد أو قدرة مستقبلية على السداد، وذلك لسببين أساسيين:¹ أولاً: وصول سوق الرهن العقاري التقليدية إلى مرحلة الإشباع، فمعظم الذين يرغبون بالحصول على قروض عقارية تقليدية ممن يتمتعون بسجل ائتماني جيد، كانوا قد حصلوا بالفعل على مثل هذه القروض. ثانياً: إن هذه التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء الجدد، لم تكن بالمجان بل خضعت لأحد أهم قواعد السوق، فالاستعداد لتحمل مخاطرة أكبر لا بد له من طلب عائد أكبر. ولذلك كان معدل الفائدة على مثل هذه السندات أكبر من معدل الفائدة على السندات التقليدية، وهو ما يزيد من أرباح مصدري القروض والمتعاملين فيها. وهكذا نجح السوق المالي للتمويل العقاري بشكل عام والسكن تحديداً، على تحقيق حلم الملايين من الأشخاص في تملك المنازل حيث وصلت نسبة تملك المنازل سنة 2004 إلى 69.2%² فقد حملت الولايات المتحدة الأمريكية شعاراً بتوفير منزل لكل مواطن، فساعد هذا على انتشار المكاتب العقارية والبنوك الاستثمارية في مجال العقار وأصبح يمكن لكل مواطن الحصول على منزل في مقابل دفع ثمنه على أقساط شهرية تعادل في البداية القرض قيمة الإيجار الشهري.³

¹- نبال محمود قصبه، حسين الفحل، مرجع سابق، ص 536.

²- يحيى مفيده، واقع الأزمة المالية العالمي وانعكاساتها على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2010، ص 146.

³- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 43.

الشكل رقم (1-13):نسبة ملكية المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية

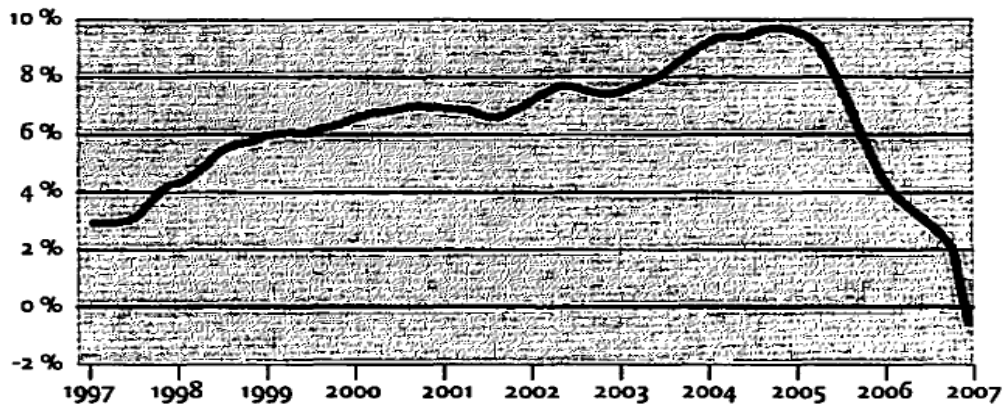


Source : Stéphane Sorbe, "Éclatement de la bulle sur le marché immobilier américain", Éditeur Ministère de l'Économie, de l'Industrie et de l'Emploi Direction générale du Trésor et de la Politique économique, TRÉSOR-ÉCO, n° 40 (juillet 2008),P4.

لقد تم تسويق هذه العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة ملتفة وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل فقد كانت في مجملها التفاف علي قوانين الدولة والحد الائتماني ، حيث تضمنت العقود نصوصا تجعل القسط يرتفع مع طول المدة. وعند عدم السداد لمرة واحدة تؤخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده فضلا عن وجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغييرها من البنك الفيدرالي الأمريكي فيما يسمى بـ الرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغيير ¹. ADJUSTABLE RATE MORTGAGES ARM

الشكل رقم (1-14) : أسعار العقار في الولايات المتحدة الأمريكية "مؤشر OFHEO" خلال الفترة 2007/1997.

Percentage Price Change since Same Quarter (Q4), Year Earlier



SOURCE :KLEIN LAURE ,LA CRISE DES SUBPRIMES , EDITION REVUE BANQUE ,PARIS, 2008 , P 25.

نلاحظ من خلال الشكل التالي ارتفاع أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2005-2000 ، وكانت هذه الزيادة في الأسعار نتيجة للارتفاع الكبير في الطلب على المساكن والندرة النسبية في العرض بسبب نقص الأراضي المتاحة للبناء في

¹- كمال رزيق، فريد كورتل، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 20، بغداد ، العراق، ص15.

الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تحضرًا ، وعلاوة على ذلك فإن الطلب على المساكن ارتفع بشكل ملحوظ بسبب سهولة الحصول على الإقراض العقاري، والتوقعات المفرطة حول الارتفاع المتواصل في أسعار العقارات ، والسياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الحكومة الأمريكية.¹ لتبدأ وتعرف أسعار المنازل انخفاضًا ابتداءً من سنة 2006 ، لتتهار أسعار العقارات صيف 2007 ، حيث هبطت قيمة العقارات و لم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، وزاد من خسائر الشركات المقرضة نتيجة عدم تغطية أسعار المنازل المحجوزة للقروض والمقدمة للعائلات المتخلفة عن السداد. وقد تزامن انخفاض أسعار العقارات مع انتعاش عمليات بناء المنازل الجديدة ، فحصل فائض في العرض وانخفاض في الطلب الأمر الذي أدى إلى انهيار أسعار العقارات . وهكذا انفجرت فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة والتي زعزت استقرار النظام بأكمله من خلال تدميرها لثقة الأسواق و تسببها في أزمة مالية عالمية.

ولابد من الإشارة إلى أن التمويل العقاري للمقترضين مرتفعي المخاطر في الولايات المتحدة لم يقدم من قبل البنوك التقليدية : (البنوك التجارية)، بل قدم بكميات كبيرة من قبل البنوك المتخصصة (البنوك العقارية BANKS MORTGAGE وجمعيات الإقراض والادخار ASSOCIATIONS LOENS AND SAVINGS) والتي لا تخضع لرقابة البنك الاحتياطي الفدرالي ونظرًا لأن القروض العقارية بطبيعتها طويلة الأجل في حين أن مصادر أموال البنوك العقارية وجمعيات الإقراض والادخار هي قصيرة الأجل (ودائع توفير ولأجل وتحت الطلب) فإن المخاطر الناجمة عن عدم التطابق ما بين فترات استحقاق مصادر الأموال واستخداماتها تحد من عدد القروض العقارية التي يمكن لتلك المؤسسات المالية الاحتفاظ بها في ميزانياتها بأمان إلا أنها لاتحد من عدد القروض العقارية التي يمكن لها أن تصدرها (تنشئها) إذا كان من الممكن بيعها للمستثمرين الآخرين، ومن هنا برزت نماذج التمويل المعروفة بـ DISRIBUTE-TO-ORIGINATE وعمليات تسديد أو توريق الديون.²

الفرع الرابع: تقلبات اسعار الفائدة.

إن جذور الأزمة –أزمة 2007- التي يعاني منها العالم اليوم بدأت في القطاع المالي، وتضخمت من خلاله، والبداية كانت من التخفيض المصطنع لمعدلات الفائدة. فعندما أصيب الاقتصاد الأمريكي بصدمة اقتصادية نتيجة لتدمير مركزي التجارة العالميين في نيويورك خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى حالة انكماش اقتصادي محقق قامت الحكومة الأمريكية بتشجيع البنوك على الإقراض عن طريق سياسة البنك المركزي بالتخفيض المتتالي لأسعار الفائدة،³ حيث قام البنك الاحتياطي الفدرالي بتخفيض مؤشر أسعار فائدة الإقراض بين البنوك أكثر من عشر مرات خلال عام 2001 وحده، وذلك من 6% في جانفي 2001 إلى 1.75% في ديسمبر من العام نفسه،⁴ فقد هبطت أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية جدا خلال الفترة من 2001 إلى نهاية 2005 وهو ما يعرف بالأموال الرخيصة " انخفاض أسعار الفائدة" حيث وصلت إلى 1% في عام 2003 مما رفع الطلب على القروض،⁵ وخاصة القروض العقارية ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها. ونتيجة للضغوط التضخمية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي 2005/2006 حيث وصل معدل التضخم في هذين العامين إلى حوالي 3.04% و 3.2%

¹ - العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج –دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سابق، ص149.

²-صباغ رفيقة، مرجع سابق، ص108.

³-مفتاح صالح، مرجع سابق، ص3.

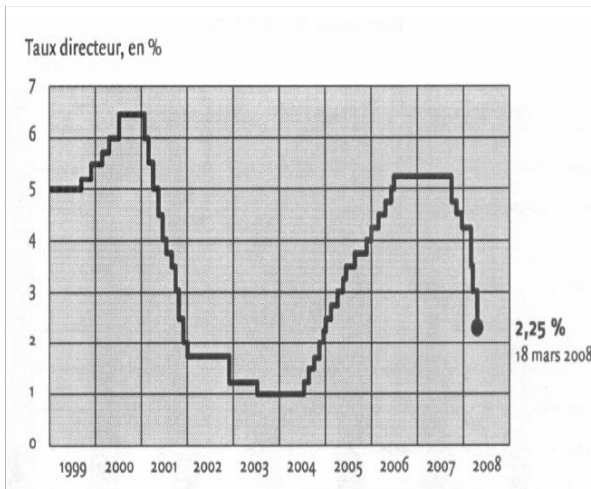
⁴-نبيل بوفليج، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 48/49، القاهرة، مصر، خريف 2009 –شتاء 2010، ص93.

⁵-مفتاح صالح، مرجع سابق، ص3.

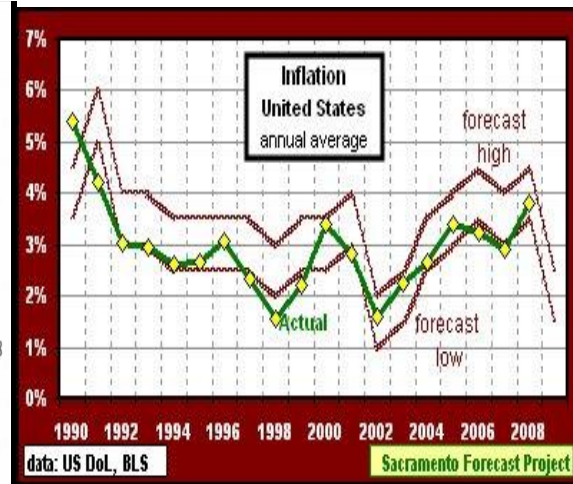
الفصل الأول.....الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

على التوالي، اتجه الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة، فارتفعت أسعار الفائدة فتضاعفت مشكلة القروض العقارية وأصبحت غير ممكنة الاحتمال لمعظم المقترضين من ذوي الدخل المتدنية وذوي المخاطر العالية وبدأت تظهر وبشكل جلي حالات حالات التخلف عن السداد والحجز على الرهن. فقد بدأت حالات التأخر عن السداد بالارتفاع الملحوظ عام 2001 لمختلف أنواع أنواع القروض العقارية دون تمييز حيث وصلت إلى ما نسبته 6-20% لكافة أنواع القروض باستثناء القروض ذات أسعار الفائدة الفائدة الثابتة، والتي سجلت نسبة أقل من 12% خلال الفترة 2001-2006 وقد صاحب ذلك ارتفاع حالات الحجز على رهونات الرهونات في السنوات 2007-2008 وخاصة في القروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة.

الشكل رقم(1-16): تطور معدل الفائدة للبنك
الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال الفترة 2008/1999



الشكل رقم(1-15): تطور معدل التضخم في
الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2008/1990



SOURCE :

- KLEIN LAURE ,LA CRISE DES SUBPRIMES , EDITION REVUE BANQUE ,PARIS, 2008 , P 23.
- ECONOMIC FORECAST FOR THE UNITED STATES , REVISING JANUARY 2009 ,

[HTTP://WWW.CSUS.EDU/INDIV/J/JENSENA/SFP/US/INDEX.HTM](http://www.csus.edu/indiv/j/jensena/sfp/us/index.htm)

وكما ذكرنا سابقا كان هناك تراخي في شروط منح القروض بعدم اهتمام المقرض بقدرة المدين على السداد مع عدم منح ضمانات. وفي المقابل قروض الرهن العقاري أغلبيتها منحت بمعدل فائدة متغير ومرتبطة بفائدة البنك المركزي والتي كانت منخفضة في البداية،¹ حيث ترتفع أسعار الفائدة بصفة تلقائية كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة،² وهذا يعني أن الأعباء المالية للتسديد عند الانطلاق تكون منخفضة لاجتذاب المقترضين ثم تزيد بالتدريج، وإذا تأخر المدين عن سداد أي دفعة تضاعفت أسعار الفائدة نحو ثلاث مرات، كما أن المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد الفوائد، مما يعني أن المدفوعات لا تذهب إلى ملكية جزء من العقار إلا بعد مرور ثلاث سنوات.³

¹ -العقون نادية، أزمة الرهن العقاري-عدواها وأليات انتقالها-، مرجع سابق، ص100.

² - يحيوي مفيدة، مرجع سابق، ص146.

³ -سامر مظهر قنطقي، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار المهضة، دمشق، سوريا، 2008، ص 28.

الفرع الخامس: دور وكالات التصنيف الائتماني*

في معظم البلدان في العالم، نجد أن استخدام شركات التصنيف الائتماني الخارجية محدود للغاية، ومن أكبر شركات التصنيف العالمية المعروفة نجد: Standard and Poors (ستاندر أند بوزز)**، Moody's (موديز)***، Fitch IBCA) وتستحوذ وكالات التنقيط الأمريكية الثلاثة على 95% من السوق الأمريكي، التي يكمن دورها في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض (مؤسسات خاصة أو عامة) عن طريق قياس مخاطر عدم سداد الديون وتسمح العلامة المعطاة للمستثمرين على معلومات بسيطة ومقروءة لمخاطر تعثر تلك الأعوان، وعليه تقدم الوكالة رأيها ولكن لا تقدم ضمان. كما تعبر العلامة من قبل الوكالة عن المعلومات المقدمة لها فقط.¹ ويوضح الجدول الموالي مستويات التصنيف الائتماني حسب الوكالات الثلاثة السابقة الذكر.

* يعرف التصنيف الائتماني بأنه عبارة عن عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفي نفس الوقت، لا يعتبر التصنيف ضمانا بقدره المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها أي أن التصنيف الائتماني عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة حول: الملاءة الائتمانية العامة للطرف المقابل أي قدرة الطرف المقابل ورغبته في الوفاء بالتزاماته المالية.

** Standard and Poors: هي فرع من شركة "Mcgraw-Hill" التي تنشر تقارير عن التحليل المالي للقيم المنقولة "Mcgraw-Hill" هي فرع من شركة من أسهم وسندات هي أحد الشركات الثلاث المعروفة في مجال التصنيف الائتماني مع منافسها، تعرف في السوق المالي الأمريكي من خلال مؤشر البورصة الأمريكية "S&P500"، تنشر هذه الوكالة 48 تقريرا للاستعلام في السوق المالي تسمى ب: "The Outlook".

*** شركة Moody's هي مؤسسة نشطة في مجال التحليل المالي للمؤسسات التجارية المصرفية، تستحوذ هذه الوكالة على 40% من حصة السوق في مجال التنبؤ والتقدير للمخاطر للقروض على المستوى العالمي، وتعتبر شركة Moody's أول من أصدر مؤشرات الجدارة الائتمانية في عام 1909 وهي سنة انشائها قام بها جون مودي John Moody -، وبحلول عام 1929 كانت Moody's تقوم بتصنيف حوالي خمسين حكومة مركزية تصدر سندات إقتراض دوليا. وترصد هذه الوكالة مستويات التقييم في المجالات التالية: جودة الإدارة، الوضع في السوق المالي، درجة التنوع الاقتصادي والمالي، درجة المرونة المالية، الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي، درجة الإفصاح والشفافية، الإستقرار السياسي واتجاهات السياسات الاقتصادية وتدابيرها على نظام سعر الصرف، القدرة على السداد والوفاء بالإلتزامات، تقييم مخاطر المقترض، الشركاء التجاريين الرئيسيين، العلاقات الحكومية الخاصة والعلاقات الدولية.

**** وكالة التصنيف فيتش هي مؤسسة تقييم دولية، وهي مؤسسة مختلطة أمريكية وبريطانية، يتواجد هيكلها في نفس الوقت بنيويورك و لندن، وهي أصغر مؤسسة من بين الثلاثة. تأسست هذه الوكالة في 24 ديسمبر 1913 بنيويورك.

¹-نسيمة حاج موسى، علوي فاطمة الزهراء، "أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007/2008، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص121.

الجدول رقم (1-6): التصنيف الائتماني للسندات حسب وكالات S&P، Moody، و Fitch

التوصيف	التصنيف	
	S&P/ Fitch	Moody's
أعلى مستويات الجودة (احتمال 2% لحالة عدم السداد)	AAA	Aaa
جودة مرتفعة (احتمال لا يتعدى 4% لحالة عدم السداد)	AA	Aa
أعلى فئة في الجودة المتوسطة (احتمال عدم السداد لا يتعدى 10%)	A	A
منتصف شريحة الجودة المتوسطة	BBB	Baa
أدنى مستوى في شريحة الجودة المتوسطة	BB	Ba
فئة المضاربة	B	B
جودة ضعيفة	-	Caa
درجة مضاربة مرتفعة	CCC-CC	-
درجة مضاربة مرتفعة جدا	-	Ca
سندات دخل (أقل السندات جودة)	C	-
أدنى درجة (لا يتم تسديد الفوائد)	-	C
سندات تواجه فعليا خطر عدم السداد	DDD-DD	-

المصدر: بلعوز بن علي، مداني أحمد، "التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية شرعية"، المؤتمر الدولي الرابع حول "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الإقتصاد الإسلامي"، الكويت، يومي 15 و 16 ديسمبر 2010، ص 09.

هناك ارتباط بين درجة تصنيف السند ومعدل العائد المطلوب، فكلما تدنى تصنيف السند كلما عكس ذلك ارتفاع مخاطر التوقف عن السداد ومن ثم ارتفاع معدل العائد المطلوب. وعادة ما تقاس علاوة مخاطر عدم السداد بالفرق بين أسعار الفائدة الفائدة على السندات ذات مخاطر عدم السداد والفائدة على السندات الخالية من مخاطر عدم السداد، وتمثل هذه العلاوة حافزا للأفراد حتى يقبلوا على حيازة السندات ذات مخاطر عدم السداد الأعلى.¹

وبالحديث عن الأزمة المالية فقد اتضح خلال الأزمة عجز هذه الوكالات الضخمة عن التقييم الجيد لتلك المؤسسات الغربية العملاقة التي واجهت خسائر ضخمة.² فقد قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا (AAA) آمنا وهذا نظرا لأن الديون العقارية - للمدينين مرتفعي المخاطر - قد اشترت من قبل بنوك كبيرة وقوية، مثل مورغان ستانلي Stanley Morgan ووليمان براذرز، Brothers Lehman، وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي تتعرض له أو على الأقل كانت غير مدركة له آنذاك.³

وحسب هيئة التحقيق في الأزمة المالية التي تتولى التحقيق في أسباب الأزمة المالية قامت وكالة "موديز" لوحدها بتصنيف ما قيمته 4700 مليار دولار من الأوراق المالية المدعومة بالرهون السكنية خلال الفترة ما بين عام 2000 و 2007 إضافة إلى قيامها بتصنيف ما قيمته 736 مليار دولار من التزامات الدين المضمونة. لذلك، تتجه أصابع الاتهام بضراوة إلى وكالات التصنيف الائتماني العالمية، حيث أثبتت في الآونة الأخيرة العديد من الشكوك والمخاوف بشأن مدى مصداقية وشفافية تلك الوكالات. ولم

¹- بلعوز بن علي، مداني أحمد، "التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية شرعية"، المؤتمر الدولي الرابع حول "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الإقتصاد الإسلامي"، الكويت، يومي 15 و 16 ديسمبر 2010، ص 09.

²- نسيمه حاج موسى، علوي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 121.

³- صباغ رفيقة، مرجع سابق، ص ص 109-110.

تأت تلك الشكوك من فراغ بعد أن كشفت الأزمة المالية العالمية عن وجود عيوب كثيرة اعتبرت عمليات التصنيف التي تجرّها تلك الوكالات، وكذلك الإجراءات المتبعة في هذه التصنيفات.¹

وبصفة عامة يكمن القول أن وكالات التصنيف والتي منحت الأوراق المالية درجات عالية، على أساس أن هذه الأوراق قليلة المخاطر الائتمانية، لعبت دورا كبيرا في حدوث الأزمة، وتحصل هذه الوكالات على رسومها من المؤسسات المصدرة للأوراق المالية.²

إن مساهمة وكالات التصنيف الائتماني لتكون من بين الأسباب الرئيسية لنشوء الأزمة المالية مرده إلى ما يلي:³

✓ العديد من المستثمرين وحتى المؤسسات أصبحوا ينظرون إلى التصنيف الائتماني للديون بالشكل نفسه مع التصنيف الائتماني للبنوك حتى في الحالات الأكثر تعقيدا .

✓ المزيد من التصنيف الائتماني بأقل شفافية ومزيدا من التعقيد نتيجة الاعتماد الشديد من قبل المشاركين في السوق على تصنيف هذه الوكالات، كما يرجع ذلك جزئيا لعروض الديون غير التقليدية في السوق العالمية والتي نمت بشكل كبير في فترة قصيرة، وزيادة تدفق الإيرادات والربحية بشكل كبير.

✓ الإقبال على منح درجات عالية للتصنيف على الأوراق المالية، جنبا إلى جنب مع الاعتقاد بأن أسعار المساكن سوف ترتفع دائما والتي من شأنها أن تحويل القروض إلى أوراق مالية لم يخلق مخاطر بالنسبة للمنشئ، ودفع الرهن العقاري المقرضين للتوسع في قطاعات السوق عالية المخاطر (مثل الرهون العقارية). هذه الزيادة في خطر الشهية لا يبدو أنه قد تم الكشف عنها بواسطة وكالات التصنيف أو المستثمرين.

✓ فشل وكالات التصنيف على التنبؤ بشكل صحيح، وقد دفع بالكثير إلى التخلف عن سداد الديون المركبة، مما يجعلنا نطرح تساؤل عما إذا كان نظام التصنيف للأوراق المالية هي معيبة على نحو جوهري؟

✓ اعتماد التصنيف الائتماني على بيانات عامة ومعلومات غير مدققة. وعلاوة على ذلك، فإن وكالات التصنيف ليست ملزمة لتنفيذ العناية الواجبة لتقييم دقة المعلومات وغالبا ما تعتمد على التمثيل و الضمانات غير الكافية من الجهات المصدرة عن نوعية البيانات، والتي ثبت في وقت لاحق.

✓ انحرفت وكالات التصنيف في بعض الأحيان عن مستوى الافتراضات في التصنيفات الفريدة، والضغط للحفاظ على حصتها في السوق وزيادة الأرباح، ويبدو أن ذلك دفعهم للتساهل في تطبيق المعايير وتفادي تعيين موظفين جدد أو الاستثمار في قواعد بيانات جديدة مكلفة ونماذج التقييم.

✓ لطالما اتهمت وكالات التصنيف بأنها بطيئة في الرد على سوق الأحداث. ومن الأمثلة على ذلك فشلها في التنبؤ بالأزمات المالية الحادة (كما هو الحال في أزمات الديون الأميركية واللاتينية وانهيار عام 2001 بالأرجنتين)

الفرع السادس: ظهور وتنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات وأهمها (المشتقات المالية) Derivatives

لقد تم الاكثار من استعمال الأدوات المالية المستحدثة (المشتقات المالية) فقد قامت البنوك والمؤسسات الاستثمارية في محاولة منها للتخلص من القروض الرديئة بتحويلها إلى سندات وتسويقها إلى مؤسسات مالية أخرى بعروض وعوائد مغرية وقامت هذه الأخيرة بدورها أيضاً ببيع تلك السندات إلى بنوك وشركات استثمارية أخرى وهكذا سارت عمليات البيع مما أدى

¹- بلعزوز بن علي، مداني أحمد، مرجع سابق، ص 10.

²- عماد موسى، مرجع سابق، ص 4.

³- بلعزوز بن علي، مداني أحمد، مرجع سابق، ص 11.

إلى تشابك أعمال تلك المؤسسات بحيث أن أي تعثر يصيب أحدهما سوف ينتقل إلى المؤسسات الأخرى والمشتقات كما هو معروف تتيح المضاربة على ارتفاع وانخفاض أسعار السلع والأسهم والسندات ، بل وأخطر من ذلك فإنها تتيح المضاربة على مؤشرات تستند إلى هذه الأصول الحقيقية ، أي بعبارة أخرى المضاربة في حد ذاتها ، والخطر الأكبر هو عدم وجود تنظيم قانوني وعدم وجود رقابة كافية على المشتقات بأنواعها المستقبلية Futures والخيارات Options والمبادلة Swaps ووصف دارين بافيت بافيت (الملياردير الأمريكي) هذه المشتقات المالية بأنها أسلحة دمار شامل إذ أطاحت بـ(ليمان برذر) وعملاق التأمين AIG اللاعب اللاعب الأكبر في تأمين وضمّان الديون والمشتقات المشبوهة في أمريكا وبمؤسسات الإقراض العقاري (فريدي ماك) وكادت أن تطيح بعمالة الاستثمار التجاري (غولدمان ساكس) .

الفرع السابع: دور شركات التأمين وصناديق التحوط

ساهمت شركات التأمين بشكل كبير في انفجار أزمة الرهن العقاري. فقد ابتكرت البنوك العاملة في مجال الرهن في الولايات المتحدة طرقا جديدة لتقوية ضمان السندات المدعومة بتلك القروض العقارية، بتوجيه حامل السند إلى التأمين عليه لدى إحدى شركات التأمين مقابل دفع رسوم تأمين شهرية وفي نظر ذلك كانت شركة التأمين تضمن له سداد قيمة السند إذا أفلس البنك، وهذا ما شجع المستثمرين على إقتناء المزيد من السندات وعندما يتوقف المدينون عن سداد الأقساط بسبب الشروط المجحفة التي يتضمنها عقود الرهن العقاري كانت السندات تفقد قيمتها وكانت البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار المختلفة تتعرض للإفلاس.

وقد ساهمت أيضا صناديق التحوط في هذه الأزمة، وهذه الأخيرة هي عبارة عن صناديق استثمارية* تستعمل تقنيات التحوط ضد المخاطر المالية في الأسواق المالية،¹ وبمعنى آخر يمكن القول أن هذه الصناديق تخصصت في شراء أدوات مالية مستحدثة والتي تسمى "المشتقات" وهي أدوات مشتقة من السندات، التي بدورها تم توليدها من خليط من ديون مختلفة الأغراض والجودة،² وهذه الصناديق تفتقر للشفافية في معاملاتها لأنها ليست ملزمة بنشر معلومات مفصلة حول محافظها، ولا تخضع لقيود تنظيمية وإشرافية لتنظيم عملها، ماعدا تلك التي تحكم التعامل في الأسواق التي تنشط فيها (تعتبر من أهم وسائل تبييض الأموال في العالم). وهو ما جعلها في كثير من الأحيان تشكل خطرا يهدد النظام المالي، ولعل أبرز مثال عن ذلك إفلاس صندوق إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل "LTCM" عام 1998 ، وكذلك أزمة الرهن العقاري التي كشفت عن المخاطر المترتبة عن تعامل صناديق التحوط في المنتجات المهيكلية، وقد قاد لانتشار هذه الظاهرة السيولة النقدية الهائلة والمكسب السريع الذي تحققه هذه الصناديق، إذ تسيطر على ثلث مداوات الأسهم، وبحوزتها أصول بقيمة تريليونين دولار.³

*صناديق التحوط أداة استثمار جماعي تضم عدد محدود جدا من المستثمرين الأثرياء الذين يبحثون عن معدلات عائد مرتفعة ، ونظرا لخطورتها وحفاظا على مصالح المستثمرين يحضر عليها الترويج لنشاطها.

¹-العقون نادية، العولة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سابق، ص177.

²-على فلاح المناصير ، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها..... أسبابها.....تداعياتها.....وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص15. [HTTP://BOULEMKAHEL.YOLASITE.COM/](http://BOULEMKAHEL.YOLASITE.COM/)

³-العقون نادية، العولة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سابق، ص177-178.

الفرع الثامن: عدم شفافية ووضوح البيانات المالية وسوء الإدارة:

يعتمد تقييم المشاريع المراد الإستثمار فيها وإجراءات منح البنوك للإئتمان المصرفي لعملائها على البيانات والمعلومات المالية الخاصة بالوحدات الإقتصادية، وعلى توقع ظروف السوق المحلية والعالمية والجهة المسؤولة عن إصدار هذه البيانات هي المحاسبة القانونية التي تعتبر الجهة الأساسية المكلفة بتقديم الأرقام والبيانات المالية التي تبين الوضع المالي للوحدات الإقتصادية، وعن ظروف وأوضاع السوق فعدم الشفافية والتلاعب في البيانات المالية يؤدي إلى إعطاء المضاربين والزبائن معلومات خاطئة عن تقييم المؤسسة، فقد تظهر المؤسسات الخاسرة رابحة والعكس، تتم عملية التلاعب أو إخفاء بعض المعلومات من قبل الجهات المسؤولة عن إدارة أسواق البورصة أو المؤسسات المالية أو البنوك.¹

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2007

لمواجهة الأزمة المالية لسنة 2008 و تخفيف من أضرارها و حصرها عقدت الكثير من اللجان على مستوى دولي و إتخذت الدول اما بشكل فردي أو جماعي العديد من الاجراءات ، و سنستعرض فيما يلي الاجراءات التي قام بها كل من صندوق النقد الدولي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الدول الأوروبية .

الفرع الأول: الإجراءات المتخذة من طرف صندوق النقد الدولي

منذ ظهور بوادر الأزمة و الصندوق يسعى لاحداث جملة من الاصلاحات الادارية باصلاح هيكله و آليات عمله و أدواته التمويلية لتكيفها مع متطلبات السيولة العالمية و دعمه لخطة الانقاذ المالي التي اعتمدها الكثير من الدول. حيث اجتمعت اللجنة التنفيذية للصندوق في 21 جوان 2009 لدراسة آلية تعزيز الاصلاح الاداري لهذه الهيئة المالية العالمية لتفعيل دورها في ادارة النظام المالي العالمي ، و خلص البيان الى التركيز على خمسة قضايا جوهرية منها :

- النظام العادل للحصص .

- المستوى العالمي للمشاركة .

- فعالية اتخاذ القرار و التمثيل في الهيئة التنفيذية .

- عملية ادارة الصندوق و تحديثها و التي تعد قضية رئيسية في ظل الأزمة المالية لسنة 2008 ، ذلك أن الكثير من التحليلات أكدت أن إستجابة و تفاعل الصندوق مع الأزمة لم يكن كافيا بدرجة كبيرة و كافية و أن آلية اتخاذ القرار تتأثر بمواقف القوى السياسية و الاقتصادية الكبرى مع اقضاء و تهميش الدول النامية في اتخاذ القرارات بالرغم أنها تتحمل تبعات الأزمة السلبية .

و من أهم الاجراءات التي اتخذها الصندوق لحل الأزمة ما يلي :²

1. اصلاح نظام الاقراض و زيادة حجمه : اعتبر صندوق النقد الدولي أن توفير السيولة الكافية للدول الأعضاء لتجاوز آثار و مخلفات الأزمة المالية العالمية الراهنة و مساعدتها على استعادة معدلات نمو قابلة للاستمرار خاصة في ظل التوقعات للحدوث انكماش في الاقتصاد العالمي و تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح ما بين 0.5% و 1% سنة 2009 يتطلب تعزيز طاقته الاقراضية و اقرار عملية اصلاح شاملة لآلية اقراض موارده تقوم على زيادة حجم القروض و ترشيد شرطية منحها ، و استحداث أدوات اقراض ميسرة لصالح الدول النامية منخفضة الدخل .

¹- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية العالمية والمصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 302-301.

² لطرش ذهبية ، مرجع سابق ، ص ص 10-12.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

2. اعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة: وذلك بموافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 13 أوت 2009 على تخصيص وحدات سحب خاصة بقيمة 250 مليار دولار لتوفير السيولة عن طريق تكملة احتياطات النقد الأجنبي المودعة لدى الدول الأعضاء في الصندوق حيث ستحصل الدول الناشئة و الدول النامية على ما يعادل 100 مليار دولار منها أكثر من 18 مليار دولار للدول منخفضة الدخل ابتداء من 28 أوت 2009 بعد أن يحظى القرار بمصادقة الأغلبية 85% من الأصوات.

3. اصلاح نظام الحصص و الأصوات في الصندوق : اقترح صندوق النقد الدولي صيغة جديدة لنظام الحصص، تضمنت أربعة متغيرات هي :

- اجمالي الناتج المحلي (مزيج اجمالي الناتج المحلي حسب أسعار الصرف السائدة في السوق بنسبة 60%).
- اجمالي الناتج المحلي حسب أسعار تعادل القوى الشرائية .
- الانفتاح .
- احتياطات ، و تبلغ أوزانها على الترتيب 50 %، 30 %، 15 %، 5 %.
- و تضمنت صيغة الاصلاح لنظام الحصص و الأصوات العناصر التالية :
- زيادة شفافية نظام الحصص بتبسيط اجراءات حساب الحصص .
- اعتماد جولة ثانية من الزيادات المخصصة في الحصص .
- مراجعة نظام الحصص و الأنصبة التصويتية كل خمس سنوات لضمان استمرار تناسق الحصة و القوة التصويتية لكل بلد مع التطورات الاقتصادية الحاصلة .
- تعزيز صوت البلدان منخفضة الدخل .

4. اعادة النظر في كيفية ادارة المخاطر النظامية : أشارت الدراسات التحليلية لصندوق النقد الدولي حول أسباب الأزمة المالية العالمية الى التوسع الهائل في النظام المالي في السنوات الأخيرة و ظهور الكثير من الأدوات المالية التي كان يعتقد أنها تحقق مكاسب كبيرة مع درجة مخاطر قليلة ، و أن الأزمة ما هي الا لتراكم مجموعة من الاختلالات ، انطلاقا من هذا التحليل اعتبر الصندوق أن معالجة الأزمة و تفادي مسببها مستقبلا تقتضي توسيع التنظيم المالي ليشمل المؤسسات و الأسواق النظامية التي لم تكن خاضعة لرقابة الهيئات التنظيمية و التوسع في آليات الافصاح بتوفير المعلومات الكافية للأجهزة الرقابية و تكثيف الاجراءات التنظيمية و الرقابة الوظيفية.

5. العمل على زيادة موارد الصندوق: من أجل توفير إحتياجات أعضائه المتزايدة من التمويل نتيجة الأزمة المالية العالمية فقد سعى صندوق النقد الدولي إلى دعم موارده. ولهذا الغرض فقد بدأ المجلس التنفيذي مناقشة الخيارات المكملة لموارد الصندوق بداية من فيفري 2009. ونتيجة الطابع الإستعجالي لهذه العملية فقد تم الإتفاق على الإقتراض من القطاع الرسمي بصوره المختلفة والمتمثلة أساسا في: إتفاقيات القروض الثنائية، طرح سندات المديونية للإكتتاب، توسيع الإتفاقيات الجديدة للإقراض؛ مع التوصية بضرورة تعجيل الموعد النهائي لإجراء المراجعة الرابعة عشرة للحصص.¹

6. زيادة المساعدات الفنية والتدريب: ناقش المجلس التنفيذي في ماي 2008 الاصلاحات الرامية إلى زيادة تأثير المساعدات الفنية المقدمة من الصندوق وتطويرها في ضوء التوجهات الاستراتيجية لميزانية الصندوق في الأجل المتوسط، ورأى المديرون التنفيذيون

¹-فارس بن ررقق، مواجهة الازمة المالية العالمية بين تداير صندوق النقد الدولي وخطة الانقاذ الامريكية، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013/2012، ص82.

- أن الإصلاحات في حالة تنفيذها سوف تساهم بشكل كبير في تعزيز فعالية المساعدات الفنية التي يقدمها الصندوق، وأيد النديرون التنفيذيون فكرة جمع المساعدات الفنية في صناديق استثنائية حيث تغطي هذه الصناديق المواضيع التالية:
- مكافحة غسيل الأموال التي يمكن أن تسبب تشوهات اقتصادية كلية خطيرة.
 - اعانة الدول الهشة على استيعاب المساعدات المترامنة من المانحين ومقدمي المساعدات الآخرين.
 - تقديم البيانات التي تعتبر نقطة ضعف في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض.
 - إدارة المالية العامة، إدارة الموارد الطبيعية وإدارة الدين العام والأصول للدول منخفضة الدخل
 - استقرار القطاع المالي وتطوره.¹

الفرع الثاني: الحلول التقليدية لأزمة الرهن العقاري:

ربما يوجد حلول أخرى لأزمة الرهن العقاري نادى بها بعض الاقتصاديين، إضافة إلى اتباع سياسة مالية توسعية متمثلة في زيادة الإعانات والمنح الحكومية للمؤسسات المالية والشركات الإنتاجية والأفراد وتخفيض الضرائب، واتباع سياسة نقدية توسعية متمثلة في زيادة الكتلة النقدية والتوسع في منح الائتمان، وتخفيض أسعار الفائدة بشكل غير مسبوق، ومن هذه الحلول ما يلي:²

(1) منع تداول سندات الرهن العقاري:

إن منع تداول سندات الرهن العقاري سيحصر نطاق أي أزمة رهن عقاري مستقبلية بين المقرض والمقترض فقط، وبذلك سوف يتوجب على المصارف الاستثمارية أن تمول هذه السندات من مواردها الخاصة، ولن تستطيع أن تمول سندات الرهن الجديدة من خلال توريق سندات رهن قديمة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة ديون هذه المؤسسات إلى أصولها المملوكة وبالتالي انخفاض مخاطر الائتمان.

(2) تأميم المؤسسات المالية أو تركها تواجه مصيرها:

يوصي هذا الحل بأن تؤمّم جميع المؤسسات المالية والشركات المتعثرة، أو ببساطة تترك خيار الإفلاس نتيجة لتعثر سنداتها. وتعود المصارف المؤممة لخلق الأموال عن طريق الإقراض كما كانت تفعل في السابق، وتقدر مخاطر الائتمان عن طريق العامل البشري والبيانات المحاسبية التقليدية بدلاً من النماذج الرياضية. يرى أنصار هذا الحل مرونة أكبر للمصارف في تملك الشركات الأخرى المدينة لها أيضاً جزئياً أو كلياً في مقابل قروضها المستحقة، وذلك قد يساعد في إعادتها للحياة من جديد بدلاً من أن تعلن إفلاسها، ويتميز أيضاً بأن كلفته على دافعي الضرائب أقل من علاج ضخ الأموال في شرايين المؤسسات المالية على شكل قروض أو شراء أسهم ممتازة، كما أنه معلوم التكلفة منذ البداية على خلاف الحل الذي تبنته الحكومة الأمريكية.

إلا أن لهذا الحل محاذير كثيرة منها المقاومة الشديدة لخيار التأميم دفاعاً عن النظام الرأسمالي الحر، وعدم ضمان قدرة الدولة على إدارة مثل هذه المؤسسات. كما أن ترك الشركات خيار الإفلاس يمكن أن يكون له آثار سلبية على الاقتصاد

¹- زموري مونية ، أثر اصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي ،مجلة البحوث السياسية والادارية ، العدد 11، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص ص 33-34.

²- نبال قصبه ، أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية والحلول المقترحة ، بحث قدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، 14 - 16 ديسمبر 2010م، ص ص 18-20.

لا يمكن التنبؤ بمدى شدتها، فالترابط الشديد للمؤسسات المالية ببعضها البعض وضخامة حجم الكثير منها قد يؤدي إلى ظهور نتائج كارثية نتيجة إفلاسها.

(3) برنامج مشاركة تمويل الرهنين (SAMs) Shared Appreciation Mortgages:

إيجاد برنامج مشاركة تمويل الرهنين من قبل المؤسسات المالية المقرضة بعد إعادة تقويم سندات الرهن العقاري، مقابل حصولها على حقوق مستقبلية في المنازل المرهونة بعد تسديد كامل قيمة السندات المستحقة وانتقال ملكية هذه المنازل إلى هؤلاء الرهنين.

هذا البرنامج ممكن أن يحقق هدفين، الأول هو إعادة تقويم السندات المرهونة بشكل يخفف من تكلفة السداد ويوجد سوقاً ثانوية لتداول هذه السندات، والثاني هو تقليل عدد المنازل المعروضة للبيع في السوق، وذلك سوف يقلل من انخفاض أسعارها. إذ إن انخفاض أسعار العقارات يؤدي إلى زيادة حالات التخلف عن سداد الديون، وبالتالي إلى زيادة حالات حجز الرهن العقاري وانخفاض أسعار العقارات مجدداً. إلا أن الحكومات فضلت الوقوف إلى جانب المؤسسات المالي.

(4) إيقاف عمليات حجز الرهن العقاري:

زيادة حالات نزع الملكية العقارية للعقارات المرهونة خلال عام 2007 كان أحد أهم أسباب الأزمة، لذلك يوصي هذا الحل بمنح المقترضين زمناً أطول لسداد أقساط سندات الرهن العقاري المترتبة عليهم من خلال إيقاف عمليات حجز الرهن العقاري لمدة لا تقل عن ستة أشهر، قابلة للتجديد.

إن الحلول السابقة التي طرحت للخروج من أزمة الرهن العقاري كانت حلولاً منطقية، إلا أن تلك الحلول لم تكن علاجاً وقائياً وجذرياً وإنما علاجاً إسعافياً لا يضمن عدم تكرار مثل هذه الأزمة في المستقبل، وينطبق كذلك الحال على جميع عمليات الإصلاح التقليدية للنظام المالي والنقدي العالمي مهما اتسمت بالدقة والموضوعية والمنطقية، وذلك لوجود خلل كبير في الدعائم الأساسية لهذا النظام، والحل الجذري الوحيد لإصلاحه هو الاستبدال بهذه الدعائم دعائم أخرى أكثر قوة وثباتاً واستقراراً والبناء فوقها من جديد أو ببساطة تغيير هذا النظام بالكامل، وإلا سيبقى عرضةً للأزمات بمختلف أنواعها مع كل ما يترتب عليها من تبعات، علاوةً على كل ما يتسم به من عدم العدالة وضعف الاستقرار.

الفرع الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مصدر الأزمة والاتحاد الأوروبي المتضرر الأكبر من الأزمة العديد من الإجراءات لأجل الخروج منها بأقل الأضرار.

أولاً: الإجراءات المتخذة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية¹

سعت الإدارة الأمريكية عبر مشروع خطة انقاذ القطاع البنكي إلى قيام الدولة بشراء أصول الهالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهون العقارية بهدف تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمار إلى أقصى حد ممكن وتضمنت الخطة مايلي:

1- لبعيل فاطمة الزهراء، انعكاسات الأزمة المالية على 2008 الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه-غير منشورة، جامعة محمد

خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص 35-36

1. الضمانات لمكلفي الضرائب :

يتم تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل باعطاء الخزينة امكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل الى 250 مليار دولار في مرحلة أولى ، مع احتمال رفع المبلغ 350 مليار بطلب من الرئيس ، و يملك أعضاء الكونغرس حق الفيتو على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه ب 700 مليار دولار .

- تساهم الدولة في رؤوس أموال و أرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق أرباح اذا تحسنت ظروف الأسواق .

- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع الشركات و البنوك المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.

- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 الى 250 ألف دولار لمدة عام واحدة .

- اعفاءات ضريبة تبلغ قيمتها حوالي 100 مليار دولار للطبقة الوسطى و الشركات.

2. تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم :

- منع دفع تعويضات باهضة لرؤساء أو مدراء الشركات الذين يتم تسريحهم أو يستقيلون بعد أن عملوا في شركات باعت أصولا الى وزارة الخزانة طالما تساهم فيها .

- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها ، و حددت المكافآت لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات لضريبة ب 500 ألف دولار .

- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تحقق .

3. المراقبة والشفافية :

- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الحطة ، و يضم رئيس الاحتياطي الاتحادي و وزير الخزانة ، و رئيس الهيئة المنظمة للبورصة .

- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على الحضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول و التدقيق الحسابات .

- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة .

- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة .

4. اجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات:

- اجراءات حماية للمالكين المهتمدين بمصادرة مساكنهم بينما من المقرر تطبيق مليوني اجراء من هذا النوع سنة 2009.

- السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدنيين الذين يواجهون صعوبات .

- مساعدة البنوك المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري .

ثانيا : الاجراءات المتخذة من طرف الدول الأوروبية¹

1. بريطانيا :

اشتملت حزمة الإنقاذ التي اقترتها الحكومة البريطانية على استثمار 25 مليار جنيه إسترليني مباشرة في حصص أسهم . وتدخلت لإنقاذ بنك " أتش بي أو أس " عن طريق قيام بنك لويديز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني . كما قام البنك

¹- علي فلاح المناصير ، وصفي عبد الكريم الكساسبة ، مرجع سابق ، ص 30.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

البريطاني (Lloyds TSB) بالاستحواذ على (HBOS) وهو من أكبر البنوك العقارية المقرضة في بريطانيا . كذلك قامت الحكومة البريطانية بدعم مبادرة لإنعاش سوق العقارات من الركود بتكلفة تصل إلى نصف مليار جنيه استرليني، وفي فيفري 2008 قامت الحكومة البريطانية بتأميم بنك Northern Rock . وتضطلع الحكومة أيضا ببعض الخطر عبر قيامها بضمان 250 مليار جنيه إسترليني (نحو 450 مليار دولار) من القروض التي تمنحها الشركات لبعضها البعض، وستقدم 200 مليار جنيه إسترليني أخرى من خلال برنامج السيولة الخاصة الذي سينفذه بنك إنجلترا . إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي تبلغ 37 مليار جنيه إسترليني (64 مليار دولار) لدعم عدد من المصارف الكبرى في البلاد من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل ، كما وفرت السلطات أيضا ضمانا كاملاً للودائع كي تساعد على استرداد ثقة المودعين بعد انهيار واحدة من كبرى المؤسسات العاملة في تقديم القروض العقارية . وتشترط الخطة البريطانية على البنوك الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين وتخفيض التوزيعات النقدية في هذه المصارف.

2. فرنسا :اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار يورو (491 مليار دولار) وتوسيع الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق وضمان إعادة تمويل المصارف في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين المصارف.

3. ألمانيا :

قامت الحكومة الألمانية بتأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق، وخصصت له أربع مائة مليار يورو (أكثر من 540 مليار دولار) لإعادة استقرار النظام المالي وضمان الأمن المالي للمواطنين.

4. روسيا :

أقر مجلس الدوما الروسي (البرلمان) خطة اقترحها الرئيس ديمتري ميدفيديف لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة 63 مليار يورو (84 مليار دولار) وقام البنك المركزي في روسيا بضخ 37 مليار دولار في صورة قروض طويلة الأجل للبنوك . كما قرر تخفيض الاحتياطي الإلزامي للبنوك، في خطوة مؤقتة، إلى 0.5 % بغية زيادة السيولة في القطاع المصرفي، وإرساء الاستقرار في السوق المالية الداخلية . كما أكد رئيس الوزراء فلاديمير بوتين عزم حكومته البدء في شراء سندات الشركات الروسية بقيمة تصل إلى خمسة مليارات يورو و6.65 مليارات دولار.

وقامت الدول الأوروبية بعقد العديد من القمم لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نذكر منها¹:

- قمة باريس في 2008/10/04 : قمة جمعت زعماء كل من فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا ، إيطاليا و كذلك رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل بارسو ، ورئيس المجموعة الأوروبية جان كلود يونكر ، ورئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريش ، وقد رفضت القمة اقتراح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بخصوص تأسيس صندوق أزمات بمبلغ 300 مليار أورو (450 مليار دولار) ، وقد تم الاجتماع وسط قلق من عواقب اتخاذ كل دولة إجراءات انفرادية لمعالجة الموقف ، الا أن النتيجة جاءت باتفاق الزعماء على العمل معا .

- قمة وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في لكسمبورغ 2008/10/07 : كان اجتماع وزراء الاتحاد الأوروبي في لكسمبورغ يضم 27 دولة أوروبية لوضع إستراتيجية لحل الأزمة و دعم البنوك الأوروبية ، فقد وافق الوزراء خلال اجتماعهم على توفير ضمانات

¹- ليعل فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص ص 37-39.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

لحساب التوفير ، و قد استجابت أسواق المال الأوروبية بشكل ايجابي الى حد ما الى القرارات التي أعلنها ممثلو الاتحاد الأوروبي لحماية ايداعات البنوك

- قمة باريس لدول منطقة اليورو 2008/10/12 : تتضمن 15 دولة و هي إسبانيا ، ألمانيا ، بلجيكا ، فلندا ، فرنسا ، اليونان ، جمهورية ايرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، النمسا ، البرتغال ، سلوفينيا ، مالطا و قبرص .
و دعت القمة الى أن تعمل كل دولة على ضمان الودائع و تضح أموالا في البنوك المتضررة لتفادي أي افلاس ، و مساهمة الدول في رأس مال البنوك ، و قد انعقدت في محاولة لتنسيق الجهود فيما بينها لاتخاذ خطط تنسيقية جديدة من أجل منح الثقة للمؤسسات و المتعاملين قبل فتح الأسواق المالية المتردية يوم الاثنين 10/13 ، في نهاية القمة قال رئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي " إن الدول الـ15 الأعضاء في منطقة اليورو قد توصلت الى اتفاق يتناول جميع مظاهر الأزمة المالية العالمية " و تهدف الخطة الى ضمان القروض بين البنوك ، و توفير رأس مال حكومي لحماية راسمال المؤسسات المالية المتعثرة .

- قمة بروكسل في 2008/10/15 :

اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي لدراسة خطط مستعجلة لإعادة الثقة الى المصارف التي تأثرت بالأزمة مالية العالمية و استهدف القاء مقاربة وجهات النظر لتحديد أطر تحرك موحد لطمأنة الأسواق المالية في المنطقة .
و تجدر الإشارة الى انه تم انعقاد العديد من القمم العالمية الاخرى لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نذكرها باختصار:

- قمة أمريكية أوروبية في 18 اكتوبر 2008 :

جمعت كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش مع نظيره الفرنسي نيكولا ساركوزي و رئيس المفوضية الأوروبية لبحث تطورات الأزمة المالية العالمية .

- قمة بكين في 24 اكتوبر 2008 :

قمة أوروبية آسيوية في بكين لمناقشة سبل التعاون لاستعادة ثقة المستثمرين و تقويتها و تجاوز تداعيات الأزمة ، ضمت 16 دولة آسيوية أوروبية إضافة للاتحاد الأوروبي و هي دول تجري فيها 60 % من المعاملات التجارية الدولية .

- مؤتمر واشنطن لمجموعة العشرين G20 :

و هي تضم مجموعة الثمانية الكبرى (ألمانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان و بريطانيا ، روسيا ، استراليا) و الدول النامية الأكبر اقتصاديا (جنوب افريقيا ، السعودية ، الأرجنتين ، البرازيل ، الصين ، كوريا الجنوبية ، الهند ، اندونيسيا ، المكسيك و تركيا) و العضو العشرين فهو الاتحاد الأوروبي .

ذكرت الدول المشاركة في البيان الختامي للمؤتمر بأنها قد اتخذت مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحفيز الاقتصاد، وتنشيط أسواق القروض، وتوفير السيولت، وتقوية رأس مال المؤسسات المالية، وحماية المدخرات والودائع، وتجاوز النقائص المتعلقة بالرقابة والسماح للمؤسسات المالية الدولية بتقديم الدعم للاقتصاد العالمي.

لقد حددت الدول المشاركة في المؤتمر مجموعة من الإجراءات بغية تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وقد جاءت كالآتي¹:

- الاعتراف بالدور الإيجابي الذي بإمكان السياسة النقدية القيام به؛

- استعمال عند الحاجة إجراءات الميزانية من أجل نتائج سريعة؛

1- محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات ص.ن.د. مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 06، جامعة أم بواقي، الجزائر، 2010، ص ص 246-247.

- مواصلة الجهود واتخاذ كل إجراء إضافي من شأنه أن يساهم في استقرار النظام المالي؛
- مساعدة الاقتصاديات الناشئة والنامية للوصول إلى التمويل اللازم؛
- تشجيع البنك الدولي وبنوك التنمية الدولية الأخرى على استعمال كامل إمكانياتها؛
- العمل على توفير كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الدولية على الموارد الكافية التي تسمح لها بأداء دور فعال في مواجهة الأزمة.
- إصلاح الأسواق المالية حيث تم الاتفاق على ضرورة تكثيف التعاون الدولي بين المراقبين وتقوية المعايير الدولية، والسهر على تحقيق تطبيق عادل لهذه المعايير.
- خطة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى G07:

اتفقا وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في دول مجموعة البلدان الصناعية السبع الكبرى G07 (ألمانيا وكندا والولايات المتحدة، وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان) على خطة تحرك تهدف إلى إعادة الثقة في أسواق المال في العالم ، تتألف من النقاط التالية¹ :

- اتخاذ إجراءات حاسمة واستعمال جميع الوسائل لدعم المؤسسات المالية الكبرى التي يترتب على انهيارها إفلاس مؤسسات أخرى، ومحاولة تجنبها الإفلاس عن طريق تملك حصص من البنوك من أجل إعادة الثقة في الأسواق المالية.
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية التي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة ورؤوس الأموال.
- استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات "قوية ومتماسكة" من قبل السلطات العامة لاستعادة ثقة المودعين في سلامة ودائعهم وتمكين المصارف من جميع رؤوس الأموال ال "كافية" من القطاعين العام والخاص على حد سواء لتمكين من مواصلة إقراض العائلات والشركات
- القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سببا للأزمة المالية.
- مواصلة التحرك معا من أجل إحلال الاستقرار في أسواق المال و إعادة تدفق الأموال لدعم النمو الاقتصادي العالمي.

المطلب الرابع: قنوات انتشار الأزمة المالية العالمية 2007 إلى دول الاتحاد الأوروبي

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الحديثة بين الولايات المتحدة وأوروبا منذ الحرب العالمية الثانية ، وتوسع الجماعة الأوروبية فأصبحت أكثر تعقيدا وترابطا ، وتغطي عدد متزايد من التجارة والأنشطة المالية والنقدية ، لتحقيق عدة فوائد ، إلا أن زيادة الترابط الاقتصادي يجلب معه إلى جانب الفوائد تحديات جمة لعل أهمها تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة.

¹- سامر مظهر القنطقي ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، 2008 ، ص ص 86-87.

الفرع الأول: معبر الاسواق المالية وانتقال الأزمة لدول الاتحاد الاوروبي

أولاً: معبر أسواق رأس المال

سوق رأس المال وهي السوق التي يتعامل فيها بالأدوات المالية ذات الأجل المتوسط والطويل، أي: التي يزيد أجل استحقاقها سنة، سواء أكانت هذه الأدوات تعبر عن دين كالسندات، أم عن ملكية كالأسهم، وسميت سوق رأس المال؛ لكونها السوق التي يلجأ إليها أصحاب المشروعات؛ لتكوين رأس المال في مشروعاتهم المختلفة.¹

وقد أدت عمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الاموال، ومن ثم تندفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا لدرجة أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك بفضل استعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها لشبكة التعامل العالمية، بحث أصبح بإمكان المستثمر الأوروبي شراء الأدوات المالية التي يرغب في الاستثمار فيها من الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال أطراف الحاسوب الموجودة في بلده بكل سهولة. وهكذا أصبح العالم قرية صغيرة يتم فيها نقل الملايين من الدولارات من أقصى شرق الكرة الأرضية إلى غربها في ثواني معدودة بإعطاء بعض الأوامر إلى الكمبيوتر،² فمن خلال شبكات المعلومات الدولية تم ربط جميع الاقتصاديات والبلدان والمجتمعات وأصبحت تخضع لتأثير متبادلين مستمرين ويتجسد الأثر المتبادل هذا في منظومة المال الدولية من خلال ارتباطات البورصات في العالم، إذ سرعان ما ينتقل أثر ما يحدث في أي بورصة إلى باقي البورصات في العالم رغم تباعدها.³ وهكذا فنظرا للارتباط القوي بين الأسواق المالية الأمريكية و الأوروبية- خاصة منطقة اليورو -، فبمجرد بداية انهيار مؤشر داون جونز الأمريكي ومؤشرات أخرى أمريكية بسبب الأزمة المالية العالمية، مس هذا الانخفاض مؤشرات الأسواق في الاتحاد الاوروبي بالخصوص والعالم بالعموم. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01-17) أهم مؤشرات أسواق الأواق المالية



صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الأمال والواقع والمخاطر-- دراسة استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية والعالمية، أبريل 2013، ص4.

¹-مبارك بن سليمان أُل فواز، الاسواق المالية من منظور اسلامي، مذكرة تدريسية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2010، ص7.

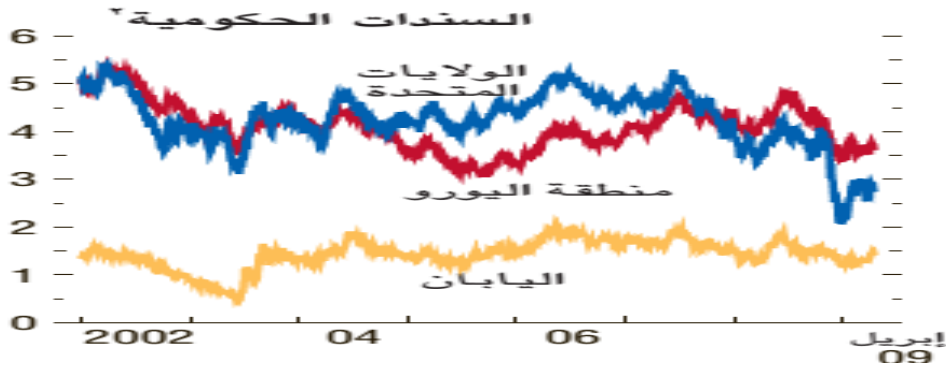
²-بوصبيح صالح رحيمة، تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الاقليمية الجديدة منذ 2007-دراسة حالة الجزائر والمكسيك-، أطروحة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2018، ص ص93-94.

³-ضياء مجيد الموسوي، الحدائة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطلوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص42.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

ففضل العولة المالية والترابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، شهدت الأسواق المالية الأوروبية تقلبات هائلة وهذا نظرا لتدهور الأوضاع المالية الأمريكية، فترجع أسعار السندات الحكومية الأمريكية أثر بشكل كبير على أسعار السندات الحكومية في منطقة اليورو والتي عرفت هي الأخرى تراجعاً كبيراً ، وبذلك تجسد الأثر المتبادل لهذه المنظومة المالية الدولية . ونظرا لأن دول الاتحاد الأوروبي من الدول شديدة الانكشاف تجاه الولايات المتحدة انتقلت تداعيات الأزمة المالية الراهنة إليها ، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (01-18):العائد على السندات الحكومية-بأجال استحقاق 10 سنوات-



صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الأزمة والتعافي- دراسة استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية والعالمية -، أبريل 2009، ص2.

إن انخفاض أسعار السندات الحكومية يرجع بشكل رئيسي إلى الأزمة المالية العالمية ، ففي ظلها عجزت أكبر بنوك الاستثمار الأمريكية (ليمان براذرز) على سداد ديونها (2008) ، وقد تم انقاذ أكبر شركة للتأمين في الولايات المتحدة من الإفلاس (مجموعة أنترناشيونال غروبAIG) والتدخل في مجموعة من المؤسسات الأخرى ذات الأهمية النظامية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد دفعت هذه الأحداث إلى حدوث زيادة ضخمة في مخاطر الأطراف المقابلة المتصورة عندما بدأت البنوك تواجه تخفيضات كبيرة في قيم أصولها ، وأحاطت الشكوك بمدى ملاءة العديد من أكبر الأسماء المالية، وقفز الطلب على السيولة إلى مستويات جديدة غير مسبوقة وشهدت الأسواق المالية الأمريكية تقلبات هائلة جديدة، وكانت النتيجة البحث عن الاستثمارات الآمنة ، مما كبح العائدات على أكثر الأوراق المالية الحكومية سيولة¹ وإعادة تنعكس الضغوط المالية في اجراء تصحيحات كبيرة في اسعار الاسهم واستمرار مستوى التقلب المرتفع في اسواق الاسهم والعملية².

وعموما تتعرض البلدان ذات الانكشاف المالي المباشر تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لأثار سلبية على التدفقات الداخلية نتيجة تشديد السياسة النقدية الأمريكية مقارنة بالبلدان غير المنكشفة بشكل مباشر، ويقاس الانكشاف المالي المباشر تجاه الولايات المتحدة على اساس نسبة الأصول والخضوم المحررة بالدولار الأمريكي من مجموع الأصول والخصوص الخارجية ، فإذا كان الاقتصاد منكشفاً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية انكشافاً مالياً مباشراً في حدود المتوسط% يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي الأمريكي على نحو غير متوقع بما يعادل خمس نقط أساس تقريباً إلى هبوط التدفقات الصافية داخل ربع العام بمقدار

¹- صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الأزمة والتعافي-دراسة استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية والعالمية - ، أبريل 2009، ص2.

²- صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي-دراسة استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية والعالمية -، أكتوبر 2008، ص9.

نصف نقطة مئوية ، إضافة إلى ما يتعرض له الاقتصاد غير المعرض لمثل هذا الانكشاف ، ويصبح هذا الاثر الاضافي السلبي أكثر بمرور الوقت ، بينما يكون الأثر أقل بكثير في حالة ارتفاع سعر الفائدة الفعلي الذي يمكن توقعه جزئيا أو كليا.¹ وبناء على ما سبق هناك عدد من العوامل تؤثر على حساسية التدفقات الصافية فالحساسية تزداد بالتناسب مع مستوى الانكشاف المالي المباشر ، وتصبح أشد عندما تكون ظروف التمويل العالمية ميسورة (أسعار الفائدة والاقبال على المخاطر) وباعتبار دول الاتحاد الأوروبي من الدول شديدة الانكشاف تجاه الولايات المتحدة الأمريكية انتقلت تداعيات الأزمة المالية العالمية اليه فبمجرد حدوث البوادر الأولى لذلك تعرضت الأسواق المالية العالمية الأوروبية إلى انتكاسة .

الفرع الثاني:معرض سوق النقد وانتقال الأزمة لدول الاتحاد الاوروي

السوق النقدية هي جزء من سوق المال وتعرف على أنها سوق العمليات الائتمانية قصيرة الأجل غالبا، والتي تتميز بسيولتها العالمية، حيث تسمح بتدخل مختلف المؤسسات النقدية ممثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية، إلى جانب بعض المؤسسات المالية غير البنكية كذلك، كشركات التأمين و الخزينة العمومية، مؤسسات التوفير والاحتياط... الخ. وبهذا الشكل فإن السوق النقدية هي الميكانيكية التي تتم بموجها ومن خلالها تداول رؤوس الأموال القصيرة الأجل، ففي هذه السوق يتركز عرض و طلب الأموال القابلة للاقتراض لفترة تقل عن عام، فيتولد عرض هذه الأموال من جانب كل من يرغب في توظيف مدخراته - فوائضه المالية- عن طريق التخلي عن منافع نقوده لفترة قصيرة في مقابل حصوله على عائدها بينما يتشكل الطلب عليها من جانب جميع الراغبين في الحصول على منافع نقود الغير لفترة قصيرة في نظير دفع فائدة ما.² حيث تتوفر سوق النقد على مجموعة أدوات الاستثمار التالية: شهادات الإيداع القابلة للتداول، الكمبيالات المصرفية، الأوراق التجارية، أذونات الخزنة، القبولات المصرفية، فائض الاحتياطي الإلزامي، قرض الدولار الأوروبي واتفاقيات إعادة الشراء،³ ويتم فيه أيضا تداول العملات الاجنبية.

أولا:أسعار الصرف كقناة لانتقال الأزمة المالية العالمية- سعر صرف الدولار-

يعتبر سوق الصرف أكثر عرضة للتأثر من غيره بالأزمة الاقتصادية العالمية ، والدولار الأمريكي من اهم العملات المتداولة فيه، وقد سجلت قيمته في احتياطات العملات العالمية انخفاضا كبيرا في أقل من عشرة أعوام، فقد كانت في عام 2008 تشكل 62.1% فقط من العملات التي تحتفظ بها البنوك المركزية مقارنة بنحو 71.1% في نهاية عام 2000 ، وخلال الفترة ذاتها ارتفع نصيب اليورو الأوروبي من 18.3% إلى 26.4% على المستوى العالمي. والجدول التالي يوضح ذلك :

¹-جون بلودورن ، روبا دوتاغوبتا ، جيبي غوجاردو ، بيتيا توبالوفا ، التدفقات الرأسمالية الدولية : موثوقة أو متقلبة – أفاق الاقتصاد العالمي-، صندوق النقد الدولي، أبريل 2011، ص2.

²-رايس حدة، دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي، مجلة العلوم الانسانية، العدد التاسع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2006، ص2.

³-لم يذكر الكاتب، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية مالية ومحاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2016/2017 ص177.

الفصل الأول.....الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

الجدول رقم (01-07): نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية

الوحدة: نسبة مئوية (1999-2009)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدولار الأمريكي	71,0	71,1	71,5	67,1	65,9	65,9
الأورو الأوروبي	17,9	18,3	19,2	23,8	25,2	24,8
باقي العملات	11,1	10,6	9,3	9,1	8,9	9,3
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	
الدولار الأمريكي	66,9	65,5	64,1	64,1	62,2	
الأورو الأوروبي	24,0	25,1	26,3	26,4	27,3	
باقي العملات	9,1	9,4	9,6	9,5	10,5	

Source: International Monetary Fund (IMF), **International Financial Statistics**, Annual Report, 2010.

وتحتفظ البنوك المركزية الأوروبية باحتياطيات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة بذلك يستولي الدولار على ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي في العالم و80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي، وبالتالي يعتبر الدولار اوسع عملة في التداول حيث تتم به معظم معاملات التجارة الدولية، إذ أن أكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها البترول، إذ تسعر كافة دول منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) نفطها بالدولار الأمريكي، وفي الجملة يصل حجم التداول بالدولار حول العالم حوالي ثلاثة ترليونونات، الأمر الذي يجعل أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار ينعكس على أسعار السلع والخدمات، بحيث تكون السلع غير الأمريكية غالية السعر مما ينعكس في ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالنسبة لهذه الدول فظاهرة انخفاض الدولار وسيلة مقصودة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية على حساب صادرات الدول المنافسة للأسواق الخارجية خاصة الصادرات الأوروبية واليابانية والصينية، فسياسة الدولار الضعيف هي جزء من آلية الضبط الضرورية التي ستعيد توازن النمو وتقلل من العجز التجاري الأمريكي، وكذلك تساعد على التحكم في الفوائض الأجنبية والتأثير على الاقتصاد العالمي وزيادة معدلات نموه.¹

كما يؤدي هبوط سعر صرف الدولار إلى تآكل الاحتياطيات الرسمية للدولارية، وكذا انخفاض قيم الأسهم والسندات المحررة بالعملات ذات أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، وتزداد هذه الخسائر عندما تكون أسعار فائدة هذه العملات مساوية لأسعار الفائدة على الدولار، كما ترتفع أسعار السلع المستوردة من أوروبا، خاصة في البلدان التي تعتمد أنظمتها النقدية على التثبيت مقابل الدولار فتتفاقم معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية، إضافة إلى هبوط حصيلة الصادرات المقومة بالدولار، بما فيها النفط. بينما تنخفض معدلات النمو في الدول التي ترتفع عملتها مقابل الدولار. فقد أجرت المؤسسات الأوروبية دراسة تبين أن ارتفاع اليورو إلى 1.3 دولار، يقود إلى تراجع النمو في أوروبا بمعدل 0.6 نقطة. وإذا وصل سعر صرف اليورو إلى 1.4 دولار فإن معدل الانخفاض سيصل 1.6 نقطة.²

وبصفة عامة يمكن القول أن حوث أي هبوط في سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى مثل اليورو والجنيه الاسترليني يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء داخل أمريكا أو خارجها، وهكذا وفي ظل ربط كثير من دول

¹ بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية-دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي -دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الاوروي-، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2011، ص 120.

²-عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي -حالة الدول العربية النفطية-، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، لبنان، 20/19 ديسمبر 2009، ص 24.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

العالم أسعار صرف عملاتها وتثبيتها أمام الدولار تحدث لها خسارة، وبالتالي فأى أزمة مالية تصيب الولايات المتحدة الأمريكية تقود إلى سحب استثمارات من هذه الدول لتنتقل إلى دول أخرى ذات عملة معومة مثل الاتحاد الأوروبي. وبالتالي فكلما فقد المستثمرين الأجانب ثقتهم في اقتصاد ومالية دولة ما تعرضت العملات المحلية لضغوط المضاربة، واستمرت الضغوط لتنفذ الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية.¹

وقد عرفت سعر صرف الدولار تقلبات حادة في مواجهة العملات الرئيسية وهذا مع تزايد عمق الأزمة المالية العالمية، وبالحدث عن الأورو فقد سجل هذا الأخير ارتفاعا مقابل الدولار الأمريكي-الجدول رقم 01-08-، وهذا أدى إلى اقبال العديد البنوك المركزية في العالم إلى تنويع احتياطياتها من العملات الارتكازية للتحويل على حساب الدولار، من خلال تحويل جزء من احتياطياتها الدولارية إلى الأورو -أنظر الجدول رقم 01-07- وذلك لتفادي مخاطر ناتجة عن الانخفاضات في سعر صرف الدولار أمام الأورو، و من الأسباب التي ساهمت في ارتفاع الأورو أمام الدولار، تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة الدولار القوي لتخفيف العجز في الميزان التجاري، حيث لجأت إلى عملية التيسير الكمي الأولى بقيمة 1,25 تريليون دولار عام، 2008 والثانية بقيمة 600 مليار دولار عام 2010 وذلك بتوسيع نطاق الاحتفاظ بالأوراق المالية في حساب النظام الفدرالي للسوق المفتوحة، لتشجيع عملية استعادة النشاط الاقتصادي والحد من اختلال الميزان التجاري الأمريكي، وبذلك زادت الولايات المتحدة من حجم الكتلة النقدية مما ساعد على تدني قيمة الدولار دون أن يؤثر إيجابيا على حجم الصادرات الأمريكية.²

الجدول رقم (01-08):سعر صرف الأورو مقابل الدولار

الوحدة: %

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
										1,37	1,25	سعر الصرف
1,13	1,11	1,11	1,33	1,33	1,28	1,39	1,33	1,39	1,47			

source :http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=ert_bil_eur_a&lang=en

وقد انخفضت قيمة اليورو في أسواق الصرف مقابل الدولار في الفترة بين 2009 و2010 في ذروة أزمة الديون السيادية اليونانية، وبعدها سجل سعر الصرف الأورو مقابل الدولار ارتفاعا العام 2011 نظرا لبداية تعافي الاقتصاد الأوروبي.

إن ارتفاع قيمة اليورو له آثار سلبية تتمثل في ارتفاع سعر الصادرات الأوروبية، وبالتالي اضعاف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وهذا ما قد يجعل البنك المركزي يتجه نحو خفض أسعار الفائدة على اليورو بهدف تخفيض كلفة الاقتراض لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار.

• وفي سياق التحليل الاقتصادي، يمكننا القول أنّ الارتباط الحاصل بالدولار وإن كان له ما يبرره من المزايا والآلاء المنظورة في حالات الرخاء والنمو الاقتصادي، لكن في المقابل تبرز بجلاء آثاره المحذورة زمن الأزمات سواء المالية أو الاقتصادية منها، ففي ظل حالات الركود والتباطؤ الاقتصادي الذي قد يشهده الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الأمريكي

¹- بوصبيح صالح رحيمة، تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الاقليمية الجديدة منذ 2007-دراسة حالة الجزائر والمكسيك-، مرجع سابق، ص 102.

²- لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص ص 79-80.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

بوجه خاص، ومع محاولات السلطات النقدية ممثلة بالاحتياطي الأمريكي علاج حالات الانكماش عبر مداخل رفع الطلب الكلي ارتكازا على تقوية تيار الإنفاق الاستثماري المحلي وصافي التعامل المنظور وغير المنظور مع العالم الخارجي، من خلال منح ميزة تنافسية للسلع المحلية بخفض سعر صرف الدولار، وبالتالي التأثير على قيمته ضمن التبادل الدولي، بحيث يُحدد سعر الصرف الصرف الجديد السعر النسبي للسلع المحلية والأجنبية، مانحا مزايا نسبية للتدفقات السلعية الأمريكية وتدفقات الدولة المرتبطة عملاتها بالدولار إزاء السلع الأجنبية. ويمكننا الإشارة أنّ هذا الأمر ستترب عليه انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الأمريكي، في حين تكون له ارتدادات سلبية على أغلب المتعاملين الاقتصاديين.¹ وذلك من خلال التحليل الآتي:²

- على مستوى القطب الأمريكي تُسجل زيادة في حجم الصادرات مقابل انخفاضها في الواردات نتيجة تحسن القدرة التنافسية للسلع المحلية بالأسواق الداخلية الخارجية، وكمحصلة لذلك تحسن رصيد الميزان التجاري
- تحقيق تقوية الطلب الاستثماري المحلي من خلال مدخلي الطلب الاستهلاكي الداخلي والخارجي، وحقن الاقتصاد بجرعات تحفيزية للاستثمار، ما يُعزز رفع فرة العمل .
- ارتفاع الطلب الكلي ما يحقق زيادة في مستوى الناتج والدخل، والتأثير على حلقة التدفق الدائري لقطاعات الاقتصاد الأمريكي، كما يُسهم في تواصل حالة النمو والتعافي من حالة الانكماش .

في المقابل فإنّ أغلب الاقتصادات ستعاني من تعمق حالات التباطؤ الاقتصادي جزاء خسارتها لجزء مهم من صادراتها الموجهة في المسار الأمريكي، ناهيك عن زيادة وارداتها جزاء التخفيض التنافسي لأسعار التبادل، الأمر الذي ينعكس سلبا على الطلب الكلي لهذه البلدان. وباعتبار الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية فتخفيض قيمة الدولار سيتحمل جزءا هاما من نتائجها عن طريق التقلبات في عوائد صادراته وتكلفة وارداته .

إزاء ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، بسبب إرتفاع سعر صرف الدولار تظطر المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى رفع أسعار الفائدة وإبقاءها عند مستويات مرتفعة لا تتناسب إطلاقا مع متطلبات الاقتصاد، مما تسبب في ارتفاع تكلفة الحصول على القروض، وبالتالي تلبية حاجات الاقتصاد إلى رؤوس الأموال، مما ينتج عنه وقوع اقتصاديات هذه الدول في حالات انكماشية ترتفع معها نسبة البطالة، كما أن ارتفاع قيمة واردات هذه الدول بسبب إرتفاع سعر الصرف يزيد في صعوبات تغطية العجز في موازين المدفوعات وانتشار موجات متلاحقة من ارتفاع الأسعار.³

وعموما هناك عدة قنوات يمكن أن يسلكها انخفاض القيمة الفعلية للدولار لنقل الأزمة إلى دول أخرى، أهمها:⁴

- أ- قناة القوة الشرائية والتكلفة: يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى جعل الاسعار أقل قيمة من منظور المستهلكين خارج منطقة الدولار ما يؤدي إلى زيادة الطلب، أما من جانب العرض فإن انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى انخفاض الأرباح المقومة بالعملة المحلية ما يخلق ضغوطات كبيرة على الأسعار.

¹-عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012، أطروحة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 181.

²-المرجع السابق، ص 181.

³-بوصبيح صالح رحيمة، تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الاقليمية الجديدة منذ 2007-دراسة حالة الجزائر والمكسيك، مرجع سابق، ص 104.

⁴- محمد الأمين وليد طالب، نظرية قلادي، دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية "حالة الأزمة المالية العالمية 2007/2008"، مجلة الاجتماع للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 08 العدد: 01، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2019، ص 395-396.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

ب- ب- قناة الأصول: يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى انخفاض عائدات الأصول المالية المقومة بالدولار، وهو ما يؤدي إلى تسجيل المستثمرين الأجانب لخسائر كبيرة.

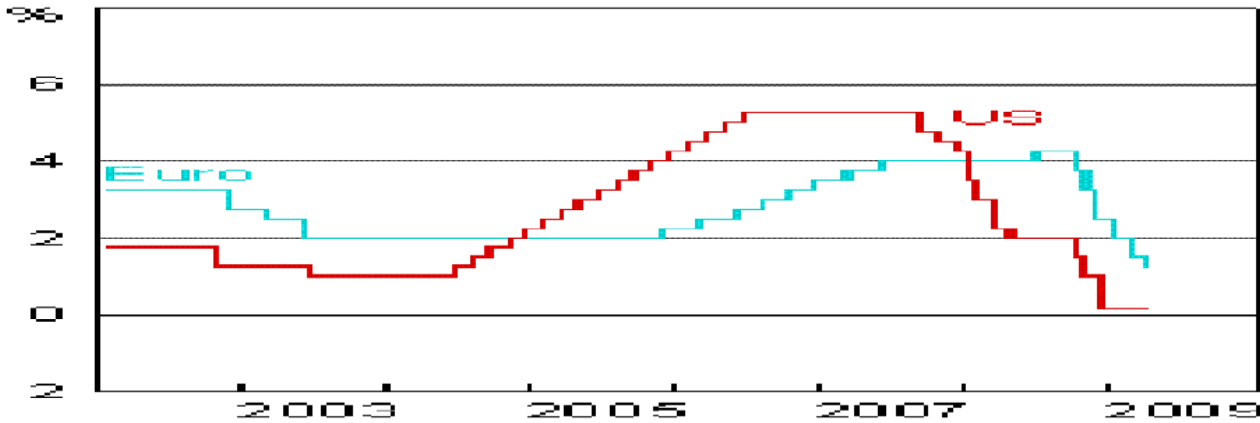
ت- ج- قناة السياسة النقدية: يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى تراخي السياسات النقدية في اقتصاد الدول التي ترتبط عملتها بالدولار، حيث تلجأ إلى خفض سعر الفائدة وزيادة السيولة ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية ومختلف الأصول.

2- الاقراض

إن الأزمات المالية تخلق حالة إعادة النظر من قبل العائلات والشركات لسلوكياتهم ، فعند الأزمة المصرفية يقل إقبال البنوك على تقديم القروض وتشدّد شروط الائتمان التجاري ويصعب الحصول عليه ، علاوة على الخطر المتصاعد تاجئة لارتفاع تكلفة رأس المال، وينتقل هذا المستوى من البنوك والأفراد إلى المعاملات بين الدول، حيث تعزف البلدان عن اقراض بلدان أخرى لنفس الأسباب ، وينكمش نتيجة لذلك التدفق الدولي لرؤوس الأموال .

ما إن بدأت بواذر الأزمة المالية العالمية وبدأت معها مؤشرات الأسواق المالية العالمية بالانخفاض المستمر حتى تكتلت كبريات البنوك المركزية على مستوى العالم وعلى رأسها الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي البريطاني والبنك المركزي الأوروبي في محاولة للتنسيق فيما بينها لخفض أسعار الفائدة وذلك لامتناع آثار الأزمة وانعكاساتها على المستوى العالمي هذا التنسيق نابع عن خصوصيات العولمة المالية حيث أن محاولات بلد ما لوضع أسعار للفائدة لا تتفق مع حالة تكافؤ سعر الفائدة، يمكن أن يؤدي إلى تدفقات كبيرة للدخل أو الخارج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ومن ثم فإن قدرة البلد على استخدام السياسة النقدية لتحقيق أهداف متصلة بالاقتصاد الكلي ستصبح مقيدة بزيادة حراك رأس المال أو حجم التنسيق الدولي،¹ والشكل التالي يوضح عملية تخفيض أسعار الفائدة:

الشكل رقم (19-01): سياسة سعر الفائدة في الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي



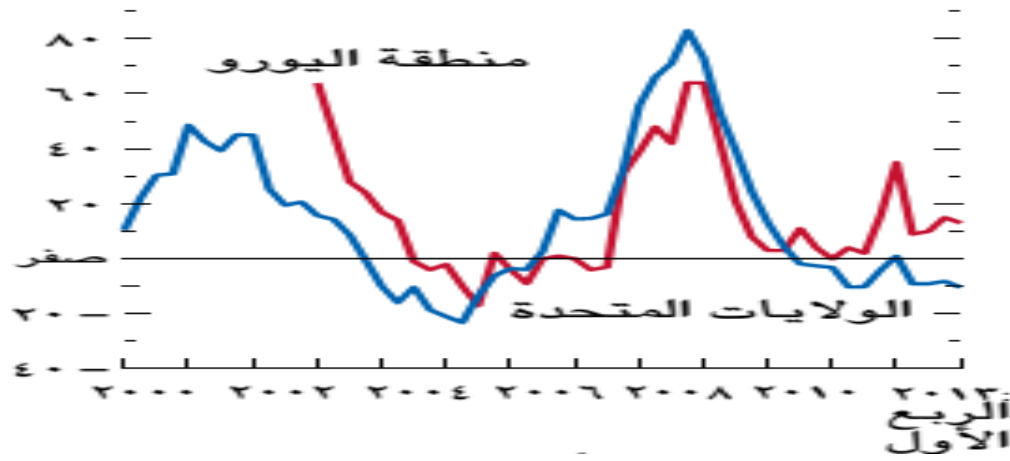
المصدر: عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية للحد من انهيار الأسواق في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى دولي حول: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 21/20 أكتوبر 2009، ص 12.

¹- عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية للحد من انهيار الأسواق في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى دولي حول: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 21/20 أكتوبر 2009، ص 11.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

من المفروض أن تخفيض أسعار الفائدة لدى البنوك المركزية يؤدي إلى تخفيض تكلفة البنوك التجارية في الاقتراض وبالتالي فإن أسعار فائدة هذه الأخيرة سوف تنخفض بشكل أوتوماتيكي في حدود مقارنة لسعر الفائدة لدى البنوك المركزية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض تكلفة المشاريع التي تعتمد في تمويلها على القروض المصرفية وبالتالي المشاريع الاستثمارية سوف تكون ذات جدوى مالية أكبر مما يحفز على الاستثمار سواء المباشر أو غير المباشر مما يحرك عجلة الاقتصاد. إلا أن الذي حدث أن البنوك التجارية استغرقت وقتاً قبل أن تبدأ في الثقة في عمليات الإقراض حيث ساد القلق من احتمال حدوث أزمة اقتصادية كما ساد القلق من صحة المركز المالي للبنوك المقترضة.¹ وبالتالي في ظل الضغوط المالية المتزايدة التي ألحقت الضرر بالنشاط الاقتصادي الأمريكي والعالمي بصفة عامة تم تقييد معايير الاقتراض المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.² وفي ظل هذه الظروف تراجعت معدلات تقديم الائتمان، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة. وقد جاء ذلك استجابة لجهود البنوك للتقليل من نسبة الرفع المالي بها لمواجهة الانخفاض في درجة تحمل الأسواق لمخاطر الميزانيات العمومية، وتزايد تكلفة رؤوس الأموال المصرفية.³

الشكل رقم (01-20): أوضاع الاقتراض المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو



المصدر: صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الأمال والواقع والمخاطر- دراسة استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية والعالمية -، أبريل 2013، ص5.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ مع انخفاض مستويات الاقتراض في الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت معدلات الاقتراض في منطقة اليورو ويمكن تفسير ذلك بانتقال الصدمات الحقيقية من الدولة الأولى وذلك من خلال التأثير على المركز المالي لأحد البنوك التي تزاوّل نشاطها على نطاق دولي ويزاوّل نشاطه في منح القروض للشركات العاملة في الدولة الأولى وعلى ذلك فإنه في حالة حدوث أزمة في دولة الأولى يقوم البنك بتغيير حجم الائتمان المقدم أو يغير من محفظة القروض الخاصة به التي يمنحها للمقترضين في الدولة الأولى ويتبع في نفس الحال مع الدولة الثانية ومن ثم ينتقل أثر الصدمة التي واجهت البنك في دولته إلى

¹- عيجولي خالد، مرجع سابق، ص12.

²- صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي- دراسة استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية والعالمية -، أكتوبر 2008، ص8.

³- صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي- دراسة استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية والعالمية -، مرجع سابق، ص8.

الدولة الأخرى فتحدث العدوى¹. كما قد يخسر البنك أمواله في السوق المالية للدولة الأولى ما يدفعه لتعديل محفظة القروض في الدولة الأخرى كما قد يحدو صغار المستثمرين والمتعاملين في هذا السوق حذو البنوك بتغيير مراكزهم المالية نتيجة لحدوث الأزمة في السوق المالية في الدولة الأولى ويقومون بنقل العدوى إلى الأسواق المالية في الدولة الثانية وبالتالي إلى القطاع الحقيقي².

الفرع الثالث: معبر الصفقات التجارية وانتقال الأزمة لدول الاتحاد الأوروبي

إن تحرير وعودة المبادلات أصبحت ظاهرة العصر، وهي ظاهرة تفرض نفسها، كونها الدول أصبحت تشارك في التبادل الدولي معما كانت أبعاد نظامها الاقتصادية، وتبني أغلبها النموذج الليبرالي كظاهرة فرضت نفسها لأنه ليس هناك دولة قادرة بمفردها على تلبية حاجاتها، فانفتاح الاقتصادات الدولية على الفضاءات الخارجية يأخذ منحاً تصاعدي سواء من ناحية أو الجغرافية، فمن حيث الزمن يشهد معدل الصادرات والواردات العالمية ارتفاعاً مذهلاً في الأربعة عقود الأخيرة، ومن حيث الفضاء أو الجغرافيا فإن التبادل الدولي يعرف امتداداً جغرافياً لا نظير له عبر التاريخ نظراً لضرورة الاعتماد المتبادل، وما من تخصص دولي، فالعولمة الاقتصادية تتميز بخاصية زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، الذي يعني تأقير وتأثر الطرفين، فيكون كلاهما تابعاً ومتبوعاً في نفس الوقت مازاد من تعميق هذا الاتجاه، إلغاء الحواجز بين الدول والقارات حيث كان هذا نتيجة اتفاقية تحرير التجارة العالمية، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية، ووجود الثورة التكنولوجية المعلوماتية، وقد ترتب على زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عدة أهمها: سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية ايجابية كانت أو سلبية من ركن إلى آخر من أركان الاقتصاد العالمي، فإذا حدثت موجة انتعاشية أو انكماشية فإنها تنتقل بسرعة إلى البلدان الأخرى³.

إن عصر العولمة الاقتصادية يفرض نظام تجاري عالمي مفتوح تزول فيو العوائق أمام حركة السلع والخدمات وعوامل الانتاج، وتنعدم فيه الحدود ويزول التمييز بين الأسواق الوطنية المحلية والأسواق الأجنبية العالمية، ما يعني الحد بدرجة كبيرة من قدرة الحكومات الوطنية على رسم سياسات اقتصادية وطنية مستقلة وعلى إضعاف سيطرة الحكومات على اقتصادياتها، ولأن تجارة اقتصاد الولايات المتحدة مرتبطة بصورة لا فكاك منها بأسواق واقتصادات باقي دول العالم، هذا ما يجعل من الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي تنتقل من صيغتها الأمريكية إلى صبغة عالمية بسرعة⁴. فظهور بواذر كساد اقتصادي في الولايات المتحدة سوف ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية والتي ينتقل بسرعة إلى صبغة عالمية بسبب كبر حجم الاقتصاد الأمريكي يمثل (ربع الاقتصاد العالمي تقريباً) وأكثر من ثلث التجارة العالمية ومتشابك مع اقتصاديات معظم دول العالم.

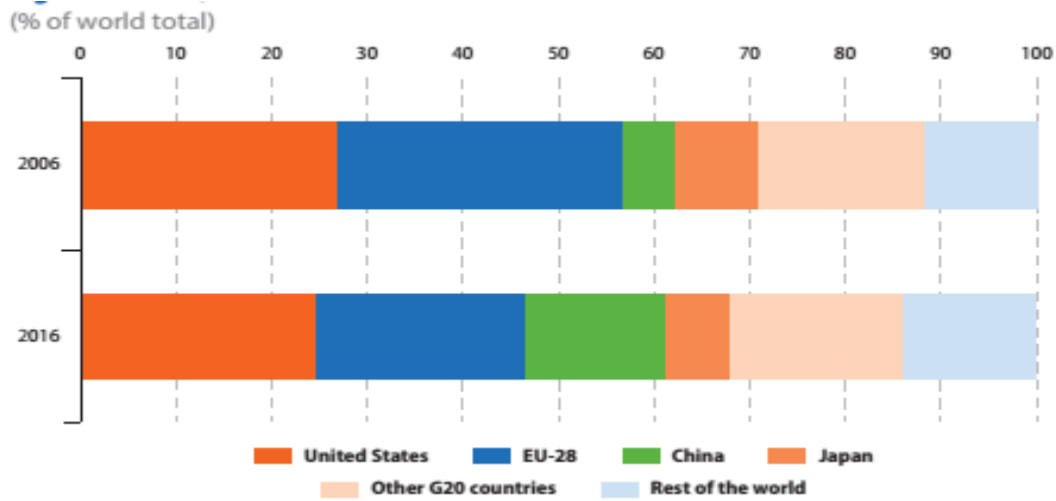
¹- مزبود ابراهيم، قنوات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الأول، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، افريل 2014، ص 185.

²- بوصبيح صالح رحيمة، تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الاقليمية الجديدة منذ 2007-دراسة حالة الجزائر والمكسيك-، مرجع سابق، ص 104.

³- بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية-دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي - دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، مرجع سابق، ص 69.

⁴- المرجع السابق، ص 69-70.

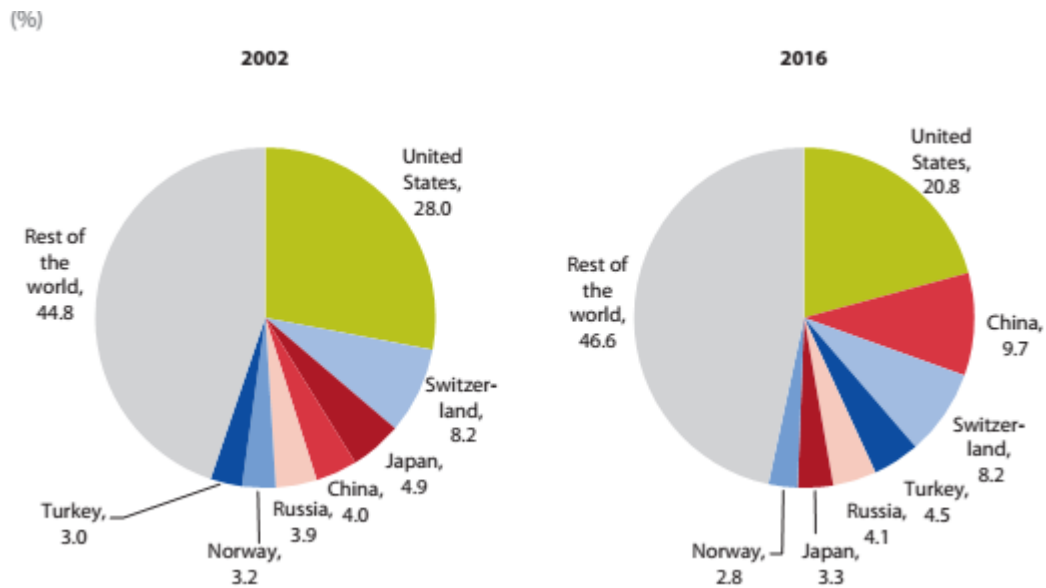
الشكل رقم (01-21): مساهمة الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية في الاقتصاد العالمي



SOURCE:EURO STAT ,THE EU IN THE WORLD, -2018 EDITION -, LUXEMBOURG, APRIL 2018,P68.

تعتبر الولايات المتحدة باستمرار الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوروبي ، حيث تمثل صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر نسبة من بين شركائها الآخرين ، فرغم تراجع نسبة صادرات الاتحاد الاوروبي إلى الولايات المتحدة من 28% من اجمالي صادرات الاتحاد الاوروبي العام 2002 إلى 20.8% من اجمالي الصادرات العام 2016 إلا أنها تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأول للاتحاد الاوروبي والشكل التالي يوضح ذلك.

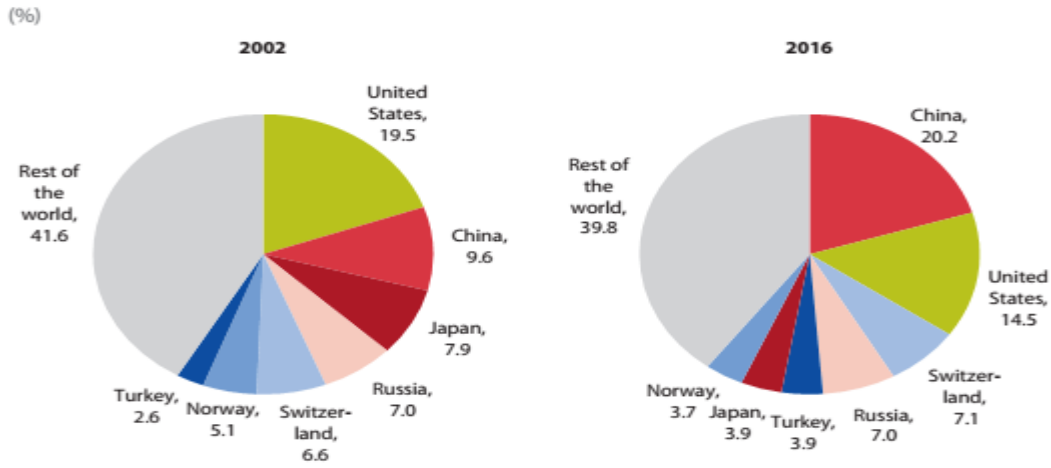
الشكل رقم (01-22): صادرات الاتحاد الاوروبي من السلع خلال الفترة 2016/2002



SOURCE:EURO STAT,GLOBALISATION PATTERNS IN EU TRADE AND INVESTMENT, 2017 EDITION, LUXEMBOURG ,OCTOBER 2017,P75.

أما بالنسبة للواردات فقد أصبحت الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك بالنسبة للاتحاد الأوروبي من البضائع بعد الصين وهذا بعد أن كانت لسنوات المصدر الأول للاقتصاد الاوروبي.والشكل يوضح ذلك:

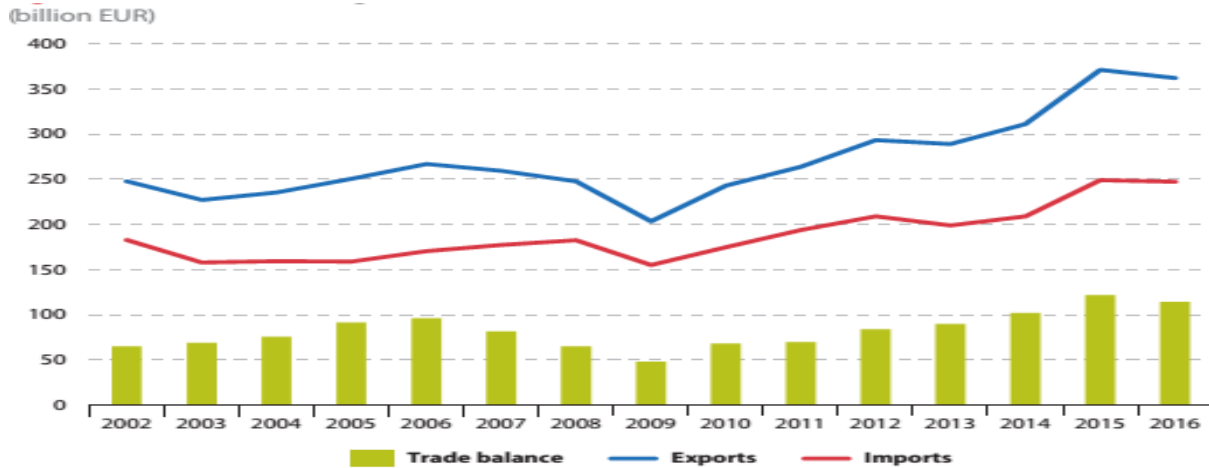
الشكل رقم (01-23): واردات الاتحاد الاوروبي من السلع خلال الفترة 2002/2016



SOURCE:EURO STAT,GLOBALISATION PATTERNS IN EU TRADE AND INVESTMENT, 2017 EDITION, LUXEMBOURG ,OCTOBER 2017,P75.

لقد ساهم انخفاض الطلب العالمي على السلع الاستهلاكية الناتج عن الركود الذي تعاني منه اقتصاديات دول العالم بسبب الأزمة المالية، إضافة إلى تدهور القروض الموجهة لتمويل التجارة الدولية بسبب تشديد معايير الإقراض للحد من تدهور ملاءة البنوك، آثار واضحة على تدهور معدل نمو التجارة العالمية ومنها الأوروبية، حيث عرفت تجارة دول الاتحاد الأوروبي عامة ودول منطقة اليورو خاصة تدهورا بسبب انخفاض الطلب العالمي وبخاصة الأمريكي على السلع الأوروبية، حيث يشير الشكل أدناه انخفاض الصادرات الأوروبية (منتصف عام 2008) والتي تمثل في الوقت نفسه الواردات الأمريكية، هذا يعني أن انخفاض الطلب الأمريكي على السلع الاستهلاكية الأوروبية ساهم في تدهور تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع، حيث يوضح الشكل أدناه تجارة الولايات المتحدة الأمريكية للسلع مع الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم (01-24): تجارة الاتحاد الاوروبي في السلع مع الولايات المتحدة الامريكية



source:euro stat,Globalisation patterns in EU trade and investment, 2017 edition, Luxembourg ,October 2017,p77.

استناداً إلى تحليل القيمة الإجمالية للتجارة في البضائع بين الولايات المتحدة والشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوروبي - 28 ، نلاحظ أن صادرات الاتحاد الأوروبي الموجهة إلى الولايات المتحدة نمت بوتيرة أسرع من قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة. بعد صدمة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي مست الولايات المتحدة الأمريكية والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأوروبي بفعل آثار التغذية العكسية لقناة التجارة الخارجية ويظهر ذلك جلياً من خلال اتساع الفائض

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

التجاري مع الاتحاد الأوروبي من 49 مليار يورو في عام 2009 ليصل إلى ذروة بلغت 122 مليار يورو في عام 2015 ، قبل أن ينخفض إلى 115 مليار يورو في عام 2016.

إذ بدخول الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الركود جعل من الأمريكيين الذين يواجهون انخفاض دخولهم يقلصون إنفاقهم الإجمالي، بما في ذلك إنفاقهم على الواردات، ومع الانخفاض في الواردات الأمريكية تبدأ صناعة الصادرات للاتحاد الأوروبي في تقليص إنتاجها، وينتقل هذا الانكماش في الصناعة التصديرية بدوره إلى بقية الاقتصاد عبر قنوات اتصال مختلفة.

ولعل ما يجدر الإشارة إليه أن الأزمات تؤثر على التجارة من خلال اختلال وضع العملة فأثناء أزمة العملة يكوف سعر الصرف كثير التقلب، ويكون مجهول بعد فترة زمنية قصيرة جداً، لذلك فإن المصدرين والمستوردين يتعرضون لمخاطر تقلبات أسعار الصرف في كل عملية تجارية، وقد يلجأ العديد منهم إلى تقليص نسبة النشاط من أجل تقليص نسبة المخاطر العالية، وتتقلص بالتالي مستويات الصادرات والواردات في الأجل القصير، أما في المدى الطويل، فقد يعود توازن السوق تدريجياً ، لكن مستويات الصادرات والواردات قد لا تعود إلى مستوياتها الأصلية، وعليه فالأزمة يمكن أن تنتج تأثير دائم متبادل عن طريق التجارة.¹

عبر هذه القنوات السابقة الذكر انتقلت الأزمة المالية العالمية من أزمة مالية واقتصادية أمريكية إلى أزمة مالية واقتصادية أوروبية، لكن كيفية تأثير دول الاتحاد الأوروبي تختلف من دولة لأخرى وهذا ما يعتمد على²:

- 1- حجم القطاع المالي للدول: فالبلدان التي تمتلك قطاع مالي واسع كالمملكة المتحدة وإيرلندا ولوكسمبورغ كانت أكثر عرضة للاضطرابات المالية، وهذا نتيجة للتداول الواسع للأوراق المالية الأمريكية في أسواقها؛
- 2- مدى تبعية الاقتصاد لقوة التصدير: فالبلدان التي تعتمد على قوة التصدير والمسجلة لفائض في ميزانها التجاري، كانت أكثر عرضة لانكماش في اقتصادياتها، كألمانيا وهولندا والنمسا؛
- 3- مدى اتساع أسواق العقارات في هذه الدول: إذ لوحظ منذ أكثر من عشر سنوات اتساع سوق العقارات في كل من المملكة المتحدة، فرنسا، إيرلندا ودول البلطيق وبالتالي فانخفاض أسعار العقارات الحق أضرار باقتصاديات هذه الدول.

¹- بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية-دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي - دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، مرجع سابق، ص72.

²- يحي مصلة، خلوفي عائشة، "جهود الاتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات دوله"، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 08/07 ماي 2013 ص6.

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2007 على الاقتصاديات المتقدمة

لقد انعكست الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي ككل، انطلاقاً من القطاع المالي بما يشمل من أسواق مالية بورصات ومؤسسات مالية إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة الحقيقية لمعظم الدول، وقد اختلفت تداعياتها في الدول المتقدمة عن الدول النامية بما في ذلك الاختلاف بين الدول العربية النفطية وغير النفطية وهذا بالتأكيد راجع لاختلاف طبيعتها ودرجة ارتباط اقتصادها بالسوق المالي العالمي، واستحواذها على الموارد الطبيعية التي تصدرها إلى مختلف دول العالم. وفيما يلي سنتناول أهم تداعياتها على الاقتصادات المتقدمة.

المطلب الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2007 على الاسواق المالية والبنوك

1. انتشار الهلع في البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الرأسمالية الأخرى وعدد كبير من الدول الناشئة المرتبطة برهونات مدعومة بأوراق مالية أمريكية، وكذلك تم انتشار موجات من الهجوم والنقد على كل المستويات للبنوك وصناديق التحوط والأسواق المالية.¹

2. انهيار الأسواق المالية: أدت الأزمة إلى انهيار عام للأسواق المالية العالمية، فمثلاً خلال الفترة ما بين 3 سبتمبر 2008 إلى 22 أكتوبر 2008 تراجع مؤشر داو جونز للأسهم الـ 30 الممتازة بـ 26.1% من قيمته، مؤشر S&P الأمريكي بـ 29.7%، مؤشر ناسداك للشركات التكنولوجية بـ 30.8%، مؤشر نيكاي الياباني بـ 31.6% ومؤشر الفايانانشال تايمز المجمع للبورصات الأوروبية بـ 32.1%،² وقد جلبت أيضاً الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من تداعيات في منطقة اليورو تحديات جسيمة لبلدان أوروبا الصاعدة. فتجمدت الأسواق المالية وأصبح إصدار السندات السيادية الدولية أقرب إلى مستحيل. وتراجعت تدفقات رأس المال، حتى الموجهة من خلال الفروع التابعة لبنوك أوروبا الغربية. ومع تعرض البنوك الغربية الأم لنقص في رأس المال والسيولة، برزت أوجه الهشاشة في هذا النظام المترابط وبدأت فروع البنوك في هذه البلدان فترة من التقليل لنسب الرفع المالي لم تنته حتى الآن.³

إن العامل الرئيسي الذي جعل الأزمة المالية العالمية تتجاوز السوق العقاري الأمريكي إلى المؤسسات المالية و من ثم إلى الأسواق العالمية، هو تحويل الكثير من المصارف لتلك القروض العقارية إلى سندات مغطاة بأصول و من ثم طرحها للتداول في البورصات الأمريكية بأقل من قيمتها، تحت ضغط الحاجة للسيولة، مما أثار حالة تهافت عالية لاقتنائها و هنا امتدت تداعيات الأزمة إلى الأسواق العالمية، ابتداء من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية و أسواق اليابان و الشرق الأوسط.... الخ، حيث فقدت هذه الأسواق أكثر من 60% من قيمتها، بل و إن الكثير من أسعار أسهم شركات المساهمة وصلتا إلى ما دون قيمتها الدفترية .

3. إفلاس العديد من البنوك والشركات بسبب أزمة السيولة: كثير من البنوك ومؤسسات الرهن العقاري وشركات التأمينات وصناديق التحوط عانت من خسائر كبيرة، وإفلاسات الأمر الذي أدى إلى إنتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الإئتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال للتقليل من حدة هذه الأزمة.

¹ -سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية-نهاية الليبرالية المتوحشة-، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 46.

² -يوسفات علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009، ص 6.

³ -صندوق النقد الدولي، الوحدة الأوروبية خطوة خطوة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 1، مارس 2014، ص 11.

فقد افلست أضخم البنوك الأجنبية والشركات منها على سبيل المثال: بنك "ليمان برودرز Lehman brothers وهو رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة، تبعه تعثر شركة" ميريل لينش " Merillynch التي خسرت في عام واحد ما قيمته 23 مليار دولار، ثم تتابعت حلقات السلسلة في التفكك واحدة تلو الأخرى، وكان أهمه "ا": واشنطن ميوتشوال "أحد أكبر مصارف التوفير والقروض في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى "فاني ماي" و"فريدي ماك" المختصتين بتمويل العقارات، وقد بلغت خسائر شركة "فاني ماي"، خلال الربع الأول من عام 2009 حوالي 23.2 مليار دولار وقد تعدت الأزمة حدود الولايات المتحدة لتضرب مؤسسات مالية ضخمة في أوروبا مثل: مصرف "نورثن روك" في بريطانيا للتسليف العقاري، والذي قامت الحكومة بتأميمه، إضافة إلى بنك "إتش بي أو إس" رابع بنك في بريطانيا من حيث الرسملة، وكان من ضحايا الأزمة أيضاً في بريطانيا بنك "هاليفاكس بنك أوف سكوتلاند" الذي قام بنك "لويدز" البريطاني بشراؤه، أما خارج بريطانيا فقد ضربت الأزمة العديد من البنوك من أمثلة: شركة "غليتنير" المالية في أيسلندا، وبنك "هيبوريل إيسيتيت" في ألمانيا، ناهيك عن الخسائر التي منيت بها مجموعة "سي تي غروب" المصرفية الأمريكية وبنك "جي بي مورغان تشيس"، لكن الطامة الكبرى كان في إفلاس أكبر شركة تأمين في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم وهي "AIG" دافعة معها قطاع شركات التأمين في العالم إلى الهبوط، حتى إن سهم هذه الشركة أصبح يتداول عند سعر 46 سنتاً أمريكياً فقط في شهر آذار 2009 بعد أن فقد أكثر من 90% من قيمته.

والجدير بالإشارة أن خسائر شركة "جينيرال موتورز" أكبر شركة للسيارات في العالم في عام 2008 قد بلغت ما قيمته 30,9 مليار دولار، وبلغت خسائر شركة تويوتا خلال الربع الأول من عام 2009 بـ 7 مليار دولار بسبب تراجع مبيعاتها، والتأثر بأزمة السيولة العالمية، وانخفاض الطلب العالمي على السيارات¹. وقد أشارت تقديرات بنك التنمية الآسيوي إلى أن خسارة العالم قاربت الـ 50 تريليون دولار من الأصول المالية في عام 2008، فلم تسام من هذه الخسائر الضخمة في قطاع البنوك سوى المؤسسات البنكية الإسلامية، التي تحرم إعادة بيع الدين، بالإضافة لأسيا التحريم التقليدي.

4. كذلك ساهمت الأزمة في المضاربة المالية للسلع الأجلة، في أعقاب انهيار أسواق المشتقات المالية، مما أدت إلى ارتفاع العالمي للأغذية وأزمة الزيادات في أسعار النفط.²

5. تذبذب أسعار الذهب والعملات الأجنبية

عرفت أسعار الذهب أثناء الأزمة المالية تذبذباً بين ارتفاعها وانخفاضها، وشهدت العملات الدولية القابلة للتحويل تغييرات شديدة وعدم استقرار في أسعار الصرف، إذ انخفض سعر الدولار عدة مرات متتالية مما أثر على باقي العملات الأخرى وعلى المعاملات والتسويات الدولية وعلى التجارة الدولية وما يحمله ذلك من آثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العديد من دول العالم.³

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2007 على النمو الاقتصادي:

انخفض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي العالمي من 5.3% في سنة 2007 إلى 2.7% خلال سنة 2008 ليسجل معدلات نمو سالبة للناتج المحلي الحقيقي قدرت بـ 0.4% في سنة 2009، ويعتبر الركود العالمي في سنة 2009 الذي جاء في أعقاب أزمة

¹- عوض بن عوض يسلم، "مدى تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي حول "الإقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، المركز الجامعي بقرطاج، الجزائر، يومي 23/24 فيفري 2011، ص ص 9-10.

²-يوسفات علي، مرجع سابق، ص 7.

³ اشرف محمد دوابه، الأزمة المالية العالمية "رؤية إسلامية"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2009، ص ص 65-66.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

الأسواق المالية الناجمة عن فشل المؤسسة المصرفية الاستثمارية ليمان براذرز سنة 2008 هو أعمق ركود منذ ٦٠ عاما وأكثرها تزامنا عبر البلدان ، وأصاب البعض القليل من أن يعيش العالم مجددا فترة "الكساد الكبير" التي شهدتها ثلاثينات القرن الماضي ولحسن الحظ لم تتحقق هذه المخاوف بفضل اتخاذ اجراءات السياسة التي اتسمت بالجرأة وبأنها غير تقليدية فمنذ عام 2010 بدأ الاقتصاد العالمي يطأ مسار التعافي وإن كان هذا التعافي هشاً. ¹ فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي العالمي 5.2% ونفس الشيء يمكن قوله على جميع الدول المتقدمة والتي عرفت انعاشا سنة 2010 ماعدا اسبانيا ، وبخصوص مواصلة مسيرة تعافي الاقتصاد قال أوليفييه بلانشار، كبير اقتصاديي الصندوق، إن التحسن لن يتم ببساطة. فقد تركت الأزمة ندبات عميقة سيستمر أثرها على العرض والطلب لسنوات طويلة في المستقبل ، ² لتعرف السنوات إبتداءا من 2011 تذبذبا بين الانخفاض والزيادة في معدل الناتج المحلي الاجمالي ، فقد عرفت السنوات من 2011 حتى 2013 انخفاضا في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي العالمي ، حيث أنه بعد مرور خمس سنوات على "الركود الكبير" تحقق التعافي في بعض البلدان المتقدمة بينما تستمر معاناة بعضه الآخر. ليعاود معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي العالمي سنة 2014 الارتفاع مسجلا حوالي 3.4% ، ليرجع ويسجل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي العالمي انخفاضا سنة 2015 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (09-01): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة

الوحدة: %

توقعات		2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
2017	2016											
3.4	3.1	3.1	3.4	3.0	3.2	3.9	5.2	0.4-	2.7	5.3	5.2	الاقتصاد العالمي
1.8	1.8	1.9	1.9	1.3	1.4	1.7	3	3.4-	0.1	2.7	3	الاقتصادات المتقدمة
2.5	2.2	2.4	2.4	1.9	2.8	1.8	2.5	2.8-	0.3-	1.8	2.7	الولايات المتحدة الأمريكية
1.4	1.6	1.7	0.9	0.5-	0.7-	1.6	2	4.4-	0.4	3	3.3	منطقة اليورو
1.2	1.6	1.5	1.6	0.5	0.9	3.4	3.9	5.1-	0.8	3.4	3.9	ألمانيا
1.2	1.5	1.3	0.6	0.3	0	2	1.7	3.1-	0.1-	2.3	2.5	فرنسا
1.0	0.9	0.8	0.3-	1.9-	2.4-	0.4	1.7	5.5-	1.2-	1.7	2.2	إيطاليا
2.1	2.6	3.2	1.4	1.2-	1.6-	0.1	0.2-	3.8-	0.9	3.5	4.1	اسبانيا
0.1	0.3	0.5	0	1.5	1.4	0.5-	4.7	5.5-	1-	2.2	1.7	اليابان
1.3	1.7	2.2	3.1	1.8	0.3	1.1	1.7	5.2-	0.8-	3.4	2.8	بريطانيا
2.1	1.4	1.1	2.5	2	1.7	2.5	3.4	2.7-	1.2	2	2.6	كندا
2.3	2	2	2.8	2.1	1.5	2.7	4.5	2.4-	1	4.2	4	اقتصاديات متقدمة أخرى

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقارير صندوق النقد الدولي.

¹ - صندوق النقد الدولي، تتبع مسار التعافي العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 2، يونيو 2012، ص 10.

² - صندوق النقد الدولي، إلى أين نمضي من هنا، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 3، سبتمبر 2009، ص 1.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

عرفت الاقتصاديات المتقدمة خلال السنوات 2008، 2009 انخفاضا كبيرا في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي. وبالحدوث عن الولايات المتحدة الأمريكية، تسببت أكبر أزمة مالية منذ الكساد الكبير في دفع البلاد إلى هاوية الركود العميق، حيث تكثفت الضائقة الائتمانية وواصلت أسعار الأصول هبوطها. وكانت مشاعر عدم اليقين الزائدة وخسائر الثروة الضخمة فضلا على انخفاض توقعات الإيرادات من أسباب تراجع ثقة المستهلكين إلى أدنى مستوياتها مما أدى إلى حدوث طفرة كبيرة في معدلات الادخار. ومع انخفاض معدلات الاستهلاك، تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 1.8% في عام 2007 إلى 0.3% عام 2008 و 2.8% في عام 2009، ليعود التعافي ابتداء من عام 2010 بفضل دفعة التنشيط غير المسبوقة من سياسات الاقتصاد الكلي والتدابير الطارئة لتحقيق الاستقرار المالي، ولكن كان بمعدلات متباطئة.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، فلم تكن أحسن حالاً حيث تحول معدل النمو البالغ 3% في عام 2007 إلى انكماش بلغ معدله 4.4% في عام 2009، ويرجع ذلك إلى التأثير الكبير للأزمة على الدول الأوروبية، فقد تأثرت أوروبا الغربية بالخسائر التي تحملتها بعض مصارفها نتيجة للانكشاف الكبير لأصولها على سوق الرهونات في الولايات المتحدة، كما أن الصعوبات التي تعانيها بعض اقتصادات منطقة اليورو مثل اليونان والبرتغال وأسبانيا وإيطاليا زاد من التأثير السلبي على انكماش النمو في المنطقة في عام 2009. أما المملكة المتحدة، فقد تدهور أداء اقتصادها أكثر من تدهور أداء اقتصاد منطقة اليورو، حيث تحول معدل النمو من 3.4% في عام 2008 إلى انكماش بلغ معدله 0.8% في عام 2009، وفيما يتعلق باليابان، فقد انخفض معدل الناتج المحلي الاجمالي بنسبة كبيرة من 1% في عام 2008 إلى 5.5% في عام 2009، ويعزى ذلك إلى حالة الركود في الاقتصاد الياباني منذ الأعوام الأخيرة، بالإضافة إلى انكماش الطلب العالمي في عام 2009، والذي أدى إلى تراجع حاد في الصادرات اليابانية¹. لتراجع وتعرف سنة 2010 انتعاشا ملحوظا مس أغلبية الاقتصادات المتقدمة، فقد سجلت هذه الأخيرة معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي قدر بـ 5.2%، وفي آسيا، وقع الضرر الأكبر على الاقتصاديات المتقدمة نتيجة زيادة تعرضها لمخاطر انخفاض الطلب الخارجي، لاسيما بالنسبة للسلع الاستهلاكية. فقد سجل الاقتصاد الياباني انكماشاً، وانخفض معدل نمو إجمالي ناتجه المحلي الحقيقي من 2.2% في عام 2007 إلى 1% في عام 2008 و 5.2% في عام 2009، في ظل قوة الين الياباني وزيادة تقييد الائتمان نسبياً بالإضافة إلى المشاكل التي طرأت في قطاع التصدير، وقد بدأ التعافي في مطلع عام 2010 بفضل تجاوز التعافي في الاقتصاديات المتقدمة وتزايد طلب الصين على السلع الرأسمالية. لتعرف سنة 2011 مرحلة رئيسية أخرى من الانكماش، إذ إنخفض ناتج النمو بصورة كبيرة خلال عام 2011، ويعد هذا التباطؤ السريع للنمو الإقتصادي سبباً ونتيجة في نفس الوقت لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، و نتيجة للمشاكل المالية لدي مناطق أخرى. فلقد ساءت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عام 2011 بصورة أكبر وفاقمت من حالة الوهن القائم في القطاع المصرفي، وبالرغم من الخطوات الجريئة من قبل حكومات منطقة اليورو في إطار محاولتها التوصل إلى حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، قوبلت تلك الخطوات باستمرار حالة الإضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدى بعض الاقتصادات الأكبر داخل منطقة اليورو، وبصفة خاصة إيطاليا، فقد أدت السياسات المالية التقشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلى المزيد من الإضعاف لفرص النمو والتوظيف، الأمر الذي أدى بالتالي إلى خلق المزيد من الصعوبات والتحديات فيما يتعلق بعمليات الضبط المالي وعملية إصلاح وتحقيق التوازن في كشوف حسابات القطاع المصرفي².

¹- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2010، ص3.

²- الأمم المتحدة، حالة وأفاق إقتصاد العالم 2012، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص2.

وبعد مضي ست سنوات على خروج الاقتصاد العالمي من أكبر حالة ركود تعرض لها الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية ، تعثر الاقتصاد العالمي عام 2015 مجددا في ظل تباين العوامل المؤثرة في النمو العالمي سواء على الصعيد الدول المتقدمة أو النامية ، فقد بقي المشهد الاقتصادي في الدول المتقدمة متسما بالنمو المنخفض ، بحيث وصل عام 2015 إلى 1.9 % وهي تقريبا نفس الوتيرة المسجلة في العام 2014. وهذا ما يعكس عددا من العوامل لعل أهمها ضعف مستويات الانفاق الاستهلاكي والاستثمار التي أثرت على مستوى الانفاق الاستهلاكي والاستثماري التي أثرت على الطلب الكلي في بعض الدول المتقدمة، ووسط تباين اتجاهات النمو الاقتصادي ما بين دول المتقدمة، ففي الوقت الذي تحسن فيه معدل نمو اقتصاديات منطقة اليورو، سجلت باقي الدول المتقدمة الأخرى تراجعا أو استقرارا في معدلات النمو.

وبالحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية فقد حافظ اقتصادها العام 2015 على نفس معدل نموه الذي حققه العام الماضي 2014 وهو ما يعزى إلى تراجع معدل النمو المسجل خلال الربع الأول من العام 2015 وذلك بفضل تأجير موجة الطقس الشتوي القارس التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية مطلع السنة 2015، وكذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل كبير خلال الربع الأخير من العام 2015 نتيجة انخفاض مستويات الانفاق الاستهلاكي مقارنة بالمستويات المعتادة خلال تلك الفترة من العام ، وهو مادفع بالمنتجين إلى خفض مستويات الانتاج ، بناء عليه سجل الاقتصاد الأمريكي نموا ضعيفا بلغ 0.7% خلال الربع الأخير من العام 2015 بما يمثل تراجعا ملموسا في وتيرة النمو الفصلية مقارنة بالمستويات المسجلة خلال الربعين الثاني والثالث من العام 2015 البالغتين نحو 3.9% و 2.1% على التوالي، من جانب أثار إشار إلى أن الاقتصاد الأمريكي تأثر خلال العام 2015 بتراجع مستوى الصادرات بسبب ارتفاع قيمة الدولار مما رفع من أسعار البضائع الأمريكية في الخارج، بالإضافة إلى ما سبق تأثر كذلك الاقتصاد الأمريكي بإنخفاض مستويات الاستثمار في قطاع الطاقة ، الذي إنخفض بنسبة 35% خلال العام 2015، وهو أكبر انخفاض يشهده القطاع منذ عام 1986، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى إنخفاض أسعار النفط بنسبة تقارب 50% خلال العام 2015. رغم ذلك، فمعدل النمو الذي سجلته الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام 2015، يعد الأعلى بين الدول المتقدمة ، وقد ساهم قطاع الصناعة بدور ايجابي في تحقيق هذا النمو، فوفقا لمؤشر الانتاج الصناعي سجل نشاط التصنيع مع نهاية 2015، مستويات أفضل مما كان عليه في فترة ما قبل الأزمة المالية ، مع ازدهار عدد من الصناعات لاسيما صناعة السيارات ، من جانب آخر، كان لإنخفاض أسعار النفط تأثيرا إيجابيا على المستهلك الأمريكي، الذي إستفاد من إنخفاض أسعار الوقود ، وهو ما يعني ضخ سيولة في الاقتصاد الأمريكي ومن ثمة المساهمة في ارتفاع معدل النمو حيث ساهم هذا الانخفاض في زيادة قدرة المستهلكين على الانفاق بشكل أكبر على مجالات مثل: السيارات والأثاث وغيرها.¹

أما بالنسبة لمنطقة اليورو، كان لتوصل اليونان إلى صفقة للحصول على حزمة انقاذ جديدة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 86 مليار يورو، ومن ثم بقاؤها في منطقة اليورو دورا في دعم الثقة في اقتصاد منطقة اليورو وتقليل مستويات عدم اليقين، كذلك استفاد اقتصاد منطقة اليورو من تراجع الأسعار العالمية للنفط ومن انخفاض قيمة اليورو مقابل العملات الرئيسية ومن أهمها الدولار وهو ما ساعد على دعم النشاط في قطاعات الصناعة والسياحة والصادرات بما ساهم في دعم مستويات الطلب الكلي ودفع النشاط الاقتصادي للأمام ، لذا فقد ارتفع معدل النمو بمنطقة اليورو من 0.9% عام 2014 إلى 1.7% عام 2015 وهو ما يعتبر أعلى معدل نمو حققه سجلته المنطقة منذ سنة 2011.

¹- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة، 2016، ص4.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

وقد حقق الاقتصاد الألماني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو معدل نمو بلغ نحو 1.5% عام 2015 مقابل 1.6% عام 2014، وهذا الانخفاض يرجع في جزء كبير منه لتباطؤ الصادرات الألمانية نظرا لانخفاض نمو الصين والعقوبات الأوروبية على روسيا وهما من أكبر الدول استقطابا للصادرات الألمانية، رغم ذلك يعد عام 2015 عاما جيدا للاقتصاد الألماني، فقد وصل الاستهلاك المحلي والذي يعد من أهم محددات الطلب الكلي في ألمانيا إلى أعلى مستوى له في 15 عاما، وفي المقابل أيضا ارتفع معدل النمو في فرنسا إلى نحو 1.3% عام 2015 مقابل 0.6% عام 2014، وهذا على الرغم من التأثيرات السلبية للاعتداءات الإرهابية التي شهدتها فرنسا خلال العام، وأثرت على عدد من القطاعات من أبرزها قطاع الفنادق والمطاعم، أما المملكة المتحدة، فقد سجل الاقتصاد البريطاني نموا بنحو 2.2% العام 2015، ورغم أن هذا المعدل يعد من بين أعلى معدلات النمو بين الدول المتقدمة، إلا أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي لا يزال دون مستوى 1.3 تريليون دولار المحققة عام 2008 قبل الأزمة المالية العالمية، كما أن معدل نموه لا يزال أقل من المستوى المحقق عام 2014 البالغ 2.9%، ويرجع هذا التباطؤ بشكل خاص إلى ضعف أداء قطاع الصناعة التحويلية والتشييد والبناء، الذي لم يعوضه الأداء الجيد لقطاع الخدمات المهيمن على باقي القطاعات الاقتصادية، كما انعكس تباطؤ الاقتصاد العالمي على أداء الاقتصاد البريطاني، ومن ثمة كان أداء قطاع المعاملات الخارجية ضعيفا. فقد حقق الميزان التجاري للمملكة المتحدة عجزا بلغ 191.1 مليار دولار عام 2015، من جانب آخر، تأثر النشاط الاقتصادي خلال العام نفسه جراء أجواء عدم اليقين والترقب المصاحب لانتظار المستثمرين والمستهلكين لنتائج استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المزمع إجرائه عام 2016¹.

أما بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد شهدت انخفاضا في معدل النمو عام 2015 ليبلغ نحو 2% مقابل 2.8% عام 2014، وهو ما يرجع إلى انخفاض النمو في معظم دول المجموعة عام 2015، رغم اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض خلال العام وهو ما يفترض أن يعزز من اقتصادات دول المجموعة التي تعتمد على التنمية الصناعية، ومن ثم كان من المتوقع أن تحقق معدل نمو أعلى مما حققته العام الماضي، إلا أن التفسير الأقرب لهذا الانخفاض يتمثل في تأثر دول المجموعة بتباطؤ النمو في كل من الصين ودول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة الذي أثر سلبا على أداء تلك المجموعة بإتبار تلك الدول السوق الرئيسية لصادرات دول المجموعة، وقد كان معدل النمو مرضيا في بعض دول المجموعة عام 2015، حيث بلغ 3.4% في نيوزيلندا و4% في أيسلندا². ومن المتوقع أن يظل النمو العام 2016 متواضعا في الاقتصادات المتقدمة بمعدل 1.8% تقريبا، طبقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويتعرض التعافي الاقتصادي لمعوقات الطلب الضعيف الذي يرجع في جانب منه إلى تركبات الأزمة التي لم تعالج بعد، بالإضافة إلى العوامل الديمغرافية غير المواتية ونمو الإنتاجية المنخفض. ففي الولايات المتحدة من المتوقع أن يتراجع معدل النمو لعام 2016 مسجلا مستوى 2.4%، مع تحسن متواضع في عام 2017 مسجلا حوالي 2.5%. وسيستمد الطلب المحلي الدعم من تحسن أوضاع الميزانيات العمومية، وعدم تراكم المزيد من الأعباء المالية المعوقة، وتحسن الأوضاع في سوق المساكن. ومن المتوقع لهذه القوى أن تعوض العبء الذي تفرضه قوة الدولار وضعف الصناعة التحويلية على صافي الصادرات، وفي منطقة اليورو، يتأثر النمو بانخفاض الاستثمارات وارتفاع البطالة وضعف الميزانيات العمومية، مما يبقي النمو في حدود متواضعة تبلغ 1.6% عام 2016 و 1.4% في العام القادم 2017. وفي اليابان، سجل النمو والتضخم معدلات أضعف من المتوقع، مما يعكس الهبوط الحاد في الاستهلاك الخاص على سبيل التحديد. ومن المتوقع أن يسجل معدل النمو مستوى 0.3% في 2016 ومن المتوقع أيضا أن

¹-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سابق، ص 5-6.

²-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سابق، ص 6.

يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي سنة 2017 مسجلا حوالي 0.1 % ، مع بدء سريان الزيادة المقررة في معدل ضريبة الاستهلاك.¹

المطلب الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2007 على التجارة الدولية والسوق النفطية

الفرع الاول: التجارة الخارجية

لقد سجل التاريخ أعمق هبوط جراء الانهيار الحاد في التجارة الدولية خلال الفترة المنصرمة بين الربع الثاني من عام 2008 والربع الثالث من عام 2009 ، وكان أشد حدة مما رآه العالم خلال "الكساد الكبير" في ثلاثينات القرن الماضي ، ولكن بخلاف الكساد الكبير ، لم يكن من الشائع كثيرا أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008 وما أعقبها من ركود أن تلجأ البلدان إلى الحمائية سعيا لوقاية أنشطتها على حساب البلدان المجاورة. وبدلا من ذلك ، ساعدت برامج التنشيط النقدي والمالي على تعافي الطلب وأدت إلي حدوث ارتداد إيجابي سريع في التجارة العالمية ، وشملت هذه البرامج دعم أنشطة محددة مثل صناعة السيارات.

وانتعشت التجارة بفضل نشأة نظام اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب ، فضلا على الطلب في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية ، لا سيما الصين. ولكن حتى إذا لم يرتفع مستوى الحماية الكلي كثيرا في الفترة من 2008 – 2011 ، فقد فرض كثير من التدابير التي تميز ضد الموردين الأجانب ، وأمامنا أدلة على تزايد الضغوط الحمائية ، مما يرجع جزئيا إلى التحرك في مواجهة ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية في البلدان المصدرة للسلع الأولية والمخاوف من تأثير التوسع النقدي في الاقتصادات المتقدمة. وبالحدوث عن تطور نمو التجارة العالمية فلم تستعد التجارة الدولية في السلع والخدمات معدل نموها السريع الذي شهدته السنوات التي سبقت اندلاع الأزمة. فبعد حدوث انخفاض حاد في الفترة 2008-2009 ثم انتعاش سريع في عام 2010 ، زاد حجم التجارة في السلع بنسبة 5% فقط في عام 2011 وبأقل من 2% عام 2012 ، وقد أثر ذلك على الاقتصادات المتقدمة والنامية والانتقالية على حد سواء. وكان تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة عاملا يعزى إليه معظم التباطؤ في التجارة الدولية. ففي عام 2012 ، تقلصت الواردات الأوروبية من السلع بنسبة بلغت قرابة 3 % من حيث الحجم وبنسبة 5 % من حيث القيمة. وكان الضعف الشديد الذي اعترى التجارة داخل أوروبا سبباً يعزى إليه ما يقارب 90 % من الانخفاض الذي سجلته الصادرات الأوروبية في عام 2012. ولم تنتعش صادرات اليابان بعد من حالة هبوطها الحاد الناجم عن الزلزال الذي حدث في عام 2011 ، بينما ظل حجم وارداتها ينمو بوتيرة معتدلة. ومن بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية ، استطاعت الولايات المتحدة وحدها أن تحافظ على معدل نمو إيجابي لتجارتها الدولية رغم أنه يبدو أن معدل هذا النمو أخذ يتباطأ في عام 2013.²

أما بالنسبة لعام 2014 فقد ظل النمو التجاري العالمي منخفضا وفقا للمعايير التاريخية الحديثة . أما الصادرات العالمية فقد ارتفعت بنسبة 2.8% فقط مقارنة بنسبة 3.3% في العام السابق 2013. وتعتبر هاتان النسبتان أقل بكثير من المتوسط على مدى 25 عاما البالغ (جميع الأرقام تشير إلى الحجم). وقد انخفض النمو التجاري في البلدان المتقدمة إلى 2.2% في عام 2014 ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الانكماش الحاد في الربع الأخير بعد نمو قوي في وقت سابق من العام.³

¹- صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي-الاقتصاد العالمي يتعثر بسبب النمو شديد البطء لفترة طويلة المدى-، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية ، 12 أبريل 2016 ، ص 2.

²-الاونكتاد، تقرير التجارة والتنمية 2013-استعراض عام-، الأمم المتحدة، جنيف ونيويورك ، 2013 ، ص ص 6-7.

³-مركز التجارة الدولية ، التقرير السنوي لعام 2014-ديمومة أثر التجارة-، جنيف ، سويسرا ، 2014 ، ص 8.

الفصل الأول.....الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

وقد ظل النمو التجاري العالمي في عام 2015 منخفضاً بالنسبة للمعايير التاريخية الحديثة. نمت الصادرات العالمية من السلع والخدمات بنسبة 2.8%، أي أقل من نسبة 3.4% المسجلة في العام السابق، مما يجعل 2015 العام الرابع على التوالي الذي انخفض فيه نمو الصادرات العالمية عن متوسط فترة 25 عاماً والبالغ 5.9%. واصلت صادرات الخدمات التجارية تفوقها تفوقها على نمو تجارة السلع، مما يسלט الضوء على الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الخدمات في دعم النشاط الاقتصادي في الاقتصاد العالمي. في عام 2016، من المتوقع أن يرتفع نمو الصادرات العالمية إلى 3.0%، مع تركيز المخاطر بقوة على الجانب السلبي (كل الأرقام بالحجم). وقد شهد نمو صادرات السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة ركوداً في عام 2015، حيث انخفض بنسبة 0.1 نقطة مئوية إلى 3.4%¹ والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(10-01):معدل نمو التجارة-السلعية-ورصيد الميزان الجاري في الدول المتقدمة

نسبة مئوية

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
معدل نمو التجارة-السلعية										
3.4	3.5	3	2.3	5.9	12.3	13.4-	1.8	6	8.8	الصادرات
4.3	3.5	2.2	1.1	5	11.7	13.1-	0.4	5.1	8.1	الواردات
رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات										
302.7	232.9	222.1	18.8	40.4-	85.4-	86.8-	478.8-	317.7-	433.5-	الدول المتقدمة
-484.1	-389.5	-376.8	449.7-	460.4-	443.9-	381.9-	677.1-	710.3-	800.6-	الولايات المتحدة الأمريكية
344.7	320.1	257.6	159.8	33.2	3.7-	33.1	96.9-	46.1	53.7	منطقة اليورو
137.5	24.4	40.7	59.7	129.8	217.6	146.6	159.9	212.1	170.4	اليابان
374.6	369.3	357.2	280.7	269.2	267.9	144.3	160.2	187.4	143	دول متقدمة أخرى

المصدر:

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-،2016، ص ص 403-404
صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-،2015، ص ص 379-380.
صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-،2014، ص ص 327-328.
صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-،2013، ص ص 325-326.
صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-،2012، ص ص 315-316.
انعكست الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على أداء التجارة العالمية في عام 2009. فقد انخفض الطلب في الدول المتقدمة على السلع الأولية ومنها النفط على وجه الخصوص، مما أثر على أسعارها العالمية. فقد انخفض حجم الصادرات في الدول المتقدمة من معدل نمو بلغ 8.8% في عام 2006 إلى معدل نمو 1.8% سنة 2008 و انكماش بلغ معدله 13.4% عام 2009، كما انخفض نمو حجم وارداتها من 8.1% إلى معدل نمو 0.4% سنة 2008 و و انكماش وصلت نسبته 13.1% عام 2009. لتعرف سنة 2010 انتعاش كبير في كلا من الصادرات والواردات مسجلة نمو قدر ب 12.3% و 11.7% على التوالي، لترجع وتعرف التجارة السلعية ابتداء من سنة 2011 تراجعاً كبيراً وهذا راجع إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية التي أثرت على حجم التجارة الخارجية للدول

¹-مركز التجارة الدولية، التقرير السنوي لعام 2015-ديمومة أثر التجارة-، جنيف، سويسرا، 2016، ص 8.

المتقدمة. الأمر الذي أثر بالسلب على الميزان الجاري للدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي سجلت خلال الفترة من 2006/2015 عجزا في الميزان الجاري .

وقد واصل النمو في التجارة العالمية تباطؤه خلال عام 2016. حيث ارتفعت الصادرات العالمية من السلع والخدمات بنسبة 3.2% أي أقل بكثير من متوسط ارتفاعها خلال الـ 25 سنة الماضية وقدره 6.5% وأقل من 9.2%، وهو المعدل المسجل في السابق (جميع الأرقام من حيث الحجم). واصل نمو صادرات الخدمات التجارية تفوقه على نمو تجارة السلع مما يسלט على الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الخدمات ، في دعم النشاط الإقتصادي .ومن المتوقع أن تزداد الصادرات العالمية من السلع والخدمات بنسبة 5.3% في عام 2017، رغم أن التقديرات المماثلة قد تم تنقيحها في السنوات الأخيرة نحو الإنخفاض في ضوء النمو المخيب للأمال في النشاط الاقتصادي العام. ظل نمو الناتج العالمي في عام 2016 معتدال عند 1.3% بانخفاض قدره 3.0% عن عام 2015. شهدت الاقتصادات المتقدمة انخفاضا في نمو الصادرات السلعية بأكثر من النصف في عام 2016 (من 2.2% إلى 0.1%) في عام 2015. ويرجع ذلك إلى النمو الهزيل في الربع الأول من العام، والذي يعزى جزئيا إلى انخفاض حاد في الطلب على الواردات من البلدان النامية.¹

الفرع الثاني: الأثر على سوق النفط:

مرت السوق النفطية بظروف استثنائية خلال عام 2015 مدفوعة بالتغيرات المفاجئة في معدلات الطلب والعرض والتي أدت إلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط خلال عام 2015، استمرارا لما شهدته السوق منذ النصف الثاني من عام 2014. وتقلبات في أسواقه العالمية أثرت بدورها على معدلات أداء الاقتصاد العالمي من جهة وحركة التجارة النفطية من جهة اخرى، جاءت تلك التقلبات كنتيجة رئيسية للزيادة الكبيرة في مستويات المعروض النفطي في الوقت الذي لم تنمو فيه مستويات الطلب على النفط بشكل كبير لتستوعب الزيادة في مستوى المعروض وهو ما يعزى إلى استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.² والجدول التالي يوضح تطورات أسعار برميل البترول الخام.

¹- مركز التجارة الدولية. التقرير السنوي لعام 2016-ديمومة أثر التجارة-. جنيف، سويسرا، 2017، ص.8.

²-صندوق النقد العربي،، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-.2016، ص 141.

الجدول رقم (11-01) تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة 2006/2016

الوحدة: دولار أمريكي/برميل

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
52.4	26.5	44.4	104.7	109.3	111.8	92.8	76	41.5	88.4	جانفي
53.4	28.7	54.1	105.4	112.8	117.5	100.3	73	41.4	90.6	فيفري
50.3	34.7	52.5	104.2	106.4	123	109.8	77.2	45.8	99	مارس
51.4	37.9	57.3	104.3	101.1	118.2	118.1	82.3	50.2	105.2	أفريل
49.2	43.2	62.2	105.4	100.7	108.1	109.9	74.5	57	119.4	ماي
45.2	45.8	60.2	107.9	101	94	109	73	68.40	128.3	جوان
46.9	42.7	54.2	105.6	104.4	99.6	111.6	72.5	64.6	131.2	جويلية
49.6	43.1	45.5	100.8	107.5	109.5	106.3	74.2	71.40	112.4	أوت
53.4	42.9	44.8	96	108.7	110.7	107.6	74.6	67.2	96.9	سبتمبر
/	47.9	45	85.1	106.7	108.4	106.3	79.9	72.7	69.2	أكتوبر
/	43.2	40.5	75.6	105	106.9	110.1	82.8	76.3	49.8	نوفمبر
/	51.7	33.6	59.5	107.7	106.9	107.3	88.6	74	38.6	ديسمبر
52.03	29.97	50.33	104.77	109.5	117.43	100.97	75.4	42.9	92.67	الربع الأول
48.6	42.30	59.90	105.87	100.93	106.77	112.33	76.6	58.53	117.63	الربع الثاني
49.97	42.9	48.17	100.8	106.87	106.6	108.5	73.77	67.73	113.50	الربع الثالث
	47.6	39.7	73.4	106.47	107.4	107.9	83.77	74.33	52.53	الربع الرابع
	40.69	49.53	96.21	105.94	109.55	107.4	77.4	60.88	94.08	المعدل السنوي

المصدر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك-، التقرير الاحصائي السنوي 2016، الكويت، 2016، ص 112.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك-، التقرير الاحصائي السنوي 2013، الكويت، 2013، ص 112.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك-، التقرير الاحصائي السنوي 2011، الكويت، 2011، ص 112.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك-، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، الكويت، ديسمبر 2016، ص 2.

لقد ارتفعت أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية في السنوات الثلاث التي سبقت الأزمة (2006- 2007- 2008) حتى وصل سعر النفط أقصى حد له مع منتصف عام 2008 مسجلا حوالي (147) دولاراً للبرميل الواحد، وسرعان ما تجلى تأثير الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط، إذ انهارت الأسعار بعد سبتمبر 2008 وبشكل حاد وسريع جداً حتى وصلت إلى (38) دولاراً للبرميل نهاية العام 2008. وقد انعكس هذا التراجع الكبير في أسعار النفط باتجاهين: الأول إيجابي، وتمثل في تخفيف الأعباء المالية والاقتصادية على الدول المستوردة للنفط كونها ابتدأت بشراء النفط بأسعار رخيصة جداً، وربما كانت هذه السمة الإيجابية الوحيدة للأزمة المالية العالمية والتي استفادت منها الدول الرأسمالية المتقدمة. والاتجاه الثاني سلبي وتمثل في تكبد الدول النامية والدول المصدرة للنفط خسائر جسيمة جراء انهيار أسعار النفط وقد انعكس ذلك بظهور عجوزات مالية في موازين الدول المصدرة للنفط.

ويرجع انهيار أسعار النفط إلى انخفاض الطلب على النفط، حيث يتسم الطلب على الطاقة في غالبية دول العالم بالاعتماد على النفط الخام، كمصدر رئيسي لتغطية احتياجاتها من الطاقة. وقبل الأزمة المالية العالمية تدرج الطلب على النفط حتى وصل في عام 2007 إلى (86) مليون برميل يومياً، فيما سجل الطلب العالمي انخفاضاً عقب وقوع الأزمة المالية العالمية قوامه بنحو مليون برميل يومياً رغم انخفاض أسعار النفط في عام 2009. وهو أكبر انخفاض على الطلب خلال السنوات الثلاثين الماضية. وقد أدى انخفاض الطلب على النفط وانهيار أسعار النفط، وما أعقبها من انخفاض الموارد المالية المتأتية من النفط إلى تراجع الاستثمارات النفطية في كافة مراحل الصناعة النفطية، كالاستثمارات والإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع، إلى جانب توقف بعض الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة المساندة للنفط كالرياح والطاقة الشمسية والإيثانول وغيرها، حيث اضطرت الدول المنتجة والمصدرة للنفط والشركات الاستثمارية إلى إيقاف أو تأجيل العديد من المشاريع في هذه المراحل وفي العديد من دول العالم بسبب نقص الموارد المالية التي تتطلبها هذه العمليات، وبالتالي تضررت الدول النفطية والشركات الاستثمارية العاملة في القطاع النفطي في مختلف دول العالم. وقد أدى كذلك تراجع الموارد المالية النفطية عقب الأزمة المالية العالمية وينسب وصلت إلى أكثر من (60 في المائة) في بعض الدول المصدرة للنفط أدى إلى توقف أو إعادة النظر في عمليات الاستكشاف والتطوير في العديد من مناطق العالم وخاصة في المناطق الصعبة ذات التكلفة العالية كالبحار العميقة والمناطق الجبلية¹.

وقد ساهم أيضاً الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي حدث نتيجة للأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب على النفط أدى إلى تراجع الاستثمارات في تطوير التقنيات الخاصة بمعالجة الرمال النفطية وخاصة أن هكذا مشاريع تحتاج إلى أسعار نفط مستقرة وبحدود (90) دولاراً للبرميل لتصبح ذات جدوى اقتصادية، مما أدى إلى انخفاض وتيرة النمو في مشاريع الرمال النفطية بصورة كبيرة وتأجيل القسم الآخر بانتظار تحسن أسعار النفط، رغم أن الطاقة الإنتاجية من الرمال النفطية ستستمر في المدين القريب والمتوسط، لكن ستكون أيضاً أقل بكثير مما كان متوقعاً قبل حدوث الأزمة المالية العالمية².

وقد شهد عام 2010 استقراراً نسبياً لأسعار النفط العالمية، ورغم التقلبات خلال العام، بالمقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها حركة الأسعار خلال العامين السابقين، حيث استقر معدل سلة خامات أوبك ليتحرك ما بين 70 إلى 85 دولار / برميل في أغلب الأوقات خلال العام. وبلغ المعدل السنوي لسعر سلة أوبك 77.4 دولار/برميل، بالمقارنة مع 61 دولار/برميل خلال عام 2009، أي بارتفاع قدره 16.4 دولار/برميل، ما يعادل حوالي 27%.

ويرجع هذا الاستقرار النسبي في أسعار النفط سنة 2010 إلى جهود منظمة أوبك والتي لعبت دوراً رئيسياً في إعادة التوازن لسوق النفط واستقرارها، حيث أن التخفيض الكبير الذي أجرته المنظمة في إنتاجها اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني/يناير 2009 واستمرار المنظمة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير طيلة عامي 2009 و 2010 ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض في السوق و كان عاملاً حاسماً وراء استقرار الأسعار، هذا من جهة، ومن أخرى

¹- خضير عباس الندوي، تأثيرات الأزمة المالية العالمية في أسواق النفط الدولية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://araa.sa/index.php?view=article&id=3027:2014-08-07-08-45-54&Itemid=172&option=com_content ، أطلع عليه يوم

21:02 على الساعة 2017/11/09:

²- المرجع السابق.

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

أدت برامج التحفيز الاقتصادي التي تنفذها الحكومات وبخاصة في الدول الصناعية إلى انتعاش اقتصادي من الأزمة المالية العالمية الذي انعكس بدوره إيجابياً على الطلب على النفط وارتفاع في الأسعار خلال العام¹. وقد عرفت أسعار النفط العالمية انخفاضا كبيرا وملحوظا بداية من الربع الرابع من العام 2014 مسجلة حوالي 73.4 دولار/برميل مقابل 100.8 دولار/برميل في الربع الثالث ، وبالحديث عن الربع الأخير من العام 2014 فقد وصلت أسعار النفط في ديسمبر من نفس السنة إلى أدنى مستوياتها خلال السنة مسجلة 59.5 دولار/برميل ، ليستمر الوضع على حاله العام 2015 فقد سجلت أسعار النفط العالمية انخفاض بشكل ملحوظ لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2005، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر خامات أوبك ضمن نطاق واسع ما بين 33.6 دولار /برميل و 62.2 دولار/برميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49.5 دولار/برميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 46.7 دولار/برميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 48.5% بالمقارنة مع العام 2014.

وقد شهد النصف الأول من عام 2015 تحسنا نسبيا للأسعار تجاوزت خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة الأوبك حاجز 60 دولار /برميل، بالمقارنة مع النصف الثاني من العام الذي شهد عودة تراجع الأسعار إلى ما دون حاجز 40 دولار/برميل.

وتحدد مستويات أسعار النفط العالمية، عادة نتيجة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة ، ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط خلال العام 2015 ونهاية سنة 2014 مايلي²:

- تعد وفرة الامدادات العالمية من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، وبخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط (والغاز) غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الامدادات النفطية لمجموعة دول خارج الأوبك بلغت 2.6 مليون برميل/يوم خلال عامي 2014 و 2015.
- ظهور بوادر التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الصيني بشكل خاص، حيث اتخذت الحكومة الصين خلال السنوات الأخيرة، توجهها جديدا نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلا من قطاع التصدير، وهو ما ألقى بظلاله على الأفق المستقبلية للطلب على النفط.
- توجه كبرى الدول المصدرة للبتروال إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج ، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014 الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم.

كان للمضاربات دور كبير، وبخاصة منذ النصف الثاني من عام 2014، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام 2015.

¹- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوبك-، تقرير الأمين العام السنوي 37، الكويت، 2010، ص55.

²- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوبك-، تقرير الأمين العام السنوي 42، الكويت، 2015، ص45.

المطلب الرابع: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2007 على التضخم والبطالة

الفرع الأول: التضخم

تمثل معدلات التضخم المنخفضة أو السالبة في الوقت الحالي مصدر قلق للكثير من صانعي السياسة في دول العالم، على سبيل المثال في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، حيث تصر بعض البنوك المركزية في هذه الدول على رفع معدلات التضخم مستويات مستهدفة من خلال ضخ النقود في السوق النقدي. على سبيل المثال منذ بداية الأزمة والاحتياطي الفيدرالي يضح هائلة من الدولارات في السوق النقدي الأمريكي على أمل أن تؤدي إلى رفع مستويات التضخم الفعلي إلى المستويات المستهدفة له، وفي الوقت الحالي تتبنى اليابان برنامجاً ضخماً لضخ كميات هائلة من النقود لرفع معدل التضخم إلى 2 في المائة، بعد أن فشلت لسنوات طوال في بلوغ هذا المستوى المستهدف، على الرغم من أن التضخم لا يستجيب¹.

التضخم بشكل عام هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والتضخم درجات، فهناك التضخم المنخفض، وهو المستوى الذي غالباً ما تحاول الحكومات الحفاظ عليه، بل تتبناه معظم البنوك المركزية في العالم كمستوى مستهدف للتضخم Inflation Target، وهناك التضخم المعتدل، والتضخم المرتفع، وهذا النوع له تأثيرات سلبية جوهرية في مستويات النمو والدخول، أما أخطر أنواع التضخم فهو التضخم الجامح Hyper-inflation، مثل ذلك الذي حدث في زيمبابوي منذ خمس سنوات، حيث بلغت الأسعار مستويات فلكية وتوقف الاقتصاد عن العمل تقريبا وتعطل النمو وتراجعت مستويات معيشة السكان على نحو خطير. من بين هذه المستويات من التضخم تستهدف الحكومات دائماً رفع المستوى العام للأسعار إلى مستويات قريبة من التضخم المنخفض، غالباً 2 في المائة، وغالباً ما تلجأ الحكومات إلى ذلك في أوقات الأزمات، حيث ينحسر النشاط الاقتصادي على نحو خطير ويتراجع معدل التضخم مسبباً آثاراً لا تقل خطورة عن تلك التي يسببها التضخم

المرتفع. والجدول التالي يوضح لنا معدلات التضخم في الدول المتقدمة خلال الفترة 2006-2015.²

¹- محمد ابراهيم السقا، لماذا تحاول الحكومات رفع معدل التضخم في أوقات الأزمات؟ <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq> ، مقال منشور

على الموقع الإلكتروني: نشرت يوم 14 يونيو 2013، على الساعة 04:00، أطلع عليه يوم 2018/10/28 على الساعة 04:08

²- محمد ابراهيم السقا، مرجع سابق.

الجدول رقم (1-12): معدلات التضخم خلال الفترة 2006-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
0.3	1.4	1.4	2	2.7	1.5	0.1	3.4	2.2	2.4	الدول المتقدمة
0.1	1.6	1.5	2.1	3.1	1.6	-0.3	3.8	2.9	3.2	الولايات المتحدة الأمريكية
0	0.4	1.3	2.5	2.7	1.6	0.3	3.3	2.1	2.2	منطقة اليورو
0.8	2.7	0.4	0	0.3-	0.7-	1.3-	1.4	0.1	-0.2	اليابان
0.1	1.5	2.6	2.8	4.5	3.3	2.1	3.6	2.3	2.3	المملكة المتحدة
1.1	1.9	0.9	1.5	2.9	1.8	0.3	2.4	2.1	2	كندا
0.6	1.5	1.7	2.1	3.3	2.4	1.5	3.8	2.1	2.1	الدول المتقدمة الأخرى

المصدر:

صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2016، ص 400.
صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2015، ص 376.
صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2014، ص 324.
صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2013، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2013، ص 322.
صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2012، ص 312.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سنة 2008 شهدت زيادة في معدلات التضخم في جميع الدول المتقدمة فقد ارتفع بمعدل 3.4 % مقارنة بسنة 2007 بالنسبة للدول المتقدمة ، في حين سجلت كندا معدلات تضخم المستهدفة ، في حين تراجعت معدلات التضخم في جميع الدول المقدمة العام 2009 جراء استمرار انخفاض أسعار السلع الأولية و تقلص حجم نشاط الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أغلب المؤشرات الاقتصادية بما فيها المستويات العامة للأسعار ، فقد دخلت الدول المتقدمة في مرحلة ركود حيث سجلت معدلات التضخم فيها نسبة 0.1 %، في حين سجلت بعض الدول معدلات تضخم سالبة في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية . لتستمر حالة الركود التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة العام 2010 باستثناء بريطانيا التي سجلت معدل تضخم معتدل قدر ب 3.3% . لترجع وتسجل الدول المتقدمة العام 2012 معدل تضخم 2% وهو المعدل المستهدف ماعدا اليابان التي مازال اقتصادها يعاني من الركود، لتعرف السنوات من 2013 إلى 2015 تسجيل معظم الدول المتقدمة تقريبا معدلات تضخم دون 2% . وتحصر الدول على رفع معدلات التضخم في أوقات الأزمات العنيفة مثل الأزمة المالية الحالية وهذا للأسباب التالية:¹

- عندما يكون التضخم منخفضا وأقل من مستواه الطبيعي أو المستهدف، فإن معدلات النمو تكون أقل من مستوياتها الطبيعية، ويحدث ما يسمى بفجوة الناتج، وعندما يكون معدل النمو صفرا أو سالبا، فإن صانع السياسة لا بد أن يضطر إلى تحمل قدر من التضخم لكي يواجه ضعف النمو من خلال تبني سياسات مالية أو نقدية توسعية، حيث لا يترتب على اتباع مثل هذه السياسات في ظل هذه الأوضاع تغذية التضخم عند مستويات يمكن أن تضر بالنمو، في الوقت الذي يكون فيه قطاع الأعمال في حاجة إلى معدلات أعلى من التضخم لكي يستعيد ما فقده في فترات تراجع معدلات التضخم.

¹- محمد ابراهيم السقا، مرجع سابق.

• في أوقات الأزمات أيضا غالبا ما تكون معدلات الفائدة صفرية أو قريبة من الصفر، أي عند حدودها الدنيا، فإذا كان معدل التضخم سالبا، فإن الاقتصاد يواجه مخاطر ما يسمى بمصيدة الانحسار السعري Deflationary trap، حيث يستمر تراجع معدل النمو مع كل انخفاض يحدث في معدل التضخم، بسبب ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي الناتج عن معدلات التضخم السالبة. فمن المعلوم أن هناك معدلين للفائدة: معدل الفائدة الاسمي "الصفري أو القريب من الصفر في هذه الحالة"، ومعدل الفائدة الحقيقي، الذي يساوي معدل الفائدة الاسمي مطروحا منه معدل التضخم، وعندما يكون معدل التضخم سالبا، فإن معدل الفائدة الحقيقي يتزايد ولا يتناقص مع كل انخفاض في معدل التضخم. ومن المعلوم أن قرارات الاستثمار تستند أساسا إلى معدل الفائدة الحقيقي، وبالتالي فإنه مع كل ارتفاع في معدل الفائدة الحقيقي تراجع مستويات الإنفاق الاستثماري ومن ثم معدلات النمو، ويغوص الاقتصاد في مصيدة الانحسار السعري.

• من ناحية أخرى، عندما يواجه الاقتصاد حالة تراجع في معدلات التضخم، فإن عبء الديون "العامة والخاصة" يرتفع، يعتمد ذلك على درجة تراجع مستوى الأسعار، ومع كل تراجع في الأسعار ترتفع القيمة الحقيقية للدين ويزيد عبء الدين بالتبعية على الدول وعلى الأفراد وقطاع الأعمال المدين، وهو ما يؤدي إلى تراجع الإنفاق، بصفة خاصة الإنفاق الخاص، وهذا ما نوه إليه عالم الاقتصاد الشهير إرفنج فيشر في كتابه عن نظرية انكماش الديون كمفسر للكساد العالمي الكبير، حيث يقول فيشر إنه عندما يحدث الانكماش السعري ترتفع القوة الشرائية للنقود، أو ببساطة يرتفع عبء الديون على المدينين. فعلى الرغم من تراجع قيمة الدين من الناحية الاسمية، فإن ما يتبقى من الدين على كاهل المدينين يرتفع قيمته الحقيقية نتيجة ارتفاع قيمة النقود، وهو ما يدفع المدينين إلى تخفيض مستويات إنفاقهم لكي يدخروا جانبا أكبر من دخولهم لسداد الديون التي عليهم، الأمر الذي يتسبب في تراجع مستويات الإنفاق. في ظل هذه الأوضاع تحتاج الحكومات إلى خفض القيمة الحقيقية للدين لتخفيض عبء الدين عن كاهل المدينين من خلال رفع معدلات التضخم لتنشيط مستويات الإنفاق مرة أخرى، ومن ثم النمو.

• كذلك فإنه في أوقات الكساد تواجه الدول غالبا ما يسمى بمصيدة السيولة Liquidity trap، حيث لا يترتب على زيادة عرض النقود نمو في حجم الائتمان في الاقتصاد بسبب عزوف المقرضين عن إقراض النقود نظرا لانخفاض معدلات الفائدة من جانب، وارتفاع مخاطر التوقف عن خدمة الديون من جانب آخر، لذلك لا بد من رفع معدلات التضخم لرفع تكلفة الفرصة البديلة للسيولة وتنشيط عملية منح الائتمان ومن ثم الخروج من مصيدة السيولة.

على العكس من الولايات المتحدة أو اليابان فإن أوروبا تستخدم رويشتة مختلفة، إذ تحاول بعض الدول اللجوء إلى ما يسمى بتخفيض العملة الداخلي وذلك رغبة منها في استعادة تنافسياتها من خلال خفض مستويات الأجور والأسعار وهو ما يخفض من معدل التضخم، غير أنه من الواضح أن مثل هذه السياسات لا تساعد الدول المدينة في أوروبا، بل على العكس لقد رأينا كيف أدت تلك السياسات إلى تعقيد أوضاعها على نحو أكبر، لذلك ترتفع الأصوات حاليا بإنهاء سياسات التقشف الأوروبية واتباع سياسات توسعية ترفع من معدلات التضخم.

الفرع الثاني: البطالة:

لقد ارتفعت معدلات البطالة بشكل دراماتيكي خلال الأزميتين الأمريكية والأوروبية، وعرفت البنوك ومختلف المؤسسات موجة من تسريح العمال، وخاصة مع اعلان صندوق النقد الدولي توقعاته حول انخفاض نسبة نمو الاقتصاد العالمي خلال العام 2009، فمثلا ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 5.8% عام 2008 إلى 9.6% عام 2010، كما انتقل معدل البطالة في البلدان الأوروبية من 6.1% العام 2008 إلى حوالي 10% العام 2010، ويعتبر القطاع المالي وقطاع السيارات من بين القطاعات الأكثر تسريحا للعمالة. والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة 2006/2015.

الجدول رقم (1-13): تطور معدل البطالة خلال الفترة 2006/2015.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
6.7	7.3	7.9	8	7.9	8.3	8	5.8	5.4	5.8	الدول المتقدمة
5.3	6.2	7.4	8.1	8.9	9.6	9.3	5.8	4.6	4.6	الولايات المتحدة الأمريكية
10.9	11.6	12	11.4	10.2	10.1	9.6	7.7	7.6	8.5	منطقة اليورو
4.6	5	5.2	5.3	5.8	6.9	7.7	7.6	8.8	10.2	- ألمانيا
10.4	10.3	10.2	9.8	9.2	9.3	9.5	7.8	8.4	9.2	- فرنسا
11.9	12.6	12.1	10.6	8.4	8.4	7.8	6.8	6.1	6.8	- إيطاليا
5.4	6.2	7.6	8	8	7.9	7.5	5.6	5.4	5.4	المملكة المتحدة
3.4	3.6	4	4.3	4.6	5.1	5.1	4	3.8	4.1	اليابان
6.9	6.9	7.1	7.3	7.5	8	8.3	6.2	6.1	6.3	كندا

المصدر:

- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2016، ص 401.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2015، ص 377.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2014، ص 325.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2013، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2013، ص 323.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2012، ص 313.

بالحديث عن الإقتصاد الأمريكي نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه واجه حالة مزمنة من معدلات البطالة المرتفعة خلال فترة الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى ضعف الثقة من قبل المستهلك وقطاع الأعمال علي السواء، وهشاشة في القطاع المصرفي. حيث يعد الإقتصاد الأمريكي والإقتصاد الأوروبي أكبر إقتصادين علي المستوى الدولي، كما أنهما متشابكان بدرجة كبيرة، وبالتالي يمكن للمشاكل التي تواجهها أن يغذي بعضها البعض وأن تؤدي إلي حالة ركود في الإقتصاد الدولي مرة أخرى، ففي نوفمبر 2008 تم الاستغناء عن أكثر من 70 ألف وظيفة بالولايات المتحدة وحدها.

ووفقا لبلومبرغ* bloomberg قامت المؤسسات المالية الأمريكية في الفترة من يوليو 2007 إلى مارس 2008 بتسريح أكثر من 34000 موظف، فمثلا Citigroup سرحت 6200 وظيفة، Lehman brothers 4990 وظيفة، Bank of America 3650 وظيفة، Morgan Stanley 2940 وظيفة، Merrill Lynch 2220 وظيفة.¹

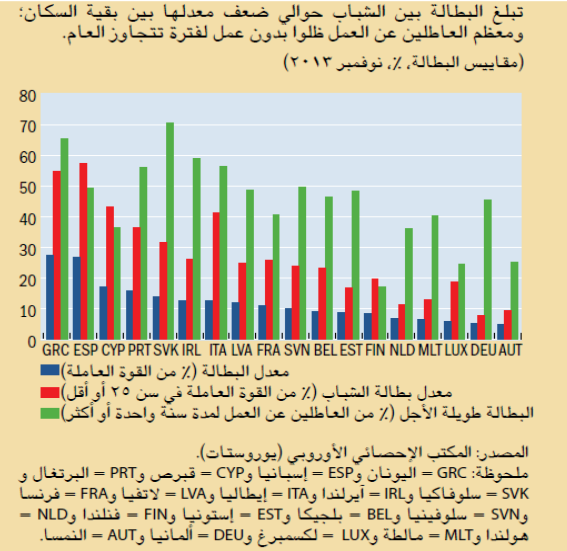
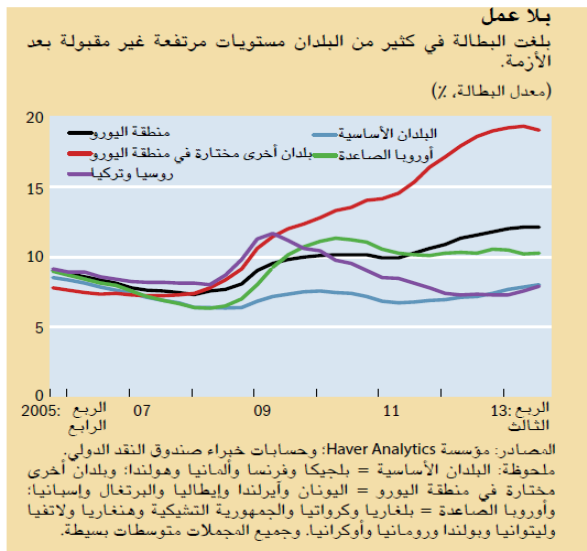
وبالحديث عن الاتحاد الأوروبي يتجاوز معدل البطالة 12% في منطقة اليورو - ويبلغ حوالي 16% في البرتغال و 17% في قبرص و 27% في إسبانيا واليونان. وقد أصبحت هذه الأرقام أمرا مألوفًا تماما لدى الأوروبيين حتى أصبحت غير صادمة بالنسبة لهم، وهو أمر مقلق للغاية. فهذه الأرقام ليست تفاصيل بسيطة في سجل لا تشوبه شائبة، إنما هي دليل على فشل ذريع للسياسات المطبقة.

* مؤسسة إعلامية أمريكية مرموقة، تخص بنشرة أخبار المال والأعمال وبيانات الشركات، والتوقعات والتحليلات الاقتصادية، وبيانات البورصات العالمية وتعد الأقوى والأهم في مجالها وتتفوق على وكالة طومسون رويترز المشهورة.

¹-يوسفات على، مرجع سابق، ص 9.

فمنذ بداية أزمة الديون الأوروبية، ارتفع مستوى البطالة في منطقة اليورو إلى ما يقرب من 20 مليون شخص. وفي نهاية عام 2013، كان معنى هذا الرقم هو بقاء حوالي 12% من الباحثين عن عمل دون وظيفة، وهو ما يزيد بمقدار مرة ونصف المرة على المستوى السائد قبل الأزمة والأسوأ من ذلك أن نسبة متزايدة من الباحثين عن عمل ظلت عاطلة لفترة تتجاوز العام. وتشير آخر الأرقام المتاحة إلى أن ما يقرب من نصف البطالة في أوروبا طويل الأجل. ومستوى البطالة هذا يبعث على القلق. فقد تأثر عدد كبير من الأسر الأوروبية بما صاحب البطالة طويلة الأجل من مشقة وتضحيات. ومما يزيد الأمور سوءاً أن أزمة البطالة تهدد أيضاً بإلقاء ظلال كثيفة على قدرة أوروبا على النمو في المستقبل. وتتركز نسبة كبيرة من ارتفاع البطالة في الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأقل تعليماً والشباب؛ ففي نهاية عام 2013، أكثر من نصف الباحثين عن عمل ممن تقل أعمارهم عن 25 سنة في إسبانيا واليونان كانوا بدون عمل، وتوجد أعداد مشابهة في بلدان أخرى، حيث مثلت هذه الفئة أكثر من الثلث في إيطاليا والبرتغال، وحوالي الربع في أيرلندا، وما يقرب من الربع في المتوسط في أوروبا. ومثل هذه الأعداد تثير شبح الجيل الضائع. وللبطالة في سن الشباب تداعيات حادة. فهي تعني أن الحاصلين على تدريب جيد لا يستطيعون استخدام مهاراتهم في العمل. وقد يفقدون تلك المهارات حسب مبدأ -الاستخدام أو الفقدان-، بينما تضيق على الأقل تعليماً فرص ذهبية للتدريب أثناء العمل. وكل ذلك يمكن أن يخلف وراءه آثاراً دائمة ويضع الشباب على مسار دائم للدخل المنخفض، مما يهدد بفسخ عدم المساواة بين الدخل، وهي ظاهرة متزايدة بالفعل. ولكن التدوب التي تتركها البطالة في سن الشباب تمتد إلى أبعد من المجال الاقتصادي. فكثير من العاطلين يطوعون قراراتهم الحياتية وفقاً لتلك الأوضاع، فيرجئون الزواج وتربية الأطفال أو يغادرون أوطانهم بحثاً عن عمل في الخارج. ورغم أن الهجرة تساعد في ضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية عندما تفشل في ذلك الآليات الأخرى، فقد تترتب عليها تكلفة يتحملها المضطرون إلى الانتقال، وذلك من حيث تعرضهم لثقافة مختلفة، واحتياجهم لتعلم لغة جديدة، وعدم الاعتراف بما لديهم من درجات علمية وتدريب سابق بما قد يتسبب في اشتغال أصحاب المهارات العالية بوظائف منخفضة المهارات. ومن القصص غير البعيدة عن الواقع ما يحكى عن العلماء الأجانب المدربين تدريباً عالياً، الذين يعملون سائقين لسيارات الجرة في برلين أو استكهولم.¹

الشكل رقم (25-1): البطالة في الاتحاد الأوروبي



المصدر: صندوق النقد الدولي، الوحدة الأوروبية خطوة خطوة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 1، مارس 2014، ص 21.

¹ صندوق النقد الدولي، الوحدة الأوروبية خطوة خطوة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 1، مارس 2014، ص 20-21.

خلاصة الفصل الأول

بناء على ما تم تناوله في الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. ترجع الأزمة المالية العالمية 2007 إلى عدة عوامل هيأت الظروف لتكوينها ومن أهم هذه العوامل: تراخي قيود الاقراض والافراط في منح هذه القروض العقارية عالية المخاطر، حيث أنه لم تهتم البنوك بملاءة المقترض وجدارته الائتمانية وقدرته على السداد، المهم الرسوم التي تحصل عليها هذه البنوك، لأن المخاطر تتحملها شركات التأمين التي قامت بتأمين هذه الديون مما شجع البنوك على الاقراض والتوسع فيه، ومازاد من تعميق الأزمة هو تسنيد الديون العقارية وتأمينها من قبل شركات التأمين مقابل رسوم نقدية مغرية ثم بيعها في الأسواق المالية حيث كانت شركة التأمين تضمن للمستثمرين سداد قيمة السند إذا أفلس البنك، وهذا ما شجع المستثمرين على إقتناء المزيد من هذه السندات، وقد لعبت وكالات التصنيف الائتماني دورا رئيسيا في هذه الأزمة وذلك وبمنحها هذه الأوراق المالية التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها درجات عالية- تصنيفا أمنا AAA- وهذا نظرا لأن الديون العقارية قد اشترت من قبل بنوك كبيرة وقوية، مثل Morgan stanley مورغان ستانلي، Lehman Brothers وليمان برادرز، وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية. بالإضافة إلى ذلك فإن قروض الرهن العقاري أغلبيتها منحت بمعدل فائدة متغير ومرتبطة بفائدة البنك المركزي والتي كانت منخفضة في البداية وهذا لاجتذاب المقترضين، و ترتفع أسعار الفائدة بصفة تلقائية كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة، وإذا تأخر المدين عن سداد أي دفعة تضاعفت أسعار الفائدة نحو ثلاث مرات، كما أن المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد الفوائد، مما يعني أن المدفوعات لا تذهب إلى ملكية جزء من العقار إلا بعد مرور ثلاث سنوات. وبدأت المشاكل بالظهور عندما بدأت أسعار المساكن بالتراجع فبعد الارتفاع المذهل لأسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2000-2005، عرفت أسعار المنازل انخفاضا ابتداء من سنة 2006، لتنهيار أسعار العقارات صيف 2007، حيث لم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم ولم تستطع الشركات المقرضة تحصيل ديونها وحتى بعد بيع تلك العقارات والمقدمة للعائلات المتخلفة عن السداد، ولا المستثمرون في الأوراق المالية من كسب عوائدهم.

2. إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية 2007 التي ظهرت نتائجها مع بداية سنة 2008، والتي بدأت بانهيار قطاع الرهن العقاري في الولايات المتحدة، امتدت تداعياتها بشكل سريع إلى القطاع المالي والمصرفي ثم الاقتصاد الحقيقي في العديد من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. فقد أدت إلى إحداث ركود اقتصادي ودوامه خسائر متراكمة، مطيحة بأكثر المؤسسات المصرفية وشركات التأمين وتعرض عدد كبير من الشركات للافلاس وعلى رأسها شركات السيارات، ومخلفة بذلك معدلات بطالة مرتفعة فقد تم تسريح عدد كبير من العمال وخاصة في كبريات الشركات، وقد سجلت أيضا معدلات التبادل التجاري تراجع كبيرا، وترتب كذلك عنها تراجع في معدلات النمو الاقتصادي، وأمام خطورة الأزمة سارعت معظم الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاحتوائها والحد من توسعها ومنذ ذلك التاريخ انطلقت محاولات تشخيص مسببات هذه الأزمة واقتراح سبل تقليل آثارها السلبية، مما أدى إلى عقد العديد من القمم وتم انتهاز العديد من الخطط من أجل تفادي الوقوع في أزمة ثانية وتقليل مخاطر الأزمة.

3. إن انتشار الازمات المالية يرتكز على عدد كبير من قنوات عدوى تدعم توسعها عالميا ومن اهم هذه القنوات قناة الاسواق المالية، فبمجرد بداية انهيار الاسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، مس هذا الانهيار اسواق المال في اوربا بصفة عامة و منطقة اليورو خصوصا، بالإضافة الى قناة الصفقات التجارية فقد عرفت تجارة دول الاتحاد الأوروبي عامة ودول منطقة اليورو خاصة تدهورا بسبب انخفاض الطلب العالمي وبخاصة الأمريكي على السلع الأوروبية، حيث أنه في الوقت الذي

الفصل الأولالأزمة المالية العالمية 2007 وقنوات تدويلها للاتحاد الأوروبي

انخفضت في الواردات الأمريكية (منتصف عام 2008) انخفضت بذلك الصادرات الأوروبية، ومن أهم ما يعتقد أنه ساهم بشكل أساسي في تدويل الأزمة عالميا أيضا سوق النقد- الارتباط الدولارى-.

4. كان تأثير الأزمة المالية العالمية متفاوتا بين الدول ، كل واحدة حسب درجة انفتاحها على العالم الخارجي، حيث كانت دول الاتحاد الاوروبي من أكثر الدول تضررا بها، ولكن درجة تأثير دول الاتحاد الأوروبي تختلف من دولة لأخرى وهذا يعتمد على حجم القطاع المالي للدول من جهة : فالبلدان التي تمتلك قطاع مالي واسع كالمملكة المتحدة وايرلندا ولوكسمبورغ كانت أكثر عرضة للاضطرابات المالية، وهذا نتيجة للتداول الواسع للأوراق المالية الأمريكية في أسواقها؛ ومدى تبعية الاقتصاد لقوة التصدير من جهة أخرى: فالبلدان التي تعتمد على قوة التصدير والمسجلة لفائض في ميزانها التجاري، كانت أكثر عرضة لانكماش في اقتصادياتها، كألمانيا وهولندا والنمسا.

الفصل الثاني

الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة

الديون السيادية الأوروبية

الفصل الثاني:الاتحاد الاوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية

تمهيد

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو حتى وجد نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه ألا وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية، فقد كان التركيز طوال عام 2010 على أزمة الديون السيادية لليونان وهي بمثابة تحدى لمدى صمود اقتصاديات منطقة اليورو الستة عشر أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية وكذا مدى قدرة الحكومات على مواصلة دعم الاقتصاد الضعيف. وفي الواقع ظهرت بوادر الأزمة بالتحديد في نوفمبر 2009 عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العام للعام المالي الحالي وذلك كي تتجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على اعتبار أن ذلك يهدد استقرار وحدة منطقة اليورو النقدية ومن ثم انهيارها.

ويمكن القول أن أزمة الديون اليونانية الحالية تعد من أكبر تحديات الاتحاد الأوروبي، وتحديدًا منه النظام النقدي الموحد «اليورو» لما يمكن أن تؤدي إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة تهدد بانتقال العدوى إلى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي لا سيما منها البرتغال و إيرلندا وإسبانيا وبدرجة أقل إيطاليا، ووضعت احتمالية تقهقره إلى مراحل أدنى من تلك التي وصل إليها بدءًا من تفكك النظام النقدي الموحد «اليورو» ، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة أهم أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية ، والحلول المقترحة للخروج من الأزمة حيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى 4 مباحث كالتالي:

المبحث الاول: ماهية الاتحادات النقدية الكاملة

المبحث الثاني: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث:أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي

المبحث الرابع: الحلول المقترحة لأزمة الديون السيادية الأوروبية

المبحث الأول: ماهية الاتحادات النقدية الكاملة -مناطق العملى المثلئ-

إن الوحدة النقدي هي مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي حيث يتم على مستواها التنسيق بين السياسات المالية والنقدية بين الدول الاعضاء بغية تحقيق درجة من التقارب الاقتصادي حيث تتخلى فيها الدول المتكتلة عن عملتها وسياستها النقدية في إطار تكامل اقتصادي إقليمي لصالح عملة وحدة وسلطة نقدية فوق محلية متمثلة في بنك مركزي ذو طابع فوق قومي يكلف بإصدار العملة الموحدة وتوزيعها، كما تلتزم الدول الأعضاء بالخضوع إلى السياسة النقدية التي يفرضها هذا البنك قصد تحقيق الاستقرار بصفة خاصة وتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية المشتركة بصفة عامة دون أن ننسى أن تلتزم هذه الدول بحرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج فيما بينها، ويمكن أن يكون الاتحاد النقدي صيغة أو ترتيبات من شأنها القضاء على أو التخفيف من العقوبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول من خلال قابلية العملات للتحويل بالكامل مع وجود سعر صرف ثابت محدد لا رجعة فيه وبمعنى آخر أن يكون لاسعار الصرف-في المنطقة المتكاملة- علاقة ثابتة ودائمة اتجاه بعضها البعض.هناك نوعين من الإتحاد النقدي: وهما الإتحاد النقدي الجزئي* والإتحاد النقدي التام-مناطق العملة المثلئ-. ويتحقق التكامل النقدي الكامل بين مجموعة من الدول ، عندما تصل هذه الدول إلى إنشاء عملة واحدة مشتركة ، فيما بينها لتحل محل عملاتها المحلية في اداء جميع وظائف النقود ، ولذلك فإن التكامل النقدي الكامل هو في جوهره انشاء الاتحاد النقدي أو الوحدة نقدية بين البلاد الداخلة في التكامل.¹ وفي هذه المرحلة تنشأ سلطة فوق قومية وهي بنك مركزي لهذا التكتل وذلك للقيام بدور السلطة النقدية، وهذا الشكل هو ما وصل إليه الاتحاد النقدي الأوروبي سنة 1999.

المطلب الأول: مفهوم وشروط نجاح مناطق العملة المثلئ

الفرع الاول:تعريفها

• تعرف منطقة العملة المثلئ على أنها كل منطقة اقتصادية تضم عدداً من الدول الأعضاء تستخدم عملة واحدة أو عملتين أو أكثر ترتبط أسعار صرف تلك العملات أو قيمتها ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً يجعل في الواقع أداء عملتين أو أكثر يماثل أداء عملة واحدة، بشرط أن يكون سعر الصرف بين تلك العملات محدداً وغير قابل للتعديل،ويمكن القول أن منطقة العملة تكتسب صفة المثلئ إذا كانت هذه المنطقة تتميز بدرجة عالية من الكفاءة في علاج الصدمات الداخلية والخارجية التي تواجه دول المنطقة.²

* إن إقامة وحدة نقدية كاملة قد يكون بالغ الصعوبة في ظل اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في الأقطار الساعية إلى تحقيق تكامل نقدي فيما بينها فاختلاف مستويات التطور الاقتصادي، وتباين مستويات الدخل، وعدم التشابه العام في مراكز موازين المدفوعات، والتفاوت بين المراكز الخارجية والاحتياطيات الدولية، وضالة التبادل التجاري البيئي مقارنة بالتجارة الكلية مع العالم الخارجي، فتسعى هذه الدول إلى تشكيل اتحاد نقدي جزئي و هو نوع من أنواع التعاون النقدي بين الدول الأعضاء، يأخذ عدة صور ولا يرقى إلى إنشاء أو إصدار عملة واحدة بل تحتفظ كل دولة بعملتها الوطنية ، ومن أهم صور هذا التعاون النقدي و التي عددها الاقتصادي وليامسون على النحو التالي: تأسيس إتحاد للمدفوعات، استقرار أسعار الصرف، مجمع الاحتياطي الأجنبي، التنسيق النقدي، تحقيق تكامل بين الأسواق المالية، تأسيس عملة موازية، السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال.

¹ - بوشول السعيد، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وأثاره على اقتصاديات الدول الخليجية، أطروحة دكتوراه" غير منشورة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/ 2015، ص22.

² -بن عبد الفتاح دحمان ومدياني محمد، الاتحادات النقدية في إفريقيا ومعايير المنطقة النقدية المثلئ ، مجلة دراسات إفريقية ، لم يذكر العدد، جامعة الجزائر 2، الجزائر، لم تذكر السنة، ص91.

- و تعرف منطقة العملة المثلى أيضا على أنها منطقة العملة التي توفر أفضل عمليات التكيف كفاءة في استجابتها للاضطرابات الداخلية والخارجية ، وذلك من خلال تنسيق السياسات النقدية والمالية في مواجهة الأزمات على المستوى المحلي والدولي¹.
 - وقد عرف Mc Kinnon منطقة العملة المثلى بأنها تقوم على تنسيق السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء بها وذلك بما يحقق هدفي التوازن الداخلي والتوازن الخارجي².
 - وقد عرفت (منطقة العمل المثلى) تعاريف مختلفة وذلك:³
 - في إطار قابلية عوامل الإنتاج على الحركة داخل المنطقة ، وعدم قدرتها على ذلك خارجها ؛
 - في إطار التساوق المتبادل بين دول الاعضاء من حيث الإيديولوجيات السياسية والاقتصادية ؛
 - في إطار التناغم بين المؤسسات الاقتصادية والتنسيق بين السياسات الوطنية ؛
 - في إطار تكامل أنماطها التجارية
- يؤكد Machlup أن ما يهم في منطقة العملة المثلى على أي حال ، هو رغبة جميع الاعضاء في التنازل على استقلاليتهم في شؤون النقد والائتمان والفائدة .» وعليه ، عمليا فان منطقة العمل المثلى هي إقليم Region لا يصر أي جزء منه على خلق النقود وتملك سياسة نقدية خاصة به⁴.

الفرع الثاني:شروط نجاح المنطقة النقدية المثلى

- تشير الكتابات النظرية في هذا المجال إلى مجموعة من الشروط الواجب توافرها في دول الاتحاد النقدي حتى تصبح منطقة عملة مثلى ، وهذه الشروط هي كالآتي:⁵
1. تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء:يقصد بشرط تماثل الدورات الاقتصادية أن تشترك تلك الدول في مواجهة نفس الصدمة، فعندما تواجه الدول الأعضاء نفس الصدمات تكون تكلفة التعديل أقل وذلك مقارنة مع حالة الصدمات غير المتماثلة، خاصة وأن الدول الأعضاء بموجب الاتحاد النقدي لا تحظى بالاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، فتعرض المنطقة لضغوط انكماشية أو تضخمية سوف يشمل جميع الدول الأعضاء، ويعد التماثل في الدورات الاقتصادية شرطا مهما لتمكين الاتحاد النقدي من أن يتبع سياسة نقدية موحدة، بحيث يسهل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وفي الجانب المقابل فإن عدم التماثل سوف يجعل من السياسة النقدية الموحدة مشكلة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، فقد يساعد التوسع النقدي على حفز الاقتصادات التي تعاني من حالات الانكماش بينما سوف يعقد الأوضاع في الدول التي تعاني من ظروف تضخمية.
 2. تحقيق درجة عالية من التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لدول المكونة للمنطقة: أو بالأحرى سياسات نقدية ومالية مشتركة من خلال شكل من أشكال التعاون الوطني بين المصارف المركزية لدول وتحويلها إلى منظومة مصارف مركزية أو مؤسسة

¹ - رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص7.

² -مغاوري شلي، الآثار المتوقعة على اقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2000، ص141.

³ -سعيد بوشلول، مرجع سابق، ص27.

⁴ -المرجع السابق، ص27.

⁵ -بن عبد الفتاح دحمان ومدياني محمد، مرجع سابق ، ص ص 94-96.

نقدية مركزية على مستوى المنطقة -مصرف مركزي اقليمي أو اتحادي¹.
3. مرونة تحديد الأجور والأسعار: تعد المرونة الكافية في تحديد الأجور والأسعار شرطاً ضرورياً لمنطقة العملة المثلى، حيث إن المرونة تمكن الدول الأعضاء من تعديل الأسعار والأجور في حالات الكساد أو الرواج، كما يساعد على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية، ففي حالة تعرض دولة ما لضغوط انكماشية، فإن مرونة تحديد الأجور نحو الانخفاض سوف تساعد جزئياً على رفع مستويات التشغيل ومعالجة مشكلة البطالة، كما أن مرونة تحديد الأسعار سوف تدفع بها نحو الانخفاض مما يرفع من القدرة التنافسية للدولة ويزيد من مستويات الطلب الكلي. ولقد أثبتت أزمة اليونان أن جمود عملية تحديد الأجور أسهم في إضعاف قدرة اليونان على مواجهة ضغوط الكساد الذي تواجهه.

3. سهولة انتقال عناصر الإنتاج: تعد حرية انتقال عناصر الإنتاج، بصفة خاصة رأس المال والعمل من المتطلبات الأساسية لقيام اتحاد نقدي ناجح، حيث تساعد حرية الانتقال في تسهيل عملية التعديل والتكيف مع الصدمات الاقتصادية الكلية التي تواجهها دول الاتحاد، فمثلاً قد تساعد حرية انتقال عنصر العمل على معالجة مشكلة ارتفاع مستويات البطالة، فانتقال العمالة من الدولة التي ترتفع فيها مستويات البطالة إلى الدول الأخرى التي تقل فيها تؤدي إلى التخفيف من حدة مشكلة البطالة، وفي حالة وجود فائض أو عجز في رأس المال، فإن حركة انتقال رأس المال سوف تعمل على التغلب على مشكلات سوق رأس المال. غير أن ما يميز حركة عوامل الإنتاج داخل المنطقة النقدية هو القابلية الكبيرة للانتقال داخلياً من جهة والقابلية المحدودة على الانتقال خارجياً من جهة أخرى

4. تنوع الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء: يعد تنوع الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي شرطاً مهماً لقيام اتحاد نقدي ناجح، بحيث لا تكون الدول الأعضاء متشابهة في هياكلها الاقتصادية بصفة خاصة هياكل الإنتاج بما يساعد منطقة الاتحاد النقدي على التكيف مع الصدمات التي تواجهها بسهولة. فوجود هياكل الإنتاج المحدودة وغير المتنوعة لا يساعد على اتساع درجة التكامل الاقتصادي.

5. ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء: إن وجود نظام مالي للتحويلات بين الأعضاء خصوصاً في أوقات الأزمات سوف يساعد على التخفيف من أثر أي أزمة تلحق بالدول الأعضاء وتمكين تلك الدول من التكيف مع الأزمة من خلال التحويلات المالية الواردة إليها. فوجود سلطة مالية مركزية تمكن الاتحاد من القيام بإعادة توزيع الإيرادات العامة بين الأعضاء في صورة تحويلات مالية أو مساعدات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تقوم السلطات المالية المركزية بتقديم الدعم للولايات عند تعرضها لضغوط مالية حادة نظراً لكون أداء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يشابه من حيث الأداء دور البنك المركزي الموحد لمنطقة النقد المتكاملة.

¹ - خالد رواق ، مرجع سابق، ص12.

المطلب الثاني: نظريات منطقة العمل المثلى

الاتحاد النقدي يمكن أن يكون أمثلًا إذا وجدت ميكانيزمات للاستقرار تعوض أداة سعر الصرف و السياسة النقدية في مواجهة الصدمات غير المتماثلة، ولقد كان روبرت ماندل أول من صاغ مصطلح منطقة العملة المثلى في ورقة بحثية قدمها سنة 1961 وقد تابع البحث في نفس الموضوع بعض الاقتصاديين من أمثال ماكينون (1963) وكينين (1969) وهاربرت (1970) وفليمينغ (1971)، وقد ركزوا على الإطار النظري والدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤيد انضمام الدولة إلى تلك المناطق.

الفرع الأول: نظرية ماندل-حرية عناصر الإنتاج على التنقل-

يرى مندل أن العامل الأساسي لقيام منطقة للعملة المثلى هو درجة قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الإقليم داخل المنطقة الواحدة أو بين دول مختلفة، فإذا كانت القدرة على التنقل محدودة يكون الاتحاد النقدي أمرًا غير مرغوب فيه، ويمكن أن يعني ذلك أيضًا انهيار اتحاد نقدي قائم فعلاً. فكلما زادت درجة تنقل عوامل الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل ارتفع عامل تكامل الأسواق وهو ما يمكن مجموعة البلدان الشريكة من تقليل الحاجة إلى تغيير أسعار عناصر الإنتاج الحقيقية وأسعار الصرف بين الدول رداً على الاضطرابات، وبالتالي يمكن لدول أن تتكامل ضمن منطقة للعملة المثلى.¹

وعليه يحدد مندل منطقة العملة المثلى على أنها إقليم تظهر فيه قابلية كبيرة لعوامل الإنتاج على الانتقال داخليا وقابلية محدودة على الانتقال خارجيا، ويعني ذلك تدفق العوامل من المناطق ذات الكلفة المنخفضة أو المتدنية إلى المناطق ذات الكلفة المرتفعة أو المردود المرتفع، مما يمكن معه منع حدوث مشاكل مدفوعات ناشئة عن الاختلافات الحدية الناشئة عن الزيادات في التكاليف والأسعار بين أعضاء منطقة العملة، ويمكن بذلك اعتبار منطقة العملة هذه منطقة مثلى. فتدقق العوامل هنا يعتبر بديلا من تعديل سعر الصرف، وهو البديل الذي يعتبر ذاته بديلا من تغيير مستويات الأجر الحقيقي نتيجة تغير ظروف العرض والطلب.²

ويهتم تحليل ماندل بمنطقتين اقتصاديتين تتميزان بمرونة غير تامة للأسعار والأجور، وفي ظل تعرض هذه الدول لصدمات اقتصادية خارجية - اختلال التوازن الخارجي -، وهذا بسبب تغير هيكل الطلب على منتجات الدولة إن تصحيح هذا الاختلال بأقل تكلفة يمكن أن يتم من خلال توفر حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول منطقة العملة الموحدة، دون تغيير في أسعار الصرف.³ و يمكن توضيح ذلك من خلال مثال: نفترض حدوث تحول في الطلب في إحدى الدول الكبيرة بعيدا عن السلع المنتجة في المنطقة A إلى السلع المنتجة في المنطقة B وبالتالي تظهر زيادة عرض في المنطقة A وزيادة طلب في المنطقة B. فإذا كان عنصر العمل على درجة مرتفعة من القدرة على التنقل، فإنه يقوم بالهجرة من المنطقة A إلى المنطقة B فالبطالة ليست مشكلة ولكن إذا كانت عناصر الإنتاج غير قادرة على التنقل جغرافيا، فإن الأمر يحتاج إلى حدوث تغيير في سعر الصرف الحقيقي.⁴

¹ -رواق خالد، مرجع سابق، ص 8.

² - المرجع السابق، ص 8.

³ - بن عبد الفتاح دحمان ومدياني محمد، مرجع سابق، ص 92.

⁴ -رواق خالد، مرجع سابق، ص 9.

وخلص ماندل إلى أنه في حالة غياب حركية عوامل الإنتاج فإن المنطقة الاقتصادية سوف تكون غير مثالية والأزمة التي تنشأ فيها سوف تكون غير متناظرة، وبالتالي تحتاج إلى تعديل نقدي إذ بدون هذا التعديل سوف تتجه المنطقة إلى حالة ارتفاع معدلات البطالة والتوسع في عجز ميزان المدفوعات¹.

وخلاصة القول لأنه وفقاً لتحليل ماندل لا يجب على منطقتين أن تثبتا أسعار الصرف المتعلقة بها إلا في حالة وجود حرية تامة لانتقال عوامل الانتاج بين المنطقتين ، ففي ظل التغيير في هيكل الطلب الخارجي على منتج ما للدولة والذي سيسبب لها اختلال في توازنها الخارجي سيتم تصحيحه من خلال تحرير حركات عناصر الإنتاج (العمل و رأس المال) بين الدول الأعضاء دون المساس بأسعار الصرف وهنا نكون بصدد منطقة عملة مثلى .

وبالتالي وفي حالة اختلال التوازن الخارجي يعمل تحرير حركة عناصر الانتاج العمل ورأس الأموال على انسياب هذه العوامل من مناطق المردود المنخفض إلى مناطق ذات المردود المرتفع مثل إنتقال العمالة من منطقة البطالة العالية إلى المنطقة التي تواجه توسعا في العمالة والإنتاج، وتدفق رأس المال من منطقة الفائض إلى منطقة العجز، فحركة عوامل الإنتاج من بلد إلى آخر تضمن استعادة التوازن في الإنتاجية والعوائد على مستوى الإقليم، ما يغني عن الحاجة إلى تغيير أسعار الصرف للتعامل مع الصدمات غير المتماثلة التي تتعرض لها الدول الأعضاء في الإتحاد، الذي سيكون ضرورياً في حال عدم اتصاف حركة عوامل الإنتاج بالمرونة الكاملة على مستوى الإقليم. وعليه يمكن القول أنه من غير الراجح استخدام سياسة أسعار الصرف كأداة للتعامل مع تلك الأزمة، وفي مثل هذه الحالات تؤدي حرية انتقال عوامل الإنتاج دور أسعار الصرف أو السياسة النقدية في إحداث التصحيح الإقتصادي المطلوب لذا فإن الدول التي تتمتع بحرية إنتقال عوامل الإنتاج فيما بينها تكون فرص إنضمامها للإتحاد أفضل .

الفرع الثاني: نظرية ماكينون (1963) Robert Mckinon : معيار التبادل التجاري أو معيار درجة الانفتاح على العالم الخارجي:

حسب نظرية ماكينون، تقوم المنطقة النقدية المثلى على أساس شرط درجة انفتاح الاقتصاد القومي والذي يتم قياسه من خلال قياس العلاقة النسبية بين السلع التجارية والسلع غير التجارية. حيث إذا فاقت الأولى عن الثانية يدل على أن الاقتصاد أكثر انفتاحا والعكس صحيح². ويرى هذا المعيار أن الاقتصاديات المفتوحة التي تعرف معدلات مرتفعة من التبادل التجاري فيما بينها يمكن أن تشكل معا منطقة نقدية مثلى، حيث لن تستفيد من مرونة أسعار الصرف، هذه الأخيرة ستعكس بشكل تلقائي على أسعار السلع التي يتم تبادلها تجاريا، ما يحد من جدوى مرونتها كوسيلة يمكن اللجوء إليها لتعزيز القدرة التنافسية، كما يحد من جدوى إتباع سياسة نقدية مستقلة باعتبار أن دول الإقليم تواجه صدمات ودورات اقتصادية متماثلة³.

ويترتب على ذلك أن تصبح سياسة تعديل سعر الصرف سياسة غير فعالة وأداة ضعيفة خصوصاً في حالة ما إذا كان جزءاً كبيراً من السلع المستهلكة محلياً يتم استيرادها من الخارج في غياب توافر بدائل محلية لتلك السلع، ومن ثم فإن الدول التي تمتاز بارتفاع

¹ -صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص245.

² - قحايرية أمال، الوحدة النقدية الأوروبية-الاشكاليات والاثار على المديونية لدول الجنوبية-، أطروحة دكتوراة -غير منشورة-، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2006، ص. 112.

³ -سوسن زيرق، لمين تغليسية، أي أفق للعملة الخليجية الموحدة، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 7-8 ماي، 2013، ص5

معدلات التبادل التجاري فيما بينها تفقد أي فائدة كان يمكن أن تجنيها من مرونة أسعار الصرف، وبالتالي فهي تمثل منطقة عملة مثل ومن الأفضل والأسهل الإنضمام إلى اتحاد نقدي.¹

وبالتالي فكلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا كان مستعداً أكثر إلى استخدام أسعار صرف الثابتة، وهكذا ستزيد المنافع الناجمة عن إقامة منطقة العملة المثلئ، وتقل درجة الحاجة إلى استخدام السياسات المالية والنقدية في الحفاظ على التوازن الخارجي بمعنى أن أسعار الصرف المرنة هي أكثر فائدة بالنسبة للاقتصادات المنغلقة إلى حد ما.²

الفرع الثالث: نظرية كينن (Kenen) - معيار تنوع الإنتاج -

بالرغم من اعتراف كينن (Kenen) بأهمية عوامل الإنتاج ودرجة انفتاح اقتصاد ما في تفسير وتحديد منطقة العملة المثلئ، إلا أنه يرى أن تنوع الإنتاج هو الأنسب في تحديدها. وتفيد الكتابات الإقتصادية بأنه كلما كان الإقتصاد أكثر تنوعاً كان أقل تأثراً بالأزمات الإقتصادية الخارجية أو تغيرات في شروط التجارة الدولية، ومن ثم أقل عرضة لاستخدام أسعار الصرف كأداة لإحداث التصحيح المطلوب لتفادي الآثار الضارة للأزمات الإقتصادية المختلفة، وهذا يعني أن الدول ذات الإقتصاديات المتنوعة هي أفضل حظاً لإنجاح منطقة العملة الموحدة. ولتأكيد فكرته قدم كينن ثلاث حجج هي:³

➤ الإقتصاد المتنوع لن يتعرض لتغيرات في شروط ومعدلات تبادله مقارنة بالإقتصاد أحادي الإنتاج، فتنوع الإقتصاد سيسمح بامتصاص الصدمات غير المتماثلة على عكس الإقتصاد المركز؛

➤ إن العلاقة بين الطلب الداخلي والخارجي، أو بين الصادرات والإستثمار ضعيفة جداً في اقتصاد متنوع، وهذا لأن الإستثمار المحلي في الإقتصاد المتنوع يعتمد أساساً على الطلب المحلي؛

➤ إن تعرض البلد ذو الإقتصاد المتنوع للإخفاض في الطلب على صادراته الأساسية لن يؤدي إلى حدوث بطالة حادة كما في حالة البلد ذو الإقتصاد أحادي الإنتاج.

وبالتالي فقدركز كينن (Kenen) بالإضافة إلى المعيارين السابقين على معيار درجة تنوع الهيكل الإنتاجي، فكلما زادت درجة التنوع الإقتصادي كلما انخفضت احتمالات حدوث الصدمات غير المتماثلة، وبالتالي يقل أثرها السلبي، وعليه فإن نظم أسعار الصرف الثابتة تناسب الإقتصاديات ذات الهيكل الإنتاجي المتنوع، في حين تزداد أهمية أداة سعر الصرف (سعر الصرف المرن) في الإقتصاديات ذات الهياكل الإنتاجية غير المرنة.⁴

¹ لواج منير، جبلي حسيبة، قراءة نظرية في الإتحادات النقدية، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 7-8 ماي، 2013، ص 11.

² -عباس بلفاطي، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربي منطقة علمة مثلئ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، العدد 10، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2011، ص ص 47-48.

³ -لواج منير، جبلي حسيبة، مرجع سابق، ص 11.

⁴ - علوان ضاوي، مسيعد مريم، دور الاتحاد النقدي في تفعيل التكامل الاقتصادي، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 7-8 ماي، 2013، ص 16

الفرع الرابع: نظرية Haberler & Fleming - تقارب نسب التضخم:-

يمكن للاختلافات الخارجية أن تنشأ عن الاختلافات المستمرة في معدلات التضخم الوطنية الناتجة عن الاختلافات في التطورات الهيكلية وسوق العمل، والسياسات الاقتصادية، والتفضيلات الاجتماعية، كما يلاحظ أنه عند معدلات التضخم المنخفضة والمماثلة بين البلدان بمرور الوقت سوف تكون معدلات التبادل التجاري أيضا مستقرة إلى حد ما. وهذا يعزز أكثر معاييرنا المعاملات في الحساب الجاري والتجارة، وتقليل الحاجة إلى تعديلات سعر الصرف الاسمي.¹

ومنه فالمعياري الأساسي لقيام منطقة عملة مثلى بين مجموعة من الدول حسب Haberler & Fleming هو وجود تقارب بين معدلات التضخم بين هذه الدول وأن عدم وجود هذا التقارب سوف يؤدي إلى زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات، وأن سياسة سعر الصرف المرنة تكون أكثر ملائمة لظروف الدول التي تتقارب فيها معدلات التضخم. وفي نفس السياق يرى Fleming أنه في حالة تسجيل معدلات تضخم متباعدة فيما بين دول معينة فإن القدرة الشرائية للفراد تكون متفاوتة بين هذه الدول إذ أنه عندما يسجل انخفاض في عملة دولة معينة والذي ينجر عنه تضخم وارتفاع في الأسعار فإن القدرة الشرائية تكون ضعيفة في هذه الحالة، على عكس الدول تكون عملتها المحلية تعرف رواجاً، وبالتالي نستخلص من هذا أن Fleming يعتبر أن الأسلوب الأمثل لمعالجة الصدمات و الاختلالات غير المتماثلة هو إعادة النظر في سعر الصرف.²

الفرع الخامس: نظرية التكاليف والمنافع ونظرية الأهداف

أولاً: نظرية التكاليف والمنافع

تم تطوير أسلوب جديد يضع إطار عام لتحديد منطقة العملة المثلى. يأخذ في اعتباره جميع العوامل المحددة لها، وتبعاً لهذا الأسلوب يجري تعريف منطقة العملة المثلى بالموازات بين التكاليف والمنافع المختلفة للمساهمة في منطقة العملة، وهذا ما فعله الإقتصادي الإنجليزي وود الذي تعامل مع منطقة العملة، لا على أساس الأمثلية وإنما على تحليل التكاليف والمنافع، فيجب تبني منطقة العملة فقط عندما تفوق منافعها تكاليفها.³

ثانياً: نظرية الأهداف

هذه النظرية تذهب إلى أن الدول التي ترغب في تكوين منطقة للعملة فيما بينها يجب أن يكون لديها أهداف إقتصادية متماثلة وخاصة فيما يتعلق بأهداف التوازن والإستقرار الداخلي في مجال التسعير والتوظيف، وذلك لأن الاختلاف في الأهداف سوف يؤدي إلى مزيد من الخلل في حالة قيام منطقة عملة بين الدول الأعضاء.⁴

¹ - رواق خالد، مرجع سابق، ص 11.

² - سعدوني محمد، الوحدة النقدية وإشكالية تكامل أسواق رأس المال بدول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-. جامعة أبو بكر الصديق، تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص 35.

³ - رواق خالد، مرجع سابق، ص ص 11-12.

⁴ - المرجع السابق، ص 12.

المطلب الثالث:مراحل إنشاء الإتحادات النقدية الكاملة- مناطق العمل المثلث-

يعتبر الإتحاد النقدي المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الإقتصادي، والذي يتحقق عندما تقوم الدول الأعضاء بتوحيد العملات المستخدمة فيها، وهذه الدرجة تتطلب أن يكون هناك بنك مركزي موحد لكل المنطقة، وأن تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية، كما أن التكامل النقدي يمر بعدة مراحل يمكن طرحها حسب الخطوات التالية:¹

المرحلة الأولى: إزالة القيود على المعاملات النقدية

تتمثل الخطوة الأولى في سبيل إقامة الإتحاد النقدي في التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها، وتحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. وتشير خبرة الإتحاد النقدي الأوروبي إلى أن وجود سوق مشتركة جيدة التشغيل يعد عنصراً رئيسياً لنجاح أي إتحاد نقدي. والواقع أنه بدون حرية انتقال السلع والعمالة ورؤوس الأموال، فإن مشروع الإتحاد النقدي سيكون خياراً سيئاً في رأي الكثيرين، لأن معظم منافع الإتحاد النقدي ستظل صعبة المنال، بينما سيتضاعف الكثير من النفقات والضغوط.

المرحلة الثانية: تحقيق التقارب الإقتصادي

تتمثل الخطوة الثانية في القيام بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء، من أجل تحقيق درجة عالية من التقارب الإقتصادي. وتشير تجربة الإتحاد النقدي الأوروبي إلى الجدل الكبير الذي أثيرا حول كيفية تحقيق التكامل الإقتصادي النقدي هل يجب أن يتحقق التقارب الإقتصادي بين الدول الأعضاء كشرط أساسي لتحقيق التكامل الإقتصادي والنقدي، أو أن تحقيق الوحدة الإقتصادية هي التي تؤدي إلى تقارب مستويات الأداء الإقتصادي في الدول الأعضاء.

المرحلة الثالثة: إنشاء بنك مركزي

تتمثل الخطوة الثالثة في سبيل إقامة الإتحاد النقدي في إنشاء بنك مركزي كسلطة نقدية فوق السلطة النقدية الوطنية لإصدار العملة الموحدة، والإشراف على التعامل بها، وتنسيق السياسة النقدية الموحدة، بما يحافظ على قوة واستقرار العملة المشتركة. أي أنه لم تعد للبنوك المركزية الوطنية قدرات فعلية على: اختيار الأدوات (معدلات وطرق إعادة تمويل البنوك المركزية والاحتياطيات) واحتكار الإصدار النقدي.

المطلب الرابع: تكاليف الإنضمام إلى الإتحادات النقدية- منطقة العمل المثلث:

يمكن إبراز التكاليف المرتبطة بعضوية إتحاد نقدي قائم على عملة موحدة فيما يلي:²

- تحد الوحدة النقدية من قدرة دول الإتحاد على تحقيق الإستقرار الإقتصادي ومن قدرتها على التكيف مع الصدمات من خلال تعديل أسعار الصرف، وهذه التكلفة تصبح أكبر كلما كانت الصدمات التي تتعرض لها دول الإتحاد غير متماثلة ولم تكن هناك آليات أخرى متاحة للتكيف تغني عن مرونة أسعار الصرف، كأن تكون هناك مرونة عالية في الأسعار والأجور وانتقال عوامل الإنتاج بين دول الإتحاد، فبدونها ستزداد الحاجة إلى مرونة أسعار الصرف كأداة للتكيف مع الصدمات مما يزيد من تكلفة الإتحاد النقدي على الدول التي قد تتعرض لصدمات غير متماثلة أو يكون تأثيرها من صدمات متماثلة أكثر من غيرها من دول الإتحاد، الأمر الذي يهدد استقرار

¹ - لواج منير، جبلي حسيبة، مرجع سابق، ص ص 8-9.

² - المرجع السابق، ص ص 13-14.

العملة الموحدة ويضعف الثقة بها، كون بعض الدول الأعضاء ترى من مصلحتها تبني سياسات اقتصادية مختلفة عن تلك التي تفرضها عليها عضوية الإتحاد النقدي، والتراجع الذي تعرض له سعر صرف اليورو أمام الدولار والتفاوت في معدلات الفائدة على السندات الحكومية في دول منطقة اليورو بعد تفاقم أزمة المال العالمية يؤكد أن العملات الموحدة يمكن أن تتعرض لضغوط هائلة في أوقات التراجع الإقتصادي الحاد.

- تفرض معايير التقارب الإقتصادي التي يلزم استيفاؤها للتأهل لعضوية الإتحاد النقدي قيوداً تتعلق بعجز الميزانية والدين العام وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم، هذا إضافة إلى المعايير التي يجب على الدول الأعضاء الإستمرار في الإلتزام بها بعد انضمامها إلى الإتحاد النقدي ضماناً لاستقرار العملة الموحدة.

هذه المعايير تحد من قدرة الدول الأعضاء على التكيف من خلال السياسات المالية، كما تضع قيوداً على قدرة الدول الأعضاء على استخدام أدوات تقليدية مهمة لتمويل الإنفاق الحكومي كطباعة النقد وتمويل الإنفاق من خلال الإقتراض، في الوقت نفسه الذي تفرض فيه الوحدة النقدية على الدول الأعضاء سياسة نقدية مشتركة لا تتيح أي مجال لتنفيذ سياسة نقدية مستقلة.

- رغم أن درجة الإنفتاح الإقتصادي وارتفاع معدلات التبادل التجاري بين دول الإتحاد تحد من جدوى تغيرات أسعار الصرف كأداة للتكيف، إلا أنها أيضاً تزيد من إنكشاف اقتصاديات دول الإتحاد على الصدمات الخارجية مما يزيد من حاجتها إلى امتلاك أدوات للتكيف، وهذا يجعل تكلفة الإتحاد النقدي تزيد مع انفتاح الإقتصاد بدلاً من أن تقل كما يملها معيار ميكنون (McKinnon).

- إن معدل التضخم الذي قد يكون مناسباً في بلد ما قد لا يكون مناسباً في بلد آخر، بسبب اختلاف هيكلية منحني فيليبز (Phillips Curve) أو بعبارة أخرى اختلاف معدل العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة من بلد لآخر، أو بسبب التفاوت في أهمية التضخم كأداة ضريبية نتيجة تفاوت نسبة مساهمة الأنشطة الخفية أو التي من غير الممكن فرض ضريبة عليها في مجمل النشاط الإقتصادي، فعندما يكون نصيب هذه الأنشطة مرتفعاً في إحدى دول الإتحاد النقدي فإن معدل التضخم المناسب لها سيكون أعلى، باعتبار أن التضخم هو الأداة الأكثر كفاءة للحصول الضريبي من مثل هذه الأنشطة، مما يعني أن قيود معدلات التضخم قد تتسبب في زيادة تكلفة الإتحاد النقدي بالنسبة لبعض الدول الأعضاء.

- إن حدوث صدمات غير متزامنة في ظل غياب القدرة على تغيير أسعار الصرف في البلدان المتضررة يجعل من الضروري وجود نظام لتحويل الدخل من دول الإتحاد الأقل تضرراً إلى الدول الأشد تضرراً، وفي حال إحجام الدول الأقل تضرراً عن القيام بذلك، ستزيد تكلفة الإتحاد النقدي على الدول المتضررة نتيجة تقييد قدرتها على التكيف مع الصدمات التي لا يكون لها تأثيراً متماثلاً في دول الإتحاد النقدي.

- تحقيق دول الإتحاد معدلات نمو اقتصادي متفاوتة يترتب عليه بالضرورة تباين في معدلات نمو تبادلها التجاري، وبالتالي على موازين مدفوعاتها، الأمر الذي سيزيد من حاجتها إلى أدوات للتكيف، والتي لن يكون من بينها تعديل سعر الصرف بسبب عضويتها في الإتحاد النقدي، الأمر الذي يزيد من تكلفة الإتحاد عليها مع مرور الوقت.

- تؤدي الإتحادات النقدية مع مرور الوقت إلى التخصص في الإنتاج في دول الإتحاد وفق ما تمتلكه كل دولة من ميزة نسبية، وبالتالي قد تفقد خاصية التنوع في الإنتاج والصادرات، مما يعني أن الإتحادات النقدية قد تصبح مع مرور الزمن سبباً في حدوث صدمات غير متماثلة في الدول الأعضاء بدلاً من أن تكون سبباً في الحد منها كما يفترض معيار كينن (Kenen).

المبحث الثاني:نشأة وتطور الاتحاد الاوروي

يعد الإتحاد النقدي الأوروبي حالياً صورة متقدمة من نظام تكاملي متعدد القطاعات ونموذجاً ناجحاً من نماذج التكامل الإقتصادي والنقدي، فبعد إقامة إتحاد جمركي، ركزت دول الإتحاد الأوروبي جهودها على إقامة إتحاد اقتصادي ونقدي كامل وإصدار عملة موحدة. وقد كان ينظر دائماً إلى صك العملة أو إصدارها على أنه عنصراً من العناصر الأساسية للسيادة الوطنية. كما أن رسم وتنفيذ السياسة النقدية من خلال تعديل حجم عرض النقود في الأسواق وفي النظام المصرفي يعتبر أحد السياسات الأساسية. لذلك فإن عملية إقامة إتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي وإصدار عملة موحدة تحل محل العملات الوطنية هي عملية طويلة وشاقة. ومع ذلك، فقد بذل أعضاء الإتحاد جهداً منظماً ومهيكلأ وأبدوا إرادة سياسية راسخة لتحقيق هذا الهدف. ويمكن توضيح المراحل الكبرى لمسار الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي فيما يلي:

المطلب الأول: الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالاً من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

الفرع الأول : منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي

مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية، وما ألقته من خسائر خصوصاً على الاقتصاديات الأوروبية، السبب الأساسي لتيقن هذه الدول بضرورة التعاون والتحالف من أجل إعادة النهوض من جديد وإعادة مجد أوروبا التي تعد أقدم قارة (القارة العجوز) في الساحة الدولية و إعادة الوزن السياسي للدول الأوروبية خصوصاً فيما يتعلق بدول كفرنسا، ألمانيا، إيطاليا... كنتيجة لذلك تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في 1947 لتتولى إدارة الإعانات الأمريكية* في إطار مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا*. وقد ضمت المنظمة في عضويتها كل من النمسا، بلجيكا، فرنسا، الدانمارك، اليونان، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، هولندا، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، وألمانيا الغربية. وقد حققت هذه المنظمة أهدافها التي أنشأت من أجلها، حيث مرت الاقتصاديات الأوروبية بمرحلة انتعاش وكانت مستويات الناتج المحلي في ازدياد عن مستواها المنخفض بعد الحرب مباشرة، وكذلك كان حجم التجارة بين الدول الأوروبية في تزايد مستمر¹. إلا أن المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي لم تكن مؤهلة

* سعت الولايات المتحدة إلى تقديم الدعم والتعاون بين هذه الدول لتدعيم خطوط المواجهة مع الاتحاد السوفياتي عن طريق تقديم المظلة الأمنية لأوروبا الغربية من خلال تشكيل حلف شمال الأطلسي في أبريل 1949 وهو ما دفع المعسكر الشرقي تشكيل حلف وارسو عام 1955 ليكون في مواجهة المعسكر الغربي.

** يعتبر مشروع مارشال الأمريكي بمثابة نقطة إنطلاق حقيقية لتشكيل الإتحاد الأوروبي وتكثله من خلال الخطاب الشهير لوزير الخارجية الأمريكي الجنرال مارشال بتاريخ 5 جوان 1948، وذلك بإستعداد بلاده لتقديم معونة ضخمة لمساعدة الدول الأوروبية على التغلب على مشكلاتها الاقتصادية ولكنه إشتراط أن تتوحد الدول الأوروبية في إطار مؤسسي مناسب لكي تتمكن من الإستفادة من هذه المعونة حيث قد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 13 مليار دولار خلال فترة 1948 إلى 1953، وكانت الهيئة التي أقامتها حكومات غرب أوروبا للإشراف على إنفاق هذه الأموال " منظمة التعاون الاقتصادي الاوروي" وقد ساهمت هذه الأموال في إعادة اعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الأوروبية.

¹ - زنودة منى، الإقليمية والعولمة، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية - تخصص نظم الحكم والادارة الإقليمية-، جامعة محمد خيصر، بسكرة، الجزائر، 2011 / 2012، ص 47.

ولأسباب كثيرة أن تتحول إلى أداة لتحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيها، خاصة منها عدم تمتعها بسلطات فوق قومية أو تنوع الهياكل الاقتصادية السائدة داخل الدول الأعضاء، ولذلك فما استنفذت الغرض الأساسي من قيامها حتى فقدت سمتها الأوروبية وتحولت اعتباراً من عام 1960 إلى منطقة لتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر تحت اسم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹. ووسعت من عضويتها لتشمل بلدان غير أوروبية: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا حيث يعتبران من الأعضاء المؤسسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى الدول التالية التي أصبحت أعضاء بعد دخولهم للمنظمة في التواريخ المبينة ازاء كل منها: اليابان التي انضمت سنة (1964)، فنلندا التي انضمت سنة (1969)، أستراليا التي انضمت سنة 1971، نيوزيلندا (1973)، المكسيك (1994)، الجمهورية التشيكية (1995)، المجر (1996)، بولندا (1996)، كوريا الجنوبية (1996)، سلوفاكيا (2000)،² إستونيا، إسرائيل، تشيلي وسلوفينيا (2010) وتضم حالياً أربعة وثلاثون عضواً كامل العضوية³.

الفرع الثاني: الجماعة الأوروبية للفحم والصلب

كانت البداية سنة 1948 حين شكلت كل من هولندا وبلجيكا ولكسمبورغ اتحاداً جمركياً أطلقت عليه اتحاد دول البنيلوكس* حيث تم إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيه فيما بينها ويعتبر ذلك أول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي. وفي عام 1951 شكلت فرنسا وألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورج الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ليكون أول مجمع أوروبي فوق قومية⁴، ويعود الفضل في تقديم اقتراح خلق الجماعة الأوروبية للفحم والصلب إلى وزير الخارجية الفرنسية روبير شومان الذي كان متحمساً كثيراً لسياسة الوحدة، وقبل هذا الاقتراح بحماس مستشار الجمهورية الفيدرالية الألمانية كونراد أدناور، وقد دعنا كل من فرنسا وألمانيا الدول الأوروبية للإنضمام إلى هذه الجماعة، فلقبت هذه الدعوة القبول من بلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا، ليتم في 18 أبريل 1951 التوقيع على معاهدة باريس لإقامة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب من هذه الدول الست، وقد دخلت حيز التنفيذ في 25 جويلية 1952.⁵

وقد كان الهدف من هذه المعاهدة هو انشاء سوق مشتركة لمادتي الفحم والصلب وذلك بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات، والتخلص من القيود التجارية، والممارسات المناهضة للمنافسة والدعم الذي تقدمه بعض الدول، إضافة إلى تطوير

¹- بوصبيع رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، مرجع سابق، ص 30.

²- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك، مشروع الازدهار للطبعة العربية العراقية، باريس، 2004، ص 4.

³- موسوعة ويكيبيديا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، اطلع عليه يوم 2016/10/15 على الساعة 15:06.
* دول البنيلوكس BENELIX مركبة من الحروف الاوائل الثلاثة لأسماء الدول الثلاث: حرفاً BE تشير إلى بلجيكا BELGIUM، وحرفاً NE تشير إلى هولندا NETHERLANDS، والحروف الثلاثة LUX تشير إلى لكسمبورغ LUXMBURG

⁴ - G E J Llewellyn; Peter Westaway, **Europe will work But it needs to strengthen its governance, fix its banks, and reform its structural policies**, Nomura Global Economics, London, March 2011,p10 .

⁵- مخلص عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة اقتصادية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 94.

سياسات مشتركة لصناعات الفحم والصلب،¹ بالإضافة إلى تحرير حركة رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب، وتسهيل الاستثمار في هذا المجال.²

وقد كانت السمة الأساسية لهذه الهيئة وضع صناعات الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة هيئة عليا، تشمل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية في كل البلدان الأعضاء ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادلة، وشملت المعاهدة أيضا تكوين مجلس وزراء يخول له سلطة اتخاذ بعض القرارات المهمة وجمعية برلمانية تتمتع بقدر من الرقابة ومحكمة عدل أوروبية لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة.³

ولقد ارتأت هذه الدول أن التعاون بينها في هذا المجال من شأنه أن يذيب الخلافات ويخفف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعة الفحم والحديد في هذه الدول،⁴

وقد حققت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب نجاحا واضحا في أهدافها الاقتصادية المباشرة وأهدافها السياسية بعيدة المدى، من ذلك انتظام السعر المزدوج، حيث أزيلت كل الحواجز الجمركية أمام بيع الفحم والصلب بين الدول الست الموقعة على المعاهدة، أما على المستوى السياسي فقد مهدت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب الطريق لتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1958، مما كان له الأثر الكبير في الماضي قدما بخطى سريعة صوب الوحدة الأوروبية، لأنها استطاعت أن تنجح في إيجاد درجة كبيرة من الثقة بين أعضائها—وبخاصة فرنسا وألمانيا—وفتحت الطريق لإنشاء العديد من المنظمات بين الدول الأوروبية كخطوة ذات أثر بين في سعي هذه الدول نحو الاتحاد.⁵

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن انشاء السوق المشتركة لمادتي الفحم والصلب سنة 1952 كانت بمثابة البداية الفعلية في طريق اتحاد جمروكي بالمعنى الحقيقي، فقد اقتضت السوق المشتركة على قطاع إنتاجي محدد بالنظر إلى الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية المنظمة، وهي إزالة كل معوقات التجارة في مجال الفحم والفولاذ والحديد الخام والحديد الخردة، وتحديد الأسعار بالنسبة إلى هذه المواد، مع فرض غرامات على الشركات التي لا تحترم قواعد المعاهدة، وتقديم المساعدات اللازمة لإعادة توطين العمال وإعادة تدريب المتضررين منهم بسبب التطورات الفنية في صناعة الفحم والفولاذ، مع تمويل هذه البرامج عن طريق ضرائب تفرض على منتجات هذه الصناعة. ويتضح من أهداف الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ التي شكلت البداية الحقيقية لعملية التكامل الأوروبي أنها كانت تطمح إلى أكثر من قيام اتحاد جمركي أو حتى سوق مشتركة.

¹ - مغلد عبيد المبيضين ، مرجع سابق، ص95.

² -زنودة منى، مرجع سابق، ص48

³ - رواق خالد، مرجع سابق، ص16.

⁴ - عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة. أطروحة دكتوراه" غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص 41.

⁵ - مغلد عبيد المبيضين ، مرجع سابق، ص96.

الفرع الثالث: الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية

لقد انبثق على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، معاهدتين جديدتين في روما في 25 مارس 1957، الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقد دخلتا حيز التنفيذ في 01/01/1958.¹

أولاً: الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية

هي منظمة دولية تتألف من فرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، وألمانيا الغربية، ولوكسمبورغ-نفس أعضاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب-. هدفها تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإيجاد صناعة نووية على نطاق أوروبي لا على نطاق قومي، وتشجيع تبادل المعلومات بين علماء الذرة في الدول الأعضاء²، يرجع السبب في ظهور هذه المنظمة نتيجة لتفاعل حدثين كبيرين أولهما الثورة الأوروبية، وثانتهما الثورة النووية.³

وقد تضمنت اتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية نصاً يوجب إلغاء الرسوم الجمركية و المعوقات الأخرى التي تحد من حرية تجارة المواد النووية بين الدول الأعضاء، يعد بمثابة خطوة جديدة على طريق إقامة الإتحاد الجمركي.⁴

ثانياً: الجماعة الاقتصادية الأوروبية

وهي اتحاد جمركي يهدف لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة، والتوسع المستمر، وتحقيق المزيد من الاستقرار والتحسين في مستويات المعيشة، وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء.⁵ حيث نصت المادة (23) من اتفاقية روما المنشأة للجماعة الاقتصادية الأوروبية على ضرورة "إلغاء التعريفات الجمركية و كل القيود الكمية المفروضة على الصادرات و الواردات بين الدول الأعضاء، و كذلك إلغاء كل الإجراءات التي يمكن أن يكون لها تأثير مماثل، و إنشاء تعريفية جمركية موحدة و سياسة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي"،⁶ وإتباع سياسة زراعية مشتركة* من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، والعمل على استقرار الأسواق الزراعية و ضمان مستوى عادل لمعيشة السكان الزراعيين بزيادة دخولهم الفردية و وضع أسعار معقولة بالنسبة للمستهلكين.⁷

أي أن اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية وسعت من إطار الإتحاد الجمركي و نقلته من النطاق القطاعي إلى القطاع العام ليشمل جميع السلع الصناعية و الزراعية و تعد من ثم هي البداية الفعلية لإقامة اتحاد جمركي بمعناه الحقيقي و الشامل.

يمكن القول أن السنوات العشر الأولى التي تلت التوقيع على معاهدة روما شهدت نقلة كبرى في اتجاه إقامة اتحاد جمركي عندما نجحت الجماعة الأوروبية بإزالة كل العوائق الجمركية و الكمية على حركة التجارة بين الدول الأعضاء، و اتفقت على تعريفية جمركية موحدة على وارداتها، و قد نجم عن إقامة هذا الإتحاد تنشيط التجارة البينية بشكل لم يسبق له مثيل، و أرسى أساساً صلباً للانطلاق

¹- أسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2007، ص56.

²- موسوعة ويكيبيديا، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، أطلع عليه يوم 2016/10/14 على الساعة 04:15.

³- السيد مصطفى أحمد أبو الخير، حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في القانون الدولي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.pal-monitor.org/Upload/uploads/75d02781a0.doc>، أطلع عليه يوم 2016/10/14 على الساعة 04:15، ص 8.

⁴- حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص262.

⁵- أسيا الوافي، مرجع سابق، ص56.

⁶- حسن نافعة، مرجع سابق، ص262.

⁷- رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص43.

نحو بناء السوق الموحدة ، و هو ما استهدفته اتفاقية روما أيضا ، و إذا كانت عملية إزالة العوائق غير الجمركية وغير الكمية قد استغرقت وقتا و جهدا أكبر ، فقد أثمر هذا الجهد في نهاية المطاف عن إلغاء ما يقرب من 60 مليون استمارة و إجراء إداريا و جمركيا كان يتعين استيفاءها عند المنافذ الجمركية المقامة على الحدود بين الدول الأوروبية ، وقد أصبحت الإجراءات التي يتعين على الشركات و الوسطاء في أوروبا استيفائها عند إجراء عمليات الشراء و البيع بين الدول الأوروبية تكاد تكون مشابهة لتلك التي يتعين استيفائها داخل الدول نفسها ، أما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية الخارجية ، فيلاحظ أن جهد المؤسسات الأوروبية المشتركة لم يتوقف عند حد الإتفاق على تعريفه موحدة في مواجهة العالم الخارجي ، وإنما امتد لضمان توحيد الإجراءات الخاصة بالرقابة على حركة البضائع التي تضر بالأمن الوطني ، أو تضر بالصحة العامة أو تضر بالأنساق البيئية ، إضافة إلى مكافحة التهريب و ضمان قيام الدول الأعضاء بتطبيق اللوائح المختلفة تطبيقا صحيحا يضمن حماية موارد الجماعة الأوروبية و مصالحها.¹

الفرع الرابع:السوق الأوروبية المشتركة

تجاوزت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إقامة اتحاد جمركي إلى ما هو أوسع منه ، بالعمل على توفير متطلبات إقامة سوق مشتركة تتحقق فيها حرية انتقال عوامل الإنتاج ، إضافة إلى المنتجات وكذا تنسيق بعض السياسات ، وقد شملت السياسات المشتركة عدة قطاعات كالزراعة والنقل .أما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد حرصت الجماعة على أن تتوفر للقطاع الخاص فرصة للعمل بحرية تامة مستفيدا من اتساع سوق الجماعة ، باعتبار سياسة المنافسة من أهم الأدوات الموجهة لخدمة هذا القطاع .ولتوحيد السوق اتخذت الجماعة الأوروبية مجموعة من الإجراءات لتحرير السوق .²وقد تم توحيد المجلس والسلطة العليا –اللجنة- للجماعات الثلاثة ابتداء من 1967 ، فقد كان سابقا هناك ثلاثة مجالس: مجلس للجماعة الاقتصادية ، ومجلس لجماعة الطاقة الذرية ومجلس لجماعة الفحم والصلب ، هذا مع وجود ثلاث لجان لكل جماعة من هذه الجماعات ، ولقد بقي الوضع على ذلك النحو من الانفصال إلى أن تم توحيدها سنة 1967 ،³ فقد نجحت الدول الست في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي " الجماعة الأوروبية و " التي أطلق عليها اسما شائعا هو " السوق الأوروبية المشتركة و وافق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و 15 عاما ،⁴ وهذه الفترة التي تعتبر انتقالية قسمت إلى ثلاث مراحل: خلال المرحلة الأولى يتم تخفيض التعريف الجمركية بنسبة 30% وتخفيضها بالنسبة ذاتها في المرحلة الثانية ، على أن يتم في نهاية المرحلة التحرير الكامل للتجارة وذلك بإلغاء ما تبقى من التعريف الجمركية،⁵ وتلخصت أهداف تلك السوق في الآتي:

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.
- ازال العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- توحيد التعريف الجمركية التي تتعامل بها الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.

¹ -حسن نافعة، مرجع سابق، ص267.

² -عادل بلجبل ، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي ، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2006/2007، ص 39.

³ -مخلد عبيد المبيطين ، مرجع سابق ، ص 98-99.

⁴ -أسيا الوافي ، مرجع سابق ، ص 56-57.

⁵-Marie Annick, *Economie de L'Union Européenne*, Economica, Paris, France,2000, p. 16.

- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.
- تطبيق اجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.
- اقامة بنك استثماري أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.¹
- تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا.
- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة،
- إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي، من أجل تحسين إمكانيات اليد العاملة، وتحسين المستوى المعيشي.²

وكانت ترمي السوق الأوروبية المشتركة من وراء سياستها المختلفة إلى تطوير نظام المنافسة وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء، لهذا يمكن القول أن الجماعة الأوروبية لا تعد اتفاقية خطوط عريضة، وإنما هي أداة مرنة جدا بوجه عام.³ لقد تصاعد عدد الدول الأعضاء السوق الأوروبية المشتركة على النحو التالي:⁴

- **المرحلة الأولى:** طلبت كل من بريطانيا والدانمارك وإيرلندا سنة 1961 ثم النرويج سنة 1962 الانضمام للمجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي كانت تضم حين ذاك 6 دول، وقد رفض طلبهم بعد مفاوضات دامت سنتين، وكررت الدول الأربعة التقدم بطلب الانضمام في عام 1967 أين تم دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي " الجماعة الأوروبية " أو " السوق الأوروبية المشتركة " ورفض هذا الطلب للمرة الثانية، واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لإنهاء ناجح لمفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل في 22 جانفي 1973، حيث وقعت كل من بريطانيا وإيرلندا والنرويج والدانمارك معاهدة الانضمام إلى الجماعة، ولكن النرويج لم تمضي قدما في الانضمام إلى الجماعة، حيث أصبحت السوق الأوروبية المشتركة ذات الدول الأعضاء التسع تستحوذ على 40 % من التجارة العالمية.

- **المرحلة الثانية:** شهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية للتوسع في عقد الثمانينات عندما انضمت اليونان في سنة 1981، وفي سنة 1986 توسعت عضوية الجماعة بانضمام كل من إسبانيا والبرتغال لتصبح 12 دولة.

الفرع الخامس: وثيقة الكتاب الأبيض لسنة 1985 لإستكمال السوق المشتركة

رغم النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية حتى بداية السبعينات في تحقيق أهداف معاهدة روما إلا أن مسيرته نحو تحقيق السوق الموحدة قد تعثرت خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات بسبب حدوث مجموعة من الأزمات الدولية ومنها:⁵

- انهيار النظام النقدي الدولي في 15 أوت 1971 الشيء الذي أدى إلى عدم استقرار الأسواق العالمية.

¹-علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص40.

²- أسيا الوافي، مرجع سابق، ص 57..

³-رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص42.

⁴- زنودة مكي، مرجع سابق، ص49.

⁵-بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، مرجع سابق، ص33.

- الصدمة البترولية الأولى في أكتوبر 1973 وما تبعها من موجات تضخمية عالية للبطالة لتواجه الاتحاد الأوروبي ظاهرة الركود التضخمي.
 - المنافسة الحادة من جانب اليابان والدول حديثة العهد بالتصنيع، بالإضافة إلى ظهور قوى أخرى منافسة من أوروبا الشرقية.
 - أزمة الطاقة وما صاحبها من مشكلة تدوير الفوائض البترولية.
 - الحروب التجارية التي نشبت بين الاتحاد الأوروبي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من الجانب الآخر والتي أسفرت عن المزيد من القيود غير الجمركية.
 - القيود التجارية الداخلية والخارجية التي صاحبت التوسع الأفقى للاتحاد الأوروبي وعلى وجه الخصوص التوسع نحو الجنوب وما صاحبه من حصول الأعضاء الجدد على استثناءات حمائية داخلية في مجال تطبيق سياسات تحرير انتقال عوامل الانتاج.
- هذا من الجانب الدولي أما على المستوى المحلي فقد انتشر استخدام القيود غير الجمركية بين دول الجماعة الأوروبية. وبالتالي نلاحظ أن الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي حتى منتصف الثمانينات من القرن الثمانينات لم تتمكن من تكوين سوق مشتركة على الكيفية التي خططت لها معاهدة روما 1957، إذ لم تكتمل الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء كما لم يتم تحرير ركة رأس المال والعمل بين هذه الدول بالكامل. ولذلك بذلت المفاوضات الأوروبية في 1985 جهدا دراميا لإستئناف الإتجاه نحو تحقيق إتحاد إقتصادي بإصدار كتاب أبيض عنون ب(إكمال السوق الداخلية) وقد ذكر الكتاب الأبيض 300 إقتراح، لإزالة الحواجز القائمة أمام تنفيذ السوق الموحدة، القانون الأوروبي الموحد في 1986 الذي عدل معاهدة روما، ووقع بواسطة جميع الأعضاء ليمهد الطريق لإنجاز توجيهات الكتاب الأبيض، ولقد أزم القانون الموحد الجماعة الأوروبية بأن تنشئ سوق واحدة بحلول آخر عام 1992، لقد عرفت السوق الموحدة بأنها منطقة بدون حدود داخلية التي تضمن التحرك الحر للسلع، الخدمات، الأشخاص، رأس المال وذلك بإزالة الحدود.¹ وخلال هذه الفترة أيضا يجب تنسيق السياسات الضريبية وانجاز اتحاد نقدي والمواءمة بين السياسات النقدية والمالية وانشاء شبكة البنوك المركزية.²
- ويتكون مشروع السوق الأوروبية الموحدة لعام 1992 من البنود الرئيسية التالية:³
- وضع خطة عمل (وثيقة الكتاب الأبيض) في جوان 1985 بمعرفة اللجنة الأوروبية وإقرارها في سبتمبر 1985 ويتضمن هذا الكتاب (297) قانونا وتشريعا أوروبا يتطلب الأمر إصدارها لإكتمال مراحل السوق الأوروبية المشتركة.

¹- كامل البكري، الإقتصاد الدولي " التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص224.

²-بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، مرجع سابق، ص35.

³-صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة - اليور-، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 2003، ص25.

- تعديل إتفاقية روما بمقتضى (الوثيقة الأوروبية الموحدة) عام 1986 التي نصت على إجراءات العمل من أجل السوق الداخلية بطريقة تدريجية خلال فترة زمنية تنتهي في 1992/12/31.
- عدم فرض قيود جمركية وغير جمركية جديدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بحيث تشمل الخطة التفصيلية على إزالة مجموعة العقبات الفعلية.
- إستبدال النظم القانونية القومية الإثني عشر المنظمة للإدارة في مجالات المصارف والتأمين، المواصلات، المواصفات والمقاييس، الهجرة بنظام قانوني موحد تم المساءلة عنه أمام محكمة العدل الأوروبية.
- عدم فرض قيود جديدة على التجارة غير المنظورة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المستقبل ، وذلك في ضوء طلبات العضوية المقدمة من العديد من الدول، ومن أجل استكمال الوحدة الأوروبية وتعزيزها أوقفت الجماعة الأوروبية العضوية حتى عام 1993 باستثناء ألمانيا التي كانت تعزز الوحدة بين شطريها الشرقي والغربي.¹
- تحويل الحدود الدولية ال 12 التي تفصل بين سكان والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بحدود دولية موحدة ل 12 دولة في المجموعة.
- التوصل إلى موقف موحد حول السياسة الزراعية المشتركة التي تتعرض لضغوط أمريكية حادة من ناحية وكذلك موقف موحد بالنسبة لقضايا تحرير التجارة الدولية في الخدمات طبقا لشروط الدولة الأكثر رعاية من ناحية أخرى.

الفرع الخامس:توسع الاتحاد الأوروبي

في الأول من مايو 2004 كان التوسع الخامس للاتحاد الأوروبي عندما انضمت عشر دول جديدة إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وهي قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا و سلوفينيا، وقد انضمت رومانيا مع بلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي بتاريخ 1 يناير 2007 ، بعد تنفيذها متطلبات الأوروبية من محاربة الفساد المتمثل بالرشوة داخل المؤسسات الحكومية إضافة إلى كثير من الإصلاحات الاقتصادية ، انضمت كرواتيا رسميا إلى الاتحاد الأوروبي في 2013 ، في ظل احتفالات يشارك فيها الآلاف في البلاد، لتصبح بذلك العضو ال 28 في الاتحاد و أول بلد ينضم له منذ بلغاريا ورومانيا في العام 2007.²

¹-بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي ، مرجع سابق، ص35.

²- حمزة فطيمة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة الاتحاد الأوروبي نموذجا ، اطروحة دكتوراه-غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، صص 225-226.

المطلب الثاني: الاتحاد النقدي الأوروبي

لقد رغبت الدول الأوروبية في إنشاء نظام نقدي بينها، وذلك لاستكمال جوانب الوحدة الاقتصادية والتوصل إلى آلية للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في هذه الدول وتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي، وزيادة قدرة هذه الدول على مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها أسواقها النقدية والمالية بسبب تغيرات أسعار الصرف.

الفرع الأول: مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي

أولاً: اتحاد المدفوعات الأوروبية

نتيجة للحرب العالمية الثانية واجهت معظم الدول الأوروبية مشاكل في موازين مدفوعاتها مما جعلها ميدنة ونظراً لمحدودية صادراتها والحاجة الكبيرة للاستيراد اتبعت استراتيجيات تقييد الصادرات من السلع الضرورية والواردات من السلع غير الضرورية وسرعان ما وجدت بعض الدول الأوروبية أنها تواجه فائضاً تجاه دول وعجزاً تجاه أخرى، وهكذا فإن وجود عجز هيكلية في موازين مدفوعاتها دفعها إلى استخدامات سياسات تجارية تتنافى مع متطلبات تحرير التجارة الدولية وكانت هناك حاجة لأن تتعاون الدول الأوروبية لتخفيض استخدام العملات الأجنبية للسداد بدلاً من تحويل العملات عند كل صفقة.¹ وهكذا بدأ التفكير في الوحدة النقدية الأوروبية (EPU) بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت أول خطوة على الطريق هي توقيع اتفاقية تأسيس اتحاد الدفع الأوروبي عام 1950 القائم على تنظيم التجارة والمعاملات المتعددة الأطراف والذي كان بمقتضاه تسوية حسابات المدينين والدائنين دون اللجوء لأية مدخرات أجنبية.

ثانياً: تقرير وارنر

لقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر الستينات، وذلك في أعقاب انهيار النظام النقدي العالمي وما صاحب ذلك من مشاكل، ففي نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية تحت رئاسة السيد وارنر رئيس الوزراء ووزير مالية لوكسمبورغ في ذلك الوقت، وكلفت هذه اللجنة بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية بصورة تدريجية وعرفت هذه الخطة التي قامت اللجنة باعدادها -خطة وارنر-.

وقد أقر المجلس الأوروبي تقرير WERNER في فيفري 1971 الذي أقر تقييد تقلب العملات الأوروبية للتحرك ضمن هامش أضيق من تلك التي يسمح بها صندوق النقد الدولي حيث التزم الأوروبيون بتجسيد هامش تقلبات العملات بحدود 0.6% ± على أن يستمر الحفاظ على التقلبات إزاء الدولار في نطاق 0.75% ± كما أوصى التقرير بإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي كامل يتم تنفيذه على ثلاث مراحل خلال فترة تتراوح بين 7 - 10 سنوات.²

فالمرحلة الأولى: وهي عصب هذا التقرير وهدفت إلى إلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال بجانب دعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للحكومات المختلفة، بالإضافة إلى تركيز البنوك المركزية على تخفيض التذبذب بين عملات الإتحاد بالمقارنة كما كانت عليه في علاقاتها بالدولار الأمريكي.

¹-عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية -تجربة التكامل والوحدة-، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986، ص40.

²-ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، جامعة غرداية، الجزائر، 2008، ص4.

و تأتي المرحلة الثانية للتنسيق بين السياسات الاقتصادية القصيرة المدى واتخاذ إجراءات نقدية وائتمانية معينة بالإضافة إلى التنسيق بين الأسواق المالية والقضاء على تذبذب أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

في حين تتضمن المرحلة الثالثة إنشاء نظام موحد للبنوك المركزية.

وقد حالت أزمات الصرف العالمية دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التقرير خلال الجدول الزمني المحدد له، فقبل البدء في تنفيذ توصيات اللجنة في أوت 1971 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها الأخير بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، وقضت اتفاقيات سميثونيان في ديسمبر من نفس العام إلى محاولة البحث عن السبل المناسبة لإنهاء أزمة النقد العالمي وإعادة الاستقرار النسبي إلى أسواق الصرف العالمية. ولكن سرعانما واجه النظام النقدي الدولي الجديد مرة أخرى تطورات غير مواتية والتي أدت إلى انهيار هذه الاتفاقية مع مطلع عام 1973 ومن ثم الانتقال إلى نظام جديد للصرف الأجنبي، ما يطلق عليه بنظام التعويم المدار،¹ فظهرت الحاجة إلى إنشاء نظام نقدي أوروبي عرف بالثعبان النقدي سنة 1972.

ثالثا: الثعبان النقدي:

نتيجة لوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب سنة 1971 وما أحدثه هذا القرار من أزمة في النظام النقدي العالم، إزاء هذه التطورات، قررت مجموعة من ست دول أوروبية- الجماعة الأوروبية-^{*} العمل على تحقيق وحدة نقدية فيما بينها تجنباً لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتم الاتفاق عام 1972 على تقليص حدود التقلبات في أسعار صرف عملاتها وتحقيق المزيد من التكامل والتطوير في أنظمتها النقدية واستحدثت مستويات جديدة للتقلبات في أسعار صرف العملات، الواحدة اتجاه الأخرى.² أطلق على التقلبات في أسعار صرف عملات الدول الأوروبية اتجاه بعضها البعض وتقلبات أسعار صرف هذه العملات اتجاه الدولار اسم "الثعبان النقدي وعلى وجه التحديد الثعبان داخل النفق،³ (the European Snake in the tunnel)، ولقد تم الاتفاق أثناء الاجتماع الذي عقد بمدينة بازل السويسرية في العاشر من أبريل سنة 1972 على تحديد هامش تذبذب عملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالنسبة لبعضها البعض ب ± 1.25 بالمائة، وهو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملاتها. كما تم الإبقاء على الهامش المقرر لتقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار وهو ± 2.25 بالمائة، مما يعني أنه يوجد هامشاً لتحرك العملات الأوروبية الأول بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض، والآخر بالنسبة لأسعار صرفها مقابل الدولار. إن حركة أسعار صرف العملات الأوروبية عند الارتفاع والانخفاض ضمن الحدود المتفق عليها تكون مشابهة لحركة الثعبان داخل النفق، حيث تقع العملات القوية أعلى هامش التقلب (على ظهر الثعبان) أما العملات الضعيفة أدنى هامش التقلب (على بطن الثعبان). وكلما كان الفارق بين أسعار الصرف العملات بالنسبة للدولار كبيراً كان الثعبان سميكا وفي حال العكس يكون الثعبان رفيعاً ومتى اقتربت

¹ -ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص 4-5.

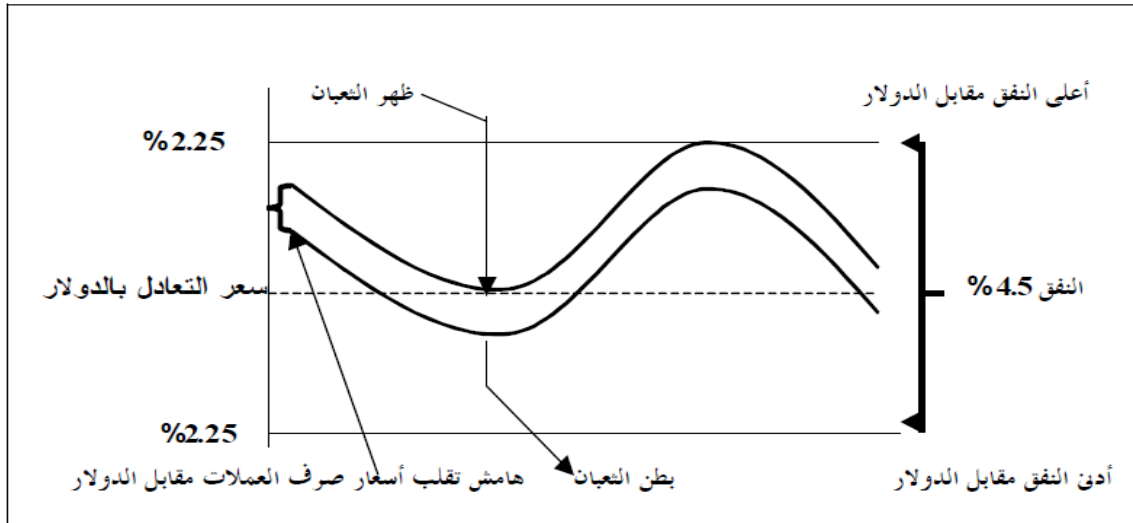
^{*} انضمت بعض العملات الأوروبية إضافة لى عملات الدول الست- إلى نظام الثعبان داخل النفق كالجنيه الإسترليني والجنيه الأيرلندي والكرون الدانماركي في أول ماي 1972. كما انظم لهذا التنظيم كل من الكرون السويدي والكرون النرويجي في 14 مارس 1973 كعضوين مشاركين.

² -لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 77.

³ - مفتاح صالح، مطبوعة المالية الدولية-محاضرات لطلبة السنة الرابعة ليسانس-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص 23.

العملات من بعضها البعض ويلتصق ظهر الثعبان ببطنه إذا كانت أسعار الصرف العملات بالدولار هي نفسها أسعار التعادل.¹ لقد عرف هذا التنظيم النقدي بالتعويم المشترك،² والشكل أدناه يوضح كيفية عمل نظام الثعبان النقدي.

الشكل رقم(2-1):كيفية عمل نظام الثعبان النقدي



المصدر: سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006-2007، ص25.

إن خروج عملية من النفق أو انسحابها يحدث عند عدم قدرة عملة المحافظة على نسبة وجودها داخل منطقة الثعبان أو عند عجزها عن المحافظة على نسبة [5, 4%] كفارق بين سعر صرفها بالدولار وسعر أقوى عملات الثعبان بالدولار.

النفق: يمثل المجال الذي يمكن أن تتحرك أسعار صرف عملة الثعبان في حدوده.

منتصف النفق: تعادل العملة بالدولار (موضح بالخط الأفقي المتقطع).

الثعبان داخل النفق: ارتباط أسعار الثعبان ببعضها بحيث لا يجاوز الفرق بين سعر صرف أضعف عملات الثعبان بالدولار سعر أقوىها إنما يتم برماعة أن يكون الحد الأقصى لانخفاض سعر صرف أضعفها عن سعر تعادلها بالدولار هو [2,25%]، (سعر صرف أضعف عملة من عملات الثعبان هو سعر تعادلها بالدولار).

وحتى تحافظ هذه الدول على أسعار صرف عملاتها في داخل الثعبان نفسه (أي ما بين حدود 2,25% ما بين سعر صرف أقوى عملة بالدولار وسعر صرف أضعف عملة به)، فإن بنوكها المركزية تتدخل بائعة ومشترية لعملاتها ذاتها، إذ يعرض البنك المركزي للعملة القوية كمية من عملته في السوق في مقابل العملة الضعيفة، كما يضع كمية أخرى منها تحت تصرف البنك المركزي للعملة الضعيفة تمكنه من بيعها في السوق في مقابل عملته الضعيفة.³

¹- سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006-2007، ص24.

²- مفتاح صالح، مطبوعة المالة الدولية-محاضرات لطلبة السنة الرابعة ليسانس-، مرجع سابق، ص23.

³-المرجع السابق، ص24.

لم يستمر العمل بهذا النظام طويلا نظرا لاضطرابات أسواق المال الدولية، وخصوصا فيما يتعلق بتدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكرون الدانمركي، مما دفع كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، لإيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ في 1973، إلى إتباع التعويم الجماعي لعملاتها، وذلك بالمحافظة على هامش التقلب المسموح بين أسعار صرف عملاتها بنسبة 2.25% كحد أقصى وإعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر الدولار وذلك بعدم السماح لسعره بالانخفاض عن نسبة 2.25% عن سعر التعادل، وهذا ما يعني في الأخير أن النفق أصبح غير موجود، الأمر الذي أدى إلى البحث عن بديل آخر لنظام نقدي مستقر من أجل تحقيق أهدافها وهذا ما أدى إلى إعطاء دفعة فورية نحو إقامة نظام نقدي أوروبي فيما بعد¹.

رابعا: نظام النقد الأوروبي ECU

واستكمالا للجهود المبذولة من طرف الدول الأوروبية في مسيرتها بادرت هذه الدول بإصدار قرار في نهاية عام 1978 يقضي بإعادة بحث عملية الإتحاد النقدي وتنسيق السياسات النقدية والاقتصادية بينها ليبدأ في جويلية عام 1979 العمل بنظام نقدي جديد تضمن ثمانية عملات هي: المارك الألماني - الفرنك الفرنسي - الفرنك البلجيكي - الجيلدر الهولندي - الكرون الدانمركي - الليرة الإيطالية - الجنيه الأيرلندي - فرنك لوكسمبورغ، وترك باب الإنظام مفتوحا بالنسبة لبقية الدول أعضاء السوق التي ترغب في الإنظام إليه فيما بعد، ووفقا لهذا النظام لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعرين أحدهما مركزي الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ECU ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعودا وهبوطا من هذا السعر باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود 6% ± حتى جانفي 1990 حين أخذت بالهوامش الضيقة، والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد الفرق بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف².

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإيكو هي عبارة عن سلة من الأوزان المرجحة لعملات الدول الأعضاء، ويتحدد النصيب النسبي لكل دولة بمدى مساهمة العملة في الناتج القومي، وفي التجارة الخارجية لكل دولة³، ويتم تغيير الأوزان بالنسبة للعملة دوريا كل 5 سنوات أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 25 بالمائة أو أكثر⁴.

وقد انطوي النظام النقدي الأوروبي على مجموعة من المعايير أهمها:⁵

- الاعتماد على وحدة النقد الأوروبية ECU في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء ويتم تقويمها على أساس سلة من العملات الوطنية الأوروبية حيث يتم إعادة النظر فيها كل خمس سنوات بالأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في سعر إحدى العملات حينما تصل هذه التغيرات إلى 25% من قيمة العملة.
- استخدام وحدة النقد الأوروبية ECU كأساس للتعامل النقدي مع السماح بهامش للتغير في سعر العملة لا يتجاوز 2.25% ± مع إمكانية إعطاء هامش أوسع في الحالات الاستثنائية على أن يتم تخفيضه تدريجيا.

¹- ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص 5-6.

²- المرجع السابق، ص 6.

³- محمود حميدات، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 170.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 102-103.

⁵- ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص 6-7.

- للبنوك المركزية الحق بالتدخل بالشراء والبيع للحفاظ على سعر العملة داخل الهامش المسموح به.
- مساهمة الدول الأعضاء بنسبة 20 % من احتياطياتها الذهبية و 20 % من احتياطياتها من الدولار في صندوق النقد الأوروبي، وتستلم بدلها وحدات النقد الأوروبية ECU كعملة للتدخل .
- تعزيز التعاون المالي والنقدي بين الدول الأعضاء للحفاظ على استقرار سعر التبادل وللحد من المضاربة. بالرغم من أن الإيكو لم تسك كعملة نقدية معدنية أو كعملة ورقية، إلا أنها تقوم بوظائف النقود، حيث تستخدم وحدة النقد الأوروبية "الإيكو" كوسيط للمبادلة وذلك من خلال التعامل بها في القطاع البنكي، إذ أن القروض المقيدة بالعملات الأوروبية أصبحت تسدد بالإيكو منذ 1978. وينقسم الإيكو إلى نوعين:¹
- الإيكو العام: يتم إصداره مقابل 20 % احتياطيات الذهب وعملات الدول الأعضاء، يتداول بين البنوك المركزية لتلك الدول في حساب خاص باسم صندوق التعاون النقدي الأوروبي.
- الإيكو الخاص: يطلق على التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها كأى تسهيل مقدم بأحد العملات المعتادة، وذلك تميزاً له عن الإيكو العام الذي لا يتداول إلا بين البنوك المركزية ومن خلال صندوق التعاون النقدي الأوروبي، وقد حقق انطلاقة كبرى منذ عام 1981 .

الجدول (2-1): تطور الأوزان النسبية لعملات الدول الأوروبية في العملة الأوروبية.

الوحدة: نسبة مئوية

العملة المشاركة/السنوات	1979	1984	1989	1995	فيفري 1997
المارك الألماني	33	32	30.1	33.33	31.9
الجنيه الإسترليني	13.3	15	13	10.44	12.4
الفرنك الفرنسي	19.8	19	19	20.49	20.2
الليرة الإيطالية	9.5	10.2	10.15	7.17	7.9
الجيلدر الهولندي	10.5	10.1	9.4	10.47	10
الفرنك البلجيكي	9.6	8.5	7.9	8.57	8.5
الكرون الدنماركي	3.1	2.7	2.45	2.72	2.6
الجنيه الإيرلندي	1.2	1.2	1.1	1.04	1.2
الدراخمة اليونانية	0	1.3	0.8	0.47	0.5
البيزيتا الإسبانية	0	0	5.3	4.24	4.2
الإسكودو البرتغالي	0	0	0.8	0.71	0.7
الفرنك اللوكسمبورجي	0	0	0	0.34	0
إجمالي الأوزان	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص 22.

¹ -رواق خالد ، مرجع سابق، ص 22.

و لقد اعتبر هذا الانجاز بمثابة تعاون نقدي غير مسبوق بين الدول الأعضاء فيه ، كما اشتغل بنجاح لأكثر من عشرية من الزمن ، وقد دفع هذا النجاح بالبلدان الأعضاء لمزيد من النقاش حول سبل تفعيل وتعزيز الاتحاد الاقتصادي والنقدي ، وعليه وبناء على طلب القادة الأوروبيين تم تكليف رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك " جاك ديلور " (Delors Jacques) ومحافظي البنوك المركزية لأعضاء الاتحاد الأوروبي بإعداد تقرير (سمي "تقرير ديلور") حول سبل الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي¹. قدم تقرير ديلور ثلاث خطوات لتحقيق الاتحاد الذي تسعى له الدول الأوروبية ، وامتد تطبيق هذه الخطوات خلال الفترة الزمنية بين سنة 1990م وصولاً إلى سنة 1999م ، واشتمل الآتي:²

- تعزيز الحرية الخاصة برؤوس الأموال والمساهمة في الانتهاء من تأسيس السوق الداخلي خلال الفترة الزمنية بين سنوات 1990م-1994م

- السعي نحو تعزيز التقارب الاقتصادي بين دول أوروبا ، والاهتمام بتأسيس نظام البنوك المركزية الأوروبي ، وإنشاء المصرف المركزي الأوروبي خلال الفترة الزمنية بين سنوات 1994م-1999م.

- الاستعداد لإصدار اليورو في عام 1999م.

الفرع الثاني: معاهدة ماستريخت:

في إطار السعي نحو تعزيز التكامل الاقتصادي و النقدي بين دول المجموعة الأوروبية ، فقد تم التوقيع على هذه المعاهدة في مدينة ماستريخت بهولندا في السابع من فيفري 1992 ، وقد جاءت معاهدة ماستريخت بتعديل جوهرى على معاهدة روما³ ، وقد ركزت هذه التعديلات على موضوعين هامين وهما البنك المركزي الأوروبي ، ووحدة النقد الأوروبية ، حيث أسفرت هذه الإتفاقية على اتفاق رؤساء والحكومات الأوروبية على تكثيف وتمتين التعاون بين الشعوب المعنية ، حيث إمتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية والدفاعية وإلى السياسة الخارجية ، وبذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الأوروبية في ماستريخت التوصل إلى إتفاق بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية والنقدية ، وبشأن إتحاد سياسي أيضا ، حيث وضعت هذه الإتفاقية سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية ، ودخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في نوفمبر 1993⁴ .

وقد وقعت إحدى عشر دولة من بين خمسة عشر دولة المشكلة للمجموعة الأوروبية على هذه المعاهدة ، وهذه الدول هي :بلجيكا ، فرنسا ، اليونان ، لوكسمبورغ ، إيرلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، إسبانيا ، بريطانيا ، هولندا ، والدانمارك² . وتعتبر معاهدة ماستريخت الأساس

¹ -عبد المجيد مرغيت ، الاتحاد النقدي الاوروبي:-أصوله-أدائه-ومشكلاته-، ص5، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/> ، أطلع عليه يوم 2018/06/25 ، على الساعة 18:09.

² - مجد خضر ، الدول التي تتعامل باليورو ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://mawdoo3.com/> ، نشرت يوم 3 أوت 2017 ، على الساعة 12:26 ، اطلع عليه يوم 2018/06/25 ، على الساعة 22:51.

³ -مخلد عبيد المبيضين ، مرجع سابق ، ص 114.

⁴ -وصاف عتيقة ، عاشور سهام ، نظام النقد الأوروبي (الملامح الأساسية والإشكاليات الإقتصادية) ، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية-فرص وتحديات-، جامعة عمار تليجي ، الأعواط ، الجزائر ، أيام 18-20 أبريل 2005 ، ص.131.

الذي قامت عليه الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، بل وحتى الترابط السياسي بين الدول حيث تم الاتفاق أيضا على تغيير مسمى الجماعة الأوروبية بالاتحاد الأوروبي "European Union".¹ وقد استهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي:²

- سياسة خارجية مشتركة و التحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية؛
- السعي لإقامة اتحاد فيدرالي يشمل 340 مليون نسمة هم عدد سكان دول الجماعة؛
- التحرير الكامل لحركة السلع و الخدمات و إلغاء كافة الحواجز فيما بين دول الجماعة؛
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد، في موعد غايته أول جانفي 1999 ، ليتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة، غير أن المملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة من دول الجماعة التي يسمح لها بحرية عدم الانضمام إلى النظام النقدي الموحد عند تنفيذه، إذا رفض البرلمان البريطاني ذلك.
- التنسيق الكامل في مجالات السياسة الداخلية والقضاء ومكافحة الجريمة والإرهاب؛
- إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية³.

إن معاهدة ماستريخت غيرت كثيرا في البناء الأوروبي مما استدعى تغيير اسم الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي إذ كانت لها أبعاد شتى، فتوحيد السياسات الاقتصادية يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي المضطرب مع المحافظة على البيئة وتوسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية وهو ما تسعى الاتفاقية إلى تحقيقه عن طريق المنافسة الحرة، ولقد دعت الاتفاقية إلى أن تكون سياسات العمل في دول الاتحاد تهدف إلى التأكد من أن سلوك واتجاهات الأجور سواء الإقليمية أو الوطنية متسقة مع مستويات الانتاجية، مع الأخذ في الحسبان أن لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة، ويبقى البعد الأهم لمعاهدة ماستريخت هو تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية.⁴

أولا: مراحل تحقيق الوحدة النقدية

وقد أقر المجتمعون في معاهدة ماستريخت تحديد ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة النقدية كالتالي:

1. المرحلة الأولى 1990-1993

وتبدأ هذه المرحلة في يوليو 1990 وتهدف إلى تحرير حركة رأس المال وتركز فيها الدول الأعضاء على الوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية، وأن تتجنب الدول الأعضاء حدوث عجز مفرط في موازنتها العامة و أن تتخذ مجموعة من الإجراءات تمنع بموجها البنوك المركزية نهائيا من تمويل عجز الموازنات الحكومية، وإتفق على أن تقوم اللجنة الأوروبية في هذه المرحلة بمتابعة التطور في مؤشري عجز الموازنة والدين الحكومي للدول الأعضاء على أن تنتهي هذه المرحلة في نهاية عام 1993.⁵

¹- سامية مقعاش، مرجع سابق، ص 32.

²- حسين عمر، الجات و الخصخصة: الكيانات الاقتصادية الكبرى التكاثر البشري و الرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1996، ص 46.

³- سامية مقعاش، مرجع سابق، ص 33.

⁴- مفتاح صالح، الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية-فرص وتحديات-، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، أيام 18-20 أفريل 2005، ص 110.

⁵- وصاف عتيقة، عاشور سهام، مرجع سابق، ص 131.

2. المرحلة الثانية 1994 - 1998: وتسمى بمرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية ، ومع بدايتها تم تحقيق مايلي:

- تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية: وهي بمثابة نواة أولى لتكوين البنك المركزي الأوروبي ، وتتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية وذلك لتأمين استقرار في الأسعار، وخلق هيكل للسياسة النقدية المستقبلية، إلى جانب نشر تقارير دورية توضح مدى التعاون الاقتصادي للدول المشاركة في الوحدة النقدية.¹
- وضع اطار تشريعي للبنك المركزي الأوروبي ولنظام البنوك المركزية الأوروبية ، والسعي لتحقيق استقلال جميع البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في العملة عن حكومتها.
- التركيز على تحقيق الدول الأعضاء للمعايير الاقتصادية المطلوبة للنظام إلى العملة الوحدة.
- في 16/01/1995 تم وضع خطة الانتقال إلى الأورو وضمن جدول زمني محدد، وقرار زعماء الاتحاد شكل الأورو سنة 1996.²
- التوقيع على اتفاقية الاستقرار في يونيو 1997 الضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة ، حيث تنص اهم بنودها على فرض عقوبات مالية على الدول التي يتجاوز عجز الميزانية بها الحد المسموح به بعد انضمامها للوحدة، إلى جانب توسيع مفهوم بعض البنود القائمة في معاهدة ماستريخت والتي تشمل العمالة وتنسيق السياسة الاقتصادية إلى قالب الوحدة الاقتصادية والنقدية.
- الاعلان عن اسماء الدول المشاركة في العملة الجديدة في أول أبريل 1998، وعددهم 11 دولة، (النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبرج، هولندا، البرتغال، اسبانيا)، وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استيفائها لشروط الانضمام للاتحاد النقدي، بينما فضلت كل من بريطانيا والسويد والدنمارك التريث والانتظار لحين يتم النظر كل سنتين في طلبات الانضمام الجديدة.
- الاعلان عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي في ماي 1998 مقره فرانكفورت، حيث تم تعيين رئيسه من هولندا لمدة 8 سنوات ليبدأ في ممارسة مهامه مع مطلع 1999.³

3. المرحلة الثالث 1999-2002:

وفي هذه المرحلة يتم استكمال خطوات الوحدة النقدية، ويبدأ التحول إلى العملة الأوروبية الموحدة الأورو خلال فترة انتقالية تستغرق نحو ثلاث سنوات،⁴ خلال هذه الفترة كانت العملة الجديدة عملة حسابية فط أي يمكن أن تصدر بها سندات أو يفتح بها حسابات، كما يمكن أن يجري التعامل بها في الأسواق المالية، وتتم بها كافة التسويات والتحويلات على أساس أسعار الصرف الثابتة المزمع الاتفاق عليها،⁵ على أن تصبح عملة قابلة للدفع والتداول اليومي مع بداية عام 2002،⁶ وخلال هذه الفترة حددت معدلات

¹- بن عيشي بشير، حامد نو الدين ، العولمة والاتحاد النقدي الأوروبي ،الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية-فرص وتحديات-، جامعة عمار ثلجي، الأغواط،الجزائر، أيام18-20 أفريل 2005 ، ص92.

²- زهية خياري ، العملة الأوروبية الوحدة -انعكاسات متفاوتة سلبا وايجابا ،الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية-فرص وتحديات-، جامعة عمار ثلجي، الأغواط،الجزائر، أيام18-20 أفريل 2005 ، ص02

³- بن عيشي بشير، حامد نو الدين ،مرجع سابق ، ص93.

⁴-المرجع السابق ، ص93.

⁵-زهية خياري ، مرجع سابق، ص ص 2-3.

⁶- بن عيشي بشير، حامد نو الدين ، مرجع سابق ، ص93.

الفصل الثاني.....الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية

تحويل عملات الدول الأعضاء مقابل الأورو وكذلك حددت معدلات التحويل فيما بين العملات المشاركة بشكل نهائي، حيث كان التعامل خلال الفترة الانتقالية مزدوجاً بين اليورو والعملات الوطنية إلا أن سعر التحويل كان ذا اتجاه واحد أي من العملة الوطنية إلى الأورو فقط، واستبدل الأورو بالأيورو بحيث واحد أيكو يساوي واحد أورو، وانتقلت مسؤولية إعداد السياسة النقدية الأوروبية الموحدة إلى نظام البنوك المركزية الأوروبية والذي يضم البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول المشاركة في الوحدة النقدية. وقد انتهت المرحلة الثالثة في منتصف العام 2002 كحد أقصى بحيث وضع النظام أوراق الأورو في التداول خلال فترة انتقالية من 2002/01/01 إلى 2002/06/30 تم خلالها سحب القطع النقدية الوطنية بشكل نهائي.¹

الجدول (2-2): أسعار تحويل العملات الوطنية للدول الأوروبية إلى اليورو في 1 جانفي 1999

العملة	1 يورو يعادل
فرنك بلجيكي	40.3399
مارك ألماني	1.95583
دراخمة يونانية	340.750
بيزيتا إسبانية	166.386
فرنك فرنسي	6.55957
جنيه إيرلندي	0.787564
ليرة إيطالية	1936.27
فرنك لوكسمبورغي	40.3399
فلورين هولندي	2.20371
شلنغ نمساوي	13.7603
اسكودو برتغالي	200.482
مارك فنلندي	5.94573

Source: Banque Centrale Européenne, **Banque centrale européenne (BCE)**, Kern & Birner GmbH & Co, Francfort ,

Septembre 2002, p 9.

منذ 1 جانفي 1999 أصبح للاتحاد الأوروبي عملة جديدة أطلق عليها اسم اليورو لتحل محل العملات المحلية للدول إحدى عشر: بلجيكا، ألمانيا، أسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال وفنلندا. وفي 1 يناير 2001 دخلت منطقة اليورو اليونان لتصبح 12 دولة.

¹- زهية خياري، مرجع سابق، ص 3.

ثانيا: معايير الانضمام إلى منطقة اليورو

حرصت معاهدة ماستريخت على ضمان صلابة العملة الأوروبية الموحدة حيث سعت إلى وضع معايير اقتصادية أساسية تنم عن مدى سلامة الأوضاع الاقتصادية للدول الراغبة في الانضمام إلى الأورو وإلى جعل تحقيقها شرطا أساسيا للتأهل لهذه الخطوة ،¹ وتتلخص هذه المعايير فيما يلي:

1-معدل التضخم: تم الإتفاق على أنه يتعين على الدول الراغبة في الانضمام إلى الوحدة النقدية تحقيق درجة عالية من الاستقرار في الأسعار ، بحيث يجب أن لا يزيد معدل التضخم في الدولة عن 1.5% فوق متوسط معدلات التضخم في أكثر ثلاث دول ذات مستويات الأسعار المستقرة وذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار إلا أن الانتقاد الذي وجه لهذا المعيار هو أن قيمته المعيارية تعتبر متغيرة ، لذلك استقر القرار على نسبة تضخم لا تتجاوز 2.7%² ويهدف هذا المعيار أساسا إلى ما يلي³:

• أن يكون عائد الاستثمارات المباشرة في المشروعات الأوروبية أكبر من العائد المتحقق عن الادخار المصرفي بهدف ضمان التمويل للأنشطة الاستثمارية.

• أن يكون هناك مجال تمويل مستقر سواء من تدفقات داخلية أوروبية أو من تدفقات خارجية.

2-سعر الصرف: يجب أن تتحرك قيمة العملة في الحدود المسموح بها واحترام آلية ضبط أسعار صرف العملات لدول الإتحاد لفترة لا تقل عن سنتين و ذلك دون اللجوء الى تخفيض سعر العملة مقابل أي عملة من الدول الأخرى المنتمية إلى الإتحاد.⁴ وهدف هذا المعيار هو تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالإتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.⁵

3-أسعار الفائدة: بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة ومدى تأثيره على توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول⁶، اشترطت معاهدة ماستريخت ألا تتجاوز أسعار الفائدة طويلة الأجل في الدولة 2% عن متوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول تتمتع بالإستقرار في الأسعار⁷. وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.⁸

¹- زهية خياري ،مرجع سابق، ص 3.

²- سليمان ناصر ،اليورو وأثاره على الاقتصاد الجزائري ،الملتقى الدولي حول:اليورو و اقتصاديات الدول العربية –فرص وتحديات –، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، أيام 18-20 أفريل 2005، ص 209.

³-محسن الخضيري، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص 8.

⁴- بن منصور عبد الله ،أثر اليورو على المنطقة العربية ، الملتقى الدولي حول:اليورو و اقتصاديات الدول العربية –فرص وتحديات –، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، أيام 18-20 أفريل 2005، ص 313.

⁵- سامية مقعاش ،مرجع سابق، ص 37.

⁶- المرجع السابق، ص 36.

⁷-قراوي أحمد الصغير ،انعكاس اليورو على المعاملات المالية والتجارة الخارجية ، الملتقى الدولي حول:اليورو و اقتصاديات الدول العربية –فرص وتحديات –، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، أيام 18-20 أفريل 2005، ص 271.

⁸- سامية مقعاش ،مرجع سابق، ص 36.

4-نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: نظرا لأهمية الدين العام وخطورته في آن واحد اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام للدولة 60 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقرب من النسبة المعيارية بسرعة مرضية.¹

5-نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي: اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي²، ووفقا لهذا المعايير فإنه لا يمكن للدول الأعضاء في منطقة اليورو بالتوسع في الإنفاق الغير مبرر، الذي لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي لكل دولة ومن ثم فإن السبيل الوحيد أمام أي دولة من دول المجموعة لزيادة إنفاقها هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، بما يعنيه من رفع كفاءة جهاز الإنتاج الوطني وبما يتناسب مع الزيادة المرغوبة للوصول إليها في الإنفاق. ويهدف هذا المعيار إلى تقوية النظام المالي للدولة من خلال رفع قدرته على تحصيل الموارد، ومنع ومحاربة التهرب الضريبي.³ ويحتل المعيار المالي المرتبة الأولى من حيث أهميته، لأن الميزانية العامة تلعب دوراً مهماً في الحياة اليومية للأفراد، وفي الأنشطة الاقتصادية للشركات، فعن طريقها تفرض الضرائب، وتقرر النفقات العامة المدنية والعسكرية. ويؤثر هذا المعيار على المعايير الأخرى، فعجز الميزانية يؤدي إلى هبوط الاحتياطات الرسمية وارتفاع المديونية العامة وزيادة معدلات التضخم وأسعار الفائدة. وقد قرر الأوروبيون تحديد المعيار المالي على أساس عجز بنسبة لا تزيد على 3% من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.⁴ وخلال الفترة المحددة للدول الأعضاء لتحقيق هذه المعايير التي كان من المقرر انتهائها في عام 1997 وتم تمديدها عام آخر، نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق معظم هذه المعايير، إذ أن معظم الدول الأوروبية حققت معدل التضخم المطلوب وأكثر من ذلك، ماعدا اليونان التي حققت معدل تضخم 5.2% وكذلك بالنسبة لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لوحظ أن كل الدول الاعضاء قد حققت المعدل المطلوب باستثناء دولة اليونان التي مازالت نسبة موازنتها إلى ناتجها المحلي الاجمالي 4% ونفس الشيء يلاحظ بالنسبة لمعدل الفائدة طويلة الأجل حيث مازال هذا المعدل في اليونان حوالي 9.8%. أما فيما يخص نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد زادت في معظم الدول الأعضاء عن النسبة المتفق عليها 60% ولم تتمكن سوى فرنسا، فلندا ولكسمبورغ من تخفيض نسبة ديونها إلى أقل من النسبة المتفق عليها، ورغم عدم تحقيق معظم دول الاتحاد لهذا الشرط حتى مطلع عام 1998 إلا أنه تم الموافقة على دخولها منطقة اليورو، وهذا نظرا لما حققته من نجاح في بقية الشروط والمؤشرات الأخرى، ولكن الأمر لم يترك عند هذا الحد، ففي اجتماع القمة الذي عقد في ماي 1998 تم توقيع الدول التي انضمت إلى اليورو على ميثاق تعهد فيه ببذل كل ما في وسعها لتحقيق الشروط المتفق عليها، وخاصة شرط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي، ولقد تم فرض غرامات على الدول التي لا تلتزم بذلك تبلغ 0.5% من ناتجها المحلي الاجمالي.⁵

¹ - سامية مقعاش، مرجع سابق، ص 36.

² - صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 19.

³ - محسن الخضيرى، مرجع سابق، ص 84.

⁴ - صباح نعوش، التقارب المالي في منطقة اليورو النص والتطبيق، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 22 جانفي 2012 ص 3 .

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/01/2012122101649408213.html>

⁵ - وصاف عتيقة، عاشور سهام، مرجع سابق، ص 132-133.

الفصل الثاني.....الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية

وبالتالي تم قبول جميع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الاقتصادي والنقدي باستثناء اليونان، فأصبح عدد أعضاء الاتحاد 11 دولة. والتي أطلق عليها دول الموجة الأولى وهي: أيرلندا، فنلندا، هولندا، ألمانيا، بلجيكا، لكسمبورغ، النمسا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، أما الدول التي لم تتقدم بطلب العضوية فهي السويد والدانمرك* وبريطانيا. وتعامل عملاتها معاملة العملات الأخرى كالدولار من حيث أسعارها التعادلية مقابل اليورو.

جدول رقم(2-3): مدى استفاء دول السوق المشتركة الأوروبية لمعايير الانضمام للاتحاد النقدي الأوروبي حسب احصائيات سنة 1997/1998.

نسبة الفائدة على المدى الطويل %		الدين العام بالنسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي		عجز الموازنة بالنسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة التضخم %		دول الاتحاد الأوروبي / المؤشر
7.8		60		3.0		2.7		المعايير المتفق عليها
1998	1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997	
5.7	6.1	121.3	124.7	-2.3	-2.6	1.8	1.7	بلجيكا
6.2	6.5	62.2	67.0	+1.9	+1.3	2.5	2.1	الدانمرك
5.6	6.0	61.7	61.8	-2.6	-3.0	2.2	2.1	ألمانيا
9.8	-	106.4	109.3	-3.0	-4.2	4.5	6.0	اليونان
6.3	7.1	66.5	68.1	-2.4	-2.9	2.2	2.1	إسبانيا
5.5	6.0	58.2	57.3	-3.0	-3.1	1.5	1.3	فرنسا
6.2	6.6	59.2	65.8	+1.2	+0.6	2.5	1.4	أيرلندا
6.7	7.1	121.9	123.2	-3.7	-3.0	2.2	2.2	إيطاليا
5.6	6.1	6.9	6.7	+1.0	+1.6	1.7	1.6	لوكسمبورغ
5.5	6.0	71.5	73.4	-1.9	-2.1	2.4	2.1	هولندا
5.6	5.1	65.6	66.1	-2.6	-2.8	2.1	1.9	النمسا
6.2	7.0	60.8	62.5	-2.4	-2.7	2.1	2.2	البرتغال
5.9	5.3	57.3	59.0	-0.2	-1.4	2.0	1.3	فنلندا
6.5	7.0	75.3	77.4	-0.2	-1.9	2.0	1.8	السويد
7.0	7.7	51.5	52.9	-0.6	-2.0	2.4	2.4	المملكة المتحدة
6.2	5.9	71.5	72.4	-2.2	-2.7	2.2	2.1	المتوسط في EU 15

المصدر: سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2006-2007، ص 38.

لقد نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المحددة في اتفاقية ماستريخت خاصة فيما يتعلق بمعيار تخفيض العجز في الموازنة إلى أقل من 3 بالمائة والذي كان قد تجاوز النسبة المعيارية فقط في إيطاليا (3.7% من

*-الدانمرك رفضت في استفتاء جرى في 2 جوان 1992 التوقيع على معاهدة ماستريخت إلا أنها وافقت فيما بعد عليها في ماي 1993

الناتج المحلي الاجمالي) اليونان فقد وصل عجز موازنتها العامة 4% من الناتج المحلي الاجمالي ، أما بالنسبة لمعيار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ أن الدول التي استوفت هذا المعيار قليلة جدا وهي فرنسا، ايرلندا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، وفنلندا ولقد بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بألمانيا 61.7 بالمائة وفي البرتغال 60.8 بالمائة وفي النمسا 65.6 بالمائة وتجاوزت في بعض الدول النسبة المعيارية بكثير مثل إيطاليا واليونان وبلجيكا حيث بلغت هذه النسبة 121.9 بالمائة، 106.4 بالمائة و 121.3 بالمائة على التوالي. أما بالنسبة لمعدل التضخم وأسعار الفائدة فقط تم تحقيقها في قبل كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما عدا اليونان التي انعكس عجز موازنتها العامة و نسبة دينها المرتفعة على ارتفاع معدل التضخم فيها إلى حوالي 5.2% الأمر الذي أدى إلى إرتفاع أسعار الفائدة فيها حيث وصلت إلى 9.8% من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى الرغم من عدم تحقيق المعيار الأخير المتعلق بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من قبل العديد من دول الاتحاد الأوروبي ، إلا أن معاهدة ماستريخت أتاحت قدرا من المرونة بشأن تقييم الخطوات التي تتخذ من قبل الدول التي تسعى للانضمام إلى الوحدة النقدية، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار ما تبذله هذه الدول من جهود لتحقيق معايير التقارب، أما بالنسبة لكل من السويد والدانمرك وبريطانيا فرغم من استثناءها لشروط الانضمام للاتحاد النقدي الأوروبي إلا أنها لم تتقدم بطلب العضوية . وذلك بسبب تخوفها أو عدم قناعتها بضرورة الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة أو لأنها تعتبر تبني اليورو مساسا بسيادتها وتنازلا عن هويتها الضاربة جذورها في القدم مثل بريطانيا.¹

الفرع الثالث:توسع العضوية في منطقة اليورو:²

في اجتماع للمجلس الأوروبي في ماي 1998 تم تحديد قائمة الدول التي استوفت شروط الإنضمام إلى الوحدة النقدية من بين 15 دولة المكونة للإتحاد الأوروبي، حيث اختيرت 11 دولة من بين هذه الدول الخمسة عشر الأعضاء أطلق عليها تسمية دول الموجة الأولى وهي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، ايرلندا، فنلندا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ والنمسا التي تشكل النواة الأولى لهذه العملة، بينما بقيت أربعة دول لم تنضم إلى الإتحاد النقدي الأوروبي وهي: الدانمارك، اليونان، السويد وبريطانيا والتي عازمت على الإحتفاظ بعملاتها الوطنية،وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استيفاء الشروط الإقتصادية والنقدية المطلوب توفرها، بينما فضلت الدول الثلاث الأخرى التريث والإنتظار، ويمكنها الإنضمام إلى الإتحاد في وقت لاحق حين تستكمل شروط الإنضمام وعندما تكون مستعدة لذلك.ثم بدأت منطقة اليورو بالتوسع:

- إنضمام اليونان: 01 جانفي 2001 لتصبح العضو الثاني عشر في منطقة الأورو.
- إنضمام سلوفينيا: في 01 جانفي 2007 لتصبح الدولة الثالثة عشر في منطقة الأورو.
- إنضمام كل من قبرص ومالطا: في 01 جانفي 2008 بعد قرار المجلس الأوروبي في 10 جويلية 2007 بتحقيق كل من مالطا وقبرص لمعايير الوفاق المنصوص عليها في اتفاقية ماستريخت، ليصبح عد دول منطقة الأورو خمسة عشر دولة.

¹ - سامية مقعاش ،مرجع سابق، ص 39

² - عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي – الجزائر-، يومي 26 و 27 فيفري 2011، ص ص 6-7.

- إنضمام سلوفاكيا: في 01 جانفي 2009 تبعا لقرار المجلس الأوروبي في 08 جويلية 2008 بتحقيقها لمعايير التقارب، لتصبح سلوفاكيا العضو السادس عشر في الإتحاد النقدي الأوروبي.

- إنضمام إستونيا: في 01 جانفي 2011 أصبحت استونيا الدولة السابعة عشر من دول الإتحاد الأوروبي التي انضمت إلى منطقة الأورو، وتعتبر الدولة الخامسة من الدول التي المنضمة في 2004 إلى الإتحاد التي اعتمدت العملة الموحدة بعد كل من سلوفينيا في 2007، مالطا وقبرص في 2008 وسلوفاكيا في 2009، وبالتالي بقيت عشرة دول من دول الإتحاد خارج منطقة الأورو، بانضمام هذه الدول أصبحت زاد حجم منطقة الأورو لتصبح تضم 17 دولة من أصل 27 دولة مكونة للإتحاد الأوروبي.

✓ **انضمام لاتفيا:** في 01 جانفي 2014 وهكذا أصبح عدد الدول في منطقة اليورو 18 دولة من أصل 28 دولة مكونة للاتحاد الأوروبي وبالتالي بقيت عشرة دول من دول الإتحاد خارج منطقة الأورو.¹

✓ **انضمام ليتوانيا:** هي جمهورية برلمانية انضمت إلى دول الإتحاد الأوروبي في عام 2004م، وبدأت تستخدم عملة اليورو في عام 2015م.²

الفرع الرابع: النظام الاوربي للبنوك المركزية

لقد حددت اتفاقية ماستريخت الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي الأوروبي الذي يشرف على إنجاز الوحدة النقدية الأوروبية، و في مقدمة هذه المؤسسات هيئة النقد الأوروبية بفرانكفورت في ألمانيا،³ التي أنشأت عام 1994 بالتوازي مع إعلان إنهاء دور البنك المركزية الأوروبية في تمويل القطاع العام ومواصلة دعم التنسيق بين السياسات النقدية بين الدول الأوروبية المعنية وتقوية التقارب الاقتصادي فيما بينها والاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية المحلية، لتندثر هذه المؤسسة في مرحلة لاحقة بعد تسليمها المشعل إلى البنك المركزي الأوروبي الذي تم تأسيسه العام 1998.⁴ وبالتالي بعد اندثار مؤسسة النقد الأوروبية تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية*، وهذا النظام الذي يتكون من البنك المركزي الأوروبي** و من البنوك المركزية لجميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. هو

¹ وكالة الانباء الكويتية "كونا"، انضمام جمهورية لاتفيا رسميا لدول منطقة اليورو، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2353341&language=ar>، نشر يوم 2014/01/01، على الساعة 01:39، أطلع عليه يوم 2014/03/16، على الساعة 06:16.

² -مجد خضر، مرجع سابق.

³ -محمد سعدوني، الوحدة النقدية الأوروبية وإشكاليات اليورو، جامعة بشار، الجزائر، ص6، مقال منشور على الموقع الالكتروني:

<https://www.ouarsenis.com/vb/attachment.php?attachmentid=2359>

⁴ -لم يذكر الكاتب، العملة الخليجية والدرس الأوروبي، صحيفة الوسط، العدد: 2839، البحرين، 15 جوان 2010، ص1. على الموقع: <http://www.alwasatnews.com/news/print/434774.html>، أطلع عليه يوم 2016/11/04 على الساعة 21:42.

* هناك اختلاف بين النظام الأوروبي للبنوك المركزية ونظام اليورو، حيث يتكون النظام الأوروبي للبنوك المركزية من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية لجميع دول الإتحاد الاقتصادي الأوروبي، أما نظام اليورو فيتكون من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية لدول منطقة اليورو.

** احتفل قادة الدول الأوروبية عام 1998 بانطلاق البنك المركزي الاوربي، والذي بدأ عمله الفعلي عام 1999. ومقره في مدينة فرانكفورت الألمانية، وقد تم اعطاء هذا البنك الاستقلال عن الحكومات بحيث يحدد السياسة النقدية للاتحاد الاوربي بعيدا عن تدخل حكومات الدول الاعضاء، وتهدف هذه السياسة أساسا إلى ضمان استقرار الأسعار داخل منطقة اليورو، إلى جانب تدبير الاحتياطات من النقد الأجنبي، ومراقبة المنظومة البنكية والمالية الأوروبية. بالإضافة إلى الحفاظ على قيمة اليورو أمام العملات الأخرى، كما تم الاتفاق على ان يتمتع البنك عن تقديم أي قروض لهذه الحكومات من اجل تمويل عجز الموازنات العامة لها. ويتمتع بدرجة عالية من التنسيق المنتظم مع البنوك المركزية التابعة الى الاتحاد الاوربي ويمتلك هذا البنك كافة الادوات والتقنيات التي تساعد على تحقيق اهدافه النقدية.

الذي يحدد السياسة النقدية فقدم اليورو عدل شروط رسم السياسة النقدية حيث هذه الأخيرة لا تتخذ من طرف كل دولة عضو على حدى، وإنما تتخذ على مستوى منطقة اليورو.¹، ولقد حددت اتفاقية ماستريخت مهام هذا النظام في الآتي²:

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي .
- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي ، وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات و توظيفها وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي و النقدي في دول الاتحاد الأوروبي .
- إصدار أوراق البنكنوت وسك الوحدات المعدنية لليورو .
- وضع وتنفيذ معايير الرقابة عن المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي .
- العمل على تدعيم موازين المدفوعات للدول الأعضاء و سياساتها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية.
- القيام بعمليات الصرف

طالما هناك دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تعتمد بعد اليورو، سيكون من الضروري أن نميز بين نظام اليورو ونظام البنوك المركزية الأوروبية ESCB. حيث تشكل البنوك المركزية الوطنية التاسع عشر في منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي نظام اليورو. وتطبق سياسة نقدية موحدة، أما بالنسبة للبنوك المركزية الوطنية في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي التي لم تعتمد بعد اليورو لا تشارك في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالسياسة النقدية الموحدة لمنطقة اليورو. حيث أن هذه الدول الأعضاء تحتفظ بعملتها الوطنية وتستمر هذه الدول في إدارة السياسة النقدية الخاصة بها.³

الفرع الخامس : معاهدات الاتحاد الاوروبي بعد معاهدة ماستريخت

أولاً: معاهدة أمستردام

لقد تم التوقيع من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على معاهدة أمستردام في 2 أكتوبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ في 1999/05/01 ، والتي تتكون من ثلاثة أجزاء وملحق و 13 بروتوكولا .⁴ وقد عدلت هذه الاتفاقية في اتفاقية الاتحاد الأوروبي، وأيضا في المعاهدات السابقة التي أنشأت الجماعات ،وقد حددت معاهدة أمستردام أهدافها على النحو التالي⁵:

- تنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء في مجال التوظيف؛
- إنشاء منظمة الحرية والأمن والعدالة، وتسهيل حرية الحركة وتقوية التعاون القضائي والرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي؛

¹- محمد سعدوني ، مرجع سابق، ص6.

²- مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة –العدد الثالث والعشرون، العراق، 2009، ص12.

³ - Banque Centrale Européenne, **Banque centrale européenne (BCE)**, Kern & Birner GmbH & Co, Francfort , Septembre 2002, p p 17-18.

⁴-مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص105.

⁵-ايمان أحمد علام، برنامج الدراسات القانونية التنظيم الدولي الاقليمي، مركز التعليم المفتوح، كلية الحقوق، جامعة بنها، مصر، ص81 -.

- التعاون على مستوى السياسة الخارجية والأمن؛
- مد السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي من خلال التوسع في تطبيق إجراءات المشاركة في اتخاذ القرار بين المجلس والبرلمان عند إقرار النصوص التشريعية؛
- تشجيع مشاركة البرلمانات الوطنية في أعمال الاتحاد.

ثانياً: معاهدة نيس

تناولت معاهدة نيس إعادة تشكيل أجهزة الاتحاد بهدف رفع كفاءتها وتدعيم وتفصيل أدائها مما يؤدي إلى القيام بوظائفها على أكمل وجه نحو تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي، وقد وقعت عليها الدول أعضاء الاتحاد في 26 فيفري 2001 ودخلت حيز النفاذ في 1 فيفري 2003.

ثالثاً: معاهدة لشبونة

كانت تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة الإصلاح، وهي معاهدة دولية عدلت المعاهدتين السابقتين اللتين شكلتا الأساس الدستوري للاتحاد الأوروبي -معاهدة ماستريخت ومعاهدة روما 1957-، ولقد تم توقيعها من قبل أعضاء الاتحاد الأوروبي في 13 ديسمبر 2007 وأصبحت سارية المفعول في الأول من ديسمبر 2009،¹ وكانت أهم التعديلات التي تضمنتها المعاهدة الانتقال من التصويت بالإجماع ليصبح بالأغلبية في 45 مجال لإقرار السياسات على الأقل في مجلس الاتحاد الأوروبي، حيث يتم الاعتماد بموجب الأغلبية المزدوجة، منح صلاحيات أكبر للبرلمان الأوروبي بحيث يتم إنشاء سلطة تشريعية من مجلسين بمشاركة مجلس الاتحاد الأوروبي، تجميع شخصية معنوية للاتحاد الأوروبي إضافة إلى إنشاء منصب رئيس المجلس الأوروبي والممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشئون السياسة الخارجية والأمن. كما قامت المعاهدة أيضاً باعتبار وثيقة حقوق وميثاق الحقوق الأساسية ملزمين قانوناً. كما منحت المعاهدة للمرة الأولى الدول الأعضاء الحق القانوني بمغادرة الاتحاد.- سنتطرق لها في الفصل الأخير بالتفصيل.-

¹-مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص 109.

المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية الأوروبية

تطور ما بدأ كأزمة للديون السيادية اليونانية في أواخر عام 2009 إلى أوسع صدمة اقتصادية في منطقة اليورو. حيث تواجه المنطقة تحديات اقتصادية رئيسية وما يتصل بها من ارتفاع مستويات الديون والعجز في الموازنات العامة، وبروز ضعف في النظام المصرفي الأوروبي، والركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة من جهة، واستمرار الاختلالات التجارية من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تواجه المنطقة أزمة سياسية وخلافات بين الدول حول عمل المؤسسات الأوروبية.

المطلب الأول: أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية

تعتبر أزمة الديون السيادية التي تعيشها أزمة منطقة اليورو حاليا نتاجا للعديد من الأسباب والعوامل، التي تفاعلت فيما بينها لتزيد من تفاقم الأزمة وامتداد آثارها لمختلف اقتصاديات المنطقة والعالم، غير أن مظاهرها اختلفت من دولة لأخرى. ومن خلال هذا العنصر سنحاول التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور وتفاقم هذه الأزمة، وكذا على أهم مظاهرها على اقتصاديات المنطقة.

الفرع الأول: الأزمة المالية العالمية

تعتبر الأزمة المالية العالمية 2007-2008 بمثابة المحفز الذي جعل الكرة الثلجية - الديون- تتدحرج من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا عامة ومنطقة الأورو خاصة مسببة تراجع في النمو بشكل حاد.

ومع ذلك، فإن الأسباب الجذرية التي أدت إلى أزمة الديون في أوروبا ليست مرتبطة بشكل مباشر جدا بالأزمة الأمريكية، التي يبدو أنها لعبت دورا رئيسيا. فالأسباب الحقيقية للأزمة الأوروبية تقع داخل أوروبا والعملة الموحدة-. ويمكننا ربط هذه الأسباب ببعض الجوانب: الافتقار إلى الرقابة وسوء الإدارة من جانب الدولة في عدة جوانب من الاقتصاد (تنظيم المصارف، ومراقبة المالية العامة، والإحصاءات الخاطئة، والفساد، نظام المضاربة في القطاعات الاقتصادية مثل العقارات). وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأزمة سببها الرئيسي الخلل الهيكلي في الاتحاد النقدي الأوروبي،¹ سنركز على نقطة أساسية واحدة والتي تعتبر من أهم أسباب الأزمة، وهي فقدان القدرة التنافسية، والناجمة أساسا عن اعتماد اليورو، مما يؤدي إلى الإفراط في مديونية الدول الأوروبية الطرفية.

الفرع الثاني: ارتفاع حجم المديونية الخارجية

بعد تبني دول الـ«PIIGS» لليورو رسميا اتجه رجال الأعمال للاستثمار في هذه البلدان باعتبارها مناطق آمنة ونظرا لانخفاض أسعار الفائدة فيها مقارنة بالدول الشمالية، وهو ما أحدث نوع من الضبابية والتشويه للقرارات الاستثمارية في منطقة اليورو نتج عنه إفراط الاستثمار في بعض القطاعات، بالإضافة إلى قيام القطاع الخاص بزيادة الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب الكلي، تزامن ذلك مع إطلاق دول الـ«PIIGS» مشاريع استثمارية ضخمة للحفاظ على معدلات نمو عالية ومستمرة مما دفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي خصوصا من دول أوروبا الشمالية، كل هذه العوامل ساهمت في النهاية في تعميق العجز المالي لدول الـ«PIIGS».

1- Alexandre JEANNERET, Elian CHOUAIB, *La crise de la dette en Europe*, Revue d'analyse économique, vol. 91, no 4, décembre 2015, p603.

الجدول رقم (2-4): إجمالي الدين الحكومي العام

الوحدة: % من الناتج المحلي الاجمالي

الدول / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
منطقة اليورو 19	69,2	67,4	65	68,6	78,4	83,8	86,1	89,5	91,3	92	90,4
ألمانيا	67	66,5	63,7	65,1	72,6	81	78,7	79,9	77,5	74,9	71,2
ايرلندا	26,1	23,6	23,9	42,4	61,7	86,3	109,6	119,5	119,5	105,2	78,6
اليونان	107,4	103,6	103,1	109,4	126,7	146,2	172,1	159,6	177,4	179,7	177,4
اسبانيا	42,3	38,9	35,5	39,4	52,7	60,1	69,5	85,7	95,4	100,4	99,8
فرنسا	67,1	64,4	64,3	68	78,9	81,6	85,2	89,5	92,3	95,3	96,2
ايطاليا	101,9	102,6	99,8	102,4	112,5	115,4	116,5	123,3	129	131,9	132,3
البرتغال	67,4	69,2	68,4	71,7	83,6	96,2	111,4	126,2	129	130,6	129

Source: <http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&plugin=1&language=en&pcode=teina225>

وتشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن ايطاليا هي ثاني دولة يرتفع فيها حجم الدين الحكومي العام بعد اليونان، حيث وصل العام 2010 إلى حوالي 115.4% من الناتج المحلي الاجمالي، فلقد ساهم فقدان القدرة التنافسية للبلدان دول PIIGS في استمرار العجز في حساباتها الجارية. وهذا كنتيجة رئيسية لتبني العملة الأوروبية الموحدة الأورو، وهكذا، كان على البلدان الطرفية دول PIIGS التي لم تتخذ تدابير لمواجهة فقدان قدرتها التنافسية أن تعوض عجزها بدعم مالي خارجي، لا سيما من المصارف الأوروبية الكبرى.¹

1. فقدان القدرة التنافسية- إتساع الفجوة بين دول شمال وجنوب الاتحاد الاوروبي من حيث القدرة التنافسية.- إن التغيير غير المتناسب في تكاليف العمالة لبلد ما على حساب آخر لا يمكن تصحيحه بسعر الصرف بعد اعتماد العملة الموحدة الأورو. الأمر الذي يؤدي إلى تغيير نسبي في القدرة التنافسية، فخلال الفترة من 1999-انطلاق اليورو- و 2009-اندلاع الأزمة في منطقة اليورو - بلغ النمو السنوي لتكاليف العمالة في دول PIIGS- وهي دول الجنوب وهي دول أقل تقدماً من دول الشمال -:5.37٪ في اليونان، و 5.87٪ في أيرلندا، و 3.75٪ في إسبانيا، و 2.67٪ في إيطاليا و 3.72٪ في البرتغال (انظر الجدول 1)، وهذه الزيادات أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان التي تشكل جوهر منطقة اليورو، ولا سيما في ألمانيا، حيث بلغ معدل النمو 1.78٪ فقط. ولذلك عانت البلدان الطرفية - دول PIIGS- خسائر كبيرة في القدرة التنافسية مقارنة ببقية بلدان منطقة اليورو.² والجدول التالي يوضح ذلك:

1- Elian Chouaib , Alexandre Jeanneret, **la crise de la dette en europe** , , Revue d'analyse économique, vol. 91, no 4 ,décembre 2015 , P 605.

2- ibid,P604.

الجدول رقم (2-5):تطور أجور العمالة لكل وحدة من القوى العاملة قبل الأزمة

الوحدة:%

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	Moyenne
Noyau de la zone euro												
Autriche	1.76	2.54	1.70	2.16	2.07	0.91	2.86	4.36	2.90	3.76	4.62	2.69
Belgique	3.53	2.08	3.68	3.85	1.93	1.57	1.74	3.56	3.40	3.55	1.17	2.73
Finlande	2.14	3.83	4.58	1.72	2.72	3.65	3.73	2.86	3.65	4.36	2.31	3.23
France	2.37	5.21	3.19	6.00	3.00	1.44	3.36	4.75	1.61	2.02	3.16	3.28
Allemagne	1.56	3.24	2.78	1.94	1.77	0.46	0.28	1.18	0.70	2.14	3.58	1.78
Pays-Bas	4.18	5.05	5.34	5.26	3.81	3.70	1.68	2.46	3.24	2.71	2.82	3.66
Périphérie de la zone euro												
Grèce	4.13	5.48	3.35	11.82	6.77	4.91	4.94	3.21	5.42	2.75	6.27	5.37
Irlande	5.55	8.17	8.39	6.64	7.36	5.84	4.87	4.64	6.36	6.15	0.55	5.87
Italie	1.73	2.24	3.85	2.83	2.89	2.83	3.50	2.06	2.28	3.20	1.98	2.67
Portugal	5.09	6.31	4.05	3.36	3.50	2.64	4.71	1.85	3.59	3.02	2.79	3.72
Espagne	1.86	2.76	3.15	3.26	3.54	2.95	3.86	4.07	5.57	6.46	3.83	3.75

source : Elian Chouaib , Alexandre Jeanneret, **la crise de la dette en europe** , Revue d'analyse économique, vol. 91, no 4 ,décembre 2015 ,p604.

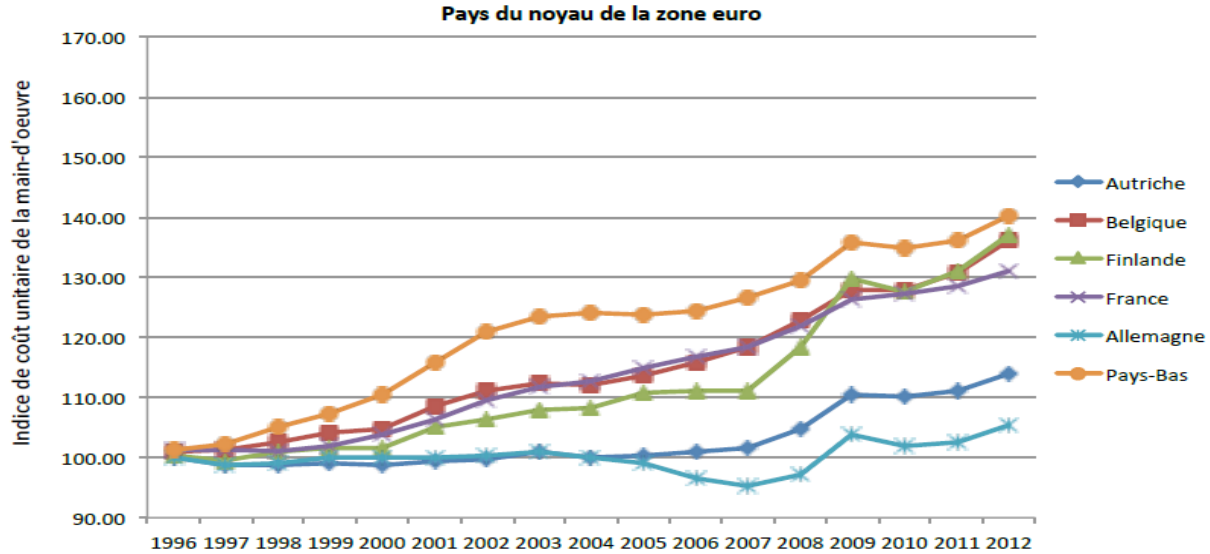
إن المقارنة بين تطور أجور العمال و إنتاجية العمل يوضح لنا الفروق في القدرة التنافسية بين البلدان الأساسية (النمسا وبلجيكا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا) و (اليونان وايرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا) لمنطقة اليورو. فزيادة الأجور* بنسبة تفوق كثيرا نمو الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمنتجات.¹ وبالحدوث عن دول الجنوب PIIGS نجد أن متوسط أجور القوى العاملة لإنتاج وحدة من السلع لا تتناسب مع إنتاجية العمل – باعتبار الأجر والإنتاجية بالساعة-، وفي المقابل،

*وحسب النظرية الاقتصادية، فإن الأجور هي –سعر- استخدام عنصر العمل، وهي بالتالي مثل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج الأخرى تتحدد في ظل نظام السوق بقوى العرض والطلب. العرض يمثل رغبة وقدرة الأفراد في العمل عند رواتب معينة، وكلما زاد الأجر كلما كان الشخص مستعدا للعمل لساعات أطول، بمعنى أن العامل يفضل أجرا أعلى. وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في ذلك منها طبيعة الوظيفة (بعض الوظائف فيها مخاطرة أكثر من غيرها، مثل العمل في الأماكن المرتفعة) وظروف العمل (مثل العمل الذي يحتاج إلى السهر لساعات متأخرة) وغيرها. أما الطلب، فهو يعتمد بدرجة أساسية على إنتاجية العامل، فكلما كان العامل ذا إنتاجية أعلى كلما كانت الشركة التي تطلب خدماته مستعدة لدفع مبالغ أكبر لهذه الخدمات. فالعامل الذي يستطيع جمع عشرين صندوقا من الفاكهة في اليوم يمكن أن يحصل على أجر أعلى من العامل الذي يستطيع جمع عشرة صناديق فقط، والسكرتيرة التي تستطيع أن تنبي طباعة أربعين صفحة في اليوم يمكن أن تحصل على ضعف راتب السكرتيرة التي تستطيع طباعة عشرين صفحة فقط، وهكذا. ومن الواضح أن ذلك يعتمد على مهارة العامل وقدراته الشخصية وقيمة السلع أو الخدمات التي ينتجها. بالنسبة لصاحب العمل، فإن زيادة الإنتاجية تعني انخفاض التكاليف ونمو الأرباح، بينما يعني انخفاض الإنتاجية ارتفاع التكاليف وبالتالي ضعف القدرة التنافسية وتدني الأرباح. ولهذا السبب تعمل المؤسسات باستمرار على زيادة إنتاجية موظفيها عن طريق التدريب والدورات وورشات العمل وتقديم الحوافز المادية والمعنوية. الحكومة تفعل ذلك أيضا، تسعى لتحسين إنتاجية موظفيها لأن ذلك يجعلها أقدر على تقديم الخدمات للجمهور بكفاءة أعلى وتكلفة أقل. النظرية إذن واضحة، إنتاجية العامل هي التي تحدد أجره

¹-محمد نصر، هل هناك علاقة بين الاجور والانتاجية؟، مجلة حياة وسوق- ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة - ، العدد 10، فلسطين، الاحد 26 حزيران 2011 - السبت 2 تموز 2011، ص4.

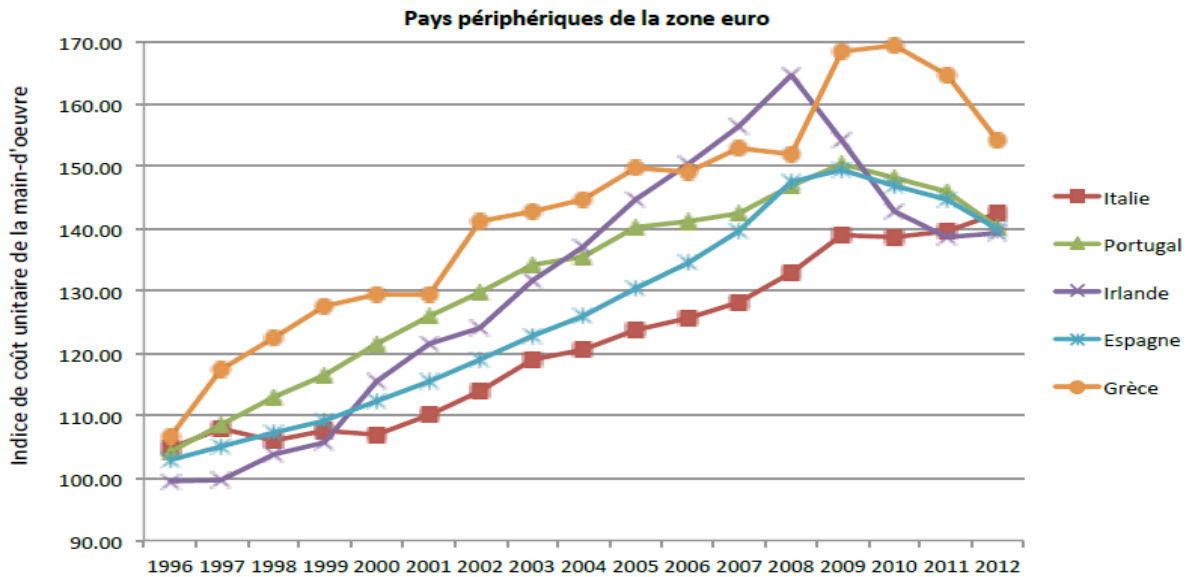
تمكنت بلدان الشمال من موازنة الزيادات في الأجور مع مكاسبها في إنتاجية العمل (ولا سيما ألمانيا والنمسا)، مما زاد من قدرتها التنافسية. وهذه الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب -فيما يخص تطور الأثر التراكمي للتكاليف الوحيدة لليد العاملة مقارنة بإنتاجية العمل- سجلت بنسبة كبيرة قبل اندلاع أزمة الديون السيادية الأوروبية.¹

الشكل رقم (2-2): تطور التكاليف الوحيدة لليد العاملة لدول الشمال



source : Elian Chouaib , Alexandre Jeanneret, *la crise de la dette en europe* , Revue d'analyse économique, vol. 91, no 4 ,décembre 2015 ,P606.

الشكل رقم (2-3): تطور التكاليف الوحيدة لليد العاملة لدول PIIGS



source : Elian Chouaib , Alexandre Jeanneret, *la crise de la dette en europe* , Revue d'analyse économique, vol. 91, no 4 ,décembre 2015 ,P606.

¹Elian Chouaib , Alexandre Jeanneret , op cit, P 605.

ويفتقر الاتحاد النقدي الأوروبي إلى آلية لتسوية التباينات على المستوى الاقتصادي بين البلدان الأعضاء في منطقة اليورو. فقد شهدت بعض الدول الأعضاء - دول الشمال - ازدهارا فقد استطاعت هذه الأخيرة تحسين قدرتها التنافسية وتسجيلها فوائض مالية، في حين تراجعت تنافسية دول الجنوب مما ساهم في تراكم عجزها الخارجي وأدت هذه التطورات المتباينة إلى اختلالات كبيرة. على مستوى الاتحاد الأوروبي، ويبدو أن آليات تصحيح الاختلالات في منطقة اليورو ستكون باهظة التكلفة من حيث النمو والعمالة نظرا لعدم قدرة دول منطقة اليورو تخفيض سعر الصرف لمعالجة هذه الاختلال، مما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية. في حين نلاحظ أن الدول التي لديها عملتها الخاصة والتي تواجه هذه الاختلالات أن تخفض من قيمة عملتها أو تقوم باعادة تقييم عملتها لتصحيح هذه الاختلالات.¹

وفي الاتحاد النقدي، تضطر البلدان التي تواجه عجزا خارجيا إلى الانفاق بكثافة، لتغطية هذا العجز، وقد تم الاعتراف بهذه المشكلة من قبل الاقتصاديين الذين مهدوا الطريق لنظرية مناطق العملة المثلى (مندل 1961، مكينون 1963، كينين 1969، بيومي وإيشنغرين 1993، كروغمان 1993).² وكذلك قد تحدث كثير من المراقبين، خصوصا الأمريكيين منهم عندما بدأ التفكير في إطلاق اليورو، عن أن الاتحاد النقدي الأوروبي لا يمثل منطقة عملة مثلى Optimum Currency Area، لأنه يفتقد جانبا كبيرا من شروطها، وذلك عندما تتم عملية المقارنة بالولايات المتحدة التي تستخدم أيضا عملة موحدة، ولكنها تكتسب خصائص منطقة العملة المثلى، على الأقل في المراحل المتأخرة لإطلاق الدولار كعملة موحدة. غير أن الأوروبيين كانوا عازمين على المضي في مشروع العملة الموحدة على أمل أن أي انحراف عن شروط منطقة العملة المثلى سيتم التقارب معه بمرور الوقت وبالنجاح المتوقع أن يحققه اليورو على المستوى الدولي. وبالفعل مع مضي الدول الأوروبية في مشروع العملة الموحدة وتحقيق اليورو لنجاحات كبيرة على أرض الواقع، كان جانبا كبيرا منها يعود إلى ضعف الدولار، بدأت آراء هؤلاء المراقبين تختفي تدريجيا من الكتابات الاقتصادية في هذا المجال،³ وساد الاعتقاد بأن الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو أنها ستختفي بمرور الوقت إلا أن الواقع قد خالف تماما هذه التوقعات، فقد انقسم الاتحاد إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع، مجموعة الدول الشمالية وتتضمن: النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا ومجموعة الدول الجنوبية بما فيها: اليونان أيرلندا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال، والتي يشار إليها اختصارا بدول «PIIGS». والشكل التالي يوضح التطورات الاقتصادية في هاتين المجموعتين قبل أزمة الديون السيادية الأوروبية، حيث يلاحظ أنه قبل الأزمة سجلت دول «PIIGS» معدلات نمو أسرع من نظيرتها الشمالية، إلا أن معدلات التضخم كانت أكبر كذلك في مجموعة «PIIGS» نظرا للنمو السريع في أجور العمال (معدلة باختلافات في معدل الإنتاجية)، مما أدى إلى فقدان دول «PIIGS» لقدرتها التنافسية الصناعية لصالح الدول الشمال الأوروبي، وهذا ما انعكس في صورة عجز تجاري للدول الجنوبية مع تسجيلها لأعلى مستوى من عجز الموازنة و الديون العامة نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي، في حين سجلت الدول الشمالية فوائض معتبرة. وقد استخدمت دول «PIIGS» معظم القروض والمساعدات التي حصلت عليها لتغطية عجزها التوأم في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتعود

¹- Paul De Grauwe, **Design failures of the Eurozone**, The Eurozone Crisis A Consensus View of the Causes and a Few Possible Solutions ,Centre for Economic Policy Research ,London,2015,p100.

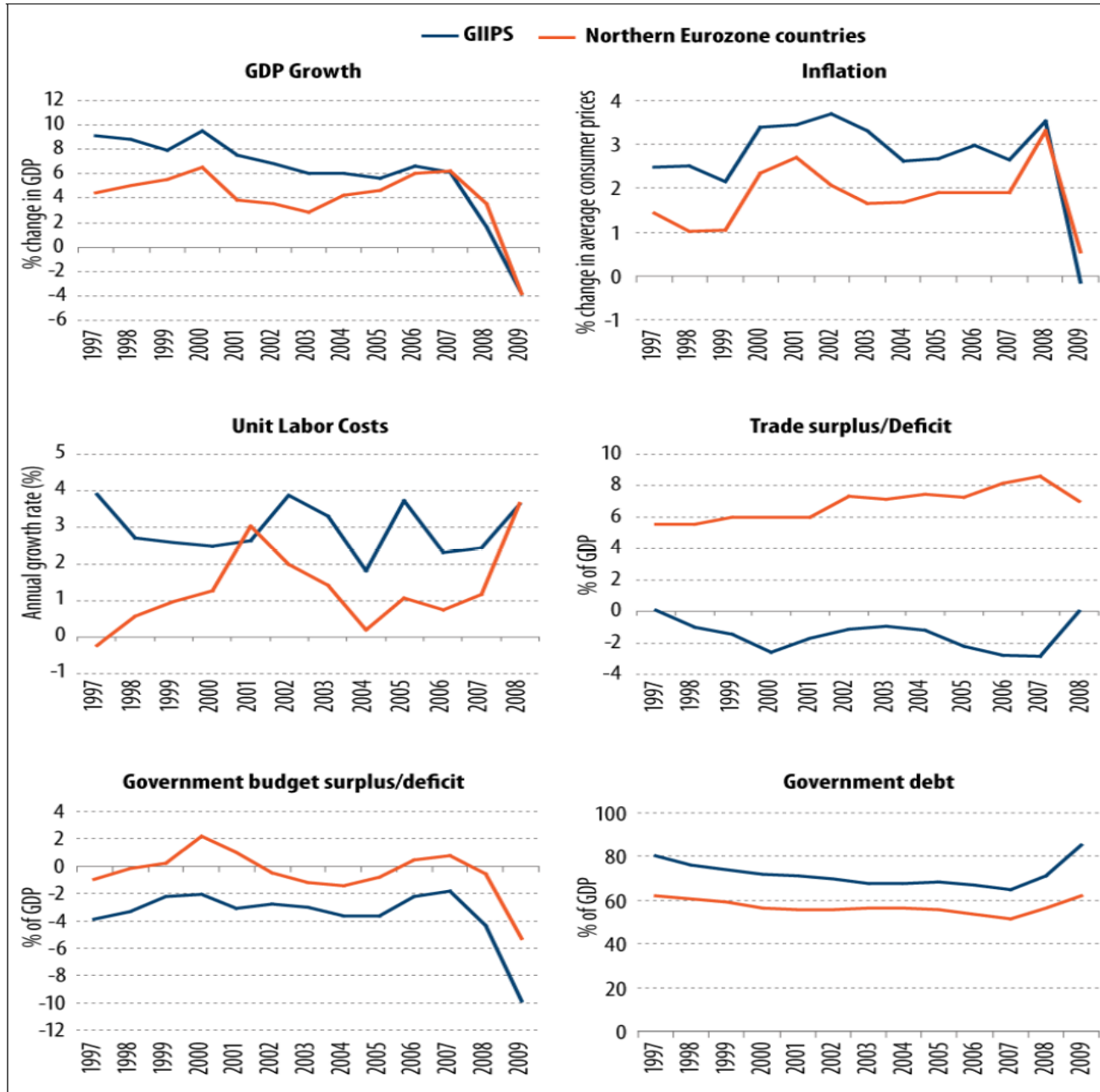
²- Ibid , p100.

³- إبراهيم السقا، هل الاتحاد الأوروبي منطقة عملة مثلى، المجلة الاقتصادية الالكترونية، السعودية، 21 ماي 2010، :

http://www.aleqt.com/2010/05/21/article_395863.html

ملكية هذه القروض في معظمها إلى بنوك أوروبية خصوصا الفرنسية والألمانية منها، حيث ارتفعت القروض الممنوحة من البنوك الألمانية لهذه الدول من 357,2 مليار دولار سنة 1999 إلى 1,6 تريليون دولار في ديسمبر 2009، أي بزيادة تقدر بأكثر من 450% وهو ما يعكس وضع دول الـ«PIIGS» تجاه دول الشمال الأوروبي والاختلالات الموجودة في منطقة اليورو.¹

الشكل رقم (2-4): التطورات الاقتصادية لدول شمال منطقة اليورو ودول الـ PIIGS قبل أزمة الديون السيادية الأوروبية



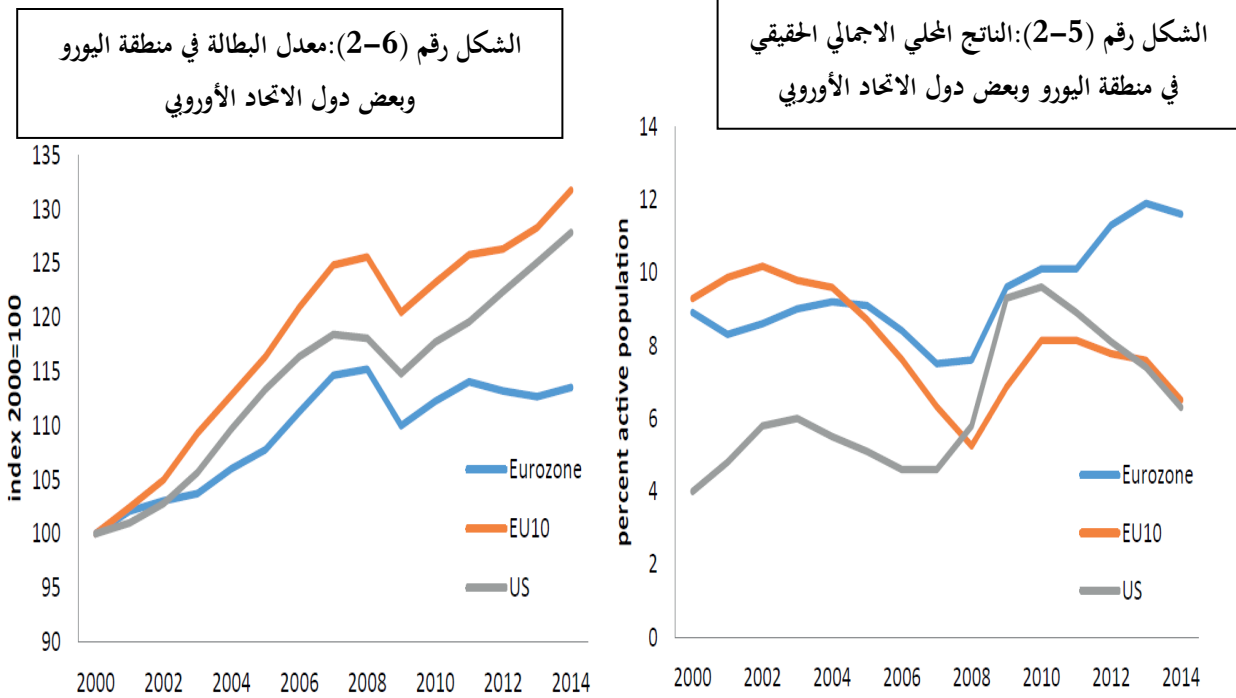
source :Rymond J. Ahearan and others, **the future of the euro and the US interests**, Congressional research service: CRS reported congress, January 10, 2011, p10 .

¹-بوخاري لحو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، يومي 27/26 فيفري 2012، ص ص 04-05.

إن حدوث أزمة اليونان أعادت إلى الصورة آراء هؤلاء المراقبين بقوة، وأثبتت أنهم كانوا على صواب عندما تحدثوا عن أن منطقة اليورو ليست بالفعل منطقة عملة مثلى.¹

واستنادا إلى نظرية منطقة العملة المثلى على الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي إجراء إصلاحات هيكلية لجعل أسواق العمل والسلع أكثر مرونة.²

وبصفة عامة يمكن القول أن منطقة اليورو فشلت فشلا ذريعا في الوفاء بوعودها التي قطعها في بداية انشاء العملة الموحدة الأورو؛ أي أن الاتحاد النقدي سيؤدي إلى المزيد من النمو الاقتصادي وفرص التوظيف. في حين أنه قد حدث العكس، فقد شهدت البلدان الأعضاء في منطقة اليورو في المتوسط نموا أقل ومعدلات بطالة أكبر من دول الاتحاد الأوروبي التي قررت البقاء خارج منطقة اليورو والشكل التالي يوضح ذلك:



source : Paul De Grauwe, **Design failures of the Eurozone**, The Eurozone Crisis A Consensus View of the Causes and a Few Possible Solutions ,Centre for Economic Policy Research ,London,2015, p102

وبصفة عامة يمكن القول أن المشكلة بالنسبة لدول منطقة اليورو تكمن في فقدان القدرة على الاستجابة للأوضاع الاقتصادية الوطنية من خلال سياسة نقدية مستقلة أو تخفيض قيمة العملة وبالتالي فالاستجابة لهذه الأوضاع تكون من خلال سياسة نقدية موحدة يسهر على تنفيذها البنك المركزي الأوروبي ولكن المشكل يكمن في عدم تماثل الصدمات بين دول المنطقة.³

¹-ابراهيم السقا، مرجع سابق..

²- Paul De Grauwe, op cit, p100.

³- Jeffrey Frankel , **Causes of Eurozone crises**, The Eurozone Crisis A Consensus View of the Causes and a Few Possible Solutions ,Centre for Economic Policy Research ,London,2015, p110.

وبالتالي فإن أعضاء منطقة اليورو لا يستوفون معايير منطقة العملة المثلثى. حيث تشير نظرية منطقة العملة المثلثى، والكتابات المتعددة في هذا المجال، إلى أن أهم شروط تشكيل منطقة العملة المثلثى هي تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء، أي عندما تتعرض المنطقة لضغوط انكماشية، فإن جميع الدول في المنطقة ستعاني من هذه الضغوط، وحينما تتعرض المنطقة لضغوط تضخمية فإن جميع الدول الأعضاء ستواجه الضغوط نفسها وهكذا، حتى لا تكون هناك دولة تواجه كسادا، بينما هناك انتعاش اقتصادي في باقي الدول الأعضاء، على النحو الذي هو حادث اليوم بالنسبة لليونان. تماثل الدورات الاقتصادية في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي يعد شرطا مهما جدا لتمكين الاتحاد النقدي من أن يتبع سياسة نقدية موحدة بسهولة، حيث يسهل إحداث الاستقرار الاقتصادي المطلوب في الدول الأعضاء كافة، أما عدم تماثل الدورات الاقتصادية فسيجعل من السياسة النقدية الموحدة مشكلة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، حيث ستساعد بعض الدول، بينما ستعقد الأوضاع بالنسبة للبعض الآخر. على سبيل المثال إذا كانت دولة ما تواجه ضغوطا تضخمية، بينما يواجه باقي الدول الأعضاء ضغوطا انكماشية، فإن اتباع سياسة نقدية توسعية لمساعدة الجانب الأكبر من الأعضاء في الاتحاد النقدي سيزيد عليه الإضرار بالدولة التي تواجه ضغوطا تضخمية وسيرفع درجة سخونة اقتصادها. أما إذا كانت دولة ما تعاني ضغوطا انكماشية بينما تواجه باقي الدول الأعضاء ضغوطا تضخمية، فإن تقييد السياسة النقدية سيساعد الدول التي تواجه ضغوطا تضخمية، بينما يعقد الأوضاع في الدولة التي تواجه ضغوطا انكماشية، وهكذا.¹ لذلك فالدول التي ترغب في تكوين منطقة للعملة فيما بينها يجب أن يكون لها أهداف اقتصادية متماثلة وخاصة فيما يتعلق بأهداف التوازن والاستقرار الداخلي في مجال التسعير والتوظيف، لأن الاختلاف في الأهداف سوف يؤدي إلى مزيد من الخلل في حالة قيام منطقة للعملة بين الدول الأعضاء، لذلك يجب تنسيق السياسات النقدية والمالية في مواجهة الأزمات على المستوى المحلي والدولي.

2. عجز في الحساب الجاري

بدأت أزمة اليورو بتوقف مفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود والتي كانت تعتبر كمصدر تمويلي رئيسي لاقتصاديات بعض دول اليورو، في الوقت الذي فقد فيه الحكومات قاعدتها الضريبية واضطرت إلى تحمل هذه الديون الخاصة بسبب التهرب الضريبي والفساد الإداري، مالم الأمر الذي أدى إلى أزمة الديون العامة. وقد أدى النظام المصرفي المثقل بالديون في منطقة اليورو، المرتبط ارتباطا وثيقا بالحكومات الوطنية، إلى تضاعف آثار هذه الأزمة لتمس النظام الاقتصادي ككل.² وتعتبر أزمة منطقة اليورو أزمة ديون سيادية كما سبق ذكره. وترجع بدايات هذه الأزمة إلى مشاكل الديون السيادية لليونان في نهاية 2009، لذلك كان على واضعي السياسات الأوروبيين أن يعالجوا في الغالب مشاكل الدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل في إعادة تمويل ديونهم العامة، مع عدم إغفال الأسباب الجذرية لهذه المشاكل. والملاحظ في هذه الأزمة أن السبب الرئيسي للديون السيادية يرجع إلى العجز في موازين مدفوعات بعض دول اليورو.³

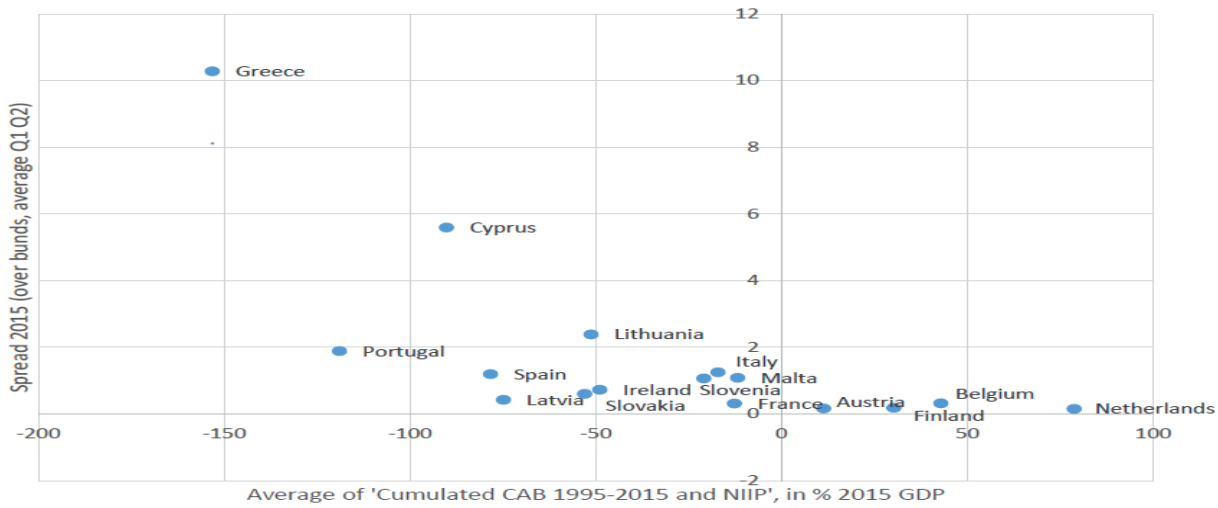
¹-ابراهيم السقا، مرجع سابق.

²- Daniel Gros, *The Eurozone crisis and foreign debt*, The Eurozone Crisis A Consensus View of the Causes and a Few Possible Solutions, Centre for Economic Policy Research, London, 2015, p121.

³- Ibid, p121-122.

لم يعاني أي بلد كان يملك في عام 2008 فائضا في الحساب الجاري و / أو مركزا إيجابيا صافيا للأصول الخارجية ضغوطا مالية دائمة وهذا بصرف النظر عن مستوى دينه العام. فعلى سبيل المثال، لم تشهد بلجيكا، التي سجلت في بداية الأزمة نسبة عالية من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبرتغال، ضغوطا مالية خطيرة، وكانت علاوة المخاطر فيها منخفضة في المتوسط طوال الفترة كلها أقل من 90 نقطة أساس. وعلى النقيض من ذلك، فالبرتغال فقدت إمكانية الوصول إلى الأسواق في مرحلة ما، وكان يتعين إنقاذها وهذا بسبب ارتفاع علاوة المخاطر فيها. والسبب في هذا الاختلاف هو أن بلجيكا كانت تملك فائضا كبيرا في الحساب الجاري لفترة طويلة قبل الأزمة، وبذلك تراكم لديها مركز دائن أجنبي صاف يبلغ نحو 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن البرتغال كانت تعاني من عجز كبير في الحساب الجاري، تراكم ديون خارجية كبيرة لديها (ما يقرب من 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي).¹

الشكل رقم (2-07):وضعية الأصول الأجنبية وعلاوات المخاطر



la source :Daniel Gros ,**The Eurozone crisis and foreign debt**, The Eurozone Crisis A Consensus View of the Causes and a Few Possible Solutions ,Centre for Economic Policy Research ,London,2015, ,p122.

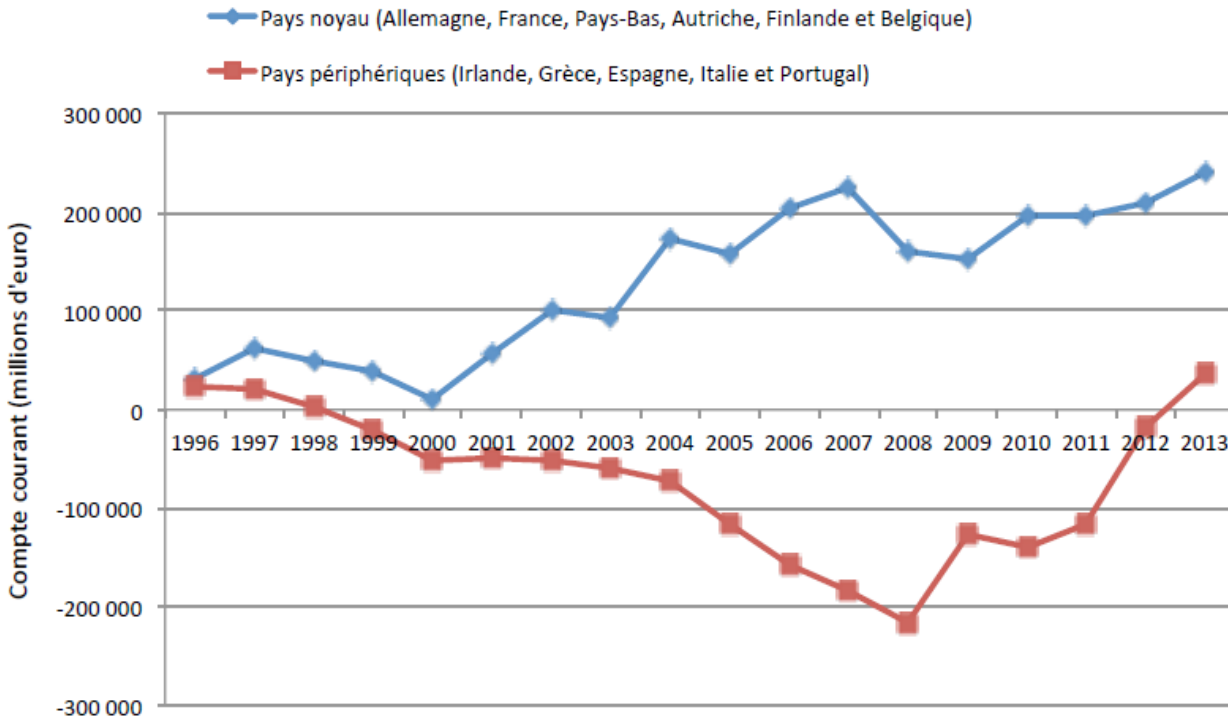
لقد ساهم فقدان القدرة التنافسية للبلدان دول PIIGS في استمرار العجز في حساباتها الجارية. وهذا كنتيجة رئيسية لتبني العملة الأوروبية الموحدة الأورو ، وهكذا، كان على البلدان الطرفية دول PIIGS التي لم تتخذ تدابير لمواجهة فقدان قدرتها التنافسية أن تعوض عجزها بدعم مالي خارجي، لا سيما من المصارف الأوروبية الكبرى. وفي المقابل، شهدت البلدان الرئيسية -دول الشمال- فوائض كبيرة في الحساب الجاري. فقد أدى انخفاض القدرة التنافسية لدول الجنوب مقارنة بدول الشمال إلى وجود اختلافات أو فروق في الحسابات الجارية بين هذه الدول .² وهكذا أصبحت أزمة ميزان المدفوعات أزمة دين عام فقد أدى العجز في الحساب الجاري لدول «PIIGS» إلى تراكم الديون العامة والخاصة وصلت إلى 80% من حجم الناتج المحلي، وفي المقابل لم تتأثر دول أوروبا الشمالية كثيرا بعد إطلاق اليورو، كما لم تشهد تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال ونتيجة لسياساتها المالية المتناسقة و التي تهدف إلى احتواء الطلب الكلي مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وهذا ما أكسبها قدرة تنافسية أكبر مقارنة بنظيرتها الجنوبية، مما

¹- Daniel Gros ,op cit ,p 122.

²- Elian Chouaib , Alexandre Jeanneret , op cit, P5.

جعلها تصدر إلى دول الـ«PIIGS» وتحقيق فوائض معتبرة في حساباتها الجارية.¹ والشكل البياني التالي يوضح التغير السنوي في متوسط الحساب الجاري (صافي صادرات السلع والخدمات) بملايين اليورو بالنسبة للبلدان الأساسية (ألمانيا وفرنسا وهولندا والنمسا وبلجيكا) والدول الفرعية (أيرلندا، اليونان، إسبانيا، إيطاليا والبرتغال) لمنطقة اليورو.

الشكل (2-08):تطور الحساب الجاري لدول شمال وجنوب منطقة اليورو



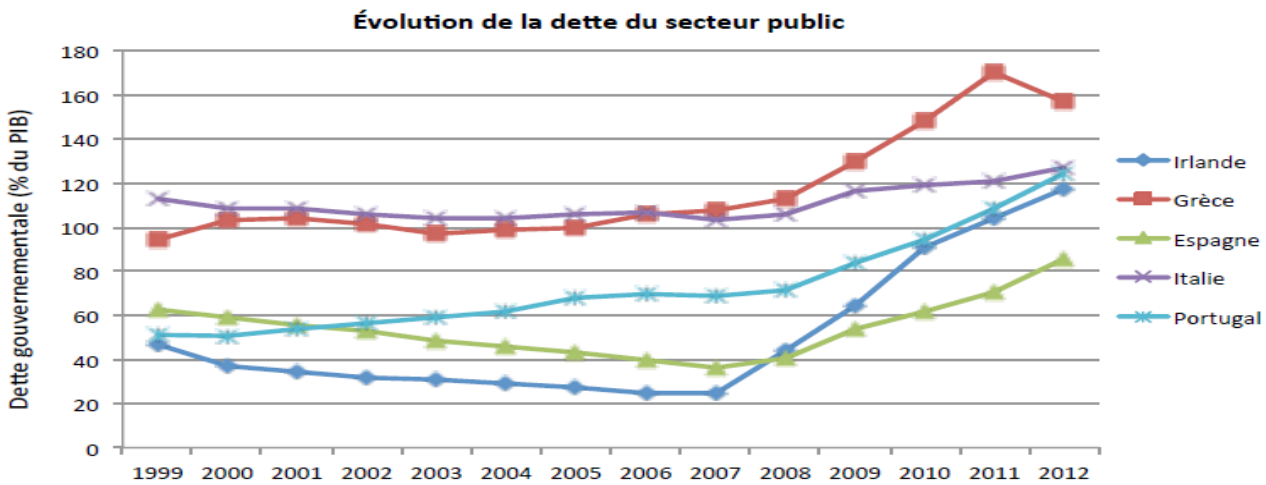
source : La source : Elian Chouaib , Alexandre Jeanneret, **la crise de la dette en europe** , Revue d'analyse économique, vol. 91, no 4 ,décembre 2015 ,P607.

و لم يتم التعاقد على الديون الخارجية للبلدان الطرفية فقط من قبل الحكومات بل أيضا من قبل القطاع الخاص الذي كان مثقلا بالديون وهذا بسبب ضعف تنافسيته مقارنة بدول شمال منطقة اليورو، فقد شهد القطاع الخاص الألماني فوائض مالية كبيرة بلغت نحو 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي،² والشكل التالي يوضح لنا تطور الدين (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) للقطاع الخاص والعالم في دول PIIGS (أيرلندا واليونان وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال) لمنطقة اليورو منذ عام 1999.

¹-بوخاري لحو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، يومي 26/27 فيفري 2012، ص 9.

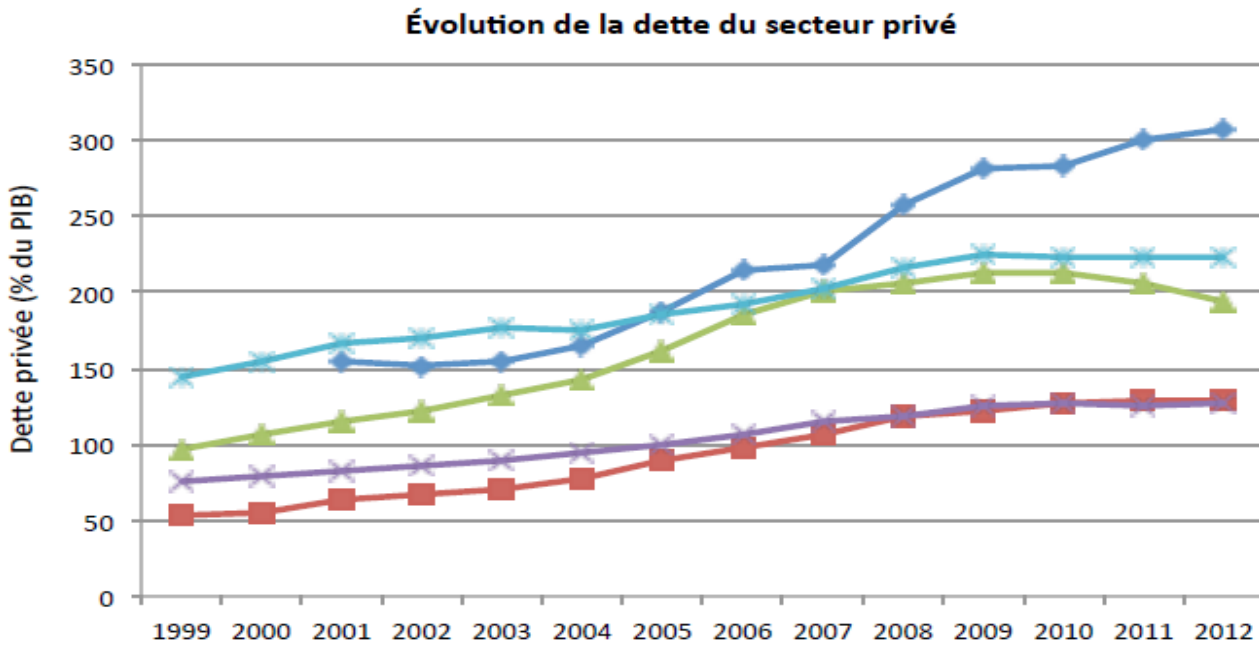
²- Elian Chouaib , Alexandre Jeanneret ,op cit, P 6.

الشكل (2-09):تطور الديون الخارجية للقطاع الحكومي لدول PIIGS



source : Elian Chouaib , Alexandre Jeanneret, *la crise de la dette en europe* , , Revue d'analyse économique, vol. 91, no 4 ,décembre 2015 ,P608.

الشكل (2-10):تطور الديون الخارجية للقطاع الخاص لدول PIIGS



source : Elian Chouaib , Alexandre Jeanneret, *la crise de la dette en europe* , , Revue d'analyse économique, vol. 91, no 4 ,décembre 2015 ,P608.

وبصفة عامة يمكن القول أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية هي أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية، فعلى سبيل المثال لا تستطيع دول الـ«PIIGS» تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها عن طريق تخفيض قيمة العملة أو رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال إليها نتيجة اشتراكها في اليورو. في حين أن دول الـ«PIIGS» لا زالت تحتفظ

بحريتها في مجال السياسة المالية حيث يمكن أن تستخدمها كأداة لكبح جماح الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب للحد من الاستهلاك واحتواء الطلب الكلي مما يسمح بتوفير موارد لسداد الديون الخارجية.

3. انخفاض تكلفة الاقتراض

سادت أسعار الفائدة الرئيسية الحقيقية المنخفضة لفترات طويلة أغلب الاقتصاديات المتقدمة قبل وخلال ظروف الأزمة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، واليابان.. الخ، ويتخذ البنك المركزي قرار خفض معدل الفائدة عندما يُلاحظ بطء في معدلات النمو الإقتصادي، من أجل ضخ كميات كبيرة من السيولة لدفع حركة الإقتصاد بشكل عام لتصل إلى مرحلة الإنتعاش الإقتصادي. و تركز هذه الأداة من خلال الإلتزام الصريح أو الضمني للبنك المركزي للحفاظ على معدل الفائدة الرئيسي القريب من الصفر لفترة معينة، ويهدف هذا الإجراء إلى ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة عند مستوى جد منخفض، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الفائدة و ارتفاع توقعات التضخم التي تولدها السياسة النقدية التوسعية المنتهجة للبنك المركزي،

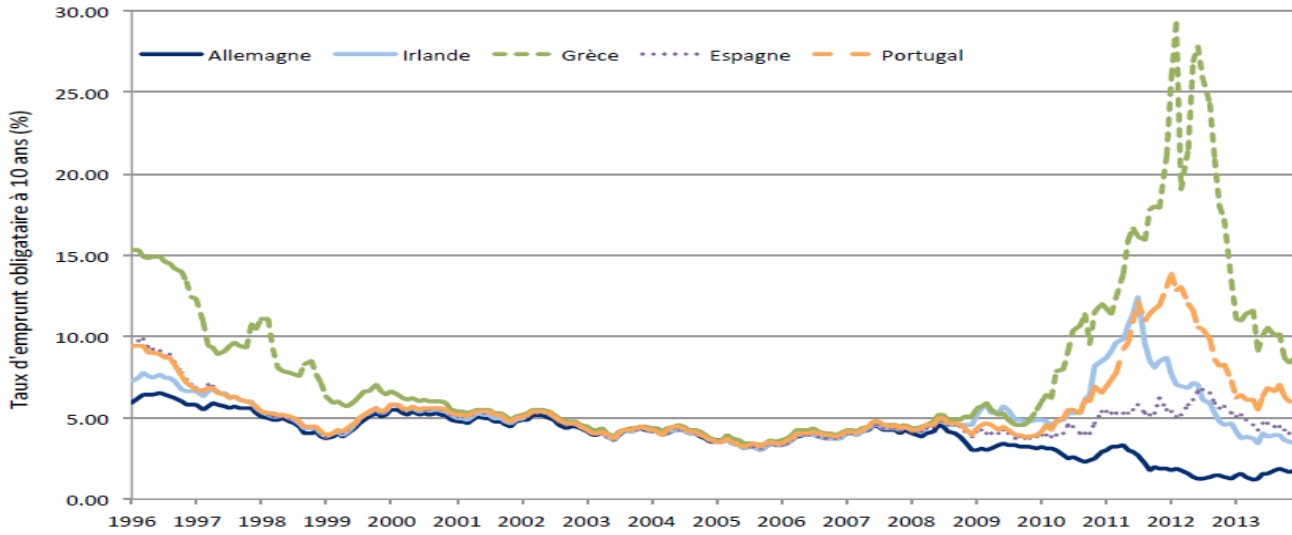
إضافة إلى إمكانية إعلانه عن مستوى تضخم مستهدف أعلى و قد قام البنك المركزي الأوروبي بعدة تخفيضات تدريجية و متتالية.¹ وبالحدوث عن الاتحاد الأوروبي فلقد كانت المفاجأة فيما يخص الأزمة اليونانية خاصة و أن الكثير من الدول كانت تعاني من مشكلة العجز في الموازنة، وتعتمد على مبدأ التمويل بالعجز بمعنى أنها تفق ما لا تملك عن طريق التوسع في الإنفاق لغرض الاستثمار أو حتى أوجه الإنفاق الأخرى، و هو مبدأ مستقر نوعاً ما، لكن المشكلة ليست في مقدار الدين العام بل نسبة الفائدة على الدين بالنسبة للقروض اليونانية الذي هو بالأساس كان منخفضاً حوالي 6% ليرتفع إلى 22.50% سنة 2012 هذا الأخير الذي يتحدد بمستوى الثقة في الاقتصاد. وعلى الرغم من تنوع اليونان لمصادر اقتراضها، إلا أن هذه الديون لم تحقق الأهداف المرجوة منها.²

نتيجة لما تقدم، استمرت اليونان في سياسة اللجوء إلى الاقتراض دون حساب لتداعيات ذلك، فبمجرد دخولها للاتحاد النقدي الأوروبي استفادت اليونان من تأشيرة الحصول على القروض بأسعار فائدة منخفضة وصلت أقل من 5% مقارنة ب 15% والذي كانت تقترض به قبل انضمامها لمنطقة اليورو، وزادت شراحتها للاقتراض، حتى إن أحد السياسيين الأوروبيين قال إن "اليونان مدمنة ديون". كان الإنفاق يفوق بكثير مستوى الدخل، وكون أن هذه الحالة استمرت لسنوات طويلة، فقد كان ينظر إليها على أنها حالة طبيعية دون أن يكون لدى الساسة اليونانيين خطة عملية لمواجهتها والتعامل معها. بقيت القضية الاقتصادية اليونانية قضية داخلية على مستوى التداعيات وسبل العلاج إلى أن أصبحت اليونان عضواً في المجموعة الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي وبعدها عضواً في الوحدة النقدية الأوروبية والتي وضع الاتحاد الأوروبي لها شروطاً اقتصادية تلتزم بها الدول الراغبة في دخول منطقة اليورو.

¹- نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 44، العراق، 2015، صص 316-317.

²- لشهب مسعود، قراءة في أزمة الديون اليونانية، تأثير أزمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 07/08/2013، ص8.

الشكل رقم (11-2):تغييرات أسعار الفائدة على الاقتراض طويلة الاجل



source : Elian Chouaib , Alexandre Jeanneret, *la crise de la dette en europe* , Revue d'analyse économique, vol. 91, no 4 ,décembre 2015 ,P602.

الفرع الثالث:ضعف سياسة الموازنة والعجز المالي في منطقة اليورو

حيث أنه على عكس القرارات النقدية التي تم تحويل سلطة اتخاذها إلى المستوى الأوروبي في إطار الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، فإن السياسة المالية بقيت سلطتها على مستوى الدول الأوروبية كل على حدى، وهذا ما أدى إلى وجود تناقض على مستوى الإتحاد النقدي والاقتصادي، أين تكون السياسة النقدية فوق قطرية، في تبقى السياسة المالية على المستوى القطري. فمع إعطاء السياسة المالية مزيداً من الأهمية في السياسة الاقتصادية العاملة للدولة تبعاً للأفكار الكينزية، فقد أصبحت سياسة الموازنة تلعب دوراً مهماً في عملية الاستقرار الاقتصادي، من خلال البحث عن تحقيق التوازن الموازي. غير أن هذا الاختيار صعب في الواقع العملي، فالإتحاد الأوروبي لا يملك مركزاً للسياسات الاقتصادية قادر على توجيه وتنسيق السياسة الموازنة لدول الإتحاد من خلال مراقبة الموازنات القطرية، وقد صعب هذا الوضع على السلطات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي الوصول إلى إيجاد مزيج من السياسات المالية والنقدية المثلى.¹

وفي هذا الإطار وبالحدوث عن العجزات المالية في منطقة اليورو تعود جذورها إلى العشرييات الأخيرة من القرن الماضي، إذ سجلت دول منطقة الأورو عجزاً ميزانياً في المتوسط يقدر في الفترة 1961-1973 بـ 0.4% من الناتج الداخلي الخام، ثم تطور هذا العجز إلى 3.9% من (PIB) في الفترة 1974-1984، ثم انتقل إلى 5.9% من في الفترة 1984-1994، وبالتالي فإن نسبة العجز في المتوسط للفترة الممتدة بين 1973 إلى 1994 تجاوزت 3% من (PIB) وهي النسبة المتفق على عدم تجاوزها في اتفاقيات إنشاء العملة الموحدة. وابتداءً من 1995 إلى غاية 2007 عرفت وضعية الميزانيات العمومية تحسناً ملحوظاً بسبب الظروف الاقتصادية العالمية الملائمة، وانخفاض معدلات الفائدة، والتقييد بالتدابير المعتمدة في إطار احترام قواعد الميزانية المتفق عليها من طرف الدول في منطقة

¹ - محمد يعقوبي، عبدالله عناني، تأثير أزمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 07/08/2013، ص5.

الأورو، ما جعل نسبة العجز تتدنى إلى ما دون 3% من (PIB) بنسبة قدرها 2.6% من (PIB) ولكن من جراء الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية (2007 وما بعدها)، قفزت نسبة العجز إلى 4.9% من (PIB) في الفترة التي تلت الأزمة، أي من 2008 إلى 2010 لدول منطقة الأورو مجتمعة.

الجدول رقم (2-6):وضع الميزانية العامة للدولة قبل وخلال أزمة الديون السيادية الأوروبية

السنوات/ الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
منطقة اليورو 19	-2,6	-1,5	-0,6	-2,2	-6,3	-6,2	-4,2	-3,6	-3,0
ألمانيا	-3,4	-1,7	0,2	-0,2	-3,2	-4,2	-1,0	0,0	-0,2
أيرلندا	1,6	2,8	0,3	-7,0	-13,8	-32,1	-12,6	-8,0	-5,7
اليونان	-6,2	-5,9	-6,7	-10,2	-15,1	-11,2	-10,3	-8,8	-13,2
اسبانيا	1,2	2,2	2,0	-4,4	-11,0	-9,4	-9,6	-10,5	-7,0
فرنسا	-3,2	-2,3	-2,5	-3,2	-7,2	-6,8	-5,1	-4,8	-4,0
إيطاليا	-4,2	-3,6	-1,5	-2,7	-5,3	-4,2	-3,7	-2,9	-2,7
البرتغال	-6,2	-4,3	-3,0	-3,8	-9,8	-11,2	-7,4	-5,7	-4,8

Source: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

ومن خلال الجدول نلاحظ أن المعدلات المرتفعة لنسبة العجز سنة 2010 تتعلق خاصة بإيرلندا (32.1%)، واليونان (11.2%)، والبرتغال (11.2%) واسبانيا (9.4%) وتعاني هذه الدول من مشاكل مزدوجة، من جهة ديون عمومية مرتفعة تستدعي تسديد الأقساط والخدمات سنويا، والتي تزيد في تعميق العجز في الميزانية العمومية بما فيها ديون خارجة هامة ذات مدى زمني طويل الأجل، ومن جهة أخرى تفشي ظاهرة الرشوة والفساد التي تجعل الإيرادات في مستويات دنيا. ويرجع السبب في هذا العجز المزمن في الميزانية العامة دول الاتحاد الأوروبي هو ارتفاع قيم الديون السيادية بشكل غير طبيعي، وبمقارنة وضع منطقة اليورو مع وضع باقي الاقتصاديات، يلاحظ أن العجز غير ناتج عن ارتفاع في النفقات، وإنما هو ناتج عن انخفاض في الموارد. وتأتي هذه الوضعية نتيجة لانعدام الثقافة الضريبية لدى مواطني بعض الدول الأوروبية كاليونان.¹

الفرع الرابع:عدم احترام ما نص عليه ميثاق الاستقرار والنمو- SGP The Stability and Growth Pact-

"تم تصميم معايير التقارب-convergence criteria- في اطار معاهدة ماستريخت-the Maastricht Treaty- لضمان أن تحافظ جميع البلدان في منطقة اليورو، على استقرار المستويات العامة للأسعار وأسعار الصرف، عجز موازنة عامة منخفض وكذلك ديون خارجية منخفضة، وزرع ثقة في أسواقها المالية، حيث نص ميثاق الاستقرار والنمو على أن لا يتجاوز العجز في الميزانية العامة للدول أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا لضمان النمو المستدام لأعضاء منطقة اليورو. في البداية، وضع ميثاق الاستقرار والنمو معايير تقارب أكثر صرامة من تلك المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت، على سبيل المثال. خفض عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 1% واستخدام العقوبات المالية التلقائية، ومع ذلك، فقبل التوقيع على الميثاق تم تخفيف بعض المتطلبات التي نص عليها هذا الأخير، فعلى سبيل المثال، وقد وافق أغلبية-ثلاثي-وزراء المالية على فرض

¹- محمد يعقوبي، عبدالله عناني، مرجع سابق، ص 6.

غرامات مالية تلقائية للمخالفين لانتهاك الشروط المتفق عليها في ميثاق الاستقرار والنمو والذي لم تطبقه العديد من البلدان، بما في ذلك فرنسا وألمانيا، وقد سمح للدول المنتهكة والمخالفة لميثاق الاستقرار والنمو أن يقرروا ما إذا كانوا سيعاقبون أم لا وهذا نظرا لكثرتهم مقارنة بالدول التي التزمت بتنفيذ هذه المعايير-معايير التقارب- والتي كان تأثيرها ضعيفا- رأيهم لم يأخذ بعين الاعتبار- نظرا لقلتهم من جهة ومن جهة أخرى حاة لا تفشل الوحدة الأوروبية أو النظام الأوروبي مع بداياته. وقد تم التوقيع في مارس 2012 على اتفاقية مالية جديدة والتي ساعدت على معالجة المشاكل الجذرية. والهدف من هذه الاتفاقية هو تعديل العجز الهيكلي في الميزانية (المعدل، مع مراعاة الدورة الاقتصادية)، وتخضع انتهاكات هذا الشرط لعقوبات مالية -نصف تلقائية- ما لم تكن الغالبية العظمى من الأعضاء سوف تصوت ضده. ولا يزال تجنب الجزاءات قائما بسبب العجز الكبير في الميزانية العامة لدول منطقة اليورو هناك استثناء بالنسبة لهذا الاتفاق فيما يخص الأسباب الموضوعية مثل الكوارث الطبيعية.¹

الفرع الخامس: عدم وجود مصداقية على مستوى الأرقام المعلنة

حيث صرحت بعض دول منطقة اليورو كاليونان والبرتغال وإسبانيا بأرقام غير صحيحة فيما يخص أرقام وقيم متغيراتها الاقتصادية الأساسية كمعدل التضخم، نسبة الدين إلى الناتج المحلي، نسبة العجز الموازي، ... الخ، حتى تتمكن من استيفاء شروط الانضمام إلى منطقة اليورو، وهذا ما جعلها تواجه العديد من الصعوبات بعد ذلك فيما يخص التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة. بالإضافة إلى هذه الأسباب وأخرى المتعلقة بالبنية المؤسسية والهيكلية الخاصة بمنطقة الأورو، هناك العديد من العوامل المرتبطة أساسا بالأزمة المالية، وما خلفته من آثار على المتغيرات الاقتصادية العالمية وعلى سير وأداء الاقتصاد العالمي، وهو ما انعكس سلبا على أداء بعض اقتصاديات منطقة اليورو.²

الفرع السادس: دور السوق المالي ووكالات التصنيف الائتماني

انفجرت أزمة الديون في منطقة اليورو بسبب الإفراط في المديونية من طرف الحكومات والهيئات التابعة لها، حتى أصبحت بعض الحكومات غير قادرة على تسديد خدمات الديون، بمعنى إفلاسها الجزئي (اليونان، البرتغال، أيرلندا)، وما زاد في تفاقم الأزمة هو صعوبة الحصول على الأموال في السوق المالية بشروط مناسبة (سعر الفائدة، علاوة المخاطر وعلاوة التأمين) من جراء خوف المستثمرين، وخصوصا في ظل القرارات التي اتخذتها وكالات التصنيف الائتماني بإعادة تصنيف الديون العمومية لدول المنطقة، وهو ما يعني رفع معدلات الفائدة وعلاوة التأمين بإعادة تصنيف الديون العمومية، والأثر الكبير الذي أحدثته وكالات التصنيف على أزمة منطقة اليورو هو إقدام وكالة Poor&Standard على تخفيض التصنيف الائتماني لعدة دول.³

وقد عمدت وكالات التصنيف الائتماني إلى إعادة تصنيف العديد من دول منطقة الأورو بتخفيض تصنيفها عما كان عليه قبل الأزمة، وقد جاءت هذه القرارات لوكالات التصنيف الائتماني (Standard & poor's) و Moody's تبعاً للتطورات التي عرفتها أزمة الديون السيادية في المنطقة وحالات العدوى التي مست العديد من الدول تباعا، خصوصا وأن الوضعية الاقتصادية للمنطقة تميزت

¹-Paulina Srovnalnikova, 1Juste Razinskaite, THE EUROZONE CRISIS AND THE EFFECT OF BREXIT, Vadyba- Journal of Management-, vol 30, №1, lithuania, 2017, p 97-98.

²- محمد يعقوبي، عبدالله عناني، مرجع سابق، ص 6.
³- بوريش هشام، عفيف هناء، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية -دراسة حالة اليونان-، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص 24.

الفصل الثاني.....الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية

بتراجع المؤشرات الاقتصادية وارتفاع علاوة المخاطرة على السندات السيادية في الأسواق المالية وتزايد الشكوك حول نجاعة القطاع المصرفي الأوروبي. وعلى إثر هذا التصنيف الجديد فقدت فرنسا تصنيفها الممتاز (AAA) وأصبحت حائزة على تصنيف أدنى (AA)، بالإضافة إلى إعادة تصنيف 8 دول أخرى¹.

الجدول رقم (2-7):إعادة النظر في التصنيف الائتماني لمنطقة الأورو:

Moody's			Standard & poor's			
التغيير	2013	2011	التغيير	2013	2011	
0	Aaa	Aaa	-1	+AA	AAA	النمسا
0	Caa3	Aa3	0	AA	AA	بلجيكا
-7	A1	Baa3	-8	+CCC	BBB	قبرص
0	Aaa	A1	0	-AA	-AA	إستونيا
0	Aa1	Aaa	0	AAA	AAA	فنلندا
-1	Aaa	Aaa	-1	AA	AAA	فرنسا
0	C	Aaa	0	AAA	AAA	ألمانيا
-1	Ba1	Ca	+4	-B	CC	اليونان
0	Baa2	Ba1	0	+BBB	+BBB	إيرلندا
-3	Aaa	A2	-2	+BBB	A	إيطاليا
0	A3	Aaa	0	AAA	AAA	لوكسمبورغ
-1	Aaa	A2	-2	+BBB	A	مالطا
0	Ba3	Aaa	0	AAA	AAA	هولندا
-1	A2	Ba2	-2	BB	-BBB	البرتغال
-1	A2	A1	-1	A	+A	
-4	Baa2	A1	-3	-A	-AA	
-5	Baa3	A1	-5	-BBB	-AA	

Source : Gaillard Jean pierre, **Les marchés financiers : évolutions récentes et perspectives**, Revue de stabilité financière, n:23, Banque centrale de Luxembourg, Luxembourg, 2013, p 26

المطلب الثاني: أزمة الديون السيادية اليونانية

يدور الاقتصاد اليوناني أساسا حول قطاع الخدمات والذي يشكل نسبة 85 %، الصناعة 12 %، بينما تشكل الزراعة نسبة 3 % من الناتج القومي الاقتصادي، كما يعد قطاع السياحة أحد الصناعات الرئيسية التي يقوم عليها اليونان، والتي وصلت إلى 9,14 مليون من السياح الدوليين عام 2009 ، والذي تم تصنيفه في المرتبة السابعة ضمن البلدان الأكثر زيارة في الاتحاد الأوروبي، كما أن اليونان أيضا عضوا في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ويأتي في المرتبة 34 على مؤشر العولمة. إن اقتصاد اليونان صغير نسبياً مقارنة بالمقاييس الأوروبية، ويعاني من تضخم في القطاع العام يصل إلى 40 % من الناتج المحلي الإجمالي. ولمدة طويلة اعتاد اليونانيون على العيش فوق طاقة مدخولاتهم، وهذه الفترة ترجع إلى ما قبل انضمام اليونان إلى منطقة اليورو. حيث اعتادت اليونان على أن يكون

¹-مصباح أحمد، تداعيات أزمة الديون السيادية على منطقة الأورو، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 10، العدد 20، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015/12/31، ص9.

عجز الموازنة فيها أكثر من ضعف الحد المسموح به في منطقة اليورو، ولسنوات طويلة اتسمت بمشكلات اقتصادية هيكلية. لقد استفادت اليونان من النمو القوي لسنوات 2000، حيث كان النمو الاقتصادي يفوق نسبة 4 % سنويا، وبانخفاض أسعار الفائدة المرتبطة بانضمامها لمنطقة اليورو، من أجل الزيادة الواسعة للإنفاق العام (الصحة، الرعاية الاجتماعية، التعليم والسياسة العامة)، أدى إلى تأخير الإصلاحات المالية والهيكلية والتي كان من شأنها أن تساهم في استدامة النظام، مما نتج عنه زيادة العجز المالي والتجاري. بالإضافة لذلك انضم الاقتصاد اليوناني إلى الاتحاد الأوروبي عام 1981، وإلى منطقة اليورو عام 2001 أي بعد سنتين من إنشاء هذه المنطقة، وللدخول في منطقة اليورو يجب على الدولة استوفاء معايير الانضمام المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت.

لقد تبين أنه أثناء إنشاء منطقة اليورو عام 1999، لم تلب اليونان معايير الانضمام إليها، وللتغلب على هذه المشكلة قامت اليونان بتوريق ديونها من قبل أكبر المصارف الخاصة والمعروفة بـ Sachs Goldman، حيث أن هذه العملية سمحت لليونان بتطهير حساباتها وبالتالي إمكانية الدخول في منطقة اليورو. هذه المنتجات المتطورة والتي تم توريقها وصلت نهاية صلاحيتها (حيث في الأصل فترة استحقاقها كانت لمدة 10 سنوات)، إلا أن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 زادت الوضع سوءاً وأدت إلى زيادة عبء الديون على اليونان. في شهر نوفمبر سنة 2009، تم الإعلان على أن عجز الميزانية في اليونان وصل نسبة 7,12% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن ذكر نسبة 6% من قبل الحكومة السابقة بمعنى أنه تم التغطية عن هذه الأرقام، وهذا يوضح لنا التلاعب بالمعلومة والمتمثلة في عدم ذكر عجز الميزانية لليونان بنسبته الصحيحة، ومع نهاية السنة كانت نسبة الدين العام تقريبا حوالي 113% من الناتج المحلي الإجمالي، و أنه إذا تم توفير هياكل موضوعية لإدارة المعلومة بشفافية كان سيساهم في تقليل حجم الاضطرابات. ومع نشوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وتداعياتها على الاقتصاديات العالمية بما فيها الدول الأوروبية، ونظرا للتلاعب الذي تم على مستوى إحصائيات عجز الميزانية في اليونان أدى إلى رد فعل عنيف من قبل المضاربين، ومن طرف وكالات التصنيف، مستفيدة من الطلب القوي على التأمين والمغذي في نفس الوقت بالخوف من الفشل أدى بالمضاربين إلى شراء كميات ضخمة من عقود التأمين حول خطر عدم التسديد والتي كان يطلق عليها CDS، إن الارتفاع في أسعار وعائدات هذه الأوراق المالية على مستوى السوق الثانوي للدين العام اليوناني عزز الذعر وزاد في عمليات المضاربة على الانخفاض على هذه الأوراق المالية، وبالتالي فإن الطلب القوي على مستوى الأسواق بخصوص CDS اليونانية سبب ارتفاع في أقساط التأمين على CDS، مما أدى إلى زياد خطر عدم التسديد من جهة، ومن جهة أخرى، كان رد فعل وكالات التصنيف مبكرا، حيث قامت هذه الأخيرة بدءا من شهر ديسمبر بتخفيض علامات التنقيط المتعلقة بالديون السيادية لليونان، وأنزلت مؤسسات Fitch و Standard ' and Poor والعلامات من AA** إلى BBB، وتلها وكالة Moody's التي خفضت التصنيف من B إلى C.¹

الفرع الأول: ملامح عامة حول الاقتصاد اليوناني

من المسلم به أن الاقتصاد اليوناني ليس بذلك الحجم الذي هو عليه الاقتصاد الألماني أو الفرنسي أو البريطاني، وعليه فقد عملت اليونان على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حتى تستفيد من المزايا التي يوفرها هذا التكتل الاقتصادي الكبير، من خلال قروض الدعم التي تحصل عليها من أجل تأهيل اقتصادها للوصول إلى معايير الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك العديد من العوامل والأسباب التي أدت مع مرور الوقت إلى اندلاع أزمة الديون السيادية.

¹- بوريش هشام، عفيف هناء، مرجع سابق، ص 24-25.

أولاً: واقع الاقتصاد اليوناني

قبل الحديث عن الأزمة الاقتصادية اليونانية والولوج إلى ما يمكن أن تؤدي إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة تهدد بانتقال العدوى إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان العالم العربي نستعرض بإيجاز شديد أهم ملامح الدولة اليونانية:¹

➤ تقع اليونان ضمن منطقة البلقان الجنوبي في جنوب شرق أوروبا وظلت لفترة طويلة تمثل أحد البلدان الأوروبية الأساسية واستطاعت إحراز مكانة اقتصادية عالمية مرموقة.

➤ يقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاث دعائم أساسية، هي: قطاع الخدمات ويساهم بحوالي 75,5% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 68% من قوة العمل، وقطاع الصناعة ويساهم بحوالي 20,6% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب حوالي 20% من قوة العمل، وقطاع الزراعة ويساهم بحوالي 3,7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 12% من قوة العمل. هذا، وتبلغ نسبة البطالة حوالي 9%، وهي نسبة تمثل مؤشرا مرتفعا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى.²

➤ وتمثل اليونان عضوا فاعلا في كبرى المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية مثل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو.

➤ وتبلغ مساحة اليونان 131990 كم مربع ويبلغ عدد السكان 11.4 مليون نسمة، أما الناتج المحلي الإجمالي فبلغ سنة 2011 في حده الأعلى 343 مليار دولار وفي حده الأدنى 339.2 مليار دولار وعلى هذا الأساس يبلغ دخل الفرد السنوي نحو 30681 دولار.

ثانياً: الخلل الهيكلي في الاقتصاد اليوناني

الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد اليوناني كان العامل الأساسي لحدوث الأزمة، وتتمثل أهم مظاهر الخلل في الاقتصاد اليوناني في التالي:³

• التوسع في الاستهلاك الممول من الاستدانة: حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشا ونشاطا خلال الفترة 2007 بنسبة 4% وساهم بذلك تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وزاد الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما زادت الإيرادات بنسبة 31%، كذلك ساهم ضعف التحصيل الضريبي، في زيادة عجز ميزان المدفوعات، بسبب الفساد المتفشى في جهاز القطاع العام، وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون أورو 4 سنويا، وزادت الرواتب بمعدل 5% سنويا :

• انخفاض تنافسية الاقتصاد اليوناني: حيث يصنف الاقتصاد اليوناني في أوروبا على أنه غير تنافسي بسبب ارتفاع مستويات الأجور الذي لا يصاحبه زيادات مماثلة في الإنتاجية للعامل اليوناني، وهو ما يترتب عليه ارتفاع تكاليف السلع اليونانية (بالنسبة لغير اليونانيين)، وهو ما يؤدي إلى خفض الطلب الخارجي على الصادرات اليونانية، ومن ثم تصاعد عجز الميزان التجاري بها، والذي يحتاج هو الآخر لتمويل :

¹ رمزي محمود، "الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرؤى الشمالية والإسلام"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص 155-156.

² بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان - الأسباب والحلول -، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص 59.

³ -فلاق علي، هاني محمد و سارة زيتوني، انعكاسات أزمة الديون السيادية في اليونان على الاقتصاد الجزائري (2009-2015)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص ص 403-404.

• عدم وجود عملة وطنية: وذلك نتيجة لانخراط اليونان في اتفاقية الاتحاد النقدي الأوروبي، والتي بمقتضاها تم إلغاء الدراخمة اليونانية واستبدالها بالأورو، وهو ما حرم اليونان من ميزة الاستفادة من تبني سياسات تخفيض قيمة العملة لرفع درجة تنافسيتها ومواجهة مشكلات ميزانها التجاري؛

• حالة الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد: مثله مثل باقي دول العالم وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة التي صاحبت ظروف الأزمة المالية العالمية، وهو ما تسبب في استمرار ارتفاع عجز الميزانية وارتفاع معدلات البطالة؛

• جهود الإصلاح سوف تعقد الوضع الاقتصادي: ذلك أن البرامج المقترحة لمعالجة الأزمة اليونانية تصب بشكل أساسي في رفع معدلات الضرائب وخفض مستويات الرواتب ودخول الموظفين في الحكومة وتقليل الإنفاق الحكومي لمعالجة الأوضاع الحادة للموازنة العامة.

الفرع الثاني: أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان:

لقد أدى تحمس الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لاستيفاء شروط الانضمام لليورو إلى الإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، وكذلك القيام بتفسيق بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي وخاصة ما يتعلق بمؤشر عجز الموازنة العامة، وهو ما جعل بعض هذه الدول تتبين أو بمعنى أصح تعلن في وقت متأخر عن حقيقة وضعها المالي. وكانت المؤشرات الحقيقية صادمة في كثير من هذه البلدان خاصة في اليونان.

فقد دخلت اليونان منطقة اليورو يوم 01 جانفي 2001 كي تتمكن من الاستدانة بأقل سعر فائدة تمنحه هذه العضوية، وقبلت فوراً بحاجز 3% المحدد لعجز الميزانية المقرر والمتفق عليه في اتفاقية ماستريخت. وتعود بدايات الأزمة حسب العالم الأمريكي ايروين ستيلزر إلى إسراف اليونان في الاقتراض المختبئ خلف قناع من الخدع البنكية وإخفاء الحقائق. وبمساعدة من بنك غولدمان ساكس Goldman Sachs وغيره من البنوك انخرطت اليونان في صفقات مالية أجنبية وباعت موارد مالية مستقبلية ثم أسدلت على التزاماتها المالية غطاءً حال دون ظهورها في الميزانية باستخدام آليات يعترف بنك غولدمان ساكس حالياً بأنها كانت تفتقر إلى الشفافية المطلوبة. وعليه فقد حلت الكارثة باليونان لأن حكومتها خدعت شركاءها الأوروبيين لأعوام بإعلان إحصائيات زائفة. ولكي تتأهل للالتحاق بعضوية منطقة اليورو فقد أكدت الحكومة اليونانية أن العجز في ميزانيتها لم يتجاوز 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999. وهو ما يقل كثيراً عن سقف الـ3% من الناتج المحلي الإجمالي الذي حددته معاهدة ماستريخت. ويؤكد هايز فيرنر سن أن ذلك الرقم لم يكن له أي أساس من الواقع. وبعد أن طُبعت أوراق اليورو بزخارف يونانية ووَزعت، ذكرت هيئة الإحصاء الأوروبية "يوروستات" في تقرير لها أن العجز في الميزانية اليونانية كان 3,3% في عام 1999. ورغم ذلك فإن الرقم المعدل كان أيضاً مفرطاً في السخاء، وفي وقت لاحق تراجعت عنه اليوروستات.¹

¹ آيت يحيى سمير، فضيل رايس، "أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي وأثرها على مستقبل اليورو": حالة اليونان، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26 و 27 فيفري 2011، ص 5-6.

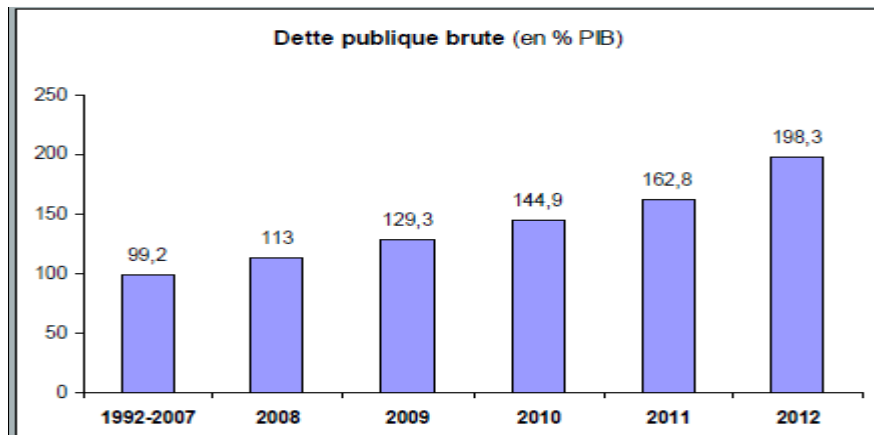
أولاً: ارتفاع حجم الديون الخارجية لليونان

لقد كان حجم الدين الحكومي لليونان عند انضمامها إلى منطقة اليورو سنة 2001 مرتفعاً جداً حيث قدر بـ 101 % وهذا يعني أنها لم تستوفي معايير الانضمام المتفق عليها في اتفاقية ماستريخت والمقدرة بـ 60% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لم يتم التصريح بالقيمة الحقيقية للعجز فقد تم إخفاء الحقيقة وتم إظهار العجز على أنه ضمن المعايير المتفق عليها.

يعتبر يوم 20 أكتوبر 2009 يوماً هاماً في تاريخ الأزمة اليونانية عندما فجر وزير المالية الجديد (جورج باباندرو) (George Papandreou) قنبلة من العيار الثقيل وذلك بإعلانه أن أرقام رئيس الوزراء السابق (كوستاس) (Kostas) غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر بـ 12,8 % من الناتج الإجمالي المحلي بدل 3,6%¹.

بعد هذه التصريحات، بدأ حملة السندات اليونانية، بما في ذلك العديد من البنوك في منطقة اليورو، بالقلق بشأن قدرة الحكومة اليونانية على سداد ديونها، وفي ديسمبر من العام 2009، قامت وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية (Fitch, Standard & Poor's, Moody's) بتخفيض التصنيف الائتماني للدين الحكومي اليوناني،² ومما زاد الأمر تعقيداً إلى جانب المؤشرات الاقتصادية السلبية الفساد الذي ترزح تحته اليونان فحسب منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي 2010 اعتبرت اليونان أسوأ دولة مقارنة بباقي دول جنوب أوروبا، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التهرب الضريبي فيها 30% أي ما يعادل 3,4% من الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت النفقات العامة مرتفعة نسبياً مقارنة بالإيرادات العامة، هذه العوامل مجتمعة جعلت اليونان تحتل المرتبة 86 من مجموع 133 دولة واعتبرت بذلك الأسوأ في الاتحاد الأوروبي.³ ويمكن توضيح تطور الدين الحكومي لليونان في الشكل الموالي:

الشكل رقم (12-2): تطور الدين الحكومي لليونان



source :Christos Triantafillou, *Crise de la dette et programmes D'austérité en Grèce : impacts de l'ajustement pour les travailleurs*, INE-GSEE, Bruxelles, 28/02/2012, p5.

¹ - بوخاري لولو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26 و 27 فيفري 2011، ص 10.

² - بن معزو محمد زكريا، أزمة الديون السيادية في العام 2010 ومستقبل الاتحاد الأوروبي تحت ضوء نظرية منطقة العملة المثلى، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26 و 27 فيفري 2011، ص 15.

³ - بوخاري لولو، عايب وليد، مرجع سابق، ص 11.

لقد ارتفعت الديون السيادية اليونانية خلال الفترة من 1980 إلى 1992 من 20% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1980 إلى 98% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1993، وقد بقيت عند هذه المستويات خلال الفترة 1992/2007، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أي زيادة في مستوى الدين العام كانت تغطى بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي،¹ ولكن مع ظهور أزمة الرهن العقاري في سنة 2008 وصل اجمالي الدين العام إلى حوالي 113 % من الناتج الاجمالي المحلي، ليصل إلى حوالي 198.3% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2012 بزيادة تقدر بحوالي 75.48% مقارنة بسنة 2008، ويرجع السبب الرئيسي في تفاهم هذه الديون إلى الإنفاق الكبير الذي كان يفوق بكثير مستوى الدخل.

إن مشكلة الديون السيادية في اليونان مصحوبة ايضاً بارتفاع في معدل البطالة وارتفاع في نسبة العجز في الموازنة العامة، حيث وصل معدل البطالة إلى نحو 10 في المائة، وعجز الموازنة إلى نحو 14 في المائة نهاية عام 2009، وهو ما يعني أن سياسات التقشف المالي كحل لمواجهة مشكلة الديون ستعمل على تعميق الأزمة أكثر، ومن ثم ليس أمام اليونان سوى الحصول على مساعدة سخية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وتطبيق برنامج للإصلاح لتجاوز هذه الظروف أو إعلان الإفلاس والتوقف عن سداد الديون.² حيث إن السياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة اليونان مشكلة الديون تتمثل في خفض عجز الموازنة من 14 في المائة إلى نحو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض نسبة الدين من 120 في المائة إلى 60 في المائة، (كما هو متفق عليه في معاهدة ماستريخت الخاصة بشروط الوحدة النقدية الأوروبية)، لكن المؤكد أن خفض عجز الموازنة بنسبة 11 في المائة يتطلب خفضاً هائلاً في الإنفاق الحكومي ورفع معدلات الضرائب، وهو ما يعني زيادة معدلات البطالة وزيادة مدفوعات إعانة البطالة للعاطلين عن العمل، أي أن هناك صعوبة كبيرة لمواجهة المشكلة من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية المتعارف عليها، لأنها سياسات لن تلقى شعبية لدى المجتمع اليوناني، وستؤثر في الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكذلك لأن السياسة النقدية التي تلتزم بها اليونان تُرسم في البنك المركزي الأوروبي والسياسة المالية ترسم لديها، أي أن اليونان لا تملك خيار خفض قيمة العملة لزيادة الصادرات ورفع معدلات النمو لمواجهة مشكلة الديون السيادية.

ثانياً: عجز كبير في الموازنة العامة للدولة: يفرض الاتحاد الأوروبي على أعضائه لا أن تتجاوز نسبة عجز الموازنة العامة 3% من الناتج الداخلي الخام PIB ليأتي اعتراف الحكومة بأن عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو 12.5% في نهاية 2009، وليس 3.7%، كما أن سبق وصرحت به وهو ما فجر الأزمة .

¹ - Christos Triantafillou, Crise de la dette et programmes D'austérité en Grèce : impacts de l'ajustement pour les travailleurs, INE-GSEE, Bruxelles, 28/02/2012, p4.

² - تقرير مجلس الغرف السعودية، أزمة اليورو.. تداعيات على الاقتصاد العالمي أبرزها " الدولار "، الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6095، السعودية، 19 جوان 2010.

الجدول رقم (2-8):حجم الديون الخارجية لليونان قبل وخلال الأزمة

2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92	البيان السنة
4.0 -	6.4 -	10.1 -	12.9 -	14.9 -	13.3 -	-	صافي الاقتراض (+) أو الاقتراض (-)
9.3 -	9.5 -	10.5 -	15.4 -	9.8 -	6.4 -	6.5 -	الميزان الحكومي العام
6.6 -	6.1 -	8.2 -	14.9 -	10.4 -	7.5 -	6.6 -	توازن الميزانية العامة معدل دوريا
7.9 -	7.4 -	8.6 -	14.0 -	9.5 -	7.3 -	-	هيكل الميزانية

Source :European Commission, European Economic Forecast,op.cit,p 107.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العجز الموازي تجاوز النسبة المحددة في معايير الانضمام لمنطقة اليورو والتي قدرت 3% من الناتج المحلي الخام، وقد شهد أعلى مستوياته قبل تفجر الأزمة بـ 9.5% سنة 2008، ثم 14% سنة 2009، وكان يتم تمويل النفقات العامة في الموازنة من خلال التوسع في المديونية الحكومية .

ثالثا:العجز المزمن في ميزان مدفوعات اليونان

إن ما يلاحظ على الأزمة اليونانية هو ازدواجية العجز الموازي مع العجز في ميزان المدفوعات هذا الوضع أدى إلى تعميق الأزمة، ما اضطر الحكومات المتلاحقة على مزيد من الاقتراض الخارجي من أسواق رأس المال الدولية خاصة الأوروبية منها،وقد عرف الحساب الجاري للاقتصاد اليوناني تسجيل معدلات سالبة قبل وخلال أزمة الديون السيادية الأوروبية ، ويرجع السبب في ذلك هو فقدان اليونان التنافسية على المستوى العالمي ولكن ليس السبب الرئيسي الذي عاق التنمية حيث ساعد هروب تدفقات رؤوس الاموال وفقدان الثقة في الاقتصاد اليوناني على تدهور شروط التبادل التجاري والتأثير على معدلات التجارة في السلع والخدمات ، حيث ارتفع العجز في الحساب الجاري نتيجة زيادة معدل نمو الواردات عن نمو الصادرات.¹

وتعاني الصناعة اليونانية من تراجع القدرة التنافسية الدولية، بسبب ارتفاع الأجور وانخفاض الانتاجية، فقد ارتفعت الأجور بمعدل سنوي 5% منذ أن تبنت البلاد يورو، حوالي ضعف متوسط معدل في منطقة اليورو ككل.²

رابعا:أسباب أخرى:

بالإضافة إلى الأسباب السابقة الذكر هناك أسباب أخرى نذكر منها:³

1. تزيف الأرقام والاحصاءات وعدم احترام معايير الوحدة النقدية الأوروبية: حيث ثبت أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها، إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريبًا أرقامًا وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتضليل الناخبين في الداخل وتفادي أي ضغوط خارجية من شركائها، كون الاتحاد الأوروبي يشترط على دوله ألا يتجاوز العجز في ميزانيتها النسبة المحددة 3% من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن

¹-شيماء صابر صالح، الديون السيادية اليونانية (الأسباب-الأثار-المواجهة)-دراسة مقارنة مع مصر-، أطروحة دكتوراة-غير منشورة-، جامعة عين شمس، مصر، 2016، ص 39.

²- Rebecca M. Nelson , Paul Belkin , Derek E. Mix , Greece's Debt Crisis: Overview, Policy Responses, and Implications, Congressional Research Service, 18 August, 2011 ,P6.

³- بوريش هشام ، عفيف هناء ، مرجع سابق، ص ص 26-27.

العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها، كما أن الديون المعلنة تجاوزت 300 مليار يورو، و أن اليونان تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها¹.

2. انفجار أزمة الرهن العقاري عام 2007: وتحولها إلى أكبر الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي في 2008، مما أدى إلى تدين العديد من الدول لإنقاذ المصارف وإعاش الاقتصاد، ودون أية قيود، بمعنى دون وضع القطاع المالي تحت المراقبة والسيطرة العامة. ونتيجة لذلك، بعد عام 2008، صرحت اليونان بنسبة العجز الحقيقية لها، كما شهدت العديد من البلدان تضخم في الدين العام، وأدى تراجع النشاط الاقتصادي في انخفاض عائدات الضرائب من جهة، وارتفاع معدلات البطالة من جهة أخرى؛

3. عمليات المضاربة: كانت المضاربة على الديون اليونانية متعلقة بعقود التأمين على CDS، حيث قامت العديد من الصناديق التحوطية بشراء هذا النوع من المنتجات المشتقة أهمها Goldman Sachs و Paulson John، و يكسب المضاربين المال سوى إذا ارتفعت معدلات CDS، أو إذا ارتفعت معدلات الفائدة على الديون، وحتى إذا عجزت اليونان على تسديد ديونها؛

4. زيادة الإنفاق على التسليح: يعتبر الجيش اليوناني أكبر عددا من بقية الجيوش الأوروبية الأخرى وله ميزانية ضخمة خاصة به، كما أن التجنيد إجباري في اليونان ما يزيد في حجم الإنفاق العسكري ويثقل كاهل الدولة، وقد أدى النزاع العسكري بين اليونان وتركيا أثناء احتلال جزء من قبرص إلى اتساع حجم الإنفاق العسكري بشكل كبير نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لليونان، بلغت نسبة الإنفاق العسكري لليونان 3.3٪ سنة 2007 وتعتبر أعلى معدلات النفاق العسكري في أوروبا. وخلال الفترة 1988-2008 بلغ متوسط الإنفاق العسكري لليونان 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمعدل الإنفاق 3.4٪ لتركيا و 2.9٪ لكل من فرنسا وبريطانيا، وتعتبر اليونان من بين أكبر خمس مشترين للأسلحة التقليدية في العالم وذلك حسب تقرير معهد ستكهولم للفترة 2005-2009².

4. التهرب الضريبي: أدى الفساد الإداري إلى استفحال ظاهرة التهرب الضريبي فمثلاً عن دخولهم تسجيل المهنيين (دكتور، مهندس، محامي، وغيره) لدخول تقل كثيراً الحقيقية كما الاقتصاد السري (الذي لا يؤدي ضرائب على الإطلاق) يتراوح حجمه بين 30٪ و 20 من الاقتصاد اليوناني الرسمي وهو يعمق الهوة في العجز الموازي، تقدر الحصيلة الضريبية بنحو 30 مليار دولار سنوياً³.

5. دور وكالات التنقيط: في البداية كانت العلامات التي كانت تضعها وكالات التنقيط على الديون اليونانية جيدة، حيث بالنسبة لها كانت المعدلات على عقود التأمين CDS تشكل تقديراً منطقياً لقدرة اليونان على تسديد ديونها، إلا أنه كان واضحاً أن الأخطار اليونانية تم التلاعب بها (نسبة الديون) مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى أو الاقتصاديات الناشئة، وبعد أن تدهور تصنيف الديون اليونانية بشكل كبير من قبل وكالات التنقيط، أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الفوائد على الديون اليونانية. قد خلقت وكالات التنقيط المرتبطة مع عمليات المضاربة حالة من الذعر على مستوى الأسواق⁴ والشكل الموالي يعطي صورة واضحة على التحول الكبير في التصنيف الائتماني لديون اليونان المحدد من المؤسسات الثلاثة المتخصصة في هذا المجال، فخلال الفترة الممتدة من (1996 / 2004) أعطت كلها تصنيفات متميزة ومؤهلة لليونان لدخول لأسواق المال الدولية بصفة الدولة أو الاستثمار الآمن، نتيجة طبيعية لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. ولكن الأمر تحول بالكامل بعد 2008 تاريخ الأزمة العالمية لتتنزل كل المؤشرات إلى الجانب السلبي

¹- أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول، العدد 41، السعودية، مارس 2010، ص 21

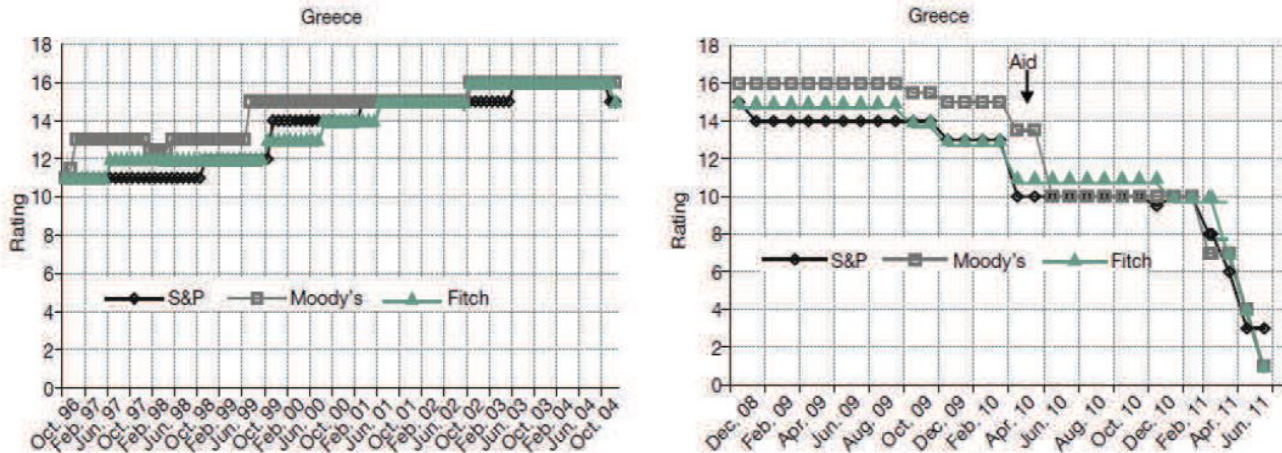
²- أحمد منير النجار، محاولات إنقاذ اليونان إلى أين، مجلة اتحاد مصارف الكويت، العدد 98، الكويت، جويلية 2012، ص: 68.

³- فلاق علي، هاني محمد، سارة زيتوني، مرجع سابق، ص 407.

⁴- بوريش هشام، عفيف هناء، مرجع سابق، ص 27.

وبشكل سريع جدا. وهو ما يطرح كذلك الكثير من التساؤلات حول أهلية ومصداقية هذه المؤسسات، والمعايير المستخدمة في تحديد التصنيف الائتماني لديون الدول.

الشكل رقم (2-13): التصنيف الائتماني لديون اليونان



Source: Wim Kösters **Part of the Solution or Part of the Problem?**, Intereconomics ,P232.

ففور الإعلان عن الأزمة قامت مؤسسات التصنيف الدولية بتخفيض التصنيف الائتماني للسندات الحكومية اليونانية ووصفتها بأنها Junk Bonds سندات خردة، وكذلك تخفيض التصنيف الائتماني لدول أخرى في الاتحاد الأوروبي مثل البرتغال، وهو ما جعل الأسواق العالمية تدرك عمق الأزمة وأنها ربما تصبح عدوى بين دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل توقع تفاقم الديون في عدد من دول الاتحاد.

6. ارتفاع التضخم في اليونان مقارنة ببقية الدول المنتمية لمنطقة اليورو

لم يشهد الاقتصاد اليوناني ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار بالرغم من المعدلات الكبيرة للنمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2008)، حيث استمر المستوى العام للأسعار في مستوى قريب من متوسط المستوى السائد في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، لكن مع انفجار أزمة الديون السيادية دخلت اليونان حالة انكماش اقتصادي مع خفض الأجور وإحالة العمال إلى التقاعد وكذلك تسريح العمال كإجراءات تقشفية للتخفيف من عبء الديون نلاحظ وحسب معطيات الجدول الموالي أن معدل التضخم بلغ أعلى نسبة له مقدرة بـ 4.7٪ سنة 2010، وما لبث أن انخفض إلى مستويات سالبة خلال الفترة 2013 و 2015 بسبب انخفاض القدرة الشرائية ما أدى إلى انخفاض الطلب المحلي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-09): التضخم في اليونان

الوحدة: %

geo\time	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Greece	3,5	3,3	3	4,2	1,3	4,7	3,1	1	-0,9	-1,4	-1,1	0

Source : <http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=en&pcode=tec00118&plugin=1>

لقد عرفت معدلات التضخم في اليونان ارتفاعا في خضم الأزمة التي مرت بها اليونان مسجلة 4.7 % العام 2010 لتتخفف إلى 3.1% العام 2011 ورغم هذا الانخفاض إلا أنها تبقى أكثر من معدل التضخم المستهدف (2%) ورغم الإجراءات التقشفية التي قامت بها اليونان من خلال خفض الإنفاق ورفع الضرائب بموجب حزمة الإنقاذ، ومع ذلك ظلت الأسعار في ارتفاع خلال الفترة 2011/2010، مما جعل أسعار المنتجات اليونانية مرتفعة للغاية لتكون بذلك أقل تنافسية، ونتيجة لذلك كانت اليونان تستورد أكثر مما تصدر، ونتيجة لهذا العجز في الميزان التجاري ساهم في تراكم الديون اليونانية الخارجية العامة والخاصة؛ ليدخل الاقتصاد اليوناني مرحلة ركود خلال الفترة 2015/2013 فقد سجلت معدلات التضخم في اليونان معدلات سالبة، ليستمر الركود الذي يعيشه الاقتصاد اليوناني على حالة سنة 2016.

7. مسؤولية الأسواق المالية، أو منطقة اليورو التي تخلو من آليات التعديل المالي: لمواجهة الصعوبات، فإن الدولة اليونانية كانت مجبرة على الاقتراض من الأسواق المالية، حيث أنه على مستوى هذه الأخيرة كان معدلات الفائدة المفروضة على المقترضين مرتفعة للغاية، ومع الأزمة العالمية أدت المضاربات إلى رفع أسعار الفائدة، مما أدى إلى زيادة العبء على العجز اليوناني، وخلق تأثيرات مضاعفة:

8. وزن القطاع غير الرسمي: حيث يمثل ما يعادل 35% من الناتج المحلي الإجمالي اليوناني، مما أدى إلى زيادة خسارة الدولة اليونانية البالغة 20% من العائدات الضريبية، حيث أنه يتيح الفرصة إلى الحرفيين، أصحاب المهن الحرة والشركات للتهرب من الضريبة، بالإضافة لذلك، فإن انخفاض الرواتب في اليونان شكل حافزا كبيرا للأسر للحصول على فرص عمل أكبر في القطاع غير الرسمي.

9. السياسة الأجرية في الإتحاد الأوروبي ونمو التجارة الخارجية: ففي إطار إتحاد اقتصادي ونقدي لا تكون فيه أداة سعر الصرف محل اعتماد من طرف الدول الأعضاء، فإن تطور المنافسة المرتكزة على السياسة الأجرية لا يمكن أن تنسجم في إطار الإتحاد إلا إذا لم يكن للأسعار القطرية التوافقية أي تأثير على مستوى التكاليف، وبعبارة أخرى إذا كانت الزيادات في الأجور تتبع مباشرة بالزيادة في معدلات التضخم، وبالمردودية الإنتاجية. حيث ارتفع مؤشر الأجور في ألمانيا من 100 نقطة سنة 2000 (سنة الأساس) إلى 103 سنة 2008، في حين ارتفع إلى 119 في عموم منطقة الأورو، ووصل إلى 129 في اليونان، 127 في إسبانيا، 126 في إيطاليا، 123 في البرتغال، 117 في فرنسا، ومن وجهة نظر التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي، فقد زادت أهمية الميزة التنافسية الألمانية المرتبطة بالسياسة الأجرية في ميزان مدفوعاتها الجاري أكثر فأكثر مقارنة بشركائها الأوروبيين. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فقد بلغ الارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات الألماني بين سنتي 2000 و 2007 نسبة 7.5% من الناتج المحلي الخام، وبزيادة ثابتة على طول هذه الفترة، إضافة إلى دول أخرى كهولندا والنمسا، على عكس وضعيات بعض الدول الأخرى كالإيونان، إسبانيا، إيطاليا والبرتغال التي شهدت موازين مدفوعاتها عجوزات متلاحقة. وقد ساهمت حالة عدم التوازن هذه في زيادة وتفاقم أزمة الديون لعدد من اقتصاديات منطقة اليورو.

10. خروج تصريحات وتحليلات اقتصادية تذهب إلى طرح مقترحات بانسحاب اليونان من اليورو وعودتها إلى استخدام عملتها الوطنية السابقة (الدراخمة)، وامتداد ذلك بالتبعية إلى احتمالات انهيار وتفكك الإتحاد النقدي الأوروبي.

11. الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي حول ضرورة التدخل لإنقاذ اليونان من الإفلاس، وكذلك حول دعوة صندوق النقد الدولي للمشاركة في برنامج الإنقاذ، حيث أدى هذا الخلاف والتأخر في معالجة الأزمة إلى زيادة التخوفات من احتمالات ترك اليونان لمصير الإفلاس كما فعلت الولايات المتحدة مع بنك ليمان برذرز عند اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008.

الفرع الثالث: انتشار أزمة منطقة اليورو

أولاً: دول الجنوب PIIGS:

تعتبر دول PIIGS من أكثر الدول تأثراً بأزمة منطقة اليورو وهذه الدول هي:

1. أزمة الديون السيادية في أيرلندا

يبدو أن أيرلندا لن تكون الدولة الأخيرة في منطقة اليورو - التي تواجه أزمة مديونية حكومية وأزمة قطاع مصرفي حادة، لتكون التالية بعد اليونان، وتتبعها عدة دول أوروبية مرشحة لأزمات مالية مشابهة. فقد جققت أيرلندا طفرة اقتصادية وصناعية هائلة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي بفضل تبنيها سياسات تحرير التجارة ودعم الصادرات وتنشيط الاستثمار وازدهار النشاط العقاري، بالإضافة إلى تحول هيكل الاقتصاد القومي بها من اقتصاد يعتمد على الزراعة والصيد إلى اقتصاد يقوم على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وليسجل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بها نحو 6% خلال الفترة من 1996-2007، وهو ما جعل الخبراء والمحللين يطلقون عليها لقب «نمر أوروبا الاقتصادي» على غرار النمور الآسيوية. ومع حدوث الأزمة المالية العالمية والتي كان أحد أهم أسباب اندلاعها القروض العقارية، ومع الارتفاع المحموم وغير المبرر في أسعار العقارات والذي نتج بدوره عن الإفراط من جانب البنوك الأيرلندية في تقديم القروض العقارية، حدث تضخم زائف في السوق العقارية الأيرلندية تسبب في حدوث أزمة مديونية حادة في القطاع المصرفي. وقد شهدت أيرلندا واحدة من أشد أزماتها المالية والاقتصادية، والمتمثلة في تراكم ديون القطاع المصرفي التي بلغت نحو 45 مليار يورو - يحتاج بنك «انجلو إيرش» أكبر بنوك أيرلندا وحده نحو 34 مليار يورو. وكذا ارتفاع الديون السيادية (ديون الحكومة)، حيث ارتفع عجز الموازنة العامة ليسجل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي (الحد الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي هو 3%)، وكذلك ارتفاع حجم الدين العام ليسجل أكثر من 65% من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي هي 60%)، وانعكاساً لتلك الأزمة، قامت مؤسسات تصنيف الائتمان الدولية بتخفيض تقييماتها فيما يتعلق بالديون السيادية الأيرلندية، كما قامت مؤسسة CMA الدولية لقياس مخاطر الديون السيادية بوضع أيرلندا في المركز السادس بين أكثر دول العالم تعرضاً لمخاطر عدم القدرة على سداد الديون السيادية خلال خمس سنوات.

وقد كانت أزمة الديون في أيرلندا في البداية أزمة ديون خاصة، حيث كانت سوق العقارات تحتوي على سيولة كافية، وبدأ الدخل في الأزمة حينما أعلن البنك الإنجليزي- الأيرلندي عن خطر إمكانية إفلاسه، وهذا ما دفع الحكومة إلى تأميمه والموافقة على تقديم الضمانات للقطاع البنكي، كما قامت الحكومة بشراء ديون البنوك وحولتها إلى ديون عمومية.

وفي 21 نوفمبر 2010 توجهت الحكومة بطلب المساعدة رسمياً من الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي، وقد أرادت الحكومة الحصول على 14 مليار أورو إلى غاية 2014، منها 6 مليار أورو في سنة 2011. ومن أجل رفع مواردها، قامت الحكومة بفرض ضرائب جديدة ورفع معدلات الضرائب على المداخيل، ومن أجل تخفيض نفقاتها، فقد قامت الحكومة بتخفيض الأجور وأجور الوزراء.¹

الجدول رقم (11-02): أهم مؤشرات الاقتصاد الأيرلندي

الوحدة: %

GEO/TIME	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	6,4	12,0	13,9	14,7	14,7	13,1	11,3	9,4
معدل التضخم	3,1	1,7-	1,6-	1,2	1,9	0,5	0,3	0
عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي	-7,0	-13,8	-32,1	-12,6	-8,0	-5,7	-3,7	-1,9
الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي	42,4	61,7	86,3	109,6	119,5	119,5	105,3	78,7
الميزان التجاري	17,4	22,8	24,6	24	21	19,1	20,9	43,3

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات اليوروستات

وقد انتقلت قيمة العجز في الميزانية العامة للدولة من 7. % سنة 2008 إلى 13.8 % سنة 2009 ليسجل عجز الميزانية ذروته العام 2010 بنحو 32.1 % وتضاعفت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الخام ثلاث مرات بين سنتي 2008 و 2013، ليسجل انخفاضا كبيرا العام 2015 مسجلا نسبة دين حكومي قدرت ب 78.7 % من الناتج المحلي الاجمالي، في حين بلغ معدل البطالة ذروته سنتي 2011 و 2012 مسجلا 14.7 %. ليعرف انخفاضا ملحوظا العام 2015 بتسجيله 9.4 %، وبالحديث عن الميزان التجاري فلم يعرف الميزان التجاري الأيرلندي عجزا خلال فترة الأزمة بل سجل فائضا ولكن هذا الفائض عرف انخفاضا وخاصة خلال الفترة 2013/2011 ليعرف انتعاشا كبيرا سنة 2015 مسجلا فائضا بقيمة 43.3 %.

2. البرتغال

في البرتغال، لم يكن المشكل الأساسي هو تدهور وضعية القطاع البنكي ولا هو فقاعة الأسواق المالية، وإنما هو معاناة الاقتصاد البرتغالي من مشاكل هيكلية، حيث أن متوسط نمو الناتج المحلي الخام بين سنتي 2000 و 2010 لم يبلغ حتى 1 %. حيث تعاني الصناعة البرتغالية من منافسة دولية، والتي زادت حدتها بتوسع الإتحاد الأوروبي نحو شرق القارة الأوروبية، بالإضافة إلى ارتفاع تنافسية الواردات الآسيوية.² وتعد البرتغال من أضعف الدول في منطقة اليورو من الناحية الاقتصادية فأزمتها ليست وليدة اللحظة وإنما ترجع إلى عقود من الضعف والتباطؤ في النمو الاقتصادي مقارنة مع بقية دول المنطقة، ويكفي أن نقرأ أهم أرقام المؤشرات الاقتصادية في هذه الدولة لنندرك أسباب وخلفيات الأزمة البرتغالية:³

¹ محمد يعقوبي، عبدالله عناني، مرجع سابق، ص 7.

² -رحال فاطمة، نادية بلورغي، دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة الاقتصادية المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 2، جامعة محمد خيضر، يسكرة، الجزائر، 2016، ص 137.

³ - Jean-François HUMBERT, au nom de la commission des affaires européennes sur la crise économique et financière au Portugal, Rapport d'information, Sénat, N° 249, 19 Janvier 2011, pp 7-9.

الفصل الثاني.....الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية

- زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البرتغالي بحوالي 1.1% بين سنتي 2001-2007 وهو الأضعف في منطقة اليورو، وتقلصت ثروت البلاد بـ 1% في نفس الفترة.

- زاد معدل البطالة بنسبة 160% بين سنتي 2002-2007، وبلغ معدل البطالة طويلة الأجل 50% من النسبة العامة ليصل المعدل سنة 2010 حوالي 10.9% الإجمالي.

- يعتبر اقتصاد البرتغال اقتصاد خدمات بالدرجة الأولى، فقطاع التعليم العالي يوظف ما يقرب من 60% من السكان، ويلاحظ أن حوالي 80% من الشركات البرتغالية تتكون من أقل من خمس عمال.

- القدرة الشرائية هي الأدنى مقارنة بمعدلات منطقة اليورو، إذ بلغ نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 25% أقل من المتوسط الأوروبي وراتب متوسط قدره 800 يورو سنة 2008، وأن معظم الزيادات في الأجور وجهت للاستهلاك ما نتج عنه زيادة في حجم الواردات.

- انخفاض كبير في القدرة التنافسية، والتي ترجع جزئياً إلى انخفاض مستوى التدريب، إذ قدرت منظمة التعاون والتنمية عدد حاملي شهادات التعليم الثانوي إلى نحو 20% من بين (25 و 64)، مقابل 70% في المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي. ونصف القوى العاملة لم تصل تسع سنوات من التعليم المدرسي 45% من الشباب بين 18 و 25 توقف عن الدراسة بعد حد أقصى 9 سنوات من التسجيل.

وقد تأزمت الأوضاع الاقتصادية في البرتغال حين اعتمدت خطط تقشف تضمنت رفعا في الرسم على القيمة المضافة من 21% إلى 23%، كما شملت رفع الضرائب على المداخيل والأرباح، وتأجيلا لمشاريع استثمارية كبيرة، وأعلنت عن حاجتها لمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي قدرها 80 مليار يورو من أجل الحفاظ على نظامها المصرفي. وقد وافق وزراء مالية منطقة اليورو على برنامج إقراض طارئ للبرتغال لمدة ثلاث سنوات بقيمة 78 مليار يورو. وقام الاتحاد الأوروبي من خلال آلية الإنقاذ الأوروبية والآلية الأوروبية للاستقرار المالي بتقديم مساعدة مالية قدرها 26 مليار يورو من كل آلية منهما إضافة إلى 26 مليار يورو من طرف صندوق النقد الدولي.

جدول رقم (2-11): بعض المؤشرات الاقتصادية للبرتغال

الوحدة: %

GEO/TIME	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	7,7	9,6	11,0	12,9	15,8	16,4	14,1	12,6
معدل التضخم	2,7	-0,9	1,4	3,6	2,8	0,4	-0,2	0,5
عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-3,8	-9,8	-11,2	-7,4	-5,7	-4,8	-7,2	-4,4
الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	71.7	83.6	96.2	111.4	126.2	129	130.6	129
الميزان التجاري	13.4-	10.3-	10.7-	8.2-	5.5-	4.7-	5.5-	5.2-

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات اليوروستات

لقد سجل الدين الحكومي للبرتغال ذروته العام 2014 بنسبة 130.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتفعت نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2009/2015 من 83.6% إلى 129%. وقد عرف الميزان التجاري للبرتغال عجزا كبير خلال الفترة 2008/2015، حيث سجل هذا العجز انخفاضا من 13.4% العام 2008 إلى 5.2% العام 2015 استجابة للسياسة التقشفية المتبعة

من طرف الحكومة، وقد عرفت البطالة خلال الفترة 2013/2008 ارتفاعا كبيرا مسجلة ذروتها سنة 2013 بمعدل 16.4% ثم انخفضت خلال السنوات الموالية لتبلغ سنة 2015 نسبة 12.6% وعموما توضح المؤشرات عودة الاقتصاد البرتغالي إلى الاستقرار النسبي.

3. اسبانيا

يحتل الاقتصاد الإسباني المرتبة الرابعة في منطقة اليورو وهنا تكمن أهمية إسبانيا وتأثيرها على منطقة اليورو، وقد وصل الدين الإسباني إلى 820 مليار دولار في عام 2010 وهو ما يتجاوز ديون اليونان وإيرلندا والبرتغال مجتمعة، وغالبية ديون إسبانيا تحت السيطرة وهي ناتجة عن الإنفاق العالي على القطاع العام¹.

وتعود أسباب الأزمة الإسبانية إلى سوق العقار الإسباني وهي القصة نفسها التي عاشها سوق العقار الأمريكي، والتي نجمت عن عمليات توريق الديون، ذلك الابتكار المالي الذي يسمح للمصارف بتجميع القروض العقارية التي تمنحها لعملائها المختلفين في حزم، ثم بيع هذه الحزم في أسواق المال في صورة أوراق مالية للاستثمار، يطلق عليها الأوراق المالية المغطاة بالرهون العقارية، والتي للأسف الشديد يشترتها المستثمرون دون أدنى علم بطبيعة الغطاء الذي تحتويه تلك الأوراق، ولا يمكنهم بأي حال تحديد مستويات المخاطرة التي تحملها على نحو معقول، سوى من خلال تصنيف محدد تمنحه إحدى مؤسسات التصنيف الائتماني لهذه الأوراق، والذي أثبتت التجربة أنه يمكن شراؤه بسهولة. وهكذا أصبحت المصارف الإسبانية تعاني من قدر هائل من الأصول المسمومة (الديون المشكوك في تحصيلها) والناجمة عن فقاعة سوق العقار الإسباني².

وتعود جذور أزمة العقار الإسبانية بالذات إلى نهاية تسعينات القرن الماضي حين بدأ الإقبال يتزايد على شراء العقارات في إسبانيا سواء من قبل السكان المحليين أو من قبل السياح الأجانب، وفرض هذا الطلب المتزايد ارتفاع صاروخي في شركات المقاولات والبناء التي جلبت عدداً كبيراً من العمال سواء من داخل إسبانيا أو من خارجها، وبسبب ضغوط اتفاقية ماستريخت الأوروبية وجدت إسبانيا نفسها مرغمة خلال التسعينات على خفض متدرج لأسعار الفائدة مما نتج عنه تشجيع أعداد كبيرة من الإسبان على شراء الشقق والمنازل وكذلك تأسيس الشركات فازدهر الاقتصاد، ويكفي القول هنا إن قطاع البناء كان حتى نهاية 2006 يشغل 13% من اليد العاملة في كل إسبانيا، والاقتصاد الإسباني نفسه كان يستحوذ على أكثر من ثلث فرص الشغل المتوفرة في المنطقة الأوروبية بأكملها. وبين عامي 2005 و2007 كان يتم بناء أكثر من 800000 وحدة في السنة، أكثر من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا مجتمعة. وكان الطلب الفعلي 350000 مسكن فقط، بمعنى تم تصميمها كاستثمار مريح جدا من خلال الرهن العقاري على المدى الطويل 35-50 سنة بنسب متفاوتة³.

لفترة طويلة من الزمن، ومنذ انطلاق الأزمة المالية العالمية، ادعت إسبانيا أنها لا تحتاج إلى خطة إنقاذ لاقتصادها، كتلك التي قدمتها أوروبا لليونان أو إيرلندا أو البرتغال، على أساس أن الاقتصاد الإسباني (رابع أكبر اقتصاد أوروبي) أكبر من أن يسقط. إسبانيا أيضا تحاول دائما أن تبقي صندوق النقد الدولي بعيدا عن الصورة، حتى لا تغذي التخمينات حول المخاطر التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد

¹- عبد اللطيف درويش، اليوروفي مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012/08/12، ص4.

²- ابراهيم السقا، هل تنجح عملية إنقاذ مصارف الزومبي الإسبانية؟، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2012/06/12/article_666119.tml?related، نشرت يوم 12 يونيو 2012، أطلع عليها يوم 2018/10/29 علة الساعة 15:39.

³- رواق خالد، مرجع سابق، ص85.

الإسباني، لكن الواقع أثبت عكس ذلك فقد دخلت إسبانيا في خطة للإنقاذ الاقتصادي. غير أن الأوضاع المالية لإسبانيا قد تفاقمت في أعقاب قيام مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني بتخفيض التصنيف الائتماني لإسبانيا إلى BBB وهو مستوى قريب من تصنيف الاقتصادات المقدمة على الإفلاس، بسبب الأوضاع المالية لمصارفها¹.

وقد واجهت إسبانيا ضغوطاً من الدائنين لخفض العجز، وقد تفادت الحكومة ذلك في البداية لكنها أذعنت بعد ذلك للضغوط وطبقت إجراءات التقشف، ونجحت في خفض العجز من 11٪ في عام 2009 إلى 9.4٪ في عام 2010، وبسبب الأزمة المالية الأوروبية والإنفاق العالي لم تنجح إسبانيا في إيصال العجز إلى 6٪ وهو الهدف المنشود نتيجة لأزمة العقار وعجز مصارف القطاع الخاص عن مواجهة الأزمة، واضطرت الحكومة الإسبانية إلى تغطية الهوة المالية الناتجة، وبهذا احتاجت إسبانيا إلى 100 مليار دولار، حصلت عليها من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لتغطية مصاريفها، ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي ليصل إلى 1.7٪، وأن ترتفع البطالة إلى 25٪، وأن يحدث هبوط في أسعار العقار، وعجز قد يصل إلى 5.4٪، وقد كانت البلاد على وشك الانهيار بسبب مشكلة سنداها².

جدول رقم (12-2) بعض المؤشرات الاقتصادية لإسبانيا

الوحدة: %	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	11,3	17,9	19,9	21,4	24,8	26,1	24,5	22,1
معدل التضخم	4,1	-0,2	2	3	2,4	1,5	-0,2	-0,6
عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	-4,4	-11,0	-9,4	-9,6	-10,5	-7,0	-6,0	-5,1
الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	39.5	52.8	60.1	69.5	85.7	95.5	100.4	99.8
الميزان التجاري	7.8-	3.8-	4.4-	4.2-	2.2-	1.4-	2.1-	2.1-

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات اليوروستات

لقد سجلت إسبانيا معدلات بطالة قياسية وصلت سنة 2013 نحو 26.1%، وتملك إسبانيا أكبر نسبة بطالة في منطقة اليورو، ويرجع السبب في ارتفاع معدلات البطالة إلى انخفاض النمو الاقتصادي لإسبانيا من جهة والذي هو نتيجة لكل من الأثر الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية الأوروبية وأوجه جمود سوق العمل التي تسبق الأزمة في عدد كبير من البلدان من جهة أخرى. وسيكون من المفيد لجميع الدول أن تركز سياساتها على تقوية الاقتصاد الضعيف والخلل في سوق العمل. وقد حصلت إسبانيا ما بين العامين 2012 و2014، في إطار برنامج مساعدات مالية، على 40 مليار دولار، ويتوقع البنك المركزي الأوروبي أن تحقق السياسة الاقتصادية الجديدة للحكومة نمواً اقتصادياً تتجاوز نسبته 3% في عام 2017، والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في إسبانيا هي القطاع السياحي، إضافة للصادرات وصناعة السيارات. وتشكل حصة القطاع السياحي في الاقتصاد الإسباني نحو 11%، وقالت وزارة الصناعة والطاقة والسياحة الإسبانية إن عدد السياح الأجانب سجل في عام 2016 مستويات قياسية في التاريخ الحديث للبلاد، حيث استقبلت إسبانيا 75 مليون سائح. ومع نمو قطاع السياحة، طورت إسبانيا صادراتها في

¹ - ابراهيم السقا، هل تنجح عملية إنقاذ مصارف الزومبي الإسبانية؟، مرجع سابق.

² - عبد اللطيف درويش، مرجع سابق، ص 4.

مجالات المنتجات الكيماوية والأدوية وصناعة السياراتوقد سجلت صادرات إسبانيا خلال العام 2016 نحو 33% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وهذا أعلى بنسبة 10% من مستوى عام 2009.¹

4. إيطاليا

يحتل الاقتصاد الإيطالي المرتبة الثالثة بين اقتصادات منطقة اليورو، لذلك تهدد أزمته اليورو بشكل كبير،²ولقد كانت نسبة الدين الحكومي الإيطالي قبل الأزمة المالية العالمية هي الأكبر في الاتحاد الأوروبي (103% سنة 2007)، وزادت نسبته خلال الأزمة،³حيث ارتفع الدين العام إلى 115.4% من الدخل، ووصلت نسبة عجز الميزانية العامة للدولة إلى 4.2% من الدخل القومي لعام 2010، وبقي مستويات النمو الاقتصادي ولأكثر من عشر سنوات، أقل من المستوى الأوروبي،⁴ حيث لم يتجاوز معدل النمو سنة 2009 فقط 5%،⁵ لذلك اتخذت الحكومة الإيطالية إجراءات لتوفير 124 مليار يورو لتجاوز أزمته.⁶

جدول رقم (14-2) بعض المؤشرات الاقتصادية لإيطاليا

الوحدة: %	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	6,7	7,8	8,4	8,4	10,7	12,2	12,7	11,9
معدل التضخم	3,5	0,8	1,6	2,9	3,3	1,2	0,2	0,1
عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	-2,7	-5,3	-4,2	-3,7	-2,9	-2,7	-3,0	-2,6
الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	102,4	112,5	115,4	116,5	123,4	129	131,8	132,1
الميزان التجاري	0.2-	00	1.4-	1.1-	1	2.2	2.9	3.1

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات اليوروستات

وقد فشلت خطط التقشف في إخراج هذه الدول من الأزمات، فمن المعروف أن خطط التقشف تعرقل انتعاش الاقتصاد، سواء كان ذلك بتخفيض النفقات أو زيادة الضرائب، كما تضعف فرص الحد من اتساع ظاهرة البطالة وتسهم في توسيع دائرة الفقر، وتنصب معظم إجراءات التقشف على حساب العمال والموظفين، وعلى تقليص الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وارتفاع تكلفة المعيشة، إضافة إلى تخفيض المساعدات المقدمة للدول الفقيرة.

وتشير البيانات الاقتصادية إلى أن إيطاليا كانت أكثر الدول الأوروبية تأثراً بالأزمة المالية العالمية وأزمة الدين في أوروبا، إلا أن تدهور حالة الاقتصاد تعود في جزء منها أيضاً إلى ظاهرة الفساد المستفحلة في البلد، والتي لم ينجح البلد في تخفيض حدته، حيث غالباً ما تصنف إيطاليا في مراتب متأخرة أوروبا في تقرير الشفافية الدولي (المرتبة 32) وتعطى علامات سيئة في مجال مكافحة الفساد، رغم أن التشريعات الإيطالية صارمة في هذا المجال. وتبين أرقام مجلس المحاسبة الإيطالي أن هذه ظاهرة الفساد، تكلف الاقتصاد 60 مليار

¹-موسوعة روسيا اليوم RT، إسبانيا تنجح في تجاوز الأزمة الاقتصادية!، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، <https://arabic.rt.com/business/>، نشرت يوم 2017/07/15 على الساعة 14:56، أطلع عليها يوم 2018/10/29 على الساعة 16:17.

²- عبد اللطيف درويش، المرجع السابق، ص 4.

³- محمد يعقوبي، عبدالله عناني، مرجع سابق، ص 7.

⁴- عبد اللطيف درويش، مرجع سابق، ص 4.

⁵- محمد يعقوبي، عبدالله عناني، مرجع سابق، ص 7.

⁶- عبد اللطيف درويش، مرجع سابق، ص 4.

يورو سنويا، كما أن التهرب الضريبي أخسر البلد 122 مليار يورو سنة 2015، وتعاني الإدارة الإيطالية خصوصا من هذه الظاهرة حيث تنتشر الرشوة بقوة مما يسهل على الشركات التملص من دفع الضرائب.

وبالحديث عن المؤشرات الاقتصادية لإيطاليا، فقد فقدت إيطاليا بحسب أرقام صندوق النقد الدولي 8.5% من ناتجها المحلي الخام، بين سنتي 2001 و2015، وهو تراجع لم يسجل حتى في أسوأ البلدان الأوروبية تعرضا للأزمة الاقتصادية، كما هو حال اليونان التي انخفض ناتجها المحلي الخام في نفس الفترة بنحو 7.3%. هذا الواقع انعكس على معدل دخل الفرد، فبينما كان الفارق بين الناتج المحلي للفرد بين الألماني والإيطالي يساوي 1700 يورو قبل 15 سنة، قفز اليوم إلى 8500 يورو، بارتفاع يصل إلى 500%، مما يبيّن حجم التفاوت بين حالة الاقتصاديين الكبيرين في أوروبا. وكنتييجة لذلك، ارتفعت نسبة البطالة في إيطاليا لتناهز 3 ملايين عاطل عن العمل، وهو ما دفع بالحكومة لتعديل قانون العمل بإضفاء مرونة أكبر على العقود، مما سمح بتخفيضه جزئيا، إذ أعلنت الحكومة في بداية مارس آذار الحالي عن تراجع عدد البطالين بنحو 203 آلاف بطّال. كما ازدادت الهوة بين الفقراء والأغنياء، إذ تشير إحصائيات رسمية أن ثروة 10 أشخاص تفوق ما يملكه ثلاثة ملايين إيطالي، ويتركز الفقراء غالبا في جنوب إيطاليا، بينما تنتشر المناطق الغنية في الشمال حيث تزدهر الصناعة وتتمركز كبرى الشركات. وترزح إيطاليا تحت عبء ديون عمومية ضخمة تصل إلى 132.1% من الناتج المحلي الخام، وهي بذلك أكبر بلد مدين في أوروبا بعد اليونان.¹

ثانيا: دول الشمال " شمال أوروبا

تعتبر دول الشمال من أقل الدول تأثرا بأزمة منطقة اليورو ومن أهم الدول الأوروبية المتأثرة بأزمة اليورو نجد فرنسا والتي سنتناولها بالتفصيل في الفصل الرابع والآخر، بلجيكا وألمانيا كما يلي:²

1. ألمانيا: يحتل الاقتصاد الألماني المرتبة الأولى بين اقتصاديات دول منطقة اليورو، ونتيجة لهذه المكانة الجيدة، فيساعد ألمانيا في الحصول على القروض من مؤسسات دولية وإعادة اقرضها فتحقق أرباحا طائلة من وراء ذلك، وقد استفادت ألمانيا من الوحدة النقدية الأوروبية، حيث سهلا عليها غزو الأسواق الأوروبية، كما نجحت في بقاء السوق الداخلية ونظامها المصرفي في منأى عن الأزمات وتداعياتها، فتصل النسبة إلى 6,8% وبالتالي فالاقتصاد ألمانيا متطور وكبير لدرجة أنه يستطيع تحمل أعباء منطقة اليورو كاملة، حيث أنه يلعب الدور الأساسي في الدعم المالي للدول المتعثرة.

2. بلجيكا: لقد وصل دين بلجيكا إلى 100% من الدخل القومي، وهي أعلى نسبة دين بعد اليونان وإيطاليا، وتصل نسبة العجز إلى 5% فقامت الحكومة بتمويل الدين الخارجي من صناديق التأمين وهو ما حافظ على سمعتها في الأسواق المالية العالمية حيث أنها لم تلجأ إلى قروض خارجية ولاكن هناك احتمال أن نظامها المصرفي سوف يتجاوز هذه الأزمة عن طريق إتباع خطط تقشفية والتقليل من الانفاق العمومي.

¹- العين الاخبارية، الأزمة الاقتصادية والفساد يكبدان إيطاليا خسائر فادحة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://al-ain.com/article/94911>، نشرت يوم 2016/03/17، على الساعة 01:43، أطلع عليه يوم 2018/10/29 على الساعة 16:37.

²- خنطيط خديجة، خلخال منال، اليونان انطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، أيام 08/07 ماي 2013، ص 10.

المبحث الرابع:الحلول المقترحة لأزمة الديون السيادية الأوروبية

تعددت الحلول المطروحة لحل هذه الأزمة ، حيث سنتناول في هذا المبحث دور البنك المركزي في إدارة الأزمة وبعدها سنتعرض إلى محاولات الانقاذ الإقليمية الأوروبية، وفي الأخير سنتناول خطط الدول التي مستها الأزمة.

المطلب الأول : دور البنك المركزي الأوروبي في إدارة أزمة منطقة اليورو

منح البند (107) من اتفاقية الوحدة النقدية البنك المركزي الأوروبي الاستقلالية الضرورية للقيام بمهامه و مفوضا وحده بالعمل على حماية قيمة النقد و تحقيق استقرار الأسعار، وفي تحديد السياسة النقدية الأوروبية بعيدا عن تدخل الحكومات ليتمكن من تحقيق الوظائف المناطة به،

ولقد جاءت استجابة أوروبا وخاصة بنكها المركزي متأخرة وغير منسقة حتى أواخر صيف عام 2008، حيث كانت الشواغل الرئيسية العامة هي الضغوط في تقييم اليورو والتي يولدها انخفاض الدولار الأمريكي ، وكانت سياسة الردود فوضوية للغاية ، خاصة على المستوى الوطني ، و عواقبها العابرة للحدود . مما تولد عنه ما سمي بسياسات إفقار الجار، و بشكل عام إلى القومية الاقتصادية، بحيث تهدد العوامل و المبادئ الأساسية للسوق الأوروبية الموحدة، و جوهر بنيتها الأوروبية الاقتصادية و المؤسسية، وقد تمت مواجهة هذه الأزمة بتبني البنك المركزي الأوروبي سياسة نقدية يمكن تقسيمها خلال الأزمة إلى أربعة مراحل¹:

المرحلة الأولى: و التي يمكن أن نطلق عليها مرحلة "الاضطراب في السوق" في الفترة من 9 أوت 2007 حتى 15 سبتمبر 2007.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة "الأزمة المالية العالمية" والتي تغطي الربع الأخير من عام 2008 والأربع الثلثة الأولى من عام 2009. وقد تميزت هذه الفترة بانكماش حاد في الناتج العالمي والتجارة يتبعه انتعاش بطيء.

و في يوليو 2009 بدأ البنك المركزي الأوروبي أيضا أول برنامج شراء السندات المغطاة بهدف دعم شريحة من السوق المالية خاصة التمويل طويلة الأجل من البنوك وتمويل الاقتصاد الحقيقي في منطقة اليورو والتي أصبحت مختلة خلال الأزمة.

وقام البنك المركزي الأوروبي أيضا بتعزيز التنسيق على الصعيد الدولي مع بنوك مركزية أخرى من خلال مبادرات مثل إعادة تفعيل السيولة بالدولار الأمريكي . وقد تم تنفيذ هذا النوع من العمليات بالفعل في ديسمبر 2007، بعد إنشاء اتفاقيات ثنائية لتبادل العملة مع مجلس الاحتياطي الاتحادي .

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة "الإنهاء التدريجي" ، امتدت الفترة ما بين ديسمبر 2009 إلى أبريل 2010، حيث بدأ البنك المركزي الأوروبي هذه العملية من خلال عدم تجديد عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل (مدة سنة واحدة) وإعادة تمويل عمليات تكميلية أخرى ذات آجال استحقاق من 3 - 6 أشهر ومما أدى إلى فائض السيولة في سوق ما بين البنوك.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة اشتداد أزمة الديون السيادية ، والتي بدأت في أواخر عام 2009 وبلغت ذروتها لأول مرة في ربيع عام 2010، حيث اختلت أسواق السندات السيادية في عدد متزايد من بلدان منطقة اليورو. وقد أثرت هذه القناة بالسلب على انتقال قرارات السياسة النقدية إلى الأسواق المالية، و من أجل معالجة هذه المشكلة، اتخذ البنك المركزي الأوروبي مجموعة من الإجراءات الحديثة والمتمثلة في:²

¹ - محمد محمود الداغر، طارق قدوري، مرجع سابق، ص 8.

² - المرجع السابق، ص 9-10.

1. برنامج سوق الأوراق المالية (SMP): في 10 ماي 2010، أطلق البنك المركزي الأوروبي برنامج سوق الأوراق المالية (SMP)، وقد سجل برنامج سوق الأوراق المالية SMP خمولا لحوالي أربعة أشهر بين أبريل وأغسطس 2011. وفي أعقاب تجدد التوترات في أسواق السندات السيادية في منطقة اليورو، أعلن البنك المركزي الأوروبي يوم 7 أغسطس 2011 أن المشتريات ستستأنف في إطار هذا البرنامج. وهذا بعد الإعلان عن تدابير جديدة لسياسة المالية العامة والهيكلية من قبل الحكومات الإيطالية والإسبانية. وعموما لم يكن هناك أي حقن لصافي السيولة من البنك المركزي إلى السوق نتيجة لهذه العمليات

2. عمليات إعادة التمويل الرئيسي (MROs): عمليات إعادة التمويل الرئيسي (MROs): كانت عمليات إجراء مناقصات بأسعار فائدة ثابتة فعالة، حيث استخدمت لعمليات إعادة التمويل الخاصة الأجل والتي تستحق خلال فترة الصيانة واحدة، حيث سوف تستمر هذه العمليات طالما لزم الأمر لذلك، وعلى الأقل حتى نهاية الربع الثاني من عام 2012، حيث أن معدل سعر الصرف الثابت على عمليات إعادة التمويل الرئيسي يكون نفسه معدل MRO السائدة في ذلك الوقت.

وقد أكد البنك المركزي الأوروبي اعترامه خلال الأشهر القليلة الماضية بتوفير التدابير النقدية داعمًا للنظام المالي الأوروبي، إذ قرر مواصلة القيام بعمليات إعادة التمويل الرئيسية (MROs) وعلى الأقل حتى نهاية شهر كانون الثاني/يناير 2013.

3. البنك المركزي الأوروبي مقرض الملاذ الأخير للحكومات (LOLR): قام البنك المركزي الأوروبي بشراء أدوات الدين التي تصدرها الحكومات في منطقة اليورو التي تعاني من ضائقة مالية بدون شروط ولا قيود باعتباره "الملاذ الأخير للإقراض" (Lender of Last Resort- LOLR) للحكومات واستنادا إلى الأسس النظرية، حيث يمكن للبنوك المركزية أن تلعب مثل هذا الدور فيما يتعلق بالبنوك التجارية في تزويدهم بسيولة مؤقتة كل هذه التدابير التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي والتي كانت على أساس أنها سياسات نقدية تهدف إلى الاستقرار المالي، كان معظمهم في الواقع سياسات مالية.

المطلب الثاني:محاولات الانقاذ الاقليمية الأوروبية

نصت الفقرة الأولى من المادة 104 من معاهدة ماسترخت على ما يلي "يمنع على البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء منح مساعدات لمؤسسات الاتحاد والإدارات المركزية والسلطات المحلية والشركات العامة والخاصة للدول الأعضاء." وهنالك نصوص أخرى مماثلة في ميثاق الاستقرار والنمو تحرم بشكل قطعي أية مساعدة لدولة أوروبية تهدف إلى سد العجز المالي، لأن المطلوب هو قيام الدولة بمعالجة مشكلاتها المالية عن طريق مواردها الذاتية، والاستثناء الوحيد على هذا المنع يخص المعونات الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الظروف الاستثنائية الخارجة عن سيطرة الدولة، في هذه الحالة فقط يمكن حسب الفقرة الثانية من المادة 103 من معاهدة ماسترخت تقديم مساعدة مالية شريطة أن تقرر من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي بناء على اقتراح المفوضية الأوروبية. ولا أحد يشك في أن العجز المالي الحالي لا يخرج عن السيطرة ومن باب أولى ليس كارثة طبيعية¹.

ووفق لهذا المبدأ الأوروبي فلا يمكن بأي حال من الأحوال مساعدة الدول التي تعاني عجز في موازيتها العامة من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي أو مؤسسات اليورو القائم، مما حتم على القادة الأوروبيين البحث على الحلول والمخارج دون كسر المعاهدات والمواثيق، فبدأت القمم المتعاقبة وتغيير المواثيق والمعاهدات وخلق مؤسسات جديدة قد تشكل المخرج من أزمة الديون السيادية الأوروبية.

¹ - صباح نعوش، التقارب المالي في منطقة اليورو..النص والتطبيق، مركز الجزيرة لدراسات، قطر، 22 يناير 2012، ص 8.

الفرع الأول: القمم الأوروبية

منذ اندلاع الأزمة دخلت منطقة اليورو في اجتماعات ماراتونية مكثفة بين قمم لرؤساء الوزراء وأخرى لوزراء المالية ووزراء الخارجية، ناهزت ستون لقاء في أقل من عامين والجدول رقم(15-02) يوضح أهم هذه القمم والنتائج المنبثقة عنها:

الجدول رقم (14-02): أهم هذه القمم الأوروبية

الاجتماع	التاريخ	المكان	النتائج المنبثقة عن الاجتماع
قمة القادة الأوروبيين	2010/03/25	بروكسل	أول اتفاق أوروبي على تقديم المساعدات لليونان وتقوم الخطة على أساس الاتفاق على قروض ثنائية وفق شروط مالية صارمة ، حيث أول مرة يكون صندوق النقد الدولي طرفا في تقديم المساعدات المالية لدولة من دول منطقة اليورو.
اجتماع وزراء مالية دول مطقة اليورو	2011/11/04	بروكسل	-قرار أن اليونان ستبقى في منطقة اليورو ولن تنسحب لتطمين الأسواق. -عدم تسليم الدفعة الثانية لليونان المقدرة ب 8 مليار يورو بسبب عدم التزامها بتخفيض عجز ميزانيتها المحدد من قبل الترويكا الأوروبية
قمة القادة في الاتحاد الأوروبي	2011/10/26	بروكسل	-خفض نسبة الديون اليونانية 50% للقطاع الخاص -المصادقة على جزمة الانقاذ الثانية لليونان -رفع حجم مظلة انقاذ اليورو إلى تريليون يورو تحسبا للقلق الكبير الذي للقلق لدول اليورو الاخرى مثل ايطاليا.
اجتماع القادة الأوروبيين	2011/12/9و8	مرسيليا فرنسا	-مناقشة مراجعة معاهدة الاتحاد الأوروبي والتي تضم فقرة ضرورة ضبط الموازنات الحكومية حيث وافقت دول منطقة اليورو و 7 من الدول الراغبة في الانضمام لليورو، و رفضت بريطاني قاطع للفكرة إلا باستثناءات تخصها أما السويد المجر وجمهورية التشيك لم تعارض من حيث المبدأ ولكن بعد العودة للبرلمان، وقد تأجيل الموافقة إلى اجتماع مارس 2012
قمة مركل زركوزي	2012/01/09	برلين	-مناقشة تطبيق ضريبة " ضريبة توبين " التي بموجها تفرض نسبتها 0.1 في المائة على تداولات الأسهم والسندات و 0.01 في المائة على المشتقات. -ألمانيا وفرنسا تعتزمان التقدم للمفوضية الأوروبية باقتراحات لدفع عجلة النمو وزيادة نسبة التشغيل وما يتعلق بذلك من القدرة على الابتكار.
اجتماع القادة الأوروبيين	2011/03/3و2	بروكسل	التوقيع الرسمي على الميثاق الأوروبي الجديد باستثناء بريطانيا والتشيك
القمة الأوروبية (لرؤساء وزراء الحكومات الأوروبية)	28 جوان 2012	بروكسل	-الموافقة على منح 120 مليار يورو لمساعدة اسبانيا ، حيث تم ضخ القروض إلى اسبانيا مباشرة بدل تمريرها عبر الحكومة - عجز القادة عن اتخاذ قرار بشأن رئاسة مجموعة اليورو وهي لجنة تتألف من وزراء مالية تكتل العملة الأوروبية الموحدة بسبب اضطرار المستشار الألمانية أنجيلا ميركل للمغادرة.

المصدر: رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2012/ 2013، ص ص93-94.

على الرغم من القمم التي لم تتوقف طوال الأزمة، إلا أنها لم تنجح في إيجاد حلول جذرية لمعضلة الديون السيادية، بل على العكس من ذلك زادت الهوة والخلاف بين القادة السياسيين الأوروبيين وبينت مدى الفردية والمصلحة الذاتية في طبيعة الحلول

المقترحة في كل قمة، كما لم تنجح هذه القمم الأوروبية في الهدف الرئيسي منها وهو طمئنت و تهدأت الأسواق المالية والمستثمرين و من أن أوروبا موحدة وقوية بما يكفي لضمان استثماراتهم في جميع الدول سواء الجنوبية أو الشمالية.¹

الفرع الثاني:صندوق الإستقرار المالي الأوروبي (EFSF)

تم إنشاء صندوق الاستقرار المالي الأوروبي من قبل الدول الأعضاء في منطقة اليورو في 9 ماي 2010 في إطار مجلس وزراء مالية الدول الأوروبية وهدفه الحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا وبعث الثقة في الأسواق المالية الأوروبية عن طريق تقديم المساعدة المالية لمنطقة اليورو والدول الأعضاء في إطار برنامج التكيف الاقتصادي الكلي.²

إن انشاء مثل هذا الصندوق يعتمد على تحقيق ثلاث أهداف رئيسية:³

- انشاء هيئة تنظيمية واحدة تتولى وضع وتطبيق قواعد موحدة.
- ان تملك هذه الهيئة الموارد المالية التي تمكنها من التدخل لدعم البنوك التي تواجه المشاكل في السيولة.
- وجود برنامج لضمان الودائع المصرفية يغطي أوروبا بأسرها لطمأنة المودعين بأن ودائعهم في بنك ما ستكون مؤمنة بنفس المستوى في أي بنك آخر.

والصندوق قادر على إصدار 440 مليار يورو في الأسواق المالية علما أن هذا الدعم قد يعزز في حدود 250 مليار يورو من قبل صندوق النقد الدولي وفي حدود 60 مليار يورو من التسهيلات الأوروبية لمساندة ميزان المدفوعات، أي أنه تم تشكيل قدرة قوامها 750 مليار يورو تسمح بمواجهة الأزمة السيادية داخل منطقة اليورو، ونسبة مشاركة دول منطقة اليورو تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27% تليها فرنسا بنسبة 20% وإيطاليا ب 18%،⁴ ولقد اسندت لهذا الصندوق عدة مهام أهمها:⁵

➤ إقراض الدول بشكل إحترازي قبل أن يحدث فيها إضطراب بسبب وضعها المالي.

➤ شراء السندات الحكومية لدول منطقة اليورو والتي تعاني مشاكل مالية.

➤ توفير التمويل للدول التي تسعى لإعادة رسملة بنوكها المتضررة.

ويعتبر هذا الصندوق كحل مؤقت لأزمة ديون منطقة اليورو حتى عام 2013، بعد ذلك يتم تعويضه بما يسمى الآلية الأوروبية للإستقرار المالي وفق الشكل الموالي وهي بمثابة صندوق انقاذ دائم بقدرة اقتراض قدرت ب 500 مليار يورو وبرأسمال قدره 700 مليار يورو،

¹ - رواق خالد، مرجع سابق ، ص 94.

² - www.efsf.europa.eu/about/index.htm le 15/12/2013 à 22:36

³ - تقرير انشاء الاتحاد المصرفي الأوروبي، حجر الأساس في اصلاح الهيكل المالي الأوروبي (QNB)، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 394، الكويت، سبتمبر 2013، ص 84.

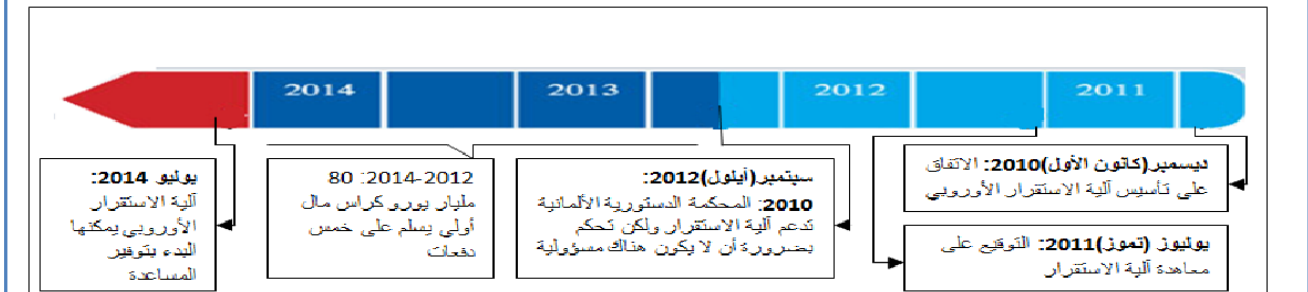
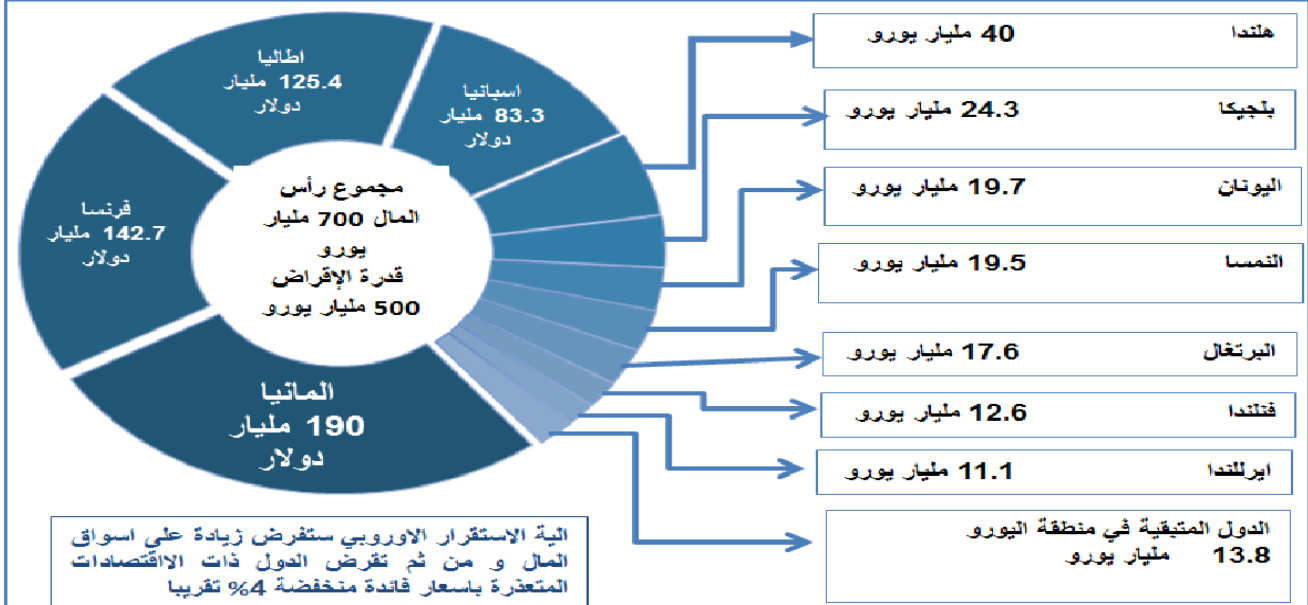
⁴ - خنطيط خديجة، خلخال منال، مرجع سابق، ص 11.

⁵ يبي مصلدة، خلوفي عائشة، جهود الاتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات دوله، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي 08/07 ماي 2013، ص 17.

الشكل رقم (14-02): آلية الاستقرار الأوروبي

آلية الاستقرار الأوروبي _ الجدار المالي الجديد لحماية منطقة

آلية الاستقرار الأوروبي (ESM) هي جدار الحماية المالي الجديد في منطقة اليورو. يربط دخولها حيز التنفيذ بالمعاهدة المالية المثيرة للجدل التي تلزم جميع الدول الأعضاء في منطقة اليورو و بضبط موازنتها



*سلوفاكيا 5.8 مليارات يورو *سلوفينيا 3 مليارات يورو *لوكسمبورغ 1.8 مليار يورو
*قبرص 1.4 مليار يورو *مالطا 512 مليون يورو

المصدر: رجال فاطمة، نادية بلورغي، دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 2، جامعة محمد خيضر، يسكرة، الجزائر، 2016، ص 143.

الفرع الثالث: معاهدة الإنضباط المالي الجديدة

شكلت قمة قادة دول الاتحاد الأوروبي بروكسل يومي 1 و 2 مارس 2012 محطة هامة في النظام المالي والنقدي الأوربي، إذ وقع قادة 25 دولة أوروبية من أصل 27 دولة عضو على معاهدة الانضباط المالي الجديدة وشكلت كل من بريطانيا وجمهورية التشيك الاستثناء برفضهما التوقيع على المعاهدة، وقال رئيس المفوضية الأوروبية، جوزيه مانويل باروزو في ختام القمة أن الاتفاق "لا يزال مفتوحا أمام الجميع" وهو ما نص عليه البند 15 من المعاهدة بعد موافقة الأعضاء. ومن المتوقع أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ الفعلي في 1 جانفي

2013 عندما يتم المصادقة عليه من قبل برلمانات 12 دولة من أصل الدول الـ 25 الموقعة عليه،¹ وتتضمن هذه المعاهدة وضع قوانين محلية داخل الدول الأعضاء لتشديد الرقابة على ميزانيتها، وتمثل هذه القواعد في²:

أ- القاعدة المالية: تتعهد الدول التي وقعت على معاهدة بوضع " موازنات متوازنة" حيث يكون الحد الأقصى للعجز البنوي لا يتجاوز 0,5% في إجمالي الناتج الداخلي والدول التي تشمل على ديون معتدلة أي مادون 60% من إجمالي الناتج الداخلي، تتمتع بهامش أكبر مع عجز مقبول بنسبة 1%

ب- التصحيح التلقائي: يتعين على كل الدول الأعضاء في التكتل الأوروبي أن يتوقع حدوث آلية تصحيح تلقائية في حالة تجاوز القاعدة المالية.

د- إدراج القاعدة المالية في دستور الدولة الموقعة على المعاهدة: وهو أمر غير الزامي إذ يكفي أن تشمل الدولة قانون القاعدة المالية.

ج- اعتماد عقوبات محكمة العدل الدولية: ففي حالة عدم احترام تطبيق القاعدة المالية من قبل دولة ما تفرض المحكمة عقوبات تتمثل في غرامة تصل إلى 0,1% من إجمالي ناتجها الداخلي.

الفرع الرابع: المساعدات المالية

1. حزمة الإنقاذ الأولى (2010_2011)

قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي إتفق عليها مع المفوضية الأوروبية، وتتضمن قروضا من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بقيمة 45 مليار يورو المبينة في الجدول أدناه.

لقد وافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات خلال الفترة مايو 2010 إلى غاية يونيو 2013 منها 80 مليار مقدمة من الاتحاد الأوروبي و 30 مليار يورو من صندوق النقد الدولي بمعدل فائدة 5,2% على فترة سداد 3 سنوات، وقد تم تخفيض معدل الفائدة في قمة بروكسل لفائدة الاتحاد الأوروبي بمعدل 1% في مارس 2011 لتصبح 4,2% مع زيادة فترة السداد لتصبح 7 سنوات ونصف بشرط أن تقوم اليونان بإجراءات تقشف لتخفيض الإنفاق للحصول على هذه القروض ويكون تخفيض عجز الموازي ب 8,1% بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في 2010، و 7,6% عام 2011 و 6,5% عام 2012 مع توقع أن ينخفض هذا العجز إلى غاية 3% بحلول 2014.³

1- رواق خالد، مرجع سابق، ص 96.

2- يعى مصلة، خلوفي عائشة، مرجع سابق، ص 17.

3- بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مرجع سابق، ص 61.

جدول رقم : (02-15) القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة (2010-2011)

الوحدة: مليار يورو

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد الدولي	المجموع
الدفعة الأولى	ماي 2010	14,5	5,5	20
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6,5	2,6	9,1
الدفعة الثالثة	ديسمبر/جانفي/ 2011/20_10	6,5	2,5	9
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10,9	4,1	15
الدفعة الخامسة	جويلية 2011	8,7	3,2	11,9
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5,8	2,2	8
المجموع		52,9	20,1	73

المصدر: بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، عدد 13، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص62.

2. حزمة الانقاذ الثانية (2012)

أقرت دول منطقة اليورو في 1 فبراير 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان خصص لها 130 مليار يورو، بإضافة إلى تبادل سندات ديون أثينا مع دائئها من القطاع الخاص شطب منها 107 مليار يورو من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53,5% من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات وذلك عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق بعد 30 سنة ونسبة الفائدة متغيرة، تتراوح بين 2% حتى 2015 و 3% حتى 2020 و 4,3% في السنوات المالية لتنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2042، وتهدف خطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يورو. ومن المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 120,5% في 2020، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد¹.

وفي إطار آلية الاستقرار الأوروبي تم إقرار البرنامج الثالث لإنقاذ اليونان يمتد من أوت 2015 إلى أوت 2018 الحجم المالي لبرنامج الإنقاذ 86 مليار يورو تم منح الحزمة الأولى والبالغة مقدار 26 مليار يورو على النحو التالي²:

- 13 مليار يورو في 20 أوت. 2015.
- 2 مليار يورو في 24 نوفمبر. 2015.
- 1 مليار يورو في 23 ديسمبر. 2015.
- 10 مليار يورو احتياطي لإعادة رسملة البنوك، تم صرف منه 5.4 مليار يورو.

¹ - بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مرجع سابق ، ص61.

² - European Stability Mechanism, ESM/EFSF Programmes for Greece, <http://www.esm.europa.eu/about/index.htm> , le 24/01/2016, 18:51

الفرع الخامس: إجراءات التقشف

الهدف الذي تسعى لتحقيقه اليونان الآن هو خفض عجز الميزانية بـ 28.5 مليار يورو بحلول عام 2015، ولتحقيق ذلك عليها الاقتطاع من المساعدات الاجتماعية، ومن رواتب الموظفين ومن قطاع الصحة، كما أن الدولة اليونانية عملت على رفع الضرائب على الممتلكات، وأغلقت المؤسسات الحكومية والمدارس والمحاكم والمتاحف والمواقع الأثرية أبوابها في حين عملت المستشفيات بأطقم الطوارئ فقط.

1. حزمة التقشف الأولى فيفري 2010: اتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية من أجل تثبيت عجز الموازنة، وإستهدفت الإجراءات الحكومية خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور والرواتب من 1% إلى 5,5% عبر تجميد رواتب الموظفين وتقليص العمل الإضافي.

2. حزمة التقشف الثانية مارس 2010 وافق البرلمان اليوناني في 5 مارس 2010 على مشروع قانون تهدف إلى توفير 4,8 مليار يورو على اثر مخاوف الإفلاس والتخلف عن السداد وذلك عن طريق رفع الضرائب على القيمة المضافة وعلى السيارات المستوردة وعلى المحروقات وخفض رواتب القطاع العام¹.

3. حزمة التقشف الثالثة 6 ماي 2010: اتخذت الحكومة إجراءات تقشفية قاسية لتوفير 30 مليار يورو من خلال:

- تحديد سن التقاعد القانوني (60 سنة للنساء و 65 سنة للرجال) وهو مرتبط بفترة مشاركة التي انتقلت من 37 سنة إلى 40 سنة إلى نهاية سنة 2015.

- تمديد تجميد الاجور في القطاع العمومي.

- شطب الشهر 13 و 14 للموظفين والمتقاعدين.

- تخفيض تعويضات الموظفين والمتقاعدين

- الرفع مرة اخرى للرسم على القيمة المضافة من 21% إلى 23%.

- الرفع بنسبة 10% الرسوم على الكحول والتبغ وكذلك المحروقات.

- تحرير سوق النقل والطاقة

- امكانية تسريح المؤسسات 2% من موظفيها شهريا لفترة محددة.

4. حزمة التقشف الرابعة جوان 2011: بعد مفاوضات عسيرة تبنى البرلمان اليوناني اجراءات تقشف لتوفير 28.4 مليار يورو على مدى 4 سنوات ضمن متطلبات الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ودول الاتحاد الاوروبي مقابل دفعها القسط الخامس من برنامج الانقاذ ، وتمحورت أهم بنوده حول:

- خفض الحد الأدنى لفرض الضريبة إلى 8000 يورو سنويا.

- فرض رسوم مهنية بقيمة 450 يورو سنويا على المقاولين المستقلين.

¹ - مداحي محمد، معزوز لقمان، أزمة الديون السيادية الأوروبية " إشكالية التشخيص وفعالية مقاربات العلاج، الملتقى الثاني حول الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، أيام 20/19 جوان 2013، ص 19.

- رفع الرسم على القيمة على وقود التدفئة.
 - إمكانية تسريح موظفين الهيئات العمومية الملغية أو المدمجة.
 - الخصخصة على نطاق واسع للموانئ ، المطارات ، البريد ، الطاقة والبنوك والتي من المفروض تحصيل 50 مليار يورو إضافية إلى غاية نهاية 2015.
5. حزمة التقشف الخامسة 21 سبتمبر 2011
- ركزت هذه الحزمة على فئة المتقاعدين والموظفين قصد توفير 7.5 مليار يورو وتمثلت في :
- خفض 20% من معاشات التقاعد التي تتجاوز 1200 يورو شهريا.
 - إحالة 30 ألف موظف على الاحتياط.
 - خفض الحد الأدنى السنوي لفرض الضريبة من 8000 يورو إلى 5000 يورو.
 - فرض رسوم جديدة على قطاع العقارات .
 - الدخول في عمليات خصخصة جديدة
6. حزمة التقشف السادسة 13 فيفري 2012
- أقر رئيس الحكومة مخطط جديد للتقشف لسد ثغرة في الميزانية بقيمة 350 مليون يورو تهدد اليونان بالتوقف عن الدفع، وتجسدت فيما يلي:
- خفض الاجرة الأدنى بنسبة 22% ليصبح 586 أورو شهريا .
 - شطب 15000 وظيفة في القطاع العمومي.
 - تخفيضات جديدة في معاشات التقاعد ورواتب الموظفين.
 - تخفيض في ميزانية الضمان الاجتماعي والدفاع.
 - خصخصة 4 مؤسسات عمومية.
7. حزمة التقشف السابعة: 7 نوفمبر 2012: صادقت حكومة انتونيس ساماراس رئيس حزب اليمين الديمقراطي الذي وصل لرئاسة الحكومة في 17 جوان 2012 بصعوبة على اجراءات التقشف للحصول على مساعدة الترويكا المقدرة بحوالي 30 مليار يورو ، وتجلى البرنامج فيما يلي:
- رفع سن التقاعد من 65 سنة إلى 67 سنة.
 - تخفيض بعض معاشات التقاعد ورواتب القطاع العمومي
 - تنظيم واصلاح سوق العمل ليتماشى مع المعايير الدولية الاوروبية.
- وفي 26 نوفمبر 2012 اتفق وزراء مالية منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي على تخفيف عبئ مديونية اليونان لقيمة 40 مليار يورو ، وتأجيل دفع الفوائد إلى عشرة سنوات.

8. حزمة التقشف الثامنة 28 أبريل 2013: صادقت الحكومة على قانون جديد يهدف توفير 2.5 مليار يورو وذلك من خلال:
- رفع الضرائب المفروضة على المهن الحرة.
 - رفع الضرائب على الرواتب التي تتعدى 21000 يورو في السنة.
 - فرض الضرائب على قطاع صناعة السفن، وذلك لأول مرة منذ سنة 1953.
9. حزمة التقشف التاسعة 14 ماي 2014: وافق عليها البرلمان يوم 9 ماي 2014 بموافقة 150 صوت مقابل رفض 119 صوت، وشملت أحكام حول السياسة الاقتصادية اليونانية للسنوات الأربع المقبلة، مقدمة خطة الاستراتيجية المالية متوسطة الاجل (2015-2018) حيث ستحقق فائض اولي في سنة 2014 بنسبة 2.3% من الناتج المحلي الاجمالي، في حين أنه في سنة 2018 سيكون 5.3% / أما أهم ما جاءت به الحزمة:
- تجميد الاجور والنعاشات التقاعدية على مدى السنوات الأربع المقبلة حتى عام 2018.
 - تخفيض نفقات القطاع العام كتخفيض نفقات وزارة الصحة وغيرها.
10. حزمة النقشف العاشرة: 16- جويلية 2015: صوت البرلمان اليوناني على الحزمة الجديدة رغم الرفض الكبير من قبل الحكومة ألكس تسبراس رئيس اليسار المتطرف الذي وصل إلى سد الحكومة في 26 جانفي 2015 وتمثلت بنوده الاساسية فيما يأتي:
- تغيير نظام ضريبة القيمة المضافة وتوسيع قاعدتها لزيادة الايرادات.
 - انشاء هيئة ضريبة مستقلة وألية لخفض تلقائي للتفقات في حالة تحقيق اهداف الموازنة العامة.
 - ضمان استقلالية معهد الستات للاحصائيات.
11. حزمة التقشف الحادي عشر: 12 اكتوبر 2015: من ابرز الاجراءات التي جاءت بها:
- إصلاح نظام التقاعد: من خلال تأخير سن التقاعد إلى 67 سنة، بالاضافة إلى خفض معاشات التقاعد 11% سنويا، رفع الاشتراكات المرضية للمتقاعدين وادخال اشتراك جديد 6% على التقاعد الاضافي.
 - اصلاح النظام الضريبي: حيث سبؤدي الاصلاح الضريبي إلى تحصيل 2.39 مليار يورو اضافية من خلال: رفع الضريبة على الارباح من 26% إلى 29%، رفع الرسوم على السلع الفاخرة التي ستنقل من 5% إلى 13%، بالاضافة إلى رفع ضريبة التضامن من 6% إلى 8% للدخول التي تتجاوز 50000 يورو. تثبتت الرسم على القيمة المضافة عند 23% باستثناء بعض السلع مثل السلع الطازجة، فواتير الطاقة، الماء....¹ ألخ.
- المطلب الثالث: خطط الدول التي مستها الأزمة
- تبنت دول منطقة اليورو التي تعاني من ارتفاع حاد في مستويات الديون لدرجة تفوق ما تفق عليه في معاهدة " ماستريخت" مجموعة من الخطط التقشفية تهدف إلى تخفيض حجم الدين العام والعجز العام في الموازنة العامة إلى مستويات المطلوبة، حيث أجبرت الأزمة المتنامية لديون اليونان الدول الأعضاء في منطقة اليورو على اتخاذ تدابير أكثر صرامة:

¹ -نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، إدارة أزمة الديون السيادية اليونانية بين برامج الانقاذ المالي الدولية وحزم التقشف الوطنية للمدة (2010-2015)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 24، جامعة واسط، العراق، 2016، صص 13-15.

1. جهود الحكومة اليونانية.

مجموعة الإصلاحات المقررة من قبل الحكومة اليونانية¹:

- سياسات المالية العامة: ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3٪ انطلافاً من سنة 2009 أين كان العجز قدره 13.6٪.
 - الإنفاق العام: تم وضع هدف تحقيق وفرات قدرها 5.25٪ من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013، وسيتم تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وتجميدها لمدة 3 سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور
 - إيرادات الحكومة: هدفت التدابير المتخذة في هذا الشأن إلى تحقيق إيرادات بنسبة 4٪ من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 من خلال زيادة الضريبة على القيمة المضافة، زيادة الضرائب على السلع الكمالية وعلى التبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى،
 - إدارة الإيرادات وضبط النفقات: تعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيباً عادلاً من العبء الضريبي، كما تحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب.
 - الاستقرار المالي: طلب المساعدة من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي، وأجراء مباحثات معهم تهدف إلى إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من برنامج التمويل الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي.
 - برنامج المستحقات الحكومية: يتم تقليص المستحقات الحكومية، حيث تخفض بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكانية.
 - إصلاح نظام التقاعد: إصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض التقاعد المبكر.
 - السياسات الهيكلية: ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال وخصوصية المؤسسات العامة.
 - الإنفاق العسكري: تتوخى الخطة خفض ملحوظاً للإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة.
- وتهدف نوعية الإصلاحات المالية والهيكلية الجارية في ظل برنامج الحكومة إلى تخفيض العجز الموازني، والحيولة دون حدوث أزمة ثقة تزيد من تدهور وإضعاف الاقتصاد اليوناني. كما تهدف هذه التدابير إلى تحقيق السيطرة على الموارد العامة وتحديث الاقتصاد وتقوية سياسات الدخل وأسواق العمل، وتحسين إدارة مؤسسات الدولة والاستثمار فيها وتعزيز مناخ الاستثمار.

2. خطة أيرلندا

تهدف خطة أيرلندا التقشفية إلى توفير 15 مليار يورو حتى سنة 2014 وهذا من خلال زيادة الضرائب بمقدار 5 مليار وتخفيض الأجور بمقدار 10 مليار يورو إضافة إلى تقليص الإنفاق الحكومي في القطاعات الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية، وهذا بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة إلى 3٪ في عام 2013.

¹- نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق- أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو، واشنطن، 2 ماي 2010، ص: 3-4.

وتهدف السلطات الإيرلندية إلى وضع مجموعة من السياسات الطموحة لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد، فيما يشكل برنامجاً متعدد السنوات تستهدف مواطني الضعف في الجهاز المصرفي ويرمي إلى استعادة آفاق النمو الإيجابية التي يستحيل بدونها التوصل إلى حل دائم للأزمة، وقد حرصت السلطات على مراعاة العدالة في تصميمها للبرنامج، بحيث توزع أعباء التصحيح الإقتصادي والمالي على جميع طبقات المجتمع مع توفير أقصى درجات الحماية لأكثر فئات ضعفاً¹.

3. خطة إيطاليا

أجاز البرلمان الإيطالي مجموعة من الإجراءات التقشفية من شأنها أن توفر للحكومة ما يقارب 48 مليار يورو وتهدف إلى إلغاء العجز في الموازنة العامة بنهاية 2014 وتتضمن خطة التقشف مزيجا من خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب وتثبيت الأجور ورفع سن التقاعد، وتمتد الخطة على مدى أربع سنوات تهدف من خلالها الحكومة إلى تقليص العجز العام إلى 3,9 في نهاية عام 2011 و إنهائه بنهاية 2014.

4. خطة البرتغال

أجاز البرلمان البرتغالي خطة تقشف تتضمن خفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب بقيمة 6,8 مليار يورو وهذا بهدف خفض العجز الموازي من 7,3% إلى 4,6% وبسبب حدة ديون منطقة اليورو فإن هذه الإجراءات التقشفية لم تكن لوضع حد لها، الأمر الذي استوجب خطط موحدة فوق الوطنية.

5. خطة إسبانيا

تم الإعلان عن خطة تقشف جديدة بقيمة 15 مليار يورو لعامين في محاولة لدعم الميزانية العامة في البلاد وتشمل²:

- ✓ خفض رواتب العاملين في القطاع العام بنسبة 5%.
- ✓ تجميد أجور ومعاشات التقاعد خلال عام 2011.
- ✓ تخفيض رواتب الوزراء بنسبة 15%
- ✓ إلغاء الحكومة لمنحة المواليد الجدد والتي تبلغ 2500 يورو من عام 2011.
- ✓ تخفيضات أخرى في الإنفاق مثل 6 مليار يورو إستثمارات في القطاع العام، 1,2 مليار يورو الإنفاق المحلي و 600 مليون يورو من المساعدات الخارجية التي تقدمها إسبانيا علاوة على تخفيضات أخرى في تكاليف الأدوية ضمن نظام التأمين الصحي العام.

6. خطة بريطانيا

قررت الحكومة خفض رواتب الوزراء بنسبة 5% وهو ما سيوفر للبلاد 3 ملايين جنيه استرليني (4,4 مليون دولار).

- ✓ خفض الإنفاق الحكومي وتقليل العجز المقدر بنحو 164 مليار جنيه استرليني.
- ✓ خفض الإنفاق على التأمين الصحي بأكثر من 20 مليار جنيه استرليني.

¹ - نشرة صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق ممدد مع إيرلندا بقيمة مليار يورو، واشنطن، 16 ديسمبر 2010، ص 01.

² - محمد محمود الكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم – النظريات التي تفسر الأزمات دراسة شخصية لأسباب الأزمات)، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2012، ص 44.

خلاصة الفصل

بناء على ماتم تناوله في الفصل قد توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تعتبر تجربة التكامل والتعاون الاقتصادي الأوروبي من أنجح تجارب التكامل في العالم حيث كانت البداية سنة 1948 حين شكلت كل من هولندا وبلجيكا ولكسمبورغ اتحادا جمركيا أطلقت عليه اتحاد دول البنيلوكس ويعتبر ذلك أول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي. وفي عام 1951 تم التوقيع على معاهدة باريس لاقامة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب المكونة من ست دول أوروبية، وقد مهدت هذه المعاهدة نحو انشاء اتحاد جمركي بالمعنى الحقيقي، وفي مارس 1957 تم التوقيع على معاهدة روما لإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقد وسعت اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية من إطار الإتحاد الجمركي ونقلته من النطاق القطاعي إلى القطاع العام ليشمل جميع السلع الصناعية والزراعية وتعد من ثم هي البداية الفعلية لإقامة اتحاد جمركي بمعناه الحقيقي والشامل. وفي سنة 1967 نجحت الدول الست في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي " الجماعة الأوروبية و " التي أطلق عليها اسما شائعا هو " السوق الأوروبية المشتركة و وافق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و 15 عاما. وقد واجهت الجماعة الأوروبية -السوق المشتركة - مجموعة من العراقيل على المستوى الدولي والمحلي نحو تحقيق هدفها، إذ لم تكتمل الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء كما لم يتم تحرير ركة رأس المال والعمل بين هذه الدول بالكامل. ولذلك بذلت المفوضية الأوروبية في 1985 جهدا دراميا لإستئناف الإنجاه نحو تحقيق إتحاد إقتصادي بإصدار كتاب أبيض عنون ب(إكمال السوق الداخلية). وواصل الإتحاد الأوروبي مساعيه نحو تعزيز التكامل الاقتصادي و النقدي بين دول المجموعة الأوروبية التي توسعت وأصبحت تشمل 12 دولة العام 1986 حيث تم التوقيع على معاهدة ماستريخت بهولندا العام 1992، وقد ركزت هذه المعاهدة على موضوعين هامين وهما البنك المركزي الأوروبي، ووحدة النقد الأوروبية. وحرصت معاهدة ماستريخت على ضمان صلابه العملة الأوروبية الموحدة حيث سعت إلى وضع معايير اقتصادية اساسية تنم عن مدى سلامة الأوضاع الاقتصادية للدول الراغبة في الانضمام إلى الأورو والتي جعلت تحقيقها شرطا أساسيا للتأهل لهذه الخطوة، حيث اشترطت ألا يتجاوز معدل التضخم 2.7%، وأن ألا تتجاوز أسعار الفائدة طويلة الأجل في الدولة 2% عن متوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول تتمتع بالإستقرار في الأسعار، كما اشترطت المعاهدة أن لا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام للدولة 60% من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين لا تتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الإجمالي، وقد وصل عدد الاعضاء في الإتحاد الأوروبي 27 دولة وهذا بعد قرار خروج بريطانيا من الإتحاد نهاية العام 2016 ويوجد 19 دولة حاملة للعملة الأوروبية الأورو.

2. تعتبر الأزمة المالية العالمية 2007 بمثابة المحفز الذي جعل الكرة الثلجية - الديون- تتدحرج من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا عامة ومنطقة الأورو خاصة مسببة تراجع في النمو بشكل حاد. ومع ذلك، فإن الأسباب الجذرية التي أدت إلى أزمة الديون في أوروبا ليست مرتبطة بشكل مباشر جدا بالأزمة الأمريكية، فالأسباب الحقيقية للأزمة الأوروبية تقع داخل الإتحاد الأوروبي والعملية الموحدة- الخلل الهيكلي في الإتحاد النقدي الأوروبي-. ويمكننا ربط هذه الأسباب ببعض الجوانب: الافتقار إلى الرقابة وسوء الإدارة من جانب الدولة في عدة جوانب من الاقتصاد، عدم احترام ما نص عليه ميثاق الاستقرار والنمو، عدم وجود مصداقية وشفافية على مستوى الإحصائيات المقدمة، نظام المضاربة في القطاعات الاقتصادية مثل العقارات، ارتفاع المديونية الخارجية، العجز المالي السياسة، الأجرية في الإتحاد الأوروبي.

3. إن من أهم أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية هو ارتفاع حجم المديونية الخارجية ، فقد ساهم فقدان القدرة التنافسية للبلدان دول PIIGS في استمرار العجز في حساباتها الجارية. وهذا كنتيجة رئيسية لتبني العملة الأوروبية الموحدة الأورو ، وهكذا، كان على البلدان الطرفية دول PIIGS التي لم تتخذ تدابير لمواجهة فقدان قدرتها التنافسية أن تعوض عجزها بدعم مالي خارجي، لا سيما من المصارف الأوروبية الكبرى. وفي المقابل، شهدت البلدان الرئيسية –دول الشمال- فوائض كبيرة في الحساب الجاري. فقد أدى انخفاض القدرة التنافسية لدول الجنوب مقارنة بدول الشمال إلى وجود اختلافات أو فروق في الحسابات الجارية بين هذه الدول.

4. ضعف سياسة الموازنة على مستوى الاتحاد النقدي الأوروبي، حيث أنه على عكس القرارات النقدية التي تم تحويل سلطة اتخاذها إلى المستوى الأوروبي في إطار الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، فإن السياسة المالية بقيت سلطتها على مستوى الدول الأوروبية كل على حدى، وهذا ما أدى إلى وجود تناقض على مستوى الإتحاد النقدي والاقتصادي، أين تكون السياسة النقدية فوق قطرية، في حين تبقى السياسة المالية على المستوى القطري.

5. إن اتفاقية ماستريخت قد فشلت إلى حد ما في فرض قواعدها بشكل صحيح وسليم، كما أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية هي أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية فقد أظهرت الاختلالات التجارية بين دول أوروبا الشمالية والجنوبية أن آلية التكيف في منطقة اليورو لا تعمل بشكل جيد رغم حرية انتقال العمالة ومرونة الأسعار لا يضمن استقرار الدول الأعضاء ولا يساعد على تحقيق التضامن المطلوب في ما بينها.

6. إن المشكلة بالنسبة لدول منطقة اليورو تكمن في فقدان القدرة على الاستجابة للاختلالات الداخلية من خلال سياسة نقدية مستقلة أو تخفيض قيمة العملة نظرا لتبني عملة مشتركة وبالتالي فالإستجابة لهذه الأوضاع تكون من خلال سياسة نقدية موحدة يسهر على تنفيذها البنك المركزي الأوروبي ولكن المشكل يكمن في عدم تماثل الصدمات بين دول المنطقة. وبالتالي فإن أعضاء منطقة اليورو لا يستوفون معايير منطقة العملة المثلى. حيث تشير نظرية منطقة العملة المثلى، إلى أن أهم شروط تشكيل منطقة العملة المثلى هي تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء، حتى لا تكون هناك دولة تواجه كسادا، بينما هناك انتعاش اقتصادي في باقي الدول الأعضاء، على النحو الذي هو حادث اليوم بالنسبة لليونان.

7. إن منطقة العملة تكتسب صفة المثلى إذا كانت هذه المنطقة تتميز بدرجة عالية من الكفاءة في علاج الصدمات الداخلية والخارجية التي تواجه دول المنطقة. وذلك من خلال تنسيق السياسات النقدية والمالية في مواجهة الأزمات على المستوى المحلي والدولي. وقد كشفت الأزمة اليونانية والأوروبية عن أن دول الإتحاد النقدي اليورو ليس منطقة عملة مثلى بالشكل الكامل ، وتكمن المشكلة الأساسية للبناء الأوروبي في عدم وجود سياسة مالية موحدة ، قادرة على امتصاص آثار التفاوت البنوي والجاري بين اقتصادات دول منطقة اليورو.

الفصل الثالث

تداعيات أزمة الديون السيادية
الأوروبية على تدفق الاستثمار الأجنبي
المباشر إلى الاتحاد الأوروبي

الفصل الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي

تمهيد

لم يكد يتعاف الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري الأمريكية حتى انفجرت أزمة الديون السيادية الأوروبية " أزمة منطقة اليورو " مندرة بتقويض تجربة فريدة كان من المؤمل أن تتوج نجاحا تحقق على مدى عشرات السنين بدأت بوحدة اقتصادية وتجارية كان من المتوقع أن تنتهي بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي ، فمنذ شهر أكتوبر 2009 بدأ الحديث عن تفاقم مشكلة الديون والعجز في الموازنات العامة في اليونان مالبثت الأزمة أن انتشرت في معظم دول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة ومنطقة اليورو بصفة خاصة.

لقد كان لهذه التداعيات أثر كبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول منطقة اليورو وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي وذلك من خلال ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على المناخ الاستثماري للاتحاد الاوروبي

المبحث الثالث: واقع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للاتحاد الاوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية

المبحث الأول: الايطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي الذي تمجأ إليه الدول نتيجة قصور مصادر التمويل المحلي، وعدم كفاية الإدخارات المحققة لتمويل الاستثمارات المطلوبة، ويلقى هذا النوع من التمويل اهتماماً وتفضيلاً من طرف الدول المضيفة التي تجد فيه المنافع والمكاسب المرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر .

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

وسنحاول من خلال هذا المطلب عرض مجموعة من التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر مع التطرق إلى أهم التعاريف التي تناولتها المنظمات الدولية بخصوص الظاهرة .

الفرع الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً لأنواعه و القائمين عليه حيث يعرف على انه:

- يرى عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.¹
- أما جيل برتان يرى أنه: "هو الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا المشروع شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو الغير المتساوية، كما أنه يأخذ أيضاً شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم.²
- ويعرف كذلك: بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة؛³
- ويعرف أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يتم بواسطة أفراد أو شركات في دولة مضيفة، والذي يأخذ شكل إقامة فروع جديدة أو المساهمة في مشروعات قائمة أو في الأراضي أو الموارد الطبيعية، وبشرط أن يكون الحد الأدنى لملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال المشروع أو قوة التصويت فيه (10%) مما يتيح الفرصة للمستثمر الأجنبي للمشاركة في إدارة المشروع والرقابة عليه؛⁴
- تعريف صندوق النقد الدولي: يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، "و هو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تنطوي هذه المصلحة

¹ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 13

² - جيل برتان، عن ترجمة مقلد علي، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط2، 1982، ص 11.

³ - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004-2005، ص 19.

⁴ - WALLACE PAIN, JAPANESE FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN OREGON, INTERNATIONAL TRADE INSTITUTE, PORTLAND STATE UNIVERSITY, 1991, P4.

على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة¹.

وجدير بالذكر أن هذا التعريف يتفق مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمفهوم الصادر عن منظمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD².

- وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " كل التدفقات المالية إلى إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة، قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر"³. إن تعريف كل من صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع، أما بالنسبة إلى المحاسبين المكلفين بميزان المدفوعات الأمريكي فإنهم يركزون على نسبة المساهمة أو الملكية في المشروع الاستثماري و التي تقدر ب 10% على الأقل⁴. ومن خلال التعاريف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر:

أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي، ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، على أن تكون نسبة المساهمة أو الملكية في المشروع الاستثماري تقدر ب 10% على الأقل، بحيث تمكنه هذه النسبة من حق الإدارة و التحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية.

ويتدفق الاستثمار المباشر الأجنبي للدول المضيفة في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي وفي هذا النوع من الاستثمار تكون مليكة المشروع بالكامل للمستثمر الأجنبي، مما يجعله يفضل أكثر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وتتم هذه الأخيرة من خلال إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة ونجد الكثير من دول العالم الثالث لا تفضل هذا الشكل من الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، ومن احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية⁵؛ أو في صورة الاستثمارات المشتركة والتي تمثل شكل من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تقضي بإشراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، المواد الخام، المهارات التنظيمية و التسييرية و فنون الإنتاج⁶. إن هذه الأشكال هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة و استراتيجيات

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، الكويت، 2009، ص 53

³ - PETER H.LINDERT ET THOMAS A.PUGEL, ÉCONOMIE INTERNATIONALE, ÉDITION ECONOMICA, PARIS, 1996, P822.

⁴ - سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 5.

⁵ - توفيق تمار، محمد يعقوبي، آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية، ملتقى علمي دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - حالة الجزائر و الدول النامية-، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 20/21 نوفمبر 2006، ص 1.

⁶ - بن سميحة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص 6.

الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر. كمشروعات أو عمليات التجميع والتي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع... الخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. الاستثمار في المناطق يمكننا أن نقول أن المنطقة الحرة هي جزء من الأرض داخل حدود الدولة، يتم إيضاح حدودها الجغرافية، وتعتبر امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية¹، وبالتالي يتم التعامل معها كما لو أنها أجنبية دون سداد الرسوم الجمركية ودون خضوعها إلى الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة وذلك مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات والمبادلات والتي من شأنها جذب الاستثمارات.² بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي من قبل شركات متعددة الجنسيات (عبر القومية) وهي استثمارات يملك أصولها أو يساهم في رأسمالها أكثر من بلد، حيث تتمتع بقدرات تمويلية وتكنولوجية وتنظيمية عالية، الأمر الذي مكّنها من الاستحواذ على نحو 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم.³

إن اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بمختلف أشكاله، له تبعات (آثار) على المستويات المختلفة مثل العمالة، ميزان المدفوعات، الإنتاجية و الوضع التكنولوجي... إلخ، ولا شك أن تلك الآثار شكلت و مازالت تشكل جدلا حادا بسبب تناقضها من حيث الإيجابيات و السلبيات.⁴

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تتناول نظريات التدويل تحليلا لمحددات الاستثمار الأجنبي و دوافع الشركات متعددة الجنسيات، وسنحاول في هذا الفرع التطرق لأهم هذه النظريات باختصار..

أولا: نظرية عدم كمال السوق (MARKET IMPERFECTIONS THEORY)

تفترض هذه النظرية عدة افتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، فهي تفترض أولا غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، كما تفترض أيضا عدم قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي أو توافر الموارد المالية، فالشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية عند المقارنة مع الشركات الوطنية، وبالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار المختلفة تلك الشركات التي تملك جوانب القوة لإقامة وتملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم. من هذا المنطلق تفترض تلك النظرية – كما يقول هود وينج- وجود علاقة عكسية بين المنافسة في الأسواق الأجنبية وبين اتجاه استثمارات تلك الشركات إلى هناك، ويتفق في ذلك كلا من باري و كيفز حيث يؤكد على وجود ارتباطا وثيقا بين كلا من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات متعددة الجنسيات، وبين توافر أو امتلاك بعض المزايا النسبية لتلك

¹ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 138

² محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، الأردن، 2010، ص ص 19-21.

³ - ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص ص 24-25.

⁴ - للاطلاع أكثر انظر: رجال فاطمة، أثر تحرير حركة رؤوس الاموال على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر 200/2010-، مذكرة ماجستير – غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2012، ص ص 116-121.

الشركات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، فالدافع إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمارات الخارجية هو وجود ميزة تستطيع الاستفادة منها.

مما سبق يمكن القول أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة - حسب نظرية عدم كمال السوق- إلى الدول المضيفة يعتمد على وجود عامل على الأقل من العوامل التالية:

- تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا؛
- توافر المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية في الشركات متعددة الجنسيات بدرجة أكثر كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية؛
- اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وفرة الإنتاج بحجم كبير؛
- وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات ومنتجات الشركة الوطنية؛
- وجود تسهيلات وامتيازات جمركية وضريبية ومالية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات.
- ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقاً أمام تصدير منتجات تلك الشركات في الدولة الأم للدولة المضيفة عبر التجارة الدولية؛

- تميز الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقاً.¹
- أنّ هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي توجد لديها بدائل أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.²

ثانياً: نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة، أي أن شركات الاستثمار الأجنبي تهدف إلى زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة، كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها.³

وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلًا بالبحوث والتطوير والابتكارات و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة، ولكي تحقق الشركة هذا الهدف، فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة، وفي هذا الشأن يرى "هود و ينج" ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول (المعرفة أو الخبرة، الاختراعات... الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلاً من تصديره أو

¹ - منور أوسيرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ماي 2005، ص 108-109.

² - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 398.

³ - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 182.

بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثمارها و من ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها و عملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية ... الخ.¹ ومن أهم الانتقادات الموجبة للنظرية:

- إن ممارسات الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، على سبيل المثال يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم تضمنها موثيق متفق عليها و يقوم بتنفيذها منظمات دولية، و من ثم يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته؛

- إن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات و ضرورة أن تكون عملية القرارات داخل الشركة الأم و من ثم فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات أو الضوابط و السياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية و الممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية، هذه الإجراءات و السياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات و إجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات و كذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.²

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج الدولي

وضع هذه النظرية ريموند فرنون عام 1966 ، و تقوم على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوتاً بين الدول في مجال التكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أكد فرنون أن تميزها يعود أساساً إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج، تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتج بديل، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن، تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتج في البلدان المضيفة.³ ويميز فرنون بين ثلاثة مراحل في دورة المنتج:⁴

✓ مرحلة المنتج الجديد NEW PRODUCT : تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحياناً بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تقاد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق وذلك بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة، وخلال هذه المرحلة يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم، حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة، كما أن هناك احتمالاً كبيراً أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال هذه المرحلة ونظراً لغياب المنافسة، فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعطي أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج، كما أنها لا تواجه ضغوطاً للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من التكاليف الأخرى، بينما يتم تصريف معظم وحدات المنتج

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 399.

² - المرجع السابق، ص 399-400

³ - ساعد بوروي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 36.

⁴ - بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 - 2004، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2006-2007، ص 36.

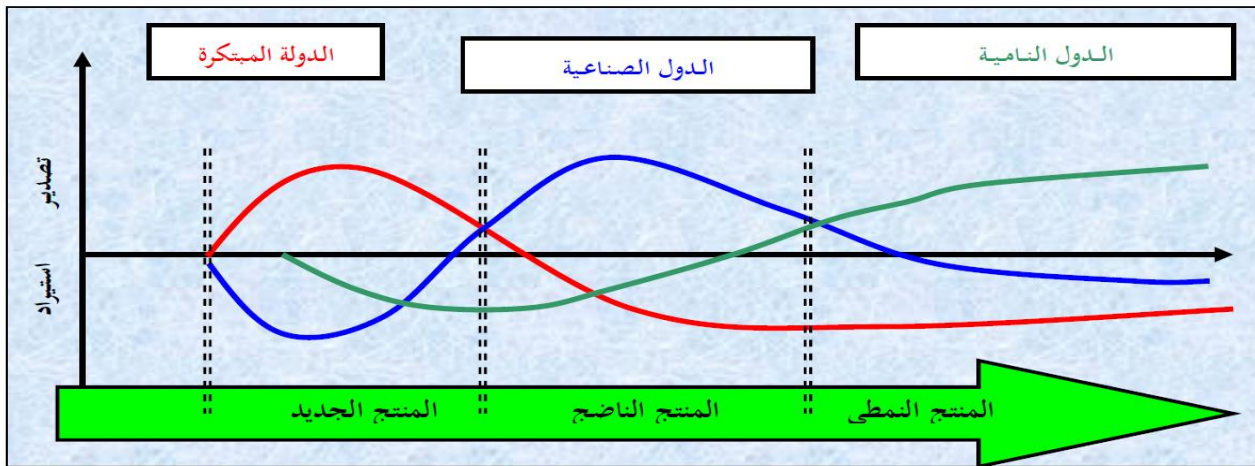
الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوربي

الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم، وخلال هذه المرحلة ومع بداية نضج المنتج فإن الشركة المنتجة تقوم بالبحث عن فرص تصديرية، تلك الفرص تظهر أولاً في الدول المتقدمة حيث تتشابه أذواق المستهلكين، والقدرات الشرائية لدى الأفراد.

✓ مرحلة المنتج الناضج MATURITY STAGE: هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة، وذلك بسبب توسع المستهلكين، كما تبدأ المنافسة في الظهور خلال تلك المرحلة، وهذا ما يدفع بالشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء فروع إنتاج جديدة خاصة بها في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقتة في المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة إلى الاستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، حيث ترجع إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة، مما يخفض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات.

✓ مرحلة المنتج النمطي - مرحلة الأفلو- STANDARDIZED PRODUCT: هي المرحلة النهائية من دورة حياة المنتج أو ما تسمى بمرحلة المنتج النمطي، حيث يصبح من الصعب تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها إلا من خلال السعر، نتيجة للضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة المبتكرة فإن تخفيض تكلفة الإنتاج صار أمراً حتمياً، ويكون ذلك من خلال تحويل إنتاجها للدول الأقل نموًا، أين يوجد تكلفة عمل منخفضة، وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال هذه المرحلة ليست للاستهلاك المحلي في الدول المضيفة، وإنما للتصدير للدولة الأم أيضًا.

الشكل رقم (1-3): دورة حياة المنتج



المصدر: بن سميعة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه - غير منشورة-، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 23.

بالرغم من أن النظرية قد قدمت تفسيراً للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، ونجحت في شرح نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا، وكذلك في الدول النامية، إلا أن هذه النظرية قوبلت بالعديد من الانتقادات التي وجهت إليها من أهمها:¹

¹ - ساعد بوراوي ، مرجع سابق، ص 38.

- إن الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع إلى قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل دورة المنتج، لأن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الأخيرة، وهي المرحلة التي تفقد فيها الشركة صاحبة الاختراع (الابتكار) الميزة النسبية التكنولوجية، فتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالمياً؛
- لا يصلح تحليل دورة المنتج على الاستثمارات المباشرة في قطاع البترول والسياحة، إذ لا يتطلب هذا النوع من الاستثمارات العمل من داخل الأم، بل قد تكون بداية الشركة بالدولة المضيفة؛
- من الناحية العملية، تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والدول المضيفة-النامية على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها فرنون في نظريته حول دورة حياة المنتج؛
- هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج (صناعة تكنولوجيايات الاتصال)، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامناً مع ظهورها في أسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية-الهواتف المحمولة ببعض خصوصيات المجتمع الإسلامي مثل الأذان، وتحديد وجهة القبلة... الخ.

رابعاً: نظرية الموقع

يعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى العالمين الاقتصاديين "باري" و "دننج"، حيث تركزت نظرية الموقع على الدوافع التي تدعو شركات متعددة الجنسية إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار. إن العوامل الموقعية التي تؤثر على كل من قرار الشركة المتعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:¹

- العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان؛
- العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة؛
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى؛
- ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد؛
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي (INVESTMENT-CLIMATE): مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار أسعار الصرف، نظام الضرائب، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار؛
- عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

¹ - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص ص 31-32.

خامسا: النظرية الانتقائية لجون دينينج.

يعد جون دينينج *J.DUNING* الاقتصادي الإنجليزي أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية وذلك من خلال البحث الذي قدمه قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد وتقييم وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج، ووفقا لهذه النظرية، فإن قرار الشركة بالاستثمار في الخارج يتوقف على ثلاثة ميزات¹:

1- **مزايا الملكية:** تتمثل في المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركة المستثمرة مثل كبر حجم الشركة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة، امتلاك تكنولوجيا متقدمة، وعلامة تجارية وبراءة اختراع، القدرات التنظيمية والمهارات الإدارية والتسويقية، القدرة على تخصيص مبالغ مالية مرتفعة للبحث والتطوير، القدرة على الإنتاج في نطاق اقتصاديات الحجم، الدخول بسهولة إلى أسواق المواد الأولية والوسيطة، إن توفر هذه المزايا تؤدي بالشركة إلى العمل خارج موطنها الأصلي (الأم).

2- **مزايا الموقع:** وهي المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة (مزايا التوطن) وتشمل:

- انخفاض أسعار المدخلات (المواد الأولية، السلع الوسيطة، العمالة، الطاقة)؛

- انخفاض تكلفة النقل والاتصال؛

- اتساع نطاق السوق؛

- توافر البنية الأساسية؛

- التقارب الثقافي واللغوي، ومدى درجة قبول أفراد المجتمع في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

3- **مزايا التدويل** وهي ميزات إحلال السوق وتعكس أيضا رغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج، وذلك لتحقيق مجموعة من

الأهداف من بينها:

- الحفاظ على التكنولوجيا، وتخفيض مخاطر سرقة حق الملكية والتغلب على مشكلة عدم قدرة السوق على نقل المعلومات الكاملة للتكنولوجيا المستخدمة؛

- حماية ورقابة نوعية المنتج والقدرة على تصريفه؛

- رقابة عروض بيع المدخلات بما فيها التكنولوجيا؛

- الاستفادة من المنح والدعم والإعانات والضرائب المنخفضة التي عادة ما تقدمها حكومات البلدان المضيفة.

وحسب وجهة نظر *J.H.DUNING* فإن أنماط دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقا لمدى توافر المزايا السابقة، وتتمثل تلك

الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير..إلخ.²

المطلب الثاني: ماهية المناخ الاستثماري

إن قرار الاستثمار في أي دولة ما ، لا يعود لصاحب المشروع وحده و لا إلى الدولة المضيفة وحدها ، وإنما يخضع لمجموعة من المحددات وتكتنفه مجموعة من العوائق لذلك تسعى الدول المضيفة إلى منح مجموعة من المحفزات والضمانات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المناخ الاستثماري الملائم، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على مفهوم وأهم مقومات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 39.

² - المرجع السابق ، ص ص 39-40

الفرع الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار هو: مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع والتنظيمات الإدارية.¹

ويعرف مناخ الاستثمار حسب تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الصادر عن البنك الدولي بأنه "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مربحة ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصادقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك أثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر.² مما سبق نستخلص أن مناخ الاستثمار هو "مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتشريعية والتنظيمية والأمنية، بالإضافة إلى الحوافز المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال.

الفرع الثاني: محددات المناخ الاستثماري

أولا: محددات سياسية .

توفر استقرار النظام السياسي والأمني يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه و يتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني.³ إن وجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وبنال رضا مواطني تلك الدولة، يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين ودفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يقبل على الاستثمار في أي دولة ما إلا بعد أن يطمئن على استقرار النظام السياسي بها، فمن غير المعقول أن يقبل المستثمر الأجنبي على إرساء مشاريع استثمارية في دولة ما تتميز بالتغير المستمر في الحكومات و الاضطرابات الداخلية المسلحة.⁴ ويؤثر كذلك نوع النظام السياسي الذي يحدد توجهات الحكومة وأنظمتها الإقتصادية والقانونية ومدى تدخلها في السوق. على توجهات الاستثمار الأجنبي، ففي حالة إنتهاج الدولة للنظام الديمقراطي فإنّ الأوضاع تتميز بالوضوح والإلتزام بالقوانين واحترام الحقوق مما يوفر نوعا من الأمان لرأس المال الأجنبي، أما في حالة النظام الدكتاتوري فإنّ القرارات السياسية تكون إنفرادية ولا يوجد تطبيق لقوانين محددة ولا إحترام للحقوق مما يعرض رأس المال الأجنبي للخطر.⁵

¹ - حسين عبد المطلب الأسرج ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد 83 ، ديسمبر 2005، ص29.

² - غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية الدباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2012 ، ص 106

³ - سعدي يحي ، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة إلكترونية ، العدد 31، جوان 2009، ص57.

⁴ - ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تقييمية-، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة إلكترونية ، العدد 41 ، 2009، ص3.

⁵ - مصلى يحي، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا- ، مذكرة ماجستير " غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2012، ص71.

ولمعرفة مدى انعكاس حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، نأخذ كأحسن مثال الدول الأفريقية التي عرفت نهاية الصراعات الأهلية كأوغندا ، جنوب إفريقيا ، الموزامبيق وناميبيا ، فقد تمكنت من تحقيق زيادات ملحوظة في نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وأصبحت تشكل أهم مواقع جذب للاستثمار فقد احتلت جنوب إفريقيا المرتبة الثالثة سنة 2007 ب 5.7 مليار دولار والثانية سنة 2008 ب 9 مليار دولار على المستوى الأفريقي.¹

ثانيا: محددات اقتصادية

يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي ، حيث أنه من الصعب الفصل بينهما ،² و يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق توازنات الاقتصاد الكلي و توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ، و من أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي الملائم للاستثمار نذكر العناصر التالية:

✓ **حجم السوق واحتمالات نموه:** يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر ، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي ، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وعدد السكان فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري ، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية ، ولقد وجدت الدراسات العلمية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الإقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.³

✓ **استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية :** تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية ، المالية ،

الضرائب ، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين ، ... والشفافية في المعاملات المالية . فالمنافسة والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة -الخصوصية- يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر . فتغيير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي.⁴

✓ **سعر الصرف :** إن استقرار أسعار صرف العملة المحلية يشكل أحد أهم العوامل المشجعة على الاستثمار ، وعدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة يعد أحد العوامل المعوقة للاستثمار ، وباعتبار أن إدارة العجز الخارجي والمتمثل بشكل أساسي بالعجز الجاري في ميزان المدفوعات يعتمد على سعر الصرف ، فإن انخفاض العجز الخارجي يعد مؤشرا للاستقرار الاقتصادي ولاستقرار سعر الصرف.⁵

¹- كريمة فرحي ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ، تركيا ، مصر والجزائر ، مذكرة دكتوراه "غير منشورة" ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2012 ، 2013/3 ، ص 85.

² - سعدي يحي ، مرجع سابق ، ص 57.

³ - أميرة حسب الله محمد ، مرجع سابق ، ص 35-36.

⁴ - بولرباح غريب ، مرجع سابق ، ص 102.

⁵ - سعدي يحي ، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2007/2006 ، ص 115.

وقد أوضحت دراسة قام بها CAVES أن هناك ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري ، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المنتجة نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات النسبية في معدل الصرف.¹

✓ **معدل التضخم** : إن معدلات التضخم المرتفعة تعد مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعن عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا بدوره يخلق مناخا غير مشجع على الاستثمار، فمعدلات التضخم المرتفعة تؤثر على النشاط الاستثماري نتيجة زيادة مخاطر المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل وتقليل متوسط أجال استحقاق القروض التجارية وتشويه المعلومات التي يعبر عنها بالأسعار السائدة في الاقتصاد، ويمثل انخفاض عجز الموازنة أحد المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون عند اتخاذ قرار الاستثمار، ويكون الاقتصاد في حالة مستقرة عندما يستطيع تمويل العجز بدون توليد ضغوط تضخمية، وانخفاض العجز هو مؤشر على الاستقرار الاقتصادي.²

حيث أن معدلات التضخم لها تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير و حجم الأرباح، و بالتالي التأثير على حركة رأس المال، تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة³، وبالتالي فساد المناخ الاستثماري، حيث أن هناك ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية و الاستثمار الأجنبي المباشر.⁴

✓ **سعر الفائدة (أسعار خدمات رأس المال)**: تتحقق الكثير من المشاريع الاستثمارية عن طريق الاقتراض، و يعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين عبارة عن نفقة اقتراض النقود ، و لذلك فإنه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار الذي يكون مربحا في الإقدام عليه من جانب المستثمرين ، أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة .

بعبارة أخرى فإننا نتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار، و لكن لا يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على قرار الاستثمار بل أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الاستثماري بصورة مربحة و تأثير سعر الفائدة هنا إنما يكون خلف ستار العوامل الأخرى المؤثرة في إصدار القرار الاستثماري.

فحسب النظرية النيو كلاسيكية يتحدد رصيد رأس المال المرغوب فيه بحجم الناتج، و خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج، كما تعتمد أسعار خدمات رأس المال على أسعار السلع الرأسمالية و سعر الفائدة و المعاملة الضريبية. و بالتالي يتأثر رصيد رأس المال المرغوب فيه، و الاستثمار نتيجة التغير في الناتج، و في أسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج.

فيزيد رصيد رأس المال المرغوب فيه بانخفاض سعر الفائدة، و يصبح صافي الاستثمار موجبا (و يكون صافي الاستثمار سالبا عندما يتساوى رصيد رأس المال المرغوب فيه و الفعلي).

1 - CAVES.R, MULTINATIONAL ENTERPRISE AND ECONOMIC ANALYSIS,2 ND EDITION, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESSV, 1996.

2 - سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مرجع سابق، ص114.

3 - سعدي النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، 1992، ص 66.

4 - NUNNEN KAMP.P ,FOREIGN DIRECTLY INVESTMENT IN LATIN AMERICA, TRANSNATIONAL CORPORATIONS, VOL6, 1997, P67.

و يعتبر الاستثمار دالة في سعر الفائدة و رصيد رأس المال (K) و الناتج (Y) (و طبقا لفروض النظرية النيو كلاسيكية توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة السوقي و الاستثمار) ، و تتغير العلاقة بين سعر الفائدة و رصيد رأس المال المرغوب فيه بزيادة الناتج، أي أن الاستثمار دالة في الناتج و سعر الفائدة و رصيد رأس المال الفعلي.

فسعر الفائدة يعتبر محددًا لرصيد رأس المال المرغوب فيه ، أي أن السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة تؤثر في رأس المال المرغوب فيه و بالتالي الاستثمار¹.

✓ **النظام الضريبي:** إن المستثمر الجاد لا تهمه الإعفاءات الضريبية بقدر ما تهمه معقولية النظام الضريبي واعتداله، أي أي عدم وجود ضرائب ورسوم عالية وعدم وجود ازدواجية في الضرائب أو سياسة ضريبية معقدة، والإعفاءات الضريبية بحد ذاتها لا تجذب إلا أسوأ أنواع المستثمرين، ففي حالة توفر المقومات الأساسية للاستثمار فلا حاجة لإعطاء امتيازات خاصة أو منح منح إعفاءات ضريبية لاجتذاب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها².

✓ **مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية والتطوير التكنولوجي** تساهم الشركات متعددة الجنسيات إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة، وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير.

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة.

لذا فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا، يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي محددًا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معين، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدول³.

✓ **العائد على الاستثمار:** يعد العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في الخارج إلا توقعًا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و غير التجارية مع الأخذ بالمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة⁴.

✓ **درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي:**

فكلما زادت درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي كلما كان الإقتصاد القومي جاذبا للإستثمار والعكس صحيح حيث يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي واتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد⁵، ويستدل على درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات الى الناتج القومي، حيث كلما ارتفعت النسبة دلت على ارتفاع درجة الإنفتاح التجاري⁶.

¹ - منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، 2006، ص26.

² - سعدي يبي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص 115.

³ - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص38.

⁴ - بن سميحة دلال، مرجع سابق، ص33.

⁵ - حسن مهدي صائب، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، جامعة القادسية، العراق، 2009، ص 118.

⁶ - فريد أحمد قبان، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص 23.

✓ العوامل المتعلقة بتوفير الموارد والأخرى المرتبطة بالموقع، وهي:¹

- وفرة المواد الأولية الضرورية في مختلف الميادين؛
- ضمان مصادر التمويل كما هو الحال في القطاع الإستراتيجي: كالبتروك والمعادن؛
- توفر المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للاستثمار

✓ العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج؛ وتشمل ما يلي:²

- توفير اليد العاملة الرخيصة؛
- تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للاستثمار في البلدان النامية؛
- انخفاض تكاليف النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار؛

✓ توافر الهياكل القاعدية

تشمل تلك المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التي تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة، وتتمثل في: الهياكل المرتبطة بحركات وتدقيق السلع والخدمات والمعلومات والأشخاص كشبكة الطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية واللاسلكية، وسائل الاتصالات، المواقع الصناعية، وكذلك شبكة الخدمات كالبنوك، شركات التأمين، الفنادق، قاعات الاجتماعات، بيوت الخبرة الفنية والمالية والاقتصادية، بنوك المعلومات التي تقدم للمستثمرين الدراسات والاستشارات الضرورية لأي استثمار ناجح، إضافة إلى هياكل الرفاهية الاجتماعية والتقدم التكنولوجي والإنتاجي كالمستشفيات، مراكز الصحة، المدارس والمعاهد والجامعات، مراكز السياحة، مراكز البحث والمخابر، ويساهم توافر الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ربح الوقت)، فعدم توافر هذه الهياكل قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين، وفي حالة إقبالهم قد يكون المشروع معرضاً للفشل.

ثالثاً: محددات تشريعية وتنظيمية

إن توفر الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة في اجتذابه، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذباً لا بد من توفر:³

- وجود قانون موحد للاستثمار خال من الغموض ويتميز بالثبات والشفافية؛
- أن يتوافق قانون الاستثمار مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحماية المستثمر،⁴
- أن يكفل قانون الاستثمار حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر؛
- أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية،
- ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأمين والمصادرة، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج؛

1 - عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - واقع وأفاق -، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل، 2006، ص 253

2 - عبد المجيد أونيس، مرجع سابق، ص 253

3 - ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تقييمية -، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة إلكترونية، العدد 41، 2009، ص 4.

4 - بن سميحة دلال، مرجع سابق، ص 36.

- وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

كما تلعب البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيراً هاماً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى درجة التيقن بالنسبة للمستثمر، فكلما كان النظام الإداري القائم يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية والرشوة وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار، أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس والعكس صحيح، مع مراعاة توفر المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر وفي الوقت المناسب، ونظراً لأهمية هذا العامل عملت العديد من البلدان على إجراء العديد من التغييرات التنظيمية على مستوى اللوائح الوطنية المتعلقة بالاستثمار رغبة منها في منها في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل.¹

رابعاً: محددات إجتماعية وثقافية:

تتمثل في القيم والعادات التي تحكم سلوك المجتمع والإحتمالات المتوقعة لتغيرها، حيث كلما إنطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والمواتية للإستثمار الأجنبي المباشر كلما كان جاذباً له والعكس صحيح.² كما قد يترتب عن عدم تجانس الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة توجيه المشاريع الاستثمارية نحو إنتاج سلع معينة، أو حظر إنتاج معين أو الاستثمار في بعض الأنواع من المنتجات، كما أن تدني مستوى الدخل لدى الأفراد قد يكون عامل معرقل للمستثمر الأجنبي، كما يؤدي ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع إلى انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالكثير من الحملات الإعلانية أو التسويقية أو الترويجية... الخ.³

الفـرـع الثالث: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تلخيصها في حوافز مباشرة متمثلة في الحوافز الضريبية والمالية و حوافز غير مباشر متمثلة في تخفيض الرسوم خاصة فيما يخص استخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء بالإضافة إلى مزايا أخرى.

1. الحوافز الضريبية والمالية

لجلب المستثمرين الأجانب يجب أيضاً توفير واستخدام بعض الحوافز الضريبية والمالية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حوافز ضريبية: وهي عبارة عن حوافز في شكل خفض الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهي تأخذ أشكال مختلفة مثل: الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمواد الوسيطة والسلع الرأسمالية، وإعفاء أو خفض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، كذلك الإعفاء الممنوح لصادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لفترات زمنية قد تتجاوز 10 أعوام ما بعد مرحلة التشغيل.⁴

¹ - بن سميحة دلال، مرجع سابق، ص 36.

² - عمر يحيى، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر للفترة 2002/2010، مذكرة ماجستير " غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص 12.

³ - بن سميحة دلال، مرجع سابق، ص 39.

⁴ - ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا، 29 أبريل 2006، ص 5.

• حوافز تمويلية

- توفير قروض بمعدلات تفضيلية؛
- ضمانات تعويض القروض؛
- عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب.¹

2. حوافز غير مباشرة

تقدم العديد من حكومات الدول المضيفة تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة مثل تزويدها بالأراضي والبنية الأساسية للمشاريع بأسعار أقل من أسعارها الجارية وتصل بعض الحكومات في تقديم الامتيازات لأبعد من ذلك حيث تمنح الشركات الأجنبية امتيازات فيما يخص مركزها في السوق في شكل معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزاً احتكاريًا في السوق أو تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات.

يمكن أيضًا أن تلجأ حكومات الدول المضيفة إلى تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها نهائيًا خاصّة فيما يخص استخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء الخ ، أيضًا تخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالإضافة إلى أن الدول المضيفة قد تلجأ إلى تقديم مزايا أخرى مثل إعفاء المشاريع الاستثمارية الأجنبية من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية.²

¹ - أونيس عبد المجيد، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - واقع وأفاق-، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلی ، الشلف، يومي 17 و 18 أفريل، 2006، ص 254.

² - ثريا علي حسين الورفلي، مرجع سابق ، ص ص 5-6.

المبحث الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على المناخ الاستثماري في الاتحاد الأوروبي

ألقت أزمة اليورو بتداعياتها القاتمة على العديد من المؤشرات في منطقة اليورو وأبرز هذه المؤشرات: معدلات النمو الاقتصادي ، العمالة، التضخم، الموازنة العامة، والتجارة الخارجية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: محددات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري

وستتناول في هذا المطلب كل من عدد السكان والذي يعتبر كمؤشر حول حجم السوق الأوروبية ، وستتطرق أيضا واقع البنية التحتية للاتحاد الاوروبي وذلك من خلال التحدث عن واقع قطاع الكهرباء، الغاز ، عدد البنوك..... إلخ ، وفي الأخير سنتطرق إلى مدى تحقيق الاتحاد الاوروبي للاستقرار السياسي والامني .

الفرع الأول: الموقع وعدد السكان

أولا : الموقع

يتربع الاتحاد الأوروبي (UE-28) على مساحة 4582254 كم²، يعود النصب الأكبر إلى فرنسا بـ 675417 كم² أما النصب الأصغر فيعود إلى مالطا بـ 316 كم²، إلا أن ضيق المساحة لم يمنع تنوع المظاهر التضارسية مثل وجود السهول والمرتفعات وتعدد الانهار، وقد أدى هذا التباين الجيولوجي إلى تنوع الموارد الطبيعية السطحية والباطنية ، وتنوع المناخ ساعد على تنوع الاقاليم النباتية والمحاصيل الزراعية كما أدى وجود الأنهر إلى استغلالها خاصة في توليد الكهرباء ، بإضافة إلى الري و النقل و تطوير الثروة السمكية فبحسب إحصائيات سنة 2006 فان قطاع الصيد يساهم من 3% إلى 5% من الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الأوروبي ، ويعبر كل سنة حوالي 3.5 مليار طن من البضائع و 350 مليون راكب عن طريق 1200 ميناء أوروبي ، كما أن إشراف عدد من الدول على واجهات بحرية جعل منها دول تجارية كبرى .

ثانيا : السكان

حسب احصائيات مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات)، بلغ عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي بداية العام 2017 نحو 511.8 مليون نسمة. وبحسب معطيات يوروستات، فإن عدد سكان الاتحاد ارتفع مليوناً و526 ألفاً و400 شخص في عام واحد. وقد أشار أيضا إلى أن عدد السكان في الاتحاد بلغ بداية 2016، 510 ملايين و278 ألف و700 نسمة، وقد تصدرت ألمانيا، دول الاتحاد من حيث كثافة السكان، وبلغ عددهم بحسب يوروستات 82 مليوناً و800 ألف نسمة. وتبعت فرنسا جارتها ألمانيا، بعدد السكان وبلغ عددهم 67 مليوناً و24 ألف و500، ثم بريطانيا بـ 65 مليوناً و808 آلاف و600، تلتها إيطاليا بـ 60 مليوناً و589 ألف و400. وأصغر بلدان الاتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان، جاءت في المرتبة الأولى جزيرة مالطا بـ 440 ألفاً، ثم لوكسمبورغ بـ 590 ألفاً، تلاها الشطر الرومي من جزيرة قبرص بـ 800 ألفاً¹. -أنظر الملحق رقم (01-03).

وبالحديث أكثر عن العام 2016 فقد شهدت الكثافة السكانية في الاتحاد الاوروبي زيادة معتبرة العام 2016 بنحو مليوني شخص (1.8 مليون) مقارنة بسنة 2015، والتي سجلت زيادة قدرت بنحو 1.5 مليون شخص. ورغم هذه الزيادة في عدد سكان الاتحاد الأوروبي العام 2016 عرفت 10 دول من دول الاتحاد الاوروبي انخفاضا طفيفا في عدد السكان فيها .

¹ وكالة الاناضول، سكان الاتحاد الأوروبي يجتازون النصف مليار ببداية 2017، بروكسل، <https://www.aa.com.tr/ar> ، 2017/07/10، أطلع عليه يوم 2018/10/21، على الساعة 04:16.

الجدول رقم (03-01):النمو السكاني للاتحاد الأوروبي 2007-2017

الوحدة : مليون نسمة

	عدد السكان	عدد المواليد	عدد الوفيات	عدد المهاجرين
2007	498,3	5,32	4,85	1,5
2008	500,3	5,47	4,89	1,2
2009	502,1	5,41	4,90	0,7
2010	503,2	5,41	4,91	0,8
2011	503,0	5,27	4,87	0,7
2012	504,1	5,23	5,01	0,9
2013	505,2	5,08	4,99	1,7
2014	507,0	5,13	4,94	1,1
2015	508,5	5,10	5,22	1,9
2016	510,3	5,11	5,13	/
2017	511,8	/	/	/

Source: Eurou stat, **Population and population change statistics**, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics , 27 September 2018, at 14:10, consultee le 21/10/2018 a 07:47.

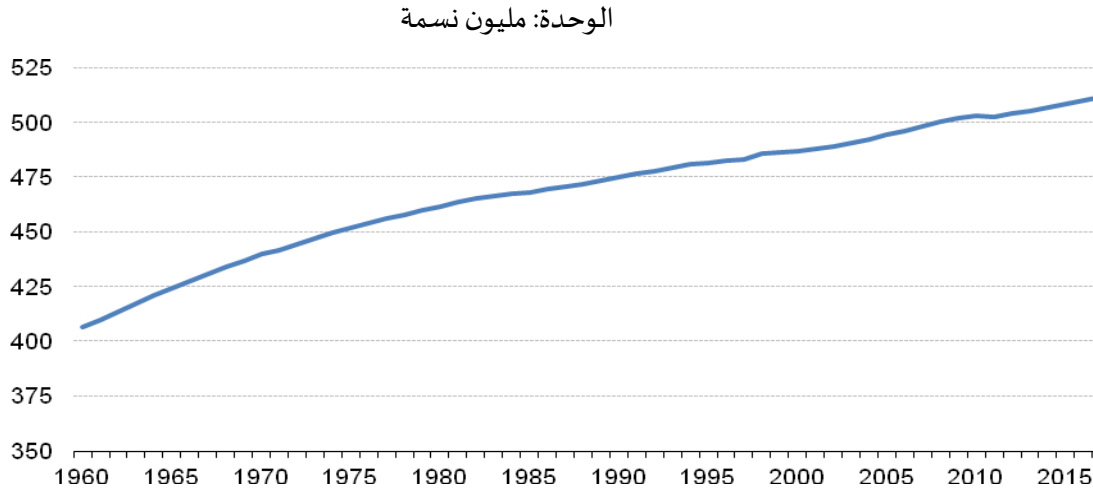
ومن الملاحظ في الجدول أعلاه أنه منذ عام 2008 تجاوز العدد الاجمالي للسكان داخل 28 دولة اوروبية 500 مليون نسمة وبذلك يجتاز الاتحاد الاوروبي المرتبة الثالثة بعد الصين والهند من حيث الكثافة السكانية ، ففي عام 2015 ، سجل عدد سكان العالم 7.4 مليار نسمة. إذ تمثل الصين والهند معاً 37٪ من سكان العالم ، حيث سجل عدد سكان الصين 1.4 مليار نسمة ، بينما بلغ عدد سكان الهند 1.3 مليار نسمة. في حين سجل سكان الاتحاد الأوروبي 28 في عام 2015 حوالي 6.9٪ من الإجمالي العالمي.¹ – أنظر الملحق (03-02).

يعد ارتفاع عدد سكان الاوروبي مؤشراً على كبر حجم السوق الاوروبية والذي يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الاجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية ، وقد نما عدد سكان الاتحاد الأوروبي 28 من 406.7 مليون في عام 1960 إلى 511.8 مليون في عام 2017 ، بزيادة قدرها 105.1 مليون شخص (انظر الشكل 03-02)، ومن الملاحظ أنه قد تباطأ معدل النمو السكاني تدريجياً في العقود الأخيرة: على سبيل المثال ، زاد عدد سكان الاتحاد الأوروبي -28 في المتوسط بحوالي 1.5 مليون شخص في السنة خلال الفترة 2005-2017 ، مقارنة بمتوسط زيادة يبلغ حوالي 3.3 مليون شخص في السنة خلال الستينات.²

¹- EUROSTAT , **THE EU IN THE WORLD-EDITION 2018** -,LUXEMBOURG -EUROPEAN UNION-, APRIL 2018,P 16 .

²- Eurou stat, **Population and population change statistics**, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics, 27 September 2018, at 14:10, consultee le 21/10/2018 a 07:47.

الشكل رقم (02-03):النمو السكاني للاتحاد الأوروبي 1960-2017



Source :Euro stat, **Population and population change statistics**, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics , 27 September 2018, at 14:10, consultee le 21/10/2018 a 07 :47

وبالحديث عن التركيب السكاني ، نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن الاناث تمثل النسبة الأكبر من عدد السكان مقارنة بعدد الذكور حيث تقدر ب 51% من اجمالي عدد السكان والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-03):نسبة الاناث من اجمالي عدد السكان في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1980-2016

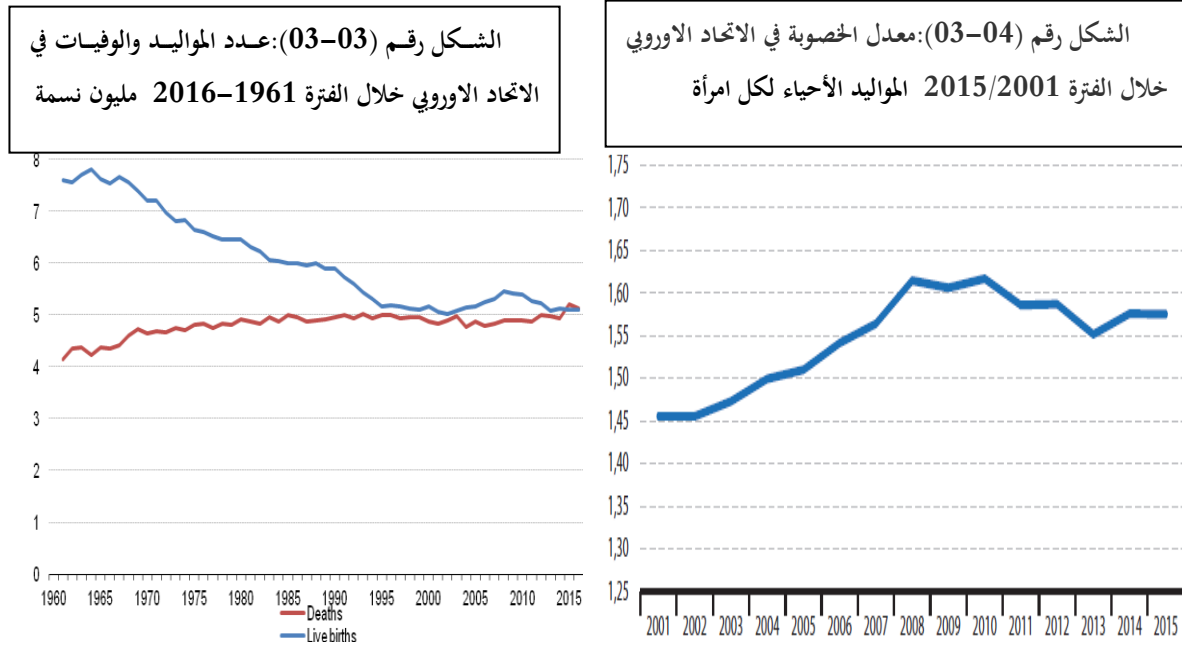
الوحدة: % من عدد السكان

	1990	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الاوروبي	51.4	51.3	51.2	51.3	51.2	51.2	51.2	51.2	51.1

Source:Euro stat,**The European Union and the African Union**,edition 2018, Luxembourg -European Union-,2018, p27.

إن التطور السكاني الايجابي للاتحاد تحكمه عدة اتجاهات منها الخصوبة ، الوفيات ، الهجرة ، الرعاية الصحية، أنماط الحياة... إلخ .وبالحديث عن عدد المواليد والوفيات في الاتحاد الاوروبي، فقد تجاوز عدد الوفيات بشكل متواضع المواليد الأحياء في الاتحاد الأوروبي -28 العام 2016 للمرة الثانية على التوالي(الانخفاض الأول كان العام 2015) وهذا خلال الفترة 1961 / 2016 ، مما أدى إلى الانخفاض الطبيعي الطفيف المذكور أعلاه في بعض دول الاتحاد الاوروبي. على هذا النحو ، يمكن أن تعزى الزيادة في عدد السكان المسجلة خلال 2016 بالنسبة للاتحاد الأوروبي -28- إلى صافي الهجرة. فقد ازداد صافي الهجرة في الاتحاد الأوروبي -28- زيادة كبيرة منذ منتصف الثمانينات فصاعدا ، بينما انخفض عدد المواليد الأحياء ، وزاد عدد الوفيات.فالفجوة بين المواليد الأحياء والوفيات في الاتحاد الأوروبي -28- ضاقت إلى حد كبير في السنوات الأخيرة مقارنة بسنوات الستينات والسبعينات (انظر الشكل 03-03) ، و من المتوقع أن يزداد عدد الوفيات في السنوات القادمة ، بافتراض أن معدل الخصوبة يبقى عند مستوى منخفض نسبياً ، وبالتالي من المرجح أن يعتمد انخفاض عدد السكان في الاتحاد الأوروبي -28- أو نموه بشكل كبير على المساهمة

التي تقدمها الهجرة.¹ فقد شكل صافي الهجرة والتعديل الإحصائي زيادة قدرها 1.5 مليون شخص العام 2016، أي أقل من عام 2015 (1.9 مليون) وهو أعلى مستوى منذ العام 1961. وتسقط ألمانيا أعلى معدلات الهجرة الصافية.²



SOURCE :

eurostat , **Chiffres clés de l'Europe** — Édition 2017 ,Luxembourg -European Union-, 2017,p 20.

eurostat , **Chiffres clés de l'Europe** — Édition 2017 ,Luxembourg -European Union-, 2017,p 15 .

أن الهيكل السكاني للاتحاد يمثل نسبة معتبرة من كبار السن فهي تحتل المركز الثاني بعد فئة السكان التي تتراوح أعمارهم بين 25-64 عام ، ففي عام 2016 ، بلغت نسبة كبار السن الذين بلغوا 65 عامًا وأكثر 19.2٪ من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي ، وفي المقابل كان الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا يمثلون 15.6٪ من سكان الاتحاد الأوروبي في عام 2016. وتعكس هذه النسبة إلى حد ما معدلات الخصوبة المنخفضة نسبيًا المسجلة في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، في حين تمثل الفئة العمرية ما بين 15-24 سنة نحو 11.1 من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(03-03): عدد السكان حسب الفئة العمرية اعتبارًا من 1 يناير 2006 و 2016

(٪ من إجمالي السكان)

	Less than 15 years		15-24 years		25-64 years		65 years and more	
	2006	2016	2006	2016	2006	2016	2006	2016
EU-28 (1)	16.0	15.6	12.6	11.1	54.5	54.2	16.8	19.2

Source :Euro stat, **Statistics on European Neighbourhood Policy countries: East** ,edition 2018, Luxembourg, European Union ,February 2018 ,p19

¹⁻ Eurostat, **Population and population change statistics**, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics, 27 September 2018, at 14:10, consultee le 21/10/2018 a 07:47.

²⁻ Eurostat, **Population and population change statistics**, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics, 27 September 2018, at 14:10, consultee le 21/10/2018 a 07:47.

وقد زادت الحصة النسبية للمسنين من سكان الاتحاد الأوروبي من 16.8% العام 2006 إلى 19.2% العام 2016، ويمكن تفسير هذا النمو إلى زيادة طول عمر سكان الاتحاد الأوروبي، وهو نمط كان واضحاً لعدة عقود مع استمرار ارتفاع متوسط العمر المتوقع، فقد حدد الاتحاد الاوروبي العام 2015 العمر المتوقع عند الولادة بـ 80.6 سنة (أنظر الملحق رقم 03-03)، وغالباً ما يشار إلى هذا التطور على أنه "الشيخوخة في أعلى" الهرم السكاني، ويمكن أن يعزى ذلك إلى التقدم الطبي، وتغيير نمط الحياة والتحول في أنواع العمل التي يتم تنفيذها، مع الابتعاد عن الزراعة والصناعة الثقيلة نحو المزيد من الوظائف المستقرة واستقرار الأوضاع الاقتصادية.... إلخ، ومن جهة أخرى فقد انخفضت الحصص النسبية للفئات العمرية الثلاث الأخرى من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي البالغ 28، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض مستويات الخصوبة باستمرار على مدى سنوات عديدة مما ساهم في شيخوخة السكان. بما أن نسبة الأشخاص في سن العمل الأساسي (25-64 سنة) أخذت في التقلص في حين أن الحصة النسبية للمسنين أخذت في التزايد، يمكن للمرء أن يتوقع عبئاً متزايداً على من هم في سن العمل الأساسية لتوفير النفقات الاجتماعية لفئة الشيخوخة.¹

وكخلاصة عامة تتمثل أسباب مشكلة أوروبا الديموغرافية في تراجع معدلات نمو المواليد، وارتفاع نسبة المسنين، أي أن المجتمع الأوروبي يشيخ ويتناقص عدد أفرادها في آنٍ واحد، بسبب تفضيل كثير من الأوروبيين الزواج المتأخر، وإنجاب عددٍ قليل من الأطفال. وفي أحيان كثيرة عدم الإنجاب أبداً. وهو ما أدى إلى احتلال أوروبا أدنى مرتبة في العالم من حيث الخصوبة، والذي يرجعه البعض إلى خروج المرأة الأوروبية للعمل، وعدم وجود دعم أسري لها في ما يتعلق بتربية الأطفال، في حين تتحسن الأحوال المعيشية، والخدمات الصحية التي أدت إلى ارتفاع متوسط الأعمار، ولهذا الوضع تداعيات مهمة بالنسبة إلى رسم السياسات في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والتوظيف، وسن التقاعد. فلكي تستطيع أوروبا المنافسة في الاقتصاد العالمي، يحتاج أصحاب الأعمال إلى عمالة بكلفة منخفضة، وسيحتاج المسنون إلى مزيد من الخدمات الاجتماعية والصحية. وهذه ستكون كارثة محققة، وفي مواجهة هذا الخلل الديموغرافي، يرى خبراء اقتصاديون وديموغرافيون أن الهجرة الأجنبية تكاد تصبح حتمية لإنقاذ قارة أوروبا من التناقص الملحوظ في عدد السكان، والمساعدة في سد حاجتها إلى الأيدي العاملة الأجنبية، لتعويض ذلك النقص، حتى أن بعض الخبراء حذر من نشوب منافسة شديدة، مستقبلاً، بين الدول الأوروبية حول استقطاب هذه العمالة. وفي هذا السياق، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 500 ألف مهاجرٍ يصلون إلى الدول الأوروبية سنوياً، وأكثر من 400 ألفٍ يتقدمون بملفات لجوء إلى هذه الدول، نسبة كبيرة منهم مسلمون، من الجزائر، والمغرب، وتركيا، ودول يوغسلافيا السابقة. وفي الوقت الحالي، ثمة ما بين 15 و20 مليون مسلم يعيشون في الاتحاد الأوروبي، وهو رقم من المتوقع أن يصل إلى مثليه في عام 2025.²

الفرع الثاني: المناخ الاجتماعي

أولاً: الرعاية الصحية

معظم الأوروبيين يوافقون على أن الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة، بتكلفة معقولة لكل من الأفراد والمجتمع ككل، هو حاجة أساسية. كما يتفقون على أن الصحة الجيدة هي عامل محدد رئيسي لنوعية حياتهم الفردية وقدرتهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والأسرية، وفي نفس الوقت تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه العام.³

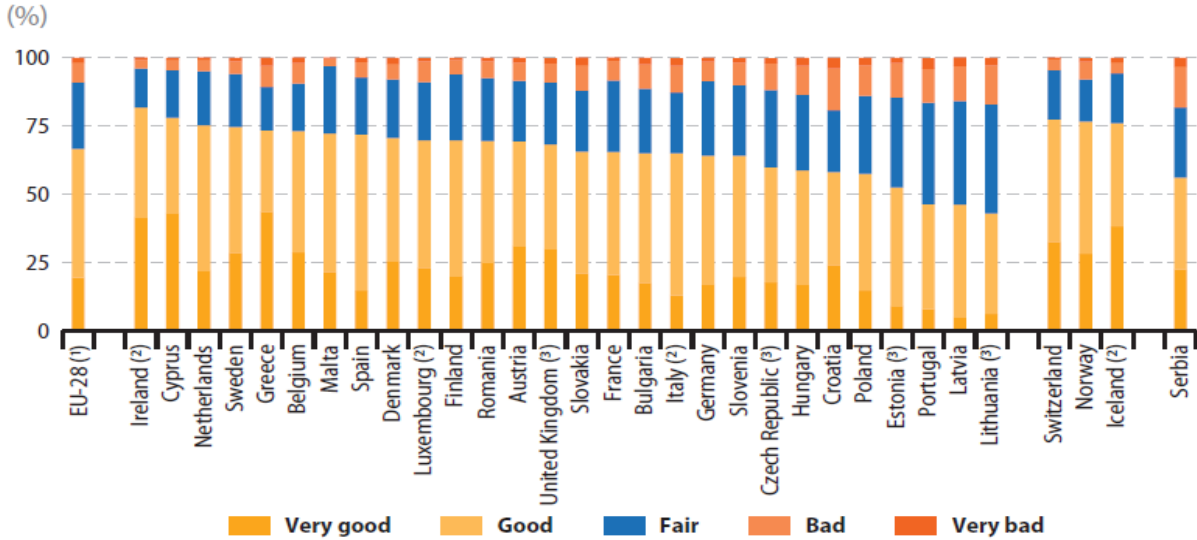
¹- Euro stat, **Statistics on European Neighbourhood Policy countries: East -edition 2018-**, Luxembourg, European Union, February 2018, p20.

²- أحمد دياب، أوروبا بين كابوسين: الشيخوخة والهجرة!، <http://www.alhayat.com/article/>، نشرت يوم 3 ماي 2015 على الساعة 16:00، أطلع عليه يوم 21/10/21 على الساعة 15:07.

³-EURO STAT, **LIVING CONDITIONS IN EUROPE - 2018 EDITION-**, LUXEMBOURG, EUROPEAN UNION, 2018, P78.

وبالحديث عن الوضعية الصحية لسكان الاتحاد الأوروبي فإن 3/2 (أي نسبة 66.7٪) من السكان يتمتعون بصحة جيدة أو جيدة جدا والذين أعمارهم تتراوح بين 18 سنة فما فوق، ومن جانب آخر يعاني نحو 9.1% أوضاع صحية سيئة أو سيئة للغاية. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-05): الوضعية الصحية لسكان الاتحاد الاوربي والذين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة وما فوق للعام



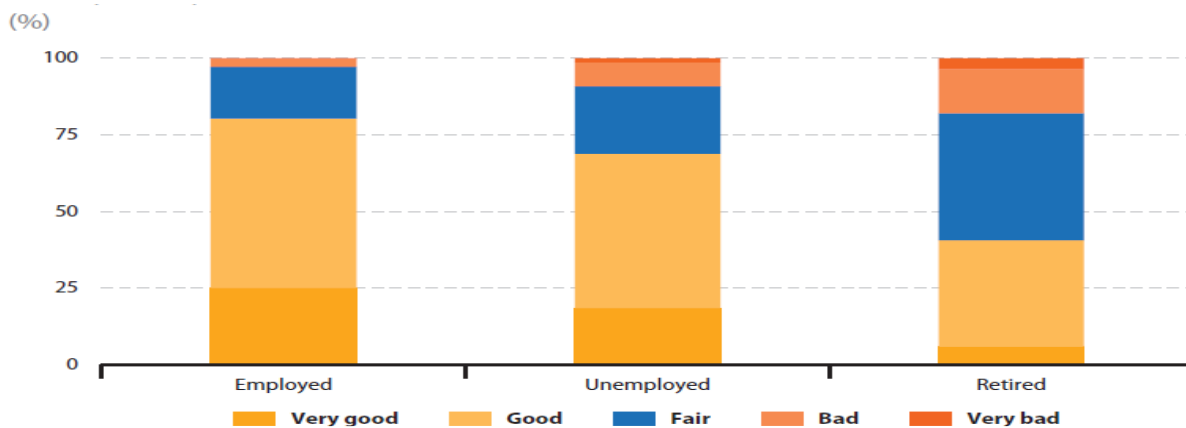
Source :Euro stat, Living conditions in Europe - 2018 edition-, Luxembourg, , European Union, 2018,p79.

هناك درجة عالية من الاختلاف فيما يتعلق بالحالة الصحية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، فحسب احصائيات 2016 تراوحت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 عامًا وأكثر ممن يعتبرون صحتهم جيدة جدًا بين 4.9٪ في لاتفيا و أقل من 10.0٪ في كل من ليتوانيا ، إستونيا و البرتغال ، بينما سجلت كل من أيرلندا ، قبرص واليونان الذروة ب 43.7٪. شخص يتمتعون بصحة جيدة جدا.

أما بالنسبة لسكان الاتحاد الأوروبي والذين يعانون وضعية صحية سيئة للغاية يمثلون أقل من 4.0٪ في كل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، حيث سجلت أعلى نسبة في كرواتيا والبرتغال (3.9٪).

وبالحديث عن الوضعية الصحية لسكان الاتحاد الاوربي وفقا لحالة العمل ، يتمتع 5/4 (80.3٪ من العاملين) من عمال الاتحاد الأوروبي بصحة جيدة أو جيدة للغاية، وهم أشخاص تتراوح أعمارهم بين 16 سنة فأكثر ، وهذا مقارنة بـ 2.8٪ فقط من العمال الذين كانت ظروفهم الصحية سيئة أو سيئة للغاية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (03-06): الوضعية الصحية لعمال الاتحاد الاوربي الذين تتراوح أعمارهم بين 16 سنة وما فوق العام 2016



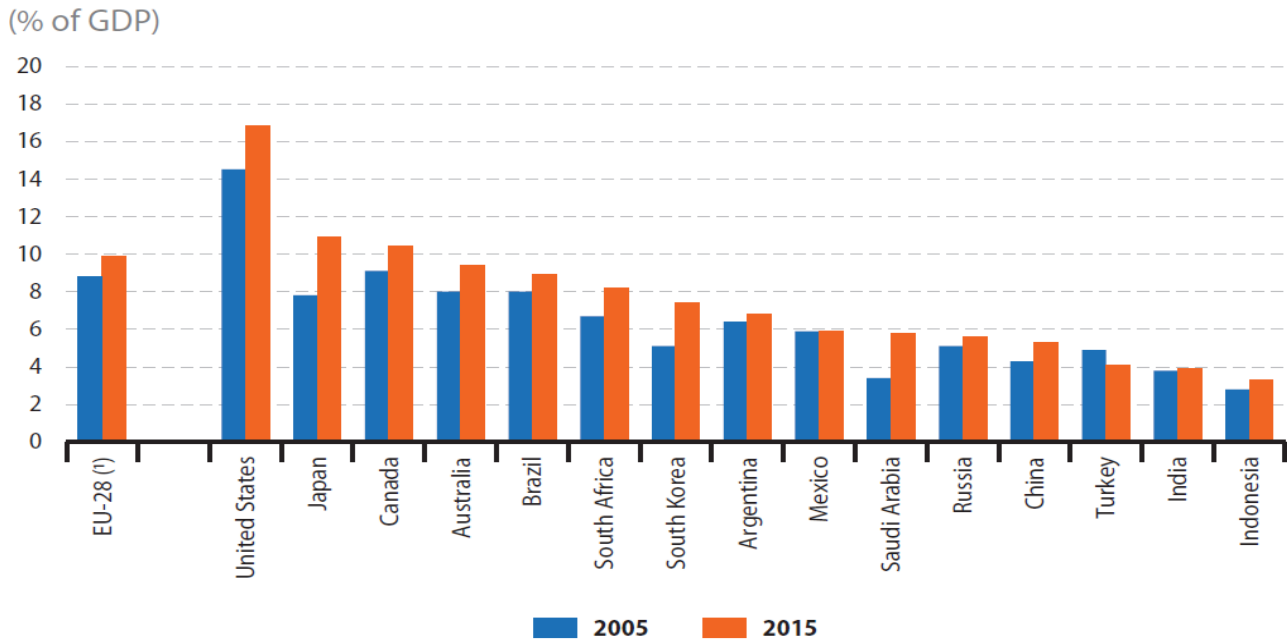
Source :Euro stat, Living conditions in Europe - 2018 edition-, Luxembourg, , European Union, 2018,p80.

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروي

كان الوضع مختلفًا تمامًا بالنسبة للعاطلين عن العمل ، حيث اعتبر أكثر من ثلثين (68.9٪) هذه الفئة الفرعية صحتهم جيدة أو جيدة جدًا في عام 2016 مقارنة بـ 9.1٪ من العاطلين عن العمل يعانون من تدهور أوضاعهم الصحية (حالة سيئة أو سيئة للغاية). وعلى النقيض من ذلك ، فإن 5/2 خمسي (40.6%) الأشخاص المتقاعدين في الاتحاد الأوروبي اعتبروا صحتهم جيدة أو جيدة للغاية ، مقارنة بـ 18.0٪ أفادوا بأنهم كانوا في حالة سيئة أو سيئة للغاية. وعلى عكس الأنواع الأخرى من حالة العمل ، فالوضعية العادية التي غالباً ما نراها على المتقاعدين هي أنهم في صحتهم معتدلة والتي تمثل في الاتحاد الأوروبي نسبة (41.4٪). وبالحدث عن الانفاق على القطاع الصحي ، يتم تمويل وتنظيم أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم بطرق مختلفة ، ولكن معظم الأوروبيين يوافقون على أن حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة ، بتكلفة معقولة لكل من الأفراد والمجتمع ككل ، هو حاجة أساسية ؛ علاوة على ذلك ، هذه واحدة من القيم والمبادئ المشتركة للنظم الصحية في الاتحاد الأوروبي (EU). يمكن استخدام الإحصاءات الخاصة بنفقات الرعاية الصحية لتقييم كيفية استجابة نظام الرعاية الصحية في البلاد لتحدي توفير الرعاية الصحية الجيدة.¹

وتعتبر الولايات المتحدة إلى حد كبير صاحبة أكبر إنفاق على القطاع الصحي في العالم ، حيث انفقت العام 2015 ما نسبته 16.8% من الناتج المحلي الإجمالي لتأتي بعدها كل اليابان ، كندا ، الاتحاد الأوروبي (باستثناء مالطا) ، أستراليا ، البرازيل وجنوب إفريقيا بنسبة إنفاق تتراوح ما بين 8٪ و 11٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.²

الشكل رقم (03-07):الانفاق على قطاع الصحة 2015/2005



SOURCE :eurostat , **The EU in the world**,Edition 2018 ,Luxembourg -European Union-, April 2018,p 36

وبالحدث عن دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغ مستوى الانفاق على الرعاية الصحية في ألمانيا 338 مليار يورو في عام 2015 وهو أعلى قيمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهو ما يعادل 11.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، في حين سجلت المملكة المتحدة ثاني أعلى مستوى من الإنفاق الحالي على الرعاية الصحية (255 مليار يورو) ، تلتها فرنسا (252 مليار يورو). والجدول التالي يوضح ذلك:

¹- Euro stat, **Statistics on European Neighbourhood Policy countries: East** ,op cit ,p32.

²- eurostat , **The EU in the world**,Edition 2018 ,Luxembourg -European Union-, April 2018,p 36

الجدول رقم (03-04):الانفاق على الرعاية الصحية خلال الفترة 2007/2016

الدول/السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بلجيكا	30 642	32 830	34 865	35 930	37 924	39 163	40 295	41 368	41 462	42 430
بلغاريا	:	:	:	:	2 946	3 186	3 298	3 640	3 715	3 961
التشيك	:	:	:	:	:	:	12 314	11 989	12 044	12 610
الدانمارك	:	:	:	:	25 276	26 143	26 424	27 217	28 065	:
المانيا	250 532	260 143	274 012	283 909	289 642	296 990	308 487	321 322	337 208	350 221
استونيا	:	950	926	932	970	1 045	1 138	1 227	1 319	1 410
ايرلندا	:	:	:	:	18 415	18 912	18 571	18 844	19 511	20 332
اليونان	:	:	22 491	21 609	18 836	16 984	15 201	14 203	14 448	14 727
اسبانيا	84 700	92 523	96 994	97 522	97 317	94 370	92 573	93 654	98 497	100 336
فرنسا	199 687	208 639	209 461	223 415	230 522	236 259	242 027	249 015	252 368	257 194
كرواتيا	:	:	:	:	:	:	2 986	3 062	3 191	3 349
ايطاليا	:	:	:	:	:	144 485	143 648	146 150	148 495	150 201
قبرص	:	:	:	1 212	1 301	1 303	1 252	1 193	1 193	:
لاتيفيا	:	:	:	:	:	:	1 233	1 291	1 389	1 556
ليتوانيا	:	2 056	1 981	1 910	2 032	2 097	2 147	2 266	2 424	2 580
لوكسمبورغ	:	:	:	:	2 638	2 899	3 048	3 131	3 165	:
المجر	7 378	7 680	6 833	7 432	7 642	7 429	7 396	7 488	7 884	8 376
هولندا	56 649	60 788	63 213	65 695	67 639	70 347	71 133	71 993	72 323	:
النمسا	27 069	28 570	29 455	30 244	31 094	32 500	33 317	34 541	35 631	36 876
بولندا	:	:	:	:	:	:	25 166	25 681	27 280	27 756
البرتغال	15 908	16 729	17 332	17 668	16 791	15 742	15 477	15 616	16 132	16 836
رومانيا	:	:	:	:	6 200	6 283	7 469	7 570	7 925	:
سلوفينيا	:	:	:	:	:	:	:	3 189	3 295	:
سلوفاكيا	:	:	:	:	:	5 550	5 583	5 256	5 418	:
فنلندا	14 602	15 660	16 060	16 593	17 618	18 563	19 301	19 479	19 790	:
السويد	28 778	29 288	27 699	31 321	43 244	46 306	48 372	48 207	49 428	50 867
المملكة المتحدة البريطانية	:	:	:	:	:	:	201 665	221 598	254 821	233 886

Source :Euro stat, **Healthcare expenditure statistics** , [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Healthcare_expenditure_statistics#Health_care_expenditure)

[explained/index.php?title=Healthcare_expenditure_statistics#Health_care_expenditure](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Healthcare_expenditure_statistics#Health_care_expenditure) , 18 September 2018, at

16:09 , consultée le 21/10/2018 a 17 :53

وقد بلغ مستوى الإنفاق 2015 على الرعاية الصحية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي 11.1٪ في ألمانيا و 11.0٪ في السويد وفرنسا و 10.6٪ في هولندا. وكانت هذه أعلى النسب بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2015. وعلى النقيض من

ذلك ، لم تتجاوز نفقات الرعاية الصحية الحالية أكثر من 6.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في إستونيا وليتوانيا وبولندا ولوكسمبورغ ولاتفيا ، وسجلت رومانيا أدنى نسبة (5.0٪) - أنظر الملحق رقم (03-04).¹

ثانيا: التعليم في الاتحاد الأوروبي

يلعب التعليم والتدريب المهني ، وبشكل أعم ، التعلم مدى الحياة دورًا حيويًا من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية.² حيث يعتبر الوصول إلى التعليم الجيد أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية. ستستفيد منه جميع البلدان من خلال الاستثمار في مجموعة من المهارات لحل مجموعة من المشاكل والتي تعيق الاقتصاد وأهمها محو مشكلة الأمية الرقمية، والتي تزداد أهميتها في الاقتصادات القائمة على الخدمات والتي تتسم بالتطورات التكنولوجية سريعة التغير.³

تعتبر الفرص المتاحة لمواطني الاتحاد الأوروبي للعيش والدراسة والعمل في بلدان أخرى إسهامات أساسية في التفاهم بين الثقافات وتنمية الأفراد والتنمية الكاملة للعالم. حيث أنه في كل عام ، يستفيد أكثر من مليون مواطن أوروبي من جميع الأعمار من البرامج الأوروبية في التعليم والتدريب المهني والمواطنة.⁴

في شهر جوان 2010، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي خطة إستراتيجية جديدة للسنوات العشر المقبلة، ترمي إلى تعزيز الاقتصاد الأوروبي، تحت عنوان أوروبا 2020 للنمو الذكي والمستدام والشامل ، هذه الإصلاحات الإستراتيجية التي هي امتداد لإستراتيجية لشبونة السابقة من خلال إدارة و حوكمة أقرب داخل الاتحاد الأوروبي. هدف هذه الإستراتيجية هو تحقيق نمو "ذكي، مستدام وشامل" يهدف إلى تطوير اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، وبالتالي واحدة من المبادرات السبعة الرئيسية لهذا الاستراتيجية: تزويد الأشخاص بالمهارات المناسبة لشغل وظائف اليوم والغد" ، وقد صممت المبادرة لمساعدة الاتحاد الأوروبي على تحقيق 75٪ من السكان في سن العمل (20-64 سنة) في التوظيف بحلول عام 2020.

وبالتالي يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري (أحد جوانب الاستثمار في التعليم والتدريب) واحد من الأدوات التي يمكن استخدامها لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية ، حيث تعمل هذه الاستراتيجية على تحسين ظروف الاستثمار في البحث والتطوير، لتحقيق نسبة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمستوى التراكمي للاستثمار العام والخاص في هذا القطاع. وقد تم تحديد أربعة أهداف استراتيجية للتعليم والتدريب في الاتحاد الأوروبي العام قد تم اعتمادها في اطار البرنامج الإستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب الذي يعرف باسم ET 2020 وهي:⁵

- جعل التعلم مدى الحياة ؛
 - تحسين جودة وفعالية التعليم والتدريب ؛
 - تعزيز المساواة والتماسك الاجتماعي والمواطنة النشطة ؛
 - تعزيز الإبداع والابتكار (بما في ذلك ريادة الأعمال) على جميع مستويات التعليم والتدريب.
- تحدد استراتيجية ET 2020 أيضًا عددًا من المعايير التي يجب تحقيقها بحلول عام 2020 ، بما في ذلك:

¹- Euro stat, **Statistics on European Neighbourhood Policy countries: East ,edition 2018**,op cit ,p32.

²-EURO STAT, **CHIFFRES CLÉ DE L'EUROPE , — ÉDITION 2017- .LUXEMBOURG -EUROPEAN UNION-**, 2017, P54.

³- EURO STAT, **STATISTICS ON EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY COUNTRIES: E AST-EDITION2018-** , OP CIT, P38.

⁴-EURO STAT, **CHIFFRES CLÉ DE L'EUROPE , OP CIT**, P54.

⁵Euro stat,**Education and training statistics introduced** https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Education_and_training_statistics_introduced#Europe_2020_strategy , *October 2018,consultee le 22/10/2018 a10:05.*

- ينبغي أن يشارك ما لا يقل عن 95٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة وسن بدأ التعليم الابتدائي الإلزامي في تعليم الطفولة المبكرة ؛

- يجب أن تكون حصة المتسربين في وقت مبكر من التعليم والتدريب أقل من 10٪ ؛

- يجب أن يكون نصيب من هم دون الخامسة عشرة من العمر ممن هم دون المستوى في القراءة والرياضيات والعلوم أقل من 15٪ ؛

- وزيادة نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 34 سنة الذين أكملوا التعليم العالي إلى 40٪ على الأقل ؛

- ينبغي أن يشارك ما معدله 15٪ على الأقل من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 64 عامًا في التعلم مدى الحياة. في نوفمبر 2012 ، قدمت المفوضية الأوروبية على إعادة التفكير أو النظر في التعليم-الاستثمار في المهارات لتحقيق نتائج اجتماعية اقتصادية أفضل- ، وهي مبادرة لتشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضمان تطوير الشباب للمهارات والكفاءات التي يحتاجها سوق العمل، وهذا لمواجهة المنافسة المتزايدة من العمال خارج الاتحاد الأوروبي وزيادة البطالة بين الشباب داخل الاتحاد الأوروبي ، جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي البطيء. المفوضية تولي اهتماما خاصا لمكافحة البطالة بين الشباب من خلال :

• تطوير التعليم والتدريب المهني على مستوى عالمي لرفع جودة المهارات المهنية ؛

• تشجيع التعلم القائم على العمل بما في ذلك التدريب على الجودة والتدريب المهني ونماذج التعلم المزدوج للمساعدة في الانتقال من التعلم إلى العمل ؛

• تعزيز الشراكات بين المؤسسات العامة والخاصة (لضمان توفير المناهج والمهارات المناسبة) ؛

• تعزيز التنقل من خلال برنامج Erasmus +¹

وبالحديث عن جانب آخر وهو جانب الإنفاق العام على التعليم ، حيث يشمل الإنفاق على المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة المشاركة في تقديم الخدمات التعليمية أو تقديم الدعم المالي للطلاب. تزداد تكلفة التعليم بشكل ملحوظ باختلاف أطوار التكوين ، حيث يرتفع الإنفاق لكل تلميذ / طالب إلى حد كبير في الجامعات عنه في المدارس الابتدائية.² وقد عرف الإنفاق الحكومي في الاتحاد الاوروبي على "التعليم" كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ثباتا نسبياً خلال الفترة 2002-2016 ، حيث انخفض بنسبة 0.3٪ من 5.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 إلى 4.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 ، و 4.9٪ العام 2015 وهذا بالرغم من أن الإنفاق الحكومي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بمقدار 2.7 نقطة مئوية (خاصة في "وظائف الصحة" و "الحماية الاجتماعية") ، فإن حصة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق انخفضت من 11.1٪ في عام 2002 إلى 10.2٪ في عام 2016.³

وكما سبق ذكره ، بلغ الإنفاق الحكومي على "التعليم" في الاتحاد الأوروبي العام 2016 نحو 4.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد شكل التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين شكل التعليم الثانوي 1.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للتعليم العالي ، وصل إجمالي الإنفاق الحكومي على هذا المستوى التعليمي 0.7٪ من الناتج

¹-Euro stat, Education and training statistics introduced https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Education_and_training_statistics_introduced#Europe_2020_strategy , October 2018, consultee le 22/10/2018 a 10 :05.

²-EURO STAT, THE EU IN THE WORLD-EDITION 2018-, OP CIT, P46.

³- euro stat, Government expenditure on education https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Government_expenditure_on_education , 12 March 2018, at 16:54, consultee le 22/10/2018 a 07 :00.

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي

المحلي الإجمالي. وتحتل أيسلندا المركز الأول من حيث الانفاق على التعليم – حسب احصائيات 2016- بمعدل (7.1٪) من الناتج المحلي الإجمالي)، تليها الدنمارك (6.9٪)، ثم السويد (6.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وبلجيكا (6.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وبالنسبة لليتوانيا وقبرص وأيسلندا وسويسرا، بلغت نفقات التعليم أكثر من 15٪ من إجمالي الإنفاق. ولوحظت أدنى النسب في مجموع النفقات في إيطاليا (7.9 في المائة من إجمالي الإنفاق) واليونان (8.6 في المائة).¹ والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-05): الانفاق الحكومي على التعليم

الدول/السنوات of BIP %	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الاوروبي 28	4,9	5,3	5,3	5,1	5,0	4,9	4,9	4,8	4,7
منطقة اليورو -19-	4,6	5,0	4,9	4,8	4,8	4,8	4,7	4,6	4,6
بلجيكا	5,7	6,0	6,0	6,2	6,2	6,4	6,3	6,4	6,4
بلغاريا	4,0	4,1	3,6	3,4	3,3	3,7	4,1	4,0	3,4
التشيك	4,7	5,1	5,1	5,1	5,0	5,1	5,1	4,9	4,5
الدانمارك	6,1	6,9	7,1	6,8	7,0	6,9	7,1	7,0	6,9
المانيا	3,9	4,3	4,4	4,3	4,2	4,3	4,2	4,2	4,2
استونيا	6,7	7,2	6,6	6,2	6,3	6,0	5,7	6,1	5,9
ايرلندا	4,7	4,7	4,6	5,1	4,9	4,7	4,3	3,3	3,3
اليونان	3,8	4,1	4,1	4,4	4,5	4,6	4,3	4,3	4,3
اسبانيا	4,2	4,6	4,5	4,4	4,2	4,1	4,1	4,1	4,0
فرنسا	5,4	5,7	5,6	5,5	5,5	5,5	5,5	5,5	5,4
كرواتيا	4,8	5,1	5,6	4,9	4,9	5,1	4,8	4,8	4,8
ايطاليا	4,4	4,6	4,4	4,1	4,1	4,1	4,0	4,0	3,9
قبرص	6,3	6,7	6,9	6,7	6,3	6,8	6,0	6,0	6,0
لاتيفيا	6,3	6,7	6,2	5,9	5,7	5,7	5,9	5,9	5,5
ليتوانيا	6,1	7,2	6,4	6,1	5,8	5,6	5,4	5,4	5,2
لوكسمبورغ	4,8	5,5	5,7	5,6	5,8	5,1	4,9	4,9	4,9
المجر	5,3	5,4	5,5	5,1	4,7	4,6	5,1	5,1	4,9
مالطا	5,2	5,4	5,6	5,7	5,8	5,8	5,6	5,5	5,4
هولندا	5,3	5,7	5,6	5,5	5,5	5,4	5,4	5,3	5,3
النمسا	4,8	5,1	5,1	5,0	5,0	5,0	4,9	4,9	4,9
بولندا	5,6	5,4	5,5	5,4	5,4	5,3	5,3	5,3	5,0
البرتغال	6,4	7,0	7,1	6,6	5,8	5,9	5,7	5,1	4,9
رومانيا	4,3	3,9	3,3	4,1	3,0	2,8	3,0	3,1	3,7
سلوفينيا	6,1	6,6	6,5	6,4	6,4	6,5	6,0	5,5	5,6
سلوفاكيا	3,5	4,2	4,2	4,1	4,1	4,0	4,1	4,2	3,8
فنلندا	5,8	6,5	6,6	6,5	6,4	6,4	6,4	6,2	6,1
السويد	6,4	6,8	6,5	6,4	6,5	6,6	6,6	6,5	6,6
المملكة المتحدة البريطانية	6,0	6,5	6,5	6,0	5,7	5,1	5,0	4,9	4,7

Source : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

¹- euro stat, Government expenditure on education https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Government_expenditure_on_education, 12 March 2018, at 16:54, consultee le 22/10/2018 a 07:00.

وقد حدد الاتحاد الاوروبي في عام 2016 ، مدة التعليم الإلزامي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تتراوح طولها بين 9-13 سنة.¹ وفقًا للتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED 2011). و استنادًا إلى أحدث البيانات المتاحة لسنة 2016 ، كان هناك أكثر من 107.7 مليون تلميذ وطالب يحضرون مؤسسات تعليمية من التعليم ما قبل الابتدائي إلى التعليم العالي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي - 28، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (06-03): عدد التلاميذ والطلبة في الاتحاد الأوروبي سنة 2016

الوحدة: ألف

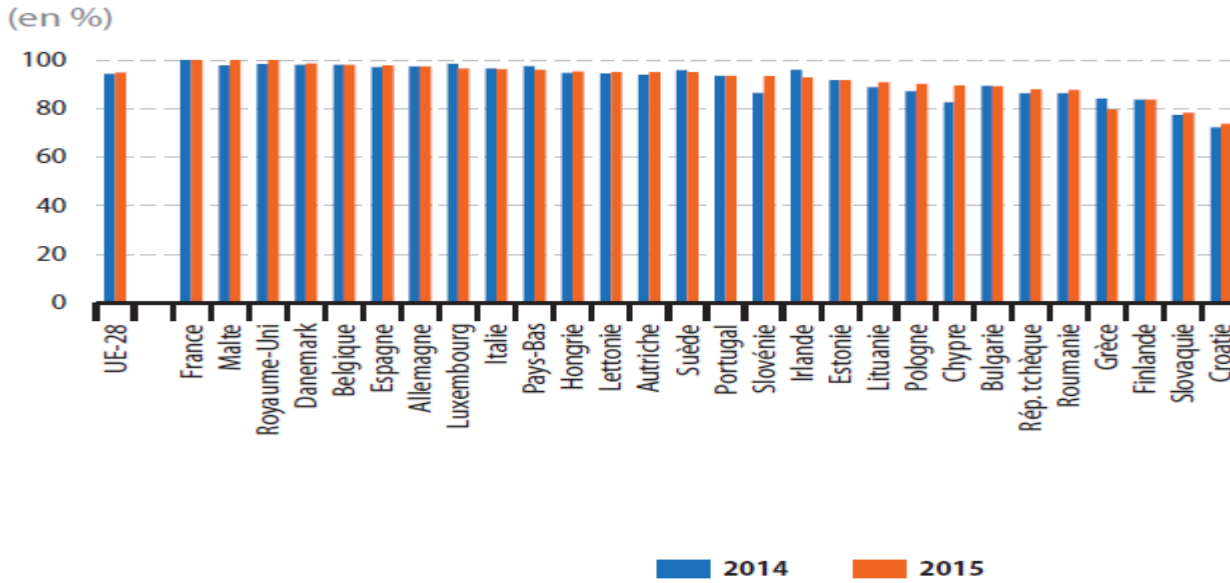
Total	Pre-primary education (ISCED level 02)	Primary education (ISCED level 1)	Lower secondary education (ISCED level 2)	Upper secondary education (ISCED level 3)	Post-secondary non-tertiary education (ISCED level 4)	Tertiary education (ISCED levels 5-8)
EU-28 (*)	107 725.1	15 421.0	28 746.7	20 594.5	21 815.9	1 616.5

Source: euro stat, **Statistics on European Neighbourhood Policy countries: East** , edition 2018, Luxembourg, European Union ,February 2018 , p39.

ويظهر تحليل أوثق لهذه البيانات أن 14.3٪ من مجموع التلاميذ والطلاب في الاتحاد الأوروبي - 28 حضروا التعليم قبل الابتدائي (المستوى 02 ISCED) في عام 2016. وقد تباينت الأهمية النسبية لهذا النوع من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل كبير بين دول الاتحاد الاوروبي. وفي إطار العمل الاستراتيجي للتعاون الأوروبي في مجال التعليم والتدريب ("التعليم والتدريب 2020") الذي تم اعتماده في ماي 2009 والذي وضع كأحد المعالم التي يجب تحقيقها الاتحاد الأوروبي في الأفق 2020 ، ينبغي أن يشارك ما لا يقل عن 95٪ من الأطفال بين سن الرابعة وأعمار التعليم الإلزامي في التعليم قبل المدرسي. وبشكل عام ، تحقق هذا الهدف تقريبًا في عام 2015 ، حيث كان 94.8٪ من الأطفال في الاتحاد الأوروبي -28 بين سن الرابعة وعمر التعليم الإلزامي - حضروا التعليم ما قبل الابتدائي ، والشكل التالي يوضح ذلك:

¹- EURO STAT, STATISTICS ON EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY COUNTRIES: E EAST -EDITION 2018-, OP CIT, P38.

الشكل رقم (03-08):نسبة التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة إلى سن التعليم الإلزامي الذي يحضرون التعليم ما قبل الابتدائي من اجمالي هذه الفئة العمرية 2014 و 2015



(*) 2015: non disponible.

Source: Eurostat (code des données en ligne: educ_uoe_enra10)

SOURCE:EURO STAT, CHIFFRES CLÉ DE L'EUROPE , — ÉDITION 2017- ,LUXEMBOURG -EUROPEAN UNION-, 2017, P54.

ويمثل أكثر من الربع (26.7٪) من مجموع التلاميذ والطلاب في الاتحاد الأوروبي (28) حضروا مؤسسة للتعليم الابتدائي (المستوى 1 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم) في عام 2016. وفي الطرف الآخر من النظام التعليمي ، حضر 18.1٪ من مجموع التلاميذ والطلبة في الاتحاد الأوروبي -28- التعليم العالي في عام 2016.

لقد وصل عدد السكان في الاتحاد الأوروبي الحاصلين على الشهادات العليا العام 2016 نحو 61.4 % من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي وتتراوح أعمارهم ما بين 25-64 سنة ، تمثل منهم الإناث النسبة الأكبر ب32.5% مقابل 28.9% للذكور. وقد عرفت الفئة العمرية بين 30 و 34 سنة والمتحصلة على شهادة التعليم العالي نمو ملحوظا خلال الفترة 2016/2002 من 23.6٪ في عام 2002 إلى 39.1٪ في عام 2016. هذا الاتجاه لا يزال أكثر أهمية بالنسبة للنساء من الرجال¹ و سينعكس ارتفاع عدد الحاصلين على الشهادات العليا بالإيجاب على سوق العمل والذي سيحوى عدد كبير من الكوادر والاطارات والتي ستساهم بشكل كبير في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بشكل خاص وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بشكل عام. فتوفر العمالة المؤهلة يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي محددًا ضروريًا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدول.

¹ Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018, France , 2018,P100.

الجدول رقم (03-07): عدد المتحصلين على شهادة التعليم العالي العام 2016

الوحدة: % من عدد السكان

	25 à 64 ans		dont 30 à 34 ans	
	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes
ألمانيا	25,2	31,3	33,0	33,4
النمسا	30,6	32,2	42,0	38,3
بلجيكا	40,8	34,2	50,7	40,4
بلغاريا	33,8	21,7	41,0	27,2
قبرص	45,7	37,7	62,1	43,7
كرواتيا	25,8	20,4	36,7	22,4
الدانمارك	42,7	33,4	54,6	41,0
اسبانيا	38,4	33,0	46,6	33,5
استونيا	48,1	29,3	52,4	38,8
فنلندا	50,2	36,1	54,4	38,4
فرنسا	36,9	32,2	48,8	38,1
اليونان	31,9	28,5	48,8	36,2
المجر	26,8	20,5	39,6	26,4
ايرلندا	47,0	39,1	58,5	46,6
ايطاليا	20,1	15,3	32,5	19,9
لاتيفيا	41,9	24,1	56,1	30,1
ليتوانيا	47,0	31,7	68,8	48,1
لوكسمبورغ	42,4	42,9	56,5	52,7
مالطا	21,1	19,1	32,4	27,4
هولندا	36,0	36,0	49,7	41,7
بولندا	34,0	23,4	53,9	35,6
البرتغال	27,9	19,4	41,6	27,3
جمهورية التشيك	24,1	21,9	38,7	27,2
رومانيا	18,2	16,5	27,4	23,9
بريطانيا	43,7	40,9	50,3	45,9
سلوفاكيا	25,1	18,9	39,4	24,0
سلوفينيا	37,6	24,3	55,3	33,6
السويد	48,0	34,5	59,2	43,4
الاتحاد الاوروبي 28	32,5	28,9	43,9	34,4

Source :Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018,France ,2018,P101.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان كل من ايرلندا وفرنلندا تحتل مركز الصدارة من حيث عدد المتحصلين على شهادة التعليم العالي والتي وصلت سنة 2016 نحو 86% من اجمالي عدد السكان.

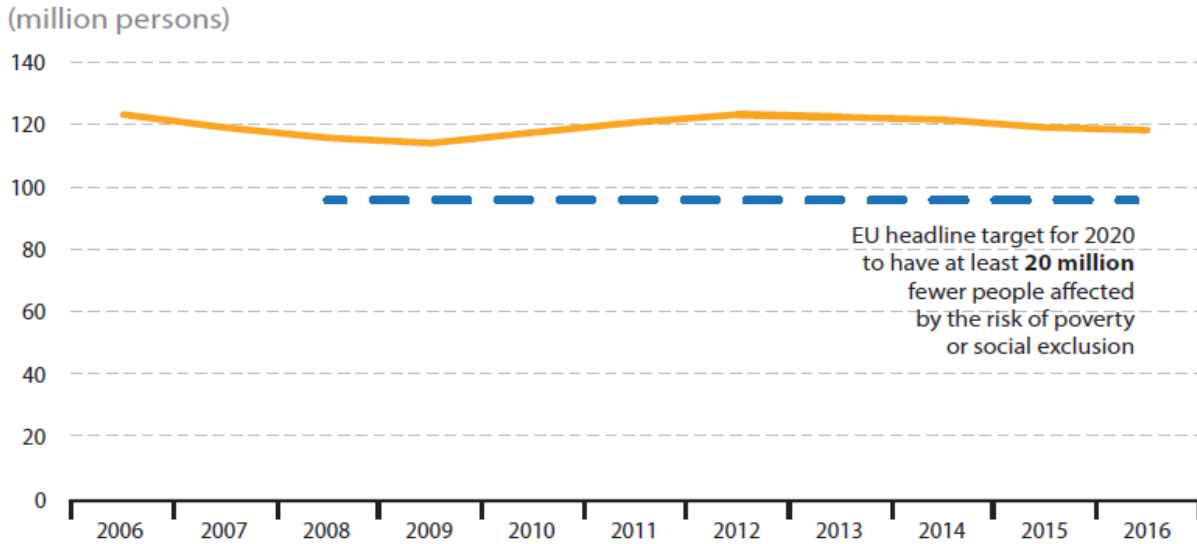
ثالثا:الفقر والتمهيش الاجتماعي:

يعتبر النمو الشامل أحد الأولويات الثلاث لاستراتيجية أوروبا 2020 ، حيث أنه عندما تم تبني هذه الاستراتيجية رسمياً في عام 2010 ، ، قرر المجلس الأوروبي تحديد هدف رئيسي هو الاهتمام بالجانب الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي ، وهو رفع 20 مليون شخص على الأقل من الفقر أو التهميش الاجتماعي بحلول عام 2020.¹

الأشخاص المعرضين لخطر الفقر أو التهميش الاجتماعي هم الأشخاص الذين تتوفر فيهم واحدة من هذه الصفات الثلاثة على الأقل:²

- الأشخاص المعرضين لخطر الفقر ، الذين يكون دخلهم أقل من عتبة خطر الإصابة بالفقر ؛
 - الأشخاص الذين يعانون من الحرمان المادي الشديد ، وبعبارة أخرى ، أولئك الذين لا يستطيعون شراء على الأقل أربعة من أصل تسعة مواد مادية ضرورية لتوفير نوعية حياة مناسبة ؛
 - الأشخاص (الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 59 سنة) الذين يعيشون في أسرة كثافة عملهم منخفضة للغاية ، وبعبارة أخرى ، أولئك الذين يعيشون في أسر معيشية لا يعمل فيها الكبار أكثر من 20٪ من إمكاناتهم الكاملة مقارنة بالعام الماضي.
- تقريباً واحد من بين كل أربعة أوروبيين عرضة لخطر الفقر أو الإقصاء الاجتماعي، وحسب احصائيات الاتحاد الاوروبي لعام 2016 كان هناك 118 مليون شخص في الاتحاد الأوروبي - 28 معرضين لخطر الفقر أو الإقصاء الاجتماعي ، وهو ما يعادل 23.5٪ من مجموع السكان. بعد أن بلغ ذروته عند 123.6 مليون في عام 2012 ، وقد انخفض عدد الأشخاص المعرضين لخطر الفقر أو التهميش الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي (28) خلال أربع سنوات متتالية. والذي قدر ب 5.6 مليون و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (09-03):الأشخاص المعرضون لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي ، الاتحاد الأوروبي 2016/2006



Source :Euro stat, Living conditions in Europe - 2018 edition-, Luxembourg, , European Union, 2018,p28.

على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة نحو هدف أوروبا 2020 ، يكشف تحليل على مدى فترة زمنية أطول أن الانخفاض الأخير في عدد الأشخاص المعرضين لخطر الفقر (2012-2016) فشل في تحقيق المعدلات التي سجلت خلال فترة الأزميتين المالية والاقتصادية العالمية وأزمة الديون السيادية الأوروبية بين عامي 2007-2010.

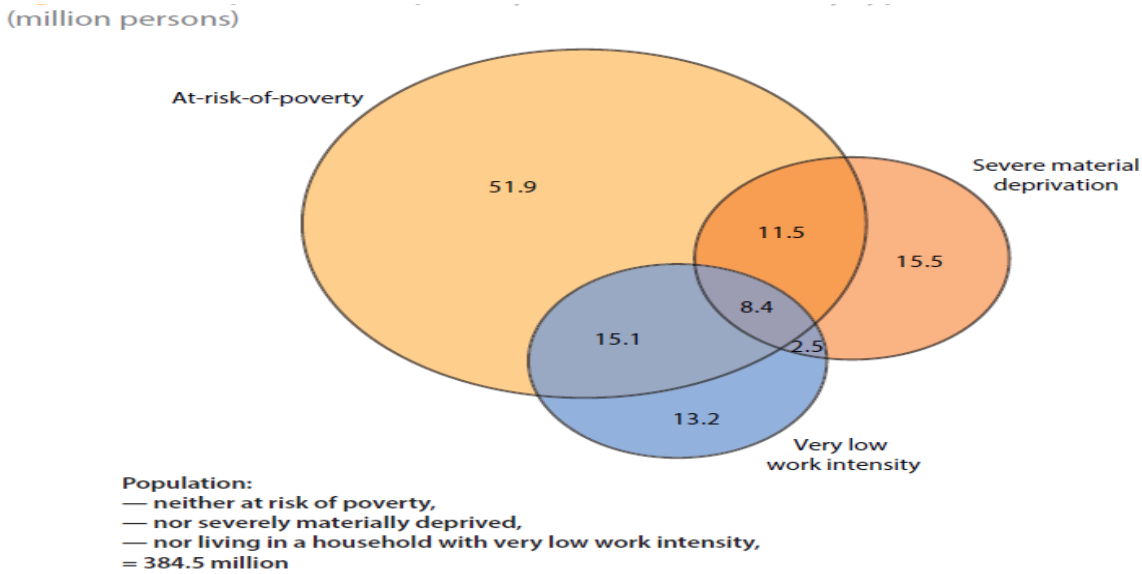
¹ EURO STAT, LIVING CONDITIONS IN EUROPE - 2018 EDITION-, OP CIT, P27

² EURO STAT, LIVING CONDITIONS IN EUROPE - 2018 EDITION-, OP CIT, P27

ومن بين سكان الاتحاد الاوروبي 118.0 مليون الذين يواجهون خطر الفقر والتمهيش الاجتماعي العام 2016 ، يعيش نحو 8.4 مليون شخص في أسر تعاني من معايير الفقر الثلاثة السابقة ذكرها، في حين يعيش نحو 15.1 مليون شخص في الاتحاد الأوروبي في أسر تعاني انخفاض كبير في كثافة العمل، ودخل أقل من عتبة خطر الإصابة بالفقر؛ بينما يعيش 11.5 مليون شخص حرماناً مادياً شديداً ودخل أقل من عتبة خطر الإصابة بالفقر؛ ونحو 2.5 مليون يعيشون في الأسر ذات كثافة العمل منخفضة للغاية وتعاني الحرمان المادي الشديد.

أما غالبية سكان الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في خطر الفقر أو التهميش الاجتماعي لم يسجلوا سوى واحد من المعايير الفردية الثلاثة: حيث كان هناك 51.9 مليون شخص دخلهم أقل من عتبة خطر الإصابة بالفقر ، و 15.5 مليون شخص واجهوا حرماناً مادياً شديداً و 13.2 مليوناً كانوا يعيشون في الأسر ذات كثافة العمل منخفضة للغاية.

الشكل رقم (10-03):تحليل لظاهرة الفقر لسكان الاتحاد الأوروبي وفقاً لمعايير الفقر الثلاثة في عام 2016.

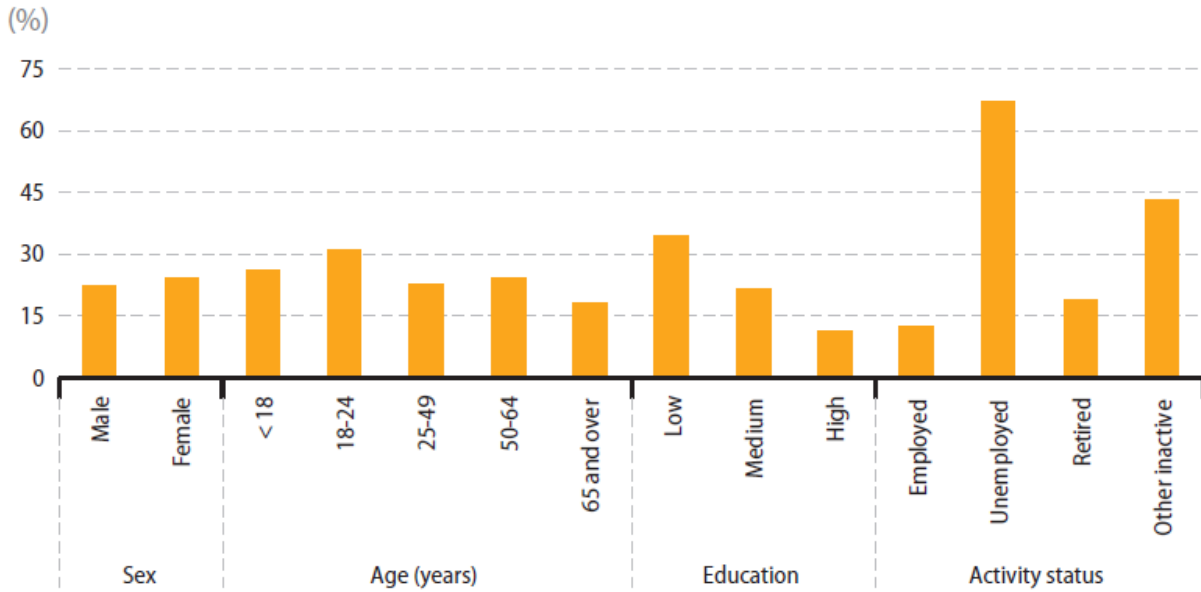


Source :Euro stat, **Living conditions in Europe - 2018 edition-**, Luxembourg, , European Union, 2018,p33.

ويعاني في المتوسط من خطر أكبر للفقر النساء ، والشباب ، والعاطلون عن العمل ، وأولئك الذين لديهم مستوى متدني من التحصيل التعليمي ، وعند تحليل ظاهرة الفقر حسب الجنس سجل سكان الاتحاد الأوروبي في عام 2016 أعلى نسبة لظاهرة الفقر بين النساء (في سن 18 فما فوق) بنسبة 24.3٪ مقارنة بـ 22.4٪ للرجال. في حين كانت هناك اختلافات أكبر عند تحليل خطر الفقر حسب العمر: في عام 2016 ، سجلت أعلى نسبة (30.7٪) الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 سنة، في حين أن أدنى نسبة تم تسجيلها للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا وأكثر بـ (17.7٪). بلغ معدل الفقر 22.7٪ للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 49 عامًا وارتفع إلى 24.0٪ بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 50 و 64 عامًا؛ ويعكس ذلك تزايد مخاطر المشكلات الصحية التي يعانيها كبار السن أو الصعوبات التي يواجهها بعض كبار السن في بحثهم عن عمل .

إلى جانب العمر والجنس ، فإن التحصيل العلمي له تأثير كبير على خطر الفقر داخل الاتحاد الأوروبي 28. في عام 2016 ، كان أكثر من 3 من كل 10 أشخاص (30.7٪) ممن هم في سن 18 فما فوق مع مستوى منخفض من التحصيل العلمي (مستويات ISCED 0-2) معرضين لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي ، مقارنة بـ 11.5٪ من الأشخاص في نفس الفئة العمرية ذات المستوى العالي من التحصيل العلمي (مستويات ISCED 5 إلى 8).

الشكل رقم (11-03): الأشخاص المعرضون لخطر الفقر حسب الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية، العام 2016



Source :Euro stat, **Living conditions in Europe - 2018 edition-**, Luxembourg, , European Union, 2018,p29.

وأخيراً ، يكشف تحليل حالة النشاط أن الأشخاص العاطلين عن العمل يواجهون مخاطر تعرضهم للفقر حيث يمثلون أكثر نحو الثلثين (67.0٪) حيث تبلغ أعمارهم 18 سنة وأكثر ؛ في حين كانت حصة العاملين المعرضين لخطر الفقر تمثل نسبة قليلة تصل 12.4٪.

الفرع الثالث: البنية التحتية

أولاً: النقل

يعتبر قطاع النقل قطاعا اقتصاديا رئيسيا (القيمة المضافة الإجمالية: 4.8٪ في المجموع لـ 28 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، أي 548 مليار يورو)، والتي تنشأ 11 مليون وظيفة في أوروبا. وتقوم المفوضية الأوروبية بوضع وتعزيز سياسات نقل فعالة وآمنة وموثوق بها ومستدامة من أجل تهيئة الظروف المواتية لصناعة تنافسية تنشئ فرص العمل والثروة، وتعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

باعتبار النقل أمر أساسي لأي اقتصاد ومجتمع في العالم. حيث تنوي المفوضية الأوروبية من خلال العديد من الاستراتيجيات ، ضمان حركية نقل أوروبية موحدة في المنطقة ، مع دمج جميع الاحتياجات وتقليل الآثار البيئية للنقل، وقد كان ذلك بالفعل من خلال الورقة البيضاء 2011 - خارطة طريق إلى منطقة نقل أوروبية موحدة -¹.

ففي مارس 2011 ، اعتمدت المفوضية الأوروبية ورقة بيضاء بعنوان خريطة الطريق لمنطقة نقل أوروبية واحدة نحو نظام نقل تنافسي وكفاءة الموارد. وتشمل هذه الاستراتيجية أربعين مبادرة محددة تهدف إلى إنشاء نظام نقل تنافسي لزيادة التنقل وإزالة الحواجز الرئيسية في المناطق الرئيسية وتحفيز النمو وفرص العمل.² وتهدف كذلك مقترحات هذه الاستراتيجية إلى تقليل اعتماد أوروبا على النفط المستورد وتخفيض انبعاثات الكربون في مجال النقل بنسبة 60٪ بحلول عام 2050.³

¹ -euro stat, **Transport statistics 2018 edition**, Luxembourg, , European Union, 2018 ,p2.

² -eurostat , **Chiffres clés de l'Europe** — Édition 2017- ,op cit,p 170.

³ -euro stat, **Transport statistics 2018 edition**, op cit ,p2.

و في ديسمبر 2013 ، توصلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU) والبرلمان الأوروبي إلى اتفاق بشأن إطار جديد للبنية التحتية للنقل ، وتحديد الخطوط التوجيهية لتطوير شبكة النقل عبر أوروبا (TEN-T). وآلية الربط البيئي في أوروبا. وتتوخى المبادئ التوجيهية لمجموعة TEN-T تطوير شبكة نقل أساسية متعددة الوسائط وذكية بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك ، يجب تطوير شبكة شاملة تضمن إمكانية الوصول إلى جميع المناطق بحلول عام 2050. ويصف المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية في هذا المجال الخصائص الرئيسية للنقل ، ليس فقط فيما يتعلق بحجم الشحن وعدد الركاب المنقولين كل سنة أو المركبات والبنية التحتية المستخدمة ، ولكن أيضا فيما يتعلق بمساهمة خدمات النقل في الاقتصاد بأكمله.¹

وفي 2017 تم اطلاق مبادرة أوروبا في حركة **Europe on the Move** ، هي مجموعة واسعة من المبادرات التي ستجعل المرور أكثر أماناً. تشجيع الشحن على الطرق الذكية ؛ الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتلوث الهواء والازدحام ؛ محاربة العمالة غير المشروعة وضمان الظروف المناسبة وأوقات الراحة للعمال.²

وقد نجح الاتحاد الأوروبي في قطاع النقل بفضل سياسته المعتمدة، إذ أحرز قطاع النقل تقدما كبيرا في السنوات العشرين الماضية خاصة في :

- زيادة أمن النقل الجوي والبحري والبري.
- تحسين ساعات و ظروف العمل للعاملين في القطاع.
- توفير خيارات عديدة من وسائل النقل للأفراد والشركات.
- التقليل من التلوث.
- التقدم التكنولوجي الذي عزز النقل الأنظف.

1. النقل بالسكك الحديدية والنقل البري

السعة هي أحد الجوانب التي قد تقيد التوسع في النقل بالسكك الحديدية ، سواء من حيث عدد / طول خطوط السكك الحديدية ، أو مخزون المركبات المتاحة لنقل الأشخاص والبضائع. حيث أن هناك اختلافات واسعة النطاق في مستويات البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية داخل الاتحاد الأوروبي ، و الجدول التالي يوضح طول شبكات الطرق والطرق السريعة والسكك الحديدية ، مقاسة بالكيلومترات (كيلومتر) في الاتحاد الاوروبي.

الجدول (03-08): طول شبكات الطرق والسكك الحديدية ، 2006 و 2016

الوحدة : كم

	Motorways		Roads (excluding motorways)		Railway lines	
	2006	2016	2006	2016	2006	2016
EU-28 (*)	64 000	77 000	4 070 000	4 340 000	215 378	218 181

Source: euro stat, **Statistics on European Neighbourhood Policy countries: East , edition 2018**, Luxembourg,

European Union ,February 2018 , p102

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن طول شبكات الطرق والسكك الحديدية في تزايد مستمر ، فقد عرفت شبكة الطرق السريعة خلال الفترة 2016/2006 زيادة معتبرة مقارنة بشبكة الطرق العادية وشبكة السكك الحديدية قدرت بنسبة 20%. وبالحدوث عن طول شبكات الطرق العادية زادت خلال الفترة 2016/2006 بنسبة 6%، في حين زاد طول شبكة السكك

¹- eurostat , **Chiffres clés de l'Europe** — Édition 2017 ,op cit,p 170.

²-euro stat, **Transport statistics 2018 edition**,op cit,p2.

الحديدية بنسبة ضئيلة جدا تقدر ب 1%، حيث تضاعفت سرعة شبكة السكك الحديدية ب 12 مرة خلال الفترة 1985-2015 من 643 كم إلى 8250 كم.

ويوجد في الاتحاد الأوروبي أكثر من 361000 شركة نقل الركاب على الطرق، و في عام 2016، كان هناك 258 مليون سيارة ركاب ركاب على طرق الاتحاد الأوروبي. وكانت معدلات ملكية السيارات أعلى في لوكسمبورغ (660 سيارة ركاب لكل 1000 نسمة) تليها إيطاليا ومالطا وفنلندا (جميعها فوق 600 سيارة)، في حين كانت هناك ما بين 300 و 400 سيارة لكل 1000 نسمة في سلوفاكيا وكرواتيا ولاتفيا وهنغاريا. كانت رومانيا هي الأقل في ملكية السيارات (280 سيارة).¹

ويوجد أكثر من 553000 شركة نقل البضائع على الطرق تمكن الناس من السفر ونقل البضائع. وقد تم نقل أكثر من نصف البضائع على مسافات تزيد عن 300 كيلومتر، وتهيمن المنتجات الغذائية على هذا النوع من النقل وتعتبر بولندا أكبر بلد للنقل البري للبضائع في أوروبا.²

2. النقل الجوي

أصبح من الأسهل والأرخص السفر بالطائرة في أوروبا. ولهذا الغرض فقد تم إنشاء شركات طيران جديدة تضمن ذلك، وقد تم بذل المزيد من الجهد من أجل توفير العديد من الخدمات وربط العديد من المطارات في جميع أنحاء أوروبا. وستساعد مبادرة الاتحاد الأوروبي الوحيدة للسماء الأوروبية على تطوير هذا الاتجاه. تحت ما يسمى السماوات المفتوحة، أي شركة طيران تابعة لأي دولة من دول الاتحاد الأوروبي يمكن أن تطلع من المطار الأوروبي المفضل لديها إلى أي مدينة في العالم، وقد أبرم هذا النوع من الاتفاقات مع الولايات المتحدة وكندا ودول البلقان والمغرب والأردن وجورجيا، وسيتبع ذلك المزيد من الاتفاقيات المماثلة.

وفي عام 2016، بلغ إجمالي عدد المسافرين جواً في الاتحاد الأوروبي 973 مليون مسافر، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22٪ تقريباً منذ عام 2008. في عام 2016، كان نصف المسافرين تقريباً (47.0٪) إلى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، في حين أن أكثر من الثلث (35.6٪) نُقلت خارج الاتحاد الأوروبي، و أقل من الخمس (17.3٪) هي رحلات جوية وطنية.³

3. النقل البحري :

يشمل نقل البضائع والركاب بواسطة السفن البحرية، وقد كان معظم نقل الشحن البحري في الاتحاد الأوروبي مع شركاء خارج الاتحاد الأوروبي (61٪).⁴ و 39% من شحنات البضائع داخل أوروبا يمر بحرا، في حين أن حوالي 400 مليون مسافر يستخدمون الممرات المائية الأوروبية كل عام، وقد سمح فتح سوق الشحن لشركات الشحن بالعمل والاستقرار بحرية في بلدان أخرى. في عام 2014، قرر المجلس والبرلمان الأوروبي من الآن إلى حلول عام 2025 تطوير و توسيع شبكة من محطات التزود بالوقود الطبيعي المسال في الموانئ الرئيسية لأوروبا.

4. النقل المائي الداخلي : يغطي نقل البضائع فقط وخاصة البضائع الخطرة، وتشير البيانات إلى أن أكثر من نصف البضائع المنقولة الخطرة بواسطة الممرات المائية الداخلية متمثلة في سواحل قابلة للاشتعال. والشكل التالي يوضح أهم السلع المنقولة العام 2016.⁵

1-EURO STAT ,KEY FIGURES ON EUROPE,2018 EDITION, LUXEMBOURG, , EUROPEAN UNION, 2018 ,P54.

2 -euro stat, Transport statistics 2018 edition,op cit,p7.

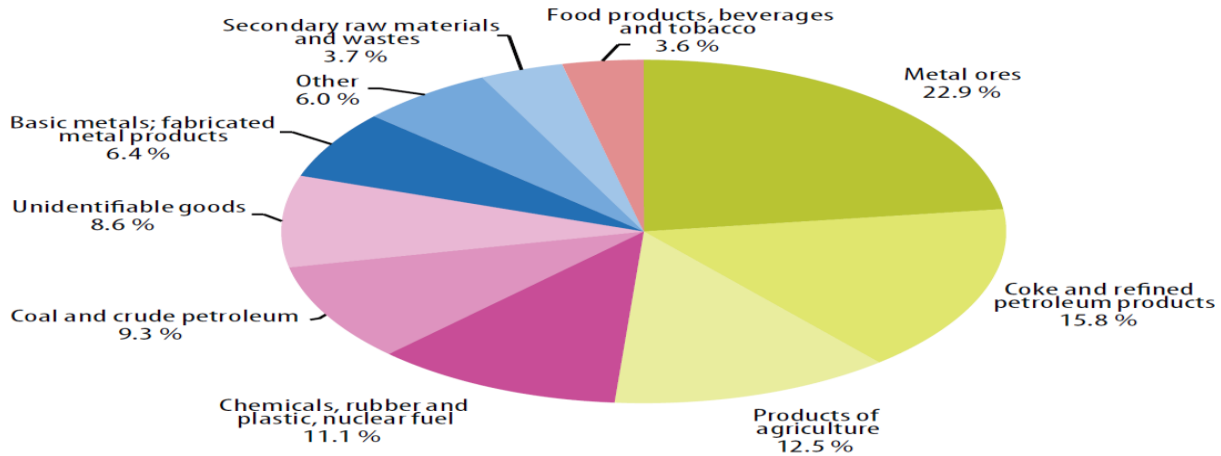
3 EURO STAT ,KEY FIGURES ON EUROPE,2018 EDITION, OP CIT ,P54.

4 -euro stat, Transport statistics 2018 edition,op cit,p6.

5 -euro stat, Transport statistics 2018 edition,op cit,p5.

الشكل رقم (12-03): أهم البضائع المنقولة عبر النقل المائي الداخلي العام 2016

(% in tonne-kilometres)



Source :euro stat, **Transport statistics 2018 edition**, Luxembourg, , European Union, 2018 ,p5.

تقدر حصة الاتحاد في الشحن المنقولة عبر الطرقات (74.9%) أكثر من اربعة أضعاف حصة الشحن المنقولة عن طريق السكك الحديدية (18.4%) في حين أن بقية البضائع المنقولة تم توجيهها عبر المياه الصالحة للملاحة (6.7%). كما قد يتم نقل البضائع بواسطة خدمات الشحن البحري أو الجوي أو عن طريق خطوط الانابيب ، فحوالي 14.6 مليون طن من الشحن الجوي مرت في المطارات الوطنية والدولية عام 2015 وهذا بزيادة قدرها (11.4%) عن عام 2010 . وللإشارة فهناك بعض الدول الصغيرة العضوة في UE-28 متخصصة في الشحن الجوي مثل دول البينيلوكس خاصة لوكسمبورغ ، أما موانئ الاتحاد فقد تعاملت بـ 3.8 مليار طن من البضائع عام 2015 بزيادة قدرها (1.4%) مقارنة بعام 2014 و (10.8%) في 2009 ، قد كانت الحصة الأكبر لموانئ هولندا بـ 600 مليون طن من البضائع ثم المملكة المتحدة بـ 500 مليون طن، تليها إيطاليا وإسبانيا بـ 400 مليون طن، فقد سيطرت هذه الدول الأربعة على (52%) من الشحن البحري للاتحاد . الجدير بالذكر انه في قطاع النقل قد اهتم UE-28 اهتماما كبير بالبحرية والساحلية مند عام 2006 .¹

ثانيا: واقع انتاج الطاقة في الاتحاد الاوروبي

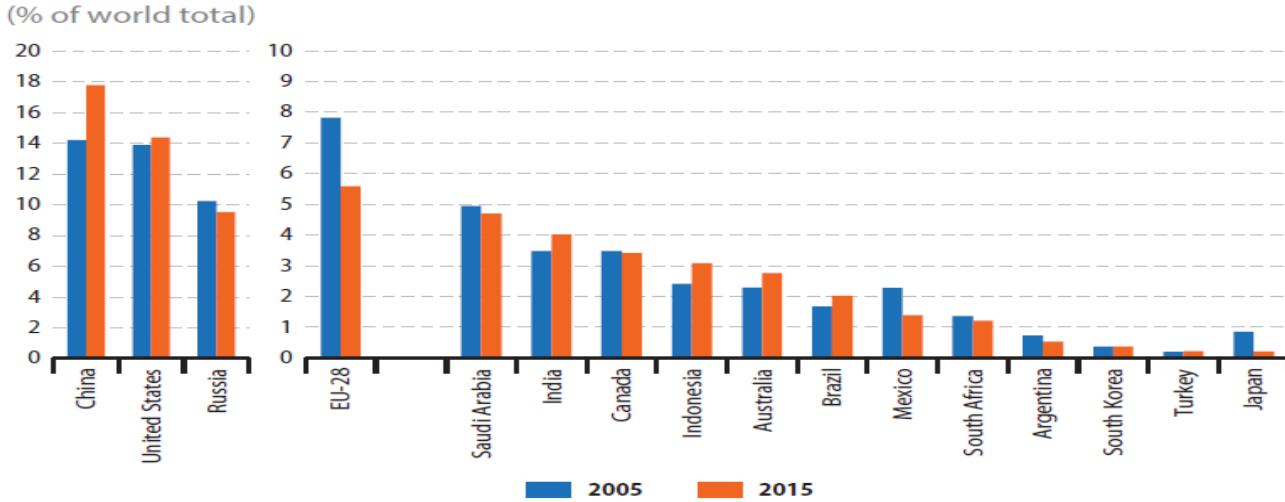
يعد قطاع الطاقة التنافسي ضرورياً لأي اقتصاد متقدم. لقد كان قطاع الطاقة في دائرة الضوء في السنوات الأخيرة بسبب سلسلة من القضايا التي وضعت الطاقة في مقدمة الاهتمامات السياسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU). بلغ الإنتاج العالمي للطاقة الأولية 13.79 مليار طن من النفط المكافئ في 2015. حيث سجلت الصين والولايات المتحدة وروسيا أعلى مستويات الإنتاج من الاتحاد الأوروبي .

بين عامي 2005 و 2015 ، ارتفع إنتاج العالم الأولي من الطاقة بنسبة 19.4٪. بينما انخفض إنتاج الاتحاد الاوروبي بنسبة 14.8٪، في حين زادت حصة أعضاء مجموعة العشرين من الانتاج الإجمالي العالمي للطاقة من 70.9٪ في عام 2005 إلى 72.0٪ في عام 2015. حيث زادت حصة الصين من الإنتاج العالمي بقوة خلال هذه الفترة بنحو 3.6 نقطة مئوية ، في حين انخفض نصيب الاتحاد الأوروبي من الإنتاج العالمي 2.2 نقطة ،² والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ EUROSTAT ,CHIFFRES CLÉ DE L'EUROPE-EDITION 2017-,OP CIT, P 169.

² Euro stat, **The EU in the world — 2018 edition**-,op cit,p128.

الشكل رقم (13-03): الانتاج العالمي الأولي من الطاقة خلال الفترة 2005/2015



SOURCE:EURO STAT, THE E U IN THE WORLD — 2018 EDITION-, LUXEMBOURG, , EUROPEAN UNION, 2018 ,P128.

بلغ إجمالي إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي 767 مليون طن من النفط المكافئ في عام 2015 ، كان هذا الرقم أقل بنسبة 0.8٪ عما كان عليه في 2014 ، ويتماشى مع الاتجاه الهبوطي العام الذي لوحظ في السنوات الأخيرة ، باستثناء عام 2010 ، حيث ارتفع إنتاج الطاقة بعد انخفاضها العامين 2008 و 2009 بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية والمالية-أنظر الجدول رقم (04-09)-. بالمقارنة مع فترة أطول ، كان إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي أقل بنسبة 15.2٪ في 2015 مقارنة بعشر سنوات مضت. وبالتالي يمكن أن يعزى الانخفاض العام لإنتاج الطاقة الأولية للاتحاد الأوروبي، جزئياً على الأقل، إلى استنفاد إمدادات المواد الخام أو أن المنتجين يعتبرون استغلال الموارد المحدودة غير اقتصادي- أنه غير مربح-.

الجدول رقم (09-03): إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007/2016

الوحدة: مليون طن من النفط المكافئ

الدول/السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الاوروبي 28	861 257	858 641	821 386	837 528	805 281	797 108	792 082	773 976	767 430	755 389
منطقة اليورو -19	467 503	475 732	458 167	481 442	467 668	469 346	478 789	467 418	449 797	440 670
بلجيكا	14 203	13 780	14 633	15 373	15 919	13 955	14 650	12 318	10 401	14 969
بلغاريا	9 867	10 178	9 716	10 477	12 256	11 679	10 548	11 264	11 986	11 218
التشيك	33 907	33 078	31 591	31 900	32 436	32 468	30 422	29 613	28 709	27 159
الدانمارك	26 760	25 847	23 531	22 901	20 207	18 470	16 409	15 764	15 739	14 949
المانيا	136 257	132 658	126 385	128 515	122 518	122 601	120 467	119 770	119 623	115 650
استونيا	4 408	4 226	4 158	4 930	5 038	5 092	5 653	5 572	5 600	4 677
ايرلندا	1 405	1 558	1 459	1 850	1 688	1 259	2 288	2 026	1 929	4 201
اليونان	10 177	9 865	10 081	9 446	9 630	10 427	9 312	8 805	8 473	6 723
اسبانيا	30 141	30 192	30 241	34 264	31 833	33 332	34 576	34 942	33 440	33 970
فرنسا	133 452	135 604	128 081	134 905	135 287	133 576	135 387	136 638	137 527	130 575
كرواتيا	4 895	4 789	4 947	5 148	4 603	4 215	4 438	4 350	4 391	4 409
ايطاليا	31 167	32 955	31 685	33 008	32 001	35 056	36 864	36 809	36 134	33 798
قبرص	73	81	84	89	96	107	109	118	121	129
لاتيفيا	1 802	1 789	2 097	1 977	2 075	2 337	2 144	2 381	2 338	2 447
ليتوانيا	3 720	3 800	4 148	1 310	1 290	1 319	1 414	1 487	1 585	1 620
لوكسمبورغ	118	124	111	118	113	123	132	152	149	159
المجر	10 699	10 835	11 647	11 802	11 713	11 698	11 392	10 983	11 196	11 356
مالطا	1	1	1	5	7	9	9	13	15	18
هولندا	60 135	67 674	62 946	71 139	66 398	66 076	69 744	60 275	47 917	46 059
النمسا	10 634	10 809	11 214	11 627	11 180	12 420	12 286	12 056	11 995	12 349
بولندا	71 700	70 634	66 846	66 745	67 688	70 974	70 580	66 884	67 556	66 415
البرتغال	4 640	4 474	4 926	5 800	5 530	4 707	5 751	5 981	5 304	5 998
رومانيا	27 970	29 177	28 537	27 777	27 886	27 352	26 111	26 572	26 656	25 044
سلوفينيا	3 450	3 656	3 718	3 776	3 838	3 571	3 595	3 665	3 387	3 570
سلوفاكيا	5 697	6 164	5 713	5 974	6 171	6 233	6 408	6 307	6 320	6 198
فنلندا	16 025	16 325	16 487	17 336	17 057	17 150	18 000	18 105	17 538	17 563
السويد	32 889	32 573	29 760	32 494	32 394	35 281	34 351	34 044	33 589	34 565
المملكة المتحدة البريطانية	175 068	165 798	156 646	146 842	128 431	115 625	109 042	107 085	117 810	119 605

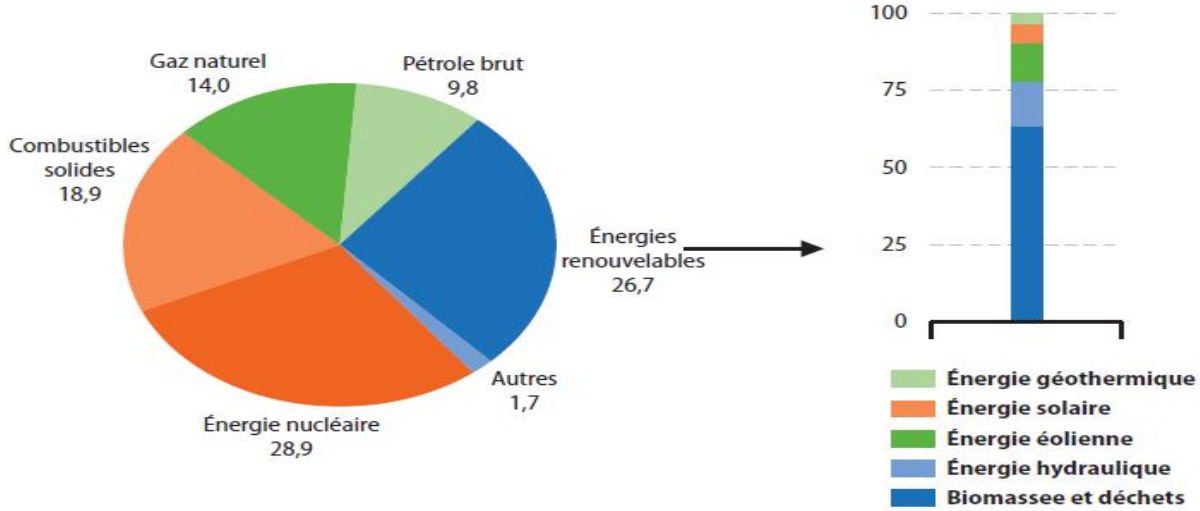
source: http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=nrg_109a&lang=en

تعتبر كل من فرنسا، ألمانيا وبريطانيا وبولندا أكبر الدول انتاجا للطاقة في الاتحاد الاوروبي، وحسب احصائيات 2015 سجل أعلى مستوى لإنتاج الطاقة الأولية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في فرنسا بنسبة 17.8 في المائة من مجموع الاتحاد الأوروبي، تليها ألمانيا (15.6٪) والمملكة المتحدة (15.4٪)، وبالمقارنة مع سنوات سبقت انخفضت حصة كل من المملكة المتحدة، بولندا، الدانمارك، هولندا وألمانيا من اجمالي إنتاج الطاقة وازدادت حصة كل من فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، النمسا، البرتغال واستونيا.

وبالحديث عن مصادر الطاقة المختلفة استحوذ قطاع الطاقة النووية العام 2015 على النسبة الأكبر (28.9٪) من الإجمالي، في حين مثلت مصادر الطاقة المتجددة أكثر من ربع إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي (26.7٪)، بينما كانت

حصة الوقود الصلب-الفحم- (18.9 ٪)، أما حصة الغاز الطبيعي فكانت أصغر نسبياً (14٪). في حين مثل النفط الخام أصغر نسبة على الإطلاق (9.8٪) من إجمالي إنتاج الطاقة الأولية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (14-03): الإنتاج الاولي للطاقة في الاتحاد الاوروبي لعام 2015



Source :Euro stat, **Chiffres clés de l'Europe — Édition 2017-**, Luxembourg, , European Union, 2017 ,p155.

خلال فترة الـ10 سنوات ، زاد إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 71.0٪ ، ليحل محل إنتاج مصادر أخرى للطاقة إلى حد ما. وعلى النقيض من ذلك ، انخفضت مستويات الإنتاج بالنسبة للمصادر الأخرى ، حيث سجلت أكبر انخفاض في النفط الخام (-43.9٪) ، والغاز الطبيعي (-43.5٪) والوقود الصلب (-25.7٪) ، مع انخفاض أكثر تواضعا بنسبة 14.1٪ للطاقة النووية.¹

1. الغاز الطبيعي والطاقة النووية

لقد عرف إنتاج الغاز الطبيعي في الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2015/2005 تراجعاً كبيراً بنسبة 44% مقارنة بسنة 2005 ، فقد وصل إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي نحو 107.6 العام 2015 مقارنة بـ 190.6 العام 2005 تعتبر كل من هولندا وبريطانيا أكبر الدول في الاتحاد الاوروبي إنتاجاً للغاز الطبيعي ، حيث وصل إنتاجهما العام 2015 نحو 39 و35.7 على التوالي وتحتل ألمانيا المركز الثالث في الاتحاد الاوروبي من حيث إنتاج الغاز حيث تراجع إنتاجها خلال الفترة 2015/2005 بـ أكثر من النصف (56%)، والجدول التالي يوضح ذلك :

¹-EURO STAT, ENERGY, TRANSPORT AND ENVIRONMENT INDICATORS-EDITION 2017, LUXEMBOURG, , EUROPEAN UNION, 2017, P39.

الجدول رقم (10-03): انتاج الغاز الطبيعي والطاقة النووية في الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2005/2015

(Mtoe)

	Natural gas				Nuclear heat			
	2005	2010	2014	2015	2005	2010	2014	2015
EU-28	190.6	159.7	117.2	107.6	257.5	236.6	226.1	221.2
EA-19	83.5	83.8	64.2	52.2	201.5	187.3	173.9	170.5
Belgium	0.0	0.0	0.0	0.0	12.3	12.4	8.7	6.7
Bulgaria	0.4	0.1	0.2	0.1	4.8	4.0	4.1	4.0
Czech Republic	0.2	0.2	0.2	0.2	6.4	7.2	7.8	6.9
Denmark	9.4	7.3	4.1	4.1	0.0	0.0	0.0	0.0
Germany	14.3	11.1	6.9	6.3	42.1	36.3	25.1	23.7
Estonia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Ireland	0.5	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
Greece	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Spain	0.1	0.0	0.0	0.1	14.8	16.0	14.8	14.8
France	0.9	0.6	0.0	0.0	116.5	110.5	112.6	112.8
Croatia	1.9	2.2	1.4	1.5	0.0	0.0	0.0	0.0
Italy	9.9	6.9	5.9	5.5	0.0	0.0	0.0	0.0
Cyprus	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Latvia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Lithuania	0.0	0.0	0.0	0.0	2.7	0.0	0.0	0.0
Luxembourg	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Hungary	2.3	2.2	1.4	1.4	3.6	4.1	4.1	4.1
Malta	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Netherlands	56.3	63.4	50.1	39.0	1.0	1.0	1.1	1.1
Austria	1.3	1.4	1.1	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Poland	3.9	3.7	3.7	3.7	0.0	0.0	0.0	0.0
Portugal	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Romania	9.7	8.6	8.8	8.8	1.4	3.0	3.0	3.0
Slovenia	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	1.5	1.6	1.5
Slovakia	0.1	0.1	0.1	0.1	4.6	3.8	4.0	4.0
Finland	0.0	0.0	0.0	0.0	6.0	5.9	6.1	6.0
Sweden	0.0	0.0	0.0	0.0	18.7	14.9	16.7	14.5
United Kingdom	79.4	51.5	33.1	35.7	21.1	16.0	16.4	18.1

Source :euro stat, **Energy, transport and environment indicators-edition 2017**, Luxembourg, , European Union, 2017,p36.

إن قدرة توليد الطاقة النووية في الاتحاد الأوروبي المتمثلة في مفاعلات الطاقة النووية و عددها 128 هي (119 غيغاواط) و المشغلة في 14 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهي (بلجيكا وبلغاريا والجمهورية التشيكية وألمانيا وإسبانيا وفرنسا والمجر وهولندا ورومانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وفنلندا والسويد والمملكة المتحدة) والتي تمثل أكثر من ربع الكهرباء المولدة في الاتحاد الأوروبي بأكمله، وينتج نصف الطاقة النووية للاتحاد الأوروبي في بلد واحد فقط - فرنسا، حيث وصل انتاجها العام 2015 نحو 112.8 ، في حين تحتل ألمانيا المركز الثاني كأكبر دولة من دول الاتحاد الأوروبي والتي انتاجا للطاقة النووية حيث انخفض انتاجها خلال الفترة 2005/2015 من 42.1 إلى 23.7 لتليها كل من بريطانيا، السويد، بلجيكا والتي عرفت هي الأخرى خلال الفترة 2005/2015 انخفاض في انتاجها، في حين عرفت الجمهورية التشيكية زيادة في انتاجها خلال الفترة 2005/2014، والجدول أعلاه يوضح ذلك.

• أسعار الغاز الطبيعي

يعطي لنا الجدول أدناه نظرة عامة على متوسط الأسعار باليورو لكل كيلوواط ساعي (يورو لكل كيلو واط في الساعة) للغاز الطبيعي خلال السنوات الثلاث الأخيرة (النصف الثاني من كل سنة).

الجدول رقم (11-03):سعر الغاز الطبيعي خلال الفترة –النصف الثاني من 2014 إلى 2016-

(EUR/kWh)

	Households (1)			Industry (2)		
	2014	2015	2016	2014	2015	2016
EU-28	0.072	0.071	0.064	0.037	0.035	0.030
Belgium	0.065	0.062	0.053	0.029	0.029	0.026
Bulgaria	0.048	0.039	0.031	0.034	0.027	0.019
Czech Republic	0.056	0.058	0.056	0.030	0.029	0.026
Denmark	0.088	0.076	0.074	0.037	0.034	0.030
Germany	0.068	0.068	0.064	0.040	0.038	0.033
Estonia	0.049	0.038	0.033	0.037	0.027	0.023
Ireland	0.075	0.072	0.068	0.042	0.037	0.034
Greece	0.080	0.075	0.065	0.047	0.036	0.028
Spain	0.096	0.096	0.086	0.037	0.032	0.026
France	0.076	0.073	0.068	0.038	0.037	0.038
Croatia	0.048	0.046	0.037	0.040	0.035	0.028
Italy	0.095	0.091	0.084	0.035	0.032	0.027
Cyprus	-	-	-	-	-	-
Latvia	0.049	0.049	0.041	0.036	0.029	0.025
Lithuania	0.050	0.044	0.039	0.037	0.022	0.025
Luxembourg	0.051	0.048	0.042	0.039	0.037	0.033
Hungary	0.035	0.035	0.036	0.039	0.034	0.028
Malta	-	-	-	-	-	-
Netherlands	0.082	0.080	0.081	0.034	0.032	0.029
Austria	0.073	0.071	0.067	0.040	0.038	0.034
Poland	0.050	0.050	0.044	0.036	0.034	0.026
Portugal	0.104	0.098	0.082	0.044	0.038	0.028
Romania	0.032	0.034	0.032	0.031	0.029	0.026
Slovenia	0.063	0.061	0.056	0.044	0.038	0.033
Slovakia	0.052	0.050	0.045	0.038	0.035	0.031
Finland	:	:	:	0.047	0.042	0.044
Sweden	0.114	0.117	0.114	0.044	0.042	0.038
United Kingdom	0.065	0.067	0.050	0.035	0.035	0.025

Source :euro stat, Energy, transport and environment indicators-edition 2017, Luxembourg, , European Union, 2017,p26.

عرف سعر الغاز الطبيعي بالنسبة للمستهلكين المنزليين في الاتحاد الاوروبي انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2016/2014 ، فقد انخفض سعر الغاز الطبيعي في السداسي الثاني من عام 2016 بنسبة 11% مقارنة بالسداسي الثاني من العام 2014 حيث سجلت تقريبا جميع دول الاتحاد الاوروبي انخفاضا في سعر الغاز الطبيعي ماعدا هنغاريا، مالطا، وقد كانت أسعار الغاز الطبيعي خلال النصف الثاني من عام 2016 هي الأعلى بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كل من السويد وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وهولندا. في حين كانت أسعار الغاز الطبيعي للاستهلاك المنزلي منخفضة في كل من بلغاريا، رومانيا، استونيا، هنغاريا وكرواتيا. وبالحديث عن أسعار الغاز بالنسبة للاستهلاك الصناعي فهو الاخر عرف انخفاضا أكبر في النصف الثاني من العام 2016 بنسبة 19% وقد كانت أسعار الغاز الطبيعي للاستهلاك الصناعي خلال النصف الثاني من عام 2016 هي الأعلى بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كل من فنلندا، السويد وفرنسا. في حين كانت أسعار الغاز الطبيعي للاستهلاك الصناعي منخفضة في كل من بلغاريا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا وبريطانيا.

2. انتاج الفحم والنفط

يحتل انتاج الفحم في الاتحاد الأوروبي المركز الثالث بعد انتاج الطاقة النووية والطاقة المتجددة، حيث تعتبر وقد عرفت الفترة من 2005 إلى 2015 انخفاضا في انتاج الاتحاد الأوروبي للفحم واللينغيت بنسبة 25.7% فقد وصل انتاج الفحم واللينغيت

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي

العام 2015 نحو 144.9 مليون طن نفط مكافئ، حيث تعتبر بولندا أكبر منتج للفحم واللينغيت تليها كل من ألمانيا وجمهورية التشيك والجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (12-03): حجم انتاج الفحم والنفط في الاتحاد الاوروبي

الوحدة: مليون طن نفط مكافئ

	Coal and lignite				Crude oil (without NGL)			
	2005	2010	2014	2015	2005	2010	2014	2015
EU-28	195.0	164.1	149.4	144.9	119.4	88.3	64.7	69.1
EA-19	79.3	65.1	60.7	57.2	13.6	10.8	12.0	11.4
Belgium	0.0	0.0	0.0	0.0	:	:	:	:
Bulgaria	4.2	4.9	5.1	5.8	0.0	0.0	0.0	0.0
Czech Republic	23.6	20.7	16.8	16.8	0.3	0.2	0.2	0.1
Denmark	0.0	0.0	0.0	0.0	18.5	12.0	8.1	7.7
Germany	56.5	45.9	44.1	43.0	3.5	2.5	2.4	2.4
Estonia	3.2	3.9	4.5	4.2	0.0	0.0	0.0	0.0
Ireland	0.8	1.0	1.0	0.8	0.0	0.0	0.0	0.0
Greece	8.5	7.3	6.4	5.7	0.1	0.1	0.1	0.1
Spain	6.3	3.3	1.6	1.2	0.2	0.1	0.3	0.2
France	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1	0.9	0.8	0.8
Croatia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8	0.6	0.5	0.6
Italy	0.1	0.1	0.1	0.1	6.2	5.1	5.9	5.5
Cyprus	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Latvia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Lithuania	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.1	0.1	0.1
Luxembourg	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Hungary	1.7	1.6	1.6	1.5	0.9	0.7	0.6	0.6
Malta	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Netherlands	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	1.0	1.5	1.4
Austria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.9	0.9	0.9	0.8
Poland	68.4	55.1	53.6	53.6	0.8	0.7	0.9	0.9
Portugal	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Romania	5.8	5.9	4.4	4.7	5.3	4.4	4.1	4.0
Slovenia	1.2	1.2	0.8	0.9	0.0	0.0	0.0	0.0
Slovakia	0.6	0.6	0.6	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0
Finland	2.1	1.8	1.6	0.8	0.0	0.0	0.0	0.0
Sweden	0.2	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
United Kingdom	11.8	10.5	6.9	5.1	79.2	58.9	38.2	43.8

Source :euro stat, **Energy, transport and environment indicators-edition 2017**, Luxembourg, , European Union, 2017,p35.

في حين يحتل انتاج النفط الخام المركز الاخير بالنسبة لانتاج الطاقة في الاتحاد الاوروبي وقد مثل العام 2015 نحو 9% من اجمالي انتاج الطاقة في الاتحاد الاوروبي، وقد عرف انتاج النفط الخام خلال الفترة 2015/2005 تراجعاً بنسبة 16% .وتعتبر بريطانيا أكبر منتج للنفط الخام في الاتحاد الاوروبي تليها الدنمارك.

3. الطاقة المتجددة

مثلت مصادر الطاقة المتجددة العام 2015 أكثر من ربع إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي (26.7٪)، و خلال فترة الـ 10 سنوات من 2005 إلى 2015 ، زاد إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 71.0٪ ، ليحل محل إنتاج مصادر أخرى للطاقة إلى حد ما والشكل التالي يوضح انتاج الطاقة المتجددة في الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2015-1990.

الجدول رقم (13-03): انتاج الطاقة المتجددة في الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 1990-2015

	Primary production		Share of total, 2015				
	1990	2015	Solar (°)	Biomass & waste	Geo-thermal	Hydro	Wind
	(1 000 toe)		(%)				
EU-28	71 802.4	205 043.2	6.4	63.5	3.2	14.3	12.7
EA-19	51 564.3	144 956.0	8.0	61.7	4.3	13.5	12.4
Belgium	481.2	2 958.6	9.7	73.1	0.1	0.9	16.2
Bulgaria	335.8	2 032.6	6.9	61.3	1.6	23.9	6.1
Czech Republic	1 140.7	4 279.3	5.0	90.3	0.0	3.6	1.2
Denmark	1 031.6	3 528.4	2.4	63.0	0.1	0.0	34.4
Germany	5 313.4	38 886.1	10.3	67.5	0.5	4.2	17.5
Estonia	187.9	1 286.3	0.0	95.0	0.0	0.2	4.8
Ireland	167.7	980.7	1.3	34.0	0.0	7.1	57.6
Greece	1 104.7	2 640.7	20.1	44.6	0.4	19.9	15.0
Spain	6 202.0	16 873.5	18.9	41.5	0.1	14.3	25.1
France	15 224.3	21 416.9	3.4	65.0	1.0	21.9	8.5
Croatia	1 218.0	2 227.6	0.7	71.1	0.5	24.7	3.1
Italy	6 380.6	23 563.9	9.2	45.6	23.2	16.6	5.4
Cyprus	6.1	118.0	66.8	15.8	1.4	0.0	16.1
Latvia	1 061.8	2 330.1	0.0	92.6	0.0	6.9	0.5
Lithuania	320.5	1 466.1	0.4	92.7	0.1	2.0	4.7
Luxembourg	18.2	113.0	9.6	75.2	0.0	7.5	7.8
Hungary	789.8	3 239.9	0.7	93.6	3.3	0.6	1.8
Malta	0.0	14.8	83.1	16.9	0.0	0.0	0.0
Netherlands	754.9	4 810.4	2.6	82.6	1.2	0.2	13.5
Austria	4 990.1	9 303.3	2.9	58.1	0.4	34.2	4.5
Poland	1 579.7	8 635.2	0.6	86.5	0.3	1.8	10.8
Portugal	3 277.4	5 182.1	2.9	59.9	3.6	14.4	19.3
Romania	1 583.3	5 935.0	2.9	62.3	0.5	24.1	10.2
Slovenia	490.5	1 025.6	3.4	60.4	4.2	31.9	0.0
Slovakia	328.0	1 591.6	3.1	75.6	0.4	20.9	0.0
Finland	5 255.0	10 394.4	0.0	84.2	0.0	13.9	1.9
Sweden	11 530.3	18 374.5	0.1	57.0	0.0	35.2	7.6
United Kingdom	1 028.9	11 834.7	5.9	60.2	0.0	4.6	29.3

Source :euro stat, **Energy, transport and environment indicators-edition 2017**, Luxembourg, , European Union, 2017,p37.

يحتل انتاج الكتلة الحيوية والنفايات حصة الأسد من اجمالي انتاج الطاقة المتجددة في الاتحاد الاوروبي بنسبة 63.5% من اجمالي انتاج الطاقة المتجددة في الاتحاد الاوروبي يلها كل من انتاج الطاقة المائية وطاقة الرياح بنسبة 14.3% و 12.7% على التوالي في حين يحتل انتاج الطاقة الشمسية والطاقة الجوفية نسب ضئيلة من اجمالي انتاج الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي ، وتعتبر ألمانيا أكبر منتج للطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي لتليها كل من ايطاليا ،فرنسا والسويد، وقد كانت فرنسا تحتل الصدارة بالنسبة لانتاج الطاقة المتجددة العام 1990 .

ثالثاً: انتاج الكهرباء في الاتحاد الاوروبي

تميز قطاع الكهرباء في أوروبا في السابق بأن نسبة كبيرة من الكربون تدخل في الانتاج الاجمالي للكهرباء وفي عام 2015 وفرت الطاقة المتجددة 28.8٪ والنووية 24 ٪ من إنتاج الكهرباء في الاتحاد الأوروبي؛ وبالتالي فإن الوقود الأحفوري يغطي أقل من نصف الطلب.وقد وصل استهلاك الكهرباء للفرد العام 2014 نحو 5,910 كيلوواط في ساعة أي ما يقارب ضعف متوسط الاستهلاك العالمي، وتتميز أوروبا أيضاً بمستوى عال من الترابط لأسباب تاريخية، فبنيت شبكة الكهرباء الأوروبية على أسس وطنية أو محلية بعد وقت قصير من الحرب العالمية الثانية ، وقد كان واحدا من أول أعمال إعادة بناء الدول الأوروبية ربط شبكتها الوطنية وفقاً

لمبدأ التضامن والتكامل مع الشبكات المختلفة والمصادر المختلفة للإنتاج. وعلى هذا الأساس قرر الاتحاد الأوروبي بناء سوق داخلية للطاقة، التي كانت بداياتها الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في عام 1951، والمعاهدة الأوروبية للطاقة الذرية عام 1957.

الجدول (03-14): إجمالي إنتاج الكهرباء في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي الفترة (2001-2015) (تيراواط ساعة)

السنوات / الدول	2001	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	% 2015
الاتحاد الاوروبي 28	3 119	3 387	3 222	3 366	3 297	3 296	3 268	3 191	3 234	100 %
ألمانيا	586,4	640,4	595,6	633,0	613,1	629,8	638,7	627,8	646,9	20,0 %
فرنسا	549,8	573,5	535,6	569,1	561,4	564,9	571,4	563,7	568,5	17,6 %
بريطانيا	384,8	388,9	376,7	381,8	367,4	363,6	358,4	338,2	339,1	10,5 %
ايطاليا	279,0	319,1	292,6	302,1	302,6	299,3	289,8	279,8	283,0	8,7 %
اسبانيا	236,0	313,8	294,6	301,5	293,8	297,6	285,6	278,7	281,0	8,7 %
بولندا	145,6	155,3	151,7	157,7	163,5	162,1	164,6	159,1	164,9	5,1 %
السويد	161,6	150,0	136,7	148,6	150,4	166,6	153,2	153,7	162,1	5,0 %
هولندا	93,7	107,6	113,7	119,3	114,0	103,3	101,7	103,4	110,1	3,4 %

Source : ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php

• أسعار الكهرباء

يعتمد سعر الطاقة في الاتحاد الأوروبي على مجموعة من شروط العرض والطلب المختلفة ، والتي تتأثر بكل من الوضع الجغرافي السياسي ، مزيج الطاقة الوطني ، تنوع الاستيراد ، تكاليف الشبكة ، تكاليف حماية البيئة ، الظروف الجوية القاسية و مستويات الضرائب والرسوم. حيث ان هناك قائمة واسعة لأسعار الكهرباء داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فهناك سعر الكهرباء بسعر الوقود الأولي ، ومؤخراً بتكلفة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (CO₂)¹. والجدول التالي يعرض نظرة عامة على متوسط أسعار الكهرباء باليورو لكل كيلوواط ساعي خلال السنوات الثلاث الأخيرة (النصف الثاني من كل سنة).

¹ EURO STAT, ENERGY, TRANSPORT AND ENVIRONMENT INDICATORS-EDITION 2017, LUXEMBOURG, EUROPEAN UNION, 2017,P23.

الجدول (03-15):متوسط أسعار الكهرباء باليورو لكل كيلوواط ساعي خلال الفترة 2016/2014

(EUR/kWh)

	Households (°)			Industry (°)		
	2014	2015	2016	2014	2015	2016
EU-28	0.208	0.210	0.205	0.121	0.119	0.114
Belgium	0.204	0.235	0.275	0.109	0.108	0.116
Bulgaria	0.090	0.096	0.094	0.076	0.078	0.079
Czech Republic	0.138	0.141	0.142	0.082	0.078	0.073
Denmark	0.304	0.304	0.308	0.097	0.091	0.094
Germany	0.297	0.295	0.298	0.152	0.149	0.149
Estonia	0.133	0.129	0.124	0.093	0.096	0.090
Ireland	0.254	0.245	0.234	0.136	0.136	0.125
Greece	0.179	0.177	0.172	0.130	0.115	0.112
Spain	0.237	0.237	0.228	0.117	0.113	0.103
France	0.170	0.168	0.171	0.094	0.095	0.089
Croatia	0.132	0.131	0.133	0.092	0.093	0.088
Italy	0.234	0.243	0.234	0.174	0.160	0.156
Cyprus	0.236	0.184	0.162	0.190	0.141	0.130
Latvia	0.130	0.165	0.162	0.118	0.118	0.120
Lithuania	0.132	0.124	0.117	0.117	0.100	0.088
Luxembourg	0.174	0.177	0.170	0.099	0.089	0.086
Hungary	0.115	0.115	0.113	0.090	0.087	0.080
Malta	0.125	0.127	0.127	0.178	0.141	0.140
Netherlands	0.180	0.185	0.159	0.089	0.085	0.081
Austria	0.199	0.198	0.201	0.106	0.105	0.100
Poland	0.141	0.142	0.135	0.083	0.086	0.082
Portugal	0.223	0.229	0.230	0.119	0.115	0.113
Romania	0.125	0.132	0.123	0.081	0.080	0.077
Slovenia	0.163	0.163	0.163	0.085	0.087	0.083
Slovakia	0.152	0.152	0.154	0.117	0.112	0.111
Finland	0.154	0.153	0.155	0.072	0.071	0.069
Sweden	0.187	0.187	0.196	0.067	0.059	0.066
United Kingdom	0.201	0.218	0.183	0.134	0.152	0.128

SOURCE :EURO STAT, ENERGY, TRANSPORT AND ENVIRONMENT INDICATORS-EDITION 2017, LUXEMBOURG, , EUROPEAN UNION, 2017,P21.

بالنسبة لأسعار الكهرباء الخاصة بالاستهلاك المنزلي ، كانت أسعار الكهرباء خلال النصف الثاني من عام 2016 في كل من الدول التالية: الدنمارك (0.308 يورو لكل كيلو واط في الساعة) ، وألمانيا (0.298 يورو لكل كيلو واط في الساعة) ، وبلجيكا (0.275 يورو لكل كيلوواط ساعي) الأعلى في حين سجلت أدنى أسعار الكهرباء في بلغاريا (0.094 يورو لكل كيلوواط ساعي) ، والمجر (0.113 يورو لكل كيلوواط ساعي) وليتوانيا (0.117 يورو لكل كيلو واط في الساعة). كان سعر الكهرباء للأسر في الدنمارك وألمانيا أعلى بثلاث مرات من سعر الكهرباء في بلغاريا.

وقد ارتفعت أسعار الكهرباء للاستهلاك المنزلي في الاتحاد الأوروبي -28- في عام 2008 ، وانخفضت في النصف الأول من عام 2009 لكنها كانت مستقرة في النصف الثاني ، ثم زادت بشكل مستمر من النصف الأول من عام 2010 إلى النصف الثاني من عام 2016 ، بصرف النظر عن انخفاض بنسبة 2.4٪ في النصف الأول من عام 2016¹ أما بالنسبة أسعار الكهرباء الخاصة بالاستهلاك الصناعي ، كانت أسعار الكهرباء خلال النصف الثاني من عام 2016 أعلى في كل من إيطاليا وألمانيا .

¹-EURO STAT, ENERGY, TRANSPORT AND ENVIRONMENT INDICATORS,EDITION 2017,OP CIT,P20.

رابعاً: البنوك في الاتحاد الاوروبي

يملك الاتحاد الاوروبي عدد كبير من البنوك ، حيث وصل عدد بنوكه وبحسب "رويترز"، إلى 6596 بنكا في نهاية 2016 بانخفاض قدره 6% عن العام 2015، في حين وصل عدد فروع البنوك في الاتحاد الأوروبي 189 ألفا في نهاية 2016 وهو ما يمثل هبوطاً قدره 4.6% عن العام 2015. ومنذ العام 2008 بلغ إجمالي عدد الفروع المصرفية التي أغلقت في أرجاء الاتحاد الأوروبي ألفاً وهو ما يمثل انخفاضا يزيد عن 20% لكن البنوك سرعت وتيرة الإغلاقات العام 2016 مقارنة مع العام 2015 عندما بلغت نسبة الفروع التي أغلقت أبوابها 3 بالمائة بنحو 9100 فرع واستغنت عن نحو 50 ألف موظف مع إقبال عدد متزايد من العملاء على استخدام العمليات المصرفية الالكترونية وبقاء أسعار الفائدة عند مستويات شديدة الانخفاض¹.

وبصفة عامة يمكن القول أن الاتحاد الاوروبي يتمتع بتوافر الهياكل القاعدية اللازمة لقيام أي مشروع استثماري، الامر الذي سيساهم في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ربح الوقت)، فعدم توافر هذه الهياكل قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين، وفي حالة إقبالهم قد يكون المشروع معرضاً للفشل.

خامساً: الإنفاق على البحث والتطوير

يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محددًا ضرورياً لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معين، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدول. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول عالمياً كأكثر الدول إنفاقاً على البحث والتطوير ، حيث بلغ إنفاقها العام 2016 نحو 511 مليار دولار، في حين أتت الصين في المركز الثاني بـ 451 مليار دولار-أنظر الملحق -. وجاء الاتحاد الأوروبي في المركز الثالث بـ 305 مليار أورو (نحو 347 دولار)، والجدول التالي يوضح إجمالي الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير في الاتحاد الاوروبي.

1- لم يذكر الكاتب، بنوك الاتحاد الأوروبي تغلق أكثر من 9 آلاف فرع، مقال منشور على الموقع الالكتروني:

<https://arabic.sputniknews.com/business/> نشرت يوم 2017/09/13 على الساعة 01:24، أطلع عليها يوم 2018/01/12، على الساعة

الجدول رقم(16-03) : الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير في الاتحاد الاوروبي.

الوحدة: مليون أورو

الدول/السنوات	2006	2015	2016	2017
الاتحاد الاوروبي 28	216517,54	302095,87	305521,03	318108,49
منطقة اليورو -19-	160536,69	224849,28	231112,07	242757,96
بلجيكا	5926,51	10118,20	10809,13	11336,40
بلغاريا	121,20	434,84	375,43	388,71
التشيك	1526,65	3250,24	2963,27	3433,34
الدانمارك	5419,52	8340,60	8797,48	8947,65
المانيا	58966,70	88781,82	92173,56	99052,15
استونيا	150,99	302,82	270,34	304,32
ايرلندا	2216,90	3133,00	3243,00	3091,30
اليونان	1222,60	1703,82	1754,18	2033,00
اسبانيا	11815,22	13172,00	13260,00	14052,00
فرنسا	37904,43	49839,13	50099,33	:
كرواتيا	297,50	374,81	402,36	419,76
ايطاليا	16831,30	22157,00	23171,61	23355,25
قبرص	62,36	85,29	98,82	108,70
لاتيفيا	112,32	152,20	110,40	137,90
ليتوانيا	190,51	389,67	327,61	371,74
لوكسمبورغ	563,50	662,30	690,40	694,60
المجر	900,45	1510,94	1371,67	1672,95
مالطا	31,25	71,49	58,70	61,11
هولندا	10175,00	13695,79	14144,40	14675,50
النمسا	6318,59	10499,15	11133,23	11679,31
بولندا	1512,57	4316,51	4112,35	4834,04
البرتغال	1586,92	2234,37	2388,47	2562,71
رومانيا	444,10	782,14	818,44	944,91
سلوفينيا	483,81	853,07	811,95	801,13
سلوفاكيا	216,56	927,27	640,84	748,96
فنلندا	5761,20	6070,90	5926,10	6173,20
السويد	11721,76	14662,53	15141,36	15811,05
المملكة المتحدة البريطانية	34037,11	43573,99	40426,60	38898,14

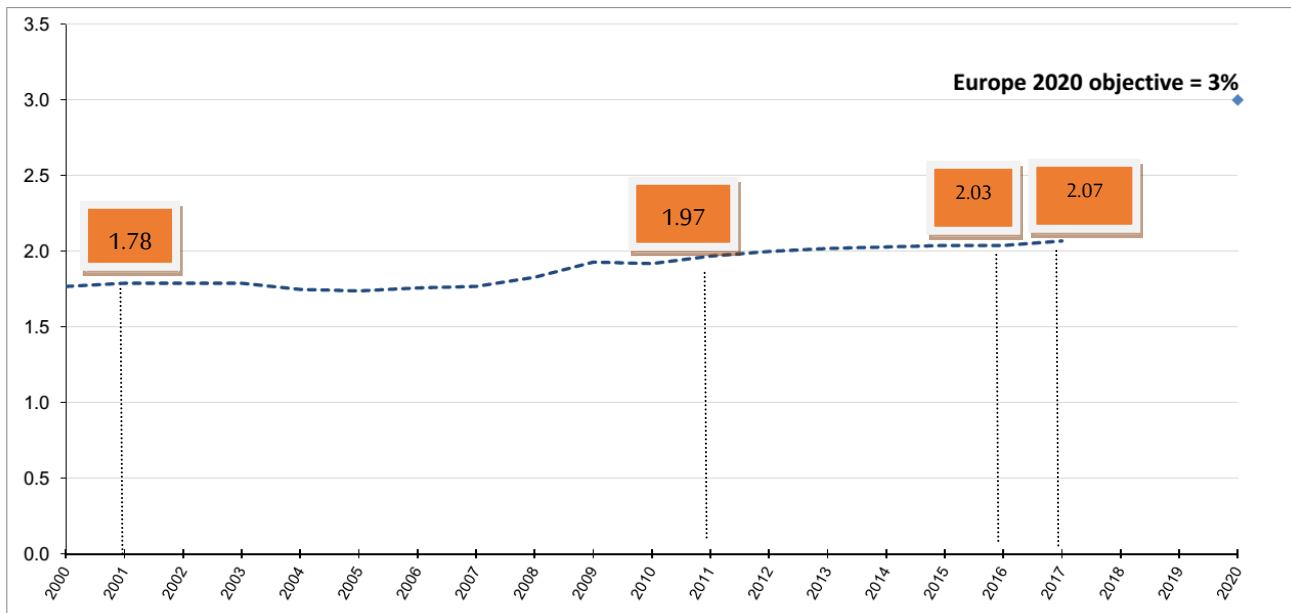
Source : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

لقد عرفت الفترة ما بين 2006 و2017 زيادة في الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير بالنصف تقريبا من 216.5 مليار أورو العام 2006 إلى 318.1 مليار دولار العام 2017 ، وتحتل ألمانيا المرتبة الأولى من بين دول الاتحاد الاوروبي الأكثر إنفاقا على البحث والتطوير والمركز الرابع عالميا ، حيث قدر حجم انفاقها على البحث والتطوير العام 2017 نحو 99 مليار اورو لتلها فرنسا والتي تحتل المركز السادس عالميا ب 50 مليار اورو وهذا حسب احصائيات 2016.

وبالحديث عن الانفاق الحكومي على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، ففي عام 2017 ، بلغ الاستثمار في البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الاوروبي 2.07٪ مقارنة بـ 2.04٪ في عام 2016. وبالحديث عن الفترة ما بين 2001 و 2016. فقد عرفت هذه الفترة زيادة في الانفاق الحكومي على البحث والتطوير رغم بطئه من 1.78 % من الناتج المحلي الاجمالي العام 2001 إلى 2.03 % كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي العام 2016 ، وهذا بعد فترة ركود مطولة خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2007. وبالوتيرة الحالية للتنمية ، لن يتحقق هدف أوروبا 2020 المتمثل في استثمار 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البحث والتطوير بحلول عام 2020، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (15-03): إجمالي الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير (GERD) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2000/2016.

الوحدة: % من GDP



SOURCE : euro stat ,First estimates of Research & Development expenditure R&D expenditure in the EU increased slightly to 2.07% of GDP in 2017,newsrelease, 5/2019,Eurepeen Union ,10 janvier 2019,p1.

وقد مثل الانفاق الحكومي في الاتحاد الاوروبي على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي معدل فوق 3٪ في

كل من السويد ، النمسا ، الدنمارك وألمانيا والجدول التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (17-03) : إجمالي الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير (GERD) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

(GDP) في دول الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2017/2006

الدول/السنوات	2006	2015	2016	2017
الاتحاد الاوروبي 28	1,76	2,04	2,04	2,06
منطقة اليورو -19	1,8	2,13	2,13	2,15
بلجيكا	1,81	2,46	2,55	2,58
بلغاريا	0,45	0,96	0,78	0,75
التشيك	1,23	1,93	1,68	1,79
الدانمارك	2,4	3,06	3,1	3,05
المانيا	2,46	2,91	2,92	3,02
استونيا	1,12	1,47	1,25	1,29
ايرلندا	1,2	1,19	1,19	1,05
اليونان	0,56	0,96	0,99	1,13
اسبانيا	1,17	1,22	1,19	1,2
فرنسا	2,05	2,27	2,25	2,19
كرواتيا	0,74	0,84	0,86	0,86
ايطاليا	1,09	1,34	1,37	1,35
قبرص	0,38	0,48	0,53	0,56
لاتيفيا	0,65	0,63	0,44	0,51
ليتوانيا	0,79	1,04	0,84	0,89
لوكسمبورغ	1,67	1,28	1,3	1,26
المجر	0,98	1,36	1,2	1,35
مالطا	0,58	0,74	0,57	0,54
هولندا	1,74	1,98	2	1,99
النمسا	2,36	3,05	3,13	3,16
بولندا	0,55	1	0,96	1,03
البرتغال	0,95	1,24	1,28	1,33
رومانيا	0,45	0,49	0,48	0,5
سلوفينيا	1,53	2,2	2,01	1,86
سلوفاكيا	0,48	1,17	0,79	0,88
فنلندا	3,34	2,89	2,74	2,76
السويد	3,5	3,26	3,27	3,4
المملكة المتحدة البريطانية	1,58	1,67	1,68	1,66

Source : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في السويد تصدرت العام 2017 قائمة اكبر الدول انفاقا في الاتحاد الاوروبي ب (3.33٪) تليها كل من النمسا (3.16٪) ، الدنمارك (3.06٪) وألمانيا (3.02٪) ، بينما سجلت أدنى مستويات الانفاق في البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في كل من رومانيا (0.5٪) ، لاتيفيا (0.51٪) ، مالطا (0.55٪) ، قبرص (0.56٪) ، بلغاريا (0.75٪) ، كرواتيا (0.86٪) وليتوانيا وسلوفاكيا (كلاهما 0.88٪).

وعلى مدى السنوات العشر الماضية (من 2007 إلى 2017) ارتفع نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في إحدى وعشرين دولة عضو ، مع تسجيل أعلى الزيادات في النمسا (من 2.42٪ في عام 2007 إلى 3.16٪ في عام 2017) وبلجيكا (من

1.84٪ في عام 2007 إلى 2.58٪ في عام 2017). وعلى العكس من ذلك، انخفضت نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في ست دول أعضاء وبصورة أقوى في فنلندا ب (-0.59 نقطة مئوية) ولوكسمبورغ ب (-0.33 نقطة مئوية). وفي مالطا ظل الانفاق على البحث والتطوير عند مستوى 0.55٪.

الفرع الرابع: الاستقرار السياسي والامني

تعرض الاستراتيجية الموحدة والمستقلة للنظم السياسية القائمة في أغلب الوحدات الدولية متغيرات الأحداث العالمية سواء كانت تلك الاستراتيجية ثابتة أو متغيرة، مجزئة أو مقسمة أو متباينة، وذلك حسب مصالح كل نظام وأهدافه، ويعد هذا أمراً طبيعياً في النظام السياسي المتبع من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لكن الأمر غير الطبيعي في دراسة الاستراتيجية الأوروبية يكمن في ضرورة التمييز بين الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية والدول الوافدة أو الملتحقة بعدها بالاتحاد الأوروبي، فهناك فرق بين دوافع الدول التي انضمت ودوافع الدول التي أسست الجماعة الأوروبية، ودليل ذلك الاختلافات الجوهرية في تبني دول الاتحاد الأوروبي لسياسات خارجية متباينة وقد تلعب دوراً ثانوياً تجاه رغباتها في عدد من القضايا السياسية والاقتصادية. وقد برزت أمام الاتحاد الأوروبي جملة من التحديات السياسية التي تتعلق بالدول الأعضاء وبالنظم والقواعد والآليات المتبعة من قبل مؤسسات الجماعة الأوروبية، فرغم كل الجهود المبذولة لحل المشكلات بقيت التحديات السياسية الداخلية محجوزة للدول الأعضاء لا يجوز للمؤسسات الأوروبية المشتركة أن تتدخل فيها أو تقترب منها والتي كانت تتعلق بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وخاصة التي تشتمل على حركة وحقوق وأمن المواطنين ونظام العدالة والقضاء، رغم التقدم الهائل الذي أحرزته حركة التكامل الأوروبي في اتجاه توحيد السياسات التجارية والنقدية، فبعد إبرام معاهدة ماستريخت لعام 1992- التي تشكل نقطة تحول في مسيرة الاتحاد الأوروبي، وعندما بدأ التحرك لتنسيق سياسات الدول أعضاء في الميدان المتعلقة بتلك المشكلات، ظل هذا التنسيق مرهوناً بإرادة الدول الأعضاء ومتوقفاً بالكامل على مدى تعاون حكوماتها في هذا الشأن،¹ وهذا بالرغم من أن معاهدة ماستريخت اثارت امكانية وجود سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبي، وجاءت هذه المحاولات كردة فعل من طرف أعضاء الاتحاد الأوروبي للمستجدات الجديدة التي طرحها نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي كأحد أقوى أقطاب العالم في تلك المرحلة وذلك من أجل التكيف والواقع الدولي لتلك المرحلة الجديدة، فالسياسة الأمنية الأوروبية الموحدة تعتبر إحدى أهم التحديات التي تواجه عملية صنع قرار أوروبي موحد بشكل عام، حيث نصت معاهدة ماستريخت على أن السياسة الأمنية الأوروبية ستؤدي مستقبلاً ومع تحقيق الوحدة السياسية إلى سياسة دفاعية موحدة لدول المجموعة الأوروبية. لذا تم الانفاق في معاهدة ماستريخت على التطوير التدريجي المشترك في مجال السياسة الخارجية والأمن وذلك من أجل الوصول إلى الآتي:²

- الحفاظ على القيم المشتركة والمصالح الرئيسية واستقلال الاتحاد الأوروبي.
- تقوية أمن الاتحاد الأوروبي ودوله.
- الحفاظ على السلام العالمي وتدعيم الأمن الدولي في إطار التوافق مع ميثاق امم المتحدة، وأهداف مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.
- تدعيم التعاون الدولي.
- تدعيم الديمقراطية، وحكم القانون، والتأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات

¹-معن عبد العزيز الرئيس، الاتحاد الاوروي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد -القيود والفرص-، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2014، ص65.

² - المرجع سابق، ص68.

لقد شهد عملية التكامل والوحدة الأوروبية بعد إبرام معاهدة أمستردام العام 1997 نقلة نوعية حقيقية في اتجاه مواجهة تلك التحديات وإخضاعها، أو بعضها على الأقل، لمناهج التكامل والاندماج التي سبق تطبيقها بنجاح على الجوانب الاقتصادية، الاقتصادية، وقد حملت المعاهدة في طياتها -الباب الخامس-، خمسة أهداف متعلقة بالحانب السياسي وهي: حماية المصالح الأساسية للاتحاد وضمان استقلاله، وتقوية أمن الاتحاد، والمحافظة على السلم وتقوية أواصر الأمن الدولي، والترويج للتعاون الدولي، وأخيراً دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان.¹

وبصفة عامة يمكن القول أن الاتحاد الاوروبي لم يستطع تحقيق وحدة سياسية وقوة عسكرية موحدة، وهكذا بقيت القرارات السياسية المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي، ملزمة فقط للدول التي توقع عليها. ورغم ذلك تبقى دول الاتحاد الاوروبي تتمتع باستقرار سياسي وأمني إلى حد كبير والذي يعتبر شرطاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية للمناخ الاستثماري

الفرع الأول: حجم السوق واحتمالات نموه

من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشراً للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشراً للحجم المطلق للسوق -والذي تم تناوله في المطلب الأول- وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية.

أولاً: الناتج المحلي الاجمالي في الاتحاد الأوروبي

يعرف الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانتاج* بأنه: إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة،² ويعني هذا ببساطة. أنه يقتصر على احتساب ما ينتجه المجتمع أو الاقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للوطن. ولا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج.³ وبالتالي يتضمن الناتج المحلي الإجمالي النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد بعينه بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذا البلد، بخلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس النشاط الإنتاجي لجميع الحاملين لجنسية معينة بغض النظر عن مكان إقامتهم.⁴

إن هناك جملة من الأنشطة الإنتاجية التي تبقى خارج دائرة قياس الناتج المحلي الإجمالي مثل الأنشطة المنزلية والأعمال التطوعية وغير المأجورة بالإضافة إلى الأنشطة التي تتم في السوق السوداء.

¹- علي ، مستقبل الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي وتأثيره على القضايا العربية، مقال منشور على الموقع الالكتروني:

<http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?innewsitemid=136056> ، أطلع عليها يوم 2017/01/12، على الساعة 07:10.

* - يطلق عليه أيضا: الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة المضافة أو الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة النهائية.

²- مهند بن عبد الملك السلطان، أحمد بن عبد بكر البكر ، دراسة وصفية-مفهوم الناتج المحلي الاجمالي-، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، فيفري 2016، ص7.

³- وحدة التعليم المفتوح، الاقتصاد الكلي -المستوى الثاني، برنامج التعليم عن بعد، جامعة وادي النيل، مصر، ص10.

⁴- موسوعة الجزيرة، الناتج المحلي الاجمالي، على الموقع الالكتروني: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/> ، أطلع عليها

يوم 2017/01/26 على الساعة 19:34.

ويعرف أيضا الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل على أنه: إجمالي دخول عناصر الانتاج-العمل، رأس المال ، الأرض- الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الانتاجية (أي في الناتج المحلي الاجمالي) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.¹

أما تعريف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق هو: إجمالي قيمة السلع الموجهة لتلبية الطلب الكلي في المجتمع "أي مجموع الإنفاق النهائي" ويشمل الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل مع الخارج(صادرات ناقص واردات) خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.²

وبالحديث عن الناتج المحلي في الاتحاد الأوروبي فقد وصل العام 2016 ماقيمته 14819793 مليون أورو وهو أكبر ثاني ناتج محلي اجمالي في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية حيث ساهم الاتحاد الاوروبي العام 2016 بنسبة 21.7% من الناتج المحلي الاجمالي في العالم وقد انخفضت مساهمته بنسبة كبيرة مقارنة بسنة 2006 أين ساهم بنسبة 29.7% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي- والملحق رقم 03-05 يوضح ذلك- ويفسر ذلك إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الذي مر به الاتحاد الاوروبي بسبب تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية التي أصابت المنطقة نهاية 2009.ويمكن ملاحظة النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03-18):نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي %

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المنطقة/السنة
1.8	1.6	1.8	2.2	1.6	0.2	0.5-	1.7	2	4.5-	0.4	3.2	3.4	2.2	الاتحاد الأوروبي 28
1.7	1.5	1.7	2	1.2	0.3-	0.9-	1.5	2	4.5-	0.4	3	3.3	1.7	منطقة اليورو 19

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

European commission, **European economy forecast winter 2013**, 2013,p15.

European commission, **European economy forecast winter 2014**, 2014,p17.

European commission, **European economy forecast autumn 2016**, novembre 2016,pp9-26

لقد كان لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى دول الإتحاد الأوروبي آثار واضحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ عانت كل دول الإتحاد الأوروبي بصفة عامة ودول منطقة اليورو بصفة خاصة ابتداء من سنة 2008 من انكماش اقتصاديتها حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.4 % مقارنة ب 3.2 % سنة 2007 ، ليزداد الامر سوءا انطلاقا من سنة 2009 حيث سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل ما دون الصفر لجميع دول الإتحاد الأوروبي بصفة عامة ومنطقة اليورو بالخصوص بحوالي 4.5% ويمكن ارجاعه ذلك إلى بداية أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والتي بدأت شرارتها باليونان و ما لبثت ان انتشرت في منطقة اليورو وقد ادى تعثر الكثير من البنوك والمؤسسات الإنتاجية والتي فقدت الكثير من أرباحها وتحملت الكثير من الالتزامات إلى إفلاس العديد منها ،³ غير أنه في عام 2010 بدأت اقتصادات الإتحاد الأوروبي تتعافى تدريجيا حيث سجلت نمو في الناتج المحلي وصل 2 % ، أما بالنسبة لمنطقة اليورو فهي الأخرى سجلت ارتفاع في معدلات النمو بها بلغت حوالي 2% وذلك لاتجاه البنوك والمؤسسات المالية إلى العمل على زيادة رؤوس الأموال والسيولة الاحتياطية بالإضافة إلى انتعاش الاستهلاك

¹ -مهند بن عبد الملك السلطان، أحمد بن عبد بكر البكر ، مرجع سابق ، ص 7.

² -المرجع السابق، ص 7.

³ - يحي مصلة، خلوفي عائشة، مرجع سابق ، ص 7

الخاص والاستهلاك الحكومي وصافي الصادرات على الرغم من استمرار انخفاض الاستثمارات الثابتة بشكل طفيف والانتعاش في منطقة اليورو يختلف من دولة إلى أخرى، ففي ألمانيا، أدى انتعاش الصادرات (وخاصة إلى آسيا) والاستثمار، إلى جانب النفقات العامة الأخذ في الارتفاع، إلى حدوث زيادة قوية في النشاط الاقتصادي في عام 2010 وأوائل عام 2011، ولكن الدخل الإجمالي ما زال ضعيفاً جداً شأنه في ذلك شأن الطلب المحلي، كما هي الحال في الاقتصادات المتقدمة الأخرى. ومع عدم حل أزمة اليورو، وإعادة ظهور التوتر الشديد في أسواق الديون في الربع الثاني من عام 2011 و انتشار تدابير التقشف في أوروبا، هذا أدى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في منطقة اليورو و الاتحاد الأوروبي ككل للعام 2011، الأمر الذي ساهم في تراجع الناتج المحلي الاجمالي العالمي من 4.1% إلى 2.7% (أنظر للملحق رقم) و يوجد خطر مرتفع في أن تظل منطقة اليورو تعمل ككبايح كبير للانتعاش العالمي وقد تتحقق نتائج عكسية سيئة بفعل تدابير التقشف، باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتصدي لأزمة منطقة اليورو دون مراعاة لنمو الطلب المحلي الإقليمي. وتخوض البلدان التي حلت بها الأزمة في منطقة اليورو مخاضاً عسيراً في ظل أوضاع معاكسة إلى أقصى حد. فهي تحتاج إلى أسعار فائدة منخفضة وإلى انتعاش النمو، ولكن بدلاً من ذلك تتسم ديناميات النمو لديها بأنها ضعيفة وأسعار الفائدة السوقية على الدين العام بأنها مرتفعة بشكل مفرط.¹

وقد واجهت كل الدول الأوروبية تقريباً في عام 2012 إما ببطء نمو (مثل ألمانيا وبلجيكا وفرنسا) أو دخلت في ركود (مثل إسبانيا، إيرلندا، إيطاليا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وهولندا). وفي الوقت نفسه، فإن البرتغال واليونان قد وقعتا بالفعل في خضم كساد اقتصادي. ولا يبدو أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ازداد فقط في مالطا (أنظر الملحق رقم).

ويمكن ارجاع الصعوبات التي تواجه الاتحاد الأوروبي وبالخصوص منطقة اليورو إلى افتقار الاتحاد الأوروبي إلى جهة إقراض يمكن اللجوء إليها كمالذ أخير ويكون بمقدورها دعم الحكومات، فضلاً عن المصارف، إذا ما نشأت الحاجة لذلك؛ كما يتعين عليها معالجة اختلالات التجارة وعدم تماثل الاتجاهات في مجال القدرة على المنافسة داخل المنطقة في الوقت الذي تعجز فيه فرادى البلدان عن اللجوء إلى خفض القيمة الاسمية لعملاتها. وحتى الآن، اتسمت الاستجابات على صعيد السياسات العامة بتشديد القيود المالية، وبخاصة في البلدان التي تعاني من ارتفاع العجز الخارجي والعجز المالي، وذلك لطمأنة المستثمرين الماليين على الملاءة المالية لحكوماتها ونظمها المصرفية. وكلاهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، حيث تساهم السندات العامة بنصيب لا يستهان به من أصول المصارف. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الحكومات إلى خفض الأجور الاسمية وغيرها من التكاليف من أجل تحقيق خفض حقيقي في قيمة عملاتها داخل الاتحاد النقدي (وهي عملية تُعرف باسم "الخفض الداخلي لقيمة العملات"). وقد أثرت هذه السياسات سلباً على النمو الاقتصادي والعمالة، لأنها زادت من تفاقم المشكلة الأساسية المتمثلة في عدم كفاية الطلب. ومع تعثر النمو، جاءت الإيرادات المالية دون مستوى التوقعات، واشتدت الضغوط على النظام المصرفي في بلدان عديدة. وبالإضافة إلى ذلك، بما أن عدة شركاء قاموا بتنفيذ "الخفض الداخلي لقيمة العملات" في نفس الوقت، وبما أنه لا يمكن لكل الشركاء التجاريين أن يصبحوا أكثر قدرة على المنافسة في نفس الوقت، فلم يتمكن أي منهم في نهاية المطاف من تحسين قدرته التنافسية بدرجة يُعتد بها. وبالنظر إلى النتائج المخيبة للأمال من حيث إعادة التوازن للقدرة التنافسية والحد من المخاطر السيادية والمصرفية، فقد تمت الموافقة على مبادرات جديدة، أو يجري مناقشتها، بهدف دعم الطلب المحلي. وكانت إحدى هذه المبادرات تتمثل في الإعلان عن "ميثاق النمو" الذي تبلغ قيمته 120 بليون يورو في مؤتمر قمة اليورو المعقود يومي 28 و 29 حزيران/يونيه. 2012 وهناك أيضاً مقترحات لتعزيز آليات الإشراف على النظم المصرفية وإعادة رسميتها.²

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، 2011-استعراض عام-، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2011، ص 3-4.

² - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، 2012-استعراض عام-، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2012، ص 3.

أما بالنسبة لسنة 2013 نلاحظ أنه للسنة الثانية على التوالي يستمر الركود في منطقة اليورو في حين سجلت بعض علامات التحسن في بلدان الاتحاد الأوروبي ككل فقد خرجت هذه الأخيرة من فترة الركود مع بدء تحقّق النمو في الناتج المحلي الإجمالي رغم ضعفه ب 0.2% مقارنة بمعدل سلبي قدر ب -0.3% في منطقة اليورو، ويرجع هذا الانكماش في منطقة اليورو لضعف الطلب الخاص خصوصاً في اقتصادات البلدان التي تقع على أطراف المنطقة وذلك بسبب ارتفاع معدلات البطالة، وتقلص الأجور، وتدني مستوى ثقة المستهلك، وعدم اكتمال عملية ضبط أوضاع الميزانية. وبالنظر إلى استمرار عملية تقليص حجم الديون، أخفقت السياسات النقدية التوسعية في تشجيع المصارف على تقديم الائتمانات الجديدة التي تمس حاجة القطاع الخاص إليها والتي يمكن أن تُعيد تنشيط الطلب. وفي هذا السياق، يؤدي تزايد نزعة التقشف المالي إلى جعل العودة السريعة إلى مسار نمو أعلى أمراً مستبعداً. والواقع أن محاولات حل الأزمة في منطقة اليورو من خلال تدابير التقشف المالي أدت إلى نتائج عكسية وخيمة لأن هذا التقشف إنما يُضيف دفعة انكماشية إلى طلب خاص ضعيف أصلاً. فبلدان منطقة اليورو التي كانت الأشد معاناة من الأزمة لا تزال تعاني ظروفاً مناوئة إلى حد بعيد، في حين أن النمو الذي شهدته بلدان الفائض قد استند في الغالب إلى قوة الصادرات. وبالنظر إلى أن حكومات هذه البلدان الأخيرة قد أعرضت عن حفز النمو المحلي بوسائل أخرى غير السياسة النقدية، فإن عدم التوازن داخل المنطقة لا يزال مستمراً¹. وبصفة عامة يمكن القول أن التباطؤ السريع للنمو الإقتصادي في الاتحاد الأوروبي وبالخصوص منطقة اليورو سببا ونتيجة في نفس الوقت لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، و نتيجة للمشاكل المالية لدي مناطق أخرى. لقد ساءت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عام 2011 بصورة أكبر وفاقمت من حالة الوهن القائم في القطاع المصرفي، وبالرغم من الخطوات الجريئة من قبل حكومات منطقة اليورو في إطار محاولتها التوصل إلى حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، قوبلت تلك الخطوات باستمرار حالة الإضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدي بعد الإقتصادات الأكبر داخل منطقة اليورو، وبصفة خاصة إيطاليا. أدت في هذا السياق السياسات المالية التقشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلى المزيد من الإضعاف لفرص النمو والتوظيف، الأمر الذي أدى بالتالي إلى خلق المزيد من الصعوبات والتحديات فيما يتعلق بعمليات الضبط المالي وعملية إصلاح وتحقيق التوازن في كشوف حسابات القطاع المصرفي².

ليرجع ويستعيد النشاط الاقتصادي وتيرته في الاتحاد الأوروبي بداية من سنة 2014، وتُعزى التحسنات الأخيرة إلى تزايد قوة الطلب المحلي* نتيجة لتزايد الاستهلاك من قبل الأسر المعيشية، وإلى انتهاج سياسات مالية أقل تشدداً وزيادة المرونة في السياسات النقدية، وبخاصة من جانب البنك المركزي الأوروبي، وتعود هذه القوة إلى انخفاض أسعار الطاقة، وأثار الثروة

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، 2013 - استعراض عام -، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2013، ص 3-4.

² - الأمم المتحدة، حالة وأفاق اقتصاد العالم 2012/2013 - الملخص التنفيذي -،

[HTTP://WWW.UN.ORG/EN/DEVELOPMENT/DESA/POLICY/WESP/WESP_ARCHIVE/2012WESP_ES_AR.PDF](http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2012wesp_es_ar.pdf) ص2.

* ففي بريطانيا دعم ارتفاع قيمة الأصول وانتعاش الائتمان الاستهلاكي والعقاري طلب الأسر المعيشية، وفي بلدان أخرى يرجع دعم هذا الطلب إلى حدوث قدر من التحسّن في الأجور الحقيقية (مثل ألمانيا). غير أنه في عدد من الاقتصادات الكبرى في منطقة اليورو (مثل إسبانيا وإيطاليا وفرنسا) لا تزال مستويات البطالة المرتفعة، والركود أو بطء النمو في الأجور الحقيقية، واستمرار الضعف في القطاع المصرفي تُعيق زيادة الائتمان والطلب المحليين. أنظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، 2014 - استعراض عام -، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2014، ص 4.

النتيجة عن ارتفاع تقييمات أسواق الأسهم ونمو العمالة في عدد من البلدان، ولا سيما ألمانيا*، والمملكة المتحدة، وتبقى السياسات النقدية توسعية، في ظل أسعار فائدة منخفضة للغاية في المناطق المتقدمة كلها، وبرامج إضافية في مجال "التيسر الكمي" أطلقت في منطقة اليورو واليابان¹.

وقد احتفظت اقتصادات منطقة العملة الأوروبية الموحدة بوتيرة النمو الضعيف خلال الربع الثاني من العام 2016، فقد ذكرت وكالة الإحصاء الأوروبية-يوروستات-، أن اقتصاد منطقة اليورو المكون من 19 دولة من دول الاتحاد الأوروبي سجل خلال الربع الثاني من العام الحالي نموا بمعدل 0.3 في المائة، مقابل النمو بمعدل 0.6 في المائة خلال الربع الأول، وهذا بعد أن سجل الاقتصاد الألماني أكبر اقتصادات أوروبا نموا بنسبة فاقت التوقعات خلال الربع الثاني من العام 2016 بفضل الأداء القوي القوي لقطاع التصدير وتحسن معدلات الاستهلاك المحلي، وهو ما عوض تباطؤ الاقتصادين الفرنسي والإيطالي. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا بنسبة 0.4 في المائة خلال الربع الثاني المنتهي في جوان 2016، مقارنة بالربع الأول عندما بلغت نسبة النمو 0.7 في المائة، وساهم النمو الملموس للصادرات في استمرار منطقة اليورو على طريق النمو، بينما رأى محللون أن ضعف الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري عقبه تعرقل نمو المنطقة. في الوقت نفسه سجلت إسبانيا وهولندا نموا أقوى، في حين سجلت اليونان والبرتغال اللتان تقعان في قلب أزمة ديون منطقة اليورو نموا طفيفا خلال الربع الثاني، ولم يسجل الاقتصاد الإيطالي وهو ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو أي نمو خلال الربع الثاني بعد نموه بمعدل 0.3 في المائة خلال الربع الأول من العام، الأمر نفسه حدث مع الاقتصاد الفرنسي ثاني أكبر اقتصاد في منطقة العملة الأوروبية الموحدة خلال الربع الثاني. أن تراجع الاستثمارات الخاصة وضعف قطاع البناء أسهما في تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالربع الأول من العام 2016، فقد انكمش ناتج قطاع البناء في ألمانيا بنسبة 0.5 في المائة في جوان بعد نموه بنسبة 2.1 في المائة في جانفي الماضي عندما شجع اعتدال طقس الشتاء الشركات على تعزيز أنشطة الإنشاءات في مطلع العام. وبهذا يكون معدل النمو السنوي للاقتصاد الألماني خلال الربع الثاني من العام الحالي، بعد وضع اختلاف عدد أيام العمل في الاعتبار، قد بلغ 1.8 في المائة مقابل 1.9 في المائة خلال الربع الأول من العام، ويكون معدل النمو السنوي لاقتصادات منطقة اليورو خلال الربع الثاني من العام الحالي قد بلغ 1.6 في المائة مقابل 1.7 في المائة خلال الربع الأول².

وقد توقع تقرير للمفوضية الأوروبية تباطؤ نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي، في غضون العامين القادمين بوتيرة معتدلة. وقالت المفوضية إنها تتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الاجمالي بمنطقة اليورو بنسبة 1.7 في المائة للعام 2016 وبنسبة 1.5 % في العام القادم 2017، وبنسبة 1.7 في المائة لعام 2018. وأضاف التقرير أنه من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاتحاد الاوروبي بنسبة 1.8 في المائة للعام الجاري، وبنسبة 1.6 في المائة في 2017 وبنسبة 1.8 لعام 2018. وأوضح المفوضية، أن عدم اليقين السياسي وبطء نمو الاقتصاد خارج الاتحاد الاوروبي وضعف التجارة العالمية، سيؤثرون على احتمالات النمو، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن ضعف أداء الاقتصاد في السنوات الأخيرة قد يعرقل عملية النمو. في غضون ذلك، ذكرت المفوضية أن الاقتصاد الاوروبي، لن يعول على الدعم المتوقع من قبل العوامل الخارجية مثل انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة

* يلعب النمو الألماني دورا مهما في نمو منطقة اليورو بشكل عام فهو المحرك الاقتصادي لمنطقة اليورو. وفي الكثير من الأحيان من الممكن أن يعوض التراجع الذي يحدث في نمو باقي الاقتصاديات في المنطقة، غير أن ضعف النمو الألماني في الفترة الأخيرة لم يساعد على تعويض التراجع في الكثير من اقتصاديات المنطقة.

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، 2015-استعراض عام-، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2015، ص 5.

² -جريدة الشرق الأوسط، ألمانيا تقود اقتصاد اليورو- منفردة-، العدد: 13773، أغسطس 2016، <http://aawsat.com/home/article>.

والاستهلاك .وبالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، التي تعتبر ثاني أكبر قوة اقتصادية فيه بعد ألمانيا، سيؤثر على الاقتصاد الأوروبي بشكل كبير.

وكان من المنتظر أن تساهم بريطانيا العام 2016 في اقتصاد الاتحاد الأوروبي بنحو 2.761 تريليون دولار، وكانت التوقعات إلى ارتفاع الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة إلى 16.477 تريليون دولار، تشكل حصة المملكة المتحدة 16.7 في المائة الإجمالي. وتشير الأرقام المجمعة إلى أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الاتحاد الأوروبي الذي يمتلك سوقاً مشتركة تضم 500 مليون مستهلك، بلغ العام الماضي 16.220 تريليون دولار أمريكي¹.

وبالحديث عن مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي، يساهم قطاع الخدمات بنسبة عالية جدا في تكوين إجمالي القيمة المضافة في الاتحاد الاوروبي، ففي عام 2016، شكلت الخدمات ما يقرب من ثلاثة أرباع (73.6٪) من إجمالي القيمة المضافة الإجمالية في الاتحاد الأوروبي 28. في حين لم تتعدى مساهمة القطاع الفلاحي 1.7% خلال الفترة 2016/2005 فقد ساهمت الزراعة العام 2016 بنسبة 1.6٪ من إجمالي القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي 28، وكانت حصة الصناعة تمثل 24.8% من إجمالي القيمة المضافة الإجمالية في الاتحاد الأوروبي العام 2016. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (19-03): مساهمة القطاعات الانتاجية في من إجمالي القيمة المضافة

الخدمات			الصناعة والبناء			الزراعة			
2016	2015	2005	2016	2015	2005	2016	2015	2005	
73.6	73.9	72.1	24.8	24.6	26.2	1.6	1.5	1.7	الاتحاد الاوروبي

من إعداد الباحثة اعتمادا على :

- <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

-euro stat, Key figures on enlargement countries — 2017 edition, , Luxembourg, , European Union, 2017, p54.

أولا: القطاع الفلاحي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر قوة زراعية رائدة في العالم. حيث بلغ الإنتاج الزراعي الأوروبي العام 2016 مقدار 405 مليار يورو. و من أكبر المنتجين الزراعيين في الاتحاد الاوروبي نجد: فرنسا التي تحقق 18٪ من الإنتاج الزراعي الأوروبي، تليها كل من إيطاليا وألمانيا تنتج كل منهما 13.4٪ و 12.7% على التوالي و هذا حسب احصائيات عام 2015، وبالحديث عن ألمانيا وإيطاليا، فقد احتلت ألمانيا لسنوات عدة المركز الثاني بعد فرنسا لتعرف السنوات 2015 و2016 تراجعها للمركز الثالث لصالح إيطاليا، وقد مثل الإنتاج الحيواني أكثر من 161 مليار يورو أما الإنتاج النباتي فمثل ما يقرب من 213 مليار يورو. وبلغت صادرات الأغذية الزراعية في عام 2015 نحو 129 مليار يورو. بقيادة المشروبات والخمور (25.1 مليار يورو)، يليها الحليب ومنتجات الألبان (10.8 مليار يورو) والمستحضرات القائمة على الحبوب (10.1 مليار يورو).

في عام 2013، امتلك الاتحاد الأوروبي 10.8 مليون مزرعة موزعة على أكثر من 174 مليون هكتار من الأراضي الزراعية.

أيضا في عام 2013.²

¹-وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، المفوضية الأوروبية: تباطؤ نمو الاقتصاد في منطقة اليورو حتى 2018، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=25089>، بروكسل، نشرت يوم 09 نوفمبر 2016، على الساعة 19:29، أطلع عليها يوم 2017/02/16 على الساعة 07:41.

²- alim'agri, Infographie - L'Union européenne, 1ère puissance agricole mondiale, <http://agriculture.gouv.fr/infographie-lunion-europeenne-1ere-puissance-agricole-mondiale>, 18/12/2017 consultée le 01/10/2018 a 10:48.

الجدول رقم (20-03): حجم الانتاج الفلاحي في الاتحاد الاوروبي

	Value (million EUR)					Share of EU-28 (%)	
	2010	2013	2014	2015	2016	2010	2016
EU-28	372 902	428 278	422 734	416 719	405 008	100.0	100.0
Belgium	7 758	8 595	8 124	8 068	7 990	2.1	2.0
Bulgaria	3 822	4 394	4 302	4 033	4 004	1.0	1.0
Czech Republic	4 058	4 936	4 976	4 711	4 918	1.1	1.2
Denmark	9 741	10 963	11 034	10 264	9 733	2.6	2.4
Germany	51 164	60 461	59 626	53 061	52 940	13.7	13.1
Estonia	668	924	900	935	750	0.2	0.2
Ireland	5 822	7 671	7 294	7 397	7 420	1.6	1.8
Greece	10 567	10 365	10 577	10 921	10 398	2.8	2.6
Spain	40 371	44 065	43 994	45 491	46 807	10.8	11.6
France	68 125	74 185	75 335	75 252	70 350	18.3	17.4
Croatia	2 914	2 415	2 041	2 090	2 184	0.8	0.5
Italy	48 160	57 520	54 281	55 879	53 407	12.9	13.2
Cyprus	686	697	663	680	686	0.2	0.2
Latvia	942	1 299	1 315	1 435	1 316	0.3	0.3
Lithuania	2 043	2 856	2 806	2 972	2 835	0.5	0.7
Luxembourg	334	423	459	405	413	0.1	0.1
Hungary	6 122	7 811	7 957	8 022	8 309	1.6	2.1
Malta	126	132	127	129	126	0.0	0.0
Netherlands	25 319	28 241	27 086	26 759	27 020	6.8	6.7
Austria	6 328	7 015	6 960	6 779	6 810	1.7	1.7
Poland	19 751	23 669	23 060	22 349	22 411	5.3	5.5
Portugal	6 452	6 797	6 823	7 115	6 941	1.7	1.7
Romania	15 301	17 756	16 771	15 465	15 444	4.1	3.8
Slovenia	1 104	1 160	1 227	1 277	1 211	0.3	0.3
Slovakia	1 887	2 407	2 392	2 161	2 391	0.5	0.6
Finland	4 214	4 854	4 630	4 317	4 314	1.1	1.1
Sweden	5 379	6 417	6 219	6 148	5 959	1.4	1.5
United Kingdom	23 746	30 250	31 756	32 602	27 925	6.4	6.9
Iceland	292	376	428	441	494	-	-
Norway	4 594	5 160	5 091	5 059	4 989	-	-
Switzerland	7 279	8 376	8 802	9 564	9 435	-	-

Source: Euro stat, Agriculture, forestry and fishery statistics 2017 edition, Luxembourg, December 2017, p43

لقد بلغ إجمالي القيمة المضافة من الانتاج الزراعي في الاتحاد الأوروبي - 28 - في عام 2016 ما يقدر بنحو 165.7 مليار يورو ، في حين بلغ الدعم على الإنتاج 52.6 مليار يورو، وقد تم منح أعلى الإعانات بشكل عام للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لديها أعلى مستويات الإنتاج (فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا). باعتبار مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية أكثر من غيرها من الدول، على وجه الخصوص، وقد تحصلت فرنسا على نحو 15.5% من إجمالي إعانات الإنتاج المقدمة في الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل فقد ساهمت فرنسا بنسبة 16.2% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي، في حين تحصلت ألمانيا على نحو 12.7% من إجمالي إعانات الإنتاج المقدمة في الاتحاد الأوروبي، حيث ساهمت ألمانيا بنسبة 10.3% من إجمالي القيمة المضافة من القطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي - 28 -.

الجدول رقم (21-03): اجمالي القيمة المضافة من القطاع الزراعي والدعم الممنوح للقطاع الزراعي

(million EUR)

	Gross value added					Subsidies on production				
	2010	2013	2014	2015	2016	2010	2013	2014	2015	2016
EU-28	155 593	172 465	172 344	169 060	165 654	50 917	52 401	53 494	50 477	52 628
Belgium	2 491	2 293	2 142	2 239	2 164	691	598	643	645	611
Bulgaria	1 356	1 694	1 732	1 621	1 777	466	852	821	677	810
Czech Republic	966	1 427	1 486	1 423	1 688	1 062	1 059	1 198	1 093	1 135
Denmark	2 665	2 800	3 209	2 347	1 938	982	999	964	940	941
Germany	18 236	21 994	21 546	15 283	16 986	7 311	6 999	6 961	6 991	6 699
Estonia	235	333	344	277	151	165	192	168	150	167
Ireland	1 389	2 001	2 174	2 376	2 316	1 695	1 640	1 603	1 472	1 667
Greece	5 617	4 964	5 194	5 750	5 210	2 793	2 558	2 518	2 301	2 361
Spain	22 366	22 619	22 996	23 995	25 497	6 081	5 878	5 944	5 673	5 805
France	27 862	26 381	28 979	30 086	26 826	8 545	8 274	8 045	8 455	8 178
Croatia	1 370	1 006	786	885	968	46	184	265	393	382
Italy	26 448	33 024	30 471	32 611	30 577	4 406	4 797	5 918	4 018	5 142
Cyprus	315	321	268	274	305	40	51	66	33	56
Latvia	236	255	298	400	333	249	304	291	264	289
Lithuania	651	1 058	1 022	1 121	998	199	196	202	194	170
Luxembourg	97	103	128	99	113	65	65	66	73	64
Hungary	1 980	2 903	3 231	3 251	3 450	1 288	1 574	1 617	1 318	1 334
Malta	58	56	55	63	62	25	18	20	28	6
Netherlands	9 673	10 194	9 965	9 999	10 370	922	1 144	1 031	1 056	887
Austria	2 579	2 736	2 687	2 629	2 749	1 547	1 518	1 440	1 379	1 461
Poland	8 236	9 398	8 141	7 858	8 588	3 045	3 855	4 077	4 073	3 728
Portugal	2 608	2 539	2 486	2 623	2 584	724	723	688	610	1 052
Romania	6 591	7 621	7 110	6 501	6 541	1 012	1 460	1 839	1 577	2 628
Slovenia	404	407	476	533	474	242	259	251	243	253
Slovakia	361	598	602	474	626	433	469	489	467	488
Finland	1 445	1 277	1 272	1 081	1 045	1 832	1 738	1 711	1 591	1 579
Sweden	1 548	1 625	1 700	1 850	1 641	976	1 068	1 014	901	946
United Kingdom	7 811	10 835	11 844	11 412	9 678	4 074	3 931	3 648	3 861	3 790
Iceland	86	90	122	158	162	4	1	1	1	2
Norway	1 953	2 050	2 033	2 065	2 040	604	740	710	661	610
Switzerland	2 776	3 251	3 485	3 597	3 678	2 084	2 375	2 424	2 746	2 694

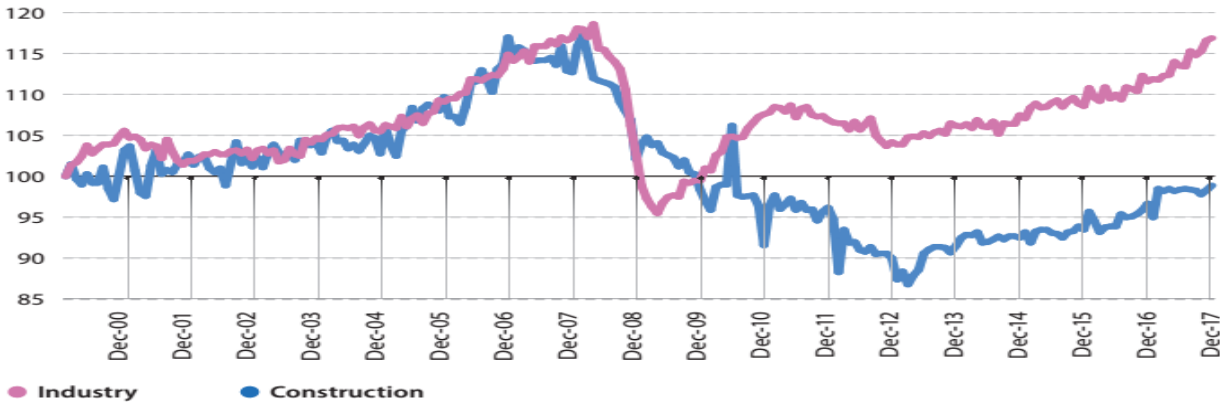
Source: Euro stat, Agriculture, forestry and fishery statistics 2017 edition, Luxembourg, December 2017, p47.

ثانيا: القطاع الصناعي

لقد سجل الناتج الصناعي للاتحاد الأوروبي 28 ذروة نسبية في أبريل 2008 ، في بداية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ليسجل انكماش حاد في النشاط الصناعي في الاتحاد الأوروبي 28. في عام 2009 ، هبط مؤشر الإنتاج الصناعي في الاتحاد الأوروبي - 28 بنسبة 13.8٪ ، في حين عرف الإنتاج الصناعي تحسنا العامين 2010 و 2011 ب(+6.7٪) و (+3.2٪) على التوالي ، ليسجل مرة أخرى انخفاض في الإنتاج بنسبة -2.1٪ في عام 2012 و -0.5٪. في عام 2013 ، قبل أن يعود النمو في عام 2014 (+1.2٪) وتسارع في عام 2015 (+2.2٪).

الشكل رقم (16-03): مؤشر الانتاج الصناعي والبناء

(January 2000 = 100, EU-28, 2000-2017)

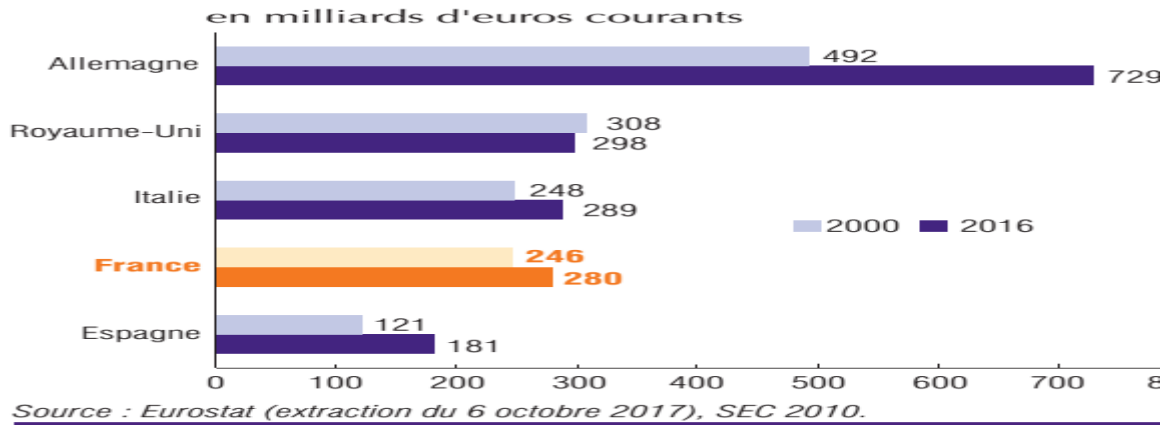


Source :EURO STAT , Key figures on Europe— Édition 2018 , Luxembourg , European Union, june 2018,p48.

لقد كانت آثار الأزمة المالية والاقتصادية وأزمة الديون السيادية واضحا على قطاع البناء أكبر منه على قطاع الصناعة . فقد انخفض مؤشر الإنتاج للبناء في الاتحاد الأوروبي 28 خلال الفترة 2008-2013 ، ليعاود الانتاج في قطاع البناء نموه ابتداء من عام 2014. وقد عادت الصناعة والبناء إلى مستوياتها قبل الأزمة بحلول ديسمبر 2017.

وتعتبر ألمانيا أكبر المنتجين الصناعيين في الاتحاد الاوروبي حيث وصلت مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة نحو 729 مليار دولار العام 2016 لتليها كل من بريطانيا ، ايطاليا ثم فرنسا في المركز الرابع والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (17-03): القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الاتحاد الاوروبي للعام 2016



Source :Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018, France ,2018,P154.

وبالحديث عن أهم فروع الصناعة في الاتحاد الأوروبي ، يمتلك الاتحاد العديد من القطاعات الصناعية القوية التي تنافس في الأسواق العالمية، مثل: قطاع صناعة الأسلحة النووية، قطاع صناعة السيارات، فضلاً عن وجود العديد من الشركات المتعددة الجنسيات فيه، والتي تنتج الكثير من المنتجات الصناعية كالأدوية، والأجهزة الإلكترونية، بالإضافة إلى المشاريع المشتركة على المستوى العالمي، مثل مشروع صناعة طائرة الإرباص التي تنافس الطائرة الأمريكية بوينغ، وكذلك مشروع صنع المركبة الفضائية (أريان) التي اشتركت في صنعها العديد من الدول الأوروبية كإيطاليا، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، ويعتبر الاتحاد الأوروبي ثاني قوة صناعية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية¹.

¹نادية أبو رميس، مظاهر قوة الاتحاد الأوروبي اقتصاديا، <https://mawdoo3.com> ، نشرت يوم 12 أبريل 2017 على الساعة 08:58 ، أطلع عليها يوم 2018/11/02 على الساعة 07:15.

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي

تعتبر صناعة السيارات في أوروبا نشاطا حيويا و استراتيجيا لازدهار الاتحاد الأوروبي ككل. فهي مجال مهم لتوفير فرص العمل للعديد من العمال المهرة، وهو المحرك الرئيسي للمعرفة والابتكار، و تعتبر مصدرا أساسيا ومساهما رئيسيا في الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي. ويعتبر التنسيق التقني عاملا رئيسيا في تعزيز القدرة التنافسية لصناعة السيارات الأوروبية حيث يبسط إمكانية الوصول إلى الأسواق ويقلل من تكلفة التجارة. داخل الاتحاد الأوروبي.

في عام 2016، ارتفع الإنتاج العالمي للسيارات بنسبة 4.7٪ إلى 95.3 مليون (بعد زيادة معتدلة في عام 2015 حيث قدر السيارات المنتجة نحو 90.9 مليون سيارة في العالم)، في نمو مستمر بعد خريف عام 2009. فقد بلغ الإنتاج العالمي من المركبات نحو 50 مليون وحدة في عام 1990، ثم إلى ما يقرب من 60 مليون في عام 2000. وتجاوز عتبة 70 مليون سيارة قبل الأزمة، قبل أن ينخفض في عام 2009.¹-انظر الملحق -.

وتعتبر الصين أكبر منتج للسيارات في العالم (وصل انتاجها العام 2016 نحو 28.1 مليون سيارة)، تليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية (وصل انتاجها العام 2015 نحو 12 مليون سيارة)، اليابان (وصل انتاجها العام 2016 نحو 9.2 مليون سيارة)، وألمانيا (وصل انتاجها العام 2016 نحو 6.3 مليون سيارة). ويالتالي تعتبر ألمانيا أكبر مصنعة للسيارات في الاتحاد الأوروبي، تليها كل من اسبانيا، فرنسا، بريطانيا والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (22-03): إنتاج السيارات في العالم

En milliers	2015	2016	Variation en %
EUROPE	21 167	21 697	2,5
EUROPE OCCIDENTALE	14 416	14 892	3,3
Allemagne	6 033	6 063	0,5
Belgique	409	399	-2,4
Espagne	2 733	2 886	5,6
France	1 972	2 090	6,0
Italie	1 014	1 104	8,8
Pays-Bas	44	44	0,7
Royaume-Uni	1 682	1 817	8,0
Suède	189	205	8,7
EUROPE CENTRALE ET ORIENTALE	5 392	5 319	-1,3
Turquie	1 359	1 486	9,4
AMÉRIQUE	20 962	20 857	-0,5
ALENA (1)	17 955	18 166	1,2
Amérique du Sud	3 008	2 691	-11
ASIE - OCEANIE	47 989	51 815	8,0
ASEAN (2)	3 896	4 020	3,2
Chine	24 567	28 119	14,5
Corée du Sud	4 556	4 229	-7,2
Inde	4 161	4 489	7,9
Japon	9 278	9 205	-0,8
AFRIQUE	836	904	8,0
TOTAL	90 955	95 273	4,7

Source :comité des constructeurs français d'automobiles CCFA, l'industrie automobile française ,ANALYSE ET

FAITS 2017 ,France ,2017,p6.

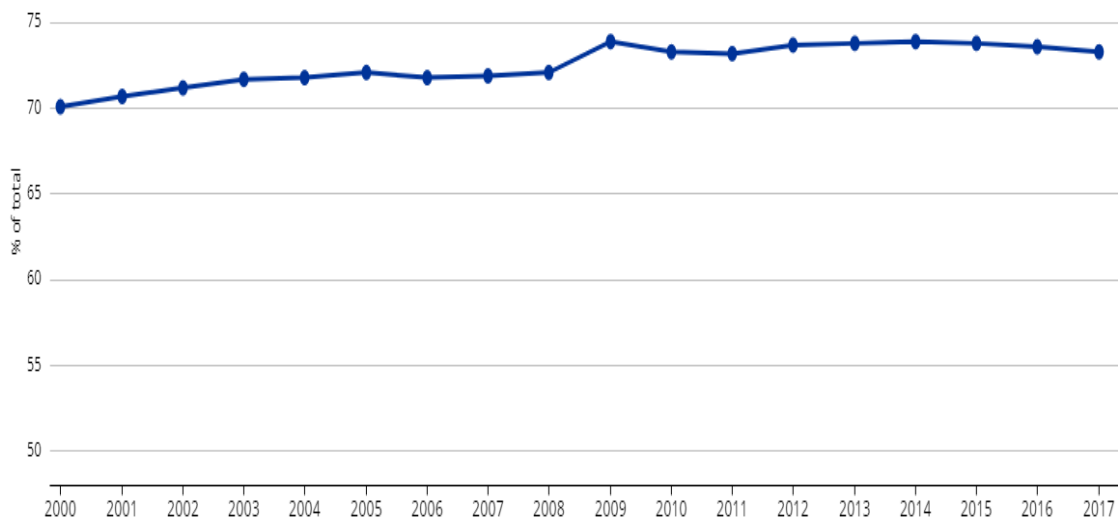
¹- comité des constructeurs français d'automobiles CCFA, l'industrie automobile française ,ANALYSE ET FAITS 2017 ,France ,2017,p6.

ويشغل قطاع صناعة السيارات في الاتحاد الأوروبي 2.4 مليون شخص ، منها 45٪ في بناء المركبات ذات المحركات، و تمثل ألمانيا 35٪ من قوة العمل هذه ، متقدمة على فرنسا (10٪) وإسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة (حوالي 6٪ لكل منهما)¹ ويضم الاتحاد الأوروبي 225 منشأة تجميع وإنتاج للسيارات.

الفرع الثالث:قطاع الخدمات

يشكل قطاع الخدمات حصة الأسد في تكوين إجمالي القيمة المضافة وقد تراوحت نسبة مساهمته خلال الفترة 2017/200 ما بين 70% إلى 73% والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (18-03):القيمة المضافة من قطاع الخدمات من إجمالي القيمة المضافة في الاتحاد الأوروبي



Source :https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/european_economy/bloc-3a.html?lang=en

ويضم قطاع الخدمات فروع عدة منها: الخدمات المالية، التأمين، قطاع الفنادق والمطاعم ، الخدمات الادارية، خدمات النقل والتخزين ، خدمات المعلومات والاتصال، السياحة...إلخ.

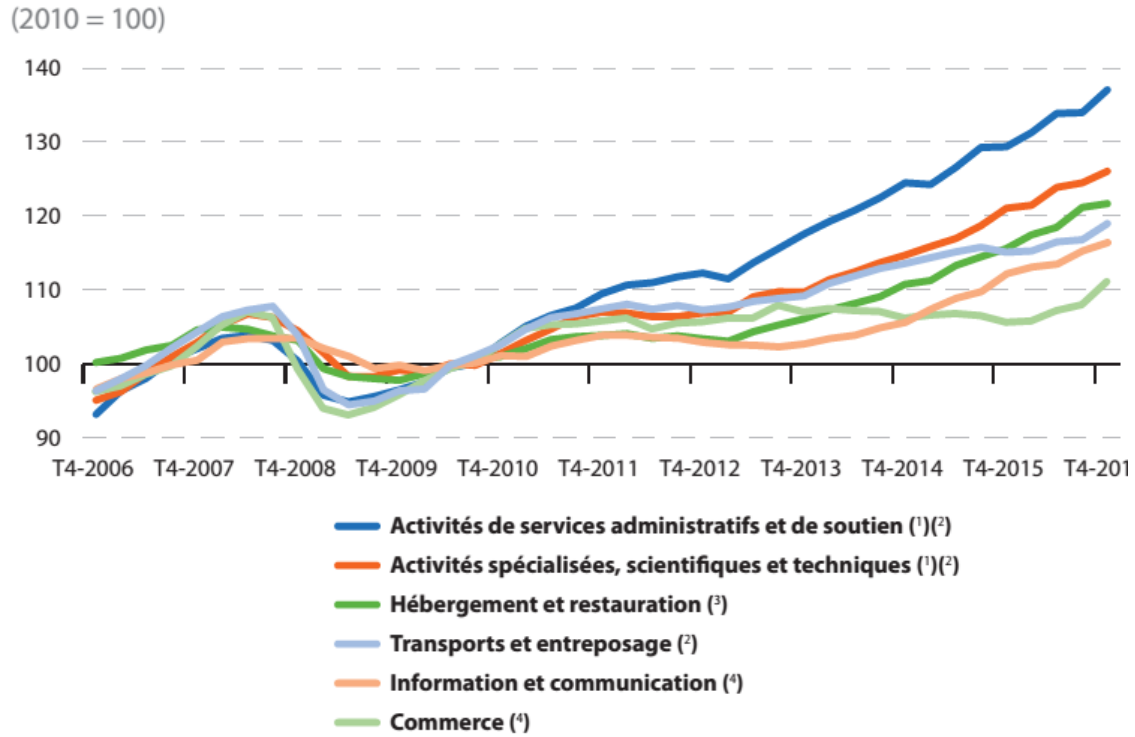
لقد انخفض رقم أعمال الخدمات (بالأسعار الجارية) في عام 2009 بنسبة 8.5٪ مقارنة بالعام السابق 2008 وسجل هذا الانخفاض ، بعد أن بلغ ذروته في فترات مختلفة من عام 2008، لكنه عرف نموا عامي 2010 و 2011 ، بنسبة 4.8٪ و 5.5٪ على التوالي. واصل النمو خلال السنوات الخمس القادمة (2012-2016) ولكن بوتيرة أكثر اعتدالا، ما بين 0.8 و 0.3٪ ، وقد بلغ النمو الإجمالي بين عامي 2009 و 2016 نحو 20.6٪.

وقد انخفض معدل رقم أعمال الخدمات الست الموضحة في الرسم البياني رقم إلى مستوى منخفض نسبيا انخفض معدل دوران الخدمات الست المعروضة في الرسم البياني 9.6 بين الربع الثاني من عام 2009 والربع الأول من عام 2010 ، وبعد هذا الانخفاض سجلت مختلف الخدمات نموا مستمرا ، فقد تم تسجيل أعلى نمو بالنسبة لفرع الخدمات الادارية وخدمات الدعم (44.5٪)، تليها الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية (28.3٪). في حين سجلت خدمات النقل والتخزين، الفنادق والمطاعم نموا قويا نسبيا بحوالي 25٪ ، في حين أن النمو في الخدمات التجارية وخدمات المعلومات و الاتصال كان بين 17٪ و 19٪² والشكل التالي يوضح ذلك :

¹- INSEE ,TABLEAUX DE L'ÉCONOMIE FRANÇAISE , ÉDITION 2018 , P168.

²- EURO STAT , Chiffres clés de l'Europe _ Édition 2017_ ,p116.

الشكل (19-03): مؤشر رقم أعمال الخدمات خلال الفترة 2016/2006



Source :EURO STAT , Chiffres clés de l'Europe — Édition 2017 , Luxembourg , December 2017,p116.

ثالثاً:قراءة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

نصيب الفرد أو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام يسمى أيضاً، معدل الدخل الفردي، وهو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. لذلك هو ليس القيمة الحقيقية لإنتاج الافراد . وهو يستعمل كذلك لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة¹. ويتم الخلط كثيراً بين مفهومي دخل الفرد و متوسط دخل الفرد، فدخل الفرد ناتج عن عمل الانسان و هو يشير إلى كل ما يحصل عليه الإنسان من عمله و من مصادر أخرى شهرياً حسبما جرت العادة، في حين أن متوسط دخل الفرد هو قيمة الدخل القومي مقسوماً على عدد السكان، و من هنا فإن ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يعني أن الشعب يعيشون أوضاع اقتصادية ممتازة. و متوسط دخل الفرد هو الذي يعتمد عليه الاقتصاديون في عملية تحديد القوة الاقتصادية للدولة².

¹-موسوعة ويكيبيديا، نصيب الفرد، [HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/](https://ar.wikipedia.org/wiki/)، اطلع عليه يوم 2017/02/17 على الساعة 11:39.

²-محمد مروان، تعريف الدخل الفردي، <http://mawdoo3.com>، نشر يوم 07 ديسمبر 2014 على الساعة 08:43، وأطلع عليه يوم 2017/02/17

على الساعة 12:52.

الجدول رقم (23-03): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية-

الوحدة: مليون أورو-

الدول/السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الاوربي 28	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
منطقة اليورو -19	110	110	109	109	109	108	108	107	107	107	106
بلجيكا	121	119	117	116	118	121	120	121	120	120	119
بلغاريا	37	38	41	43	44	45	45	46	46	46	47
التشيك	79	79	82	84	85	83	83	83	84	86	87
الدانمارك	124	125	123	125	125	129	128	127	128	127	127
المانيا	118	117	117	117	117	120	123	124	124	125	124
استونيا	60	64	69	69	64	65	71	74	75	76	75
ايرلندا	147	148	148	134	129	130	131	132	133	137	177
اليونان	93	96	93	93	94	85	75	72	72	70	68
اسبانيا	100	103	103	101	101	96	93	91	90	90	90
فرنسا	111	109	108	107	108	108	108	107	109	107	106
كرواتيا	56	58	61	63	62	59	60	60	59	59	58
ايطاليا	109	108	107	107	106	104	104	102	99	97	96
قبرص	101	101	104	106	105	100	96	91	84	81	82
لاتيفيا	50	53	57	59	52	53	57	60	62	64	64
ليتوانيا	53	55	60	63	56	60	66	70	73	75	75
لوكسمبورغ	245	258	262	259	250	256	263	259	261	267	264
المجر	62	61	60	62	64	64	66	65	67	68	68
مالطا	81	78	79	79	81	84	83	84	86	86	88
هولندا	135	136	138	139	137	134	133	133	134	131	128
النمسا	127	126	124	124	126	126	128	131	131	130	128
بولندا	50	51	53	55	60	62	65	67	67	68	69
البرتغال	82	83	81	81	82	82	77	75	77	77	77
رومانيا	35	39	43	49	50	52	52	54	55	55	57
سلوفينيا	87	86	87	90	85	83	83	82	81	83	83
سلوفاكيا	60	63	67	71	71	74	75	76	77	77	77
فنلندا	116	115	119	121	117	116	117	115	113	111	109
السويد	123	125	128	127	123	125	126	127	125	124	124
المملكة المتحدة البريطانية	117	115	111	109	107	107	105	107	107	109	108

Source: http://ec.europa.eu/eurostat/data/database?p_p_id=NavTreeportletprod_WAR_NavTreeportletprod_INSTANCE_nPqeVbPXRmWQ&p_p_lifecycle=0&p_p_state=normal&p_p_mode=view&p_p_col_id=column-2&p_p_col_count=1

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في منطقة اليورو قد انخفض في ظل

أزمة الديون السيادية إلى 108 مليون أورو سنة 2010 مقابل 110 مليون أورو في 2005 ، لتعرف الفترة من 2010/2015 انخفاضا

ملحوظا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي سجل العام 2015 نحو 106 مليون أورو ، ويرجع ذلك إلى تراجع وتباطؤ معدلات النمو في العديد من دول منطقة اليورو بسبب أزمة الديون السيادية التي مست المنطق.

ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في لوكسمبورغ الأعلى بين دول الاتحاد الاوروبي ، لتلها كل من ايرلندا و هولندا .في حين ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاحمالي في كل بلغاريا، رومانيا وكرواتيا.

لقد كشف اقتصاديون في صندوق النقد الدولي -في دراسة- أن تفاوت مستويات الدخل قد يؤدي إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي أو ضعف قدرته على الاستمرار، في حين أن إعادة توزيع الدخل بشكل محسوب لا تسبب ضررا وقد تفيد الاقتصاد. وتمثل تلك الدراسة مؤشرا جديدا على تغيير طريقة تفكير الصندوق إزاء تفاوت الدخل. وقال هؤلاء الاقتصاديون "من الخطأ التركيز على النمو وترك مسألة التفاوت ليس فقط لأن التفاوت أمر مكروه من الناحية الأخلاقية، بل لأن النمو الناتج عنه قد يكون منخفضا وغير مستدام¹."

و ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي يعني زيادة القدرة الشرائية للفرد وبالتالي زيادة الطلب المحلي الامر الذي يؤدي إلى اتساع حجم السوق وهو محدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: قراءة في مستوى الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاتحاد الأوروبي

إن الإنفاق الاستهلاكي الخاص هو إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة كالسيارات والأثاث وغير المعمرة كالسلع الغذائية و مواد التنظيف....، كما يشتمل الإنفاق على الخدمات كخدمات الطبيب والمدرس والكهربائي وغيرها من الخدمات. وبمعنى آخر يمكن القول إن الإنفاق الاستهلاكي الخاص هو مجموع ما ينفقه الأفراد خلال فترة زمنية معينة للحصول على سلع وخدمات نهائية تسمح لهم بتلبية احتياجاتهم². ويتوقف الاستهلاك على عوامل كثيرة غير دخلية فيها الموضوعية والذاتية، منها معدلات الفائدة، مستوى الأسعار، معدلات الضرائب، الأذواق، العادات، الثروة... وغيرها، إلا أن الدخل التصرفي يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك، والاستهلاك يعد دالة مستقرة في الدخل التصرفي، حيث يزيد هذا الأخير بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل، بمعنى أن المستهلك لا يلجأ إلى زيادة أو تخفيض استهلاكه بنفس نسبة تزايد وتناقص دخله³.

ويمثل الهرم الديموغرافي في بلدان عديدة محدد رئيساً في استشراف أنماط الاستهلاك، فالبلدان التي ترتفع فيها أعداد الشباب وصغار السن ترتفع فيها معدلات الاستهلاك نظراً إلى ارتفاع درجة الطلب من هذه الفئات ورغبتها في تحسين أنماط حياتها. أما المجتمعات التي ترتفع فيها أعداد كبار السن فالطلب الاستهلاكي فيها يكون عادة منخفضاً ومحدوداً ويتركز على الاحتياجات الأساسية مثل المأكل والمسكن والتنقلات. وعانت اليابان على مدى العقود الماضية من ظاهرة شيخوخة المجتمع وتدني الطلب ما جعلها تعتمد على قدراتها التصديرية لتحقيق معدلات نمو مناسبة. وتتميز المجتمعات الآسيوية عموماً بتواضع المتطلبات الاستهلاكية بما جعلها قادرة على رفع المعدلات الوطنية للاادخار.*

أما الاقتصادات الأوروبية فتمثل أنماطاً مختلفة في الاستهلاك. لا يمكن الزعم بأن الأوروبيين يمارسون استهلاكاً نهماً بل يحاولون الاقتصاد في متطلباتهم، ولا يمكن التأكيد بأن الاستهلاك غير الأساسي يمثل أهمية لشرائح واسعة في المجتمعات الأوروبية الغربية. وتعاني المجتمعات الأوروبية ارتفاع أعداد كبار السن وانخفاض معدلات النمو السكاني الطبيعي، وربما

¹- الجزيرة، تفاوت مستويات الدخل يؤدي لتباطؤ النمو، [HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET](http://www.aljazeera.net)، نشرت يوم 2014/02/27 على الساعة 16:59، أطلع عليه يوم 2017/02/17 على الساعة: 13:36.

² - برني لطيفة، مطبوعة في مقياس الاقتصاد الكلي (السداسي الأول)، طلبة السنة الثانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص51.

³ - المرجع السابق، ص51.

* يمثل الادخار ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، وعليه يمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك كمايلي: $Yd = C + S$

تعوض الهجرة الأجنبية انخفاض تلك المعدلات. ويتكيف الأوروبيون عموماً مع الأوضاع الاقتصادية التي تحيط بهم، ولذلك فالأزمة الاقتصادية التي بدأت في خريف 2008 دفعت إلى ترشيد الاستهلاك وخفض الطلب بما أثر في معدلات النمو الاقتصادية في منطقة اليورو وبلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى. ويعتمد الاقتصاد الأوروبي أيضاً إلى حد كبير على التصدير الذي يساهم بنسبة مهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. وعندما تكون بلدان مثل الصين واليابان وغيرهما من بلدان في آسيا تعاني التراجع والركود، لا بد من أن يواجه الاقتصاد الأوروبي صعوبات، والعكس بالعكس.

وهكذا يتراجع الاستهلاك في العديد من هذه البلدان، وتشارك عوامل أخرى في تحديد معدلاته في مختلف هذه البلدان. وتحاول وتحاول الحكومات حفز الاستهلاك من خلال السياسات المالية والدعم المباشر وغير المباشر لأصحاب الدخل المتدنية أو المحدودة، كما تعمل المصارف المركزية لحفز النمو خلال السياسات النقدية التي تخفض سعر الخصم من أجل تشجيع المستهلكين على الاقتراض وبالتالي رفع مشترياتهم السلعية والتمتع بالخدمات المتنوعة.¹

¹-عامر ذياب التميمي، الاستهلاك الداخلي يتفوق على التصدير حافزاً مرغوباً للنمو الاقتصادي، [HTTP://WWW.ALHAYAT.COM/OPINION/WRITERS/](http://www.alhayat.com/opinion/writers/)

نشرت يوم 10 سبتمبر 2015، على الساعة 01:00، تم الاطلاع عليه يوم 2017/02/17 على الساعة 11:03

الجدول رقم (24-03): الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاتحاد الأوروبي

	5-year averages							Autumn 2016 forecast			Spring 2016 forecast	
	1997-01	2002-06	2007-11	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2016	2017
Belgium	2.0	1.0	1.4	0.6	0.7	0.6	1.1	0.7	1.3	1.4	0.7	1.3
Germany	1.7	0.4	0.5	1.3	0.7	0.9	2.0	1.7	1.4	1.4	1.7	1.4
Estonia	6.4	9.6	-2.2	4.3	3.8	3.3	4.7	3.3	2.9	2.8	3.3	2.9
Ireland	7.8	4.8	-0.1	-1.2	-0.3	1.8	5.0	3.4	2.1	1.8	3.4	2.1
Greece	3.7	3.8	-2.2	-8.0	-2.6	0.4	-0.2	-0.5	1.5	1.6	-0.5	1.5
Spain	4.1	3.4	-0.6	-3.5	-3.1	1.6	2.9	3.2	2.1	1.6	3.2	2.1
France	2.9	2.1	1.1	-0.2	0.5	0.7	1.5	1.5	1.3	1.6	1.5	1.3
Italy	2.4	0.9	-0.1	-3.9	-2.5	0.4	1.5	1.2	0.9	1.1	1.2	0.9
Cyprus	4.5	4.1	2.7	-1.3	-5.9	0.7	1.9	2.4	1.8	1.5	2.4	1.8
Latvia	3.4	10.7	-2.0	3.1	5.0	1.3	3.5	3.8	3.9	4.0	3.8	3.9
Lithuania	5.3	9.8	-0.5	3.1	4.3	4.3	4.1	4.4	3.7	2.6	4.4	3.7
Luxembourg	4.4	2.4	1.8	2.5	2.6	2.7	1.8	2.3	4.6	4.1	2.3	4.6
Malta	4.0	2.2	1.0	-0.3	2.3	2.3	5.5	4.0	2.8	2.7	4.0	2.8
Netherlands	4.3	0.4	0.2	-1.2	-1.0	0.3	1.8	1.3	1.9	1.8	1.3	1.9
Austria	2.0	1.8	1.0	0.5	-0.1	-0.3	0.0	1.3	1.2	1.1	1.3	1.2
Portugal	3.6	1.3	0.0	-5.5	-1.2	2.3	2.6	1.8	1.1	1.0	1.8	1.1
Slovenia	3.1	2.5	2.2	-2.5	-4.0	2.0	0.5	2.1	2.1	1.7	2.1	2.1
Slovakia	4.2	5.1	2.5	-0.4	-0.8	1.4	2.2	2.9	3.3	3.1	2.9	3.3
Finland	3.3	3.6	1.8	0.3	-0.5	0.6	1.5	1.4	0.8	0.8	1.4	0.8
Euro area	2.6	1.5	0.3	-1.1	-0.6	0.8	1.8	1.7	1.4	1.5	1.7	1.4
Bulgaria	0.2	7.5	2.8	3.0	-2.5	2.7	4.5	3.2	2.9	2.8	3.2	2.9
Czech Republic	1.9	3.6	1.5	-1.2	0.5	1.8	3.0	2.6	2.5	2.5	2.6	2.5
Denmark	1.2	2.8	-0.1	0.4	-0.1	0.5	2.3	2.0	1.9	2.0	2.0	1.9
Croatia	2.9	4.6	-0.3	-3.0	-1.8	-1.6	1.2	2.7	2.5	2.4	2.7	2.5
Hungary	4.2	4.5	-1.8	-2.1	0.3	2.5	3.4	4.9	4.0	3.6	4.9	4.0
Poland	4.5	3.3	4.4	0.7	0.3	2.4	3.2	3.7	3.9	2.9	3.7	3.9
Romania	1.5	10.6	2.3	1.2	0.7	4.7	5.1	9.0	5.2	3.7	9.0	5.2
Sweden	3.2	2.6	2.0	0.8	1.9	2.1	2.7	2.8	2.6	2.4	2.8	2.6
United Kingdom	4.4	3.1	-0.2	1.7	1.6	2.2	2.5	2.9	1.5	0.7	2.9	1.5
EU	3.0	2.0	0.4	-0.5	-0.1	1.2	2.1	2.1	1.6	1.5	2.1	1.6
USA	4.4	3.2	0.9	1.5	1.5	2.9	3.2	2.6	2.2	2.1	2.6	2.2
Japan	0.7	1.1	0.5	2.3	1.7	-0.9	-1.2	0.4	0.5	0.5	0.4	0.5

Source :European commission, **European economy forecast** autumn 2016,novembre 2016,p161.

تختلف السلوكيات الاجتماعية بين بلدان الاتحاد الأوروبي وتؤثر في أنماط الاستهلاك. وربما يحاول أكثر من مواطني تلك البلدان السيطرة على الإنفاق الاستهلاكي بما يتواءم مع مداخلهم، في حين يلجأ آخرون في بلدان أخرى إلى الاقتراض من النظام المصرفي لتمويل الاستهلاك، خصوصاً أولئك الذين يسعون إلى اقتناء سلع وبضائع كمالية عالية الأمان، وقد أثرت الأزمة على الإنفاق الاستهلاكي للأسر فبالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص سنة 2008 في منطقة اليورو والاتحاد الاوربي ككل ويرجع السبب في ذلك إلى أزمة الرهن العقاري التي بدأت شرارتها في الولايات المتحدة الأمريكية وما ليثت أن انتشرت تقريبا في جميع دول العالم لتصبح أزمة مالية عالمية ومن بين أكثر الدول تأثراً بالأزمة دول الاتحاد الأوروبي نظرا للعلاقات الاقتصادية المتينة التي تربطها بالاقتصاد الأمريكي سواء في الجانب المالي أو الجانب التجاري ، لتزداد الأمور سوءا انطلاقا من نهاية سنة 2009 نظرا لانفجار أزمة اليونان والتي أثرت بشكل كبير على اقتصاد منطقة اليورو فقط ارتفعت معدلات البطالة الأمر الذي ساهم في تراجع معدل الإنفاق الاستهلاكي لدى الأسر مسجلا معدلات سالبة في أغلب دول الاتحاد

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي

الأوروبي، ولكن مع بداية العام 2010 بدأت معدلات التغيير في الانفاق الاستهلاكي الخاص بالانتعاش كاستجابة للتحركات الأوروبية نحو الحد من تداعيات الأزمة بضخ السيولة في الاقتصاد مما شجع تغيير الانفاق الاستهلاكي نحو الاتجاه الموجب في أغلب دول الاتحاد الأوروبي ماعدا اليونان، مالطا، استونيا، سلوفاكيا، كورواتيا، المجر ورومانيا، ليرجع وينخفض الانفاق الاستهلاكي الخاص سنوات 2011، 2012 و 2013 والسبب في ذلك هو ارتفاع معدلات البطالة، وتقلص الأجور، وتدني مستوى ثقة المستهلك، وعدم اكتمال عملية ضبط أوضاع الميزانية. لتتحسن الأوضاع الاقتصادية بداية من سنة 2014 الأمر الذي أثر بالإيجاب من جهة على معدلات التشغيل ومن جهة على دخول الأفراد وبالتالي على الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاتحاد الاوروبي، حيث يمكن القول أن الانفاق الاستهلاكي يؤثر ويتأثر بالأوضاع الاقتصادية السائدة. حيث يعتبر المحرك الرئيسي للانتعاش الاقتصادي منذ بدايته في عام 2013 في الاتحاد الأوروبي، حيث ساهم بحوالي ما يقرب من نصف نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو.

الفرع الثاني: أسعار الفائدة وسعر الصرف في الاتحاد الاوروبي

أولاً: سعر صرف الاورو

مع اندلاع أزمة الديون السيادية بدأت أوضاع اليورو تتدهور وتؤول إلى الانخفاض أمام العملات الارتكازية، فقد سجل سعر صرف اليورو مقابل الين الياباني انخفاض بشكل سريع خلال الفترة 2012/2009 حيث انخفض، في المتوسط، بنسبة 9.5٪ سنوياً، وقد ارتفعت قيمة اليورو مرة أخرى بين عامي 2013 و 2014 بنسبة 26.5% و 8.1%، ليعرف اليورو مزيد من الانخفاض مقابل الين الياباني العام 2015 بنحو 10.5% ليعاود الارتفاع في عام 2016، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (25-03): أسعار الصرف الأورو مقابل العملات الرائدة في نهاية الفترة 2017/2008

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
7,63	7,35	6,97	8,19	8,16	8,11	9,00	8,97	9,53	10,22	اليوان الصيني
126,7	120,2	134,3	140,3	129,7	102,5	111,0	116,2	130,3	152,5	الين الياباني
1,13	1,11	1,11	1,33	1,33	1,28	1,39	1,33	1,39	1,47	الدولار الأمريكي

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات اليوروستات

أما بالنسبة لسعر صرف الاورو بالنسبة للدولار فقد سجل خلال الفترة 2013/2009 تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع، حيث انخفض سعر صرف اليورو أمام الدولار سنتي 2009 و 2010 ليعرف سنة 2011 ارتفاعاً ضئيلاً بنسبة 4.5% ليعاود الانخفاض العام 2012 بنحو (-8%) ليسجل استقراراً خلال الفترة 2014/2013 في سعر صرف اليورو أمام الدولار، أما العام 2015 فقد سجل سعر صرف اليورو أمام الدولار انخفاضاً كبيراً قدر ب (-16.5٪)، في حين لم يسجل أي تغيير تقريباً في عام 2016.

أما بالنسبة لسعر صرف الأورو مقابل اليوان الصيني فقد عرف انخفاضاً خلال الفترة 2010/2009 ليستقر تقريباً سعر الصرف الأورو أمام اليوان الصيني العام 2011 (تغير ضئيل جداً 0.3%) ليعاود الانخفاض سنة 2012 بنحو 10% ليعاود الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة 2014/2013 ليسجل أكبر انخفاض له العام 2015 بنحو 15% ومن الملاحظ أن سعر صرف اليورو سجل انخفاضاً كبيراً العام 2015 أمام جميع العملات الرائدة (الدولار، الجنيه الاسترليني)، لتعرف سنة 2016 تحسناً في سعر صرف الاورو أمام اليوان الصيني.

ويعتبر سعر الصرف شديد الحساسية لجميع المتغيرات على الساحة الدولية سواء كانت اقتصادية أو سياسية، وقد عرفت الأونة الأخيرة بالتحديد نهاية 2007 تعرض العالم إلى أشد وأعنف أزمة مالية واقتصادية يمر بها الاقتصاد العالمي منذ أزمة 1929، وما لبث الاقتصاد أن يستعيد عافيته حتى بأزمة الديون السيادية تندلع في نهاية 2009 مهددة تجربة وحدة نقدية بالانهيار، جميع هذه الظروف ساهمت بشكل كبير في تدهور أسعار صرف العملات وبالخصوص أكبر العملات الارتكازية في العالم (الدولار والأورو).

ثانيا: أسعار الفائدة

يمكن قياس أسعار الفائدة طويلة الأجل من خلال تطور عائدات السندات طويلة الأجل، وقد كان معدل الفائدة في الاتحاد الأوروبي 5.3٪ في بداية الألفية، وخلال الفترة 2009/2006 تذبذب بين 4.07٪ و 4.56٪ لتسجل انخفاض إلى 3.82٪ مع بداية أزمة الديون السيادية الأوروبية، والشكل الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (26-03): معدلات أسعار الفائدة طويلة الأجل خلال الفترة 2017/2006

الدول/ السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاتحاد الاوروبي 28	4,07	4,56	4,55	4,12	3,82	4,27	3,64	2,94	2,20	1,44	1,11	1,31
منطقة اليورو -19	3,84	4,32	4,31	3,82	3,60	4,34	3,86	2,99	2,04	1,21	0,86	1,09
بلجيكا	3,81	4,33	4,42	3,90	3,46	4,23	3,00	2,41	1,71	0,84	0,48	0,72
بلغاريا	4,18	4,54	5,38	7,22	6,01	5,36	4,50	3,47	3,35	2,49	2,27	1,60
التشيك	3,80	4,30	4,63	4,84	3,88	3,71	2,78	2,11	1,58	0,58	0,43	0,98
الدانمارك	3,81	4,29	4,28	3,59	2,93	2,73	1,40	1,75	1,32	0,69	0,32	0,48
المانيا	3,76	4,22	3,98	3,22	2,74	2,61	1,50	1,57	1,16	0,50	0,09	0,32
ايرلندا	3,77	4,31	4,53	5,23	5,74	9,60	6,17	3,79	2,37	1,18	0,74	0,80
اليونان	4,07	4,50	4,80	5,17	9,09	15,75	22,50	10,05	6,93	9,67	8,36	5,98
اسبانيا	3,78	4,31	4,37	3,98	4,25	5,44	5,85	4,56	2,72	1,73	1,39	1,56
فرنسا	3,80	4,30	4,23	3,65	3,12	3,32	2,54	2,20	1,67	0,84	0,47	0,81
كرواتيا	4,43	4,93	6,04	7,83	6,28	6,54	6,13	4,68	4,05	3,55	3,49	2,77
ايطاليا	4,05	4,49	4,68	4,31	4,04	5,42	5,49	4,32	2,89	1,71	1,49	2,11
قبرص	4,13	4,48	4,60	4,60	4,60	5,79	7,00	6,50	6,00	4,54	3,77	2,62
لاتيفيا	4,13	5,28	6,43	12,36	10,34	5,91	4,57	3,34	2,51	0,96	0,53	0,83
ليتوانيا	4,08	4,54	5,61	14,00	5,57	5,16	4,83	3,83	2,79	1,38	0,90	0,31
لوكسمبورغ	3,30	4,46	4,61	4,23	3,17	2,92	1,82	1,85	1,34	0,37	0,25	0,54
المجر	7,12	6,74	8,24	9,12	7,28	7,63	7,89	5,92	4,81	3,43	3,14	2,96
مالطا	4,32	4,72	4,81	4,54	4,19	4,49	4,13	3,36	2,61	1,49	0,89	1,28
هولندا	3,78	4,29	4,23	3,69	2,99	2,99	1,93	1,96	1,45	0,69	0,29	0,52
النمسا	3,80	4,30	4,36	3,94	3,23	3,32	2,37	2,01	1,49	0,75	0,38	0,58
بولندا	5,23	5,48	6,07	6,12	5,78	5,96	5,00	4,03	3,52	2,70	3,04	3,42
البرتغال	3,91	4,42	4,52	4,21	5,40	10,24	10,55	6,29	3,75	2,42	3,17	3,05
رومانيا	7,23	7,13	7,70	9,69	7,34	7,29	6,68	5,41	4,49	3,47	3,32	3,96
سلوفينيا	3,85	4,53	4,61	4,38	3,83	4,97	5,81	5,81	3,27	1,71	1,15	0,96
سلوفاكيا	4,41	4,49	4,72	4,71	3,87	4,45	4,55	3,19	2,07	0,89	0,54	0,92
فنلندا	3,78	4,29	4,29	3,74	3,01	3,01	1,89	1,86	1,45	0,72	0,37	0,55
السويد	3,70	4,17	3,89	3,25	2,89	2,61	1,59	2,12	1,72	0,72	0,54	0,65
المملكة المتحدة البريطانية	4,37	5,06	4,50	3,36	3,36	2,87	1,74	2,03	2,14	1,79	1,22	1,18

source: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

وقد انخفضت أسعار الفائدة في الاتحاد الاوروبي بشكل مطرد خلال الفترة 2017/2010 لتصل إلى 1.3٪ في عام 2017. وقد سجل هذا الانخفاض في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي، وقد تراوحت معدلات الفائدة بين 0.3٪ في ليتوانيا وألمانيا و 0.5٪ في الدنمارك ولكسمبرغ وهولندا إلى 3.0٪ في البرتغال و 3.4٪ في بولندا و 4.0٪ في رومانيا و 6.0٪ في اليونان.

الفرع الثالث:معدلات البطالة في الاتحاد الاوربي

تسببت أزمة اليورو في تكاليف ومشاكل اجتماعية ضخمة وخاصة فيما يتعلق بارتفاع مستويات البطالة، فعندما حدث الانكماش وتراجع النشاط الاقتصادي أغلقت العديد من المؤسسات أبوابها وقامت بتسريح عدد كبير من العمال وخفضت الأجور وأصبحت الإعانات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة غير كافية وتدهورت بذلك الحالة الصحية والغذائية والتعليمية وارتفعت نسب الفقر والبطالة، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في منطقة اليورو ودول الاتحاد الأوروبي ككل خلال الفترة 2015/2005.

الجدول رقم (27-03):تغير معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005 / 2015

الجنسين %

الدول/ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الاوربي 28	8,9	8,2	7,1	7,0	8,9	9,5	9,6	10,4	10,8	10,2	9,4
منطقة اليورو -19	9,0	8,3	7,4	7,5	9,5	10,1	10,1	11,3	12,0	11,6	10,9
بلجيكا	8,5	8,3	7,5	7,0	7,9	8,3	7,2	7,6	8,4	8,5	8,5
بلغاريا	10,1	9,0	6,9	5,6	6,8	10,3	11,3	12,3	13,0	11,4	9,2
التشيك	7,9	7,2	5,3	4,4	6,7	7,3	6,7	7,0	7,0	6,1	5,1
الدانمارك	4,8	3,9	3,8	3,4	6,0	7,5	7,6	7,5	7,0	6,6	6,2
المانيا	11,2	10,3	8,7	7,5	7,8	7,0	5,8	5,4	5,2	5,0	4,6
استونيا	8,0	5,9	4,6	5,5	13,5	16,7	12,3	10,0	8,6	7,4	6,2
ايرلندا	4,4	4,4	4,7	6,4	12,0	13,9	14,7	14,7	13,1	11,3	9,4
اليونان	10,0	9,0	8,4	7,8	9,6	12,7	17,9	24,5	27,5	26,5	24,9
اسبانيا	9,2	8,5	8,2	11,3	17,9	19,9	21,4	24,8	26,1	24,5	22,1
فرنسا	8,5	8,5	7,7	7,1	8,7	8,9	8,8	9,4	9,9	10,3	10,4
كرواتيا	12,7	11,2	9,9	8,6	9,2	11,7	13,7	16,0	17,3	17,3	16,3
ايطاليا	7,7	6,8	6,1	6,7	7,8	8,4	8,4	10,7	12,2	12,7	11,9
قبرص	5,3	4,6	3,9	3,7	5,4	6,3	7,9	11,9	15,9	16,1	15,0
لاتيفيا	10,0	7,0	6,1	7,7	17,5	19,5	16,2	15,0	11,9	10,8	9,9
ليتوانيا	8,3	5,8	4,3	5,8	13,8	17,8	15,4	13,4	11,8	10,7	9,1
لوكسمبورغ	4,5	4,7	4,1	5,1	5,1	4,4	4,9	5,1	5,9	5,9	6,7
المجر	7,2	7,5	7,4	7,8	10,0	11,2	11,0	11,0	10,2	7,7	6,8
مالطا	6,9	6,8	6,5	6,0	6,9	6,9	6,4	6,3	6,4	5,8	5,4
هولندا	4,7	3,9	3,2	2,8	3,4	4,5	5,0	5,8	7,3	7,4	6,9
النمسا	5,6	5,3	4,9	4,1	5,3	4,8	4,6	4,9	5,4	5,6	5,7
بولندا	17,8	13,9	9,6	7,1	8,2	9,7	9,7	10,1	10,3	9,0	7,5
البرتغال	7,7	7,8	8,1	7,7	9,6	11,0	12,9	15,8	16,4	14,1	12,6
رومانيا	7,2	7,3	6,4	5,8	6,9	7,0	7,2	6,8	7,1	6,8	6,8
سلوفينيا	6,5	6,0	4,9	4,4	5,9	7,3	8,2	8,9	10,1	9,7	9,0
سلوفاكيا	16,3	13,4	11,1	9,5	12,0	14,4	13,6	14,0	14,2	13,2	11,5
فنلندا	8,4	7,7	6,9	6,4	8,2	8,4	7,8	7,7	8,2	8,7	9,4
السويد	7,8	7,1	6,2	6,2	8,4	8,6	7,8	8,0	8,1	8,0	7,4
المملكة المتحدة البريطانية	4,8	5,4	5,3	5,6	7,6	7,8	8,1	7,9	7,6	6,1	5,3

Source: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do>

سجل معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي ارتفاعات قياسية في السنوات الاخيرة. و تعتبر الأزمة الاقتصادية التي عرفتها منطقة اليورو من بين الأسباب التي ساهمت في ذلك. ففي اليونان و إسبانيا تجاوزت نسبة البطالة الـ 20%. وحتى في فرنسا قلّت فرص العمل بالنسبة لآلاف الأشخاص، خصوصا الشباب منهم والذين يجدون صعوبة يوما بعد يوم في دخول سوق العمل. ومن خلال ملاحظة الجدول أعلاه يتضح لنا أن معدلات البطالة في منطقة اليورو قد سجلت أعلى مستوى لها في عشر سنوات بحوالي 9.5% في سنة 2009 وهذا بعد أن زاد خفض الشركات لعدد العاملين فيها، فسوق العمل فقد حوالي 273 ألف وظيفة في دول منطقة اليورو، وهو أعلى رقم سجل منذ 1999،¹ ليستمر معدل البطالة في الارتفاع سنة 2010 ليصل إلى حوالي 10.1% في منطقة اليورو وقد وصل عدد العاطلين عن العمل حوالي 15905 ألف رجلا وامرأة في منطقة اليورو في 2010، وحوالي 22738 ألف شخص في دول الاتحاد الأوروبي وقد ارتفع عدد الباطلين عن العمل في منطقة اليورو بـ 536 ألف شخص سنة 2010 مقارنة بحوالي 15069 ألف عام 2009، وقد استمر الارتفاع في معدل البطالة حيث سجل ارتفاعا قياسيا جديدا نسبته 11.3% في عام 2012 مقارنة بـ 10.1% في المائة سنة 2012، وقد وصل عدد الباطلين 18 مليون عاطل في منطقة العملة الموحدة. وبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي بلغت نسبة البطالة 10.4% في المائة في عام 2012، مقارنة بـ 9.6% سنة 2011. وكان هناك أكثر من 25 مليون عاطل في الاتحاد الأوروبي في عام 2012، وقد زادت اعداد العاطلين عن العمل بواقع حوالي 2 مليون في المنطقتين، وكانت اسبانيا واليونان المتضرر الأكبر والسائرتين في خطط تقشفية حيث بلغت نسبة البطالة بهما 24.8% و 24.4% على التوالي، ومن بين الدول الاعضاء التي سجلت اقل نسبة عاطلين عن العمل: النمسا 4.9%، هولندا 5.8%، لوكسمبورج 5.1% و المانيا 5.4%.

واصلت أزمة البطالة في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بالتزايد سنة 2013 حيث وصلت 10.8% و 12% على التوالي وذلك بسبب مشكلة الديون الأوروبية خاصة في إسبانيا واليونان. وبحسب أغلبية البيانات الحديثة، فإن مستوى البطالة سجل رقم قياسي في إسبانيا بلغ نحو 26.1% أي أن نسبة 50% من الشبان عاطلين عن العمل، وأدى ارتفاع معدلات البطالة وصعوبة الحصول على الوظائف إلى انتشار تظاهرات الاحتجاج بين العمال الشبان. وعلى نقيض الكثير من البلدان التي تعاني من معدلات بطالة عالية فإن إسبانيا لم تتسلم مباشرة أية حزم مساعدات. وقد بقيت أيضا معدلات البطالة في البرتغال على امتداد سنوات في ارتفاع مستمر. حيث بلغ معدل البطالة السنوي رقما قياسيا سنة 2013 مسجلا حوالي 16.4%. وتواجه البلدان التي تعاني من معدلات عالية في البطالة ضغوطات من قبل مواطنيها والمقرضين الدوليين ووكالات التصنيفات الائتمانية لتحسين وضع البطالة الحاد. أما عام 2015 فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في دول الاتحاد الأوروبي في 22 مليوناً و 884 شخصاً، فيما بلغ عددهم في دول منطقة اليورو 17 مليوناً و 450 شخصاً. وبالتالي فقد انخفض معدل البطالة في دول اليورو وبلغ 10.9%، مقارنةً بالعام الماضي، حيث كان 11.6%، وأقل معدل منذ عام 2012، فقد انخفض العدد بحوالي 1.9 مليون شخص في مجمل دول الاتحاد، ومنهم حوالي 1.2 مليون شخص في منطقة اليورو، وقد تراجعت نسبة البطالة في إسبانيا من 24.5% عام 2014، إلى 22.1% عام 2015. كما انخفضت في بلغاريا من 11.4% في العام 2014، إلى 9.2% العام 2015. كما انخفضت في سلوفاكيا من 13.2% إلى 11.5%، وانخفضت أيضا في ألمانيا من 5% سنة 2014 إلى 4.6% العام 2015، مما طمأن الأسواق إلى أن إنفاق المستهلكين سيواصل قيادة النمو في اقتصاد الاتحاد الأوروبي. في حين عرفت فنلندا ارتفاع في معدل البطالة من 8.7%، إلى 9.4%. وارتفعت البطالة في فرنسا من 10.3% عام 2014، إلى نحو 10.4% عام 2015. ويرجع محللون

¹ - بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية-دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي -دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي-، مرجع سابق، ص 135.

اقتصاديون ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في فرنسا الى تضرر قطاعات حيوية جراء الازمة المالية التي دفعت مصانع عديدة الى إغلاق ابوابها والاستغناء عن عمالها¹. وبحسب تقرير نشره مكتب الإحصاء الأوروبي، فقد ارتفعت نسبة البطالة في الاتحاد الأوروبي بين الشباب، خلال الفترة 2014/2008، من 15.9% إلى 22.2%، وهذا بسبب الأزميتين الأمريكية والأوروبية.

وقد أظهرت بيانات رسمية، انخفاضاً في معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي إلى 3ر8 بالمئة في أكتوبر 2016 ليسجل أدنى مستوى مستوى منذ فبراير 2009. وذكرت البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاءات الأوروبي (يوروستات) أن معدل البطالة في أكتوبر 2016 تراجع مقارنة بنسبة 8.4% شهر سبتمبر 2016 و 9.1% في أكتوبر من العام 2015، وأضافت البيانات أن معدل البطالة في منطقة اليورو انخفض إلى 9.8% في أكتوبر 2016 مقابل 10.6% في الفترة ذاتها من 2015 محققاً بذلك الانخفاض أيضاً أدنى مستوى للبطالة في المنطقة منذ يوليو 2009. وأشار مكتب (يوروستات) إلى أن 20 مليوناً و 448 ألف نسمة من الجنسين في الاتحاد الأوروبي منهم 15 مليوناً و 908 آلاف شخص من منطقة اليورو كانوا عاطلين في أكتوبر 2016، فيما انخفض معدل البطالة في سبتمبر 2016 نحو 190 ألف شخص في الاتحاد الأوروبي و 178 ألفاً آخرين بمنطقة اليورو.³

الفرع الرابع: معدلات التضخم في الاتحاد الاوروي

التضخم هو أحد أكبر المشكلات الاقتصادية التي نالت قسطاً كبيراً من الاهتمام من طرف الخبراء الاقتصاديين والحكومات، ويمثل امتحاناً صعباً للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعددة على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية، وقد عرف أنصار النظرية الكمية التضخم بأنه "زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو ارتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت، و يعرف أيضاً على أنه إنخفاض القوة الشرائية للنقود.⁴ و يستخدم مصطلح التضخم لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل⁵:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار. - ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح. - ارتفاع التكاليف. - الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية. وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها «التضخم» هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم.

وتعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والنتيجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها.

¹ - عدم ذكر الكاتب، رقم قياسي لعدد العاطلين عن العمل في فرنسا، نشرت يوم 2013/04/25، على الساعة 19:44، على الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.euronews.com/2013/04/25/record-levels-of-unemployment-in-france/>

² TRT العربية، بينما ترتفع في أوروبا.. نسبة "بطالة الشباب" تنخفض لـ18% في تركيا، هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية، <http://www.trtarabic.tv/>، نشرت يوم 2015/09/14، وأطلع عليها يوم 2017/02/18 على الساعة 20:45.

³ الجزيرة، معدل البطالة في أوروبا ينخفض إلى أدنى مستوى منذ 2009، [HTTP://WWW.AL-JAZIRAHONLINE.COM](http://www.al-jazirahonline.com)، نشرت يوم 2016/12/01 على الساعة 18:42، أطلع عليه يوم 217/02/18، على الساعة 21:03.

⁴ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، الاردن، 2000، ص 163.

⁵ - نشرة توعوية، التضخم الاقتصادي، مجلة اضاءات، السلسلة الخامسة - العدد 3، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، أكتوبر 2012، ص 2.

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي

وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وهي الطبقة المتوسطة والضعيفة. وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم. وهكذا تنخفض القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي فالقدرة الشرائية للمواطن هي في علاقة عكسية مع مستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار فإن القدرة الشرائية للمواطن تنخفض، والعكس صحيح.¹

جدول رقم (03-28): معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016/2005

الدول/ السنوات %	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الاوروبي 28	2,3	2,3	2,4	3,7	1	2,1	3,1	2,6	1,5	0,5	0	0,3
منطقة اليورو -19-	2,2	2,2	2,2	3,3	0,3	1,6	2,7	2,5	1,3	0,4	0	0,2
بلجيكا	2,5	2,3	1,8	4,5	0	2,3	3,4	2,6	1,2	0,5	0,6	1,8
بلغاريا	6	7,4	7,6	12	2,5	3	3,4	2,4	0,4	-1,6	-1,1	-1,3
التشيك	1,6	2,1	2,9	6,3	0,6	1,2	2,2	3,5	1,4	0,4	0,3	0,6
الدانمارك	1,7	1,8	1,7	3,6	1	2,2	2,7	2,4	0,5	0,4	0,2	0
المانيا	1,9	1,8	2,3	2,8	0,2	1,1	2,5	2,1	1,6	0,8	0,1	0,4
استونيا	4,1	4,4	6,7	10,6	0,2	2,7	5,1	4,2	3,2	0,5	0,1	0,8
ايرلندا	2,2	2,7	2,9	3,1	-1,7	-1,6	1,2	1,9	0,5	0,3	0	-0,2
اليونان	3,5	3,3	3	4,2	1,3	4,7	3,1	1	-0,9	-1,4	-1,1	0
اسبانيا	3,4	3,6	2,8	4,1	-0,2	2	3	2,4	1,5	-0,2	-0,6	-0,3
فرنسا	1,9	1,9	1,6	3,2	0,1	1,7	2,3	2,2	1	0,6	0,1	0,3
كرواتيا	3	3,3	2,7	5,8	2,2	1,1	2,2	3,4	2,3	0,2	-0,3	-0,6
ايطاليا	2,2	2,2	2	3,5	0,8	1,6	2,9	3,3	1,2	0,2	0,1	-0,1
قبرص	2	2,2	2,2	4,4	0,2	2,6	3,5	3,1	0,4	-0,3	-1,5	-1,2
لاتيفيا	6,9	6,6	10,1	15,3	3,3	-1,2	4,2	2,3	0	0,7	0,2	0,1
ليتوانيا	2,7	3,8	5,8	11,1	4,2	1,2	4,1	3,2	1,2	0,2	-0,7	0,7
لوكسمبورغ	3,8	3	2,7	4,1	0	2,8	3,7	2,9	1,7	0,7	0,1	0
المجر	3,5	4	7,9	6	4	4,7	3,9	5,7	1,7	0	0,1	0,4
مالطا	2,5	2,6	0,7	4,7	1,8	2	2,5	3,2	1	0,8	1,2	0,9
هولندا	1,5	1,6	1,6	2,2	1	0,9	2,5	2,8	2,6	0,3	0,2	0,1
النمسا	2,1	1,7	2,2	3,2	0,4	1,7	3,6	2,6	2,1	1,5	0,8	1
بولندا	2,2	1,3	2,6	4,2	4	2,6	3,9	3,7	0,8	0,1	-0,7	-0,2
البرتغال	2,1	3	2,4	2,7	-0,9	1,4	3,6	2,8	0,4	-0,2	0,5	0,6
رومانيا	9,1	6,6	4,9	7,9	5,6	6,1	5,8	3,4	3,2	1,4	-0,4	-1,1
سلوفينيا	2,5	2,5	3,8	5,5	0,9	2,1	2,1	2,8	1,9	0,4	-0,8	-0,2
سلوفاكيا	2,8	4,3	1,9	3,9	0,9	0,7	4,1	3,7	1,5	-0,1	-0,3	-0,5
فنلندا	0,8	1,3	1,6	3,9	1,6	1,7	3,3	3,2	2,2	1,2	-0,2	0,4
السويد	0,8	1,5	1,7	3,3	1,9	1,9	1,4	0,9	0,4	0,2	0,7	1,1
المملكة المتحدة البريطانية	2,1	2,3	2,3	3,6	2,2	3,3	4,5	2,8	2,6	1,5	0	0,7

¹ - بوهنة كلثوم ، بن عزة محمد ، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري ، <http://iefpedia.com/arab> ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، نشرت يوم 7 أبريل 2014 على الساعة 20:08 ، ص.7.

Source :<http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=en&pcode=tec00118&plugin=1>

قد شهدت معدلات التضخم تباينا منذ بداية الأزميتين الماليتين العالمية والأوروبية . وهذا راجع إلى التدابير التي اتبعتها الحكومات لمواجهة الأزمة والتي قد أدت إلى زيادة الأمر سوءا كما أن هذه التطورات أثرت على معدل النمو الاقتصادي، فقد سجلت منطقة اليورو تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم بين الانخفاض والارتفاع تفاعلا مع العوامل الدولية من جهة وأزمة الديون السيادية ، ومن خلال تحليل الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع معدل التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الاوروبي اجمالا خلال عام 2008 حيث بلغ 3.3% مقارنة مع 2.2% في عام 2007 في منطقة اليورو و 3.7% سنة 2008 مقارنة ب 2.4% عام 2007 في الاتحاد الأوروبي ويعود السبب في ارتفاع معدل التضخم إلى تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت مختلف اقتصادات العالم والتي كان تأثيرها أشد على دول الاتحاد الأوروبي ويرجع ذلك إلى الارتباط القوي للاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي من خلال قنوات تدويل الأزمة خصوصا منها قناة سوق النقد " الارتباط الدولار"، وهو ما ينعكس سلبا على المستوى العام للأسعار ومن ثم الاستهلاك ورفاهية الأفراد بصفة عامة وهذا ما يؤدي تدريجيا لانخفاض معدلات النمو في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي ككل، ولكن سرعان ما عاود التضخم الانخفاض خلال العام 2009، ليعاود مرة أخرى الارتفاع سنتي 2010 و2011 مسجلا على التوالي حوالي 1.6%، 2.7%، في منطقة اليورو و 2.1%، 3.1% في الاتحاد الأوروبي، وبداية من سنة 2012 عرفت الضغوط تراجعها كبيرا وهذا نتيجة لاستمرار الاتجاه النزولي لأسعار الطاقة. فقد سجلت معدلات التضخم عام 2015 نسبة 0% في المنطقتين وهذا مع استمرار هبوط أسعار الطاقة الذي أبطأ تأثير ارتفاع أسعار السلع الصناعية والخدمات، فقد انخفضت أسعار الطاقة 5.6% في جويلية 2015. وزادت أسعار الأغذية غير المصنعة انخفاضا إلى 1.3% في جويلية مقارنة ب 1.9% في الشهر السابق. وتسارع معدل تضخم أسعار الخدمات والسلع الصناعية -التضخم الأساسي أو مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة – حيث زادت الأسعار 0.9% في جويلية 2015 مقارنة مع 0.8% في جوان 2015¹. وقد سجلت سنة 2015 معدلات تضخم سلبية في 11 دولة من دول الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم الأساسي لسنة 2016 إلى 0.8٪، وهو نفس المستوى الذي كان عليه عام 2015².

وقد صعدت أسعار المستهلك " التضخم" في منطقة اليورو- 19 دولة- بنسبة 1.8% على أساس سنوي في جانفي 2017، مقارنة مع 1.1% في ديسمبر السابق عليه. وقال مكتب الإحصاءات الأوروبية "يوروستات" في تقرير له اليوم، إن نسبة التضخم في الاتحاد الأوروبي- يتكون من 28 دولة- بلغت 1.7% شهر جانفي على أساس سنوي، مقارنة مع 1.2% في الشهر السابق عليه. وتتجه نسب أسعار المستهلك "التضخم"، في كل من منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي للصعود نحو المستويات المستهدفة 3%، لكنها تسير بوتيرة بطيئة، ويعد صعود أسعار الطاقة "النفط الخام والمحروقات بشكل رئيس"، العامل الأول والرئيس في صعود نسب التضخم، في كل من منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، وفقا لما ذكرته وكالة "الأناضول" التركية للأنباء. وصعد سعر برميل النفط الخام بنسبة 105% خلال جانفي 2017 مقارنة مع الفترة المناظرة من العام الماضي 2016، صعوداً من 27 دولاراً إلى حدود 56 دولاراً في الوقت الحالي³.

¹-عربية sky news، استقرار التضخم في منطقة اليورو، <http://www.skynewsarabia.com>، الجمعة 31 يوليو، 2015 - 12:41 بتوقيت أبوظبي، أطلع عليه يوم 2017/02/24، على الساعة 09:11.

²- European commission, *European economy forecast -autumn 2016*-, novembre 2016, p43.

³-الوطن بوابة الكترونية شاملة، الإحصاءات الأوروبية: نسبة التضخم في "الاتحاد الأوروبي" بلغت 1.7% الشهر الماضي، <http://www.elwatannews.com/news/details/1905690>، نشرت يوم 2017/02/22 على الساعة 06:56، أطلع عليها يوم 2017/02/24 على الساعة 09:36.

الفرع الخامس:الاتجاهات العامة في الميزانية العامة للاتحاد الاوروبي

يعرفها القانون الفرنسي المتعلق بقوانين المالية في مادته 16، على أنّها " العملية التي بواسطتها يمكن توقع وتقدير الإيرادات والنفقات السنوية للدولة" ¹. وبالتالي يمكن القول أن الميزانية العامة للدولة تقوم على تقدير لايرادات الدولة ونفقاتها خلال فترة زمنية معينة تحدد غالبا بسنة.

وبالحديث عن الاتحاد الاوروبي يتعين على البرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء والمفوضية الأوروبية اعتماد ميزانية الاتحاد الأوروبي كل عام ، حيث تمثل تقريبا 1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، إضافة إلى الميزانية العامة للدولة يقوم الأوروبي أيضا باعتماد إطار مالي متعدد السنوات FFM لمدة سبع سنوات ². لا يمثل الغطاء المالي متعدد السنوات MFFs ميزانية تغطي عدة سنوات بل هو يحدد الحد الأقصى الذي يمكن أن ينفقه الاتحاد الأوروبي على أولوياته في هذه السنوات. وهو يهدف إلى ضمان تطور إنفاق الاتحاد الأوروبي بما يتماشى مع سياساته. ويجري التفاوض على الميزانية العامة للدولة ضمن حدود الإنفاق المبينة في إطار التمويل المتعدد الأطراف.

وقد أقرت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة العامة 3% إلا أن بعض دول الاتحاد الاوروبي خرقت هذه النسبة بكثير من بينها ايرلندا بأعلى نسبة سنة 2011 تقدر ب(-12.6%) تليها اليونان (-10.3%) واسبانيا (-9.6%) ويحصل العجز في الموازنة العامة عندما يكون الإنفاق أكبر من الإيرادات ، ويشير الجدول التالي إلى اتجاهات الميزانية العامة خلال الفترة 2014/2005 في الاتحاد الاوروبي .

¹-أوكيل محمد أمين، محاضرات في قانون الميزانية العامة –مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية-، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2014-2015، ص8.

²-Directorate for European Affairs DEA, **The European Union** , Switzerland, October 2016 , p17.

جدول رقم (29-03) : الميزانية العامة لدول الاتحاد الأوروبي "رصيد" خلال الفترة 2005/2015

الدول / السنوات of BIP %	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الاوروبي 28	-2,5	-1,6	-0,9	-2,4	-6,6	-6,4	-4,6	-4,3	-3,3	-3,0	-2,4
منطقة اليورو -19	-2,6	-1,5	-0,6	-2,2	-6,3	-6,2	-4,2	-3,6	-3,0	-2,6	-2,1
بلجيكا	-2,6	0,2	0,1	-1,1	-5,4	-4,0	-4,1	-4,2	-3,0	-3,1	-2,5
بلغاريا	1,0	1,8	1,1	1,6	-4,1	-3,1	-2,0	-0,3	-0,4	-5,5	-1,7
التشيك	-3,1	-2,3	-0,7	-2,1	-5,5	-4,4	-2,7	-3,9	-1,2	-1,9	-0,6
الدانمارك	5,0	5,0	5,0	3,2	-2,8	-2,7	-2,1	-3,5	-1,0	1,4	-1,3
المانيا	-3,4	-1,7	0,2	-0,2	-3,2	-4,2	-1,0	0,0	-0,2	0,3	0,7
استونيا	1,1	2,9	2,7	-2,7	-2,2	0,2	1,2	-0,3	-0,2	0,7	0,1
ايرلندا	1,6	2,8	0,3	-7,0	-13,8	-32,1	-12,6	-8,0	-5,7	-3,7	-1,9
اليونان	-6,2	-5,9	-6,7	-10,2	-15,1	-11,2	-10,3	-8,8	-13,2	-3,6	-7,5
اسبانيا	1,2	2,2	2,0	-4,4	-11,0	-9,4	-9,6	-10,5	-7,0	-6,0	-5,1
فرنسا	-3,2	-2,3	-2,5	-3,2	-7,2	-6,8	-5,1	-4,8	-4,0	-4,0	-3,5
كرواتيا	-3,9	-3,4	-2,4	-2,8	-6,0	-6,2	-7,8	-5,3	-5,3	-5,4	-3,3
ايطاليا	-4,2	-3,6	-1,5	-2,7	-5,3	-4,2	-3,7	-2,9	-2,7	-3,0	-2,6
قبرص	-2,2	-1,0	3,2	0,9	-5,4	-4,7	-5,7	-5,8	-4,9	-8,8	-1,1
لاتيفيا	-0,4	-0,6	-0,7	-4,1	-9,1	-8,5	-3,4	-0,8	-0,9	-1,6	-1,3
ليتوانيا	-0,3	-0,3	-0,8	-3,1	-9,1	-6,9	-8,9	-3,1	-2,6	-0,7	-0,2
لوكسمبورغ	0,1	2,0	4,2	3,4	-0,7	-0,7	0,5	0,3	1,0	1,5	1,6
المجر	-7,8	-9,3	-5,1	-3,6	-4,6	-4,5	-5,5	-2,3	-2,6	-2,1	-1,6
مالطا	-2,7	-2,6	-2,3	-4,2	-3,3	-3,2	-2,6	-3,7	-2,6	-2,0	-1,3
هولندا	-0,3	0,2	0,2	0,2	-5,4	-5,0	-4,3	-3,9	-2,4	-2,3	-1,9
النمسا	-2,6	-2,6	-1,4	-1,5	-5,4	-4,5	-2,6	-2,2	-1,4	-2,7	-1,0
بولندا	-4,0	-3,6	-1,9	-3,6	-7,3	-7,3	-4,8	-3,7	-4,1	-3,4	-2,6
البرتغال	-6,2	-4,3	-3,0	-3,8	-9,8	-11,2	-7,4	-5,7	-4,8	-7,2	-4,4
رومانيا	-0,8	-2,1	-2,8	-5,5	-9,5	-6,9	-5,4	-3,7	-2,1	-0,8	-0,8
سلوفينيا	-1,3	-1,2	-0,1	-1,4	-5,9	-5,6	-6,7	-4,1	-15,0	-5,0	-2,7
سلوفاكيا	-2,9	-3,6	-1,9	-2,4	-7,8	-7,5	-4,3	-4,3	-2,7	-2,7	-2,7
فنلندا	2,6	3,9	5,1	4,2	-2,5	-2,6	-1,0	-2,2	-2,6	-3,2	-2,8
السويد	1,8	2,2	3,3	1,9	-0,7	-0,1	-0,2	-1,0	-1,4	-1,6	0,2
المملكة المتحدة البريطانية	-3,3	-2,7	-2,9	-4,9	-10,2	-9,6	-7,6	-8,3	-5,7	-5,8	-4,4

source: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

تعتبر الإحصاءات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة ضرورية لتحديد صحة اقتصادات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي. وتحت ميثاق الاستقرار والنمو (SGP) تتعهد الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي بالحفاظ على العجز والديون أقل من قيم معينة: ألا يتجاوز عجز الموازنة - 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين لا يمكن أن يتجاوز الدين العام 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد عرفت جميع دول PIIGS وبالخصوص خلال فترة الأزمة تسجيل معدلات عجز موازاني فاقت أضعاف النسبة المتفق عليها في ميثاق الاستقرار والنمو (3%) ماعدا ايطاليا والتي سجل معدل العجز الموازني فيها نسب معقولة نوعا ما مقارنة بباقي دول PIIGS

، وقد عرفت الموازنة العامة لاطاليا تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2012 محققة النسبة المتفق عليها في ميثاق الاستقرار والنمو وهذا راجع لبداية تعافي الاقتصادي الايطالي. وبالحدث عن سنة 2015 سجلت أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي فائضا وهي ألمانيا، السويد، استونيا ولوكسمبورغ وفي حين فاقت نسبة العجز الموازني النسبة المتفق عليها (3%) في خمس دول وهي اليونان، فرنسا، اسبانيا وهي دول من منطقة اليورو والتي يلزم عليها قانون منطقة اليورو الحفاظ على نسبة عجز لا تفوق 3% من الناتج المحلي بريطانيا و كرواتيا خارج منطقة اليورو وقد سجلت باقي الدول عجز موازني أقل من أو يساوي -3.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

أولا: الإيرادات الحكومية:

الإيرادات العامة هي مجموعة المبالغ النقدية أو الأموال التي تحصل عليها الدولة وغيرها من الأشخاص العامة التابعة لها بغية تغطية النفقات العامة ووضع السياسة المالية للدولة موضع التنفيذ، ورغم تعدد تقسيمات الإيرادات العامة يمكن إجمالها فيما يأتي: إيرادات أملاك الدولة (الدومين)، الإصدار النقدي الجديد، الرسوم العامة، القروض العامة، الضرائب والإعانات الدولية.¹

وبالحديث عن الاتحاد الأوروبي فلا يمكنه أن يفرض ضرائب أو رسوم. بدلا من ذلك فهو يعتمد على ثلاثة مصادر رئيسية

لإيراداته هي:²

- مساهمات من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي- أنظر الملحق رقم (06-03)-
 - نسبة مئوية من إيرادات رسم القيمة المضافة-TVA- للدول الأعضاء
 - رسوم الاستيراد المفروضة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.
- لذلك يمكن القول أن حوالي 90٪ من إيرادات الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي تعود إلى الدول الأعضاء.

¹-بن طي دلال، محاضرات في مقياس المالية العامة- لطلبة السنة الثانية ليسانس-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص24.

²-Directorate for European Affairs DEA , op cit , p17.

الجدول رقم (03-30): إجمالي الإيرادات الحكومية العامة خلال الفترة 2005/2015

الدول/ السنوات % of BIP	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الاوربي 28	43,2	43,6	43,7	43,8	43,4	43,5	44,0	44,7	45,4	45,1	44,9
منطقة اليورو -19-	44,1	44,6	44,7	44,4	44,4	44,3	44,9	46,1	46,7	46,8	46,5
بلجيكا	48,9	48,7	48,3	49,2	48,8	49,3	50,3	51,6	52,7	52,0	51,3
بلغاريا	38,1	35,7	38,8	38,7	35,3	33,1	31,9	34,1	37,1	36,6	39,0
التشيك	38,7	38,5	39,3	38,1	38,1	38,6	40,3	40,5	41,4	40,3	41,3
الدانمارك	56,2	54,8	54,6	53,6	53,7	54,0	54,4	54,5	54,8	56,7	53,5
المانيا	42,8	43,0	43,0	43,4	44,3	43,0	43,8	44,3	44,5	44,7	44,7
استونيا	35,1	36,5	36,8	37,1	43,9	40,7	38,6	39,0	38,4	39,1	40,5
ايرلندا	34,9	36,6	36,1	34,8	33,3	33,2	33,3	33,8	34,1	34,1	27,6
اليونان	39,4	39,2	40,4	40,7	38,9	41,3	44,0	46,6	49,1	47,0	47,9
اسبانيا	39,5	40,5	40,9	36,7	34,8	36,2	36,2	37,6	38,6	38,9	38,6
فرنسا	49,7	50,2	49,7	49,8	49,6	49,6	50,8	52,0	52,9	53,4	53,5
كرواتيا	41,6	41,9	42,5	42,0	41,6	41,3	41,0	41,8	43,0	42,9	43,6
ايطاليا	43,0	44,0	45,3	45,1	45,9	45,6	45,7	47,8	48,1	47,9	47,8
قبرص	36,9	37,5	40,6	39,1	36,5	37,1	36,4	36,1	36,4	39,4	39,0
لاتيفيا	33,9	35,5	33,3	33,2	34,6	36,3	35,7	36,3	36,1	35,9	35,8
ليتوانيا	33,7	34,0	34,4	35,0	35,8	35,4	33,5	33,0	32,9	34,0	34,9
لوكسمبورغ	44,1	42,1	42,4	43,6	45,3	43,7	43,2	44,6	44,4	43,8	43,7
المجر	41,7	42,3	45,0	45,1	46,0	45,0	44,2	46,2	46,8	46,9	48,5
مالطا	39,6	39,7	38,9	38,4	38,6	37,9	38,7	39,1	39,4	39,5	39,9
هولندا	42,1	43,2	42,7	43,8	42,7	43,2	42,7	43,2	43,9	43,9	43,2
النمسا	48,8	48,1	48,1	48,7	49,1	48,6	48,5	49,2	49,9	50,0	50,6
بولندا	40,3	41,0	41,3	40,6	37,7	38,4	39,0	39,0	38,4	38,7	38,9
البرتغال	40,5	40,9	41,5	41,6	40,4	40,6	42,6	42,9	45,1	44,6	44,0
رومانيا	32,3	33,1	35,4	33,2	31,5	32,7	33,7	33,6	33,3	33,6	34,9
سلوفينيا	43,6	43,0	42,1	42,5	42,3	43,6	43,3	44,5	45,3	45,0	45,1
سلوفاكيا	36,9	35,2	34,4	34,5	36,3	34,7	36,5	36,3	38,7	39,3	42,9
فنلندا	51,9	52,3	51,9	52,4	52,2	52,1	53,3	54,0	54,9	54,9	54,9
السويد	54,5	53,5	53,0	52,3	52,4	51,1	50,5	50,8	51,0	50,0	50,4
المملكة المتحدة البريطانية	37,5	38,4	38,3	40,0	37,6	38,5	38,8	38,1	39,0	38,0	38,5

Source: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

لقد تراوحت الإيرادات الحكومية في الاتحاد الاوربي خلال الفترة 2010/2005 بين 43.2% و 43.8% من إجمالي الناتج المحلي لترتفع هذه الإيرادات في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية مسجلة نسبة 44% من الناتج المحلي الإجمالي العام 2011، لتستمر في الارتفاع مسجلة نحو 45.4% العام 2013 لتراجع وتعرف انخفاضاً خلال الفترة 2015/2014 فقد سجلت العام 2015 نحو 44.9%. ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن دول PIIGS سجلت العام 2009 انخفاضاً في إيراداتها مقارنة بسنة 2008 باستثناء إيطاليا والتي عرفت زيادة إيراداتها ويرجع سبب انخفاض إيرادات دول PIIGS إلى أزمة الديون السادية التي مست المنطقة، لتعرف دول PIIGS إبتداءاً من سنة 2010 زيادة في إيراداتها.

ثانيا: الانفاق الحكومي

يعتبر الانفاق الحكومي أدوات من أدوات السياسة المالية للدولة ويعرف الانفاق الحكومي على انه: مجموعة من المصروفات تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، ويمكن تعريف الانفاق الحكومي أيضا على انه المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات الى المواطنين او لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها او لمساعدة فئة من فئات المجتمع او لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.¹ ويمثل الانفاق الحكومي أحد مكونات الإنفاق الكلي وينقسم إلى إنفاق حكومي استهلاكي وإنفاق حكومي استثماري، ويرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي بصفة عامة، إذ من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي كون هذا الأخير يمثل إحدى مكونات الإنفاق الكلي.

إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه - إنتاجية الإنفاق العام-، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال: زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.²

ويخطط الاتحاد الأوروبي لإنفاقه على مدى سبع سنوات من خلال الإطار المالي المتعدد السنوات MFFs. ويحدد إطار التمويل المتعدد الأطراف بشكل عام الإنفاق الأقصى للاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات. كما يحدد الحد الأقصى العام لمبلغ المدفوعات الفعلية التي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقدمها في غضون عام. ويهدف الإطار المالي متعدد السنوات إلى ضمان تطور إنفاق الاتحاد الأوروبي بما يتماشى مع سياساته. وتتفاوض المؤسسات الأوروبية على هذا الإطار المالي، وللموافقة عليه يتطلب ذلك اتفاقا بالإجماع في المجلس الأوروبي - مما يعني أن كل رئيس من الدول الأعضاء في الحكومة يجب أن يوافق عليه - ويتطلب أيضا موافقة البرلمان الأوروبي.

وقد وضع الإطار المالي المتعدد السنوات MFFs للميزانية للمرة الأولى خلال الفترة 1988-1992 بهدف مراقبة النمو كل سنة وذلك من خلال وضع سقف للإنفاق (مجموع الميزانية ومجالات الانفاق) في إطار الميزانية السنوية ويتم تقديمها في اجتماع لمجلس الاتحاد الأوروبي، وللموافقة عليها تحتاج إلى تصويت الأغلبية المؤهلة. ولقد تم تعديل أو تكييف الإطار المالي المتعدد السنوات الأول في عدة مناسبات ليعكس أولويات الانفاق المتغيرة، إن هذا النظام أو السياسة انعكست بالإيجاب على استقرار الميزانية.

ووافق المجلس الأوروبي في ديسمبر 1992 على العناصر الأولى للإطار المالي المتعدد السنوات الثاني للفترة 1993-1999. وأدرج هذا المنظور المالي عناوين الميزانية الجديدة، وقسم النفقات بحسب أولويات السياسة، بدلا عن طريق أسلوب الإنفاق المعتمد سابقا. وشهدت سنة 1995 انضمام كل من النمسا والسويد وفنلندا بالإضافة إلى القيام بالمزيد من آليات التصحيح على الميزانية، مما يعود بالنفع على الدول الأعضاء الجديدة. وأخذ التعديل في الاعتبار نمو الجماعة إلى 15 دولة عضوا، الأمر الذي رفع مستوى الإنفاق في الميزانية. وقد اتسمت الاطاران الماليان الثالث والرابع اللذان يغطيان الفترة 2000-2006 و 2007-2013 بالتوسع السريع في الاتحاد الأوروبي، حيث انضمت 12 دولة عضوا جديدة إلى الاتحاد في عامي 2004 و 2007. وكان لذلك عدة آثار رئيسية على ومن أبرزها زيادة كبيرة في حجم الميزانية. وفي إطار التمويل المتعدد السنوات 2014-2020، يندرج معظم إنفاق الاتحاد الأوروبي في فئتين رئيسيتين - أنظر الملحق رقم (07-03):

¹-بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزامل، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003/2012، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، العراق، 2014، ص 192.

²-دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 173.

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي

- 47٪ من أجل "النمو الذكي والشامل": الذي يتضمن برامج تهدف إلى تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي حول النمو الاقتصادي ، الوظائف، القدرة التنافسية والتماسك الاقتصادي والاجتماعي.
- 39٪ للبرامج الزراعية تحت فئة "النمو المستدام: الموارد الوطنية".

الجدول (03-31): إجمالي النفقات الحكومية العامة خلال الفترة 2015/2005

% of BIP	الدول/ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
	الاتحاد الاوروبي 28	45,7	45,2	44,6	46,3	50,1	49,9	48,6	49,0	48,6	48,1	47,3
	منطقة اليورو -19	46,7	46,1	45,3	46,6	50,7	50,5	49,1	49,7	49,7	49,4	48,5
	بلجيكا	51,4	48,4	48,2	50,3	54,1	53,3	54,4	55,8	55,7	55,1	53,9
	بلغاريا	37,0	33,9	37,7	37,1	39,4	36,2	33,8	34,5	37,6	42,1	40,7
	التشيك	41,8	40,8	40,0	40,2	43,6	43,0	43,0	44,5	42,6	42,2	42,0
	الدانمارك	51,2	49,8	49,6	50,4	56,5	56,7	56,4	58,0	55,8	55,3	54,8
	المانيا	46,2	44,7	42,8	43,6	47,6	47,3	44,7	44,3	44,7	44,4	44,0
	استونيا	34,0	33,6	34,1	39,7	46,1	40,5	37,4	39,3	38,5	38,5	40,3
	ايرلندا	33,3	33,8	35,8	41,8	47,1	65,3	46,0	41,8	39,8	37,8	29,4
	اليونان	45,6	45,1	47,1	50,8	54,1	52,5	54,3	55,4	62,3	50,6	55,4
	اسبانيا	38,3	38,3	38,9	41,1	45,8	45,6	45,8	48,1	45,6	44,9	43,8
	فرنسا	52,9	52,5	52,2	53,0	56,8	56,4	55,9	56,8	57,0	57,3	57,0
	كرواتيا	45,4	45,3	45,0	44,7	47,6	47,5	48,8	47,1	48,3	48,3	46,9
	ايطاليا	47,1	47,6	46,8	47,8	51,2	49,9	49,4	50,8	50,8	50,9	50,4
	قبرص	39,1	38,5	37,4	38,2	41,9	41,8	42,1	41,9	41,3	48,2	40,1
	لاتيفيا	34,3	36,1	34,0	37,3	43,7	44,8	39,1	37,1	37,0	37,5	37,1
	ليتوانيا	34,1	34,3	35,3	38,1	44,9	42,3	42,5	36,1	35,5	34,7	35,1
	لوكسمبورغ	44,0	40,1	38,2	40,2	46,0	44,4	42,7	44,3	43,4	42,3	42,1
	المجر	49,5	51,6	50,1	48,7	50,6	49,5	49,7	48,6	49,3	49,0	50,0
	مالطا	42,3	42,3	41,2	42,6	41,9	41,1	41,2	42,8	42,0	41,5	41,2
	هولندا	42,3	43,0	42,5	43,6	48,2	48,2	47,0	47,1	46,3	46,2	45,1
	النمسا	51,4	50,6	49,5	50,2	54,5	53,1	51,1	51,5	51,2	52,8	51,6
	بولندا	44,3	44,6	43,1	44,2	44,9	45,7	43,8	42,7	42,4	42,1	41,5
	البرتغال	46,7	45,2	44,5	45,3	50,2	51,8	50,0	48,5	49,9	51,8	48,4
	رومانيا	33,1	35,2	38,2	38,8	40,9	39,6	39,1	37,2	35,4	34,4	35,7
	سلوفينيا	44,9	44,2	42,2	43,9	48,2	49,3	50,0	48,6	60,3	50,0	47,8
	سلوفاكيا	39,8	38,8	36,3	36,9	44,1	42,1	40,8	40,6	41,4	42,0	45,6
	فنلندا	49,3	48,3	46,8	48,3	54,8	54,8	54,4	56,2	57,5	58,1	57,7
	السويد	52,7	51,4	49,7	50,4	53,1	51,2	50,6	51,7	52,4	51,5	50,2
	المملكة المتحدة البريطانية	40,8	41,1	41,3	44,9	47,9	48,0	46,4	46,3	44,7	43,7	42,9

source: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

لقد أدت أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى إهدار كبير للموارد المالية والاقتصادية للاتحاد الاوروبي ، بانفاقها على برامج فاشلة للانقاذ المالي على حساب تراجع معدلات النمو الاقتصادي الطبيعية ، وقد ساد سوء تخصيص الموارد الاقتصادية على محدودية تحقيق المنافع الاقتصادية المتبادلة والمتوازنة بين دول الاتحاد الاوروبي ، وقد أدت أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى

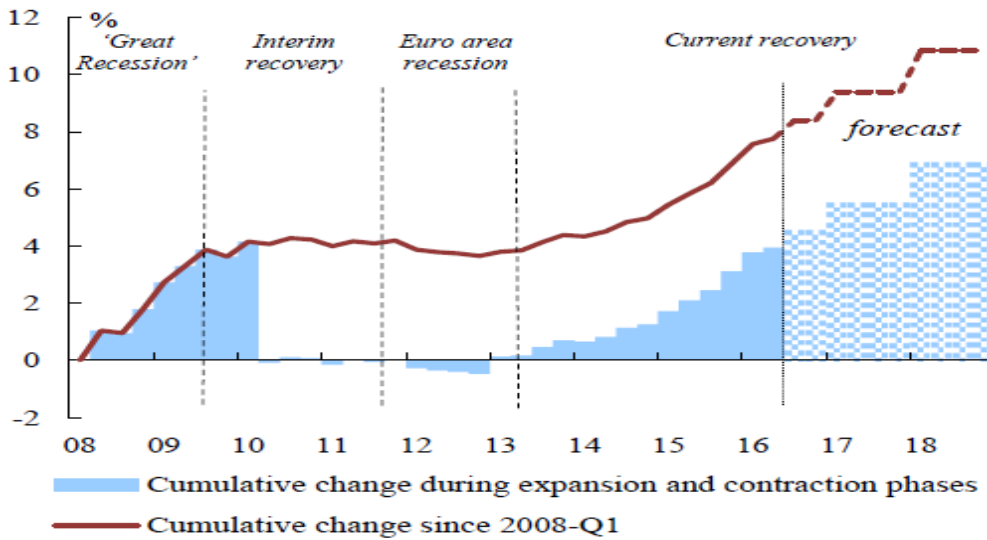
توترت بين البلدان المستقرة اقتصاديا مثل ألمانيا ، وتلك ذات الديون المرتفعة مثل اليونان ، فدفعت ألمانيا اليونان والدول الأخرى ذات الدين المرتفعه إلى إصلاح ميزانياتها كشرط لتقديم المعونة ، مما أدى إلى إرتفاع حدة التوترات داخل الاتحاد الأوروبي وفي نهاية المطاف وافقت اليونان على خفض الانفاق من خلال خفض رواتب موظفي القطاع العام ورفع الضرائب.

• قراءة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي للاتحاد الأوروبي

ان الانفاق الاستهلاكي العام يتكون من قسمين الأول يتضمن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة والمستلزمات المرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة إذ تشمل الأجور والرواتب ومشتريات الحكومة فضلا عن نفقاتها العسكرية أما النوع الثاني فهو الاعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات وتسمى نفقات تحويلية.¹ وبمعنى آخر فالإنفاق الحكومي الاستهلاكي والذي يسمى أيضا الإنفاق الجاري هو الانفاق على الأجور والرواتب والمعاشات والمكافآت وبرامج الضمان الاجتماعي والدعم الحكومي بأنواعه للمواد الاستهلاكية.² وعندما يكون حجم الإنفاق الاستهلاكي متزايدا "مقارنة" بحجم الإنفاق الاستثماري فإن لذلك آثارا "سلبية على نمو الناتج القومي الإجمالي وعلى التنمية".³

وبالحديث عن الاتحاد الأوروبي، فقد كان الاستهلاك الحكومي مساهما قويا للنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، بعد أن ارتفعت نسبته أكثر من أي مؤشر اقتصادي آخر. والشكل التالي يوضح الانفاق الحكومي الاستهلاكي في منطقة اليورو خلال الفترة 2008/2018.

الشكل (20-03): الانفاق الاستهلاكي الحكومي خلال الفترة 2018/2008



Source:European commission, **European economy forecast** autumn 2016,novembre 2016,p32.

ان دخول منطقة اليورو فعليا في مرحلة ركود اقتصادي خلال عام 2012 نتيجة تفاقم تأثير أزمة الديون السيادية وتنامي المخاوف من تأثير الأزمة على استمرارية منطقة اليورو. وما زاد من عمق تأثير هذه التطورات على الاقتصاد الأوروبي بصفة خاصة والعالمية عموما استمرار السياسات المالية التقشفية المتبناة في دول الاتحاد الأوروبي لاستعادة التوازن المالي واستمرار

¹-بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزالملي، مرجع سابق، ص199.

²-سعد بن علي الشهراني، الإنفاق الحكومي وضرورة ترشيده، <http://www.alhayat.com/Opinion/Letters> ، نشر يوم 2014/02/05، على الساعة 09:21، وأطلع عليه يوم 2017/02/18 على الساعة 07:34.

³-هيثم عبد الكريم شعبان، محاضرات في مبادئ المالية العامة، طلبة سنة الثالثة ليسانس محاسبة انتقالي، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، ص16 [HTTP://FACULTY.MU.EDU.SA/HSHAABAN/PRINCIPLES%20OF%20PUBLIC%20FINANCE](http://FACULTY.MU.EDU.SA/HSHAABAN/PRINCIPLES%20OF%20PUBLIC%20FINANCE) ..

أجواء عدم اليقين الأمر الذي أثر على الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري في الاتحاد الأوروبي. فقد كانت السياسة المالية (العامة) مقيدة بعجز كبير في الموازنة ، ومثقلة بارتفاع الديون العامة.

وبداية من سنة 2014 عرف اقتصاديات الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو خصوصاً انعاشاً ملحوظاً تراجعته فيه مستويات العجز والديون وهذا بفضل تدابير التقشف المؤلمة ، وهذا يعني أن أغلب اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي أصبحت لديها الآن مساحة مالية لتعزيز تأثير السياسة المالية في الطلب الكلي. ويعتبر إصلاح أو الاستثمار في البنية الأساسية المتداعية، شكل من أشكال الاستثمار الذي يدر عائداً أعلى من السندات الحكومية بعد أن صارت عائدات السندات منخفضة للغاية. ولا تساهم البنية الأساسية العامة في زيادة الطلب الكلي فحسب، بل تساعد كذلك على زيادة العرض الكلي، بفضل دعمها إنتاجية القطاع الخاص وكفاءته. حيث هناك بعض التحركات في هذا الجانب من قبل دول الاتحاد الأوروبي، فألمانيا ستزيد من الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية و اللاجئين والدفاع والأمن ، في حين تخفض الضرائب باعتدال. وإذا نفذت هذه الخطة فيما يخص السياسة المالية بشكل كامل و بشكل أكثر فاعلية. فسوف تعمل خطة يونكر على تعزيز الاستثمار العام في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي،¹ لذلك ومن المتوقع أن ينمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في سنة 2016 بنسبة 1.9٪ في منطقة اليورو وبنسبة 1.8٪ في الاتحاد الأوروبي، مقارنة ب 1.4٪ عام 2015 في المنطقتين. في حين يتراجع سنة 2017 (1.3٪ في منطقة اليورو و 1.2٪ في الاتحاد الأوروبي) الأمر الذي يعكس في الغالب التطورات في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا.

الفرع السادس: الدين الحكومي للاتحاد الاوروي

إن كبر حجم الديون الحكومية يؤدي إلى إعاقة التنمية، ويحول دون جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، ويجعل الدول أسيرة ومحتكمة للقرارات الدولية الخارجية، وقد نص ميثاق النمو والاستقرار أن لا يتجاوز الدين الحكومي كنسبة من الناتج الاجمالي المحلي للدول الاعضاء في منطقة اليورو 60%، والجدول التالي يوضح الدين الحكومي للاتحاد الاوروي:

¹ -نوريل روبيني، فصل جديد من السياسة المالية والإنفاق الحكومي، [HTTP://WWW.ALHAYAT.COM/OPINION/WRITERS/](http://www.alhayat.com/opinion/writers/)، نشرت يوم 12

أكتوبر 2016 على الساعة 01:00 GMT ، وأطلع عليها يوم 18/02/2017 على الساعة: 13:19.

الجدول رقم(32-03): الدين الحكومي للاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2008/2016

(% of GDP)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
EU-28	60.7	72.8	78.4	81.1	83.8	85.7	86.7	84.9	83.5
Belgium	92.5	99.5	99.7	102.6	104.3	105.6	106.7	106.0	105.9
Bulgaria	13.0	13.7	15.3	15.2	16.7	17.0	27.0	26.0	29.5
Czech Republic	28.7	34.1	38.2	39.8	44.5	44.9	42.2	40.3	37.2
Denmark	33.3	40.2	42.6	46.1	44.9	44.0	44.0	39.6	37.8
Germany	65.1	72.6	81.0	78.7	79.9	77.5	74.9	71.2	68.3
Estonia	4.5	7.0	6.6	6.1	9.7	10.2	10.7	10.1	9.5
Ireland	42.4	61.7	86.3	109.6	119.5	119.5	105.3	78.7	75.4
Greece	109.4	126.7	146.2	172.1	159.6	177.4	179.7	177.4	179.0
Spain	39.5	52.8	60.1	69.5	85.7	95.5	100.4	99.8	99.4
France	68.0	78.9	81.6	85.2	89.5	92.3	94.9	95.6	96.0
Croatia	39.6	49.0	58.3	65.2	70.7	82.2	86.6	86.7	84.2
Italy	102.4	112.5	115.4	116.5	123.4	129.0	131.8	132.1	132.6
Cyprus	44.7	53.4	55.8	65.2	79.3	102.2	107.1	107.5	107.8
Latvia	18.7	36.6	47.4	42.7	41.2	39.0	40.9	36.5	40.1
Lithuania	14.6	28.0	36.2	37.2	39.8	38.7	40.5	42.7	40.2
Luxembourg	15.1	16.0	19.9	18.8	21.8	23.4	22.4	21.6	20.0
Hungary	71.6	77.8	80.5	80.7	78.2	76.6	75.7	74.7	74.1
Malta	62.7	67.8	67.6	70.4	68.1	68.7	64.3	60.6	58.3
Netherlands	54.8	56.9	59.3	61.6	66.4	67.7	67.9	65.2	62.3
Austria	68.8	80.1	82.8	82.6	82.0	81.3	84.4	85.5	84.6
Poland	46.3	49.4	53.1	54.1	53.7	55.7	50.2	51.1	54.4
Portugal	71.7	83.6	96.2	111.4	126.2	129.0	130.6	129.0	130.4
Romania	13.2	23.2	29.9	34.2	37.3	37.8	39.4	38.0	37.6
Slovenia	21.8	34.6	38.4	46.6	53.9	71.0	80.9	83.1	79.7
Slovakia	28.5	36.3	41.2	43.7	52.2	54.7	53.6	52.5	51.9
Finland	32.7	41.7	47.1	48.5	53.9	56.5	60.2	63.7	63.6
Sweden	37.5	41.0	38.3	37.5	37.8	40.4	45.2	43.9	41.6
United Kingdom	50.2	64.5	76.0	81.6	85.1	86.2	88.1	89.0	89.3

Source: Euro stat, The European Union and the African Union, edition 2018, Luxembourg -European Union-, 2018, p69.

بلغ الدين الحكومي في دول الاتحاد الأوروبي 60.7٪ في عام 2008، وقد فاق بقليل النسبة المتفق عليها في معاهدة الاستقرار والنمو (60٪)، وقد سجلت 8 دول من دول الاتحاد الاوروبي العام 2008 ارتفاعا في مستوى دينها فاق 60٪، وللتنبؤ فقط فإن هذه النسبة ملزم تحقيقها فقط من قبل دول منطقة اليوروفقط. وقد سجلت كل من ايطاليا واليونان في العام 2008 أعلى نسبة دين في الاتحاد الاوروبي وهذا راجع لتأثرها بالازمة المالية العالمية 2008، ليعرف الدين الحكومي خلال الفترة 2008/2014 زيادة ملحوظة فقد بلغ ذروته العام 86.7٪ في عام 2014، قبل أن ينخفض إلى 84.9٪ في عام 2015 ويستمر في الانخفاض العام 2016 مسجلا نحو 83.5، ويرجع السبب ارتفاع معدل الدين الحكومي خلال الفترة 2009/2014 إلى أزمة الديون السيادية الاوروبية والتي هدت العديد من اقتصادات منطقة اليورو وبالخصوص دول PIIGS والتي سجلت فيها معدلات الدين الحكومي أرقاما قياسية فاقت ضعف ما نص عليه ميثاق الاستقرار والنمو. وتبين المقارنة بين مستويات الدين الحكومي في عامي 2008 و 2016 أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت ب 37.5٪ في العام 2016.

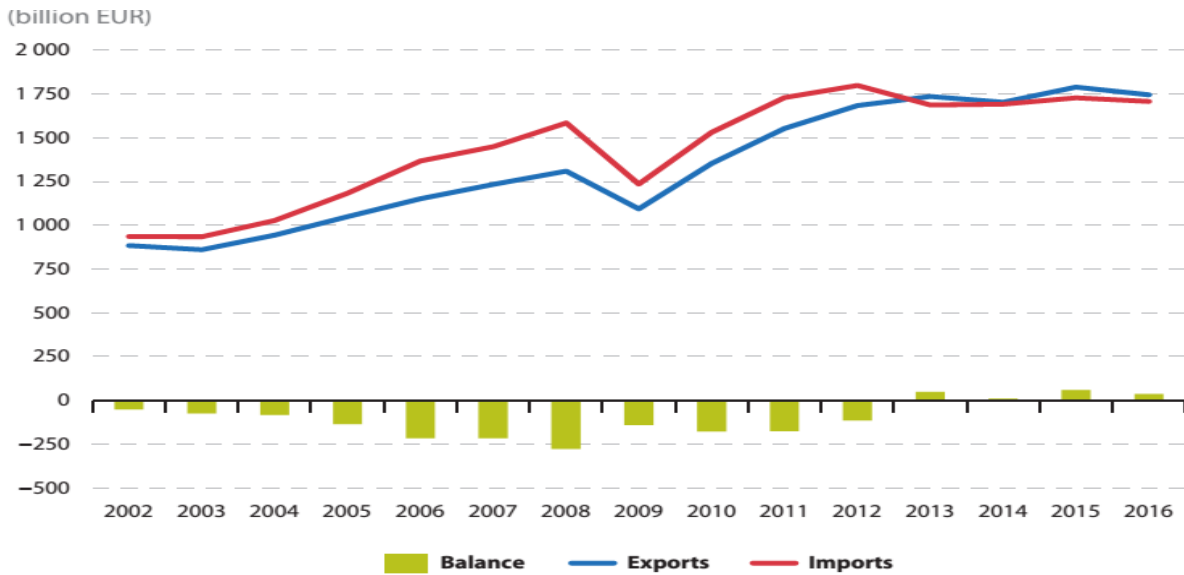
الفرع السابع: التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمات الاقتصادية العالمية، حيث كان لظروف تراجع معدلات النشاط الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوروبي أثراً سلبياً على التجارة الدولية نظراً للأهمية الاقتصادية الكبيرة للاتحاد الأوروبي في هيكل التجارة الدولية، فتداعيات السياسات التقشفية المتبعة كان لها آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العالمي ومن ثم على التجارة العالمية، فمع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية انتعشت التجارة الدولية بشكل كبير عام 2010، إلا أن أزمة الديون السيادية الأوروبية ألقى بظلالها على التجارة الدولية في السلع والخدمات، حيث انخفض معدل نمو حجم التجارة العالمية ليبلغ 6.3% في عام 2011 مقابل 14.3% في عام 2010، أي أن معدل نمو حجم التجارة الدولية لعام 2011 كان أقل من نصف معدل نموها في عام 2010.¹

أولاً: الميزان التجاري

يوضح الشكل رقم (04-16) كل من الصادرات والواردات السلعية بالإضافة إلى الميزان التجاري للاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2016/2002:

الشكل رقم (03-21): الميزان التجاري للاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2016/2002



Source: Euro stat, **Globalisation patterns in EU trade and investment**, edition 2017, Luxembourg -European Union- ,2017,p62.

لقد ارتفعت قيمة السلع المصدرة خارج الاتحاد الأوروبي العام 2008 بنسبة 6% مقارنة بـ 9% للسلع المستوردة عن مستواها سنة 2007، فقد وصلت التجارة الدولية في السلع إلى ذروة نسبية في عام 2008 (انظر الشكل)، حيث سجلت الصادرات 309 مليار وقيمة الواردات أعلى إلى حد ما، لتصل إلى 585 مليار يورو؛ على هذا النحو كان لدى الاتحاد الأوروبي عجزاً تجارياً بقيمة 276 مليار يورو وبذلك سجل العجز العام 2008 ذروته.

ورغم الزيادة التي عرفتها قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة 2008/2002 والتي زادت بنسبة 48% إلا أن الميزان التجاري للاتحاد الاوربي كان يعاني دائما من عجز نظرا لتفوق الواردات السلعية على الصادرات السلعية والتي زادت بنسبة 69% خلال الفترة 2008/2002.

¹ - حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، صص 10-11.

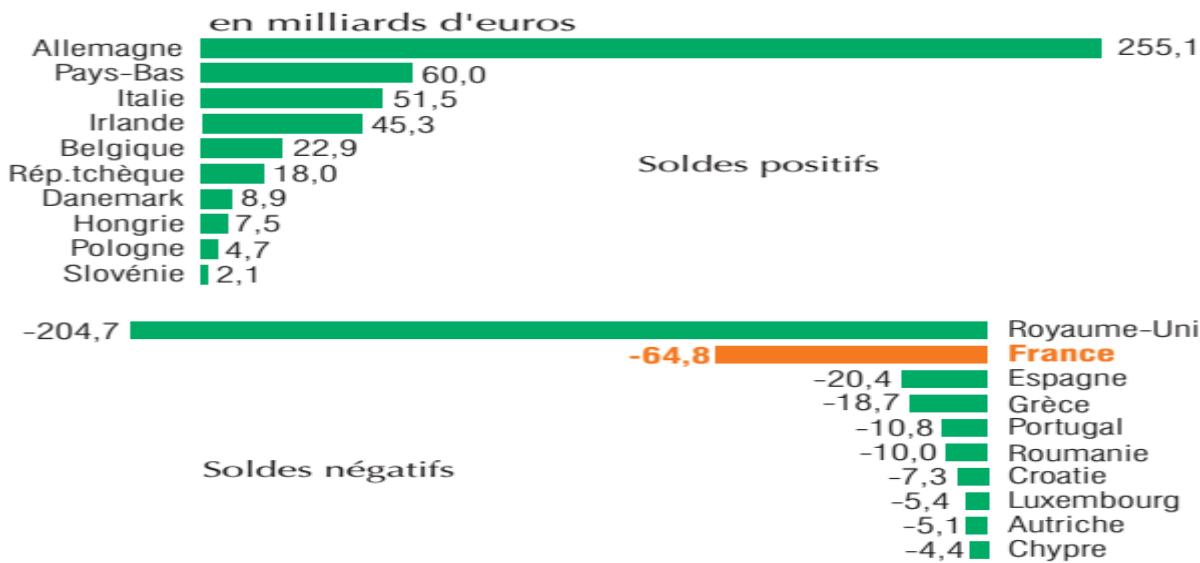
الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي

وقد أدى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وكذلك أزمة الديون السيادية الأوروبية نهاية 2009 إلى حدوث انخفاض سريع في التجارة الدولية للبضائع في الاتحاد الأوروبي؛ حيث انخفضت قيمة الصادرات خارج الاتحاد الأوروبي بنسبة 16.4٪ في عام 2009 ، في حين كان هناك انخفاض أكبر في قيمة الواردات من خارج الاتحاد الأوروبي (-22.1٪). وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية التي عاينها الاقتصاد الأوروبي سنة 2010 إلا أن النشاط التجاري عرف انتعاشا العام 2010، حيث ارتفعت صادرات الاتحاد الاوروبي مسجلة 1353 مليار أورو وبذلك حققت الصادرات تقدما نسبيا في قيمتها مقارنة بحصتها قبل الأزمة في عام 2008 ، في حين لوحظ نفس النمط لواردات الاتحاد الاوروبي والتي سجلت هي الأخرى العام 2010 ارتفاعا مسجلة نحو 1529 مليار أورو. وقد واصلت صادرات الاتحاد الأوروبي نموها خلال الفترة 2011/2013. في حين سجلت الواردات نموها خلال الفترة 2011/2012 لتتخفص قيمة الواردات بنسبة 6.2٪ في عام 2013. وقد عرفت السنوات 2014 و 2015 زيادات متواضعة في الواردات في حين انخفضت الصادرات العام 2014 وقد يعكس ذلك جزئيا انخفاض أسعار النفط اواخر العام 2014 ، لتعرف الصادرات العام 2015 تحسنا حيث ارتفعت بنسبة 5% عن مستواها العام 2014 ، لتسجل كلا من الصادرات والواردات العام 2016 انخفاضا طفيفا وخاصة بالنسبة للواردات والتي تصل نسبة الانخفاض 1% عن مستواها العام 2015، حيث بلغت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي 28 من الدول غير الأعضاء 708 مليار يورو في عام 2016 ، وهو ما يقل بنسبة 4.7٪ عن ذروتها النسبية لعام 2012. اما قيمة الصادرات فقدت ب 1745.8 مليار اورو.

وخلال الفترة 2009 /2016 سجل الميزان التجاري عجزا خلال الفترة 2009/2012 وقد وصل العجز في العامين 2010 و2011 في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية ذروته ب 175 مليار اورو ولكنه لم يصل إلى ذروة العجز المحققة العام 2008 لتعرف السنوات بداية 2013 فائضا في الميزان التجاري للاتحاد الاوروبي، ويرجع ذلك إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الاوروبي و التي بدأت تعرف انتعاشا بداية من سنة 2013.

وبالرجوع إلى سنة 2016 والتي سجل فيها الميزان التجاري فائضا ، فقد ساهمت ألمانيا بشكل كبير في تحقيق هذا الفائض ، فقد وصل فائض الكيزان التجاري الالماني نحو 255.1 مليار اورو، وبذلك احتلت ألمانيا الصدارة كأكبر دولة ذات أكبر فائض تجاري معتبر وبدون منازع في الاتحاد الاوروبي تليها كل من هولندا و ايطاليا، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (22-03):رصيد الميزان التجاري لسنة 2016 لدول الاتحاد الاوروبي



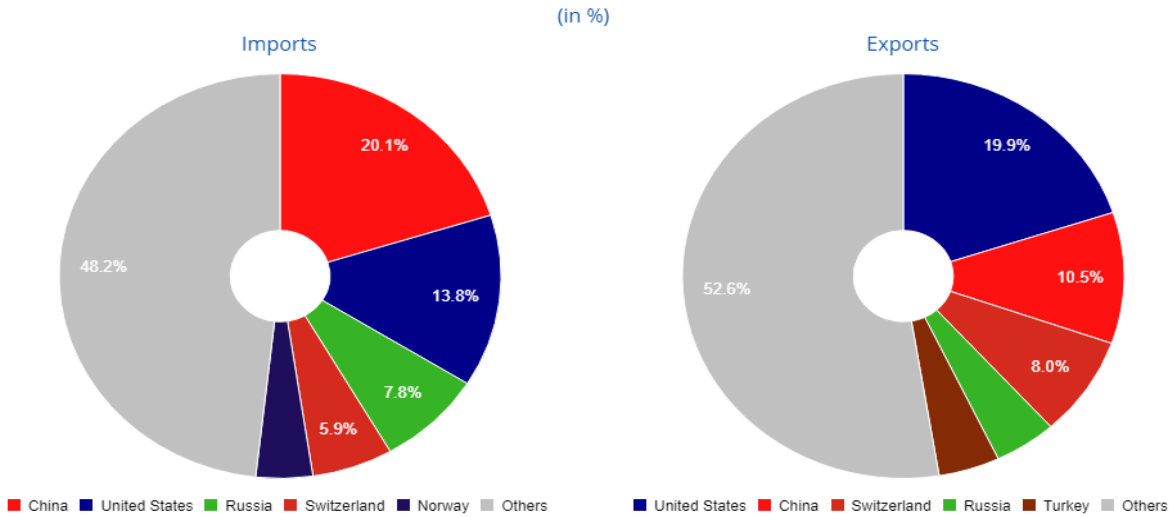
Source :Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018, 2018,France ,P137.

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروي

في حين سجلت كل من بريطانيا أكبر عجز في ميزانها التجاري بين دول الاتحاد الاوروي ب 204.7 مليار اورو، لتلتها كل من فرنسن واسبانيا ب 64.8 مليار اورو و 20.4 مليار اورو على التوالي.

وتعتبر السلع الصينية أكثر السلع استرادا من الاتحاد الاوروي بنسبة 20.1% لتلتها السلع الامريكية بنسبة 13.8% ، في حين تعتبر السوق الأمريكية أكبر سوق للصادرات الأوروبية بنسبة 19.9% لتلتها السوق الصينية بنسبة 10.5%.

الشكل رقم (03-23):الخمسة شركاء الرئيسيين للاتحاد الاوروي في التجارة الخارجية للسلع سنة 2017

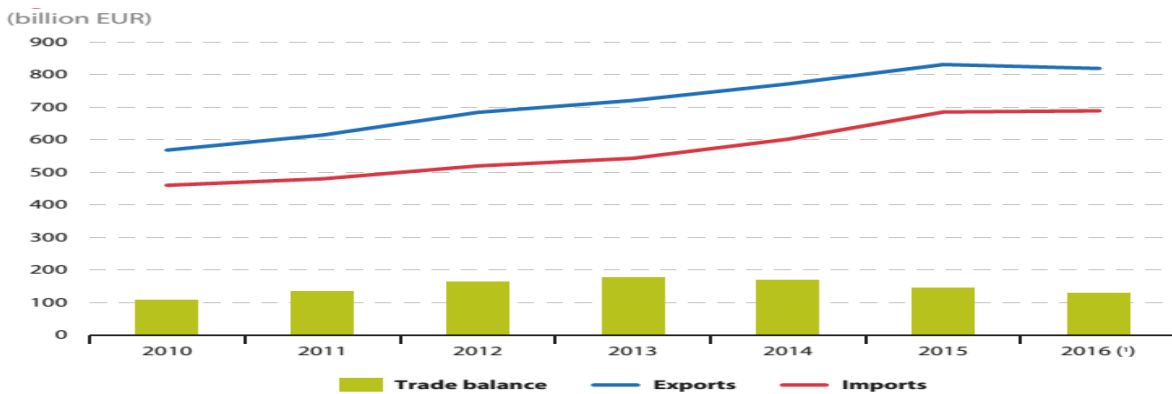


source: <https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/keyfigures>

ثانيا: ميزان الخدمات

في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية للاتحاد الاوروي ا بسبب أزمة منطقة اليورو ، نمت قيمة الصادرات والواردات من الخدمات في الاتحاد الأوروبي (من البلدان غير الأعضاء) فخلال الفترة 2010-2015. سجل أسرع معدل نمو سنوي للصادرات فقد زادت الصادرات خلال هذه الفترة بنحو 50% وقد سجلت اكبر زيادة في الصادرات سنة 2012 بنحو 11.5% مقارنة بمستواها العام 2011. في حين سجلت أعلى معدلات نمو للواردات من الخدمات للاتحاد الأوروبي خلال عام 2015 ب (16.7%). وبالحديث عن العام 2016 ، سجلت الواردات الاتحاد الأوروبي من الخدمات إلى الاتحاد الأوروبي نموا طفيفا بنسبة لم تتعدى 1% مقارنة بالسنة 2015 ، في حين كان هناك انكماش متواضع في قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي العام 2016 ب (-1.4%) عن مستواها العام 2015، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-24):ميزان الخدمات في الاتحاد الاوروي خلال الفترة 2016/2010



Source: Euro stat, Globalisation patterns in EU trade and investment,,edition 2017, Luxembourg -European Union-

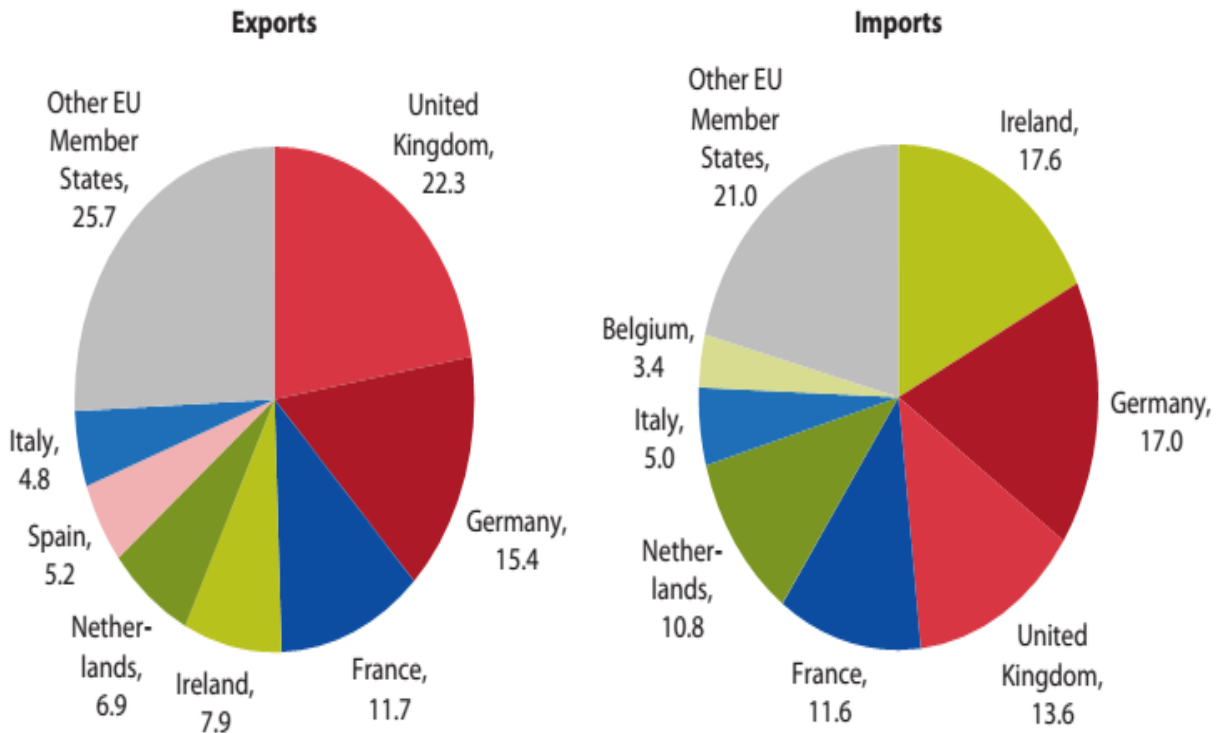
,2017,p136.

وبالحديث عن ميزان الخدمات، فقد سجل خلال الفترة 2016/2010 فائضا ، حيث أن حجم الفائض الذي عرفه ميزان الخدمات للاتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي-خارج دول الاتحاد الاوروبي -سجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2013/2010 أين حقق ذروته في العام 2013 بنحو 179.7 مليار أورو ليرجع ويسجل هذا الفائض تراجعا مستمرا خلال الفترة 2016/2014 ، فقد سجل ميزان الخدمات العام 2016 فائض بقيمة 133.1 مليار يورو حيث كانت قيمة صادرات (844.9 مليار يورو) و قيمة الواردات (711.8 مليار يورو) ، ويمكن تفسير هذا التراجع في حجم الفائض المسجل في ميزان الخدمات إلى نمو قيمة واردات الخدمات بوتيرة أسرع من قيمة الخدمات الصادرات .

وتعتبر بريطانيا أكبر الدول المصدرة للخدمات في الاتحاد الأوروبي بنسبة 22.3% من اجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي للخدمات ، تليها كل من ألمانيا وفرنسا بنسبة 15.4% و 11.7% على التوالي، في حين تعتبر ايرلندا أكبر مستورد للخدمات في الاتحاد الأوروبي تليها كل من ألمانيا ، بريطانيا وفرنسا بنسبة 17% ، 13.6% و 11.6% من اجمالي واردات الاتحاد الاوروبي للخدمات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-25): اكبر دول الاتحاد الأوروبي تصدرا واستيرادا للخدمات خلال العام 2016

(% of EU total)

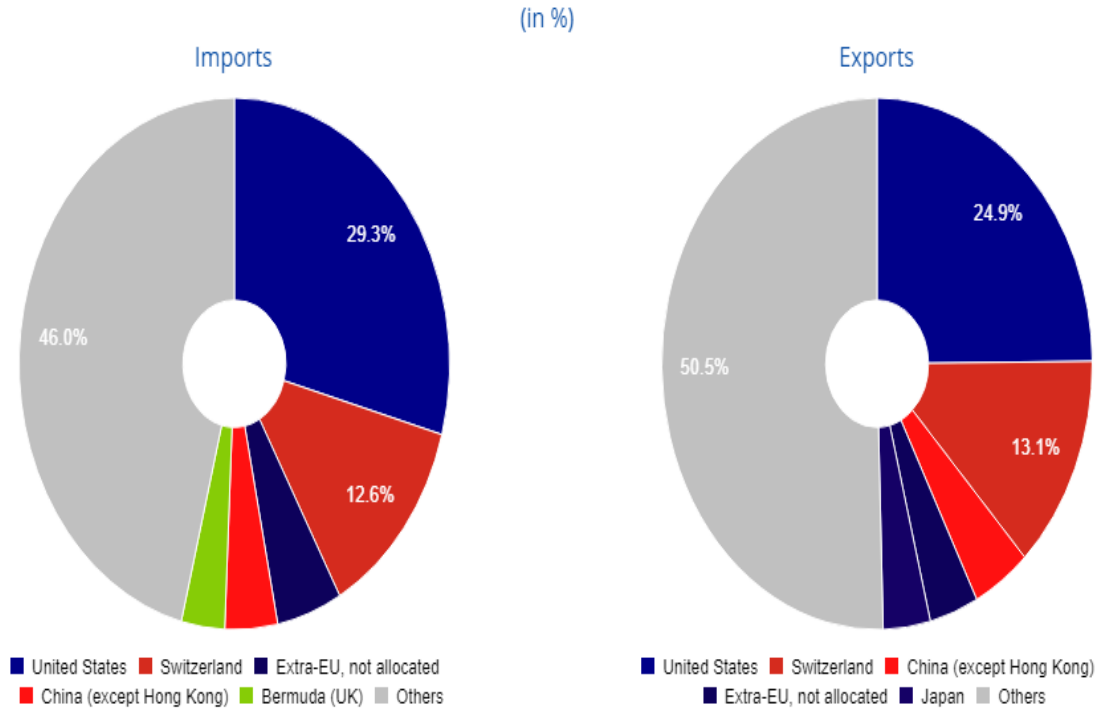


Source: Euro stat, Globalisation patterns in EU trade and investment,,edition 2017, Luxembourg -European

Union-,2017,p140.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول التي تصدر ويستورد منها الاتحاد الاوروبي خدماته بنسبة 24% و 29.3% على التوالي لتليها سويسرا حيث مثلت نسبة الصادرات الأوروبية للخدمات إلى السوق السويسرية نحو 13.1% من اجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي للخدمات ، في حين استورد الاتحاد الاوروبي ما نسبته 12.6% من اجمالي الخدمات من سويسرا. - أنظر الشكل التالي:

الشكل رقم (26-03): الخمس شركاء الرئيسيين للاتحاد الاوروبي في التجارة الخارجية للخدمات سنة 2016



Source : <https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/keyfigur/>

الفرع الثامن: درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي:

يعتبر الاتحاد الاوروبي من أكبر الاقتصاديات انفتاحا على العالم الخارجي ، فبالحديث عن اسواقها المالية نجد أنها منفتحة ومنكشفة بصورة كبيرة على العالم الخارجي وهذا بسبب عمليات التحرير المالي من خلال الغاءها القيود على حركة رؤوس الاموال الامر الذي أدى إلى تكامل وارتباط وانكشاف أسواقها المالية على العالم الخارجي ، فبمجرد بداية انهيار الاسواق المالية في امريكا بسبب الازمة المالية العالمية 2008 ، مس هذا الانهيار مؤشرات الأسواق في الاتحاد الاوروبي ويرجع السبب في ذلك إلى الانفتاح الكبير لاقتصاد الاتحاد الاوروبي على العالم الخارجي وخاصة للاقتصاد الأمريكي- أنظر الشكل رقم (22-01)، ونفس الشيء يمكن قوله على تجارتها الخارجية والتي تعرف تحرير كبير وخاصة بالنسبة للمنتجات الصناعية ويستدل على درجة الانفتاح التجاري من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات الى الناتج القومي، حيث كلما ارتفعت النسبة دلت على ارتفاع درجة الإنفتاح التجاري، ومن الملاحظ على الاتحاد الاوروبي ارتفاع هذه النسبة ، وبصفة عامة يمكن القول أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي واتباع نظم الحرية الاقتصادية يساهم بشكل كبير في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج ، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الاوروبي.

المبحث الثالث: واقع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للاتحاد الاوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الاوروبية

سنحاول في هذا المبحث التطرق أولاً إلى الاتجاهات العالمية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل أزمة الديون السيادية الاوروبية، وبعدها سنتناول تداعيات أزمة الديون السيادية الاوروبية على التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة من الاتحاد الاوروبي وفي الأخير سنتحدث على مخزون الاتحاد الاوروبي من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الداخل والخارج.

المطلب الاول الاتجاهات العالمية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل أزمة الديون السيادية الاوروبية

يجد المتتبع لحركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم اليوم، أنها لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجاذبة، والمناخ المشجع على تدفقها، كما أن مرور الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، أثر على حجمه وطبيعته وتوزيعه الجغرافي والقطاعي، حيث حدثت زيادة ضخمة في تدفق الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة خلال العشريتين الأخيرتين، فوصلت إلى ستة أضعاف ما كانت عليه من قبل، وفيما يلي سنتناول التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة من العالم في ظل أزمة الديون السيادية الاوروبية

الفرع الاول: تداعيات أزمة الديون السيادية الاوروبية على التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً

قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للعالم خلال عام 2001 بحوالي 684.07 مليار دولار منخفضة بنسبة 49.82% عن مستواها عام 2000 أين وصلت 1363.21 مليار دولار¹، ويعزى هذا الانخفاض الحاد إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك وتوجه الاقتصاد العالمي إلى التباطؤ وتراجع قيمة الأصول مع تراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية التي تشكل 56% من عمليات تمويل صفقات الاندماج والتملك²، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية لأحداث سبتمبر 2001 التي زادت من حالة عدم اليقين والتوتر في أوساط المستثمرين وتأثير حالة الترقب والحذر في اتخاذ القرار الاستثماري.

أما سنة 2002 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً 591.39 مليار دولار³، منخفضة بنسبة 13.6% عن مستواها عام 2001، ويعزى استمرار اتجاه التراجع الذي بدأ عام 2001 وتواصل عام 2002 إلى استمرار ضعف عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية وسيادة حالة التوتر وعدم اليقين في أوساط المستثمرين وتأثيرها على اتخاذ القرار الاستثماري⁴، وإغلاق العديد من الشركات والأفرع المتعثرة بسبب تراجع الأداء والفضائح المالية لعدد من الشركات العالمية خاصة في قطاعات الطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي أضعفت ثقة المستثمرين⁵.

وتسجل سنة 2003 للسنة الثالثة على التوالي انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بنسبة 6.66% عن مستواها عام 2002 بحوالي 551.99 مليار دولار، وكان مرد ذلك هو انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة

¹ - [HTTP://UNCTADSTAT.UNCTAD.ORG/WDS/TABLEVIEWER/TABLEVIEW.ASPX?REPORTID=96740](http://UNCTADSTAT.UNCTAD.ORG/WDS/TABLEVIEWER/TABLEVIEW.ASPX?REPORTID=96740)

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2001، الكويت، 2001، ص.13.

³ - [HTTP://UNCTADSTAT.UNCTAD.ORG/WDS/TABLEVIEWER/TABLEVIEW.ASPX?REPORTID=96740](http://UNCTADSTAT.UNCTAD.ORG/WDS/TABLEVIEWER/TABLEVIEW.ASPX?REPORTID=96740)

⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002، الكويت، 2002، ص.15.

⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003، الكويت، 2003، ص.15.

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوربي

25%،¹ وقد كانت سنة 2003 سنة فاصلة في مجال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، حيث تم تغيير 244 قانون يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، منها 220 كانت في اتجاه المزيد من التحرير والانفتاح، وتم عقد 86 معاهدة استثمار ثنائية، 60 معاهدة ازدواج ضريبي،² ليرجع ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على مستوى العالم سنة 2004 زيادة بعد ثلاث سنوات من التدفقات الأخذة في الهبوط بحوالي 682.75 مليار دولار وهذا يرجع إلى حدوث زيادة قوية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ب 40%، حيث أن الضغوط التنافسية الكثيفة في الكثير من الصناعات أدت بالشركات إلى استكشاف طرق جديدة لتحسين قدرتها التنافسية، وتتمثل هذه الطرق في توسيع العمليات في الأسواق السريعة النمو بالاقتصاديات الناشئة بغية زيادة المبيعات وفي ترشيد الأنشطة الانتاجية بغية جني وفورات الحجم وتخفيض تكاليف الانتاج، كذلك أدى ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية إلى حفز توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن.³

أما سنة 2005 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا ارتفاعا بنسبة 35.83% مسجلة حوالي 927.40 مليار دولار،⁴ متأثرة ايجابيا باستمرار متانة النمو الاقتصادي العالمي، انتعاش صفقات الاندماج والتملك وخاصة العمليات الضخمة والمتوسطة الحجم عبر الحدود، مع تزايد قدرة الشركات على حسن الاختيار والتدقيق والتسعير المناسب، وتسديد القروض الضخمة للشركات، واستمرار تحسين بيئة الاستثمار، والاهتمام الملحوظ بجهود الترويج للاستثمار على المستوى العالمي، مع تزايد الالتفات إلى تبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات لدى الدول المضيفة للاستثمار،⁵ ليستمر للسنة الثالثة على التوالي ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا، حيث تجاوزت التدفقات حاجز التريلبون دولار خلال 2006 لتبلغ نحو 1393.03 مليار دولار، محققة ففرة ملحوظة بنسبة 50.20% عن مستواها لعام 2005، الذي بلغ نحو 927.40 مليار دولار، ويرجع هذا الارتفاع إلى تأثير النمو الاقتصادي العالمي في الدول النامية والمتقدمة على السواء، وتنامي نشاط الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، واستمرار تحرير سياسات ومناخ الاستثمار، وإزالة قيود ومعوقات التبادل التجاري الدولي، ونجاح جهود الترويج للدول المضيفة للاستثمارات.⁶ وقد استمرت للسنة الرابعة على التوالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردا عالميا في الارتفاع مسجلة حوالي 1871.70 مليار دولار بزيادة بلغ معدلها 34.36% عن مستواها لعام 2006، وترجع هذه الزيادة إلى تواصل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وتنامي صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية وخاصة في الصناعات الاستخراجية والخدمات المساندة لها والقطاع المصرفي، وزيادة الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لارتفاع مستويات الأرباح الناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار النفط والغاز والسلع الأساسية، واستمرار جهود الاصلاحات لهيئة مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في معظم دول العالم.⁷

وقد تصدرت الاقتصادات المتقدمة مجتمعة قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا خلال الفترة 2000/2007 فقد استحوذت سنة 2000 على حوالي 82.5% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا، ويرجع ذلك إلى توفر المناخ

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2004-التحول نحو الخدمات-استعراض عام،- الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004، ص 1.

² -بيبي وليد، أليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الازمة المالية الحالية -دراسة حالة دول شمال افريقيا-، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص 173.

³ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2005-الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير-استعراض عام،- الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2005، ص 1.

⁴ - [HTTP://UNCTADSTAT.UNCTAD.ORG/WDS/TABLEVIEWER/TABLEVIEW.ASPX?REPORTID=96740](http://UNCTADSTAT.UNCTAD.ORG/WDS/TABLEVIEWER/TABLEVIEW.ASPX?REPORTID=96740)

⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، 2005، ص 97.

⁶ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006، الكويت، 2006، ص 131.

⁷ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2007، الكويت، 2007، ص 158.

الاستثماري المناسب فقد ساهم الانفتاح الاقتصادي وتوفير المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية ، وانخفاض المعوقات البيروقراطية وتوفير الضمانات القانونية والتشريعية التي تحمي المستثمر الأجنبي واستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، فضلا عن أن معظم هذه الدول ترتبط باتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لمنع الازدواج الضريبي إضافة إلى توفر البيئة التحتية الملائمة والتي تسهل من عمليات الاستثمار إلى ارتفاع نصيب الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا،¹ وقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة تراجعاً سنة 2001 بـ 59% مسجلة حوالي 460.7 مليار دولار مقارنة بسنة 2000 أين وصلت حوالي 1125.2 مليار دولار، حيث سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول المتقدمة خلال الفترة 2003/2001 تراجعاً ففي سنة 2003 وصلت هذه التدفقات إلى حوالي 337.6 مليار دولار، وترجع أسباب هذا التراجع إلى انخفاض أداء البورصات العالمية مقارنة بالسنوات السابقة، وفي ذات الوقت فإن هذا الأداء كان نتيجة ظروف عالمية أخرى أدت إلى عدم الثقة في احتمالات النمو الاقتصادي في كثير من دول العالم ومن ثم تراجع الاستثمار فيها، لترجع وتعرف هذه التدفقات انتعاشاً انطلاقاً من سنة 2004 لتصل إلى حوالي 1255 مليار دولار سنة 2007، وقد تصدرت الدول الأوروبية قائمة الدول المتقدمة المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغت حصتها سنة 2000 حوالي 713.5 مليار دولار بنسبة 63.4% من إجمالي التدفقات الواردة للدول المتقدمة وقد تركزت هذه التدفقات في دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 96% من إجمالي التدفقات الواردة للدول الأوروبية المتقدمة بمقدار 686.9 مليار دولار، أما في سنة 2007 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول الأوروبية حوالي 845.2 مليار دولار بنسبة 67% من إجمالي التدفقات الواردة للدول المتقدمة، وقد حضت دول الاتحاد الأوروبي بحصة الأسد بنسبة 94% من إجمالي التدفقات الواردة للدول الأوروبية المتقدمة، في حين تحتل دول اقتصادات أمريكا المتقدمة المرتبة الثانية، ففي سنة 2000 سجلت حوالي 380.9 مليار دولار حيث تصدر هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية ففي سنة 2000 سجلت التدفقات الواردة للولايات المتحدة الأمريكية 314 مليار دولار بنسبة 82% من إجمالي التدفقات الواردة للدول الأمريكية، وقد تراجع نصيب دول القارة الأمريكية المتقدمة خلال السنوات من 2001 إلى 2007 لتصل إلى حوالي 333.4 مليار دولار سنة 2007، وفي المقابل ارتفع نصيب كل من دول اقتصادات آسيا المتقدمة وأستراليا مسجلة سنة 2007 حوالي 31.4 مليار دولار و 45.1 مليار دولار على التوالي مقارنة بحوالي 15.3 مليار دولار و 15.5 مليار دولار على التوالي سنة 2000، والملحق رقم (03-08) يوضح ذلك.

احتلت الدول النامية المرتبة الثانية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً خلال الفترة 2007/2000 وقد كان نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2000 حوالي 17% من إجمالي التدفقات عالمياً، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنصيب الدول المتقدمة والتي وصلت في نفس السنة حوالي 82.5% من إجمالي التدفقات العالمية وبعدها أخذت قيمة الاستثمارات الواردة إليها في التزايد حيث وصلت حصتها سنة 2004* حوالي 38.7% من إجمالي الاستثمار العالمي الوارد بحجم 264.1 مليار دولار وهذا رغم انخفاضها خلال السنتين** 2001 و2002، وهذا راجع إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في العالم أجمع، وقد سجلت

¹ - بن سميعة دلال، مرجع سابق، ص 78.

* كان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً في سنة 2004 حوالي 682.75 مليار دولار، حيث قدر نصيب الدول المتقدمة منها حوالي 57%، ** لقد شهد الأداء الاقتصادي العالمي تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات من 2001 إلى 2003 فقط هبط معدل النمو بمقدار النصف سنة 2001 مسجلاً 2.4% مقارنة مع معدل نمو بلغ 4.7% سنة 2000، وقد عمقت من حدة التراجع أحداث سبتمبر 2001، في حين سجل معدل النمو الاقتصادي سنة 2002 تحسناً طفيفاً مقارنة بسنة 2001 إذ ارتفع معدل النمو إلى 3%، ومع ذلك بقي الاقتصاد العالمي ضعيفاً وخاضعاً لإنعكاسات 11 سبتمبر 2001 التي طالت قطاعات عديدة في الاقتصاد العالمي خاصة النقل والطيران الجوي والتأمين وإعادة التأمين والسياحة، وقد استمر ضعف ثقة المستثمرين وتعزيز اتجاه تجنب المخاطر بتوجيه الاستثمارات للمناطق والأدوات الأقل مخاطرة، أما في سنة 2003 فقد شهد الأداء الاقتصادي العالمي تحسناً إذ ارتفع معدل النمو الاقتصادي مسجلاً 3.9%، حيث ارتفع الناتج الإجمالي العالمي من 31 تريليون دولار عام 2001 إلى 32.1 تريليون دولار سنة 2002 و 36.2 تريليون دولار عام 2003

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي

الدول النامية انخفاضا قدر ب 31% مسجلة حوالي 4% سنة 2001 مقارنة 5.8% سنة 2000،¹ أما في سنة 2002 فقد سجلت منطقة الدول النامية معدل نمو أفضل من المعدل العالمي بلغ 4.6% سنة 2002، ويعزى هذا التحسن إلى استمرار قوة معدل كل من الصين والهند اللتين سجلتا على التوالي معدل نمو بلغ 8% و 4.9% مقارنة ب 7.3% و 4.2% سنة 2001.²

وقد ساهم هذا الانخفاض في تشويه مناخ الاستثمار الأمر الذي أدى إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بصفة عامة والعالم بصفة عامة، أما في سنة 2007 فقد وصل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها حوالي 528.5 مليار دولار بنسبة 28.2%، ويرجع هذا الانتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة تحسن المناخ الاستثماري في هذه الدول والتغيرات التي أحدثتها هذه الأخيرة في أنظمتها المتعلقة بالاستثمار.

في حين سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتحولة أو الانتقالية (جنوب شرق أوروبا والدول المستقلة) ارتفاعا قويا، إذ زادت بنسبة 50% لتصل إلى 88 مليار دولار العام 2007، وبالتالي فإن هذه المنطقة قد شهدت سبع سنوات من النمو المتواصل، وتعتبر روسيا من أكبر الدول استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشر في هذه المجموعة، وقد احتلت روسيا العام 2007 المركز التاسع عالميا كأكبر دولة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، محققة نحو 55.9 مليار دولار بزيادة قدرت ب 48.6% مقارنة بالعام 2006. -أنظر المحلق رقم (03-09) و (03-10).

ويرجع الارتفاع في نصيب دول هذه المنطقة -الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية- من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السياسات التحريرية التي اتبعتها هذه الدول والعمالة الرخيصة فيها، كما قامت عدة بلدان كجزء من جهودها الرامية إلى دعم جاذبيتها أمام المستثمرين الأجانب والمحليين بخفض ضرائبها على الشركات، وهذا المزيج من المعدلات الضريبية المنخفضة والأجور المنخفضة نسبيا والقوة العاملة الماهرة وكذا امكانية الوصول بسهولة لأسواق الاتحاد الأوروبي هو أمر يجعل من هذه البلدان أماكن جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء من دول الاتحاد الأوروبي أو من دول أخرى.³

الجدول (3-33): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا 2008/2000

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اجمالي التدفقات	1363.21	684.07	591.39	551.99	682.75	927.40	1393.03	1871.70	1485
الاقتصاديات المتقدمة	1125.2	460.7	414.6	337.6	389.5	565.4	930.2	1255	790
الاقتصاديات النامية	232.2	215.6	166.7	196.3	264.1	330.2	403.9	528.3	578
الاقتصاديات المتحولة	5.8	7.7	10.1	18	29.1	31.8	58.9	88.2	118

source: <http://unctadstat.unctad.org>

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2008 انخفاضا واضحا، حيث تراجعت بنسبة 20.41% عن سنة 2007 مسجلة حوالي 1489.732 مليار دولار، ويأتي هذا التراجع بعد تحقيق قفزات متتالية خلال خمس السنوات الماضية، بما يعزى بصفة رئيسية إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وعلى رأسها تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء والاضطراب المالي العالمي وما صاحبه من أجواء عدم اليقين وأزمات السيولة في أسواق المال والقروض في كثير من الدول المتقدمة مما حدا بالعديد من الشركات إلى اللجوء إلى الاستغناء عن عدد من العمال وتخفيض طاقتها الانتاجية وإنفاقها الاستثماري، وقد

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الاستثمار لسنة 2001، مرجع سابق، ص 11.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الاستثمار لسنة 2002، مرجع سابق، ص 13.

³ - بن سميعة دلال، مرجع سابق، ص 87.

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوربي

انعكس ذلك سلبياً على أنشطة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي تباطأت بمعدل سلبي بلغ 29.1% على المستوى العالمي لتبلغ 1.2 تريليون دولار عام 2008 مقابل 1.7 تريليون دولار عام 2007 ، وتأجيل قرارات الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لانخفاض مستوى الأرباح المحققة¹.

الجدول رقم(3-34): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي خلال الفترة 2009/2016

الوحدة: مليار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العالم	1179	2137	8156	5157	1425	1338	1921	1867
الاقتصاديات المتقدمة	656	680	824	858	693	597	1141	1133
الاقتصاديات النامية	461	628	664	651	648	685	744	670
الاقتصاديات المتحوّلة	62	64	79	65	84	56	36	64

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات الاونكتاد.

وتستمر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة عالمياً للسنة الثانية على التوالي خلال عام 2009م في التراجع مسجلة حوالي 1186.513 مليار دولار بنسبة تراجع 20.35% ، وقد أرجع تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، ذلك كنتيجة أساسية لاستمرار تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، وكذلك ضعف استجابة الأسواق الدولية، حيث شهدت كافة الأقاليم الاقتصادية حول العالم، خلال عام 2009م، انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة².

حيث استمر ارتفاع الأهمية النسبية لحصص مجموعتي الدول النامية والاقتصادات المتحوّلة من التدفقات الواردة عالمياً على حد سواء. وعلى الرغم من تراجع التدفقات الواردة إليهما بمعدل 27% خلال عام 2009 ، فإن حصتهما من الإجمالي العالمي الوارد بلغت النصف تقريباً، وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على تصدر قائمة أكبر الدول حول العالم اجتذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009 ، تلتها الصين،فرنسا، ثم هونج كونج، فالمملكة المتحدة، روسيا، فألمانيا ثم المملكة العربية السعودية التي حلت في الترتيب الثامن عالمياً والأول عربياً، علماً بأن هذه الاقتصادات قطعت شوطاً لا بأس به بوصفها مصادر هامة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية³.

فقد أرجعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2009 إلى مجموعات من العوامل المحددة لحجم وقيمة وشكل ونمط هذه التدفقات والمؤثرة في سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر⁴:

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2008 ، الكويت ، 2008 ، ص ص 68-69.

² - مجلة عالم الاقتصاد، تقرير الاستثمار العالمي يتوقع انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم الأقاليم ، العدد رقم: 229 ، 2011/02/08.

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، ضمان الاستثمار، السنة الثامنة والعشرون - العدد الفصلي الثالث، الكويت، جويلية - سبتمبر 2010 ، ص5.

⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2008 ، الكويت ، 2008 ، ص ص 80-84.

1. الظروف الاقتصادية الدولية والإقليمية والعالمية:

أ. إن التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال العام 2009 بمعدل نمو سلبى بلغ 1.3%، أثر سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظرا لأن نمو الاقتصاد العالمي يعد من أهم العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم فإن تباطؤ هذا النمو نتيجة للأزمة المالية الراهنة من شأنه أن يجعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم مما يقلص الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن اقتصادات الدول المتقدمة تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي هذه التدفقات سواء الواردة أو الصادرة عالميا.

ب. إن التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية من شأنه أن يؤثر سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاعات الموارد الطبيعية وخاصة التدفقات الموجهة إلى الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية وروسيا والدول الآسيوية.

ج. يقلص الانكماش الحاد في حجم الائتمان المصرفي عالميا والناجم أيضا عن الأزمة المالية الحالية من قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية (أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة للشركات عبر الوطنية). وتشير البيانات إلى تراجع قيمة صفقات الاندماج والتملك الحالية مقارنة بقيم صفقات تمت منذ ستة أشهر، وذلك بسبب الهبوط الحاد في أسعار الأسهم وما صاحبه من تقييم غير واقعي للشركات المعروضة للبيع. وهذا التقييم غير الواقعي بدوره يؤثر سلبيا على الإجمالي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

د. إن تدهور عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر (أرباح الشركات) وضعف المراكز المالية الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية الحالية، ربما تدفع الشركات الأم في الدول المتقدمة وحول العالم إلى استرداد عوائد استثماراتها المباشرة من فروعها أو الشركات التابعة لها (المنتسبة أو الزميلة) العاملة في الدول الأخرى بدلا من إعادة استثمارها مرة أخرى مما يقلص الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمارات المباشرة، خاصة وأن العوائد المعاد استثمارها استحوذت على ما نسبته 30% من الإجمالي العالمي خلال العامين 2006/2007 وقد تلجأ الشركات الأم إلى بيع فروعها أو الشركات التابعة لها بغرض الدعم السريع لمراكزها المالية والاحتفاظ بالمستويات المطلوبة من السيولة، بما يؤدي في النهاية إلى صعوبة تمويل الصفقات المالية وخاصة إذا ما استلزمت الأحداث المتلاحقة ضرورة أن تتحمل هذه الشركات أعباء مالية أخرى (مثل دعم المركز المالي لصناديق التقاعد التي شهدت قيمتها تراجعا مستمرا في الآونة الأخيرة) وكذلك تخفيض نسبة الرافعة المالية في رأس مال تلك الشركات. وتسري هذه التداعيات أيضا على صناديق حقوق الملكية الخاصة والتي تشهد معظمها صعوبات جمة، خاصة وأنها استحوذت على حصة بلغت نسبتها 25% من قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية وفقا لبيانات العام 2007 على المستوى العالمي.

2. مدى تحرر الأطر التشريعية:

مما لا شك فيه أن التخفيف من درجة تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إثر الأزمة المالية الراهنة، إنما يعتمد بشكل رئيسي على إمكانية الاستمرار في تطبيق تشريعات تضمن حرية حركة هذه التدفقات عبر الحدود الدولية وخاصة في الدول المتقدمة، حيث اتجهت السلطات في العديد منها إلى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعكس مناخاً استثمارياً غير موات وأقل تحرراً من ذي قبل وخاصة في مجال صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود. وبالتالي فإن التحول لانتهاج تشريعات تقييدية وسياسات حمائية يحمل في طياته مخاطر يتولد عنها وضع أسوأ من الوضع الاقتصادي المتردي الذي خلفته التداعيات الاقتصادية السلبية الناجمة عن الأزمة.

فعلى صعيد البيئة التشريعية والقانونية عالميا، أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008 الصادر عن منظمة (الانكباد) إلى استمرار الحكومات في تطبيق الإصلاحات. وفي هذا الصدد، تم انتاج 98 إجراء إصلاحيا بما يمثل أقل المستويات منذ العام 1992 (منها 24 إجراء مقيدا للبيئة الاستثمارية معظمها يتعلق بالصناعات الاستخراجية أو لأسباب ترجع إلى الأمن القومي)، بينما تركزت الإجراءات الإصلاحية المتبقية 74 (إجراء) حول تحسين البيئة التشريعية والقانونية عالميا لتكون أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتراوحت هذه الإصلاحات ما بين تقديم حوافز متنوعة وإقامة مناطق اقتصادية خاصة (SEZS) صاحب ذلك استمرار تحرير قطاعات إقتصادية عدة شملت خدمات إعادة التأمين كما في البرازيل وخطوط الهاتف الثابت كما في حالة لانفيا. وقد تركزت هذه الإصلاحات في تخفيف الضرائب على الدخل من الفوائد وأرباح الاستثمار والمكاسب الرأسمالية في الدول المتقدمة والنامية على السواء (كما في حالة أيسلندا التي خفضت معدل الضريبة على الدخل من 50% إلى 18% فقط عام 2007، بالإضافة إلى كولومبيا وبلغاريا ومقدونيا) ومن جهة أخرى، لوحظت بعض التحركات نحو تطبيق مزيد من السياسات الحمائية بفرض قيود على الملكية الأجنبية في بعض الاقتصادات، وخاصة في القطاعات الاستراتيجية والاستخراجية. فعلى سبيل المثال، تقضي التشريعات الجديدة في الجزائر والإكوادور بضرورة امتلاك الحكومة % 51 في مشاريع استخراج النفط. وفي بوليفيا، استعادت الشركة الحكومية للنفط ملكيتها لاحتياطي النفط من الشركات الأجنبية وفرض مزيد من الحماية على قطاع التعدين، وذلك في أعقاب اتخاذ حكومة بوليفيا قراراً بتأميم هذا القطاع في ماي 2006 وفي فنزويلا، لا تزال السلطات بصدد إصدار قرار تأميم قطاع النفط والاتصالات. كما أعلنت كازاخستان عزمها مراجعة اتفاقيات في مجال الصناعات الاستخراجية للتأكد إلزام الشركات الأجنبية بشروط حق الامتياز الممنوح لها. وعلى ذلك، يتبين أن جهود احتواء الأزمة المالية العالمية من قبل الدول النامية تقلل من فعاليتها بالمشاكل المرتبطة بالإجراءات والسياسات الحمائية التي اتخذتها الدول المتقدمة سواء في مجال التجارة أو الاستثمار الدوليين، وخاصة في ظل ارتفاع عجز الموازنات العامة في الدول المتقدمة وما صاحب ذلك من تراجع تدفقات الاستثمارات الصادرة من تلك الدول بما أدى إلى استبعاد الدول النامية أو تدني احتمالات حصولها على فرص عادلة لتمويل مشاريعها الاقتصادية.

3. دور هيئات الترويج للاستثمار:

يأتي دور هيئات تشجيع الاستثمار ليمثل الضلع الأخير في مثلث القوى المؤثرة في توليد الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم. وفي هذا الصدد، تستطيع هذه الهيئات أن تلعب دوراً مهماً في مجال بذل الجهد لإقناع حكوماتها بضرورة الاستمرار في انتاج سياسات وتشريعات تحررية تحافظ على مناخ الاستثمار الجاذب لمثل هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى اضطلاعها بدور أكبر، وخاصة في ظل هذه الظروف، في مجال الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الوقت الحالي. وفي هذا الصدد، يلح على العديد من الدول والمؤسسات المالية والاستثمارية والأفراد حول العالم سؤالاً، يدور حول درجة التراجع المتوقعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا. ومما لاشك فيه أنه يصعب التنبؤ بدقة بما قد تسفر عنه تفاعلات العوامل المذكورة سلفا وخاصة في ظل ارتفاع درجة عدم اليقين الحالية وردود أفعال اللاعبين الدوليين. وباستدعاء الدروس التاريخية المستخلصة، يتضح أن فترات الكساد عادة ما كان يعقبها فترة سكون لحركة تدفقات الاستثمارات المباشرة تراوحت ما بين عام وعامين. ولكن تداعيات الأزمة الراهنة جعلت الأوضاع الاقتصادية الحالية أكثر صعوبة، حيث ساعدت ندرة الائتمان المصرفي على تسريع وتيرة تباطؤ أنشطة الاستثمارات المباشرة وربما تزيد من عمق هذا التباطؤ والركود. وعلى أية حال، فإن درجة الركود في تحركات الاستثمارات المباشرة تتوقف على العديد من العوامل، من أهمها:

➤ مدى نجاح الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين في الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مقبولة مما يجذب الشركات عبر الوطنية للاستثمار في أسواق تلك الدول.

➤ مدى إمكانية نجاح الشركات الآسيوية في التغلب على الآثار السلبية للأزمة الراهنة ومن ثم زيادة قدرتها على الاستثمار في الدول الأخرى. فعلى سبيل المثال، التدفقات الصادرة من الصين خلال العام السابق والتي بلغت 23 مليار دولار، قفزت إلى 26 مليار دولار خلال النصف الأول من العام 2008 مع إمكانية بلوغها نحو 60 - 50 مليار دولار هذا العام.

➤ استمرار الاتجاه السعودي لاستثمارات صناديق الثروة السيادية على الرغم من استثماراتها غير المجدية وخاصة في المؤسسات المالية حول العالم.

➤ مدى إمكانية استمرار حدوث تراجع في قيمة الأصول المالية لدى الدول المتقدمة (كنتيجة لارتفاع قيمة عملات دول إقامة المستثمر وتراجع عملات الدول المضيفة للاستثمار) مما يدفع المستثمر إلى تأجيل قراره الاستثماري في الخارج إلى ما بعد انخفاض أسعار الأسهم إلى ادنى مستوياتها محليا. وفي حالة حدوث ذلك، فسوف يشجع الاقتصادات الناهضة على زيادة استثماراتها المباشرة الصادرة وذلك وفقا لمعادلة مراجعة أسعار الفائدة أو العائد بين الأصول المالية في أسواق الدول المختلفة.

أما في سنة 2010 فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفاعاً معتدلاً لتصل إلى 1.3 تريليون دولار، ولكنها ما تزال أدنى بنسبة 15 في المائة عن متوسطها قبل الأزمة¹، فعلى الرغم من أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أظهر بوادر انتعاش سنة 2010، إلا أن هذا الانتعاش كان ضعيف في ظل الركود السائد في العالم المتقدم، فالشركات متعددة الجنسيات كانت الأكثر تضرراً من جراء الركود الاقتصادي العالمي والأزمة المالية، حيث أن تباطؤ النمو العالمي سنتي 2008-2009 قلص من ربحيتها، بينما أثر عدم استقرار الإقتصاد العالمي وضعف الطلب العالمي وأزمة الديون على رغبتها وقدرتها على التوسع في الخارج²، ويعزى هذا الاستقرار بصفة رئيسية إلى تداعيات الأزمة المالية وعلى رأسها؛ انسحاب استثمارات مباشرة من العديد من الدول المضيفة لها كنتيجة طبيعية لتفاقم أوضاع الديون السيادية في تلك الدول وفي مقدمتها بعض دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما انعكس بوضوح على مستوى القروض البنينة فيما بين الشركات الأم والشركات التابعة، وكذلك الارتفاع الملحوظ في تحويلات عوائد الاستثمارات بدلا من إعادة استثمارها، بغرض تقوية ميزانيات الشركات عبر الوطنية في الداخل. وبينما قفزت قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود بمعدل 37%، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المشاريع الجديدة، سواء من حيث عددها أو قيمتها بما يشير إلى أن استعادة هذه التدفقات لوتيرة النمو يخيم عليها أجواء عدم اليقين التي تغذيها عوامل غير مشجعة لهذا النوع من الاستثمارات مثل حرب العملات وتزايد تطبيق السياسات التجارية الحمائية³.

وقد تباينت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2010 بدرجة كبيرة سواء من حيث نمط الاستثمار أو التوزيع الجغرافي فيما بين الأقاليم الاقتصادية. ولأول مرة، تنجح مجموعتنا الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة في استقطاب تدفقات تفوق نصف الإجمالي العالمي، حيث اجتذبت 642 مليار دولار وبحصة 52% من الإجمالي العالمي ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انتقال وجهة الإنتاج الدولي والاستهلاك العالمي إليهما في الآونة الأخيرة مما دفع الشركات عبر الوطنية لتوجيه استثماراتها بصورة متزايدة إلى تلك الدول حيث شهدت دول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية نموا قويا في تلك التدفقات بمعدل 34% و 14% على التوالي. ومن جهة أخرى، تراجعت التدفقات المتجهة إلى مجموعتي الدول المتقدمة والاقتصادات المتحولة والأقاليم الاقتصادي الأكثر فقرا والأقل نمواً، مثل؛ الدول الأفريقية والدول النامية غير الساحلية ودول الجزر الصغيرة، الأمر الذي يثير

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011- أشكال الاندماج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال.- الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011، ص.X.

² -MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY(MIGA) -WORLD BANK GROUP-،WORLD INVESTMENT AND POLITICAL RISK 2010, WASHINGTON, 2011, P 14.

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010، الكويت، 2010، ص ص 76.

قلقا بالغا، وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على تصدر قائمة أكبر الدول حول العالم اجتذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010 ، بقيمة 228 مليار دولار تلتها الصين بقيمة 106 مليارات دولار، ثم هونج كونج، وفلبجيا، ثم البرازيل وألمانيا والمملكة المتحدة، ثم روسيا وسنغافورة وفرنسا. وقد حلت السعودية في المرتبة الثانية عشرة عالمياً¹.

وأمام خلفية من استمرار عدم اليقين الاقتصادي، والاضطراب في الأسواق المالية والنمو البطيء، واصلت بلدان العالم تحرير الاستثمار الأجنبي وترويج كوسيلة لدعم النمو والتنمية الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، استمرت الأنشطة التنظيمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وقد كانت التدابير الخاصة بسياسات الاستثمار والتي تم اتخاذها في عام 2011 ملائمة بصفة عامة للمستثمرين الأجانب، ومقارنة بعام 2010 ، أظهرت النسبة المئوية للإجراءات الأشد تقييداً انخفاضاً كبيراً، من حوالي 32 في المائة إلى 22 في المائة². وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ارتفاعاً بنسبة 17.82% لتبلغ 1.5 تريليون دولار خلال عام 2011 من 1.3 تريليون دولار في العام السابق، ومتجاوزة بذلك متوسط ما قبل الأزمة المالية العالمية والاقتصادية العالمية خلال الفترة 2007/2005 البالغ 1.39 تريليون دولار ، إلا أن التدفقات لا تزال أقل بنحو 16.4% عن الذروة التي بلغت خلال عام 2007.

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي شمل هذا الارتفاع جميع المجموعات الثلاث الرئيسية (مجموعة الدول المتقدمة، مجموعة الدول النامية ، مجموعة الاقتصاديات المتحولة)³، حيث إرتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان المتقدمة بقوة سنة 2011 لتصل 748 مليار دولار بزيادة قدرها 21% عن سنة 2010، ومع ذلك ظل مستوى التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه البلدان أدنى بمقدار الربع عن مستوى متوسط ثلاث سنوات قبل الأزمة . وعلى الرغم من هذه الزيادة، واصلت الاقتصادات النامية والانتقالية معاً الاستحواذ على أكثر من نصف التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر (45% و 6% على التوالي)⁴، لتسجل الاقتصادات النامية مستوى قياسياً قدره 684 مليار دولار بنسبة نمو 11% عن سنة 2010، كما شهدت مجموعة الاقتصادات المتحولة نمواً بنسبة 25% لتبلغ 92 مليار دولار سنة 2011.⁵ ويشير بلوغ هذا المستوى المرتفع من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأزمة الاقتصادية والمالية إلى وجود دينامية اقتصادية ودور قوي لهذه البلدان في التدفقات المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر وفي محافظتها على هذه الحصة في الوقت الذي انتعشت الاقتصادات المتقدمة في عام 2011.⁶

لقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة سنة 2012 انخفاضاً بنسبة 18% عن سنة 2011 مسجلة حوالي 1.4 تريليون دولار وكان هذا الانخفاض الحاد في تناقض صارخ مع سائر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية والعمالة التي سجلت جميعها معدلات نمو إيجابية على الصعيد العالمي. ودفعت هشاشة الاقتصاد وحالة عدم

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، ضمان الاستثمار-آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011. السنة التاسعة والعشرون - العدد الفصلي الثالث، الكويت، جويلية - سبتمبر 2011، ص.7.

² - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012- عرض عام -نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2012، ص.19.

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2011، الكويت، 2011، ص 94.

⁴ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012- عرض عام -نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، مرجع سابق، ص.03.

⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2011، مرجع سابق، ص 94.

⁶ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012- عرض عام -نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، مرجع سابق، ص.3.

اليقين التي تلف السياسات العامة في عدد من الاقتصادات الرئيسية بالمستثمرين إلى توخي الحذر. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الشركات عبر الوطنية أعادت توصيف استثماراتها في الخارج، بوسائل منها إعادة هيكلة الأصول وتصفية الاستثمارات ونقل الأصول. وهكذا فإن الطريق إلى انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر تكشف وعورتها وتبين أن الانتعاش قد يستغرق وقتاً أطول مما كان متوقعاً. وقد احتلت البلدان النامية موقع الريادة، حيث سجلت ثاني أعلى مستوى لها - رغم الانخفاض الطفيف الذي شهدته - بنسبة 4 في المائة - لتصل إلى 703 مليار دولار في عام 2012، وشكلت نسبة قياسية قدرها 52 في المائة من التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، متجاوزةً، في سابقة من نوعها، مجموع التدفقات إلى البلدان المتقدمة بمبلغ قدره 142 مليار دولار. ويعكس الترتيب العالمي لكبار المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر - أنظر الملحق رقم (11-03) تغيير أنماط تدفقات الاستثمار: فهناك 9 بلدان نامية مصنفة من بين البلدان العشرين الأوائل المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر،² ويعزى ذلك جزئياً إلى أن أكبر انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وقع في البلدان المتقدمة، التي لم تعد تمثل سوى 42 في المائة من التدفقات العالمية³، وقد هبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة هبوطاً حاداً. فقد هوت التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة بنسبة 32 في المائة، لتستقر عند عتبة 561 مليار دولار - وهو مستوى لم يشهد له نظير منذ ما يقرب من 10 سنوات. وشهد معظم البلدان المتقدمة انخفاضاً كبيراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، ولا سيما منها الاتحاد الأوروبي، الذي مثلت حصته بمفرده ثلثي انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وشهدت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية انخفاضاً طفيفاً نسبياً. وتسبب انخفاض مبيعات عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود في انخفاض التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 9 في المائة لتسجل 87 مليار دولار؛ وتدفع من ذلك المبلغ 51 مليار دولار إلى الاتحاد الروسي، لكن قسطاً كبيراً منه تدفق في "حركة دائرية"⁴

وفي سنة 2013 استعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهها التصاعدي. حيث ارتفعت هذه التدفقات بنسبة 4.6% لتبلغ 1.47 تريليون دولار، وازدادت هذه التدفقات في المجموعات الاقتصادية الرئيسية كافة - المتقدمة منها والنامية والانتقالية،⁵ حيث سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية ارتفاعاً جديداً لتبلغ 778 مليار دولار، وتشكل نسبة 54% من مجموع التدفقات العالمية الوافدة، رغم أن معدل نموها تباطأ إلى 7% مقارنة بمتوسطه البالغ 17% خلال السنوات العشر الماضية،⁶ ويعزى ذلك بالأساس إلى نمو التدفقات إلى الدول النامية الآسيوية التي لا تزال تحظى بأعلى حصة، ثم بدرجة أقل إلى نمو تلك التدفقات في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،⁷ أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات

1 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013- عرض عام - سلاسل القيمة العالمية الاستثمار والتجارة من أجل التنمية-، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2013، ص.1.

2 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013- عرض عام - سلاسل القيمة العالمية الاستثمار والتجارة من أجل التنمية-، مرجع سابق، ص ص 1-2.

3 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013- عرض عام - سلاسل القيمة العالمية الاستثمار والتجارة من أجل التنمية-، مرجع سابق، ص. XI.

4 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013- عرض عام - سلاسل القيمة العالمية الاستثمار والتجارة من أجل التنمية-، مرجع سابق ص XIII.

5 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014- عرض عام - الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2014، ص.1.

6 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014- عرض عام - الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل، مرجع سابق، ص.1.

7 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2014، الكويت، 2014، ص 70.

المتقدمة فقد استأنفت انتعاشها بزيادة بلغت نسبتها 9.5% بعد انحدارها الحاد في 2012 إلا أن حصتها من مجموع التدفقات العالمية لا تزال تقف عند مستوى متدن 39% بحوالي 566 مليار دولار ولا تزال دون الذرة التي بلغت في عام 2007 بنسبة 57% وبذلك احتفضت الدول النامية بصداقتها على البلدان المتقدمة بهامش يتجاوز 200 مليار دولار للعام الثاني على التوالي.¹ وتشكل البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية* في الوقت الحاضر أيضاً نصف البلدان العشرين الأعلى نصيباً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر-أنظر الملحق رقم(12-03)، وانتقلت المكسيك إلى المرتبة العاشرة، فيما سجلت الصين أعلى مستوى لها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وحافظت على موقعها كثاني أكبر متلقٍ لهذه التدفقات في العالم.² ويمكن الوقوف على أبرز اتجاهات الاستثمار في العالم خلال عام 2013 وهي كالتالي:³

- احتفظت صناديق الاسهم الخاصة بقوتها، وزاد التمويل القائم منها إلى مستوى قياسي بلغ 1.07 تريليون دولار، وبلغت قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود النمطية التي تقوم بها 171 مليار دولار بحصة 21 في المائة من الاجمالي العالمي.
- بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية 6.7 مليار دولار فقط وذلك رغم ضخامة الموجودات لدى تلك الصناديق والبالغ قيمتها 6.4 تريليونات دولار حول العالم.
- هناك ما لا يقل عن 550 شركة عبر وطنية مملوكة للحكومات - من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية - مع أكثر من 15 الف فرع في الخارج بقيمة اصول اجنبية تقدر بنحو 2 تريليون دولار واستثمارات اجنبية مباشرة منفذة من خلالها بقيمة 160 مليار دولار عام 2013 بنسبة 11 % من الاجمالي العالمي.
- السيولة النقدية المتاحة لدى أكبر 5 الاف شركة عبر وطنية في عام 2013 مثلت أكثر من 11 في المائة من مجموع أصولها في الداخل والخارج وبقيمة 4.5 تريليون دولار، منها 3.5 تريليون دولار لدى الشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة، ونحو تريليون دولار في الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وهذا ما يعتبر مستوى عالياً من الموجودات النقدية يمثل إمكانات هائلة كمصدر لتمويل التنمية.
- نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات عبر الوطنية من الدول النامية ليبلغ 454 مليار دولار ولتستحوذ الى جانب شركات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على 39 % من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم، مقارنة مع 12% فقط في بداية القرن الحالي.
- ارتفعت حصة الصناعات التحويلية والخدمات الى 90% من القيمة الإجمالية للمشاريع في كل من أفريقيا وأقل البلدان نمواً في عام 2013 بعدما كانت حصة الصناعات الاستخراجية تبلغ 26 % في أفريقيا و 36 % في اقل البلدان نمواً. أما بالنسبة لسنة 2014 فقد جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015، أن الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم قد انخفض بمعدل 16% لتصل قيمته إلى 1.23 تريليون دولار في عام 2014 مقابل 1.47 تريليون دولار سنة 2013. وذكر التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أونكتاد، أن أسباب هذا الهبوط تعود إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وارتياب المستثمرين في السياسات واشتداد المخاطر الجيوسياسية. وكان هذا الانخفاض في تناقض مع سائر المؤشرات الاقتصادية

¹ -- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014- عرض عام - الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل، مرجع سابق، ص.2.

^{*} نجحت الدول المتحوّلة في زيادة التدفقات الواردة إليها بنسبة 28.6% لتصل الى 108 مليارات دولار خلال العام 2013.

² -- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014- عرض عام - الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل، مرجع سابق، ص.4.

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2014، مرجع سابق، ص 72.

الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية وإجمالي رأس المال الثابت المتراكم و العمالة التي سجلت جميعها معدلات نمو إيجابية على الصعيد العالمي.¹

وجاء في التقرير، أن الصين-أنظر الملحق رقم (13-03) أصبحت أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014، تلتها هونغ كونغ (الصين) والولايات المتحدة. واجتذبت الاقتصادات النامية مجتمعة 681 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة.

وتشكل الاقتصادات النامية نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهم: الصين وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة والبرازيل والهند. وكشف التقرير، الذي يرصد النشاط العالمي في مجال الأعمال التجارية في عدد من الميادين، أن إنتاج الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد العالمي قد ارتفع في عام 2014، فزادت مبيعات وأصول الشركات متعددة الجنسيات في الخارج بوتيرة أسرع من تلك التي سجلتها نظيرتها المحلية، فولدت بذلك قيمة إضافية تناهز 7.9 تريليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات 75 مليون شخص في المجموع، وأنشأت 4 ملايين فرصة عمل على الصعيد العالمي خلال العام الماضي.²

في أعقاب حدوث زيادة قوية في عام 2015، فقدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية زخم نموها في عام 2016، وهذا ما يدل على أن الطريق إلى الانتعاش لا يزال مليئا بالعثرات، فقد انخفضت ادفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بمسبة 2% لتصل إلى 1.75 تريليون دولار في ظل نمو اقتصادي ضعيف ومخاطر سياسية كبيرة بحسب تصور الشركات متعددة الجنسيات. وكان تأثير ذلك شديدا بصفة خاصة على التدفقات إلى الاقتصادات النامية، حيث سجلت هذه التدفقات انخفاضا بنسبة 14% لتصل إلى 646 مليار دولار، ويظل الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل المصدر الخارجي الأكثر ثباتا لتمويل الاقتصادات النامية مقارنة باستثمارات الحافظة والحوالات المالية من المغتربين والمساعدات الإنمائية الرسمية، وقد تراجعت التدفقات في جميع المناطق النامية:³

● تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا النامية بنسبة 15% لتصل إلى 443 دولار العام 2016 وكان هذا أول انخفاض خلال فترة خمس سنوات، وكان واسع الانتشار نسبيا، مع حدوث انخفاضات بنسب من رقمين في معظم المناطق الفرعية باستثناء جنوب آسيا. والتي زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إليها بنسبة 6% لتصل إلى 54 مليار دولار، وظلت التدفقات الواردة إلى الهند، راكدة عند مستوى قدره 44 مليار دولار. وقد أصبح عمليات الدمج والتملك عبر الحدود تتسم بأهمية متزايدة لتمكين الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات من الدخول إلى السوق الهندية المتنامية بسرعة.

أما جنوب - شرق آسيا، فلقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بمقدار الخمس لتصل إلى 101 مليار دولار، وظل التدفقات الواردة إلى سنغافورة، وهي البلد الذي يتصدر قائمة البلدان المتلقية لهذه الاستثمارات في منطقة آسيان تتراجع، إذ انخفضت بنسبة 13% لتصل إلى 62 مليار دولار في عام 2016 وفي إندونيسيا وماليزيا وتايلندا، سجلت تدفقات الاستثمار

¹- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), **World Investment Report 2015**-revormind international investement governance-, UNITED NATIONS, NEW YORK AND GENEVA,2015,P5.

² - الأمم المتحدة، الأونكتاد: انخفاض في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16% عام 2014، إذاعة الأمم المتحدة، 2015/06/24، http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/172239/#.Vlfm7XYveM_

³ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017- عرض عام - الاستثمار والاقتصاد الرسمي، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017، ص VIII.

الاجنبي المباشر انخفاضاً كبيراً نتيجة لحدوث عمليات تصفية كبيرة للاستثمارات من قبل الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات ، وفي إندونيسيا أدت التدفقات الكبيرة من الاستثمارات ذات الأرصدة السلبية في الربع الأخير إلى انخفاض إجمالي التدفقات انخفاضاً كبيراً إلى مستوى متدنٍ جداً قدره 3 مليارات دولار¹.

- ظلت تدفقات الاستثمار الاجنبي إلى افريقيا تتراجع لتصل إلى 59 مليار دولار ، أي بنسبة انخفاض بلغت 3% عن مستواها العام 2015، وهو انخفاض يعكس في الغالب انخفاض أسعار السلع الأساسية،
- تسارعه اتجاه التراجع في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، حيث انخفضت التدفقات الواردة بنسبة 14% لتصل إلى 142 مليار دولار وهو انخفاض يرجع إلى استمرار حالة الركود الاقتصادي ، وضعف أسعار السلع الأساسية ، والضغط على الصادرات.
- ظلت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاقتصادات ذات الهياكل الضعيفة والمعرضة للمخاطر ، فقد انخفضت التدفقات إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 13% لتصل إلى 38 مليار دولار، وبالنسبة انخفضت التدفقات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة 6% لتصل إلى 3.5 مليار دولار ، وشهدت الدول النامية غير الساحلية استقراراً في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عند مستوى 24 مليار دولار.

واستمر تزايد التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة بعد أن سجلت نمواً قوياً في السنة 2015، فقد زادت التدفقات الواردة بنسبة 5% لتصل إلى 391 مليار دولار (زيادة على السنة السابقة بلغ نسبتها 12%) تلتها المملكة المتحدة بـ 254 مليار دولار، مسجلة بذلك قفزة قوية إلى هذا المركز من المركز الرابع عشر الذي كان تحتله في عام 2015 وذلك بفضل الصفقات الكبيرة المتعلقة بعمليات الدمج والتملك العابرة للحدود، في حين احتلت الصين المركز الثالث بـ 134 مليار دولار بانخفاض 1% عما كان عليه في العام الأسبق².

وقد ظلت الولايات المتحدة تمثل في عام 2016 أكبر متلق للاستثمار الاجنبي المباشر-أنظر الملحق رقم 7-، حيث اجتذبت تدفقات واردة بما مجموعه 391 مليار دولار (زيادة على السنة السابقة بلغ نسبتها 12%) تلتها المملكة المتحدة بـ 254 مليار دولار، مسجلة بذلك قفزة قوية إلى هذا المركز من المركز الرابع عشر الذي كان تحتله في عام 2015 وذلك بفضل الصفقات الكبيرة المتعلقة بعمليات الدمج والتملك العابرة للحدود، في حين احتلت الصين المركز الثالث بـ 134 مليار دولار بانخفاض 1% عما كان عليه في العام الأسبق².

وقد زادت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بمقدار الضعف تقريبا لتصل 68 مليار دولار بعد سنتين من الانخفاض الحاد - الملحق رقم (14-03) يوضح ذلك- ، وهو ما يعكس صفقات خصخصة كبيرة وزيادة في الاستثمار في أنشطة التنقيب عن المعادن.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة في ظل أزمة الديون السيادية الاوروبية

وفقا للبيانات المتوفرة في الجدول أدناه يتضح لنا أننا تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من العالم سجلت تراجعا كبيرا خلال الفترة 2002/2001 ، فقد قدرت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العام 2001 ، 2002 نحو 683 مليار دولار ، 497 مليار دولار على الترتيب، حيث تراجعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة العام 2001 بالنصف تقريبا (41%) عن مستواها العام 2000، وتراجعت بمقدار 27% العام 2002 مقارنة بمستواها العام 2001، و يعزى استمرار اتجاه التراجع الذي بدأ العام 2001 وتواصل العام 2002 إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بسبب تداعيات أحداث سبتمبر 2001 وتأثير العدوة للأزمة

¹- نيفين حسين، الاستثمار العالمي 2017، ادارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، الربع الاول 2018، ص5.

²- المرجع السابق، ص4.

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي

الأرجنتينية ، وقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول المتقدمة العام 2001 بنحو النصف تقريبا(42%) مقارنة بمستواها العام 2000. وتمثل حصة الدول المتقدمة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم حصة الأسد من إجمالي التدفقات فقد وصلت العام 2001 نحو 91.2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم مقابل 8.4% للدول النامية(وتستحوذ دول جنوب وشرق آسيا على النسبة الغالبة من التدفقات الاستثمارية الصادرة من الدول النامية) نحو 0.4% للاقتصادات المتحولة، وقد عرفت كل من الدول النامية والاقتصادات المتحولة انخفاضا للاستثمارات في الخارج العام 2001 ب 35% و20% على التوالي وهذا مقارنة بمستواها العام 2000، وبالحديث عن العام 2002 فقد سجلت أيضا الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء تراجعا في استثماراتها الأجنبية المباشرة في الخارج وعلى النقيض من ذلك زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصادات المتحولة بأكثر من النصف (60%) عن مستواها العام 2001.

وقد عرفت الفترة 2003/2004 تحسنا كبيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من العالم فقد زادت بنحو 71% العام 2004 مقارنة بمستواها العام 2003 ، حيث قدرت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة إلى العالم العام 2004 ، نحو 906مليار دولار ، و يعزى استمرار الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من العالم التي بدأت العام 2003 وتواصلت العام 2004 إلى تحسن بيئة الاستثمار ، وقد حافظت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول النامية العام 2003 تقريبا على نفس مستواها العام 2002(انخفاض طفيف جدا نحو 0.6%)، في حين سجلت زيادة كبيرة وصلت الضعف (191%) العام 2004 مقارنة بالعام 2003 الأمر الذي ساهم في زيادة حصة الدول النامية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم والذي قدر ب 12.7% العام 2004 ، وهذا مقابل 85.8% للدول المتقدمة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم و 1.5% للاقتصادات المتحولة، وقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول المتقدمة والاقتصادات المتحولة خلال الفترة 2003/2004 زيادة معتبرة ، فقد زادت العام 2004 ب 62% و30% على التوالي وهذا مقارنة بمستواها العام 2003، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (35-3):تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من العالم خلال الفترة 2000/2008

الوحدة:مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العالم	1163674	683280	497519	529081	905975	833351	1352327	2169105	1703548
الاقتصادات المتقدمة	1071786	623263	453774	479122	777539	704498	1120738	1843884	1368227
الاقتصادات النامية	88721	57494	39696	39454	114775	110807	201435	276036	275037
الاقتصادات المتحولة	3167	2523	4049	10506	13661	18046	30154	49185	283,960

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات الاونكتاد

وقد عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من العالم خلال الفترة 2005/2007 زيادة معتبرة، فقد سجلت هذه التدفقات ذروتها العام 2007 ب 2.2 تريليون دولار وبزيادة قدرت ب 60% مقارنة بسنة 2006، وترجع أهم دوافع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم للعام 2007 إلى تواصل ارتفاع أسعار النفط والغاز والمعادن والسلع الاساسية ، زيادة قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وخاصة في الدول النامية والاقتصادات المتحولة، استمرار التوسع الخارجي لأكبر الشركات عبر الوطنية ، تحسن بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار حول العالم، ظهور صناديق الثروة السيادية كجهات فاعلة جديدة، وتواصل

ارتفاع العائد على مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشرة، ارتفاع نسبة الارباح المعاد استثمارها وخاصة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات.¹

وتبقى البلدان المتقدمة خلال هذه الفترة مسيطرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة، حيث وصلت حصتها العام 2007 نحو 85% من اجمالي التدفقات مقابل 12.7% للدول النامية و 2.3% للاقتصادات المتحولة، وقد وصلت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من الدول المتقدمة ذروتها العام 2007 بنحو 1.8 تريليون دولار، وتتصدر الدول الأوروبية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي قائمة الدول أكثر استثمارا في الخارج فقد وصلت حجم استثماراتها العام 2007 نحو 1.2 تريليون دولار بنسبة 66% من اجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجية للدول المتقدمة، لتلها دول أمريكا الشمالية ونخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية والتي استحوذت على 21% من اجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجية للدول المتقدمة، بحجم استثمار قدر ب 393.512 مليار دولار.

وقد تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أكبر الدول استثمارا في الخارج العام 2007، لتلها 5 أكبر اقتصاديات في الاتحاد الاوروبي والمتمثلة في المملكة المتحدة البريطانية، فرنسا، ألمانيا، اسبانيا وايطاليا، تحتل اليابان المركز السابع عالميا بحجم استثمارات أجنبية خارجية مباشرة قدر ب 335.885 مليار دولار، تحتل هونغ كونغ المركز التاسع كأكبر دولة مستثمرة في الخارج في العام 2007 والملحق رقم (15-03) يوضح ذلك.

وقد ظلت الدول النامية تكتسب أهمية كمصدر للاستثمار الاجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الصادرة منها لتصل إلى مستوى قياسي 276 مليار دولار الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى التوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية، كما سجلت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من الاقتصادات المتحولة ارتفاعا قويا لتصل إلى 49 مليار أي أكثر من المستوى الذي بلغته العام 2006، ومن بين دول الاقتصادات النامية والمتحولة المستثمرة في الخارج الصين، هونغ كونغ وروسيا.

إن التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال العام 2008 بدرجة لم تحدث منذ ثلاثينات القرن الماضي أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة والواردة على حد سواء، وذلك نظرا لأن نمو الاقتصاد العالمي يعد من أهم العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر، ومن ثم تباطؤ هذا النمو نتيجة للأزمة المالية العالمية جعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم مما يقلص الاجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة وأن اقتصادات الدول المتقدمة تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي هذه التدفقات سواء الواردة أو الصادرة عالميا، ويساهم كذلك التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية من شأنه أن يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر أو الوارد الموجهة إلى هذه القطاعات، ويقلص كذلك الانكماش الحاد في حجم الائتمان المصرفي عالميا والناجم عن الأزمة المالية من قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، وقد يساهم تدهور عوائد الاستثمار الاجنبي المباشر وضعف المراكز المالية الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية في دفع الشركات الام في الدول المتقدمة وحول العالم إلى استرداد عوائد استثماراتها المباشرة من فروعها أو الشركات التابعة لها العاملة في الدول

¹- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار - نشرة فصلية -، السنة 26، العدد الفصلي 3، الكويت، جوان-سبتمبر 2008، ص 5.

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوربي

الأخرى بدلا من اعادة استثمارها مرة أخرى مما يقلص من الاجمالي العالمي لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة سواء الصادرة أو الواردة.¹

لقد غيرت الأزمة المالية العالمية 2007 من خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، فقد شهدت حصة الدول النامية والاقتصادات الانتقالية العام 2008 من التدفقات العالمية الصادرة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ارتفاعا لتصل إلى 16.2 % من الاجمالي العالمي بمقدار 275 مليار دولار وهذا بالنسبة للدول النامية ، أما بالنسبة للاقتصادات المتحولة فقد وصلت حصتها العام 2008 نحو 3.5% بمقدار 60 مليار دولار، مقابل انخفاض في حصة الدول المقدمة إلى 80.3% من إجمالي التدفقات الصادرة والجدول اعلاه يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-36): تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من العالم خلال الفترة 2009/2016

مليون دولار

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العالم	1101887	1373658	1563807	1369508	1380875	1262007	1621890	1473283
الاقتصاديات المتقدمة	820411	965900	1128733	973654	890112	731670	1183568	1041458
الاقتصاديات النامية	243098	357270	379426	362661	414976	457994	406237	406668
الاقتصادات المنحولة	38 377,4	50 487,8	55 648,3	33 192,9	75 787,4	72 343,2	32 085,4	25 157,2

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات الاونكتاد.

ولقد أظهرت تقارير الاستثمار العالمي أن الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي لا يزال متأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية خلال العام 2009 وما زاد الطين بلة اندلاع أزمة الديون السيادية الأوروبية أواخر 2009 ، الأمر الذي أدى إلى زيادة انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر عالميا بمعدل 35% لتصل إلى 1101 مليار دولار العام 2009 مقابل 1703 مليار دولار العام 2008 كنتيجة أساسية لتأثير الركود الاقتصادي خلال العام 2009. وقد أظهرت البيانات استمرار ارتفاع الأهمية النسبية لحصص مجموعتي الدول النامية والاقتصادات المتحولة من التدفقات الصادرة والواردة عالميا على حد سواء ، وعلى الرغم من تراجع التدفقات الصادرة منها ، فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية عقب فترة صعود قدرها خمس سنوات، تقلصا بنسبة 16% العام 2009 بيد أنه مع ارتفاع نصيب الشركات عبر الوطنية المنتمة إلى هذه الاقتصادات، فإن انكماش الاستثمار الأجنبي المباشر كان أقل حدة أيضاً من مثيله في البلدان المتقدمة حيث تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج بنسبة 40%، ويرجع سبب هذا التراجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وكذا أزمة الديون سيادية الأوروبية والتي اندلعت نهاية 2009 والتي شوهدت البيئة الاستثمارية. وما زال نصيب الاستثمار المتجه إلى الخارج من البلدان النامية أصغر بكثير مقارنة بالدول المتقدمة ولكنه يزداد سرعة ويصل تقريبا إلى ربع (22%) التدفقات العالمية المتجهة إلى الخارج العام 2009. وقد اقلص الاستثمار المتجه إلى الخارج من أفريقيا ككل بنحو النصف فهبط إلى 5 مليارات دولار. بيد أن التدفقات الخارجة من الجنوب الأفريقي قد ازدادت إلى 1.6 مليار دولار في عام 2009 مدفوعة باستثمارات جنوب أفريقيا، ومتجهة بصورة رئيسية إلى باقي أفريقيا. وعلى الرغم من ذلك، ما زال شمال أفريقيا هو أكبر مصدر للتدفقات الإقليمية المتجهة إلى الخارج، إذ يبلغ نصيبه أكثر من 50% من المجموع.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار - نشرة فصلية -، السنة 27، العدد الفصلي 1، الكويت، جانفي- مارس 2009، ص 5-6.

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة من بلدان المنطقة غربي آسيا إلى الخارج، والتي تتأني نسبة 87% منها من بلدان مجلس التعاون الخليجي، فقد انخفضت بنسبة 39% إلى 23 مليار دولار. ولم يكن الاستثمار المتزايد المتجه إلى الخارج من المملكة العربية السعودية كافياً للتعويض عن التأثير السلبي للأزمة العالمية في دبي، فقد أثرت أزمة دبي العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من الإمارات العربية المتحدة.¹

وحدث تغير كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من البرازيل إلى رقم سلبي قدره 10 مليارات دولار بسبب حدوث طفرة القروض المتعاقد عليها داخل الشركات من الشركات التابعة البرازيلية في الخارج إلى شركاتها الأم. وقد أسفر ذلك عن حدوث انخفاض بنسبة 42% في استثمار المنطقة المتجه إلى الخارج. ومع ذلك فإن عمليات الاندماج والاحتياز للشركات عبر الحدود والتي قامت بها شركات عبر وطنية من المنطقة، وهي عمليات موجهة بصورة رئيسية إلى بلدان متقدمة، قد ارتفعت بنسبة 52% إلى 3.7 مليارات دولار. وسيؤدي استمرار بروز الشركات عبر الوطنية التابعة للمنطقة، والذي بدأ في عام 2003، إلى دفع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج إلى الأمام في الأجل المتوسط. وقد قفزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من أمريكا اللاتينية والكاريبي من متوسط قدره 15 مليار دولار سنوياً في الفترة 1991-2000 إلى 48 مليار دولار سنوياً في الفترة 2003-2009 وقد ظل عدد متزايد من شركات أمريكا اللاتينية- معظمها شركات برازيلية ومكسيكية - في التوسع خارج المنطقة، وبصورة رئيسية في اقتصادات متقدمة. وإلى جانب الأوضاع الاقتصادية المؤاتية في المنطقة منذ عام 2003 أسهمت السياسات الحكومية أيضاً في دعم الشركات المحلية داخلياً ودعم قيامها بالمزيد من التوسع خارجياً. والمستثمرون الخارجيون الرئيسيون للمنطقة اليوم كثيراً ما يكونون هم أكبر وأقدم مجموعات مؤسسات أعمال حققت رواجاً أثناء حقبة سياسة الإحلال محل الواردات. وعلاوة على ذلك، فإن سياسات الخصخصة المنتهجة في بلدان مثل البرازيل والمكسيك قد أسفرت عن نشوء شركات ريادية وطنية. وفي وقت أحدث، تكفلت الحوافز الحكومية في البرازيل، بما في ذلك الاعتمادات الائتمانية الموجهة، بدعم التوسع الخارجي للشركات. بيد أن الإمكانية المحدودة للحصول على تمويل محلي، بالاقتران مع القيود الحالية التي تكتنف عمل الأسواق المالية الدولية، يمكن أن يعرقل مواصلة هذا التوسع. وستواصل هذه الشركات عبر الوطنية الاستفادة من النسبة المنخفضة للديون إلى الإيرادات لديها، ومن محدودية تأثيرها بالصناعات التي تضررت بفعل الأزمة إلى أبعد حد كما استفادت من المرونة النسبية التي يتمتع بها اقتصاد المنطقة. وبعد اتجاه صعودي استمر ثمانية أعوام، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة قد تقلصت إلى 69.9 مليار دولار، أي شهدت انخفاضاً نسبته 43% العام 2008، وقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى كلتا المنطقتين في عام 2009، ولكن التدفقات المتجهة إلى جنوب شرقي أوروبا كانت أقل تأثراً من تلك المتجهة إلى رابطة الدول المستقلة. فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الاتحاد الروسي قد انخفضت تقريباً بمقدار النصف بسبب ركود الطلب المحلي، وانخفاض العائدات المتوقعة في المشاريع المتصلة بالموارد الطبيعية، ونضوب عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر الدائرية. ولم يكن تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من بلدان المنطقة في مثل حدة الانخفاض الذي حدث في التدفقات المتجهة إلى الداخل. وفي عام 2009 اعتبر الاتحاد الروسي هو أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من بلدان المنطقة.²

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2010: الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف،

2010، ص 15.

² - المرجع السابق، ص ص 16-17.

وقد احتلت العام 2009 الولايات المتحدة مركز الصدارة كأكبر دولة مستثمرة في الخارج تليها كل من فرنسا ، اليابان وألمانيا وبالتالي فقد احتلت الدول المتقدمة الأربع مراكز الأورلى كأكبر اقتصادات مستثمرة في العالم ، في حين احتل كل من هونغ كونغ والصين كدول نامية المركز الخامس والسادس عالميا كأكبر اقتصادات مستثمرة لعام 2009 والملحق رقم (16-03) يوضح ذلك.

أما على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالميا خلال 2010/2011 فقد عاودت الارتفاع بمعدل بلغ 24.6 % في العام 2010 لتصل إلى 1.37 تريليون دولار مقابل 1.1 تريليون دولار عام 2009، وبمعدل زيادة قدر ب13.8% العام 2011 مقارنة بمستواها العام 2010. وهذا كنتيجة أساسية لمعاودة اللاعبين الرئيسيين في العالم تحركاتهم الاستثمارية عبر الحدود، بعد الخروج النسبي من دائرة التأثير بتبعات الأزمة المالية العالمية.

وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من العالم العام 2012 تراجعاً بنحو 12% ، مسجلة مقدار 1.37 تريليون دولار. فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن البلدان المتقدمة العام 2012 إلى ما يقارب مستوى الحضيض المسجل في عام 2009، مسجلة نحو 974 مليار دولار ، وهو مستوى لم يشهد له نظير منذ ما يقرب 8 سنوات . وهو ما يُعزى في معظمه إلى الهشاشة الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين التي تلف السياسات العامة، ودفعت التوقعات الاقتصادية غير المضمونة بالشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة إلى التمسك بنهج التريث والترقب الذي تتبعه تجاه الاستثمارات الجديدة، أو تصفية الأصول الأجنبية، بدلاً من إجراء عمليات توسع دولية كبيرة. وفي عام 2012، شهد 22 بلداً من البلدان المتقدمة، وعددها 38 بلداً، تراجعاً في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الاقتصادات النامية العام 2012 نحو 363 مليار دولار ، وهو ما يمثل حصة قياسية من المجموع العالمي قدرها 26%. ورغم الانحسار الاقتصادي العالمي، استمرت الشركات عبر الوطنية المملوكة للبلدان النامية في توسعها في الخارج. وظلت البلدان الآسيوية تمثل أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عادلته حصتها ثلاثة أرباع مجموع التدفقات من البلدان النامية. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن أفريقيا بثلاثة أمثالها، فيما ظلت التدفقات الصادرة عن البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مستوياتها المسجلة في عام 2011.-

واستمرت بلدان مجموعة بريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) في احتلال مركز الريادة، بين البلدان المستثمر الناشئة، في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة. وارتفعت التدفقات الواردة من هذه الاقتصادات الخمسة من 7 ملايين دولار في عام 2000 إلى 145 مليار دولار في عام 2012 مشكلة بذلك نسبة 10% من المجموع العالمي. وبات نشاط الشركات عبر الوطنية المملوكة لهذه البلدان يزيد باطراد، بما في ذلك في أفريقيا. وتقدمت الصين في مصاف كبار المستثمرين، حيث صعدت من المرتبة السادسة إلى المرتبة الثالثة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.¹ -أنظر الملحق رقم 17-03.

وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من العالم العام 2014 تراجعاً بنحو 9% ، مسجلة مقدار 1.2 تريليون دولار، وقد بلغ نصيب الاقتصادات النامية العام 2014 أكثر من ثلث مجموع التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، بزيادة ملحوظة عن نسبة ال 13% في عام 2007 ، وتمثل الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية تسعة من أكبر 20 اقتصاداً مستثمراً على نطاق العالم-أنظر الملحق رقم 18-03.-

أما مجموع التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة من اقتصادات نامية إلى اقتصادات نامية أخرى فقد نما بنسبة الثلثين من 1.7 تريليون دولار في عام 2009 إلى 2.9 تريليون دولار في عام 2013. وكانت منطقة شرق آسيا ومنطقة جنوب شرقي

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2013: سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2013، ص4.

آسيا هما أكبر منطقتين متلقيتين من مناطق البلدان النامية. وما زال نصيب أفقر المناطق النامية من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجنوب والجنوب منخفضاً ولكنه أخذ في النمو. ويذهب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات النامية إلى المنطقة الجغرافية التالية مباشرةً لكل اقتصاد. فالألفة بالمنطقة تيسر التحرك المبكر من من جانب الشركة النشاط على الصعيد الدولي (تدويل نشاطها)، كما أن الأسواق وسلاسل القيمة الإقليمية تشكلان عاملاً محركاً رئيسياً في هذا الصدد. وتتحدد أيضاً الأنماط المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجنوب والجنوب بفعل البواعث الاستثمارية الشركات المتعددة الجنسية، وسياسات حكومة البلد الأصلي، والروابط التاريخية. وتختلف التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات المتقدمة وتلك الخارجة من الاقتصادات النامية من حيث تكوينها: ففي حين أن أكثر من نصف التدفقات الخارجة الخاصة بمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية التابعة للبلدان النامية تتخذ شكل استثمار في أسهم رأس المال، فإن التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة تضم عنصراً أكبر يتعلق بإعادة استثمار الإيرادات المتحققة.¹

لقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من العالم العام 2015 انتعاشاً ملحوظاً لم يسجل منذ أكثر من 7 سنوات اين عرفت الاستثمارات الأجنبية انتعاشاً كبيراً، حيث ارتفعت هذه التدفقات نحو 28% مسجلة نحو 1.6 تريليون دولار. وقد سجلت سنة 2015 زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الاقتصادات المتقدمة بنسبة 33% ووصلت إلى 1.1 تريليون دولار، بعد أن تراجعت على مدى ثلاث سنوات السابقة، ونتيجة لذلك استأثرت البلدان المتقدمة على بنسبة 72.8% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي في عام 2015 مقارنة بنسبة 60% في عام 2014 وشكلت هذه الزيادة نقطة النهاية لتراجع التدفقات الذي استثمر بلا انقطاع تقريباً منذ عام 2007، وعلى الرغم من هذه الزيادة، ظل مستوى الاستثمار الأجنبي الخارج من الاقتصادات المتقدمة أقل بنسبة 40% عن مستوى القمة التي وصل إليها عام 2007، ولم تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من أمريكا الشمالية تغيراً ملحوظاً، وقد قابلت الزيادة في الاستثمارات الكندية في الخارج (12% مقارنة بسنة 2014) انخفاضاً في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك تبقى الولايات المتحدة الأمريكية على رأس أكبر المستثمرين في العالم تليها اليابان-أنظر الملحق رقم (19-03).

وفي الجهة المقابلة انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم مناطق الاقتصادات النامية والت يتم بمرحلة انتقالية، وتضمنت العوامل التي أسهمت في ذلك الانخفاض مزيجاً من التحديات، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية وتدني قيمة العملات الوطنية ومخاطر البيئة السياسية، وعلى خلفية هذا الاتجاه العام لهبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الاقتصادات النامية والاقتصادات المتحولة شكلت الصين حالة استثنائية ملحوظة، حيث ظلت الاستثمار الأجنبية المباشرة الخارجة منها على مستوى من الارتفاع، وزادت من 123 إلى 128 مليار دولار، وحافظت ننتيجة لذلك على مستواها في المرتبة الثالثة من بين أكبر المستثمرين في العالم.

وقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من العالم العام 2016 تراجعاً قدر ب 9% مسجلة نحو 1.4 تريليون دولار، وقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان المتقدمة العام 2016 بنسبة 11% لتصل تريليون دولار، ويرجع الأمر أساساً إلى حدوث انخفاض شديد في الاستثمارات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في أوروبا، وظلت التدفقات الخارجة من أمريكا الشمالية على حالها، حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر بلدان العالم

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2015: إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف،

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي

المستثمرة في الخارج، فقد سجلت تدفقاتها انخفاضا ب 1% إلى 299 مليار دولار، وقد شهدت التدفقات من البلدان المتقدمة في منطقة آسيا والمحيط الهادي تسجيلا أعلى مستوياتها منذ عام 2008.

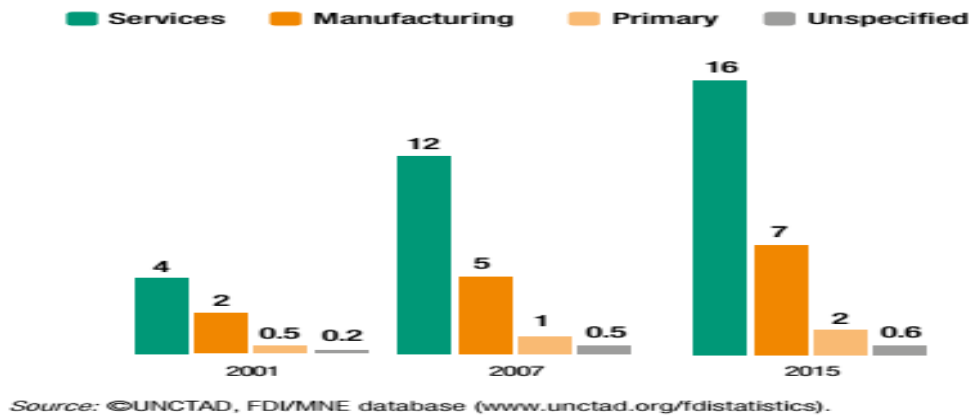
وبالحديث عن الدول النامية فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة منها انخفاضا بنسبة 0.1% لتصل إلى 406 مليار دولار رغم حدوث زيادة قوية في التدفقات الخارجة من الصين التي احتلت العام 2016 المركز الثاني عالميا كأكبر دولة مستثمرة في العالم. حيث سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة منها زيادة قوية بنسبة 44% لتصل إلى 183 مليار دولار، وهو مستوى مرتفع جديد، وعلى النقيض من ذلك سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من مناطق فرعية أخرى ومن الاقتصادات الرئيسية في آسيا النامية انخفاضا كبيرا. وبشكل عام، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من آسيا النامية بنسبة 7% لتصل إلى 363 مليار دولار، وهي زيادة نشأت عن مشتريات الشركات الصينية المتعلقة بعمليات الدمج والتملك العابرة للحدود.¹

الفرع الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم

لقد عرفت الفترة من 2001 إلى 2007 زيادة كبيرة وملحوظة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع القطاعات، وكانت حصة الأسد من نصيب قطاع الخدمات (يضمن كل من الكهرباء، الغاز، الماء، البناء، التجارة، الفنادق والمطاعم، النقل، التخزين والاتصالات، الخدمات المالية، أنشطة إدارة الأعمال، الإدارة العامة والدفاع، التعليم، الخدمات الصحية والاجتماعية... إلخ) فقد عرف هذا الأخير خلال الفترة 2007/2001 زيادة قدرت ب 200% ونفس الشيء يمكن قوله على قطاع التصنيع (المواد الغذائية، المشروبات، التبغ، الخشب والمنتجات الخشبية، النشر والطباعة، فحم الكوك والمنتجات النفطية والوقود النووي، الكيماويات والمنتجات الكيماوية، منتجات المطاط والبلاستيك، المنتجات المعدنية وغير المعدنية، المعادن والمنتجات المعدنية، الآلات والمعدات، المعدات الكهربائية والإلكترونية، السيارات وغيرها من معدات النقل وغيرها) والذي عرف هو الآخر انعاشا كبيرا مسجلا زيادة قدرت ب 150%، في حين شهد القطاع الأولي (الذي يضم كل من الزراعة والغابات، صيد الأسماك، التعدين والمناجم والبتروول وغيرها) زيادة محتشمة مقارنة بباقي القطاعات.

الشكل رقم (27-3): الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الداخل، بحسب القطاع خلال الفترة

2015/2001 الوحدة تريليون دولار.



SOURCE: UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, WORLD INVESTMENT REPORT 2017 - INVESTMENT AND THE DIGITAL ECONOMY-, UNITED NATIONS, NEW YORK AND GENEVA, 2017; P21.

¹- نيفين حسين، مرجع سابق، ص 5.

وبالحديث عن سنة 2008 فقد عرفت التدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008 بعض الاختلافات الملحوظة حسب القطاع (القطاع الأساسي ، والصناعة التحويلية والخدمات) ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية ، فقد سجل ارتفاعا طفيفا العام 2008 في القطاع الأولي ، في حين انخفض نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم الصناعات انخفاضا كبيرا في عام 2008 ، في حين كان هناك بعض الاستثناءات كصناعة الأغذية والمشروبات والتبغ ، حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها ، وتُفحص البيانات المتعلقة بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود أنه كان هناك انخفاض في نشاط الاندماجات والاستحوادات في كل من التصنيع والخدمات، ولكن مع تحول نسبي إلى الخدمات غير المالية ، والأغذية والمشروبات والتبغ. وارتفعت قيمة عمليات الاندماج والشراء في القطاع الأولي من حيث القيمة المطلقة وكحصة من مجموع عمليات الاندماج والشراء.¹

أما في سنة 2009 انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على امتداد جميع القطاعات الثلاثة القطاع الأولي وقطاع التصنيع وقطاع الخدمات، ولم تكن الضحايا الوحيدة لهذا الانخفاض هي الصناعات الدورية مثل صناعة السيارات والصناعات الكيماوية، فالاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التي اتسمت في بادئ الأمر بالقدرة على التكيف مع الأزمة بما في ذلك الصناعات الصيدلانية وصناعات الأغذية تضرر هو الآخر في عام 2009، وكانت حفنة فقط من الصناعات هي التي اجتذبت مزيدا من الاستثمار الأجنبي بالمقارنة مع عام 2008 ألا وهي صناعات توزيع الكهرباء والغاز والمياه، فضلا عن صناعات المعدات الإلكترونية والتشييد والاتصالات، وعلى وجه الإجمال فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية كان هو الأشد تأثرا وهو ما انعكس في حدوث انخفاض بنسبة 77٪ في عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدود، فالتقلص في هذه المعاملات في القطاع الأولي وقطاع الخدمات كان أقل حدة، وقد ظل ذلك يدفع إلى الأعلى بوزنهما النسبيين في عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدود في العالم على حساب الصناعة التحويلية، بيد أن بعض الأنشطة في هذين القطاعين قد تأثرت أيضا تأثرا حادا، وقد تمثل ذلك بصورة خاصة في انهيار قيمة صفقات الاندماج والاحتياز عبر الحدود في الخدمات المالية بنسبة 88٪.²

أما في سنة 2010 ، واصل الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الخدمات (خدمات الأعمال، التمويل، المرافق، النقل، والاتصالات) مساره النزولي بسرعات مختلفة في عام 2010. وفي الوقت نفسه، ازداد نصيب الاستثمار الأجنبي الموجه إلى قطاع الصناعات التحويلية مثل الأغذية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والسيارات وبلغ نصيب قطاع الصناعة بشكل عام نحو نصف مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود والمشاريع الجديدة)، وذلك على الرغم من انخفاض التدفقات المتجهة إلى الصناعات الاستخراجية المتنامية على المواد الخام وموارد الطاقة وكذلك انخفاض الاستثمارات الموجهة إلى الصناعات الحساسة مثل الإلكترونيات. في حين ظلت الصناعات الكيماوية، بما في ذلك المواد الصيدلانية، تتمتع بالقدرة على التكيف أثناء الأزمة.³

1 - UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, WORLD INVESTMENT REPORT 2009

TRANSNATIONAL CORPORATIONS, AGRICULTURAL PRODUCTION AND DEVELOPMENT, UNITED NATIONS ,NEW YORK AND GENEVA, 2009;P16.

2- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2010: الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، مرجع سابق، ص 04.

3 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011 - نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية -، السنة 29 ، العدد الفصلي الثالث، الكويت، (حويلىة - سبتمبر) 2011، ص 7.

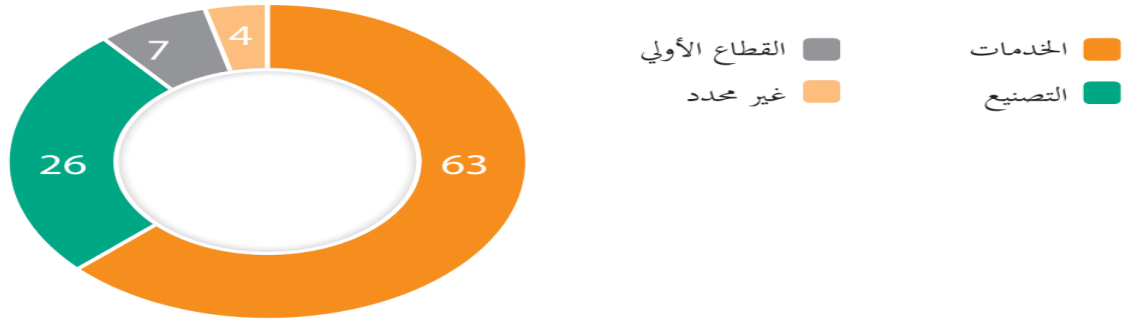
الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي

في عام 2012، بلغ نصيب الخدمات 63% من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعادل مرتين ونصف نصيب قطاع التصنيع (26%) وتوسع مرات نصيب القطاع الأولي (7%)، وقد ارتفع هذا النصيب من نسبة 58% في عام 2001 ما أسهم في حدوث تحول نسبي أطول أجلاً في الاستثمار الأجنبية المباشر على نطاق العالم في اتجاه الخدمات. وبالنظر إلى أن نصيب الخدمات يبلغ 70% من القيمة العالمية المضافة، يكون من المحتمل أن يزداد ارتفاع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم.

وإذا جرى تجاوز الاتجاهات الزمنية في هيكل الاقتصاد العالمي، يُعتقد أن عدداً من العوامل يقف وراء الزيادة التي حدثت في مستوى ونصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات. وتشمل هذه العوامل ما يلي: التحرير المتزايد في قطاع الخدمات في الاقتصادات المضيفة؛ والتطورات التكنولوجية. في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تجعل الخدمات أكثر قابلية للتداول التجاري؛ وزيادة سلاسل القيمة العالمية وهو ما أعطى زخماً لتدويل الخدمات المتصلة بالتصنيع.¹

الشكل رقم (28-3): المجموع العالمي للتدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب القطاع، 2012

% من المجموع



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2015: إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2015، ص12.

لقد ارتفعت حصة قطاع التصنيع العام 2014 إلى 27% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي على الصعيد العالمي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مبيعات عمليات الدمج والتملك عبر الحدود في مجال التصنيع، وبالمقابل أصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي بتراجع بسبب ركود أسعار السلع الأساسية مما أدى ليس فقط إلى تخفيضات في نفقات رأس المال المقررة، بل وإلى هبوط خاد في إعادة استثمار العائدات، وقد استحوذ قطاع الخدمات على 64% من الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي على الصعيد العالمي.²

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2015: إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، مرجع سابق، ص12

² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2016: جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2016، ص08.

الشكل رقم (29-3): الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الداخل ، بحسب القطاع،)

2014 بالنسبة المئوية من مجموع القيمة)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2016: جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة

بالسياسات، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2016، ص 08.

وفي عام 2015 بلغت حصة القطاع الصناعي والقطاع الأولي 26% و6% ، على التوالي، من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وشكلت حصة قطاع الخدمات 65% ، ويتبين من خلال القاء نظرة فاحصة على مدلولات الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات أن حصته التي تبلغ الثلثين تعطي انطباعا مضخما عن أهمية القطاع في مجال الاستثمار عبر الحدود ، فثمة جزء كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات يتعلق بفروع الشركات الأجنبية في القطاع الأولي وشركات متعددة الجنسيات في القطاع الصناعي تمارس أنشطة شبيهة بأنشطة قطاع الخدمات، بما في ذلك وظائف المقر أو المكاتب الخلفية ، وعمليات الشركات المالية القابضة، ومراكز المشتريات أو العمليات اللوجستية ، وخدمات التوزيع ، وأنشطة البحث والتطوير، وفي بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات، تنسب هذه الأنشطة إلى الخدمات باعتبارها الفئة البديلة ، وبالتالي فإن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات يمكن أن تكون حصة مبالغ فيها بما يزيد عن الثلث¹.

وقد شهد القطاع الأولي للاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا في الأنشطة، بينما ازدادت أنشطة القطاع الصناعي ، وتسببت موجة من الصفقات في ارتفاع حصة القطاع الصناعي في عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود إلى أكثر من 50% في العام 2015، وتراجع الاستثمار في القطاع الأولي بسبب تخفيض نفقات رأس المال المقررة تماشيا مع انخفاض أسعار السلع الأساسية، علاوة على انخفاض حاد في إعادة توظيف عائدات الاستثمار في اثر تقلص هوامش الربح، ولا تزال الخدمات تستحوذ على أكثر من 60% من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم².

¹- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017- عرض عام – الاستثمار والاقتصاد الرسمي، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017، ص 12.

²- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2016: جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2016، ص viii .

المطلب الثاني: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية
سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى كل من تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة من الاتحاد الأوروبي وفي الأخير سنتحدث على مخزون الاتحاد الأوروبي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الداخل والخارج.

الفرع الأول: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاتحاد الأوروبي
أولاً: نصيب الاتحاد الأوروبي من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية انخفاضاً بين عامي 2008 و 2009 وهذا بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كان هذا أكثر وضوحاً بالنسبة لتدفقات الاستثمار المباشر في الخارج التي انخفضت بنسبة معتبرة (ربما يعكس اختيار الشركات متعددة الجنسيات الحد من تعرضها للمخاطر في ظل الأوقات الاقتصادية الصعبة).¹
وفي فترة ما بعد الأزمة، كان هناك انتعاش بطيء نسبياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب بداية انتعاش الأوضاع الاقتصادية بشكل عام. وبحلول عام 2014، ظل المستوى العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر أقل من عام 2008 بالنسبة للتدفقات الداخلية والخارجية على حد سواء، في حين انتعش الوضع في العام 2015 عندما ارتفعت قيمة التدفقات الداخلة والخارجة إلى أعلى مما كانت عليه في عام 2008، حيث بلغت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قيمتها 1.6 تريليون يورو في عام 2015، وهي أعلى بقليل من قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة (1.4 تريليون يورو).²
وبالحديث عن القارة الأوروبية، فقد انخفضت حصة أوروبا بوتيرة سريعة من 77.3٪ من إجمالي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في عام 2005 إلى 17.7٪ في عام 2014. لتعرف حدوث انتعاش ملحوظ في حصة أوروبا في عام 2015 نحو 41.8٪، فقد بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا 510 مليار يورو في عام 2015، في حين كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج أكبر إلى حد ما (600 مليار يورو).³
ويعتبر الاتحاد الأوروبي كمجموعة اقتصادية الأكثر انفتاحاً على الاستثمار الأجنبي في العالم، حيث تعتبر هذه الاستثمارات عاملاً مهماً في تطوير اقتصاده وخلق فرص العمل، ويعد الاتحاد أكبر مصدر ومتلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم،⁴ لتليه الولايات المتحدة الأمريكية - أنظر الشكل-، فقد حاز الإتحاد الأوروبي العام 2015 على نحو 29.2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للعالم، في حين كان من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية نحو الخمس (19.6 في المائة) من الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم، بينما سجلت هونغ كونغ (9.8 في المائة) والصين (7.6 في المائة) في حين مثلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في الخارج حوالي 37.4% أي أكثر من الثلث من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من العالم، في حين كانت حصة الولايات المتحدة أقل من الخمس (19.0٪)؛ اليابان (8.1٪) والصين (8.0٪)

¹ - Euro stat, *Globalisation patterns in EU trade and investment*, edition 2017, Luxembourg -European Union-, 2017, p53.

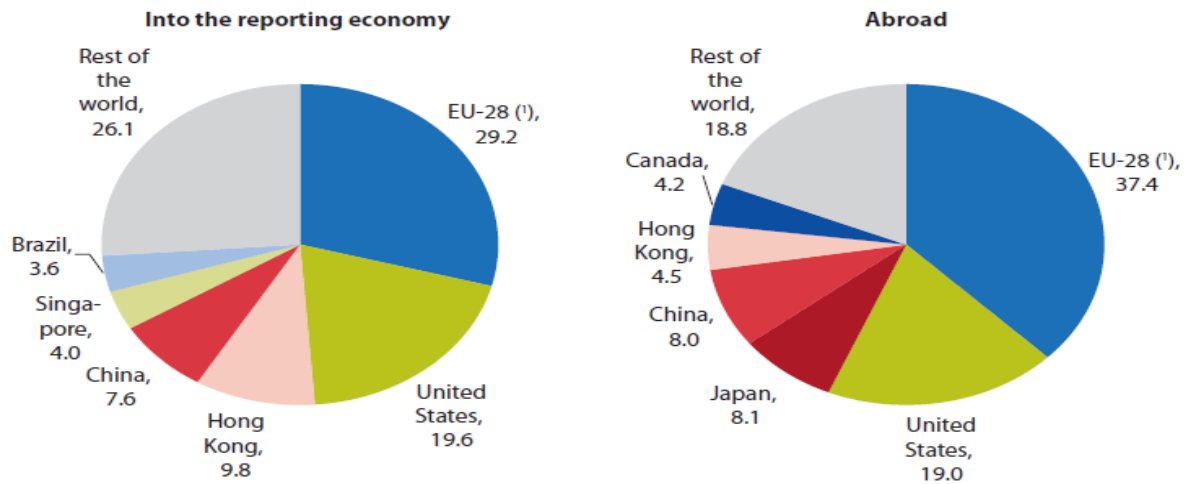
² - EUROU STAT, *GLOBALISATION PATTERNS IN EU TRADE AND INVESTMENT*, OP CIT ,P54.

³ - IBID,P54.

⁴ -MM. JEAN BIZET ET FRANCK MENONVILLE, *LES INVESTISSEMENTS DIRECTS ÉTRANGERS DANS L'UNION EUROPÉENNES : QUELS CONTRÔLES ?*, SÉNAT ,N°115 , NOVEMBRE 2017 ,P3.

الشكل رقم (30-03): نصيب الاتحاد الأوروبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للعام 2015

(% of total)



Source: eurou stat, **Globalisation patterns in EU trade and investment**, edition 2017, European Union, Luxembourg, 2017, p57.

ثانياً : حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاتحاد الأوروبي

تختلف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اختلافاً كبيراً من سنة إلى أخرى ، ويرجع ذلك جزئياً إلى التطورات الاقتصادية على الساحة الدولية. وهي عادة ما تزيد في أوقات النمو الاقتصادي السريع ، و يحدث انعدام أو انخفاض في حجم الاستثمارات في فترة الركود ، حيث تكون الشركات أكثر تركيزاً على الأنشطة الأساسية في سوقها المحلية.¹ لقد انتعشت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي من المستويات الدنيا التي لوحظت أثناء الأزمة المالية وبعدها ، لا سيما العامين 2008 و 2010. وفي عام 2015 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للاتحاد الأوروبي ما يقرب من 470 مليار يورو ، وهو أعلى من الذروة التي سبقت الأزمة في عام 2007. وكان هذا الانتعاش مدفوعاً بزيادة في عدد وقيمة عمليات الدمج والاستحواذ الدولية عبر الحدود ، التي لا تزال تمثل الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

الجدول رقم (37-03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاتحاد الأوروبي

الوحدة: مليار أورو

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	231.2	432.1	182.2	274,6	224,5	424,7	309,8	506,8	98,7	466,5

Source: eurou stat, **Statistics on European Neighbourhood Policy countries: East** , 2018 edition, , European Union, Luxembourg, 2018, p65.

لقد انخفضت إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاتحاد الأوروبي بأكثر من النصف (57.83٪) ، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الانخفاض الحاد في رأس المال المستثمر والأرباح المعاد استثمارها. وهذا بسبب الأزمة الأمريكية العام 2008 وبعد تعرض الاستثمارات الأجنبية لهبوط حاد في عام 2008 بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي العام 2009

¹ -euro stat, **Les investissements directs étrangers**, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=99500 5 septembre 2012 à 10:14, consultée le 16/10/2018 à 17:21.

تنتعش حيث ارتفعت ب(+50٪) مقارنة ب 2008، ويرجع ذلك أساسا إلى نمو رأس المال الاجتماعي و الأرباح المعاد استثمارها، لترجع وتعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للاتحاد الأوروبي العام 2010 اتجاه مماثل لعام 2008 ، حيث سجلت انخفاض قدر ب 18% مقارنة بسنة 2009- أنظر الجدول أدناه -، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك هو الأزمة اليونانية والتي مست الاتحاد الاوروي مع نهاية العام 2009.

نلاحظ أيضا من الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للاتحاد الاوروي عرفت تحسنا كبيرا بداية من سنة 2011 حيث حققت هذه التدفقات لأول مرة بعد الأزمة تقريبا نفس حجم الاستثمارات التي سجلت العام 2007 أين حققت الذروة، وبالعموم عرفت الفترة 2011-2014 تذبذبا بين الزيادة والنقصان في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاتحاد الأوروي ، فقد شهد العام 2014 انخفاضا حادا في الاستثمار مسجلا -74.48% مقارنة بسنة 2013، ويرجع السبب في هذا الاتجاه السلبي بشكل رئيسي إلى سحب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للاتحاد الأوروبي من قبل العديد من الدول منها: الولايات المتحدة الأمريكية ، البرازيل و سنغافورة.

لتعرف التدفقات الوافدة تعافيا قويا في عام 2015 ، في حين فشلت في تحقيق مستويات 2013. ويرجع هذا التحسن في حجم الاستثمارات الأجنبية إلى تسجيل انتعاشا قويا في عام 2015 من استثمار المراكز المالية الخارجية في الاتحاد الأوروبي حيث بلغت 83 مليار يورو ، وهو أقل بقليل من المستوى الذي شهده عام 2012 (84,9 مليار يورو).

وبالحديث عن أكبر الدول استقطابا للاستثمار الاجنبية المباشرة في الاتحاد الاوروي ، تتصدر القائمة بريطانيا فقد وصلت حجم استثماراتها العام 2016 إلى ذروتها بنحو 196 مليار دولار وهذا ما جعلها تحتل المركز الثاني عالميا مسجلة بذلك قفزة قوية إلى هذا المركز من المركز الرابع عشر الذي كانت تحتله العام 2015 وذلك بفضل الصفقات الكبيرة المتعلقة بعمليات الدمج والتملك العابرة للحدود،¹ وقد ارتفعت حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بصورة معتبرة بنحو 500% مقارنة بسنة 2015، وبالحديث عن الفترة 2006/2016 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى بريطانيا بداية من الأزمة العالمية 2008 تراجعاً معتبرا وقد سجلت أدنى انخفاض لها على الاطلاق العام 2014 بنحو 24.7 مليار دولار ، ويرجع ذلك إلى معدلات النمو البطيئة والهشة التي تشهدها المنطقة بالعموم وبريطانيا بالخصوص بسبب تراجع معدلات الطلب والتي أثرت على البيئة الاستثمارية، في حين احتلت هولندا المركز الثاني العام 2016 بين دول الاتحاد الاوروي الأكثر جذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة ، فقد وصلت حجم استثماراتها الداخلة نحو 85.7 مليار دولار بزيادة قدرت ب 23% مقارنة بمستواها العام 2015، وهذا ما جعلها تحتل المركز الخامس عالميا كأكبر اقتصاد مضيف للاستثمارات الاجنبية المباشرة في العام 2016، وقد عرفت الاستثمارات الاجنبية في هولندا خلال الفترة 2006/2016 تذبذبا بين الزيادة والنقصان بسبب الضغوط الاقتصادية التي تمر بها المنطقة، فقد تراجعت حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي الواردا إليها بشكل حاد خلال فترة الأزمة فقد سجلت خلال السنتين 2008 و 2010 تصفية للاستثمارات الاجنبية الواردا إليها بقيمة 6.77 مليار و 7.18 مليار دولار، والجدول التالي يوضح ذلك:

¹-نفين حسن، مرجع سابق، ص 4.

الجدول رقم(38-03): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الاتحاد الاوربي-حسب الدول-

الوحدة: مليون دولار

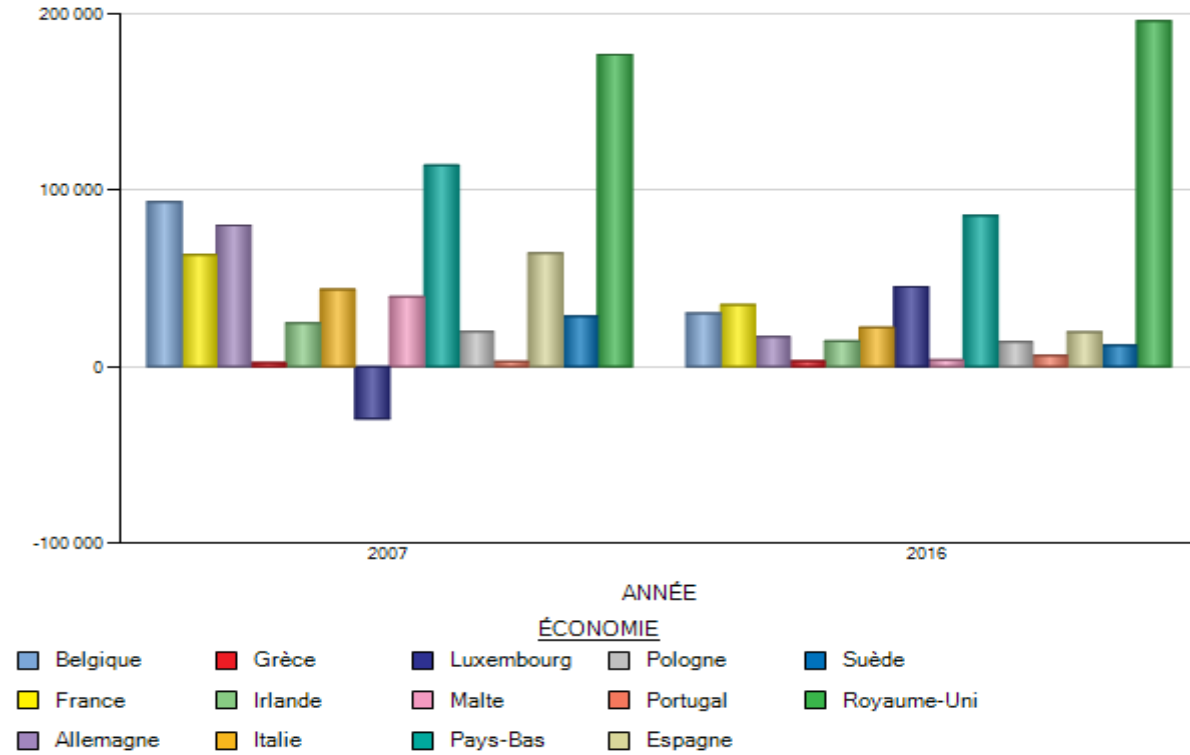
السنة/الدول	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بلجيكا	58893	93429	-12272	65381	43231	78258	6516	25125	-12390	23872	30307
فرنسا	25326	63500	37593	30733	13890	31642	16062	34270	2669	45347	35165
ألمانيا	55655	80212	8127	23806	65643	67514	28181	15573	4863	33276	16982
اليونان	5355	2111	4499	2436	330	1143	1740	2817	2688	1272	3069
ايرلندا	-5542	24707	-16453	25715	42804	23545	46923	46625	37414	215791	14523
ايطاليا	42581	43849	-10835	20077	9178	34324	93	24273	23223	19628	22243
لوكسمبورغ	32220	-29679	7117	27255	39129	8843	143003	19616	22747	11320	45123
مالطا	17691	39620	12689	2907	5409	21876	14184	12004	11343	4645	3813
هولندا	13978	114161	-6776	38752	-7184	24156	25013	51105	44974	69565	85778
بولندا	14577	19836	12283	10039	12796	15925	12424	2734	14269	15271	13928
البرتغال	10594	2875	3549	1611	2424	7428	8858	2702	2999	6926	6310
اسبانيا	30802	64264	76993	10407	39873	28379	25696	37436	25238	19560	19660
السويد	27446	28593	36947	10147	97	12929	16257	3930	4030	6897	12177
بريطانيا	147372	176839	92158	89709	58200	42200	55446	51676	24690	32720	196130

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات الاونكياد

وقد احتلت كل من لوكسمبورغ وفرنسا العام 2016 المركز الثالث والرابع على التوالي كأكبر اقتصاديات في الاتحاد الاوربي جذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة ، حيث قدرت حجم استثماراتهما ب 45مليار دولار و35 مليار دولار على التوالي، وذلك أهلهما أن تكونا في قائمة أفضل عشرون اقتصاد مستضيف للاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم لعام 2016. وقد تعرضت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للوكسمبورغ العام 2007 إلى عملية تصفية قدرت ب 29679 بسبب الأزمة المالية العالمية والتي أثرت سلبيا على الاقتصاد اللوكسمبورغي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(03-31): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الاتحاد الاوروبي للسنتين 2007 و 2016

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات الاونكياد

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد البلجيكي قد احتل العام 2016 المركز الخامس بين دول الاتحاد الاوروبي كأكبر اقتصاد مضيف للاستثمارات الاجنبية المباشر لتليها كل من ايطاليا ، اسبانيا وألمانيا والتي عرفت العام 2016 تراجعا حادا في حجم استثماراتها قدر بنحو النصف تقريبا، لتسجل كل من اليونان، برتغال أضعف تدفقات للاستثمارات الاجنبية الوافدة للاتحاد الاوروبي مقارنة بباقي دول الاتحاد نظرا للازمة التي مازالت تداعياتها تلوح أفق الاقتصاد اليوناني والبرتغالي.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للاتحاد الاوروبي

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول استثمارة في الاتحاد الاوروبي وبدون منازع ، وقد بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة الأمريكية العام 2015 نحو 252.4 مليار يورو. على هذا النحو مثلت حصتها حوالي 54% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاتحاد الأوروبي EU-28، وتمثل سويسرا ثاني أكبر مستثمر في الاتحاد الأوروبي بسبة استثمارات بلغت 16% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاتحاد الأوروبي EU-28، حيث بلغت تدفقاتها من الاستثمار الأجنبي المباشر 78.3 مليار يورو. في حين سجلت المراكز المالية الخارجية ، كندا، وسنغافورة أعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي -28 بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-39): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للاتحاد الاوربي

الوحدة: مليار أورو

نسبة من 2015 %	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
100	466,5	98,7	506,8	309,8	424,7	224,5	274,6	182.2	اجمالي التدفقات
23,5	109,5	42,7	-2,8	67,4	/	29	64.9	46.9	أوروبا-دون الاتحاد الأوروبي ب -efta، منها
16,8	78,3	26,9	18,3	24,6	34,3	8,9	27	12,6	- سويسرا
1,0	4,5	10,4	7,3	8,0	1,4	7,7	11,1	3	- روسيا
-0,6	-2,7	0,4	0,6	0,0	/	0,3	0,2	08	- أوكرانيا
-0,2	-0,8	1,3	2,8	2,3	/	0,8	1,5	0,3-	- تركيا
-0,1	-0,6	1,1	2,9	18,5	/	3,5	1,7	7,2	افريقيا، منها:
-0,1	-0,3	0,1	0,4	2,6	/	0,2-	0,1	0,8	- مصر
0,2	0,8	0,9	-0,6	-4,0	/	1,1	0,5	2,4	- جنوب افريقيا
59,3	276,7	-12,4	369,0	132,0	/	68,8	105,3	54,1	شمال أمريكا، منها:
5,2	24,2	12,4	16,2	12,4	6,8	23,9	12,9	19,1	- كندا
54,1	252,4	-24,8	352,8	119,6	114,8	44,9	92,4	35	- الولايات المتحدة
13,4	62,3	23,9	57,0	62,1	/	39,9-	29	17,9-	وسط أمريكا، منها
0,6	2,7	5,3	2,6	4,8	/	2	2,9	0,9	- المكسيك
-0,6	-2,6	-0,8	10,5	7,2	/	9,2	1	12,3	جنوب أمريكا، منها
0,0	-0,1	0,4	0,2	0,2	/	0,2	0,3-	0,4-	- الأرجنتين
-0,4	-2,1	-2,0	10,0	5,8	4,7	7,2	1,1	10,3	- البرازيل
6,3	29,2	29,5	54,2	35,7	:	30,4	24,7	75,8	آسيا، منها
2,1	9,7	-2,7	6,0	-0,7	:	5,7	11,7	51,1	- دول الخليج
1,3	6,3	7,9	6,6	8,4	3,2	0,7	0,1	-0,4	- الصين
-3,4	-15,7	2,6	7,8	-1,2	6,5	14,3	1,3	3,1	- هونغ كونغ
1,3	6,1	10,6	9,7	1,8	5,4	-5,1	5,1	4,1	- اليابان
0,2	1,1	1,7	0,0	-0,9	1,9	0,5	0,8	3,6	- الهند
0,5	2,2	4,5	1,3	4,3	/	/	/	/	- كوريا الجنوبية
3,0	14,2	-4,5	11,7	5,7	:	8,7	2,7	5,8	- سنغافورة
-0,5	-2,4	4,3	5,8	-14,0	:	-1,9	4,6	-0,2	أوقيانوسيا، منها
-0,2	-1,1	3,1	4,6	-14,6	:	-1,9	4,2	-0,2	- أستراليا
17,8	83,0	17,5	42,5	84,9	15,8	-7,8	45,1	19,1	المراكز المالية الخارجية Offshore financial centers

Source :

- Euro stat , Statistiques sur les investissements directs étrangers, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=376425 , 5 mars 2018 à 19:25, consultée le 19/10/2018 à 15 :07.

- euro stat, Les investissements directs étrangers, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=99500 ; 5 septembre 2012 à 10:14, consultée le 16/10/2018 à 17 :21.

لقد تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي -28- من مجموعة شركائه الاقتصاديين بشدة بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأزمة الديون السيادية الأوروبية فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة من أكبر المستثمرين في الاتحاد الأوروبي ، الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك سويسرا ب 51.40% و 67% على التوالي مسجلة 44.9 و 8.9 العام 2010 على التوالي مقارنة ب 92.4 مليار أورو و 27 مليار أورو العام 2009. وقد سجل أيضا انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاتحاد الأوروبي -27- من كندا العام 2009 ب 32.5% . وبعد انخفاض العام 2009 ، استعاد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من كندا عافيته العام 2010 ، بزيادة قدرت ب 85% مقارنة بالعام 2009.

لتعرف هذه الاستثمارات بالعموم بداية من عام 2011 انتعاشا كبيرا وهذا راجع لبداية تحسن الأوضاع الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي .

لترجع وتعرف سنة 2014 انخفاض في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة من الولايات المتحدة من 352.8 مليار يورو في عام 2013 إلى - 24.8 مليار يورو في عام 2014 ؛ بمعنى آخر قامت الولايات المتحدة الأمريكية العام 2014 بتصفية لاستثماراتها في الاتحاد الاوروبي ،بالاضافة إلى ذلك انخفضت الاستثمارات المباشرة الواردة للاتحاد الاوروبي من جميع القارات الأخرى (باستثناء بقية أوروبا). حيث انخفض الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من البرازيل من 10.0 مليار يورو في عام 2013 إلى -2.0 مليار يورو في عام 2014 -سحب استثمارات-، في حين انخفضت استثمارات سنغافورة من 11.7 مليار يورو إلى - 4.5 مليار يورو(سحب الاستثمارات).

لتعرف التدفقات الوافدة تعافياً قوياً في عام 2015 ، في حين فشلت في التعافي إلى مستوى 2013. وقد ازداد الاستثمار الأمريكي بشكل خاص ، ليصل إلى 252.4 مليار دولار. في عام 2015 ، على الرغم من أن هذا المستوى لا يزال أقل من مستوى 2013 (352.8 مليار يورو). في عام 2015 ، كانت الاستثمارات من سويسرا وكندا ودول الخليج وسنغافورة أعلى مما كانت عليه في جميع السنوات الأخرى الميمنة في الجدول وقد شهدت أيضا الاستثمارات من المراكز المالية الخارجية في الاتحاد الأوروبي انتعاشاً قوياً في عام 2015 ، حيث بلغت 83 مليار يورو ، وهو أقل بقليل من مستوى الذروة الذي شهده عام 2012 (84.9 مليار يورو).

أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الاتحاد الأوروبي

بعد أن سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الاتحاد الأوروبي للعالم الذروة سنة 2007 بحوالي 564.225 مليار أورو ، انخفضت هذه التدفقات العام 2008 بنحو 185.206 مليار أورو أي بحوالي 32.8% مقارنة بسنة 2007 ويرجع السبب الرئيسي في ذلك هو الأزمة المالية العالمية التي أثرت على المتغيرات الاقتصادية للعديد من دول العالم بما فيها الاتحاد الأوروبي لتتفاقم الأوضاع أكثر مع نهاية 2009 ونشوب أزمة اليونان والتي أثرت بشكل كبير على منطقة اليورو والتي دخلت مرحلة ركود ويظهر ذلك جلياً من خلال تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد سجلت هذه الأخيرة العام 2010 تراجع قدر ب 46.2% مقارنة بسنة 2007 وبالتالي فقد عرفت الفترة من 2008 إلى 2010 حالة من عدم اليقين والتي أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الصادرة أو الواردة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي

الجدول رقم (40-03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الاتحاد الأوروبي للعالم – ماعدا دول الاتحاد الأوروبي-

الوحدة: مليار أورو

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
EU-28	317.7	564.2	379.1	329,7	303,4	470,1	317,4	605.3	93.8	667.6	248.4

Source: eurow stat, **Statistics on European Neighbourhood Policy countries: East- 2018 edition-**, Luxembourg , European Union, june 2018,p65.

بعد الانخفاض الكبير الذي عرفته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الاتحاد الأوروبي للعالم في ظل الأزميتين الأوروبية والأمريكية، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الاتحاد الأوروبي العام 2011 انتعاشاً كبيراً لم يسجل منذ العام 2007 حيث ارتفعت هذه التدفقات العام 2011 بنحو 55% مقارنة بسنة 2010. لتراجع وتنخفض تدفقات الاستثمار المباشر الصادرة من الاتحاد الأوروبي لدول العالم بشكل حاد في عام 2014، مسجلة أدنى مستوى لها خلال الفترة 2006-2016، وهذا بعد أن حققت العام 2013 مستويات فاقت مستوى الذروة المحقق في العام 2007، ويرجع هذا الانخفاض الحاد- العام 2014- أساساً إلى قيام الاتحاد الأوروبي بتصفية العديد من استثماراته في كل من الولايات المتحدة، سويسرا. بالإضافة إلى تراجع استثماراته أيضاً بشكل حاد في أمريكا الوسطى والجنوبية، وكذا المراكز المالية الخارجية –مراكز الأوفشور-.

أما في عام 2015، سجل الاستثمار المباشر الصادر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي انتعاشاً قوياً، متجاوزاً مستوى الذروة المحقق العام 2013 مسجلاً حوالي 667582 مليون أورو، يمكن أن يعزى ذلك إلى تعزيز أنشطة الاندماج والاستحواذ. وبصفة عامة يمكن القول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف بشكل كبير من سنة إلى أخرى، وبشكل رئيسي تحت تأثير عمليات الدمج والاستحواذ على نطاق واسع.

ومن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تعتبر لوكسمبورغ أكبر مستثمر أجنبي في الخارج –الاستثمار خارج دول الاتحاد الأوروبي-، ويمكن تفسير حصة لوكسمبورغ (32%) في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي -28- خلال الفترة من 2007 إلى 2009 من خلال أنشطة الكيانات ذات الأغراض الخاصة (SVEs)، والتي تمثل حوالي 85٪ من إجمالي الاستثمارات المباشرة. وقد لعبت EVS أيضاً دوراً هاماً في عدد من الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك هولندا والمجر. وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من لوكسمبورغ إلى دول العالم بنسبة 44٪ بين عامي 2008 و 2009. وكانت الوجهات الأربعة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر الخارجية للوكسمبورغ هي سويسرا والولايات المتحدة وبرمودا وجزر البهاما، مما يبرز أهمية القطاع المالي. وتحتل المملكة المتحدة المرتبة الثانية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج بين عامي 2007 و 2009، وعلى الرغم من ذلك فإن استثماراتها الخارجية قد انخفضت إلى النصف تقريباً في عام 2009. وقد سجل هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص مع شركاءها التقليديين مثل الولايات المتحدة، كندا و أستراليا، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى حالة عدم اليقين التي ميزت تلك الفترة فينك الدول بسبب الأزمة الأمريكية، في حين تم توجيه مستويات أعلى من الاستثمار إلى الإمارات العربية المتحدة، نيوزيلندا، اليابان والهند.¹

¹ - euro stat, **Les investissements directs étrangers**, [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=99500)

[explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=99500](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=99500) ; 5 septembre 2012 à 10:14, consultée le

16/10/2018 a 17 :21.

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي

لتحل فرنسا المركز الثالث خلال الفترة 2009/2007 باستحواذها على استثمارات خارجية قدرت ب 9% من إجمالي استثمارات الاتحاد الاوروبي في الخارج ، وقد عرف الاقتصاد الفرنسي العام 2009 تراجعاً كبيراً لاستثماراته الخارجية بنسبة 63.9% وقد برجع ذلك إلى بداية أزمة الديون السيادية الأوروبية والتي أثرت بشكل كبير على العديد من دول منطقة اليورو بما فهم الاقتصاد الفرنسي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (41-03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الاوروبي في الخارج (متوسط الفترة 2009/2007)

متوسط الفترة 2009/2007	2010	2009	2008	مليون أورو
90767	63161	123529	85610	لوكسمبورغ
38360	13670	36077	65334	بريطانيا
25619	19090	15323	42444	فرنسا
21739	21512	23003	20703	هولندا
16319	8545	8331	32082	اسبانيا
15742	28665	12035	6526	المانيا
12120	17039	4446	14877	ايطاليا
10102	1993	-2927	31241	بلجيكا
9458	15386	6644	6346	سويد
6834	7530	6526	6445	ايرلندا
6585	6422	4450	8882	النمسا
1709	1546	1248	2332	المجر
1616	1805	1016	2027	فنلندا
1165	557	1409	1527	بولندا
747	690	-243	1792	قبرص
723	900	2308	-1039	الدانمارك
478	134	339	961	اليونان

Source :euro stat, Les investissements directs étrangers, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=99500 ; 5 septembre 2012 à 10:14, consultée le 16/10/2018 à 17:21.

أما خلال الفترة 2013-2015 ، بلغت حصة لوكسمبورغ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج من الاتحاد الأوروبي 40٪ ، وكانت أمريكا الشمالية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية المتلقي الرئيسي للاستثمارات الأجنبية الواردة من لوكسمبورغ ، حيث اجتذبت حوالي 73 ٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر للوكسمبورغ بين عامي 2013 و 2015. وكانت المراكز المالية الخارجية أيضاً وجهة لوكسمبورغ للاستثمار الأجنبي المباشر. مما يؤكد على أهمية القطاع المالي في هذه الدولة العضو. وسجلت هولندا أيضاً تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج خلال الفترة 2013-2015 (33٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي -28- في الخارج) ، مما يجعلها ثاني أكبر دولة عضو في الاتحاد الاوروبي مستثمرة في الخارج. تحتل كل من اسبانيا وألمانيا المركز الثالث والرابع ب (8.7%) و (8.2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي -28- في الخارج على التوالي. في حين لم تمثل استثمارات فرنسا الأجنبية في الخارج خلال الفترة 2013/2015 إلا 1.8% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في الخارج. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (42-03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في الخارج ، المتوسط 2013-2016

الوحدة: مليار أورو

	2016	2015	2014	2013	متوسط الفترة 2015/2013	(%)
الاتحاد الأوروبي 28					380 742	
لوكسمبورغ	76 578,0	222 673,0	58 770,0	294 377,0	152 922	40,2
هولندا	81 607,0	316 760,0	-24 262,0	191 154,0	123 755	33
اسبانيا	:	33 249,0	27 615,0	:	32 943	8,7
المانيا	26 179,0	35 607,0	24 844,0	36 192,0	31 188	8,2
ايرلندا	19 255,0	85 111,0	-8 842,0	930,0	26 261	6,9
ايطاليا	11 923,9	14 308,1	9 850,8	2 985,7	9 048	2,4
السويد	4 166,8	12 249,3	622,0	8 597,1	7 368	1,9
فرنسا	20 794,0	9 568,0	15 828,0	-1 238,0	6 812	1,8
قبرص	-140,0	14 200,0	31,0	-1 693,0	4 224	1,1
بلجيكا	-72 890,0	6 201,0	-10 168,0	16 308,0	3 067	0,8
دانمارك	13 239,7	2 372,4	1 067,6	3 699,7	2 556	0,7
اليونان	-1 686,0	773,5	951,4	229,7	689	0,2
فنلندا	1 210,0	916,0	-408,5	582,9	506	0,1
بولندا	1 248,2	520,9	289,5	281,4	309	0,1
بريطانيا	7 235,7	-59 492,8	:	:	-59 493	-15,6

Source :Euro stat, Statistiques sur les investissements directs étrangers,

<https://ec.europa.eu/eurostat/statistics->

[explained/index.php?title=Archive:Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=376425](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=376425) , 5mars 2018 à

19:25,consultee le 19/10/2018 a15 :07.

ثانيا: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الاتحاد الأوروبي

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر متلقى لاستثمارات الاتحاد الأوروبي حيث وصل حجم استثمارات الاتحاد الأوروبي

فيها العام 2015 حوالي 323.5 مليار أورو ، لتليها كل من برمودا وسويسرا بحوالي 54.6 مليار أورو لبرمودا و48.8 مليار أورو

لسويسرا. والجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوروبي

الجدول رقم (43-03): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الاتحاد الاوروبي

الوحدة: مليار أورو

نسبة من 2015 %	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
100,0	667,6	93,8	605,3	317,4	470,1	303,4	329,7	379,1	اجمالي التدفقات
8,6	46,4	-3-9,7	58,1	73,8	:	37,8	91,0	100,3	أوروبا-دون الاتحاد الأوروبي ب -efta، منها
9,1	48,8	-33,0	20,1	-1,9	31,8	0,9	43,1	32,5	- سويسرا
0,4	2,1	1,6	6,4	19,1	-2,3	7,9	8,4	28,0	- روسيا
0,0	0,0	-1,9	0,0	0,0	:	4,5	2,7	5,0	- أوكرانيا
2,0	10,7	4,0	2,6	6,9	:	5,8	4,3	6,2	- تركيا
5,8	30,9	11,6	17,6	11,6	:	21,3	16,7	23,3	افريقيا، منها:
-0,5	-2,6	1,6	3,4	2,9	:	3,2	-3,4	10,8	- مصر
4,6	24,5	3,5	1,2	3,0	:	7,1	8,6	3,2	- جنوب افريقيا
56,7	304,8	-63,5	288,6	141,1	:	19,9	85,9	132,9	شمال أمريكا، منها:
-3,5	-18,7	19,8	14,2	13,0	12,4	-1,0	3,7	6,4	- كندا
60,2	323,5	-83,3	274,4	125,2	110,7	20,9	82,2	126,4	- الولايات المتحدة
13,8	74,0	35,0	66,3	8,3	:	-8,9	72,7	6,6	وسط أمريكا، منها
3,4	18,3	24,6	21,5	0,2	:	10,1	4,6	7,0	- المكسيك
8,0	43,2	48,3	52,8	35,6	:	25,9	9,2	20,2	جنوب أمريكا، منها
0,9	5,0	1,9	6,0	3,0	:	0,0	0,9	4,4	- الأرجنتين
5,4	28,9	32,8	45,0	25,0	27,9	21,5	10,6	8,9	- البرازيل
6,9	37,3	55,9	49,6	47,8	:	29,7	41,5	78,5	آسيا، منها
-0,8	-4,5	7,7	2,5	14,0	:	4,6	6,6	19,7	- دول الخليج
1,1	6,0	8,8	20,9	16,3	17,5	7,1	6,5	6,5	- الصين
0,4	2,0	4,7	15,8	15,0	8,0	6,1	4,1	4,9	- هونغ كونغ
1,2	6,2	4,8	4,7	5,3	12,0	4,7	3,3	3,4	- الهند
2,0	10,9	-0,6	8,2	1,0	3,6	-2,2	1,0	2,9	- اليابان
5,2	27,8	8,5	2,7	-8,6	:	10,6	4,7	25,9	- سنغافورة
-0,8	-4,5	5,5	0,8	-0,2	/	/	/	/	- كوريا الجنوبية
-1,2	-6,3	10,3	12,5	9,2	:	15,8	-0,8	19,4	أوقيانوسيا، منها
-1,6	-8,5	9,3	11,9	10,5	:	14,9	-2,2	18,6	- أستراليا
11,9	64,2	7,2	85,9	43,0	58,9	5,3	103,0	46,6	المراكز المالية الخارجية

Source :

-Euro stat , **Statistiques sur les investissements directs étrangers**, [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=376425)

[explained/index.php?title=Archive:Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=376425](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=376425) , 5 mars 2018 à 19:25, consultee le 19/10/2018 a15 :07.

-euro stat, **Les investissements directs étrangers**, [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=99500)

[explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=99500](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=99500) ; 5 septembre 2012 à 10:14, consultée le 16/10/2018 a 17 :21.

لقد تأثرت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من الاتحاد الأوروبي والمتوجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك سويسرا بشدة بأزمة الديون السيادية الأوروبية التي مست الاتحاد الاوروبي فقد انخفضت هذه الاستثمارات ب 74.6% و 97.9% على التوالي مسجلة 82,2 مليار أورو و 43,1 مليار أورو العام 2010 مقارنة ب 20,9 و 0,9 مليار اورو العام 2009 على

التوالي ، وقد قام الاتحاد الأوروبي بتصفية لاستثماراته في اليابان بقيمة 2.2 مليار ، وقد لوحظ أيضا انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الاتحاد الأوروبي -27- إلى كندا العامين 2009 و2010 فبعد انخفاض بنسبة 42٪ في عام 2009 ، قام الاتحاد الاوروبي العام 2010 بتصفية لاستثماراته الأجنبية المباشرة الموجه لكندا بقيمة 1 مليار دولار. وقد كانت تدفقات الاستثمار في الاتحاد الأوروبي - 27 - إلى الاقتصادات الناشئة ، مثل الصين ، أقل تأثراً من التدفقات إلى الشركاء الاقتصاديين الآخرين. فبعد تسجيلها استقرار العام 2009 عند 6.5 مليار يورو ، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين بنسبة 9٪ في عام 2010.

وقد شهدت أيضا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي -28- إلى البرازيل العامين 2009 و 2010 انتعاشا كبيرا فقد زادت هذه التدفقات بالضعف من 10.6 مليار دولار العام 2009 إلى 21.5 مليار دولار بالعام 2010. وبالحديث عن العام 2011 فقد شهد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الاتحاد الاوروبي انتعاشا كبيرا وهذا راجع لبدية تحسن الأوضاع الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي .

وفي العام 2014 عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الاتحاد الأوروبي والمتجهة نحو الولايات المتحدة انتكاسة جديدة حيث انخفضت هذه الاستثمارات من 274.4 مليار اورو في عام 2013 إلى -83.3 مليار يورو في عام 2014 ؛ بمعنى آخر قام الاتحاد الاوروبي بتصفية لاستثماراتها في الولايات المتحدة الأمريكية العام 2014 في ، وقد حدثت أيضا تصفية للاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الاوروبي في كل سويسرا بقيمة 33,0- مليار يورو واليابان بقيمة -0.6 . ويصفة عامة فقد انخفضت الاستثمارات المباشرة الصادرة من الاتحاد الاوروبي إلى جميع القارات ماعدا القارة الآسيوية والتي عرفت ارتفاعا من 49,6 مليار اورو العام 2013 إلى 55.9 مليار أورو العام 2014 ،وبالحديث عن العام 2015 فقد سجل ارتفاعا كبيرا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاتحاد الأوروبي إلى دول العالم ، حيث تم توجيه نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة بنحو 323.5 مليار يورو أي ما يمثل 60.2% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي إلى العالم ، في حين كانت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة نحو سويسرا (48.8 مليار يورو) مانسبته 9.1% وبلغت تدفقات الاستثمار المباشر للاتحاد الأوروبي 28 في كل من البرازيل، سنغافورة وجنوب إفريقيا حدود 24-29 مليار يورو ، حيث حققت كل من جنوب افريقيا وسنغافورة مستويات من الاستثمار أعلى بكثير مما كانت عليه في السنوات الماضية وفي المقابل عرف العام 2015 في كل من المكسيك ، البرازيل ، الصين وهونغ كونغ تراجعاً لاستثمارات الاتحاد الأوروبي فيها في حين سجلت كل من كندا، مصر ، دول الخليج وكوريا الجنوبية سحب لاستثمارات الاتحاد الاوروبي منها .

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الصادرة من الاتحاد الأوروبي

في عام 2014 ، استأثرت الأنشطة المالية والتأمينية بأكبر نصيب من التدفقات الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي - 28 للاستثمار الأجنبي المباشر ، والجدول الشكل التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (44-03): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الصادرة من الاتحاد الأوروبي للعام 2014

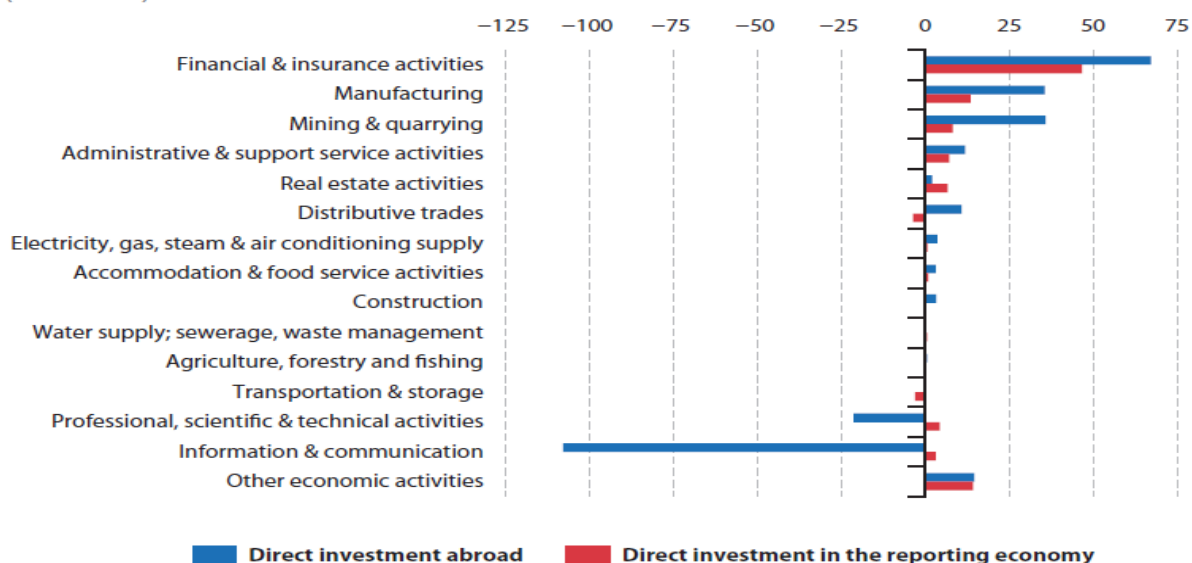
العام 2014 الوحدة: مليار أورو	التدفقات الخارجة من الاستثمارات الاجنبية	التدفقات الداخلية من الاستثمارات الاجنبية	مجموع التدفقات
Financial & insurance activities	67,2	46,7	113,9
Manufacturing	35,5	13,5	49,0
Mining & quarrying	35,9	8,1	44,0
Administrative & support service activities	11,8	7,1	18,9
Real estate activities	2,0	6,6	8,6
Distributive trades	10,7	-3,7	7,0
Electricity, gas, steam & air conditioning supply	3,5	0,7	4,2
Accommodation & food service activities	3,1	0,9	3,9
Construction	3,3	0,2	3,5
Water supply; sewerage, waste management	0,0	0,4	0,4
Agriculture, forestry and fishing	0,5	-0,2	0,3
Transportation & storage	-0,3	-3,1	-3,4
Professional, scientific & technical activities	-21,3	4,2	-17,2
Information & communication	-108,0	3,1	-104,9
Other economic activities	14,5	14,2	28,7

Source: eurow stat, Foreign direct investment – flows, [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_-_flows)

[explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_-_flows](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_-_flows) , 7 September 2018, at 09:31.

الشكل رقم (32-03): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الوافدة والصادرة من الاتحاد الأوروبي للعام 2014

(billion EUR)



Source :eurow stat, Globalisation patterns in EU trade and investment, edition 2017, European Union, Luxembourg,

2017, p174

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أنه في عام 2014 ، سُجّلت أكبر تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاتحاد الأوروبي -إلى البلدان غير الأعضاء- ، في الأنشطة المالية والتأمين بقيمة (67.2 مليار يورو) ، ليلهما قطاع التعدين والمحاجر (35.9 مليار يورو) والتصنيع (35.5 مليار يورو). وقد سجلت أيضا الأنشطة المالية والتأمينية أعلى قيمة من تدفقات الاستثمار الداخلي إلى الاتحاد الأوروبي بقيمة (46.7 مليار يورو في عام 2014) ، في حين احتل قطاع التصنيع المركز الثاني ب 13.5 مليار أورو

الفرع الثالث: مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة من الإتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية

أولاً: حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر من الإتحاد الأوروبي

يوجد لدى الإتحاد الأوروبي واحد من أكثر أنظمة الاستثمار انفتاحاً في العالم. حيث أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي منصوص عليه في معاهدات الإتحاد الأوروبي.¹ ويعتبر الإتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي والوجهة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وفي نهاية عام 2015 ، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي دخل الإتحاد الأوروبي أكثر من 5700 مليار يورو ، وفي نفس الوقت ، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المستثمرين الأوروبيين في دول العالم 6900 مليار أورو والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (45-03): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، الوارد والصادر من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009/2015

الوحدة: مليار أورو

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المخزون الصادر	2746,0	3200,8	3321,3	3 736,5	4 219,4	4 883,2	5 112,0	5 456,2	6 000,2	6 891,6
المخزون الوارد	2022,7	2415,3	2496,0	2 784,8	3 145,1	3 720,3	3 905,9	4 130,3	4 758,5	5 744,9

Source :

-Euro stat , **Statistiques sur les investissements directs étrangers**, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=376425 , 5 mars 2018 à 19:25,consultee le 19/10/2018 a15 :07.

-euro stat, **Les investissements directs étrangers**, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=99500 , 5 septembre 2012 à 10:14, consultée le 16/10/2018 a 17 :21.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر من الإتحاد الأوروبي عرف خلال الفترة 2007/2015 زيادة ملحوظة وهذا بالرغم من الظروف الاقتصادية التي سادت تلك الفترة بداية بالأزمة المالية العالمية 2008 وصولاً إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية والتي أثرت بشكل كبير على العديد من دول منطقة اليورو. وقد تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من 3200.8 مليار دولار العام 2007 قبل الأزمة المالية العالمية إلى 6891.6 مليار دولار العام 2015، وبالحديث أيضاً عن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد هو الآخر عرف خلال الفترة 2007/2015 زيادة فاقت الضعف من 2415.3 مليار دولار العام 2007 إلى 5744.9 مليار دولار العام 2015 .

¹ COMMISSION EUROPÉENNE , **Accueillir les investissements directs étrangers tout en protégeant les intérêts essentiels**, COMMUNICATION DE LA COMMISSION AU PARLEMENT EUROPÉEN, AU CONSEIL EUROPÉEN, AU CONSEIL, AU COMITÉ ÉCONOMIQUE ET SOCIAL EUROPÉEN ET AU COMITÉ DES RÉGIONS , Bruxelles, le 13.9.2017,p3.

الفصل الثالث تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الاوربي

وبالحديث عن سنة 2015 قد نم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة للاتحاد الاوربي بوتيرة سريعة فقد ارتفع مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للاتحاد الاوربي EU-28 في الخارج العام 2015 بنسبة 14.9٪ مقارنة بسنة 2014. أما بالنسبة لمخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للاتحاد الاوربي في الداخل فقد ارتفع هو الآخر بـ 20.7 % العام 2015، مقارنة بـ 15.2 % سنة 2014.

ثانيا: التوزيع الجغرافي لمخزون الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر من الاتحاد الأوروبي

تحتل أمريكا الشمالية على حصة الأسد من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول الاتحاد الأوروبي -28، ففي نهاية عام 2015، كان لأمريكا الشمالية نسبة (40.8 ٪) من مخزون الاتحاد الأوروبي من الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج -، حيث استأثرت الولايات المتحدة وحدها بحوالي 37.1 ٪ (2560 مليار يورو) من إجمالي مخزون الاتحاد الأوروبي في الخارج. وقد شكلت سويسرا ثاني أكبر شريك، بحوالي 11.9 ٪ من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي -28 في الخارج. لتحتل كل برمودا و البرازيل المركز الثالث والرابع بنحو 5.3% و 4.8% من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي -28 في الخارج على التوالي.

في حين احتلت كندا المرتبة الخامسة، حيث بلغت حصصهما 3.6 ٪ من مخزون FDI الصادر من دول الاتحاد الأوروبي -28. وقد استحوذت الدول الآسيوية (باستثناء الشرق الأدنى والأوسط) على 11.5 ٪ من مخزون الاتحاد الأوروبي - أنظر الملحق - . تم تسجيل أكبرها في الصين وسنغافورة وهونغ كونغ، والتي شكلت مجتمعة ما يقرب من نصف مخزون الاتحاد الأوروبي -28 من الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (46-03): التوزيع الجغرافي لمخزون الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر من الاتحاد الأوروبي في العالم

	المخزون الصادر					المخزون الداخل				
	الوحدة: مليار أورو				Part (en %)	الوحدة مليار أورو				Part (en %)
	2012	2013	2014	2015	2015	2012	2013	2014	2015	2015
الاتحاد الاوربي 28	5 112,0	5 456,2	6 000,2	6 891,6	100,0	3 905,9	4 130,3	4 758,5	5 744,9	100,0
الولايات المتحدة الامريكية	1 627,8	1 835,6	2 059,4	2 559,8	37,1	1 543,9	1 676,0	1 784,9	2 380,9	41,4
سويسرا	664,8	676,8	691,8	821,8	11,9	500,6	491,5	501,6	619,3	10,8
برمودا	:	276,2	304,5	362,6	5,3	:	310,8	426,8	495,0	8,6
البرازيل	257,1	276,8	331,6	329,9	4,8	81,1	101,1	116,6	127,6	2,2
كندا	247,1	227,5	273,5	248,8	3,6	135,5	131,4	199,4	219,2	3,8
الصين	120,7	126,0	143,2	167,9	2,4	27,4	36,0	23,5	34,9	0,6
روسيا	193,5	192,1	162,7	162,2	2,4	75,3	52,6	56,4	61,0	1,1
المكسيك	82,4	111,8	135,1	161,6	2,3	21,4	25,3	31,1	36,5	0,6
سنغافورة	92,6	98,5	116,4	153,2	2,2	47,7	36,8	52,7	57,0	1,0
هونغ كونغ	132,1	112,6	127,6	119,2	1,7	50,7	57,5	89,8	79,0	1,4

Source: Euro stat , Statistiques sur les investissements directs étrangers, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=376425 , 5 mars 2018 à 19:25, consultée le 19/10/2018 à 15:07.

وتعتبر كذلك الولايات المتحدة ذات أكبر مخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للاتحاد الأوروبي -28، ففي نهاية عام 2015، استحوذت الولايات المتحدة على نحو (41.4 ٪) من إجمالي مخزون الاتحاد الأوروبي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث حافظت هذه الدولة على مكانتها الرائدة في هذا المجال، والتي كانت مدفوعة بشكل رئيسي بالاستثمارات في قطاع الخدمات المالية. لتلحقها بعد ذلك سويسرا أواخر 2015 بحوالي 10.8 %، منها أكثر من النصف (56 ٪) نتجت عن قطاع الخدمات المالية.

ثالثا: التوزيع القطاعي لمخزون الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر من الاتحاد الأوروبي

ويكشف تحليل وضع الاستثمار الدولي للاتحاد الأوروبي - 28 أن أغلب مخزون استثمارات الاتحاد الاوروبي سواء الوارد أو الصادر تقريبا في قطاع الخدمات ، ففي نهاية عام 2014 وصل مخزون الاستثمارات الأجنبية الواردة للاتحاد الأوروبي في قطاع الخدمات نحو 87.4% من اجمالي مخزون الاستثمار الوارد للاتحاد الاوروبي ، في حين امتلك الاتحاد الاوروبي في الخارج مخزون استثمارات اجنبية في قطاع الخدمات قدر ب59% من اجمالي مخزون الاستثمار الصادر من الاتحاد الاوروبي - ويشمل قطاع الخدمات كل من: الأنشطة المالية و تأمينية ؛ الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية ؛ تجارة توزيع المعلومات والاتصال، أنشطة الخدمات الإدارية والدعم ؛ أنشطة السوق العقاري؛ النقل والتخزين؛ أنشطة السكن والخدمات الغذائية ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (47-03): التوزيع القطاعي لمخزون الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر من الاتحاد الأوروبي

لعام 2014

(en milliards d'euros)	Stocks sortants	Stocks entrants
Total	6 000,2	4 758,5
Agriculture, sylviculture et pêche	4,2	2,5
Industries extractives	635,1	44,0
Industrie manufacturière	1 615,6	451,7
Industries alimentaires; fabrication de boissons et de produits à base de tabac	276,3	107,1
Fabrication de textiles, industrie de l'habillement, travail du bois, fabrication d'articles en papier; imprimerie et reproduction	45,4	12,0
Fabrication de pétrole, produits chimiques, pharmaceutiques, caoutchouc et plastiques	595,9	176,6
Fabrication de produits métalliques et de machines, sauf équipement électrique	415,0	73,4
Industrie automobile et construction navale	130,7	46,0
Production et distribution d'électricité, de gaz, de vapeur et d'air conditionné	71,3	14,7
Production et distribution d'eau; assainissement, gestion des déchets et dépollution	4,3	2,3
Construction	50,7	15,2
Services	3 519,1	4 155,6
Commerce; réparation d'automobiles et de motocycles	245,3	184,8
Transports et entreposage	66,9	30,0
Hébergement et restauration	40,1	11,6
Information et communication	283,3	83,3
Activités financières et d'assurance	2 301,6	3 490,0
Activités immobilières	42,7	66,5
Activités spécialisées, scientifiques et techniques	413,9	212,2
Autres services (Sections N à U de la NACE Rév. 2)	125,2	77,2
Autre, y compris les activités non allouées	99,9	72,4

Source: Euro stat , Statistiques sur les investissements directs étrangers, [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=376425)

[explained/index.php?title=Archive:Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=376425](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=376425) , 5 mars 2018 à

19:25, consultée le 19/10/2018 à 15:07.00.

خلاصة الفصل

بناء على ما تم تناوله في هذا الفصل فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تتصدر الاقتصادات المتقدمة قائمة الدول المتلقية والمصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا ، ولكن في ظل الأزميتين الأمريكية والأوروبية تباينت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بدرجة كبيرة سواء من حيث نمط الاستثمار أو التوزيع الجغرافي فيما بين الأقاليم الاقتصادية .ولأول مرة العام 2010، تنجح مجموعتا الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة في استقطاب تدفقات تفوق نصف الإجمالي العالمي، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انتقال وجهة الإنتاج الدولي والاستهلاك العالمي إليهما في الآونة الأخيرة مما دفع الشركات عبر الوطنية لتوجيه استثماراتها بصورة متزايدة إلى تلك الدول، ويركز الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، وهي الظاهرة التي بدأت في التعاضم منذ تسعينات القرن الماضي بصفة خاصة.
2. يوجد لدى الاتحاد الأوروبي واحد من أكثر أنظمة الاستثمار انفتاحاً في العالم. حيث أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر منصوص عليه في معاهدات الاتحاد الأوروبي و يعتبر الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي والوجهة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم تليه الولايات المتحدة الأمريكية.، حيث تعتبر بريطانيا أكبر الدول استقطابا للاستثمار الاجنبية المباشرة في الاتحاد الاوروبي وذلك بفضل الصفقات الكبيرة المتعلقة بعمليات الدمج والتملك العابرة للحدود ، في حين تحتل هولندا المركز الثاني بين دول الاتحاد الاوروبي الأكثر جذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة ، في حين تعتبر لوكسمبورغ أكبر مستثمر أجنبي في الخارج ، و تستأثر الأنشطة المالية والتأمينية بأكبر نصيب من التدفقات الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي .
3. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المضيفة والمستثمرة في الاتحاد الاوروبي وبدون منازع. حيث مثلت حصتها العام 2015 حوالي 54% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاتحاد الأوربي EU-28، وتمثل سويسرا ثاني أكبر اقتصاد مضيف ومستثمر في الاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ،
4. وبالحديث عن واقع المناخ الاستثماري في الاتحاد الاوروبي ، تعد السوق الاوروبية من اكبر الاسواق في العالم نظرا لارتفاع عدد سكان الاتحاد الاوروبي والتي تعتبر مؤشر على كبر حجم السوق الاوروبية والذي يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، ويحوي كذلك الاتحاد الاوروبي على بنية تحتية متطورة تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة، من شبكة نقل متنوعة، الكهرباء، الغاز ، مراكز الصحة، المدارس والمعاهد والجامعات، البنوك.....إلخ، ويساهم توافر هذه الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ربح الوقت)، ويتمتع الاتحاد الاوروبي باستقرار سياسي كبير وببداية ماهرة وتتمتع بصحة جيدة ، فتوفر العمالة المؤهلة يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي محددات ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معين، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدول.
5. لقد ساهمت الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية الأوروبية في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وتراجع معدلات التبادل التجاري في الاتحاد الاوروبي عامة ومنطقة اليورو خاصة الأمر الذي ساهم في تشويه مناخ الاستثمار فيها الأمر الذي أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

الفصل الرابع

تداعيات أزمة الديون السيادية

الأوربية على تدفق الاستثمار الأجنبي

المباشر إلى فرنسا

الفصل الرابع:تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

تمهيد

يعدّ المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية و التي تؤثر على ثقة المستثمر و تعمل على تشجيعه و تحفيزه على استثمار أمواله في دولة ما دون غيرها، إلا أن نصيب أي دولة من هذه الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري الجاذب و المحفز للاستثمار بهذه الدولة. وسنحاول في هذا الفصل الوقوف على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري في فرنسا، من خلال التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، و توضيح قدرة المناخ الاستثماري على تفسير حصة فرنسا من التدفقات الاستثمارية الواردة والصادرة و كذا تشخيص أهم ملامح المناخ الاستثماري من خلال بعض المؤشرات الدولية، وفي الأخير سنتطرق إلى انعكاسات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الأوروبي وذلك من خلال 3 مباحث:

المبحث الاول:واقع المناخ الاستثماري في فرنسا في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية

المبحث الثاني:واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في فرنسا في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية

المبحث الثالث: المبحث الثالث: انعكاسات خروج بريطانيا على اقتصاد الاتحاد الأوروبي والاقتصاد الفرنسي

المبحث الأول: واقع المناخ الاستثماري لفرنسا في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية

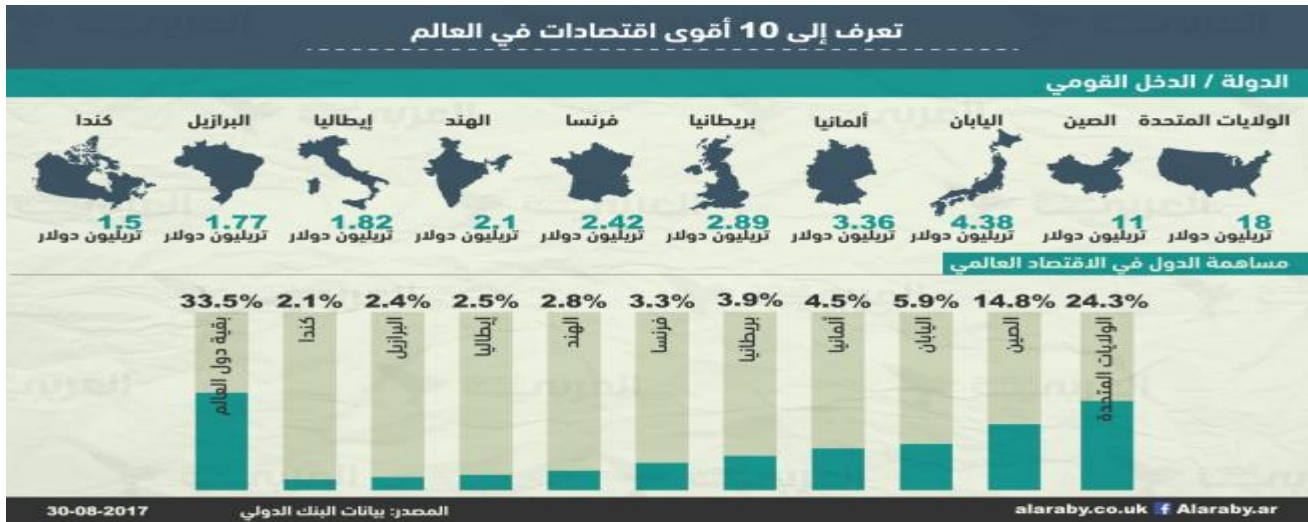
تكمن أهمية المناخ الاستثماري في اقتصاديات الدول كونه السبب في تراكم رأس المال، ومن ثم فهو يؤدي دوراً مهماً في توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد، ولذلك فإن الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على الأجل الطويل لا بد لها من ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمارات في اقتصادياتها، التي لا يمكن بلوغها إلا من خلال الاعتماد على الاستثمار المحمي، وحتى تستطيع هذه الدول جذب رؤوس الأموال التي هي في أمي الحاجة إليها كان عليها أن تحدد وتوفر ما يحفز هذه الاستثمارات على الانسياب إليها وأيضاً التعرف على ما يعرقل انسيابها، وبالتالي العمل على إزالة هذه المعوقات أو التخفيف من حدتها.

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية للمناخ الاستثماري

تتنافس دول العالم لتصبح من أقوى الاقتصادات، وتعمل العديد من الحكومات على دفع اقتصاد بلادها نحو العشر الأوائل، عن طريق زيادة نسب النمو، وتفعيل القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وتحرص المنظمات الدولية المتخصصة في الاقتصاد على ترتيب الدول اقتصادياً عن طريق الاستعانة بالنتائج المحلي الإجمالي (GDP) الخاص في إنتاج كل دولة خلال السنة الواحدة¹، ووفقاً لهذا المؤشر يعتبر الاقتصاد الفرنسي سادس أكبر اقتصاد في العالم* و ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، حيث يصل الدخل القومي في البلاد الى نحو 2.42 تريليون دولار ، مشكلاً بذلك نحو 3.3% من الاقتصاد العالم. والشكل الآتي يوضح الترتيب الاقتصادي لمجموعة من الدول وفقاً لنتائج الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2016م.

الشكل رقم (04-01): أقوى عشر اقتصادات في العالم للعام 2016 بناء على الناتج المحلي لاجمالي



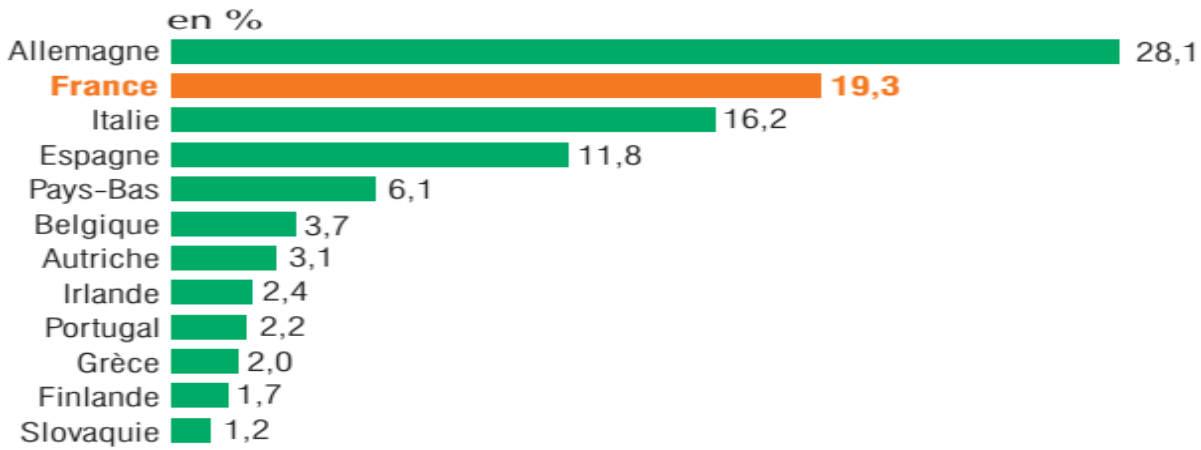
المصدر: بيانات البنك الدولي

¹-الاء جزار ، ترتيب الدول اقتصادياً. مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://mawdoo3.com> ، نشرت يوم 6 سبتمبر 2018 على الساعة 24:14 أطلع عليه يوم 2018/09/15، على الساعة 19:35.

* وقد عرفت سنة 2017 تراجع ترتيب فرنسا كأكبر اقتصاد في العالم مسجلة المركز السابع بحوالي 2.58 تريليون دولار لصالح الهند ب 2.95 تريليون دولار . وقد توقعت أيضاً مؤسسة "فوكس إيكونوميكس" المتخصصة في الأبحاث الاقتصادية في تقريرها لعام 2018 لأكبر الاقتصادات في العالم، أن فرنسا ستحافظ على مكانتها كسابع أكبر اقتصاد في العالم، حيث من المتوقع أن يتجاوز إجمالي ناتجها المحلي الاسمي 2.78 تريليون دولار خلال عام 2018.

يمثل اقتصاد فرنسا حوالي خمس الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو-أنظر الشكل رقم - وفي الوقت الحالي ، تعد الخدمات هي المساهم الرئيسي في اقتصاد البلد ، مع ما يزيد عن 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي النابع من هذا القطاع وتعد فرنسا البلد الأكثر زيارة في العالم ، مما يجعل السياحة قطاعاً بارزاً في الاقتصاد. وفي مجال التصنيع ، تعد فرنسا واحدة من الدول التي تملك أكبر الشركات العالمية الرائدة في قطاعات السيارات ، صناعة الطائرات والسكك الحديدية وكذلك في مستحضرات التجميل والسلع الفاخرة. علاوة على ذلك ، فإن فرنسا لديها قوة عاملة عالية التعليم وأكبر عدد من خريجي العلوم لكل ألف عامل في أوروبا.¹

الشكل رقم (04-02): مساهمة دول منطقة اليورو في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة



Source :Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018,France,2018,p 133.

الفرع الاول: الناتج المحلي الاجمالي

يعد حجم السوق واحتمالات نموه من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبير حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي ، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان.وقبل الحديث عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سنتطرق أولاً إلى الناتج المحلي الاجمالي في فرنسا.

فقد أفاد المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بأن الاقتصاد الوطني الفرنسي سجل نمواً بلغ 1.9 في المائة في عام 2017، وهو أفضل أداء له منذ عام 2011.

وارتفع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي من مستوى 1.2 في المائة في 2016، وسجل الاقتصاد نمواً مطرداً على مدار العام، محققاً 0.6 في المائة في الربعين الأول والثاني، وتراجع قليلاً إلى 0.5 في المائة في الربع الثالث، قبل أن يعاود الارتفاع إلى 0.6 في المائة في الربع الأخير من العام.² والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا خلال الفترة 2019/2005.

¹-focus-economics,France Economic Outlook, <https://www.focus-economics.com/countries/france> , August 28, 2018, consulte a 16/09/2018 a 07M48.

²-لم يذكر الكاتب، فرنسا تحقق أفضل نمو منذ 2011 وجدل حول «صاحب الفضل» منطقة اليورو الأسرع نمواً بين الاقتصادات المتقدمة. جريدة الشرق الأوسط، العدد : 14309، 31 يناير 2018. <https://aawsat.com/home/article>

جدول رقم(01-04) : تطور الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا خلال الفترة 2018/2005

توقعات			2016	2015	2014		2012		2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
2019	2018	2017				2013		2011							
1.8	2	1.8	1.2	1.1	0.9	0.6	0.2	2	1.7	3.1-	0.1-	2.4	2.2	1.9	فرنسا (%)

Source :

- European commission, **European economic forecast**, autumn 2010,p184.
- European commission, **European economic forecast**, autumn 2012,p148
- European commission, **European economic forecast**, autumn 2013,p132.
- European commission, **European economic forecast**, autumn 2016,p158.
- European commission, **European economic forecast**, spring 2018,p160.

بعد بداية الأزمة نهاية 2009 ، دخل الاقتصاد الفرنسي مرحلة ركود حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي -3.1% لذلك كان على البلاد مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية ، فقد تضاعفت عائدات الضرائب الحكومية وسجلت ميزانية الحكومة عجزاً أعلى من متوسط العجز الذي نصت عليه معاهدة ماستريخت لمنطقة اليورو. وانخفضت القوة الشرائية للمستهلكين.¹

غير أنه خلال سنتي 2010-2011 بدأ اقتصاد فرنسا بالانتعاش مسجلاً معدلات نمو إيجابية وصلت 2% العام 2011 وذلك من خلال قيادة الاستثمار في الأعمال التجارية والصادرات ثم يرجع ويسجل أداء الاقتصاد الفرنسي بطوًا خلال الفترة 2012-2014 حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 0.2%، 0.7%، 0.9% على التوالي ، ويرجع المختصون عجز فرنسا عن مواصلة نموها إلى 3 عقبات رئيسية، هي:²

➤ **تراجع القدرة التنافسية:** منذ بداية الألفية الثانية، بدأت فرنسا بتسجيل تراجع لحصتها في السوق في منطقة اليورو، في مسار تنازلي لم يتوقف. فمع الرغم من أن فرنسا تمكّنت من تقليص الفجوة في التنافسية من حيث التكلفة مقارنة مع منافسيها وخاصة ألمانيا، إلا أن المستوى الحالي ما يزال غير كاف لاستعادة حصة سوقها في منطقة اليورو بالشكل المطلوب، بحسب دراسة أجرتها مؤسسة "استراتيجية فرنسا". والتي لفتت إلى أن جملة التدابير التي أقرتها السلطات لتحسين قدرتها التنافسية، ساهمت في "استقرار حصتها في السوق (الأوروبية)، كما انخفض العجز التجاري، وتقلّصت الفجوة التنافسية مع ألمانيا أبرز منافسيها، غير أنها ما زالت في حاجة إلى التحسّن". أما التخفيف الذي أقرته الحكومة الفرنسية في 2013، بالنسبة لأعباء الشركات، في إطار "ميثاق المسؤولية" (إحدى تدابير الرفع من القدرة التنافسية للشركات الفرنسية)، فقد مكّن من

¹ - focus-economics, **France Economic Outlook**, <https://www.focus-economics.com/countries/france> , August 28, 2018, cosulte a 16/09/2018 a 07:48.

² - ليلى الثابتي، الإقتصاد الفرنسي في 2017.. عقبات الإقلاع من جديد. وكالة أنظول ، اسطنبول، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.aa.com.tr/ar> نشرت يوم 2016/12/19، أطلع عليه يوم 2018/09/16 على الساعة 09:49.

* المؤسسة التابعة لرئاسة الوزراء الفرنسية.

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

تقليل كلفة العمالة للاقتصاد الفرنسي بنسبة 2.4%. ولئن ساهم هذا التراجع في إنعاش هوامش ربح الشركات، إلا أن تأثيره على القدرة التنافسية لن يتجلى إلا بعد وقت طويل. وقد حاولت السلطات الفرنسية أيضا أن تجعل قانون العمل أكثر مرونة، إلا أن حتى هذا الإجراء يطرح الإشكال نفسه، وهو أن تأثيره الإيجابي ما يزال غير مؤكد، لأنّ التشريعات الحالية لا تسمح بمواءمة أفضل بين الأجور والإنتاجية في ذروة تراجع المؤشرات الاقتصادية.

➤ "صدمة ضريبية" واسعة النطاق وغير مفيدة للعجز: خلال الفترة الفاصلة بين عامي 2011 و2013، بلغت الزيادة التراكمية للأعباء الضريبية الإجبارية في فرنسا نحو 74.4 مليار يورو (ما يعادل حوالي 78.3 مليار دولار). هذه الصدمة الضريبية أثقلت كاهل الشركات في البداية، قبل أن تطال المستهلكين، ولم تفلح الإجراءات الحكومية في التخفيف من حدتها، بما أن الأخيرة ساهمت في الحد من تداعيات ارتفاع تلك الأعباء على الشركات، لكنها لم تنجح في القضاء عليها نهائيا.

➤ نظام ضريبي غير ملائم للإستثمار: يعتبر المختصون أن عيوب النظام الضريبي الفرنسي تكمن بالأساس في العبء الذي تشكّله الضرائب على رؤوس أموال الشركات وأنشطتها. وقد اضطرت السلطات الفرنسية إلى إقرار العديد من الإستثناءات، للتخفيف من حدة النظام الضريبي، ما نجم عنه في النهاية نوع من عدم الإستقرار المزمّن للقواعد الضريبية. تذبذب كان من البديهي أن يربك قرارات الإذخار والإستثمار، ويحبط أصحاب المشاريع الكبرى بشكل خاص.

وبالحديث عن سنة 2015 فبعد نمو القيمة المضافة بنسبة 2.0٪ في عام 2015 مسجلة قيمة 2194.2 مليار يورو، ارتفع الناتج المحلي الاجمالي مسجلا نسبة 1.1٪، ليستمر هذا الارتفاع سنة 2016 حيث سجلت القيمة المضافة لجميع فروع الاقتصاد ارتفاعا بنسبة 1.5٪ في عام 2016 مسجلة قيمة 1992 مليار يورو ساهم ذلك في ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1.2٪ في عام 2016 والذي سجل 2 228,9 مليار دولار. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04-02): حجم الناتج المحلي الاجمالي وفقا لثلاث طرق

الوحدة : مليار اورو

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Produit intérieur brut (approche production)	1998.5	2059.3	2086.9	2115.3	2147.6	2194.2	2228.9
Valeur ajoutée brute au prix de base	1801.0	1849.5	1873.5	1897.9	1925.1	1963.3	1992.3
+Impôts sur les produits	213.2	225.5	230.3	234.6	240.4	250	256.7
-Subventions sur les produits	-15.7	-15.7	-16.8	-17.3	-17.9	-19.1	-20.2
Produit intérieur brut) approche demande)	1998.5	2059.3	2086.9	2115.3	2147.6	2194.2	2228.9
Dépense de consommation finale	1598.2	1634.1	1659.3	1683.2	1701.8	1727.4	1759.6
+Formation brute de capital	437.9	478	472.6	471.9	488.2	499.9	512.6
+Exportations de biens et de services	520.5	572.6	595.2	605.1	620.9	651.1	652.2
-Importations de biens et de services	-558.1	-625.3	640.2-	645-	663.2-	-684.2	-695.6
Produit intérieur brut) approche revenus)	1998.5	2059.3	2086.9	2115.3	2147.6	2194.2	2228.9
Rémunération des salariés	1040.2	1068.9	1092.4	1107.7	1126.7	1139.8	1159.7
+Excédent brut d'exploitation et revenu mixte brut	708.5	721.2	718	721.7	737.3	769.4	777.4
+Impôts sur la production et les importations	295.1	312.8	321.7	330.8	339.1	349.6	357.7
-Subventions	-45.3	-43.7	-45.2	-45	-55.5	-64.6	-65.9

Source :-Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018,France, 2018,P109.

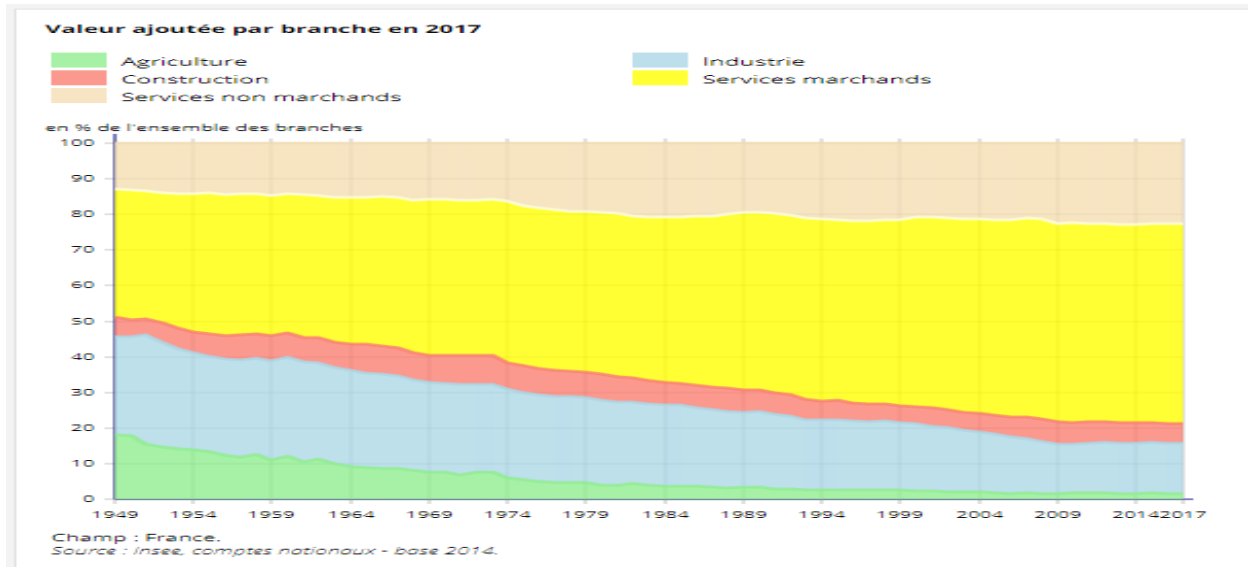
- Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2017,France 2017,P109.

ليرجع ويسجل الناتج المحلي الاجمالي العام 2017 انتعاشا ملحوظا بمعدل 1.8% ، وقد كان لازدهار التجارة الخارجية الفرنسية دوره في هذه البيانات، حيث بلغ نمو الصادرات 3.5 في المائة، مقابل 1.9 في المائة في 2016. كما استمرت الواردات في الارتفاع، حيث زادت من 4.2 في المائة في 2016، إلى 4.3 في المائة العام 2017. وارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 2.7 في المائة إلى 3.7 في المائة، وفي المقابل، تراجع النمو في الاستهلاك العائلي من 2.1 في المائة إلى 1.3 في المائة. وبالتالي فقد عزز الاستثمار القوي في الأعمال التجارية وارتفاع الصادرات النمو وعض عن تباطؤ إنفاق الأسر.¹

وترجع هذه المؤشرات الايجابية نتيجة لعودة ثقة المستهلكين والمستثمرين منذ انتخاب رئيس الجمهورية إيمانويل ماكرون، الذي تولى السلطة في ماي 2017 ، وتدابير الإصلاح التي اتخذتها الحكومة، وكذلك البيئة الدولية الإيجابية، وخاصة في منطقة اليورو.² وتشير أحدث التقديرات إلى أن الاتجاه الإيجابي في الناتج المحلي الاجمالي سيستمر في 2018 على أمل أن يبلغ نسبة 2 % سنة 2018.

وبالحديث عن أهم القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، يعد قطاع الخدمات المساهم الرئيسي في الاقتصاد الفرنسي ، حيث ساهم خلال الفترة 2017/2007 بنسبة تجاوزت 70% من الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 79% من الناتج المحلي الاجمالي ، في حين يساهم قطاع الصناعة-متضمنة كذلك قطاع البناء- بنسبة لم تتجاوز 24 % من الناتج المحلي الاجمالي، أما القطاع الزراعي فمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي يعد ضئيلا جدا حيث لم يصل خلال الفترة 2017/2007 عتبة 2.0%، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04-03): مساهمة القطاعات الانتاجية في القيمة المضافة في فرنسا



Source : INSEE , Valeur ajoutée par branche en 2017, France.,

<https://www.insee.fr/fr/statistiques/2830197>, consultee le 17/09/2018 , a 14:53.

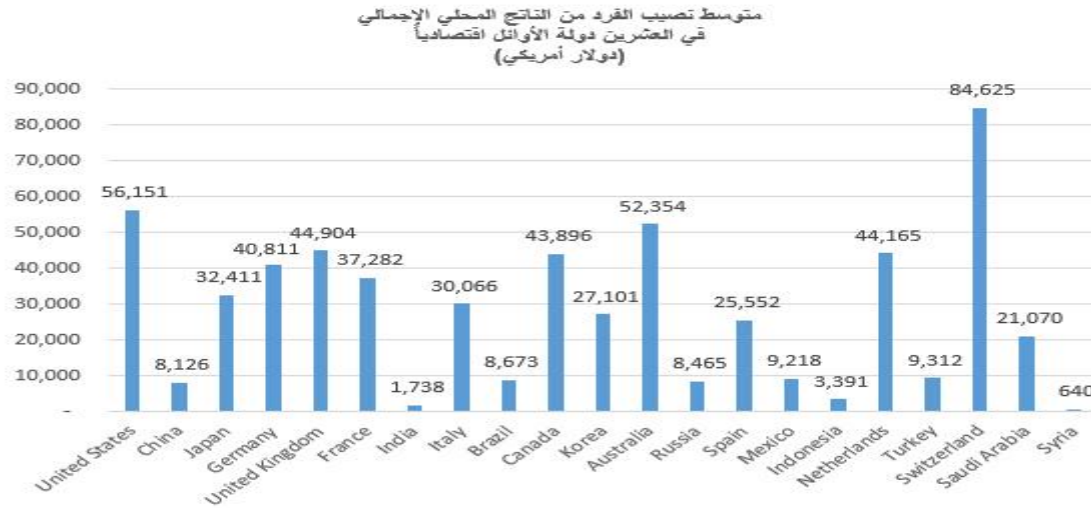
¹-لم يذكر الكاتب، فرنسا تحقق أفضل نمو منذ 2011 وجدل حول «صاحب الفضل» منطقة اليورو الأسرع نمواً بين الاقتصادات المتقدمة. جريدة الشرق الأوسط، العدد: 14309، 31 يناير 2018. <https://aawsat.com/home/article>

²-لم يذكر الكاتب، فرنسا تحقق أفضل نمو منذ 2011 وجدل حول «صاحب الفضل» منطقة اليورو الأسرع نمواً بين الاقتصادات المتقدمة. مرجع سابق.

الفرع الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

من خلال دراسة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العشرين الأوائل اقتصادياً والمبين في الشكل البياني أدناه- احصائيات 2015-، نلاحظ اختلاف ترتيب الدول وفق هذا المؤشر عن ترتيبها وفق حجم الناتج المحلي الإجمالي، فأصبحت أول دولة هي سويسرا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج بلغ 84625 دولار، وجاءت أمريكا في المرتبة الثانية بمبلغ 56151 دولار، تلتها أستراليا بمبلغ 52354 دولار، فيما حلت بريطانيا بالمرتبة السابعة بمبلغ 40811 دولار، لتحتل فرنسا المرتبة الثامنة عالمياً بمبلغ 37282 دولار والشكل البياني أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم (04-04): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العالم



المصدر: د. بارق، ترتيب دول العالم اقتصادياً عام 2015 وفق حجم الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)،

<http://iraqieconomists.net/ar/>، نشرت يوم 2016/01/17، اطلع عليه يوم 2017/11/06 على الساعة 15:11.

هيكلياً، يبدو أن نصيب الفرد الواحد في فرنسا من الناتج المحلي الإجمالي يحافظ، ومنذ سنوات، على معدل أدنى من نظيره الأوروبي. فمنذ 2006، توسعت الفجوة بين نصيب الفرد في كل من فرنسا وألمانيا من الناتج المحلي الإجمالي لبلديهما بـ 10 نقاط كاملة، وهذا ما يعكس التباطؤ الذي يشهده الإقتصاد الفرنسي.¹ والجدول التالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم (04-03): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية- الوحدة: مليون أورو-

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
فرنسا	111	109	108	107	108	108	108	107	109	107	106

Source: http://ec.europa.eu/eurostat/data/database?p_p_id=NavTreeportletprod_WAR_NavTreeportletprod_INSTANCE_nPqeVbPXRmWQ&p_p_lifecycle=0&p_p_state=normal&p_p_mode=view&p_p_col_id=column-2&p_p_col_count=1

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في فرنسا قد انخفض في ظل أزمة الديون السيادية إلى 108 مليون أورو سنتي 2010/2009 مقابل 111 مليون أورو سنة 2005، لتعرف الفترة من 2015/2010 انخفاضا ملحوظا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي سجل العام 2015 نحو 106 مليون أورو، ويرجع ذلك إلى تراجع وتباطؤ معدلات النمو في فرنسا بسبب أزمة الديون السيادية التي مست المنطق.

¹- ليلي الثابتي، مرجع سابق.

الفرع الثالث: معدلات البطالة في فرنسا

قد تكون البطالة هي الوجه الأقبح للأزمة الاقتصادية التي ضربت الاتحاد الأوروبي. ولا يمكن حل هذه المعضلة قبل تعافي النمو الاقتصادي. فآزمة الديون السيادية الأوروبية قادت إلى التأثير بشكل ضخم على الطلب ما أدى بدوره لخفض الطلب على القوة العاملة، الأمر الذي يمكن عده مصدر مشكلة البطالة. لذلك فإن العودة إلى النمو الاقتصادي السليم سوف تحل معظم المشكلة. وقد عرفت معدلات البطالة منذ أزمة الديون السيادية التي مست منطقة اليورو ارتفاعا ملحوظا وهذا بعد تسجيلها انخفاضا ملحوظا العام 2008 ب 16.5% مقارنة بسنة 2005. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04-04):تغير معدلات البطالة في فرنسا خلال الفترة 2005 / 2016

الجنسيتين%

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	توقعات			
												2016	2017	2018	2019
فرنسا	8,5	8,5	7,7	7,1	8,7	8,9	8,8	9,4	9,9	10,3	10,4	10,1	9,4	8,9	8,3

Source :

<http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do>

– European commission, **European economic forecast**.spring 2018,p171.

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن معدلات البطالة في فرنسا عرفت خلال الفترة 2015/2009 موجة من الارتفاع فقد انتقلت من 8.7% ما يمثل 2457,7 ألف شخص العام 2009 إلى 10.4% أي ما يمثل 3053.7 ألف شخص العام 2015 ، أي بزيادة قدرت ب19.5% أي حوالي 596 ألف بطال.

ويرجع محللون اقتصاديون ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في فرنسا الى تضرر قطاعات حيوية جراء الازمة المالية التي دفعت مصانع عديدة الى إغلاق ابوابها والاستغناء عن عمالها، هذا من جهة¹ ومن جهة أخرى يرجع ارتفاع معدلات البطالة في فرنسا إلى النمو الاقتصادي البطيء الذي تعرفه فرنسا. وتدني معدل تدفق الاستثمارات الجديدة وتراجع الإنتاج الصناعي فالنمو الاقتصادي والبطالة مرتبطان بشكل وثيق. وهذا هو المصدر الأساسي للبطالة. ويرجع بعض خبراء الاقتصاد أيضا أن ارتفاع مشكل البطالة يرجع لقانون العمل الذي يفتقر للمرونة. وقد أوصت المفوضية الأوروبية وخبراءها الاقتصاديين بأصلاح قانون العمل الفرنسي لما سيعود بالنفع على الاقتصاد الفرنسي وإنعاشه وتنشيط الاستثمارات الأجنبية فيه.

وقد حاولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة إصلاح قانون العمل أو إدخال تحسينات عليه ولكن دون جدوى إذ تجد اعتراضًا من قبل نقابات العمال ومعارضين إصلاح القانون ، حيث ترى نقابات العمال أن إصلاح قانون العمل الذي تقترحه الحكومات يسلب العمال من حقوقهم في الدفاع عن وظائفهم من خلال إعطاء الشركات الحق في فصل الموظف أو العامل دون تكبد أي خسارة مالية أو قانونية وهو ما أدى إلى إضرابات كبيرة في الشوارع الفرنسية رفضا لهذا القانون.

¹ - عدم ذكر الكاتب، رقم قياسي لعدد العاطلين عن العمل في فرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.euronews.com/2013/04/25/record-levels-of-unemployment-in-france/>. نشرت يوم 2013/04/25، على الساعة 19:44، أطلع عليه يوم 2017/10/10، على الساعة 17:04.

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

وللمرة الأولى منذ عام 2009، هبطت البطالة في فرنسا تحت عتبة 9%، خلال الفصل الأخير من عام 2017، ووصلت إلى 8.6% من القوى العاملة في أراضي فرنسا الأوروبية، وقد أرجع هذا التحسن الملحوظ في معدلات البطالة إلى المناخ الاقتصادي المواتي خصوصا بفضل الإصلاحات في قانون العمل والنتائج التي باتت ملموسة، لجهة الاستثمار، وعلاوة على "تحرير" قانون العمل، سيبدأ ماكرون قريبا إصلاح التدريب والتدريب المهني مراهنا على "الكفاءات" والتأقلم حتى تجد الشركات الموظفين الذين يحتاجهم¹. وقد تم ستحداث فرص عمل بنسبة عالية جدا في 2017 كانت كافية لتقليص البطالة"، وتظهر آخر إحصائيات العمل في القطاع الخاص، تسارع سوق العمل في 2017 مع 253500 فرصة عمل خصوصا بفضل قطاع الخدمات والمناوبة².

الفرع الرابع: معدلات التضخم في فرنسا

يعتبر التضخم أحد أكبر المشكلات الاقتصادية التي نالت قسطا كبيرا من الاهتمام من طرف الخبراء الاقتصاديين والحكومات، ويمثل امتحانا صعبا للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعددة على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية، وقد شهدت معدلات التضخم تباينا منذ بداية الأزميتين الماليتين العالمية والأوروبية، وهذا راجع إلى التدابير التي اتبعتها الحكومات لمواجهة الأزمة والتي قد أدت إلى زيادة الأمر سوءا كما أن هذه التطورات أثرت على معدل النمو الاقتصادي أيضا، وبالحدث عن الاقتصاد الفرنسي سجل تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم بين الانخفاض والارتفاع تفاعلا مع العوامل الدولية من جهة وأزمة الديون السيادية الأوروبية من جهة، و الجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في فرنسا خلال الفترة 2005/2016.

جدول رقم (04-05): معدل التضخم في فرنسا خلال الفترة 2005/2016

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
فرنسا	1,9	1,9	1,6	3,2	0,1	1,7	2,3	2,2	1	0,6	0,1	0,3	1.2	1.7	1.4

Source :

- <http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=en&pcode=tec00118&plugin=1>
- European commission, **European economic forecast**.spring 2018,p168.

لقد سجل معدل التضخم في فرنسا أعلى مستوى له سنة 2008 بحوالي 3.2% وهذا راجع لتأثر فرنسا بالهزة المالية التي أصابت العالم إثر أزمة الرهن العقاري، لتعرف أسعار المستهلكين في فرنسا انخفاض بشكل حاد العام 2009، بسبب اندلاع أزمة الديون السيادية الأوروبية مع نهاية 2009 والأزمة المالية الأمريكية والتي ادخلته في انكماش اقتصادي.بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في سعر النفط والمنتجات الطازجة، وقد أشارت وكالة الأنباء الكويتية "كونا" أن المعهد الوطني الفرنسي للأحصاءات والدراسات الاقتصادية قال أن الأسعار الاستهلاكية انخفضت بنسبة 0.4% في شهر جانفي 2009 وجاء ذلك بعد هبوط أسعارها بنسبة 0.2% في ديسمبر 2008، وأشار إلى أن معظم الانخفاض في معدل التضخم بفرنسا يعود إلى انخفاض أسعار الطاقة وقد وصل الانخفاض

¹- مونت كارلو الدولية، البطالة تتراجع في فرنسا إلى ما تحت 9 بالمئة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.mc-douliya.com/articles/>، نشرت يوم 2018/02/15 على الساعة 15:28، وأطلع عليها يوم 2018/11/03، على الساعة 08:21.

²- مونت كارلو الدولية، البطالة تتراجع في فرنسا إلى ما تحت 9 بالمئة، مرجع سابق.

في أسعار الطاقة بنسبة 1.7% في شهر جانفي 2009 وحده¹. ويساعد انخفاض أسعار المستهلكين على استمرار الإنفاق وهو مكون رئيس للنمو الاقتصادي في فرنسا، غير أن الاتجاه النزولي للأسعار يثير مخاوف بشأن خطر حدوث دورة انكماش وامتداد موجة الانخفاض لفترة طويلة من شأنه أن يضغط على أرباح الشركات وقيم الأصول ما يقود لتراجع الطلب وانخفاض أكبر للأسعار².

أما سنتي 2010 و 2011 فقد ارتفع معدل التضخم ليسجل العام 2011 معدل التضخم المستهدف 2% ثم عاود الانخفاض سنتي 2012- 2013 ويرجع ذلك إلى انخفاض تكلفة النقل والاتصالات والطاقة، حيث نزلت الأسعار 0.2% على أساس شهري وارتفعت 1.6% على أساس سنوي لتسجل أبطأ وتيرة منذ أوت 2010،³ وقد تراجع معدل التضخم في فرنسا نحو أدنى مستوياته في حوالي ثلاث سنوات خلال 2013 حيث تراجع إلى 1%. وقد عرف معدل التضخم خلال الفترة 2014/2016 تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع لكنه لم يرق إلى تسجيل معدل التضخم المستهدف، فقد تراوح معدل التضخم بين 0.1% و 0.6%، وتظهر هذه البيانات استمرار حالة الانكماش الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الفرنسي تقريبا منذ بداية أزمة الديون السيادية الأوروبية.

الفرع الخامس: الميزانية العامة للدولة

وصل عجز الموازنة الفرنسية العام 2016 طبقا للمعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية- 5.73 مليار يورو بما يمثل 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي، والجدول أدناه يوضح ذلك، في حين وصل الدين العام الفرنسي إلى 2150 مليار يورو، ما يمثل 97% من الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى حكومة ماكرون زيادة الارتباط وإعادة قوة الاتحاد الأوروبي، وذلك بعد الوفاء بالقاعدة الذهبية للاتحاد الأوروبي وهي ألا يتعدى عجز الموازنة في أي دولة عضو في الاتحاد 3% من إجمالي الناتج المحلي، ولكن العجز في فرنسا حاليا تخطى هذه النسبة ووصل إلى 3.4%، وهو ما يجعل الأمر مثير للقلق. فمن المشكلات الاقتصادية التي قد يواجهها الاقتصاد الفرنسي خلال الفترة المقبلة، هي بطئ معدل نمو الاقتصاد الفرنسي، حيث يعتبر من أبطأ المعدلات على مستوى 19 دولة أعضاء منطقة اليورو و 27 دولة أعضاء الاتحاد الأوروبي. فقد وصل معدل النمو خلال عام 2016 بفرنسا كما ذكرنا سابقا إلى 1.2%، بالرغم من أنه كان من المتوقع أن يصل إلى 1.4%، ولكن نتيجة للإضرابات العمالية التي تمت خلال ربيع العام 2016 بسبب قانون العمل الجديد الذي اقترحه وزير العمل وضعف تنافسية الشركات الفرنسية، تراجع معدل النمو الاقتصادي عن المتوقع له واصل إلى 1.2%⁴.

¹ - عدم ذكر الكاتب، تراجع معدل التضخم في فرنسا بنسبة 0.4% خلال يناير الماضي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

http://www.lahona.com/show_news.aspx?nid=224476&pg=43، نشرت يوم 20/02/2009 على الساعة 02:07 مساء، أطلع

عليه يوم 06/11/2017 على الساعة 17:06.

2 - الجزيرة، انخفاض أسعار المستهلكين بفرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness>، نشرت يوم

14/10/2009، أطلع عليه يوم 03/11/2018 على الساعة 09:03.

³ - هالة قنديل، التضخم في فرنسا يسجل أقل مستوى في عامين في نوفمبر، قناة العربية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE8BB04L20121212>، نشرت يوم 12/12/2012، على الساعة 09:01، أطلع عليه يوم

06/12/2017 على الساعة 17:08.

4 - محمد البديوي - هبة حسام - أحمد علوي، قراءة في مستقبل الاقتصاد الفرنسي والاتحاد الأوروبي مع "ماكرون" .. عادل مهني أستاذ الاقتصاد

الدولي بـ"باريس": عجز الموازنة وارتفاع الدين وبطء النمو أهم الملفات.. وتخوفات من عدم القدرة على تنفيذ تعهداته، مقال منشور على الموقع

الإلكتروني: <https://www.youm7.com>، نشرت يوم 11 مايو 2017، على الساعة 07:00، أطلع عليه يوم 16/09/2018 على الساعة 10:17.

جدول رقم(06-04) : الميزانية العامة لفرنسا "رصيد" خلال الفترة 2005/2016

الوحدة :% من الناتج المحلي الاجمالي

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
فرنسا	-3,2	-2,3	-2,5	-3,2	-7,2	-6,8	-5,1	-4,8	-4,0	-4,0	-3,5	3,4-	2,6-	2,3-	2,8-

Source :-<http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

- European commission, **European economic forecast**.spring 2018,p177.

ومن خلال تحليل الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم العجز الموازي لفرنسا منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 إلى العام 2016 لم يحقق النسبة التي نصت عليها معاهدة النمو والاستقرار (لا يتجاوز العجز -3%) ، وخلال هذه الفترة سجلت فرنسا أعلى مستوى للعجز الموازي العام 2009 مع اندلاع أزمة الديون السيادية اليونانية ، ومن الملاحظ أن العجز الموازي لفرنسا خلال الفترة 2009/2016 عرف انخفاضا مستمرا وملحوظا من 7.2% العام 2009 إلى 3.4% العام 2016.

وقد أعلن وزير الحسابات العامة الفرنسي جيرال دارمانان أن الحكومة الفرنسية ستتمكن من توفير نحو 4,5 مليار اورو في موازنتها في 2017 والمحددة أساسا ب322 مليار اورو .، بهدف احتواء عجز الميزانية العامة وابقائه دون نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي. وأقرت الحكومة الفرنسية خفض العجز العام الى 2,8% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017 مقابل 3,4% لعام 2016. وذلك من أجل العودة الى ما دون عتبة 3% التي تنص عليها المعاهدات الأوروبية، وذلك للمرة الاولى منذ عشر سنوات.

الا أن ديوان المحاسبة قدم في أواخر حزيران تدقيقا مقلقا للحسابات اشار الى ان العجز في فرنسا قد يبلغ 3,2% من اجمالي الناتج المحلي في 2017، إلا إذا تمكن فريق عمل الرئيس الجديد ايمانويل ماكرون من تطبيق اقتطاعات "غير مسبوقه". وأكد دارمانان أن ادخار هذا المبلغ سيتم بدون المسّ "بالخدمات المقدمة للفرنسيين" ومن دون زيادة الضرائب، مثلما وعد رئيس مجلس الوزراء ادوار فيليب. ومن المتوقع أن تقلص الحكومة نفقات الوزارات.¹

ومن بين الاقتطاعات المحتملة التي ذكرها الوزير: 60 مليون اورو من كلفة نفقات عمل مكتب رئيس الوزراء، 268 مليون اورو من وزارة المالية عبر تخفيض كلفة برنامج التسجيل الرقمي، 282 مليون اورو من وزارة الخارجية بحيث أن نصف هذا المبلغ مصدره خفض المساعدات العامة للتنمية. وفي ما يخصّ الوزارات السيادية، سيكون على وزارة الدفاع احترام الإعتمادات التي صوّت عليها البرلمان والتي تتوقع خفض نفقات هذا العام 850 مليون اورو. وتوقع دارمانان أن تحقق وزارة الداخلية ادخارا بقيمة 526 مليون اورو، من دون المسّ بعدد عناصر الشرطة أو الدرك كما أن على وزارة العدل أن تدّخر 160 مليون اورو "بشكل أساسي من البرامج العقارية".²

أولا:الاتفاق الحكومي في فرنسا

في عام 2016 ، تباطاً الإنفاق العام بنحو (+0.7٪) عن مستواه العام 2015 أيم تراجع ب (+0.5٪) مقارنة بسنة 2014 وقد ساعدت تدابير مراقبة الإنفاق ، ولا سيما تلك التي وضعت كجزء من الخطة الاقتصادية للفترة 2015-2017 ، وانخفاض في عبء

¹-لم يذكر الكاتب، فرنسا ستتمكن من ادخار 4,5 مليار اورو من موازنة عام 2017، جريدة النهار، [/HTTPS://WWW.ANNAHAR.COM/ARTICLE](https://www.annaahar.com/article) نشرت يوم 11 تموز 2017 |على الساعة 22:33. وأطلع عليها يوم 2018/09/16 على الساعة 10:27.

²-لم يذكر الكاتب، فرنسا ستتمكن من ادخار 4,5 مليار اورو من موازنة عام 2017، جريدة النهار، مقال منشور على الموقع الالكتروني : [/HTTPS://WWW.ANNAHAR.COM/ARTICLE](https://www.annaahar.com/article) نشرت يوم 11 تموز 2017 ، على الساعة 22:33. وأطلع عليها يوم 2018/09/16 على الساعة 10:27.

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

الفائدة ، على خفض حصة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي من 57٪ من الناتج المحلي الإجمالي العام 2015 إلى 56.6٪ في عام 2016 ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (04-07):إجمالي النفقات الحكومية العامة في فرنسا خلال الفترة 2016/2005

الوحدة: % من الناتج المحلي الاجمالي

GEO/TIME	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
France	52,9	52,5	52,2	53,0	56,8	56,4	55,9	56,8	57,0	57,3	57,0	56,6	56,5	56	55.1

Source :

- <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>.
- European commission, **European economic forecast**.spring 2018,p176.

لقد عرفت الفترة 2008 / 2014 ارتفاعا في معدل الانفاق الحكومي لفرنسا فقد ارتفع خلال هذه الفترة بعدل 10% من 52.2% العام 2007 إلى 57.3% العام 2014 أين سجل ذروته ، وقد تزامنت هذه الزيادة مع أزمة الديون السيادية اليونانية والأزمة المالية العالمية والتي أثرت على الاقتصاد الفرنسي والتي أدخلته في مرحلة ركود تراجعت فيها معدلات النمو الاقتصادي وزادت فيها معدلات البطالة ومعدلات الانفاق الحكومي.

وقد باتت البلاد في هذا المعيار الأولي أوروبياً، متجاوزة بذلك دولاً إسكندنافية، مثل فنلندا والدنمارك كانت مشهورة عالمياً بإنفاقها العام السخي، لا سيما إنفاق الرفاه الاجتماعي.

كما تشير الأرقام إلى أن المصروفات العمومية الفرنسية باتت تحتل المرتبة الأولى على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم 35 بلداً صناعياً ومتطوراً. ويشمل ذلك الإنفاق رواتب القطاع العام والمصروفات الاجتماعية والصحية، بالإضافة إلى فوائد الدين العام. وتتولى الدولة بعض أنواع الدعم، خصوصاً لفوائد قروض وحوافز مالية معينة لزوم خلق وظائف، وبالتالي ففرنسا تدفع ثمن نظام اجتماعي اختارته للحفاظ على مكتسبات تضمن للشرائح الأقل دخلاً عيشاً مقبولاً. وهذا النظام يمول جزئياً من استقطاعات ضريبية إجبارية لتغطية النفقات الصحية ونظام التقاعد وتعويضات البطالة وغيرها من النفقات.

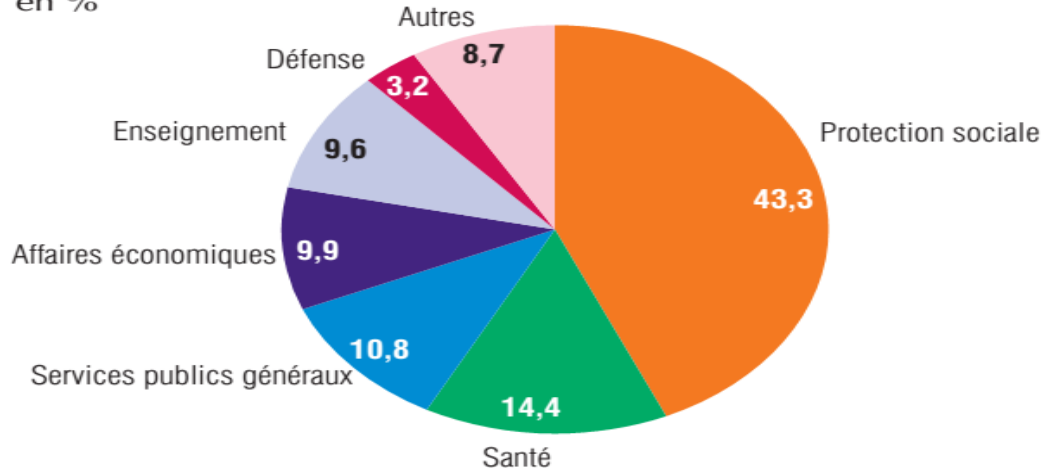
بالإضافة إلى ما سبق هناك أسباب أخرى لارتفاع الإنفاق العام منها: نفقات الدفاع العالية، كما أن الدينامية الديموغرافية الفرنسية تختلف عن مثيلتها في دول أوروبية أخرى، إذ أن النمو السكاني الفرنسي معدل أعلى نسبياً من دول مثل ألمانيا. ويفرض ذلك إنفاقاً إضافياً على السكن والتعليم والصحة. ويتولى القطاع الخاص الفرنسي الرعاية الصحية والاجتماعية بنسب أدنى من الدول الأوروبية الأخرى، وهذا يفسر أيضاً ارتفاع الإنفاق العام. فالإنفاق الخاص في هذه المجالات لا يتجاوز 2.7 في المائة من الناتج الفرنسي، مقابل 4 في المائة في ألمانيا، و8 في المائة في بريطانيا، وتصل تلك النسبة إلى 14 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقع على المواطنين والقطاع الخاص عبء خلق نظم حماية اجتماعية وصحية بعيداً عن أي التزامات حكومية، وبالحدوث عن التوزيع النسبي للإنفاق الحكومي كجزء من الناتج المحلي الاجمالي حسب احصائيات 2016 ، تستهلك أنظمة الحماية الاجتماعية، من رواتب متقاعدين وتعويضات بطالة ومخصصات لفقراء ومهمشين وخلافه، ما نسبته 19.2% من الناتج، ويخصص للرعاية الصحية 7.2%، وللتعليم 4.9%، بينما تبلغ نسبة رواتب موظفي القطاع العام

والحكومي 6.2%، علماً بأن الوظائف العامة تشكل 20 في المائة من إجمالي القوى العاملة، وهي أدنى قليلاً من متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹. والشكل التالي يوضح هيكل الانفاق الحكومي في فرنسا.

الشكل رقم (04-05): هيكل الانفاق الحكومي في فرنسا للعام 2016

Structure des dépenses publiques en 2016

en %



Source : Insee, *Tableaux de l'économie française*, Édition 2018, 2018, France, p129.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هيكل الانفاق الحكومي في فرنسا حصة الأسد فيه تذهب لقطاع الحماية الاجتماعية والتي تضم كل من: اجور المتقاعدين، تعويضات للبطالين، مخصصات للفقراء و الإقصاء الاجتماعي، الإعاقة... إلخ. ليلها قطاع الصحة.

ثانياً: الإيرادات العامة في فرنسا

يوضح الجدول أدناه إجمالي الإيرادات الحكومية العامة لفرنسا خلال الفترة 2015/2005:

الجدول رقم (4-08): إجمالي الإيرادات الحكومية العامة في فرنسا خلال الفترة 2016/2005

الوحدة % من الناتج المحلي الإجمالي

	توقعات														
GEO/TIME	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
France	49,7	50,2	49,7	49,8	49,6	49,6	50,8	52,0	52,9	53,4	53,5	53,2	53,9	53,7	52,4

Source :

- <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>
- European commission, *European economic forecast*. spring 2018, p177.

¹ - مطلق منير، إنفاق الرفاه الاجتماعي الفرنسي يتجاوز الدول الإسكندنافية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://aawsat.com/home/article>. نشرت يوم 23 ماي 2017، أطلع عليها يوم 2018/11/03 على الساعة 12:00.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع حجم الإيرادات الفرنسية خلال الفترة 2016/2005 من 49.7% من الناتج المحلي الاجمالي إلى 53.2% العام 2016 ، وقد سجلت خلال هذه الفترة تدبداً بين الصعود والهبوط، حيث سجلت أدنى مستوياتها خلال فترة أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى نحو 49.6% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

الفرع السابع: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الأسواق المالية في فرنسا.

من خلال هذا المطلب سنرى كيف أثرت الأزمة على سوق الأسهم وعلى سعر الفائدة ما بين البنوك في فرنسا قبل وبعد الأزمة الأوروبية.

أولاً: تداعيات أزمة السيادية في منطقة اليورو على سوق الأسهم في فرنسا.

يوضح الشكل التالي تغيرات سعر الأسهم في فرنسا خلال الفترة (2000-2014).

الشكل رقم (05-06): تغيرات أسعار الأسهم في فرنسا خلال الفترة (2014-2000)



source : www.tradingeconomics.com/France/stock-market

من خلال الشكل نجد أن سوق الأسهم الفرنسي قد حقق أعلى قيمة له بمقدار 6922.33 نقطة وذلك قبل الأزمة كما وصل إلى أدنى قيمة مابين 2008 و2009 وذلك بسبب أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو مع نهاية سنة 2009 كما يتوقع له أن يرتفع إلى 4339.08 نقطة خلال سنة 2014، كما انخفضت قيم العملة عند 0.70 وذلك بسبب الأزمة علما أنها كانت مرتفعة قبل الأزمة وكانت منافسة للعملة الأمريكية (الدولار) كما يتوقع لها أن ترتفع إلى 1.35 سنة 2014.

أما بالنسبة للسندات فالوضع الاقتصادي الفرنسي، دفع الحكومة لجمع 7,8 مليار يورو في مزاد للسندات طويلة الأجل، بعد ما شهد هذا القطاع من انخفاض (1.67%) في معدلات الاقتراض، وجاء مزاد بيع السندات وسط مخاوف متزايدة من إمكانية إلحاق الأزمة المالية في إسبانيا ضرراً بمنطقة اليورو.. وباعت وزارة الخزانة العامة سندات عشرية بقيمة 3,5 مليار دولار، كما دفعت سعر فائدة 2,46%، بعد أن كان 2,96% في آخر مزاد مماثل للسندات أوائل مايو الماضي، ووصلت قيمة عملية البيع الكلي للسندات - بحسب وكالة الأنباء الفرنسية - إلى الحد الأعلى لتوقعات الحكومة، التي كانت بين 7 و8 مليارات يورو، وكان الطلب القوي مؤشراً على ثقة المستثمرين، كما باعت وزارة الخزانة سندات مستحقة في أعوام 2019 و2026 و2060.

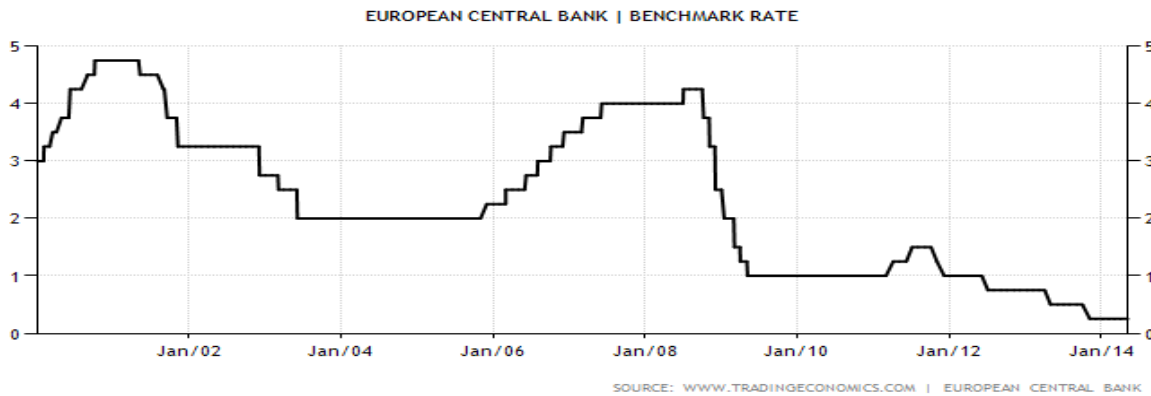
ثانيا: تداعيات أزمة السيادية في منطقة اليورو على معدلات الفائدة في فرنسا.

شهد عام 2011 مواصلة العديد من المصارف المركزية حول العالم اتباع سياسات نقدية توسعية من خلال خفض نسب الفوائد الرسمية، بالإضافة إلى استمرار العديد منها في تنفيذ سياسة التيسير الكمي وضخ السيولة بهدف تحفيز الائتمان والنمو والنمو الاقتصادي، ففي الولايات المتحدة ظلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل على ما هي عليه في عام 2010 عند مستوى 0.3% في عام 2011 بينما في اليابان انخفض سعر الفائدة قصير الأجل* من 0.4% في عام 2010 إلى 0.3% في عام 2011، وفي كندا أدى استمرار تعافي اقتصادها إلى تبني سياسة نقدية حذره والتي أدت بدورها إلى رفع سعر الفائدة قصير الأجل بين المصارف من 0.8% سنة 2010 إلى 1.2% عام 2011.

أما في منطقة اليورو، فقد أدت أزمة الديون السيادية في بعض دول المنطقة، إلى شح السيولة بين المصارف والذي ساهم في ارتفاع أسعار الفائدة القصيرة الأجل من 0.8% في عام 2010 إلى 1.4% في عام 2011 ولمواجهة هذه الأزمة اتجه البنك المركزي الأوروبي قبل نهاية عام 2011 نحو تبني عدد من السياسات والإجراءات لتمكين دول المنطقة من تجاوز التداعيات المترتبة عن أزمة الديون السيادية والحيلولة دون وقوع ركود اقتصادي في منطقة اليورو.

أما أسعار الفائدة طويلة الأجل مقاسة بأسعار السندات الحكومية طويلة الأجل، فقد تباين اتجاهها في الدول المتقدمة، حيث سجلت منطقة اليورو ارتفاعا من 3.1% في عام 2010 إلى 3.4% في عام 2011، أما بالنسبة لفرنسا فقد انخفضت فيها معدلات الفائدة خلال الازمتين العالمية و الاوربية، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(04-07): معدلات الفائدة في فرنسا خلال الفترة (2000-2014).



Source :www.tradingeconomics.com/fernce/interest-rate

من الشكل السابق نجد أن سعر الفائدة كان في ارتفاع قبل الأزمة فمثلا في البنوك وصل إلى 4,75% أما سعر الفائدة ما بين البنوك فقد وصل إلى 5,13%، أما أثناء الأزمة فقد انخفض معدل الفائدة في البنوك إلى أدنى قيمة له 0,25% أما سعر الفائدة ما بين البنوك فقد وصل إلى 0.19%، بالرغم من تقديم الحكومات مثل الحكومة البريطانية والفرنسية والألمانية دعماً لعدد من المصارف من أجل تعويمها وتمكينها من الاستمرار في أعمالها. ولكن الدعم المقدم لا يزال دون المستوى المطلوب ولذلك تظل الأزمة المصرفية قائمة. والأهم هو انعكاس الأزمة المصرفية على أداء الاقتصاد الكلي في البلدان ذات الصلة.

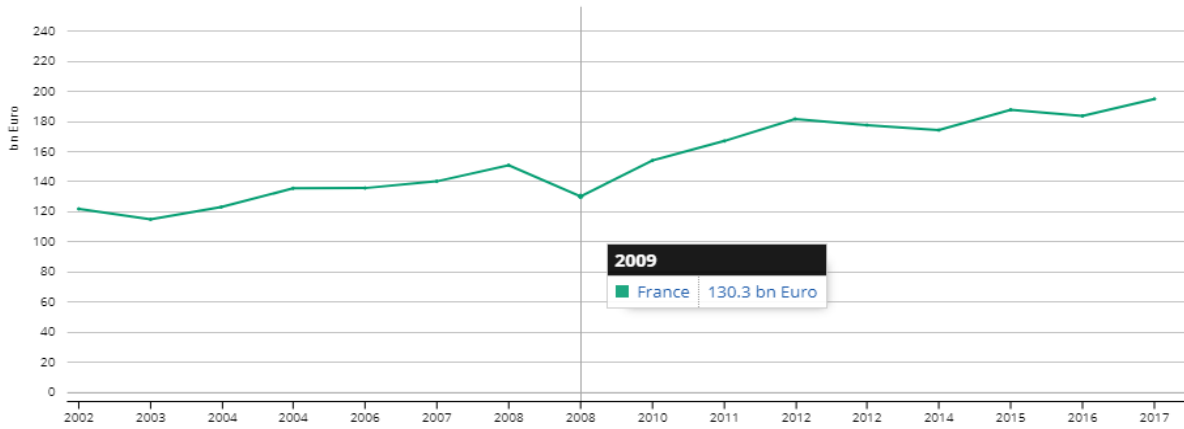
* يقصد بأسعار الفائدة قصيرة الأجل، متوسط أسعار الفائدة "اللايبور" لثلاثة أشهر بالنسبة لليورو، ستة أشهر بالنسبة للدولار الأمريكي واليابان الياباني.

الفرع الثامن: التجارة الخارجية

أولاً: التجارة الخارجية في السلع

لقد استمر تحسن أوضاع القطاعات التجارية العام 2016 في فرنسا مستفيدة من الانتعاش في الطلب المحلي. ، فقد تسارع استهلاك الأسر المعيشية بشكل كبير تماشياً مع قوتها الشرائية. وسجل الاستثمار في الأعمال التجارية أيضاً تسارعاً. لكن من ناحية أخرى عرفت الصادرات تباطؤاً ، والشكل التالي يوضح ذلك:

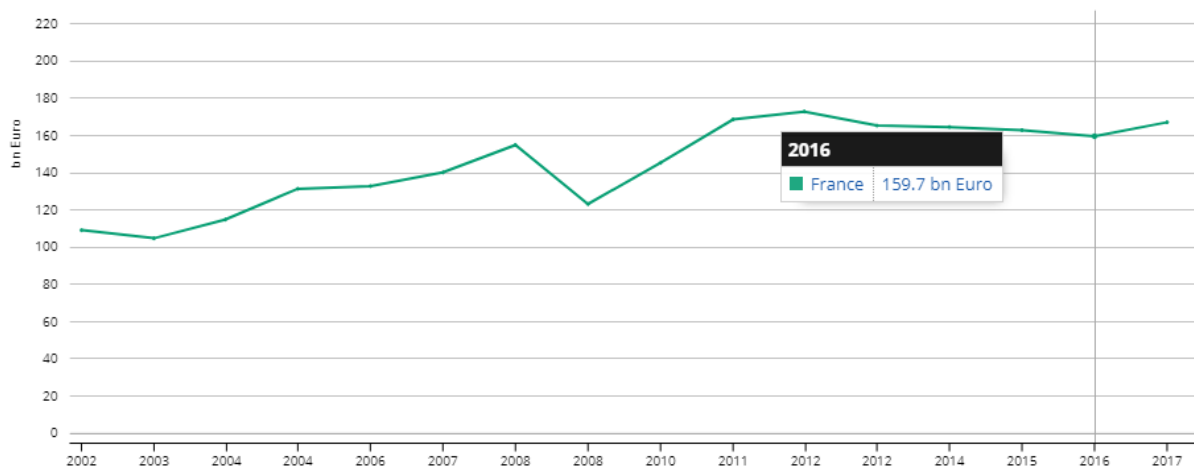
الشكل رقم (04-08):صادرات فرنسا من السلع خلال الفترة 2017/2002



source: <https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/keyfigures#/>

لقد عرفت الصادرات الفرنسية العام 2009 تراجعاً بنحو 14% مقارنة بسنة 2008 ويرجع السبب في ذلك تباطؤ الطلب العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على العديد من دول العالم ، لتسجل الصادرات الفرنسية ذروتها العام 2012 بنحو 181.7 مليار أورو وبنسبة 8.7% عن مستواها العام 2011، لتتخف خلال الفترة 2013/2014 وتعاود الارتفاع العام 2015 مسجلة نحو 187.8 مليار دولار بزيادة قدرتها ب 7.7% ، لترجع وتتنخفض العام 2016 ثم تسجل ارتفاعاً العام 2017 بحوالي 195 مليار دولار لتفوق لذلك الذروة المحققة العام 2012 وقد تزامن هذا الارتفاع مع ارتفاع في قيمة الواردات والتي ارتفعت بنحو 5% مسجلة نحو 167.2 مليار أورو والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04-09):واردات فرنسا من السلع خلال الفترة 2017/2002



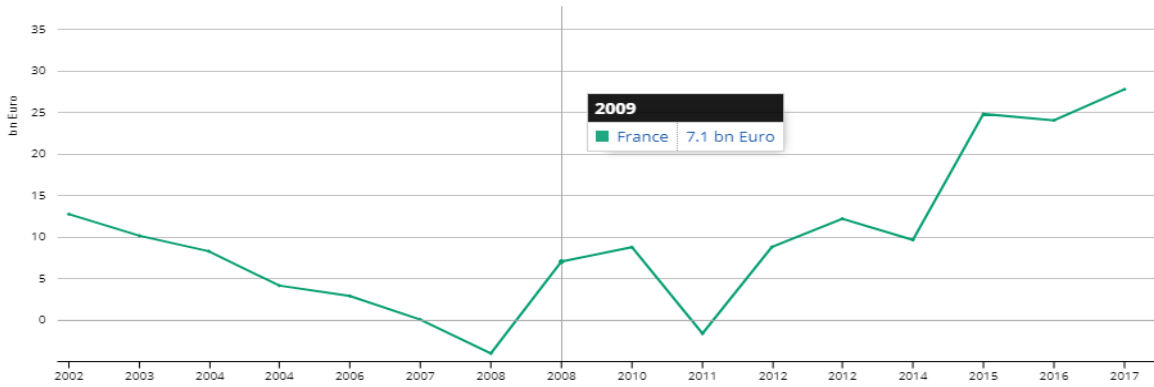
source: <https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/keyfigures#/>

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه انخفاض الواردات الفرنسية العام 2009 بشكل حاد بنحو 20% مقارنة بسنة 2008 ، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على القدرة الشرائية للمواطن والطلب المحلي الفرنسي ، لترتفع واردات فرنسا خلال الفترة 2012/2010 مسجلة ذروتها العام 2012 بنحو 172.9 مليار أورو، وهذا تزامنا مع زيادة الصادرات ووصولها إلى الذروة، لترجع وتعرف الواردات خلال الفترة 2016/2013 انخفاضا بوتيرة معتدلة.

وبالحديث عن الميزان التجاري فرغم الانخفاض الذي سجلته الصادرات العام 2009 إلا أن الميزان التجاري لفرنسا لم يحقق عجزا بل بالعكس حقق فائضا بنسبة 7.1 مليار أورو ويرجع السبب في ذلك إلى أن الانخفاض في الواردات كان أكثر من الانخفاض في الصادرات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (10-04): الميزان التجاري لفرنسا خلال الفترة 2017/2002

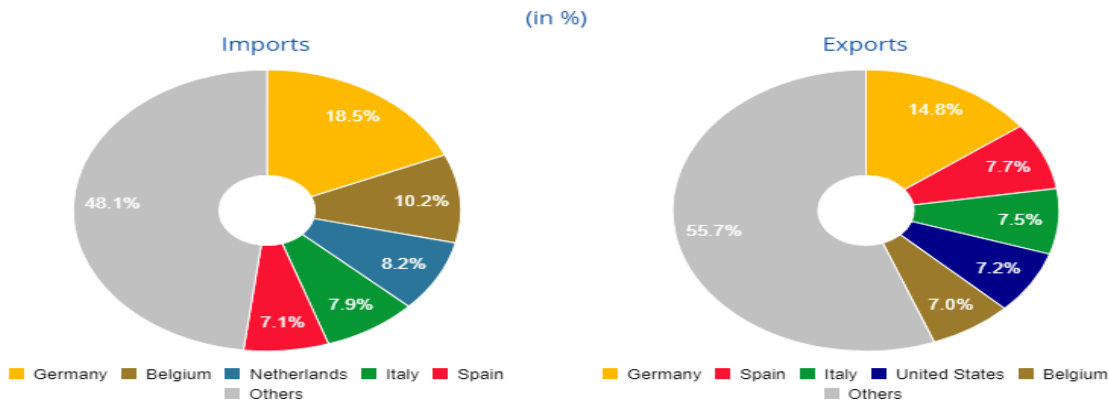


Source: <https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/keyfigures#/>

لقد عرف الميزان التجاري الفرنسي خلال الفترة 2017/2002 تحقيقه للعجز فقط سنتي 2008 تزامنا مع الأزمة المالية العالمية ، وسنة 2011 حيث فاقت قيمة الواردات الصادرات وهذا رغم الويادة في الصادرات التي سجل في تلك السنة ، لتعرف باقي السنوات تحقيق الميوان التجاري لفرنسا فائضا وصل ذروته العام 2017 بنحو 27.8 مليار دولار.

وتعتبر السلع الألمانية أكثر السلع استرادا من فرنسا بنسبة 18.5% لتلها السلع البلجيكية بنسبة 10.2% ، في وتعتبر كذلك السوق الألمانية أكبر سوق للصادرات الفرنسية بنسبة 14.8% لتلها السوق كا من السوق الاسبانية والسوق الايطالية بنسبة 7.7% و 7.5% والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (11-04): الخمس شركاء الرئيسيين لفرنسا في التجارة الخارجية للسلع سنة 2017

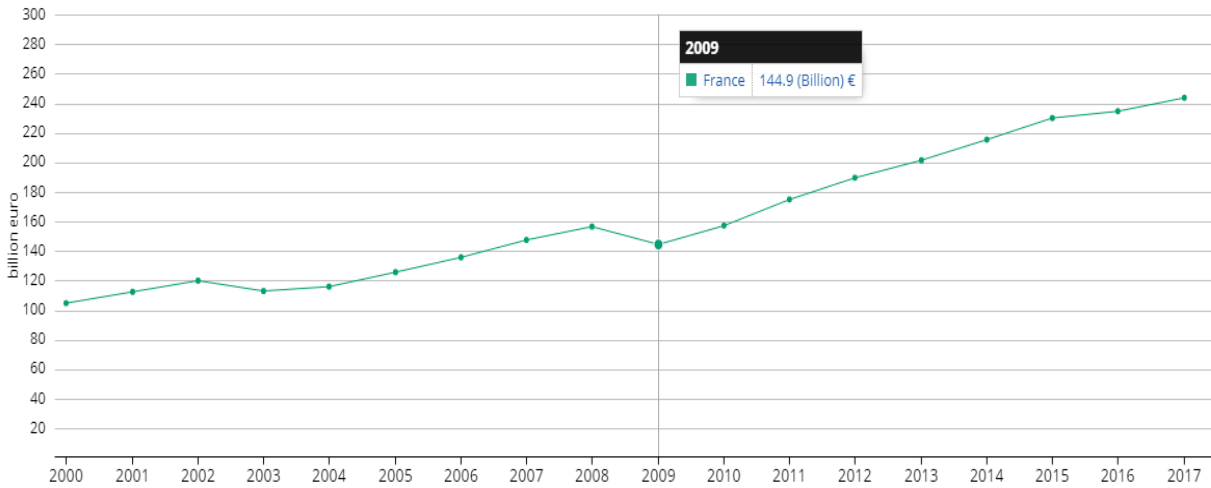


Source: <https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/keyfigures#/>

ثانيا:التجارة الخارجية في الخدمات

لقد عرفت الصادرات الفرنسية للخدمات هي الاخرى العام 2009 انخفاضا قدر ب 7.7% مقارنة بسنة 2008 ، وفي المقابل أيضا سجلت الواردات انخفاضا ب 4.6% مقارنة بالعام 2008 ، وقد عرفت صادرات الخدمات خلال الفترة 2010/2017 زيادة معتبرة ، فقد قفزت قيمة الصادرات من 157.6 مليار دولار العام 2010 إلى 244.2 مليار العام 2017 بزيادة قدرت ب 55%، والشكل التالي يوضح ذلك:

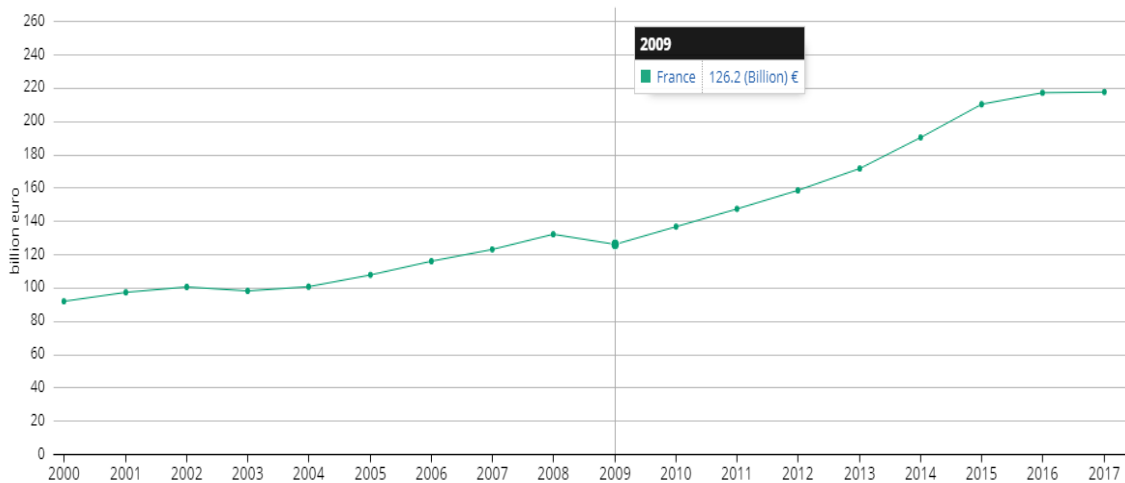
الشكل رقم (12-04):صادرات الخدمات في فرنسا خلال الفترة 2000/2017



Source :https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/european_economy/bloc-1b.html?lang=en

بعد الانخفاض في قيمة الواردات المسجل العام 2009 عرفت واردات الخدمات هي الأخرى خلال الفترة 2010/2017 زيادة بوتيرة متسارعة من 136.8 مليار اورو العام 2010 إلى 217.7 مليار اورو العام 2017 حيث قدرت الزيادة ب 59%، والشكل التالي يوضح ذلك:

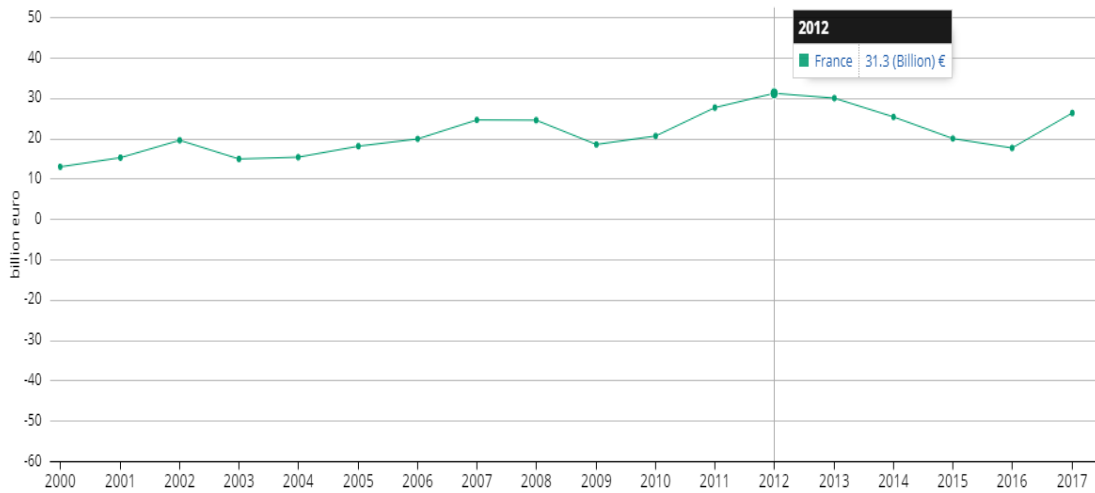
الشكل رقم (13-04):واردات فرنسا من الخدمات خلال الفترة 2000/2017



Source :https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/european_economy/bloc-1b.html?lang=en

لقد سجل ميزان الخدمات خلال الفترة 2000/2017 فائضا معتبرا وقد تميزت هذه الفترة بتذبذب في قيمة الفائض تارة ينخفض وتارة أخرى يرتفع، وقد حقق الفائض ذروته العام 2012 ب 31.8 مليار اورو والشكل التالي يوضح ذلك:

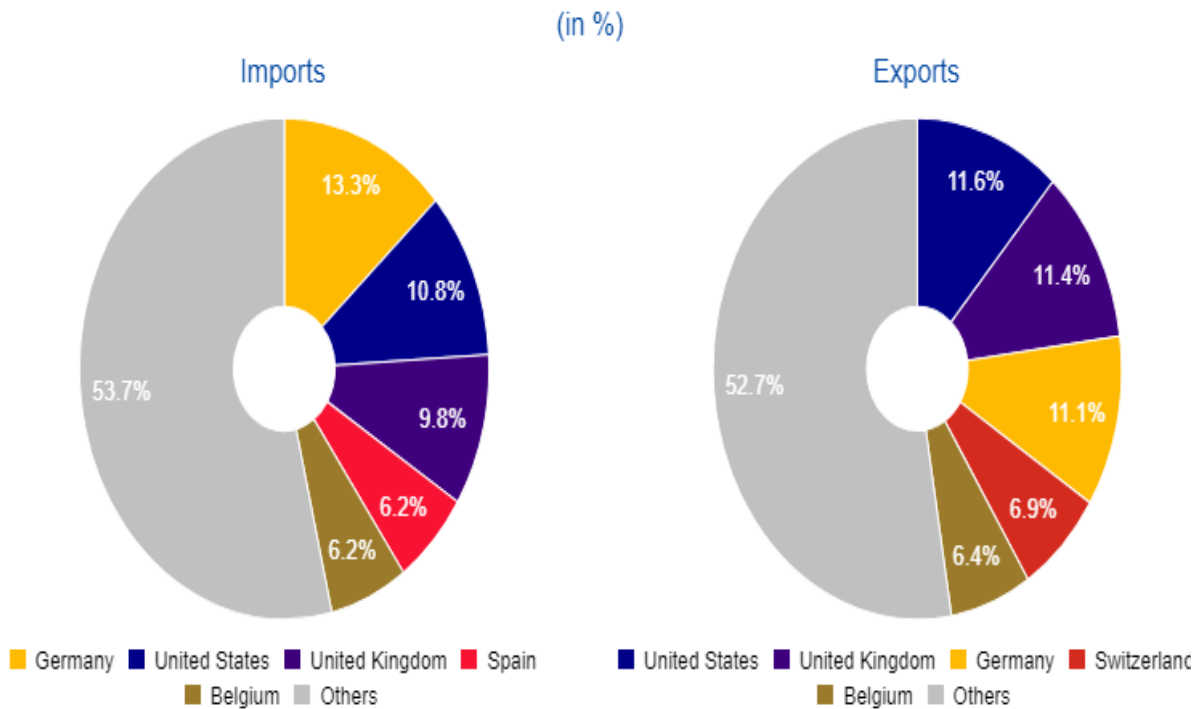
الشكل رقم (04-14):ميزان الخدمات في فرنسا خلال الفترة 2000/2017



Source :https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/european_economy/bloc-1b.html?lang=en

شغلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من بين الدول التي تصدر لها فرنسا خدماتها بأهمية نسبية 11.6% من إجمالي صادرات فرنسا، تلتها بريطانيا بنسبة 11.4% ثم ألمانيا ب 11.1% ، في حين شغلت ألمانيا المرتبة الأولى من بين الدول التي تستورد من فرنسا خدماتها بأهمية نسبية 13.3% من إجمالي واردات فرنسا، تلتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بنسبة 10.8% و 9.8% من إجمالي واردات فرنسا على الترتيب. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04-15):الشركاء الرئيسيين للاتحاد الاوروبي في التجارة الخارجية للخدمات سنة 2016



Source :<https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/keyfigures#/>

المطلب الثاني: المحددات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري

وستتناول في هذا المطلب محددات المناخ الاستثماري غير الاقتصادية والمتمثلة في البنية التحتية لفرنسا من كهرباء، غاز، مستشفيات، مدارس، فنادق..... إلخ بالإضافة إلى المناخ الاجتماعي دون أن ننسى الموقع الجغرافي لفرنسا،

الفرع الأول: الموقع والمساحة

أولاً: الموقع الجغرافي لفرنسا

تعد فرنسا من الجمهوريات الدستورية القائمة على النظام المركزي والبرلماني، وهي من الدول قديمة النشأة؛ حيث يعود تاريخ وجودها إلى العصور الوسطى، وتشير سطور التاريخ إلى أنها قد صُنِّقت عام 1950م بثاني أكبر إمبراطورية استعمارية، وجاء ذلك بعد أن بلغت أوج القوة في مطلع القرن العشرين، ومع تقدم الزمن ازداد التطور أكثر، حتى أصبحت من دول الاتحاد الأوروبي العظمى وهي إحدى الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي، كما أنها عضو في كل من: مجلس الأمن الدولي، حلف شمال الأطلسي، الاتحاد اللاتيني، منظمة التجارة العالمية، مجموعة الدول الفرنكوفونية، منظمة التعاون والتنمية، مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، وغيرها الكثير، ويشار إلى أن التطور قد رافقه توسع في مساحة فرنسا¹.

تقع فرنسا في أوروبا الغربية، ولها عدة مناطق وأقاليم منتشرة في جميع أنحاء العالم، عاصمتها باريس، ولغتها الرسمية هي الفرنسية وعملتها اليورو، علمها مكوّن من ثلاثة ألوان عموديّة بالترتيب أزرق، أبيض، أحمر نشيدُها الوطني هو لامارسييز². وتبلغ مساحة فرنسا حوالي 643.80 كيلومتر مربع³ وتعتبر فرنسا أكبر بلد في أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي من حيث المساحة،⁴ وثاني أكبر دولة في أوروبا بشكل عام بعد روسيا.

وتتمتد فرنسا من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر المسّى ببحر المانش، كما وتمتد الجمهورية الفرنسية من نهر الراين إلى أن تصل إلى المحيط الأطلسي، ومن هنا فإنه يتبيّن أنّ لفرنسا سواحل مطّلة على المحيط الأطلسي إلى جانب دول أخرى. جزء فرنسا الأساسي يقع في القارة الأوروبيّة، إلا أنّ هناك بعض المناطق الأخرى سواء كانت جزراً في محيطات أو أماكن في القارات تتّبع للجمهورية الفرنسية⁵.

¹ - ايمان حيارى، كم تبلغ مساحة فرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: [HTTP://WEZIWEZI.COM](http://weziwezi.com)، نشرت يوم 10 جوان 2018، أطلع عليها يوم 2018/05/06 على الساعة 21:00.

² - موسوعة ويكيبيديا، فرنسا، [/HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/](https://ar.wikipedia.org/wiki/)، نشرت يوم 25 جويلية 2018، على الساعة 00:57، أطلع عليه يوم 2018/08/06، على الساعة 21:36.

³ - موسوعة الجزيرة، فرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

[HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/ENCYCLOPEDIA/COUNTRIES/2014/11/3/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/11/3/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7)، أطلع عليه يوم 2018/08/07، على الساعة 06:09.

⁴ - موسوعة ويكيبيديا، فرنسا، مرجع سابق.

⁵ - محمد مروان، أين تقع فرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: [HTTP://MAWDOOS.COM](http://mawdoos.com)، نشرت يوم 28 ماي 2017، على الساعة 09:47، أطلع عليه يوم 2018/08/07، على الساعة 06:30.

وبالحديث عن حدود فرنسا ، فيحدها من الشمال البحر الشمالي وبلجيكا، ومن الشمال الشرقي لوكسمبورغ وألمانيا، ومن الشرق سويسرا وإيطاليا، والبحر الأبيض المتوسط من الجنوب، وأندورا وإسبانيا من الجنوب الغربي، ومن الغرب خليج بسكاي بسكاي والمحيط الأطلسي، ومن الشمال الغربي القناة الإنجليزية، وتقع عاصمة فرنسا باريس في الجزء الشمالي من البلاد.¹

الشكل (16-04):الموقع الجغرافي لفرنسا



المصدر: موسوعة الجزيرة، فرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/11/3/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7> .. أطلع عليه

يوم 2018/08/07، على الساعة 06:09.

وتتمتد فوق مساحة فرنسا العديد من السلاسل الجبلية ومنها: جبال الألب، جبال البرانس، وجبال جورا، وتوزع أيضًا فيها العديد من الجزر ككورسيكا الجزيرة الكبرى فيها.

ساهمت مساحة فرنسا الشاسعة في تعدد العوامل الجاذبة للسياحة فيها، حيث تجمع ما بين التاريخ العريق والمناظر الطبيعية الخلابة والمعالم السياحية، حيث تعتبر الوجهة السياحية الأولى على مستوى العالم، وتمتاز بوجود 37 موقع سياحي مدرج ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي، ومن أهم هذه المعالم:²

- برج إيفل: رمز العاصمة الفرنسية باريس.
- متحف اللوفر: موطن أشهر اللوحات العالمية، فيعتبر أكبر صالة عرض للفنون العالمية.
- ديزني لاند باريس: ويصنف المنتزه الأكثر شعبية على مستوى أوروبا.
- الريفيرا: تعد الوجهة السياحية الثانية في فرنسا.
- القلاع: كسرايا كوت أمبواز.

¹- إحسان العقلة، ماهو عدد سكان فرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: [HTTP://MAWDOO3.COM](http://MAWDOO3.COM). نشرت يوم 9 ماي 2018، على الساعة

07:31. أطلع عليها يوم 2018/06/02 على الساعة 13:52.

²--ايمان حيارى، كم تبلغ مساحة فرنسا، مرجع سابق.

○ قصر فرساي: القصر الملكي الأهم في البلاد.

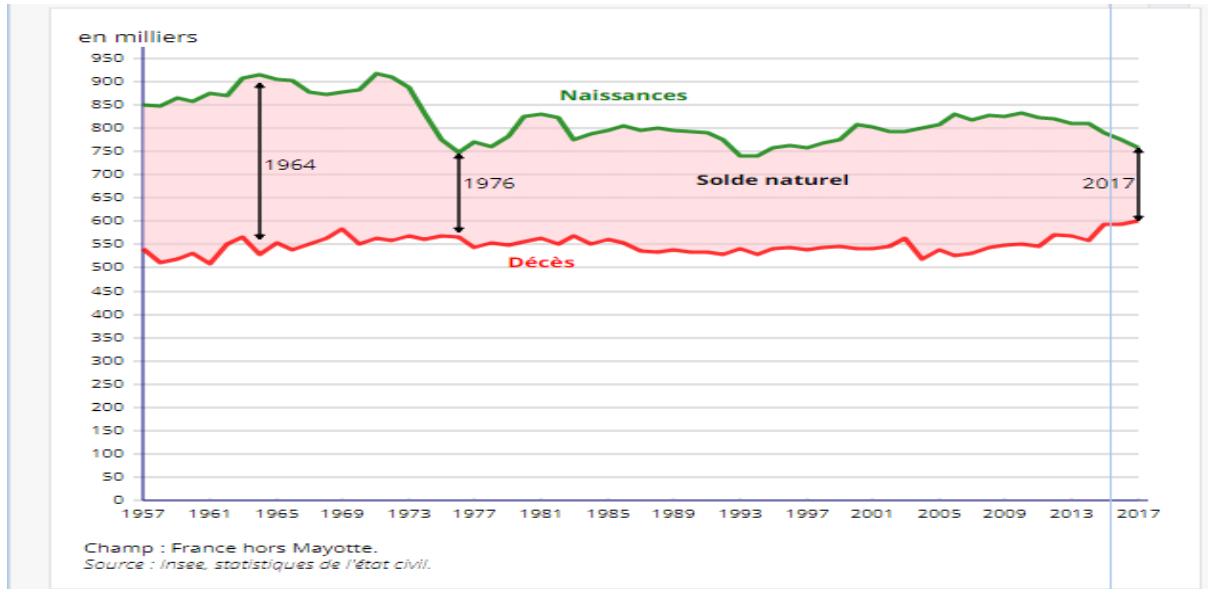
○ قوس النصر: أو كما يعرف ببوابة النصر، وهو دلالة رمزية للانتصارات في الحروب والمعارك.

وبصفة عامة تقدم فرنسا للمستثمر الاجنبي موقعاً في وسط أوروبا يوفر سهولة الوصول إلى أسواق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

ثانيا: عدد السكان

بلغ عدد سكان فرنسا 66.9 مليون نسمة في 1 يناير 2017، بزيادة قدرها 0.26 مليون (+0.4%) مقارنة بسنة 2016، وهذا على الرغم من حدوث مزيد من الانخفاض في عدد الولادات وهذا لثلاث سنوات على التوالي، فقد قدر عدد المواليد سنة 2017 حوالي 767000 مولود (الملحق رقم 04-01) بانخفاض قدر ب 16640 حالة ولادة أي بنسبة 2.1%- مقارنة 2016، وقد فاق عدد المواليد الوفيات ب 164000 سنة 2017. غير أن هذه الفجوة في عدد المواليد هي الأدنى منذ 20 سنة والشكل يوضح ذلك.

الشكل رقم (04-17): تطور عدد المواليد والوفيات والتوازن الطبيعي منذ عام 1957



Source :Insee,Bilan démographique 2017 Plus de 67millions d'habitants en France au 1er janvier

2018,N°1683, france, janvier 2018 ;p2.<https://www.insee.fr/fr/statistiques/3305173?sommaire=1912926#graphique-figure>

وتعتبر سنة 2017 السنة الثالثة على التوالي التي سجل فيها عدد المواليد انخفاضا وهذا بعد استقرارها في عام 2014، ليصبح متوسط الإنجاب 1,88 طفلا للمرأة الواحدة.وفي حين بقيت فرنسا البلد الأكثر خصوبة في الاتحاد الأوروبي متقدمة على إيرلندا، وثاني دول الاتحاد سكانا بعد ألمانيا، إلا أن معدل عمر الأم الفرنسية ارتفع، حيث يبلغ معدل عمر المرأة في فرنسا عند إنجاب طفلها الأول 30,6 عاما، مقارنة ب29,8 قبل عشر سنوات، وشأنها شأن بقية الدول الغربية، فقد ارتفع متوسط الأعمار في فرنسا، ما يمثل مشكلة اقتصادية، إذ إن عدد السكان في سن العمل يتناقص في الوقت الذي يزداد فيه عدد المتقاعدين.

وقد سجل عدد سكان فرنسا العام 2016 حوالي 66.7 مليون نسمة بزيادة قدرت ب0.4% مقارنة بسنة 2015، وهذا رغم انخفاض عدد المواليد سنة 2016 ب15308 مقارنة مع العام 2015، وسجل انخفاضا أيضا في عدد المواليد سنة 2015 ب

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

19617 مقارنة بالعام 2014 (الملحق رقم 04-01) في حين سجل عدد سكان فرنسا لسنة 2015 ارتفاعا قدر بـ0.8% مقارنة بسنة 2014. والجدول ادناه يوضح ذلك، ويرجع الانخفاض في عدد الولادات إلى انخفاض في عدد النساء في سن الإنجاب. فقد انخفض عدد النساء بين 20 و 40 سنة منذ منتصف التسعينيات، ورغم ذلك تبقى فرنسا الدولة الأكثر خصوبة في الاتحاد الأوروبي.¹

الجدول رقم (04-09): عدد السكان في فرنسا

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
France	64007193	64350226	64658856	64978721	65276983	65600350	65942267	66456279	66730453	66989083
homme	30 980 230	31 147 979	31 301 764	31 462 902	31 605 383	31 772 665	31 936 596	32 175 328	32 309 058	32 435 144
femme	33 026 963	33 202 247	33 357 092	33 515 819	33 671 600	33 827 685	34 005 671	34 280 951	34 421 395	34 553 939

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات الأوروستات

وقد سجل عدد سكان فرنسا في الأول من يناير 2018 حوالي 67,2 مليون نسمة، وهذا حسب إحصائيات نشرها المرصد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية. ووصلت نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاما إلى 19,6% العام 2018، مقارنة بـ15,5% منذ عشرين عاما². وبصفة عامة تمثل الفئة العمرية بين 20-59 سنة النسبة الأكبر بحوالي 50% من إجمالي عدد السكان-أنظر الملحق رقم (04-02) -.

● أشهر مدن فرنسا من حيث الكثافة السكانية

- باريس: تعتبر باريس من أكبر مدن فرنسا من حيث عدد السكان وهي العاصمة الرسمية لها، وتقع في المنطقة الشمالية من البلاد على ضفة نهر السين،³ ويُقدَّر عدد الذين يقطنون المدينة وضواحيها حوالي 12.53 مليون نسمة وهذا حسب إحصائيات 2015، أي نسبة 18.8% من إجمالي عدد سكان فرنسا، وهي مركز من المراكز العلمية والإعلامية والفنية والتاريخية في أوروبا. ومن أهم المعالم التاريخية، والأثرية فيها نذكر: المتاحف مثل: متحف اللوفر، ومتحف أورسيه، ومتحف كاي دو بارنلي، وبرج إيفل، والكنائس القبطية، وقوس النصر، وقصر فرساي، واللوحات الفنية الشهيرة مثل: لوحة الفنان فنست فان كوخ المعروفة باسم لوحة جسر الكاروسيل، ومباني الصحف مثل: مبنى صحيفة ليبراسيون، ومبنى صحيفة لو فيغارو⁴. كما أنها مركز سياسي مهم بسبب اندلاع ونشوب الثورة الفرنسية من أراضيها، ولا شك أنها من الوجهات والأماكن السياحية الرائدة في ألمانيا.⁵
- مارسيليا: تعتبر مدينة مارسيليا أكبر المدن الفرنسية بعد باريس وتحتل المركز الثاني من حيث الكثافة السكانية -المدينة-، حيث تبلغ مساحة أراضيها 240.62 كلمنص علوي، كما يبلغ عدد سكانها 1.75 مليون نسمة-المدينة وضواحيها-، وذلك حسب

¹- europe 1 , La France comptait 66,9 millions d'habitants au 1er janvier 2017, <http://www.europe1.fr/societe/la-france-comptait-669-millions-dhabitants-au-1er-janvier-2017-2952803>, le 17 janvier 2017, à 13h26, COSULTE a 20/06/2018 a 18 :09.

²-فرانس 24، عدد سكان فرنسا يبلغ 67,2 مليون نسمة مطلع 2018. مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar>، نشرت في

16:01/2018، أطلع عليه يوم 11/05/2018، على الساعة 11:17.

³-ساجدة أبو صوري، كم عدد مدن فرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://mawdoo3.com>، نشرت يوم 27 فيفري 2017، على الساعة 08:52، أطلع عليه يوم 26/05/2018 على الساعة 12:18.

⁴-سميحة ناصر خليف، مدن في فرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: [HTTPS://MAWDOO3.COM](https://mawdoo3.com)، نشرت يوم 10 مارس 2016، على الساعة 11:37، أطلع عليه يوم 26/05/2018 على الساعة 19:17.

⁵-ساجدة أبو صوري، كم عدد مدن فرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://mawdoo3.com>، نشرت يوم 27 فيفري 2017، على الساعة 08:52، أطلع عليه يوم 26/05/2018 على الساعة 12:18.

إحصائيات عام 2015م، وتملك المدينة أكبر ميناء بحري تجاري تابع إلى فرنسا، كما اختيرت المدينة في العام 2013م عاصمة للثقافة الأوروبية. ومن حيث الموقع تقع مارسيليا جغرافياً في الجهة الجنوبية من الجمهورية الفرنسية، وتحديدًا على الساحل الفرنسي الجنوبي الذي يطلّ على البحر الأبيض المتوسط، وتقع المدينة فلكياً على دائرة عرض 43.2964 شمال خط الاستواء، وخط طول 5.37 شرق خط جرينتش¹.

- **ليون:** تعتبر ليون ثالث أكبر مدينة من حيث التعداد السكاني في فرنسا، وقد قدر عدد سكان مدينة ليون العام 2015 حوالي 513275 نسمة-انظر الملحق-، في حين يبلغ عدد سكانها الاجمالي 2.29 مليون نسمة-المدينة وضواحيها التي قدرت ب 503 بلدية- وذلك حسب إحصائيات عام 2015م، كما تبلغ مساحة أراضيها 47.95 كم²، وتقع المدينة جغرافياً في الجهة الجنوبية الشرقية من الجمهورية الفرنسية، وتحديدًا بين مدينة مارسيليا، ومدينة باريس، ويمتاز مناخها بأنه واقع بين مناخين هما: شبه المداري، والمناخ المحيطي². وتبعد عن مدينة مارسيليا حوالي 320 كيلومتراً، وعن العاصمة ما يقارب 470 كيلومتراً، وعن جنيف 320 كيلومتراً، وعن برشلونة 600 كيلومتر، وتشتهر بصناعة النسيج والحريير والرايون لأن مصانع وشركات الغزل والنسيج تعم أرجائها، كما أنها تُنتج المنتوجات الزراعية، وتُصنع السيارات والمواد الكيميائية والكهربائية المختلفة³.

- **تولوز:** تولوز مدينة فرنسية يبلغ عدد سكانها 471 941 نسمة وهذا حسب احصائيات 2015-، ويبلغ عدد سكان الحضرية 1 330 954 نسمة-احصائيات 2015-. تُلَقَّب تولوز بالمدينة الزهرية أو الوردية؛ وذلك بسبب لون حجارة البناء وردية اللون المستخدمة في بناء مبانيها، كما تنتشر في المدينة أزهار البنفسج؛ لذلك تُعرف أيضاً باسم مدينة البنفسج. تضم المدينة جامعة طولوشة (تولوز)، وهي جامعة قديمة أنشئت عام 1229م، وهي من أقدم الجامعات في قارة أوروبا، وقد انقسمت حديثاً إلى عدد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. تنتشر في المدينة الثقافة الإسبانية بشكل واضح؛ نظراً لقرب المدينة من إسبانيا، كما يقطن المدينة مئات الآلاف من الإسبان الذين هاجروا إليها هرباً من حكم الفونكو الديكتاتوري بعد الحرب الأهلية الإسبانية. تعتمد المدينة في اقتصادها على الصناعات الثقيلة، حيث تنتشر فيها الصناعات التكنولوجية والإلكترونية المتطورة، والطائرات، والتكنولوجيا الحيوية، وما يميز المدينة هو احتضانها لمقر المصنع الرئيسي لشركة خاصة بصناعة طائرات المسافر-شركة إيرباص لصناعة الطائرات⁴.

تتميز مدينة تولوز بوجود العديد من الوجهات السياحية التي تعتبر مراكز جذبٍ للسياحة الداخلية والخارجية، حيث يوجد في مدينة تولوز مسرحُ الكابيتول الشهير، الذي يعدُّ مركزاً للأوبرا ولرقص الباليه، كما يوجد أيضاً القصر المائي الذي يضمُّ صوراً مختلفة من جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى كنيسة جاكوبينس التي يعودُ بناؤها إلى القرن الثالث عشر بعد الميلاد، والتي تتميزُ بتصميمها المعماريّ الفريد من نوعه، كما أنّ قناة دو ميدي تعتبرُ من أشهر القنوات المائية في العالم، فهي قناة تربط المحيط

¹ -سميحة ناصر خليف، مرجع سابق.

² -المرجع السابق.

³ -ساجدة أبو صوري، مرجع سابق.

⁴ -رند الصالح، مدينة تولوز في فرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، <https://mawdoo3.com>، نشرت يوم 4 ماي 2017، على الساعة 09:18، أطلع عليه يوم 2018/06/02 على الساعة 00:25.

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

الأطلسيّ بالبحر الأبيض المتوسط، حيث استغرقت عملية حفرها وبناءها ما يقارب العشر سنوات¹. والجدول التالي يوضح الكثافة السكانية لأهم المدن وضواحيها:

الجدول رقم (10-04):الكثافة السكانية لأهم المدن الفرنسية خلال الفترة 2012-2015

Rang	Aire urbaine	Population municipale 2015	2014	2013	2012
1	Paris	12 532 901	/	12 405 426	12 341 418
2	Lyon	2 291 763	/	2 237 676	2 214 068
3	Marseille - Aix-en-Provence	1 752 398	/	1 734 277	1 727 070
4	Toulouse	1 330 954	/	1 291 517	1 270 760
5	Bordeaux	1 215 769	/	1 178 335	1 158 431
6	Lille2	1 184 708	/	1 175 828	1 166 452
7	Nice	1 005 891	/	1 004 826	1 004 914
8	Nantes	949 316	/	908 815	897 713
9	Strasbourg	780 515	/	773 447	768 868
10	Rennes	719 840	/	700 675	690 467

source :

- Insee ,**Tableaux de l'économie française** , Édition 2018,France, 2018,,P17.
- Insee ,**Tableaux de l'économie française** , Édition 2017,France, 2017,p17
- Source :Insee ,**Tableaux de l'économie française** , Édition 2016,France, 2016,p17
- Insee ,**Tableaux de l'économie française** , Édition 2015,France, 2015,p16

وبصفة عامة وبناء على ماسبق تناوله نستنتج أن فرنسا تملك سوقاً مفتوحة وحديثة وهي ثاني أكبر سوق استهلاكية في أوروبا ،تمتاز بتركيبية سكانية حيوية، فهي إحدى القوى الاقتصادية الرئيسة في العالم. وتوفر فرنسا إمكانات ممتازة لولوج السوق الأوروبية الموحدة والبلدان الشريكة في الاتحاد الأوروبي، فهي عضو مؤسس للاتحاد والمنطقة اليورو وتتسم بموقعها الجغرافي في قلب القارة الأوروبية.

الفرع الثاني: المناخ الاجتماعي

أولاً: الرعاية الصحية

اعتباراً من 1 يناير 2017 ، وصل عدد الأطباء 224,875 طبيباً (عام ومختص) في فرنسا ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 0.6٪ مقارنة مع عام 2016. ويرجع هذا الارتفاع الطفيف بشكل رئيسي إلى زيادة عدد الأطباء المختصين بـ 1.1٪ ، في حين أن عدد الأطباء الذين يعملون في الطب العام يستقر في 102,300 طبيب. تمثل التخصصات الجراحية 22.1٪ من إجمالي التخصصات بـ 27063

1 -يارا عبيات، مدينة تولوز الفرنسية، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <https://mawdoo3.com>. نشرت يوم 20 جويلية 2016 ، على الساعة 06:26، أطلع عليه يوم 2018/06/02 على الساعة 00:34.

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

طبيب الغالبية منها تمثل طب العيون وأمراض النساء و التوليد ، ويمثل طب الأعصاب نحو 12 % من اجمالي التخصصات ،وبالحديث عن الكثافة الطبية تبقى عند 337 طبيباً لكل 100000 نسمة،والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11-04):عدد الاطباء –طب عام وخاص- في فرنسا لسنة 2017

Au 1 ^{er} janvier	Nombre de médecins
Omnipraticiens	102 250
Spécialistes	122 625
Spécialités médicales	70 131
dont : anesthésiologie réanimation	11 396
Pédiatrie	8 099
radiodiag. et imag. Médicale	8 844
Spécialités chirurgicales	27 063
dont : gynécologie obstétrique	4 869
Ophtalmologie	5 947
Biologie médicale	3 002
Psychiatrie	15 307
Santé publ. et médecine du travail	7 122
Total des médecins	224 875

Source :Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018, France ,2018,P91.

وتمثل مهنة التمريض حصة الأسد من اجمالي المهن الطبية ، لتلها كل من مهنة الطب العام و الخاص ، أخصائيي العلاج الطبيعي والصيادلة والجدول يوضح ذلك، من بين المهن الصحية ، يمارس البعض بشكل رئيسي كموظفين في المستشفيات أو غيرها من الهياكل الصحية.

الجدول رقم (12-04):عدد المهن الطبية في فرنسا

Au 1 ^{er} janvier	Effectifs			
	2014 (r)	2015	2016	2017
Infirmiers	616 573	638 248	660 611	681 459
Médecins	219 834	222 150	223 571	224 875
Masseurs-kinésithérapeutes	80 706	83 619	86 459	Nd
Pharmaciens	73 789	74 345	74 489	74 400
Chirurgiens-dentistes	41 223	41 495	41 788	42 197
Opticiens-lunetiers	29 057	32 245	34 370	35 718
Manipulateurs ERM	32 304	33 464	34 498	35 525
Orthophonistes	22 733	23 521	24 466	25 467
Sages-femmes	20 991	21 632	22 312	22 787
Pédicures-podologues	12 848	13 250	13 652	14 039
Psychomotriciens	9 514	10 252	11 074	11 890
Ergothérapeutes	9 122	9 691	10 417	11 216
Orthoptistes	4 016	4 185	4 409	4 643
Audioprothésistes	2 919	3 090	3 264	3 440

Source :Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018,France, 2018,p91.

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

في نهاية عام 2015 ، كان قطاع المستشفيات الفرنسية يتكون من 3089 منشأة مستشفى موزعة جغرافيا ، منها من تعمل بدوام كامل ، ومنها من تعمل بدوام جزئي وهي التي تمثل النسبة الأكبر . تأخذ هذه الهياكل أحجام وطبيعة مختلفة. من بين هذه المستشفيات نجد 1389 منشأة صحية تابعة للقطاع العام ، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع من البنى تختلف باختلاف مهمتها: 178 موقعًا في مراكز المستشفيات الإقليمية (RHCs) ، 962 مستشفى -مستشفيات قديمة محلية- ، 96 مركزًا متخصصًا في الطب النفسي وأخيرًا 153 منشأة أخرى تقريبًا مرافق الرعاية طويلة الأجل. أما بالنسبة للمستشفيات الخاصة والتي يصل عددها إلى 1009 عيادة خاصة ربحية ويوجد أيضا 691 مؤسسة خاصة غير ربحية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13-04): عدد المستشفيات في فرنسا نهاية العام 2015

Au 31 décembre	Nombre d'entités	Nombre de lits	Nombre de places
Secteur public	1 389	253 364	41 361
Centres hospitaliers régionaux (CHR/CHU)	178	73 111	9 825
Centres hospitaliers (CH) y c. anciens hôpitaux locaux	962	145 289	16 586
Centres hospitaliers spécialisés en psychiatrie	96	25 304	14 433
Autres établissements publics	153	9 660	517
Établissements privés à but non lucratif	691	57 384	13 489
Établissements de soins de suite et de réadaptation	350	28 818	3 141
Établissements de soins de courte durée ²	508	55 360	13 262
Établissements de lutte contre les maladies mentales	144	13 016	1 472
Établissements de soins de longue durée	6	303	35
Autres établissements privés	1	0	29
Secteur privé (établissements)	1 009	97 497	17 939
Total	3 089	408 245	72 789

Source : Insee , *Tableaux de l'économie française* , Édition 2018, France ,2018,P91

وبالحديث عن الصيدليات ومخابر التحليل الطبي فقد عرفت خلال الفترة 2015/2000 تراجعًا ملحوظًا حيث وصل عدد الصيدليات في فرنسا العام 2016 نحو 21403 صيدلية مقابل 22698 صيدلية في العام 2000 ، بينما وصل عدد مخابر التحليل الطبي إلى 3766 مخبر بنهاية 2016 مقارنة ب 4084 مخبر نهاية العام 2000 ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (14-04): عدد الصيدليات ومخابر التحليل الطبي في فرنسا خلال الفترة 2016/2000

Au 31 décembre	2000	2005	2015	2016
Pharmacies	22 698	22 610	21 591	21 403
Laboratoires	4 084	3 876	3 841	3 766

Source : Insee , *Tableaux de l'économie française* , Édition 2018, France ,2018,P91

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

وبالحديث عن الانفاق على الرعاية الصحية ، يحتل الانفاق على الرعاية الصحية المركز الثاني بعد الانفاق على الحماية الاجتماعية في فرنسا، وتولي الحكومة الفرنسية أهمية كبيرة لهذا القطاع حيث تنفق نحو 11.1% من ناتجها المحلي الاجمالي على هذا القطاع ، وتحتل فرنسا من حيث الانفاق على الرعاية الصحية المركز الثاني بين دول الاتحاد الأوربي والمركز الرابع عالميا بعد كل الولايات المتحدة الأمريكية (16.9%) ، سويسرا(12.1%) وألمانيا والتي تحتل المركز الأول بين الاتحاد الاوروبي (11.2%)، والجدول التالي يوضح الانفاق الحكومي على قطاع الصحة في فرنسا :

الجدول رقم (15-04):الانفاق على القطاع الصحي في فرنسا خلال الفترة 2007/2016

الوحدة: مليون أورو

GEO/TIME	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
France	199 687	208 639	209 461	223 415	230 522	236 259	242 027	249 015	252 368	257 194
من اجمالي الانفاق %		14	14	14.1	14.2	14.1	14.1	14.3	14.3	

Source :Euro stat, Healthcare expenditure statistics [,https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Healthcare_expenditure_statistics#Health_care_expenditure)

[explained/index.php?title=Healthcare_expenditure_statistics#Health_care_expenditure](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Healthcare_expenditure_statistics#Health_care_expenditure) , 18 September 2018, at 16:09 ,

consulté le 21/10/2018 a 17 :53

ونظرا للرعاية الصحية الجيدة التي يحظى بها الشعب الفرنسي فهم يتمتعون بصحة جيدة بشكل عام مقارنة بالبلدان ذات المستويات المتشابهة من الثروة، حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع للفرنسيين عند الولادة: 85.1 سنة للنساء و 79.0 للرجال¹.

ثانيا: موارد بشرية عالية الكفاءة

تستثمر فرنسا بكثافة في نظامها التعليمي.وقد وصل عدد خريجي الجامعة الفرنسي العام 2016 نحو 69.1% من سكان فرنسا، وبالتالي ثلثي الشعب الفرنسي حاصلين على الشهادات العليا وتتراوح أعمارهم بين 25 و 64 سنة، وتمثل النساء النسبة الأكبر من عدد الحاصلين على شهادة التعليم العالي ، حيث أن 48.8% من النساء تتراوح أعمارهم بين 30 و 34 سنة ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (16-04):عدد المتحصلين على شهادة التعليم العالي للعام 2016

الوحدة: % من السكان

	25 à 64 ans		dont 30 à 34 ans	
	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes
France	36,9	32,2	48,8	38,1

Source :Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018,France ,2018,P101.

وتولي الحكومة الفرنسية أهمية كبيرة لقطاع التعليم ففي عام 2016 ، بلغ الانفاق على التعليم 149.9 مليار يورو ، أو ما يعادل 5.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أي بنحو 10% من اجمالي الانفاق العام في فرنسا.وقد تضاعف هذا الانفاق بنسبة كبيرة منذ عام 1980. يمثل كل تلميذ أو طالب متوسط إنفاق 8480 يورو ، مقابل 720 4 يورو في بداية الثمانينات ،

¹-INSEE ,TABLEAUX DE L'ÉCONOMIE FRANÇAISE , ÉDITION 2018, OP CIT ,P88.

وهناك العديد من العوامل ساهمت في هذه الزيادة: زيادة في عدد الطلبة في التعليم الثانوي والعالي ، وتحسين التعليم الابتدائي والارتقاء بوضع المعلمين.¹

الجدول رقم (17-04):الانفاق على التعليم في فرنسا خلال الفترة 2007/2016

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
من الناتج المحلي %	5.3	5,4	5,7	5,6	5,5	5,5	5,5	5,5	5,5	5,4
من الانفاق العام %	10.1	10.1	10	10	9.8	9.7	9.6	9.6	9.6	/

Source :

[-http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do](http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do)

— source:Euro stat, **The European Union and the African Union**, edition 2018, Luxembourg -European Union-, 2018 p51.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن فرنسا تملك يداً عاملة ماهرة قادرة على التأقلم وإتقان التكنولوجيات الحديثة، فهي ضرورية لنمو الإنتاجية.
ثالثاً: البحث والتطوير

في عام 2015 ، وصل الإنفاق المحلي-الخاص- على البحث والتطوير (DIRD) إلى 49.8 مليار يورو ، بزيادة 0.8٪ مقارنة بعام 2014. وقد زاد حجم انفاق الشركات بنسبة 0.9٪ ، في حين زاد حجم انفاق الإدارات بنسبة 0.5٪. وبذلك سجل الانفاق المحلي على البحث والتطوير نحو 2.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وهو أعلى من المتوسط المقدر لـ 28 دولة من دول الاتحاد الأوروبي (2.0٪) ، حيث تتفوق كل من السويد (3.3٪) وألمانيا (2.9٪) على فرنسا بالنسبة لانفاقها على البحث والتطوير ، في حين تسجل الجهود البحثية تناقصاً في بعض البلدان الأوروبية مثل إيطاليا وإسبانيا.²

¹ - Insee , **Tableaux de l'économie française** , Édition 2018, op cit, P102.

² - Ibid, P154.

الجدول رقم (18-04): الانفاق على البحث والتطوير في فرنسا

الوحدة: مليون أورو

	2000	2005	2010	2015 (p)	15/14 en %
Dépense nationale de recherche et développement (DNRD)	31 438	36 654	44 841	53 253	0,8
Financement par les administrations ³	14 272	16 921	19 172	21 773	3,7
Financement par les entreprises	17 166	19 733	25 668	31 480	-1,2
Part des entreprises dans la DNRD (en %)	54,6	53,8	57,2	59,1	///
Part de la DNRD dans le PIB (en %)	2,12	2,07	2,24	2,43	///
Dépense intérieure de recherche et développement (DIRD)	30 954	36 228	43 469	49 839	0,8
Exécution par les administrations ³	11 605	13 725	16 014	18 083	0,5
Exécution par les entreprises	19 348	22 503	27 455	31 756	0,9
Part des entreprises dans la DIRD (en %)	62,5	62,1	63,2	63,7	///
Part de la DIRD dans le PIB ⁴ (en %)	2,08	2,04	2,18	2,27	///

Source : Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018,France ,2018,P155.

تمثل جميع النفقات التي تتكبدها الشركات أو الإدارات الفرنسية لإجراء الأبحاث في فرنسا أو في الخارج نفقات البحث والتطوير الوطنية (DNRD). وقد بلغت في العام 2015 نحو 53.3 مليار يورو ، وقد مثل حجم انفاق الشركات نحو 31.5 مليار يورو ، في حين مثل حجم انفاق الإدارات بـ 21.8 مليار يورو. ويمثل الانفاق الحكومي على البحث والتطوير 2.43 % من الناتج المحلي الاجمالي. وتساعد عمليات البحث والتطوير في الارتقاء بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة الامر الذي يساهم في توفير مناخ جاذب للاستثمار.

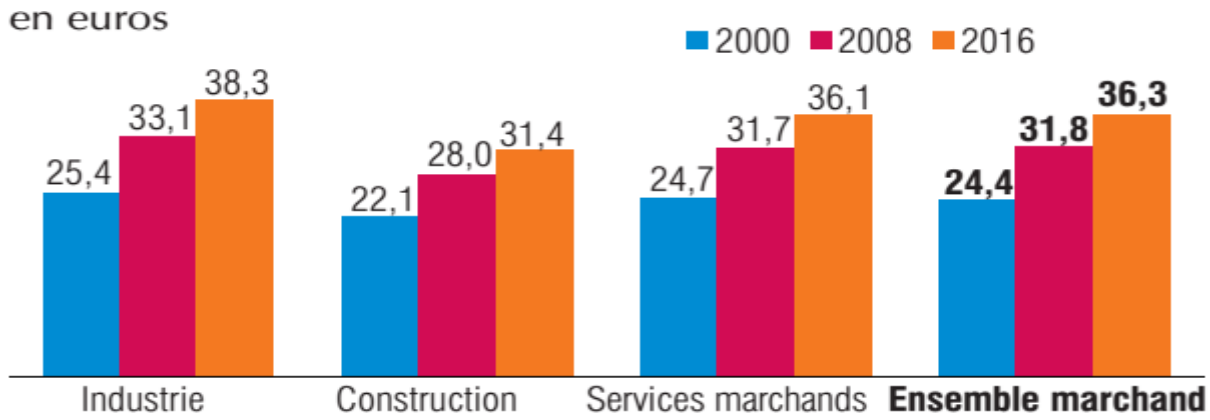
وبصفة عامة يمكن القول أن فرنسا تستثمر بزخم في مجال البحوث والتطوير. وترتفع قيمة نفقاتها ارتفاعاً ثابتاً منذ عام 2007 ولا سيّما بفضل النظام الضريبي المواتي. وتشمل فروع الاستثمار الرئيسية في مجال البحوث والتطوير صناعة السيارات والصناعات الجوية والفضائية وصناعة الأدوية والأنشطة العلمية والتقنية. فضلاً عن الأنشطة والخدمات الإعلامية. وعلاوة على ذلك، تختصّ فرنسا في مجالات واعدة مثل التكنولوجيا الإحيائية أو التكنولوجيات المرتبطة بالبيئة. وبالفعل، يمثل الانتقال البيئي في فرنسا رهاناً من رهانات التنمية الرئيسية¹.

رابعاً: الاستفادة من يد عاملة منتجة وديناميكية

تحتل فرنسا مراكز متقدمة عالمياً على مستوى الإنتاجية لساعات العمل (35.6 يورو في ساعة العمل العام 2016). ولدى فرنسا يد عاملة ذات كفاءة عالية، نظراً لارتفاع معدل الحاصلين على شهادات التعليم العالي من بين السكان. والشكل التالي يوضح تطور تكلفة ساعة العمل حسب النشاط بفرنسا:

1- لو يذكر الكاتب، الاستثمار في فرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.ambafrance.org/> ، نشرت يوم 09/10/2018 ، أطلع عليها يوم 09/11/2018، على الساعة 14:30.

الشكل رقم (18-04):تكلفة ساعة العمل حسب النشاط بفرنسا



Source :Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018,France ,2018,P61.

تعد فرنسا واحدة من دول الاتحاد الأوروبي ذات تكلفة العمالة العالية في الساعة (35.6 يورو في عام 2016 لمتوسط جميع القطاعات ، باستثناء الإدارة العامة)، وتتصدر الدنمارك قائمة أعلى الأجور تليها بلجيكا والسويد ولوكسمبورج. وغالباً ما تكون تكلفة اليد العاملة في الساعة أعلى في القطاعات التي تكون فيها القوى العاملة أكثر مهارة وتركز شركات أكبر ، مثل الطاقة، الأنشطة المالية والتأمينية.¹

وبصفة عامة يمكن القول أن ارتفاع إنتاجية العمل في فرنسا يعود بالفائدة على المنشآت الأجنبية- باعتبارها تكاليف تشغيل- في جميع قطاعات العمل ولا سيما في مجال البحوث والتطوير ، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً.
الفرع الثالث: البنية التحتية:

أولاً: الاستناد إلى بنية تحتية عالية الجودة ورفيعة المستوى

تملك فرنسا أكبر مطار للأعمال في أوروبا (لو بورجيه) ومطار الشحن الأول كذلك في أوروبا وتملك أيضا فرنسا ثاني أكبر مطار في أوروبا لنقل الركاب (باريس شارل ديغول).وثاني شبكة للسكك الحديدية عالية السرعة في أوروبا بطولها.وتحتل فرنسا المرتبة الثالثة في أوروبا من حيث شبكة الطرق الوطنية ، مع 11.450 كم من الطرق السريعة (7.115 ميل).²

ثانياً: إنتاج الطاقة في الاتحاد الاوروي

في عام 2016 ، بلغ إنتاج الطاقة الأولية في فرنسا 130.6 مليون طن نفط مكافئ، بانخفاض 4.5٪ مقارنة بعام 2015، أين سجل حجم الانتاج 136.7 مليون طن نفط مكافئ، ويفسر هذا الانخفاض بسبب عمليات إغلاق العديد من محطات الطاقة النووية في نهاية العام.وتعتبر فرنسا أكبر الدول انتاجا للطاقة في الاتحاد الاوروي والجدول التالي يوضح انتاج الطاقة في فرنسا:

الجدول رقم (19-04):الانتاج الاولي للطاقة في فرنسا خلال الفترة 2016/2007

الوحدة:مليون طن نفط مكافئ

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
فرنسا	133 452	135 604	128 081	134 905	135 287	133 576	135 387	136 638	137 527	130 575

source :http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=nrg_109a&lang=en

¹- Source :Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018,France ,2018,P60.

².businessfrance , 6 reasons why you should invest in France, <https://www.businessfrance.fr>

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

ويتصدر إنتاج الطاقة النووية في فرنسا قائمة الانتاج بنحو 82.5% وتتصدر فرنسا دول الاتحاد الاوروبي في انتاج الطاقة النووية ، حيث ينتج نصف الطاقة النووية للاتحاد الأوروبي في بلد واحد فقط - فرنسا، حيث وصل انتاجها العام 2015 نحو 112.8 مليون طن من النفط المكافئ.والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (20-04):الانتاج الاولي للطاقة في فرنسا سنة 2015

الوحدة:%

النفط	الفحم	الغاز	الطاقة النووية	الطاقة المتجددة
0.6	0	0	82.5	15.7

Source :euro stat, **Energy, transport and environment indicators-edition 2017**, Luxembourg, , European Union,

2017 ,P38.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الطاقات المتجددة تحتل المركز الثاني من انتاج الطاقة الاولي في فرنسا بنسبة 15.7% ويحتوي انتاج الطاقة المتجددة على كل من : الطاقة الخشبية ، طاقة الرياح ، الطاقة الشمسية ، الطاقة المائية ، النفايات الحضرية ...إلخ، وتمثل الطاقة الخشبية حصة الاسد من الطاقة المتجددة في فرنسا(42%) لتلها الطاقة المائية (20%) -أنظر الملحق رقم:(03-04)-

ويمثل انتاج النفط نسبة ضئيلة جدا يكاد معدوم من اجمالي انتاج الطاقة (0.6%)، أما بالنسبة للغاز الطبيعي والفحم فلا تنتجها فرنسا وتعتمد على استيرادهم من الخارج بالكامل وبالخصوص الغاز الطبيعي ، الذي تقوم باستراده من روسيا ، الجزائر، النرويج وهولندا ، وللتنويه فقد كانت فرنسا تنتج الغاز الطبيعي ولكن بنسب ضئيلة جدا لم تتجاوز 0.9 مليون طن نفط مكافئ العام 2005 و 0.6 مليون طن نفط مكافئ سنة 2010.

ثالثا:الانترنت و انتاج الكهرباء في فرنسا

وتستفيد المنشآت التي تمتلك فروعاً لها في فرنسا من الهياكل الأساسية ذات الجودة المخصصة للاتصالات وخاصة شبكة الإنترنت العالية السرعة والتزويد بالكهرباء بأسعار تنافسية وثابتة. وتملك فرنسا ثاني أكبر شبكة كهرباء في الاتحاد الأوروبي. وقد عرف توليد الكهرباء في فرنسا استقراراً نسبياً منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي ، ويتذبذب مستواه بشكل أساسي مع توفر الطاقة النووية ونشاط السدود الهيدروليكية. وتمثل الطاقة النووية 72٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء في فرنسا ، متقدما على الطاقة الكهرومائية (12٪) ، والحرارة التقليدية (10٪) ، وطاقة الرياح (4٪) ، والخلايا الكهروضوئية (أقل من 2٪).¹وقد وصل انتاج الكهرباء العام 2015 نحو 568.5 تيراواط ساعي بزيادة قدت ب 17.6% مقارنة بسنة 2014.والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (21-04):انتاج الكهرباء في فرنسا خلال الفترة 2001/2015

الوحدة: تيراواط ساعي

Pays	2001	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	% 2015
France	549,8	573,5	535,6	569,1	561,4	564,9	571,4	563,7	568,5	17,6 %

Source : ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php

¹- INSEE ,TABLEAUX DE L'ÉCONOMIE FRANÇAISE , ÉDITION 2018, OP CIT ,P176.

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

وبالحديث عن استهلاك الكهرباء يمثل القطاع السكني 69٪ من الاستهلاك المادي النهائي يليه القطاع الصناعي (26٪). قطاع النقل (2٪) و القطاع الزراعي (2٪). حيث تعتبر أن أسعار الكهرباء للأسر أعلى في المتوسط من السعر الذي تدفعه الشركات. والجدول التالي يعرض نظرة عامة على متوسط أسعار الكهرباء باليورو لكل كيلوواط ساعي خلال السنوات الثلاث الأخيرة في فرنسا (النصف الثاني من كل سنة).

الجدول رقم (22-04):متوسط أسعار الكهرباء باليورو لكل كيلوواط ساعي خلال الفترة 2016/2014

Pays	2014	2015	2016	2014	2015	2016
	القطاع السكني			القطاع الصناعي		
France	0.170	0.168	0.171	0.094	0.095	0.089

SOURCE:EURO STAT, ENERGY, TRANSPORT AND ENVIRONMENT INDICATORS-EDITION 2017, LUXEMBOURG, EUROPEAN UNION, 2017,P21.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع أسعار الكهرباء العام 2016 بالنسبة للاستهلاك المنزلي، في حين تراجعت أسعار الكهرباء بالنسبة للاستهلاك الصناعي، وتعتبر أسعار الكهرباء في فرنسا معقولة مقارنة مع بعض دول الاتحاد الاوربي والتي نذكر منها بلجيكا، الدانمارك وألمانيا.

بالاضافة إلى ما سبق يتميز المناخ الاستثماري في فرنسا بالتالي:¹

1. الاستفادة من التكاليف المنخفضة لتسجيل الشركات:تكاليف تسجيل الشركات وتشغيلها في فرنسا أقل من التكاليف في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان. ومن جهة أخرى، تكلفة إيجار المكاتب في مركز أعمال باريس أقل بضعفين من تكلفة الإيجار في منطقة ويست إند في لندن (875 يورو للمتر المربع في السنة، مقارنة بـ 1978 يورو للمتر المربع في السنة).من الجدير بالذكر أن إقامة شركة في فرنسا تكلف أقل من 1 في المائة من معدل الدخل للفرد، مقارنة بمعدل 9 في المائة في بلدان مجموعة العشرين.
2. الاستناد إلى مركز مالي رئيس:تحتل بورصة باريس «يورونيكست باريس» المرتبة السابعة من بين الأسواق المالية عالميا، والمرتبة الثالثة في أوروبا من حيث سندات الشركات، والمرتبة الخامسة عالميا للمعاملات بعملة اليوان الصيني، والمرتبة الثالثة في أوروبا فيما يخص إدارة الأصول المالية .
3. الاستمتاع بجودة حياة مرموقة: فرنسا هي وجهة جذابة للمهنيين (باريس هي الوجهة الأولى عالميا لمؤتمرات الأعمال)، والطلاب (الوجهة الثالثة عالميا) والسياح (الوجهة الأولى عالميا).
4. الاستفادة من قدرة عالية على التنافس فيما يخص تكلفة الإنتاج يمثل الاعتماد الضريبي من أجل زيادة القدرة على التنافس والعمالة (CICE) وميثاق المسؤولية والتضامن انخفاضا بقيمة 40 مليار يورو في تكلفة الإنتاج للشركات، مما يعادل زهاء نقطتين من الناتج المحلي الإجمالي، وستدعم هاتان النقطتان النشاط الاقتصادي وتتيحان إحداث 500 000 فرصة عمل بحلول عام 2020.
5. تنفيذ معاملات إدارية مبسطة فرنسا هي البطل الأوروبي في الإدارة الإلكترونية، وبلغت المرتبة الرابعة عالميا في هذا المجال، بناء على ثلاثة معايير وهي: الخدمات الإلكترونية التي توفرها الإدارة الحكومية، والبنى التحتية للاتصالات، ومستوى التعليم للفرد .

¹ - الدبلوماسية الفرنسية، عشرة أسباب للاستثمار في فرنسا، <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france> ،
أطلع عليه يوم 2018/10/01 على الساعة 14:06.

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

وقد مكن القانون الخاص بتبسيط إدارة الشركات، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2014، الشركات والمستخدمين من اقتصاد 3,3 مليار يورو في عامي 2013-2014. وحقق التصريح الاجتماعي الاسمي الموحد اقتصادا بقيمة 1,6 مليار يورو للشركات في عامي 2015-2016.

6. الاستفادة من نظم استقبال وإقامة ميسرة للمديرين والموظفين أبرمت فرنسا اتفاقيات ضريبية مع أكثر من 120 دولة (منع الازدواج الضريبي). وتوفر للشركات محاورا ضريبيا وحيدا (Tax4Business) وتصاريح إقامة ملائمة (إنشاء جواز سفر للمواهب في عام 2015). كما استحدثت المنح ونظام المواكبة لأصحاب المشاريع المبتكرة الذي يطلق عليه اسم «فرننش تيك تيكييت». وسيصل طلائع أصحاب المشاريع المستفيدين من هذا النظام ابتداء من جانفي 2016.

المطلب الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على القطاعات الانتاجية في فرنسا

وسنتناول في هذا المطلب انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على كل من القطاع الصناعي، الخدمي والزراعي

الفرع الاول : القطاع الزراعي

اشتهرت فرنسا منذ القديم بأنها بلداً زراعياً، ولا تزال تعدُّ من أهم الدول الزراعية في العالم، فهي أول منتج زراعي في الاتحاد الأوروبي. وتعتبر مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة ضئيلة جدا مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية حيث لم تصل خلال الفترة 2017/2007 عتبة 2%- الشكل أعلاه-، وقد ساهمت فرنسا بنسبة 17.4٪ من الإنتاج الزراعي الأوروبي سنة 2016، محققة 70350 مليون أورو، وقد ساهم الإنتاج الزراعي العام 2016 بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي في فرنسا والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (23-04): حجم الانتاج الزراعي في فرنسا

الوحدة: مليون أورو

	Value (million EUR)					Share of EU-28 (%)	
	2010	2013	2014	2015	2016	2010	2016
EU-28	372 902	428 278	422 734	416 719	405 008	100.0	100.0
France	68 125	74 185	75 335	75 252	70 350	18.3	17.4

Source: Euro stat, **Agriculture, forestry and fishery statistics 2017 edition**, Luxembourg , December 2017, p43.

و تشكل الفلاحة الفرنسية نشاطا اقتصاديا متميزا، حيث تعتبر فرنسا أول منتج فلاحي بالاتحاد الأوروبي، إذ بلغت حصة فرنسا من مجموع الإنتاج النباتي الأوروبي العام 2015 حوالي 20% من إجمالي الانتاج النباتي في الاتحاد الأوروبي بقيمة 25.9 مليار أورو. اما حصتها من الانتاج الحيواني فقد قدرت العام 2015 نحو 16% من إجمالي الانتاج الحيواني في الاتحاد الأوروبي بقيمة 42.7 مليار أورو. والجدول التالي يوضح الانتاج النباتي والحيواني في فرنسا:

الجدول (24-04): حجم الانتاج النباتي والحيواني في فرنسا

الوحدة: مليون أورو

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الانتاج النباتي										
	39387	39071	36848	40599	42936	46497	42244	43295	44335	40504
الانتاج الحيواني										
	23989	26163	23185	23799	26218	27086	27190	27781	26680	25567
الانتاج الفلاحي										
	66781	68821	63701	64398	69155	73583	73919	75670	75574	70666

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات أنسي.

تتميز فرنسا بارتفاع وتنوع إنتاجها الفلاحي، إذ تحتل المرتبة الأولى في الاتحاد الأوروبي بالنسبة لإنتاج الشمندر والحبوب، وقد وصل إنتاج فرنسا العام 2016 من الشمندر السكري 31% من إنتاج البنجر في الاتحاد الأوروبي العام 2016، أما بالنسبة لإنتاج الحبوب وقد استحوذت فرنسا العام 2016 على حوالي خمس إنتاج الحبوب الأوروبية بنسبة (18.0٪) وتعتبر فرنسا أكبر منتج للقمح في الاتحاد الأوروبي وخامس أكبر منتج للقمح في العالم، وبالحدث عن العام 2016 وصل إنتاج فرنسا للقمح 20% من إجمالي إنتاج الاتحاد الأوروبي، وتحتل فرنسا أيضا مركز الصدارة بالنسبة لإنتاج الذرة حيث وصل إنتاجها العام 2016 نحو 19% من إجمالي إنتاج الاتحاد الأوروبي للذرة. وقد احتلت المركز الثاني بالنسبة لإنتاج الشعير في الاتحاد الأوروبي العام 2016 بنسبة إنتاج قدرت 17% من الإنتاج الإجمالي للشعير في الاتحاد الأوروبي، أما العام 2015 فقد احتلت فرنسا مركز الصدارة بالنسبة لإنتاج الشعير قدرت نحو 21% من الإنتاج الإجمالي للشعير في الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة لإنتاج الخضر والفواكه، تتخلف فرنسا بوضوح عن منافسها الأوروبيين، وتعد فرنسا رابع أكبر دولة منتجة للخضر في الاتحاد الأوروبي حيث وصل إنتاجها سنة 2016 قيمة 5.7 مليون طن من الخضر مغروسة على مساحة قدرت ب 280.000 هكتار، وقد انخفض إنتاج الخضر الفرنسي خلال الخمسة عشر عامًا الماضية (6.4 مليون طن في عام 2002)، ورغم ذلك عرفت السنوات الأخيرة استقرارا في الإنتاج. وتنتج فرنسا مجموعة متنوعة من الخضراوات بشكل كبير، ولكن المحصولين الرئيسيين هما الطماطم والجزر، التي تمثل ما يقرب من 25٪ من إجمالي المحاصيل¹.

وقد مثل إنتاج الطماطم العام 2016 نسبة 14% من إجمالي إنتاج الخضر في فرنسا ليلها كل من الجزر بنسبة 10%، البصل بنسبة 8% والقرونبيط بنسبة 5% (الملحق رقم 04-04)، وبالحدث عن حجم إنتاج الطماطم فقد وصل الإنتاج الفرنسي العام 2016 نحو 799 ألف طن-الملحق رقم (04-05) - بنسبة 4.5% من إجمالي إنتاج الاتحاد الأوروبي للطماطم، حيث تحتل فرنسا المركز السابع في الاتحاد الأوروبي بالنسبة لإنتاج الطماطم. والمركز 35 عالميا.

أما بالنسبة لإنتاج الفواكه، فتعد فرنسا من المنتجين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي بحجم إنتاج قدر العام 2016 ب 2.8 مليون طن، مما يجعلها رابع أكبر منتج فاكهة أوروبي وراء إيطاليا (10.5 مليون طن)، وإسبانيا (9.0 مليون طن)، وبولندا (3.3 مليون طن)².

وقد قدرت المساحة المغروسة من الفواكه ب 170.000 هكتار، وقد انخفض إنتاج الفواكه الفرنسي خلال الخمسة عشر عامًا الماضية (3.4 مليون طن في عام 2002)، ورغم ذلك عرفت السنوات الأخيرة استقرارا في الإنتاج. وتنتج فرنسا مجموعة متنوعة من الفواكه بشكل كبير، ولكن المحصولين الرئيسيين هما التفاح، الخوخ والنكتارين³.

وقد مثل إنتاج التفاح العام 2016 نحو 53% من إجمالي إنتاج الفواكه في فرنسا بمقدار 1.5 مليون طن، وبنسبة 15.5٪ من الحجم الإجمالي للإنتاج الأوروبي للتفاح، لتعتبر بذلك فرنسا ثالث أكبر دولة منتجة للتفاح في الاتحاد الأوروبي، ليلها إنتاج الخوخ و النكتارين بنسبة 7% من إجمالي إنتاج الفواكه بقيمة إنتاج قدرت ب 216 ألف طن-أنظر الملحق رقم (04-06).

1- FRANCEAGRIMER FACTS SHEETS ,FRUIT AND VEGETABLES- SECTOR VEGETABLE - ,FRANCE,2018,P1.

2-PRODUCE REPORT,French Fruit and Vegetable Industry Overview, <https://www.producereport.com/article/french-fruit-vegetable-industry-overview-0>, 11/12/2017 cosulte le 13/10/2018 a 10 :26.

3- FRANCEAGRIMER FACTS SHEETS ,FRUIT AND VEGETABLES- SECTOR FRUIT - ,OP CIT,P1

لقد انخفض الإنتاج الفرنسي العام 2016 من التفاح بنسبة (-6٪) عن العام 2015 ، و بنسبة 5٪ عن المستوى المتوسط للسنوات الخمسة الأخيرة 2011-2015. - أنظر الملحق رقم (04-07) -، الانخفاض في الإنتاج يرجع إلى تأثر أراضي غرب فرنسا كبير بالمناخ غير المرغوب فيه في ربيع عام 2016 بالإضافة إلى ذلك ، أدى الجفاف الاستثنائي في أواخر الصيف إلى زيادة الإنتاج في غالبية المناطق المنتجة¹.

وبالحديث عن انتاج البطاطا فقد بلغ الإنتاج العالمي للبطاطا سنة 2016 حسب إحصائيات المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية 376.8 مليون طن ، حيث تحتل الصين مركز الصدارة بحوالي 26.3% من اجمالي الانتاج العالمي للبطاطا حيث وصل حجم إنتاجها من البطاطس إلى 99.12 مليون ، لتلها كل من الهند وروسيا بنسبة انتاج قدرت ب 11.62% و 8.26% على التوالي لتشكل هذه الدول الثلاثة مجتمعة تقريبا نصف الانتاج العالمي للبطاطس- 46.18%- ، تحتل فرنسا المركز التاسع عالميا بنسبة انتاج 1.8% من اجمالي الانتاج العالمي- أنظر الملحق رقم (04-08) . -

على الرغم من تزايد المساحة المزروعة المخصصة للبطاطس العام 2016 ب (+5٪) مقارنة بالعام 2015 و +8٪ مقارنة بمتوسط السنوات (2011-2015) ، إلا أن إنتاج البطاطس عرف للعام الثاني على التوالي تراجعاً ويرجع ذلك إلى الظروف الجوية السيئة على أثرت على محصول البطاطس.² وقد تراجع الإنتاج الفرنسي للبطاطا (بما في ذلك الشتلات) ب 4٪ عن موسم الحصاد لعام 2015 وب 5٪ مقارنة بمتوسط خمس سنوات الأخيرة. هذه هي السنة الثانية على التوالي من التراجع ، وهذا بعد أن تميز العام 2015 بانخفاض حاد ب 12٪ مقارنة بعام 2014 بسبب جفاف صيف 2015 - أنظر الملحق رقم (04-09).

وبالنسبة للإنتاج الحيواني تعد فرنسا واحدة من أهم منتجي اللحوم في الاتحاد الأوروبي: فهي أول منتج للحوم البقر ، والثالثة في انتاج لحم الخنزير والدواجن وهذا حسب احصائيات 2016. وفي عام 2016 شكل الإنتاج الحيواني 36.18٪ من الانتاج الفلاحي الفرنسي. ويحتل انتاج اللحوم من الخنازير مركز الصدارة في العالم ، حيث وصل اجمالي انتاج لحم الخنازير العام 2016 مقدار 110139 ألف طن ، وتقود الصين الانتاج العالمي بحوالي 52990 ألف طن منتجة بذلك تقريبا نصف الانتاج العالمي من لحم الخنازير يليها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ب 23866 ألف طن، 11320 ألف طن على التوالي، وتعتبر فرنسا ثالث أكبر منتج أوروبي للخنزير ، بعد ألمانيا وأسبانيا. وقد وصل انتاجها للحوم الخنزير العام 2016 نحو 2206,41 ألف طن ، وقد عرف العام 2016 ، نمو طفيف في إنتاج لحم الخنزير الفرنسي ب (+2٪) مقارنة بالعام 2015 ، مما يؤكد استمرار وتيرة الانتعاش التي لوحظت منذ عام 2014 ، بعد الانخفاض الذي سجل بداية من العام 2011، ورغم الزيادة في الإنتاج التي عرفتها فرنسا العام 2016 إلا أن الإنتاج في عام 2016 يبقى دون مستوى عام 2007. في حين يحتل انتاج اللحوم من الدجاج المركز الثاني عالميا بعد انتاج لحم الخنزير ، حيث وصل اجمالي انتاج لحم الدجاج العام 2016 مقدار 92276 ألف طن ، وتقود الولايات المتحدة الأمريكية الانتاج العالمي بحوالي 18510 ألف طن منتجة بذلك خمس الانتاج العالمي من لحم الدجاج يليها كل من البرازيل و الاتحاد الأوروبي ب 13523 ألف طن، 11560 ألف طن على التوالي،

¹- MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE, DE L'ALIMENTATION -SERVICE DE LA STATISTIQUE ET DE LA PROSPECTIVE- , EN AVRIL 2017, LA DYNAMIQUE HAUSSIÈRE DES PRIX AGRICOLES À LA PRODUCTION S'ESOUFFLE LÉGÈREMENT SUR UN AN DANS UN CONTEXTE DE REMONTÉE DES PRIX DES INTRANTS DEPUIS LE DÉBUT DE L'ANNÉE,AGRESTE PANORAMA - N° 2 -,FRANCE, JUIN 2017,P11.

²-IBID,P5.

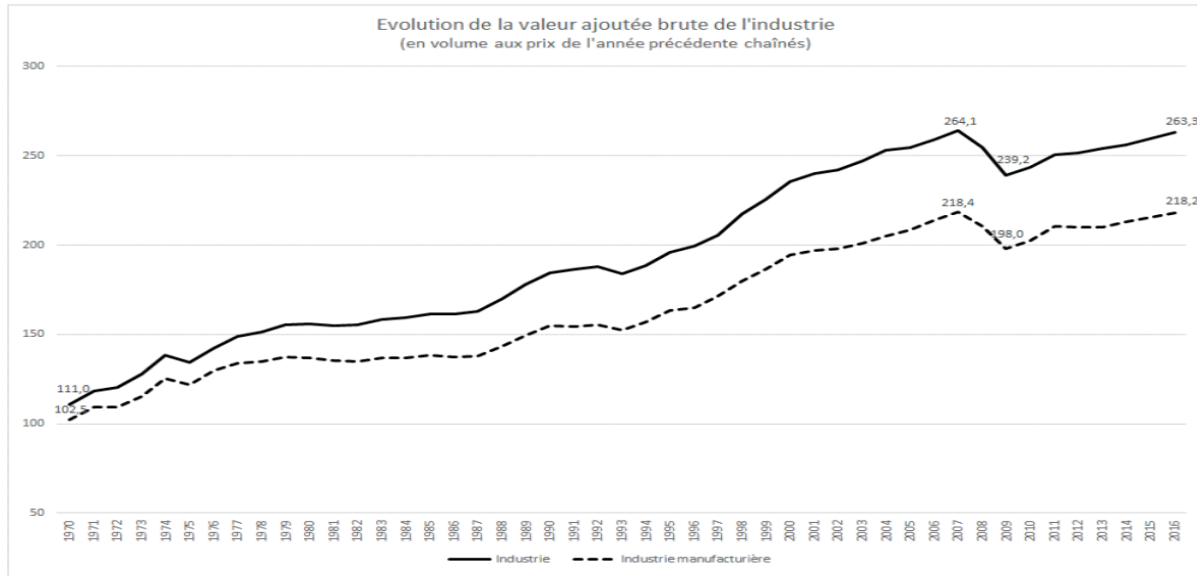
وتعتبر فرنسا ثالث أكبر منتج أوروبي للحم الدجاج ، بعد بولندا وبريطانيا. وهذا بعد أن كانت لسنوات عدة تحتل مركز الصدارة في الاتحاد الأوروبي حتى سنة 2014 ، أين تفوق الإنتاج البولندي على الإنتاج الفرنسي (1804,06 ألف طن، 1678 ألف طن) على التوالي لتحتل فرنسا السنتين 2014 و 2015 المركز الثاني ، لتعرف سنة 2016 تراجعاً آخرًا لترتيب فرنسا من حيث حجم إنتاج الدجاج في الاتحاد الأوروبي إلى المركز الثالث لصالح بريطانيا ، فقد وصل إنتاج فرنسا للحم الدجاج العام 2016 نحو 1669 ألف طن مقابل 1791,26 ألف طن لبريطانيا. وقد عرف العام 2015 ارتفاعاً في إنتاج لحم الدجاج الفرنسي بنسبة (+2.4٪) مقارنة بسنة 2014 ، وهذا بعد وتيرة الانخفاض التي شهدتها السنوات من 2012-2014 لترجع وتشهد سنة 2016 انخفاضا في إنتاج لحم الدجاج الفرنسي بنسبة (-2.9٪) مقارنة بالعام 2015 ، إلا أن الإنتاج في عام 2015 يبقى دون مستوى الذروة الذي حقق عام 2011. أما بالنسبة لإنتاج اللحوم من الأبقار فيحتل المركز الثالث عالمياً ، حيث وصل إجمالي إنتاج لحم البقر في العالم العام 2016 مقدار 60478 ألف طن ، وتقود الولايات المتحدة الأمريكية الإنتاج العالمي بحوالي 11507 ألف طن منتجة بذلك تقريبا خمس الإنتاج العالمي من لحم الأبقار يليها كل من البرازيل و الاتحاد الأوروبي ب 9284 ألف طن، 7880 ألف طن على التوالي-انظر الملحق 10-04 - ، وتعتبر فرنسا بدون منازع أكبر منتج أوروبي للحم البقر ، لتلحق ألمانيا في المركز الثاني. وقد عرفت السنوات من 2012/2014 ارتفاعاً مستمرا في إنتاج لحم البقر بعد وتيرة الانخفاض التي شهدتها السنوات من 2012-2013 ، وقد سجل العام 2016 ارتفاعاً طفيفاً جداً في إنتاج لحم البقر الفرنسي بنسبة (+0.8٪) مقارنة بسنة 2015 ، إلا أن الإنتاج في عام 2016 يبقى دون مستوى الذروة الذي حقق عام 2011.

الفرع الثاني: القطاع الصناعي في فرنسا

لقد تراجعت مكان الصناعة في الاقتصاد الفرنسي بشكل مطرد في الخمسين سنة الماضية لصالح قطاع الخدمات. ويظهر ذلك جلياً من خلال انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من جهة ، وانخفاض العمالة الصناعية من جهة أخرى. حيث أنه بين عامي 1970 و 2016 ، انخفضت مساهمة الصناعة التحويلية (التعدين ، الطاقة ، المياه وإدارة النفايات) في الناتج المحلي الإجمالي بالنصف من 22.3٪ إلى 11.4٪ ، في حين خلال نفس الفترة ، اكتسب قطاع الخدمات وزناً كبيراً ، من حوالي 44.2٪ إلى 56.1٪. وبالحديث عن اليد العاملة فقد فقدت الصناعة التحويلية خلال الفترة 1970-2016 أكثر من نصف قوتها العاملة ، أكثر من 2 مليون في المجموع أو ما يقرب من 50000 في السنة في حين تضاعف عدد الوظائف في قطاع الخدمات. وهكذا ، انخفضت حصة الصناعة من إجمالي العمالة بواقع 11 نقطة من 22٪ إلى 10٪ ، بينما ارتفعت حصة قطاع الخدمات بمقدار 12 نقطة ، من 33٪ إلى 50٪ من القوى العاملة (أنظر الملحق 1). ومن ناحية أخرى ، على الرغم من انخفاض نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ، تضاعف حجم الإنتاج الصناعي خلال الثلاثين عاماً الماضية.¹ أنظر الشكل:

¹ -Marie-Claire Cailletaud , Industrie : un moteur de croissance et d'avenir, Les editions des journaux officiels, France, MARS 2018 , p51.

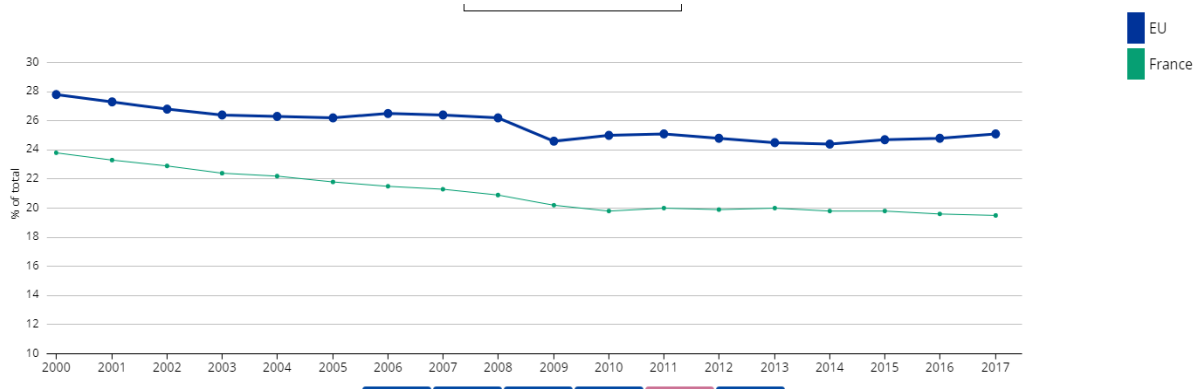
الشكل رقم (04-19): حجم القيمة المضافة للقطاع الصناعي



Source: Marie-Claire Cailletaud , **Industrie : un moteur de croissance et d'avenir**, Les editions des journaux officiels, France, MARS 2018 , p52.

لقد انخفضت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بشكل حاد في عام 2008 ، حيث لم تسجل القيمة المضافة من الصناعة منذ الأزمة حتى سنة 2016 المستوى الذي كانت عليه قبل هذه الأزمة، ومنذ ذلك الحين يواجه الإنتاج الفرنسي مشاكل لإعادة تشغيل، وهذا على الرغم من توفر جميع الظروف المواتية لذلك (انخفاض تكاليف النفط ، وانخفاض صادرات اليورو ، وانخفاض أسعار الفائدة) ، حيث كانت فرنسا البلد الوحيد الذي لم يستطع إحياء أنشطته الصناعية.¹ وقد انخفضت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من 24% العام 2000 إلى 19.5% العام 2016، وقد ظهر هذا الانخفاض جليا خلال الأزميتين الأوروبية والأمريكية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04-20): مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة



source: https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/european_economy/bloc-3a.html?lang=en

وبالحديث عن حجم الانتاج الصناعي ففي عام 2016 ، تباطأ الإنتاج الصناعي بشكل كبير مسجلا نسبة تغير 0.9% مقارنة بسنة 2015 أين سجل زيادة كبيرة بنسبة 1.9% مقارنة بسنة 2014 ، وبالتالي نلاحظ أن الانتاج الصناعي لا يزال

¹ -Marie-Claire Cailletaud , op cit, p52.

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

أقل من 7.0٪ عند أعلى مستوى له ، الذي تم التوصل إليه في عام 2007 رغم الزيادة الملحوظة التي سجلت العام 2015. ويرجع تباطؤ الانتاج الصناعي عام 2016 إلى تباطؤ الإنتاج في الصناعة التحويلية في عام 2016 ، بالإضافة إلى تباطؤ إنفاق الأسر على السلع المصنعة بشكل طفيف ، ولكن للسنة الثانية على التوالي ، كانت وتيرة مماثلة لتلك التي لوحظت قبل الأزمة 2009. وفي قطاع الصناعات التحويلية ، انخفض صناعة الأغذية الزراعية بسبب مرض أنفلونزا الطيور (-0.9٪). وتعطل الإنتاج في تكرير فحم الكوك بسبب الإضرابات في ربيع عام 2016 (-1.3٪) بعد أن عرف زيادة معتبرة والتي قدرت ب +6.8٪ في عام 2015. وبالحدوث صناعة معدات النقل فعلى الرغم من ديناميكيته إلا أن انتاجها عرف تراجع العام 2016 (4.6% العام 2016 مقارنة ب 6.1% العام 2015) ، إلا أنها يواجهها بعض المعوقات وبالخصوص صناعة الطائرات، وبالمقابل عرف انتاج السلع الرأسمالية سنة 2016 زيادة قدرت ب 1.7% مقابل 0.6% العام 2015 ، في حين تباطؤ إنتاج "الصناعات الأخرى (+0.5٪) العام 2016، بعد أن كان +1.0٪ العام 2015)، أما بالنسبة للطاقة، المياه وادارة النفايات فقد حافظت العام 2016 على نفس وتيرة 2015 (0.8% العام 2016 و 0.7% العام 2015) بعد عامين من الانخفاض.¹والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (25-04):حجم الانتاج الصناعي في فرنسا خلال الفترة 1980-2016

الوحدة:مليار أورو

	1980	1990	2000	2010	2016	16/15
Ind. manufacturière, ind. extractives et autres	304,4	562,4	760,0	853,8	888,2	0,9
Ind. extractives, énergie, eau, gestion des déchets et dépollution	27,7	54,7	74,2	143,8	145,4	0,8
Fabr. de denrées alimentaires, de boissons et de produits à base de tabac	52,1	104,7	121,6	141,2	157,4	-0,9
Cokéfaction et raffinage	24,7	20,6	36,0	46,7	32,5	-1,3
Fabr. de machines et d'équip. électriques ²	39,2	71,7	104,9	80,6	81,5	1,7
Fabrication de matériels de transport	25,2	59,7	100,3	103,1	132,8	4,6
Fabrication d'autres produits industriels	135,4	251,1	323,0	338,3	338,6	0,5

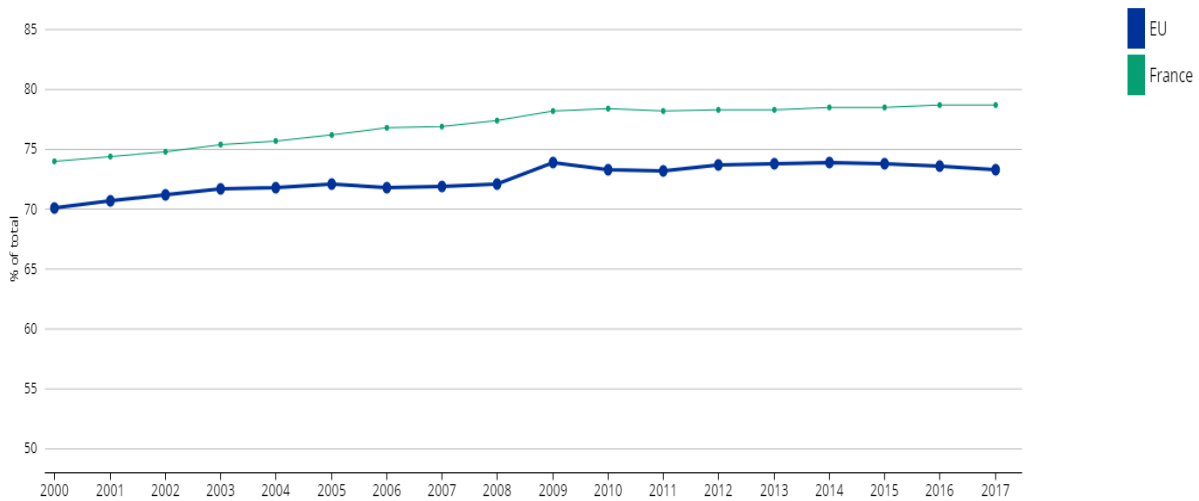
Source :Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018,France ,2018,P118.

ثالثا:قطاع الخدمات

لقد ساهم قطاع الخدمات في فرنسا خلال الفترة 2017/2000 ما بين 74% و 78.7% من اجمالي القيمة المضافة في فرنسا ، وقد وصلت مساهمة قطاع الخدمات في اجمالي القيمة المضافة في فرنسا إلى ذروتها في العام 2010 بنسبة 78.4% لينخفض قليلا العام 2011 وذلك نظرا لتأثره بأزمة الديون السيادية الاوروبية والتي أثرت بشكل كبير على الخدمات المالية ، ليعاود الارتفاع خلال السنوات اللاحقة ، والشكل التالي يوضح ذلك:

¹- Insee ,Tableaux de l'économie française , Édition 2018,op cit,p112.

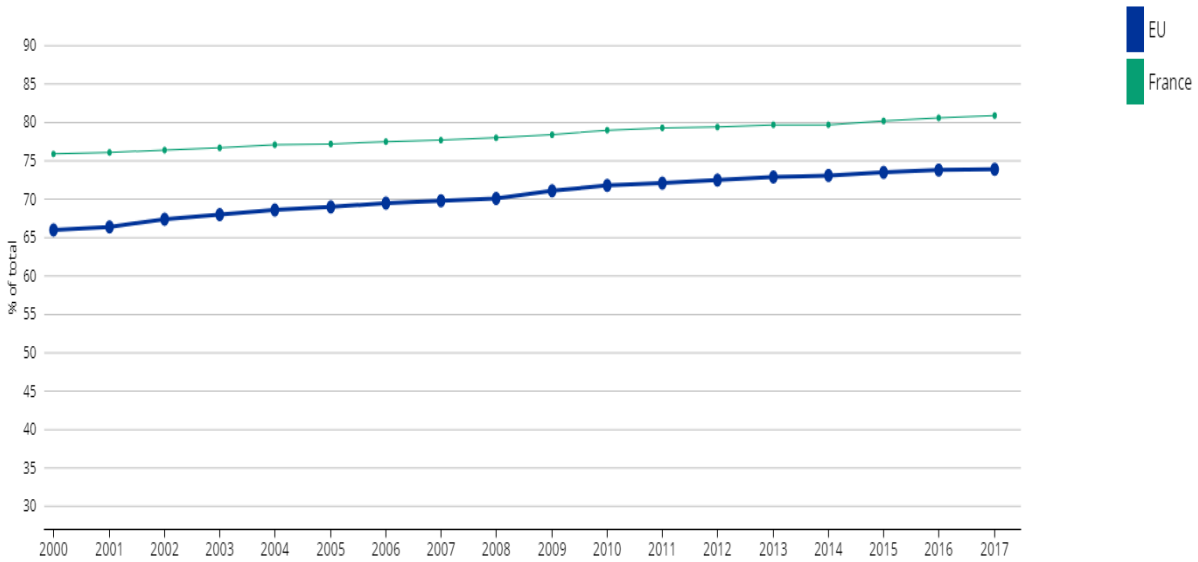
الشكل رقم(21-04) : مساهمة الخدمات في إجمالي القيمة المضافة في فرنسا



Source : https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/european_economy/bloc-3a.html?lang=en

وبالحديث عن العمالة في هذا القطاع فهي تشكل حصة الأسد من إجمالي العمالة في الاتحاد الأوروبي ، فقد استقطب هذا القطاع نحو 81% من إجمالي العاملة في فرنسا العام 2017 مقابل 16.5% لقطاع الصناعة و2.5% لقطاع الزراعة، وقد عرفا قطاعي الزراعة والصناعة خلال الفترة 2017/2000 تراجعاً في استقطاب اليد العاملة لصالح قطاع الخدمات والذي عرف زيادة في اليد العاملة من 76% العام 2000 إلى 81% العام 2017 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(22-04) : العمالة في قطاع الخدمات في فرنسا



Source : https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/european_economy/bloc-3a.html?lang=en

المبحث الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا أحد أهم المؤشرات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التنمية الخاصة بها لذلك في هذا المبحث حاولنا التطرق إلى تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا بالإضافة إلى نصيبها من هذه الاستثمارات أمام الدول الأخرى.

المطلب الأول: تداعيات أزمة منطقة اليورو على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا

سنتناول في هذا المطلب انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاستثمارات الأجنبية الواردة لفرنسا وهذا بعد الحديث عن نصيب فرنسا من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة للعالم .

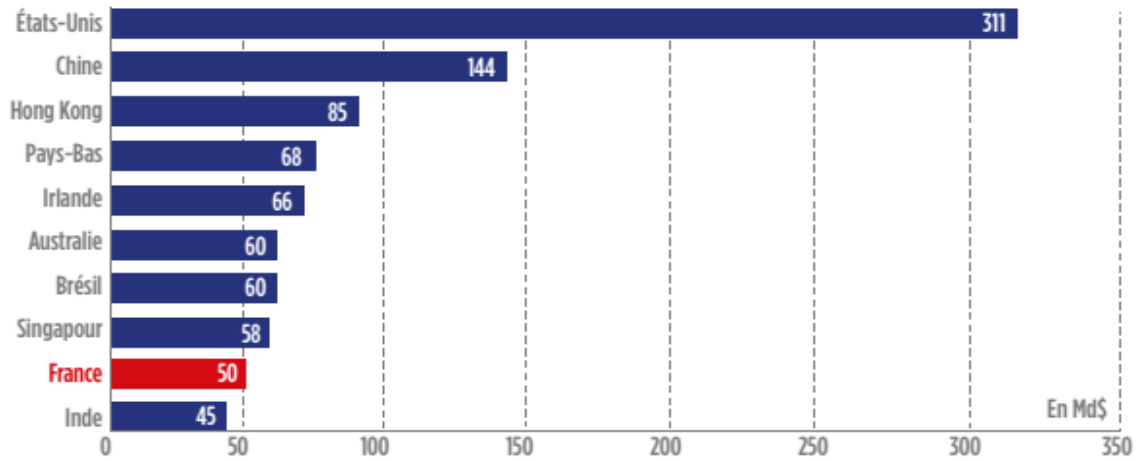
الفرع الأول: نصيب فرنسا من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لسنة 2017

تظل البلدان المتقدمة العام 2017 أول البلدان المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث تمثل 53٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية (810 بليون دولار)، وعلى الرغم من الانخفاض الحاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أمريكا الشمالية (-33٪) ، تظل الولايات المتحدة الدولة المضيفة الرئيسية للاستثمار الأجنبي في العالم (311 مليار دولار).

وقد سجل الاتحاد الأوروبي انخفاضاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليه بنسبة 27٪ العام 2017 ، مقارنة بانخفاض قدر ب 18% العام 2016 ، في حين سجلت فرنسا زيادة بنسبة 77٪ لتصل إلى 50 مليار دولار. وبذلك ستكون فرنسا من بين البلدان العشرة الأولى في البلدان المضيفة الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(23-04): أكبر 10 دول في العالم مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لسنة 2017

الوحدة: مليار دولار أمريكي



Source : BUSINESS FRANCE, RAPPORT SUR L'INTERNATIONALISATION DE L'ÉCONOMIE FRANÇAIS-Bilan 2017 des investissements étrangers en France- RAPPORT ANNUEL 2017, France, 2017, p17.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن فرنسا تعتبر الوجهة التاسعة عالمياً كأكبر دولة متلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وقد تراجعت 2 مراتب مقارنة بسنة 2016 أين كانت تحتل المركز السابع عالمياً، وتظل فرنسا واحدة من الوجهات الأوروبية الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي بعد كل من بريطانيا وإيرلندا ، وبالتالي تعتبر إيرلندا أكبر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة اليورو تليها فرنسا ب (66 مليار دولار ، 50 مليار دولار) على التوالي.

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

الفرع الثاني: تداعيات أزمة اليون السيادية في منطقة اليورو على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا.

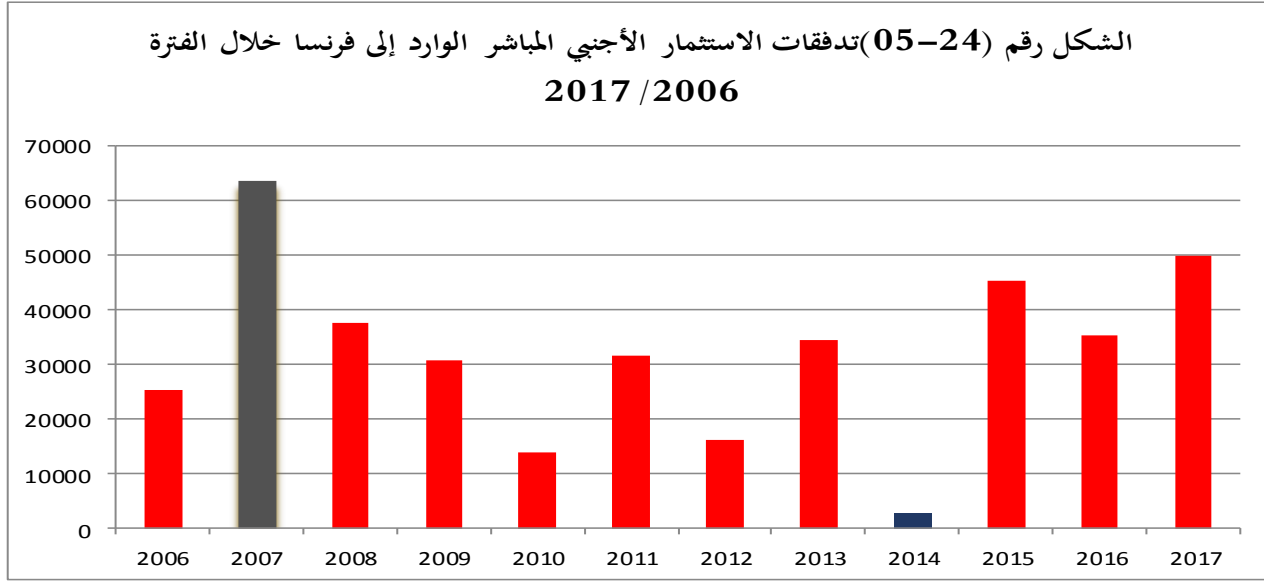
سنحاول في هذا العنصر عرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا خلال الفترة 2016/2006.

جدول رقم (26-04): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا خلال الفترة 2017/2006.

الوحدة: مليون دولار

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
فرنسا	25326	63500	37593	30733	13890	31642	16062	34270	2669	45347	35165	49795

source : <http://unctadstat.unctad.org>



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا خلال الفترة 2016/2006 سجل ذروته سنة 2007 بحوالي 63.5 مليار دولار وهذا تزامن مع ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم أجمع والذي وصل إلى ذروته سنة 2007 مسجلا حوالي 1871.7 مليار دولار ، وقد عزت UNCTAD في تقريرها لسنة 2008 حول الاستثمار هذا النمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى النمو المرتفع والأداء الاقتصادي القوي في أنحاء كثيرة من العالم. كما ساهم ارتفاع أرباح الشركات، -وبالتالي صعود قيمة أسهمها- في رفع قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، والتي شكلت الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأفاد التقرير بأن من الأسباب الأخرى التي حفزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الاستمرار في سياسات الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتبقى الدول المتقدمة العام 2007 تستحوذ على النصيب الكبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مسجلة 1255 مليار دولار بزيادة قدرت ب 34.94% مقارنة بالسنة 2006 ، وقد تصدرت الدول الأوروبية قائمة الدول المتقدمة المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغت حصتها حوالي 845.2 مليار دولار بنسبة 67% من إجمالي التدفقات الواردة للدول المتقدمة، وقد حضرت دول الاتحاد الأوروبي بحصة الأسد بنسبة 94% من إجمالي التدفقات الواردة للدول الأوروبية المتقدمة، ويرجع سبب ارتفاع التدفق الوارد للدول المتقدمة عموما وفرنسا خصوصا إلى ما تتمتع به هذه

الدول من قواعد صناعية، أسواق ضخمة، قدرات تكنولوجية راقية وبيئة استثمارية جذابة أي عوامل تحفيزية لجذب الاستثمارات.¹

وإذا قارنا بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى فرنسا قبل وبعد الأزمات الماليتين العالميتين والأوروبية نلاحظ أن هناك انخفاض كبير في هذه التدفقات حيث وصل هذا الانخفاض سنتي 2008 و 2009 إلى حوالي 40.80% و 51.60% مقارنة بسنة 2007 ، ويرجع هذا الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا لتراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية (والتي شكلت مصدراً رئيسياً لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات السابقة) بسبب الأداء الضعيف للأسواق المالية، حيث بلغت نسبة التراجع في قيمة هذه الصفقات 76% في الربع الأول من عام 2009 مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2008م²، وقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بصفة عامة بنسبة 37% سنة 2009 مقارنة ب 16% سنة 2008³، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تراجعت رغبة وقدرة الشركات متعددة الجنسية على التوسع في الخارج وهذا بسبب عدم استقرار الاقتصاد العالمي وضعف الطلب العالمي وأزمة الديون السيادية⁴،

وقد عرفت الفترة ما بين 2010-2016 تذبذبا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على فرنسا فتارة يرتفع وتارة ينخفض ، وقد سجلت سنة 2014 ذروة الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا فقد انخفض بنسبة 92% مقارنة بمستواها العام 2013، ويرجع هذا الانخفاض الحاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لفرنسا العام 2014 إلى الركود الاقتصادي الذي يعيشه الاقتصاد الفرنسي والذي مازال يعاني من آثار أزمة الديون السيادية الأوروبية والتي شوهدت البيئة الاستثمارية الفرنسية، لتراجع تعرف الأوضاع الاقتصادية الفرنسية العام 2017 تحسنا ملحوظا بسبب الجهود المبذولة من طرف الحكومة الفرنسية التي حاولت جاهدة تحسين الأوضاع الاقتصادية وقد ساهم ذلك في ارتفاع معدلات الاستثمار في فرنسا والجدول أعلاه يوضح ذلك.

الفرع الثالث: هيكل رأس المال المستثمر في استثمارات اجنبية مباشرة في فرنسا

وبخلاف التفسير البسيط للمبلغ الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر ، فإن رأس المال الأجنبي المستثمر في استثمارات اجنبية مباشرة قد يكون: رأس المال الاجتماعي، الفوائد المعاد استثمارها، قروض بين الفروع أو القروض التجارية، والشكل التالي يوضح هيكل رأس المال المستثمر في مشاريع اجنبية مباشرة في فرنسا خلال الفترة 2008/2016.

¹- بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر ،مجلة الباحث، العدد 10، ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص 101-102.

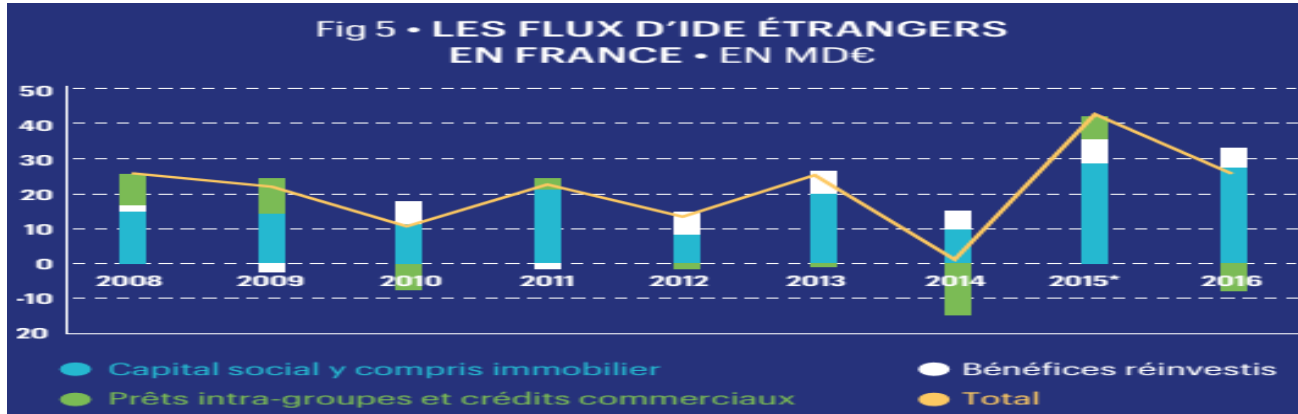
²- مجلة عالم الاقتصاد، "الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية"، العدد رقم: 01، 2009/12/215.

³- مجلة عالم الاقتصاد، "تقرير الاستثمار العالمي يتوقع انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم الأقاليم"، العدد رقم: 229، 2011/02/08.

⁴- MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY (MIGA) - WORLD BANK GROUP - WORLD INVESTMENT AND POLITICAL RISK 2010, WASHINGTON, 2011, P 14.

الشكل رقم (04-25): هيكل رأس المال المستثمر في استثمارات اجنبية مباشرة في فرنسا

الوحدة:مليار أورو



Source :BUSINESS FRANCE ,Tableau de bord de l'attractivité de la France-edition 2017-,France , 2017,P11.

شكل حجم الاستثمار في رأس المال الاجتماعي (بما في ذلك الاستثمارات العقارية) مستوى مرتفع العام 2016 حيث بلغ 27.4 مليار يورو. يمكن تفسير هذا المبلغ من خلال العديد من معاملات الاندماج والاستحواذ الرئيسية المسجلة في عام 2016 وكانت أكبر الصفقات من حيث المبلغ هي الاستحواذ على شركة ألكاتيل من قبل نوكيا وخصخصة مطارات الريفييرا الفرنسية وكان معظمه من قبل المستثمرين الإيطاليين. وقد مثل حجم الاستثمار في رأس المال الاجتماعي في فرنسا خلال الفترة 2016/2008 حصة الأسد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد انخفضت الأرباح المعاد استثمارها بشكل طفيف بنسبة 16٪ إلى 5.7 مليار في العام 2016 بعد أن شكلت 6.8 مليار في عام 2015 وفي ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية قامت الشركات الأجنبية في فرنسا وبالخصوص السنّي 2009 و2011 بتحويل أرباحها إلى الخارج وعدم استثمارها في فرنسا وهذا تخوفا من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي عاناها الاقتصاد الفرنسي وقد سجلت الاستثمارات الأجنبية في تلك السنوات ونخص بالذكر هنا سنة 2009 إنخفاضا في حجمها. وأخيراً، تظهر القروض داخل المجموعة (تدفقات القروض الداخلية بين الشركات التابعة لنفس الشركة الأم) رصيداً سالباً بقيمة 7.6 مليار يورو في عام 2016. ويعني هذا الرصيد السلبي أن المجموعات الأجنبية قد خفضت عمومًا مستحقاتها في فرنسا العام 2016. لصالح الشركات الفرنسية التابعة لها، بدلاً من إقراضها رأس المال.¹

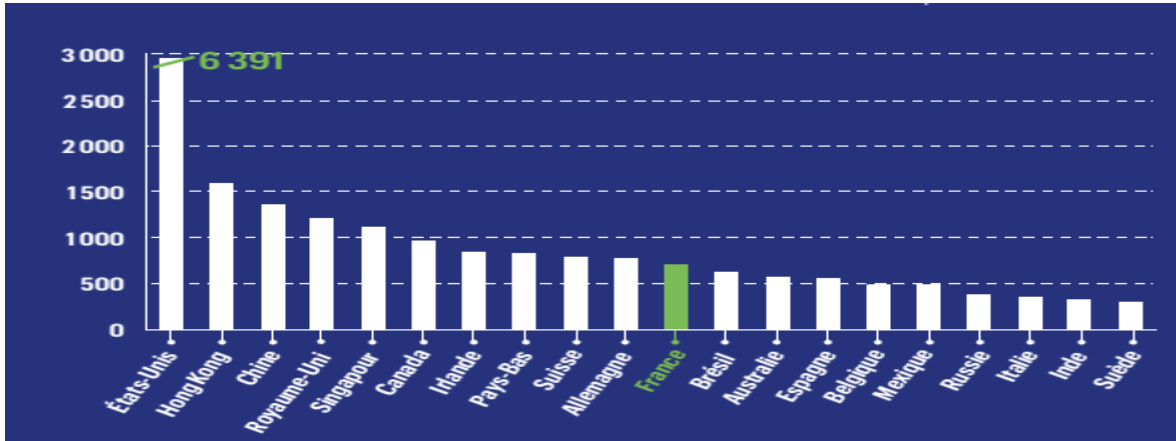
الفرع الرابع: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في فرنسا

فيما يتعلق بمخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العام 2016، تحتل فرنسا المرتبة الحادية عشرة في العالم بنحو 698 مليار دولار، حيث تحتل الولايات المتحدة مركز الصدارة ب (391 6 مليار أورو لتليها هونغ كونغ (1,591 مليار أورو) والصين (1,354 مليار أورو) والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ -BUSINESS FRANCE ,TABLEAU DE BORD DE L'ATTRACTIVITÉ DE LA FRANCE-EDITION 2017-,FRANCE , 2017 ,P10.

الشكل رقم (04-26): أكبر 20 اقتصاد مستضيف لمخزون للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

الوحدة: مليار دولار



Source :BUSINESS FRANCE ,Tableau de bord de l'attractivité de la France-edition 2017-,France , 2017 ,P9.

وتحتل فرنسا المركز الخامس على مستوى الاتحاد الأوروبي كأكبر دولة ذات مخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ، حيث تحتل المملكة المتحدة البريطانية المركز الأول ب(1,196 مليار أورو) ، تليها كندا من أيرلندا ب(840 مليار أورو) وهولندا ب(801 مليار أورو) ثم ألمانيا في المركز الرابع ب (771 مليار أورو).

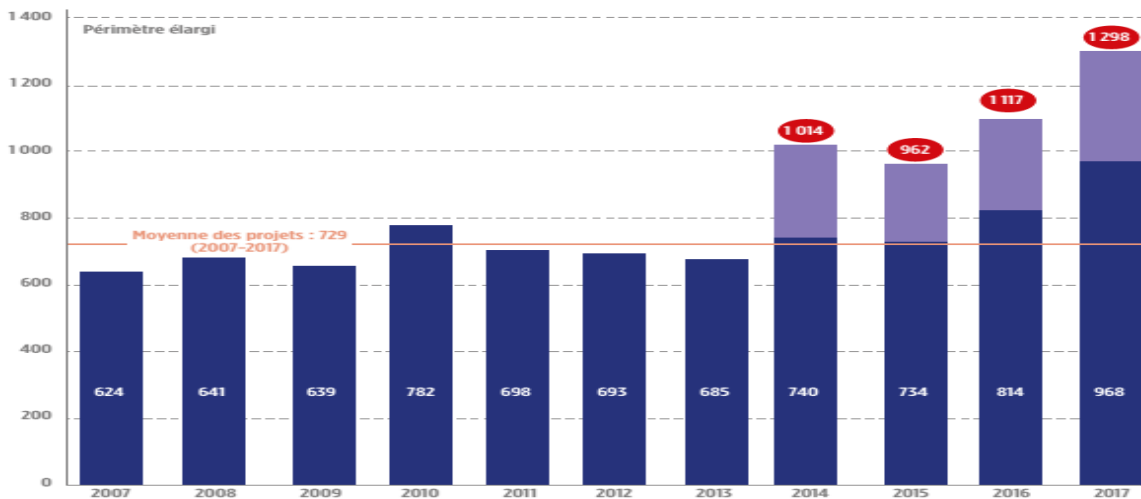
المطلب الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا وفرص العمل التي وفرتها.

في هذا المطلب سنتطرق إلى مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى فرنسا والوظائف التي نتجت عنها.

الفرع الأول:تقييم عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لفرنسا

على خلفية تباطؤ الاقتصاد العالمي وزيادة المنافسة في أوروبا، فقد حافظت فرنسا سنة 2017 على قدرتها في اجتذاب الاستثمارات حيث استقطبت حوالي 1298 مشروع استثماري ، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04-27): عدد المشاريع الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2007 إلى غاية 2017.



Source : BUSINESS FRANCE, RAPPORT SUR L'INTERNATIONALISATION DE L'ÉCONOMIE FRANÇAISE-Bilan 2017 des investissements étrangers en France-, RAPPORT ANNUEL 2017,France, 2017,p24.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد المشاريع الاستثمارية لم يتأثر تقريبا بالأزمة المالية العالمية ونلاحظ ذلك إذا قارنا بين عدد المشاريع الاستثمارية قبل سنة 2007 وبعدها حيث نلاحظ ان عدد المشاريع سنة 2008 زادت مقارنة بسنة 2007 بحوالي 17 مشروع، لتنخفض سنة 2009 بمشروعين فقط مقارنة بسنة 2008، لتصل عدد المشاريع الاستثمارية سنة 2010 لأول مرة على الإطلاق حوالي 782 مشروع استثماري، وهذه النتيجة لم تصل لها من قبل، لينخفض عدد المشاريع سنة 2011 مسجلا حوالي 698 مشروع استثماري بتراجع بحوالي 11% مقارنة بسنة 2010، لتستمر في الانخفاض خلال سنتي 2012 و2013، فقد وصل عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013 حوالي 685 مشروع بتراجع 1.2% مقارنة بالسنة الفاتحة 2012 أين وصل عدد مشاريع الاستثمار حوالي 693 مشروع، لترجع وتعرف السنوات من 2014 إلى 2017 قفزة كبيرة في عدد مشاريع الاستثمار، فقد سجلت فرنسا العام 2017 نحو 1298 مقارنة ب 1014 بزيادة قدرت ب28% عن مستواه العام 2014.

ومن الملاحظ أيضا انه في بعض الاحيان يسجل زيادة في عدد المشاريع ولكن نلاحظ انخفاض في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى فرنسا في نفس السنة والعكس صحيح، وهذا ما حدث في سنة 2009 أين انخفض حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة كبيرة مقارنة بسنة 2007 بحوالي 74.8%، في حين عرف عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر زيادة سنة 2009 بحوالي 2.5% مقارنة بسنة 2007 وانخفاض فقد بمشروعين اي بنسبة 0.3% فقد مقارنة بسنة 2008 في حين انخفض حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة كبيرة تقدر بحوالي 62.26% مقارنة بسنة 2008. ونلاحظ كذلك نفس الشيء بالنسبة لسنة 2008 حيث انخفض فيها حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل كبير نظرا لتأثره بالأزمة المالية العالمية في حين عرف عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر زيادة، ويرجع انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر رغم ارتفاع عدد المشاريع إلى: أن أغلب المشاريع الاستثمارية هي عبارة عن مشاريع صغيرة¹ بالإضافة إلى حذر بعض المستثمرين في ظل الانتعاش الاقتصادي الهش في فرنسا الأمر الذي أثر على طموحاتهم الاستثمارية وانعكس سلبا على حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا.

الفرع الثاني: عدد مناصب الشغل التي خلفتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

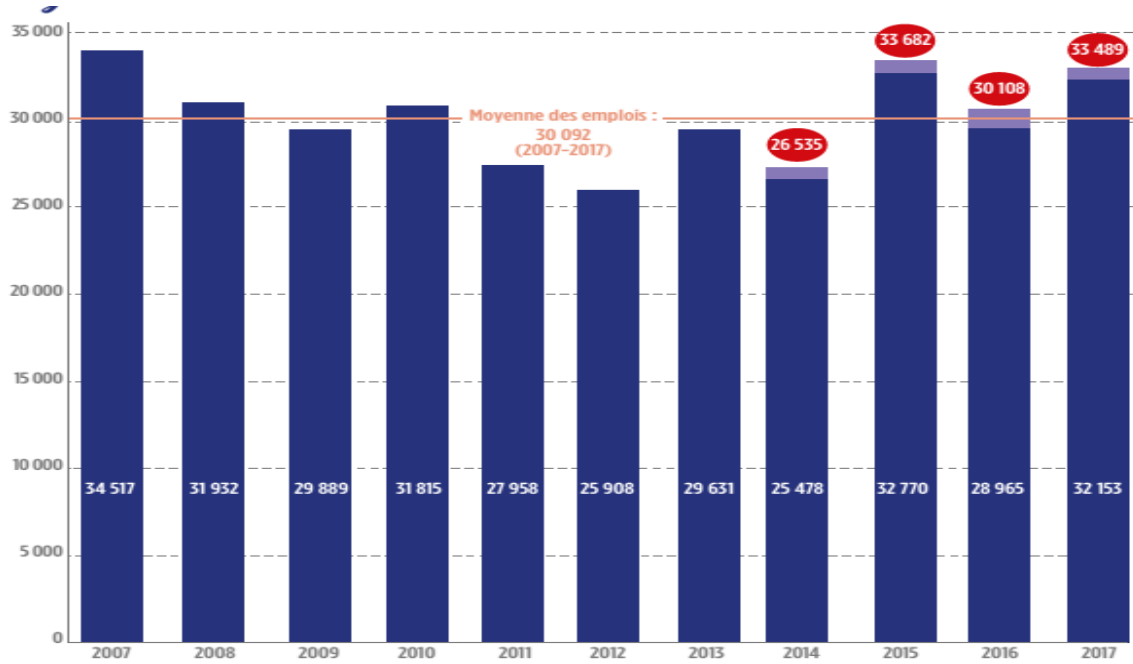
لقد سجلت عدد مناصب الشغل المستحدثة سنة 2011 انخفاضا بحوالي 12% من 31815 وظيفة سنة 2010 إلى 27958 سنة 2011 وهذا بسبب انخفاض مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس السنة بحوالي 11% مقارنة بالسنة 2010، وقد انخفض التوظيف بحوالي 7.49% و 13.41% سنتي 2008 و2009 على التوالي مقارنة بسنة 2007 وهذا بسبب انخفاض حجم هذه المشاريع الأجنبية " انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد " بشكل مطرد منذ أزمة الرهن العقاري من حوالي 96221 مليون دولار سنة 2007 إلى 40945 مليون دولار سنة 2011، وقد انخفض كذلك حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بحوالي 30.10% سنة 2011 مقارنة بسنة 2006 أين سجلت فرنسا حوالي 39998 وظيفة وهي أحسن نتيجة تم التوصل إليها على الإطلاق، كما انخفضت عدد مناصب الشغل التي خلفتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012 إلى 25908 وظيفة وهذا بسبب تأثر فرنسا بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو حيث في نفس السنة تراجعت العديد من المؤشرات الاقتصادية الفرنسية الأمر الذي اثر في الدرجة الاولى على مناخ الاستثمار فيها وهذا ما ساهم في تراجع حجم الاستثمار الاجنبي في تلك السنة وبالتالي تراجع مناصب الشغل التي توفرها هذه الاستثمارات، لتعود وترتفع عدد مناصب الشغل المستحدثة سنة 2013 إلى 29631 وظيفة، لتعرف سنة 2015 استقطابا معتبرا للأيدي العاملة والذي يفسر بتحسن في بعض المؤشرات الكلية الاقتصادية الفرنسية وبداية تعافي الاقتصادي الأوروبي الأمر الذي طمأن المستثمرين الأجانب فبالرجوع لسنة 2015 نلاحظ أن هناك تحسن كبير في تدفقات

¹- AGENCE FRANÇAISE POUR LES INVESTISSEMENTS INTERNATIONAUX, INVESTISSEMENTS ÉTRANGERS CRÉATEURS D'EMPLOI EN FRANCE, ANNUEL 2013, MARS 2014, P17

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

الاستثمار الأجنبي لفرنسا، في حين سجلت سنة 2016 تراجعاً في مناصب الشغل التي توفرها هذه الاستثمارات بحوالي 10.61% مقارنة بسنة 2015، لترجع وترتفع عدد مناصب الشغل التي خلفها الاستثمار الأجنبي المباشر العام 2017 إلى 33489 وظيفة ويرجع السبب في ذلك إلى تسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى فرنسا في نفس السنة زيادة معتبرة وهذا نظراً لتحسن البيئة الاستثمارية في فرنسا، والشكل التالي يوضح مناصب العمل التي خلفها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا خلال الفترة (2006-2016).

الشكل رقم (28-04): عدد مناصب الشغل التي خلفها الاستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا خلال الفترة (2007-2017)



Source : BUSINESS FRANCE, RAPPORT SUR L'INTERNATIONALISATION DE L'ÉCONOMIE FRANÇAISE-Bilan 2017 des investissements étrangers en France- , RAPPORT ANNUEL 2017, France, 2017, p24.

في سياق التباطؤ الاقتصادي العالمي، حافظت فرنسا على جاذبيتها للاستثمار الأجنبي عام 2017، حيث اجتذبت 1298 مشروع استثمار أجنبي، والذي خلق 33489 وظيفة مقارنة ب 30108 وظيفة سنة 2015 بزيادة قدرت ب 11%.

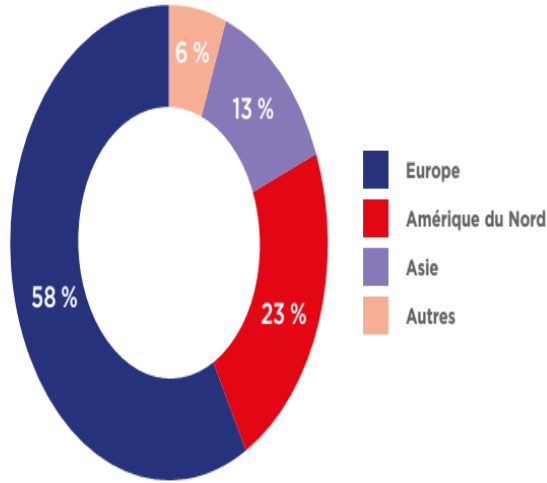
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا

سنتكلم في هذا المطلب عن انعكاسات أزمة منطقة اليورو على التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لفرنسا

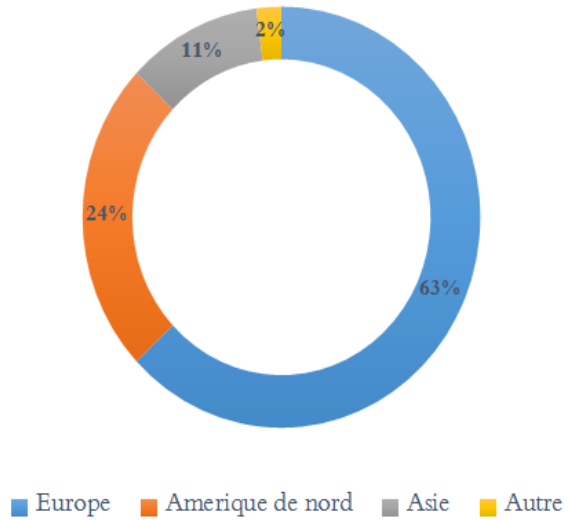
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا

رغم تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، والتي تمثل نواه الاقتصاد الأوروبي، إلا أن حوالي 58% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا العام 2017 جاءت من أوروبا، وحوالي 23% من شمال أمريكا وحوالي 13% من آسيا، و6% من دول أخرى والشكل يوضح ذلك.

الشكل رقم (30-04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا حسب القارات لسنة 2017



الشكل رقم (29-04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا حسب القارات لسنة 2007



من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- BUSINESS FRANCE, **RAPPORT SUR L'INTERNATIONALISATION DE L'ÉCONOMIE FRANÇAIS-Bilan 2017 des investissements étrangers en France**, RAPPORT ANNUEL 2017, France, 2017, p27.
- agence française pour les Investissements internationaux, **Investissements étrangers créateurs d'emploi en France, annuel 2011**, France, mars 2012, p17.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أوروبا سنة 2017 لازالت تتصدر القارات من حيث عدد مشاريعها الاستثمارية الأجنبية في فرنسا بـ 58% من إجمالي المشاريع مقابل 63% سنة 2007، وقد انخفض إجمالي عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من قارة أوروبا إلى فرنسا نظرا لتأثر الكثير من دول الإتحاد الأوروبي بصفة عامة ومنطقة اليورو بصفة خاصة بأزمة الديون السيادية الأوروبية، ونفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة لحصة أمريكا الشمالية من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لفرنسا والتي انخفضت مشاريعها الاستثمارية بنسبة ضئيلة جدا من 24% من إجمالي المشاريع العام 2007 إلى 23% من إجمالي المشاريع العام 2017، في الوقت الذي عرفت فيه عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المتأتية من كل من آسيا وباقي دول العالم إلى فرنسا ارتفاعا خلال الفترة 2007/2017.

وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، إيطاليا، وبريطانيا أصحاب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فرنسا، والجدول التالي يوضح بالتفصيل ذلك:

الجدول رقم (27-04):التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا خلال الفترة 2016/2007

الدول	عدد المشاريع										
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
الولايات المتحدة	230	182	176	234	122	156	149	139	107	121	133
ألمانيا	208	191	141	168	106	113	120	140	113	111	106
إيطاليا	96	141	84	94	64	63	46	54	56	55	25
المملكة المتحدة	89	85	81	104	42	36	36	61	39	53	69
بلجيكا	62	53	48	65	37	28	39	30	30	32	31
اليابان	65	67	58	66	35	34	38	29	24	34	34
اسبانيا	45	45	44	44	34	33	27	45	42	42	29
الصين	65	51	44	45	33	31	23	30	18	11	16
سويسرا	59	43	37	65	29	39	46	39	35	31	23
هولندا	53	36	37	35	28	24	20	26	30	23	30
سويد	44	25	21	34	21	17	26	34	21	22	32
كندا	56	43	38	38	18	23	24	28	17	18	14
النمسا	20	17	19	23	15	9	15	16	10	10	14
لوكسمبرغ	17	8	12	13	11	/	4	9	3	8	2
روسيا	6	8	8	14	09	10	5	4	2	2	1
الهند	19	11	12	15	8	9	12	12	10	10	7
فرنلندا	10	5	11	9	5	4	6	6	8	9	9
دانمارك	15	18	11	17	4	6	11	11	18	4	6
استراليا	7	/	4	5	/	/	4	5	2	5	5
ايرلندا	17	11	15	9	/	/	4	6	6	6	4
باقي الدول	155	77	61	100	64	58	43	58	48	34	34
المجموع	1298	1117	962	1197	685	693	698	782	639	641	624

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

- agence française pour les Investissements internationaux, **Investissements étrangers créateurs d'emploi en France**,annuel 2011, France ,mars 2012,p17.
- agence française pour les Investissements internationaux, **Investissements étrangers créateurs d'emploi en France**,annuel 2013, France,mars 2014,p19
- BUSINESS FRANCE, **RAPPORT SURL'INTERNATIONALISATION DE L'ÉCONOMIE FRANÇAIS-Bilan 2016 des investissements étrangers en France-**, RAPPORT ANNUEL 2016,France, 2017,p25.
- BUSINESS FRANCE, **RAPPORT SURL'INTERNATIONALISATION DE L'ÉCONOMIE FRANÇAIS-Bilan 2015 des investissements étrangers en France-**, RAPPORT ANNUEL 2015,France, 2016,p16.
- BUSINESS FRANCE, **RAPPORT SURL'INTERNATIONALISATION DE L'ÉCONOMIE FRANÇAIS-Bilan 2014 des investissements étrangers en France-**, RAPPORT ANNUEL 2014,France, 2015,p13.
- BUSINESS FRANCE, **RAPPORT SURL'INTERNATIONALISATION DE L'ÉCONOMIE FRANÇAIS-Bilan 2017 des investissements étrangers en France-**, RAPPORT ANNUEL 2017,France, 2018,p29.

لقد وصل عدد المشاريع الأجنبية المباشرة لألمانيا العام 2017 في السوق الفرنسية 208 مشروع بزيادة قدرت ب7% عن العام 2016 أين سجلت 191 مشروعاً لتحل بذلك المركز الثاني كأكبر بلد أجنبي مستثمر في فرنسا متراجعة عن المركز الأول العام 2016 لصالح الولايات المتحدة الأمريكية . حيث شكلت الاستثمارات الألمانية 16٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة لفرنسا العام 2017، وقد ساهمت ألمانيا في توفير حوالي 17٪ من مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الأجنبية بقيمة 5789 وظيفة . وتعتبر الشركات الألمانية من بين المساهمين الرئيسيين في أنشطة الإنتاج . وقد احتلت الولايات المتحدة المركز الأول ب 230 مشروع مقابل 182 مشروعاً العام 2016 وبالتالي فالمشاريع الأجنبية المباشرة لأمريكا في السوق الفرنسية العام 2017 سجلت تقدماً ب 26% مقارنة بمستواها العام 2016، وبذلك مثلت المشاريع الأمريكية الواردة لفرنسا نسبة 18% من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوافدة لفرنسا ، موفرة بذلك حوالي 7047 منصب عمل أي بنسبة 21% من مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الأجنبية . وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية: المرتبة الأولى لعدة سنوات إلا سنتي 2009، 2010، 2016 أين احتلت المركز الثاني بعد ألمانيا ، حيث وصلت حصتها سنة 2011 إلى حوالي 21% من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية في فرنسا مقارنة ب 17% و 18% سنتي 2009 و 2010 على التوالي، ويعزى هذا النمو إلى نمو قوي في الاستثمار في عدة قطاعات ، نذكر منها قطاع الطب والتكنولوجيا الحيوية والمعدات الطبية والمواد الكيميائية ومعدات البلاستيك، والسكك الحديدية ، وقد احتلت إيطاليا المركز الثالث خلال الفترة 2015-2017 ب 96 و 141 و 84 مشروع على التوالي ، وقد عرفت الاستثمارات الإيطالية في السوق الفرنسية تراجعاً العام 2017 بنحو 32% وبذلك مثلت 7% من إجمالي المشاريع الأجنبية في فرنسا، في حين سجلت حوالي 89 مشروع العام 2014 الأمر الذي جعلها تحتل المركز الرابع بعد بريطانيا ، وقد وفرت الاستثمارات الأجنبية الإيطالية في الأرض الفرنسية العام 2017 ما نحو 4% من إجمالي فرض العمل التي تخلقها الشركات الأجنبية بحوالي 1504 فرصة وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد فرص العمل التي وفرتها العام 2016 نحو 3228 فرصة عمل. ويمكن تفسير ذلك بتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الإيطالية في السوق الفرنسية العام 2017 مقارنة بسنة 2016 كما سبق ذكره، وبالحدوث عن بريطانيا فقد وصل إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية البريطانية في السوق الفرنسية سنة 2017 نحو 89 مشروع بنسبة 7% من إجمالي المشاريع الأجنبية وهذا في فرنسا وبزيادة قدرت 5% عن مستواها العام 2016 أين سجلت نحو 85 مشروع بنسبة 7.6% من إجمالي المشاريع الأجنبية وهذا يضع المملكة المتحدة البريطانية في المرتبة الرابعة ، وتحتل اليابان المرتبة الخامسة حيث تعتبر المستثمر الآسيوي الرائد في فرنسا، وقد وصل حجم استثماراتها العام 2017 حوالي 65 مشروع استثماري. وتعتبر كذلك كل من بلجيكا ، سويسرا، الصين وإسبانيا من أكبر الدول استثمارات في فرنسا بعد كل من ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وإيطاليا والجدول أعلاه يوضح ذلك.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا

ان معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تستقطبها فرنسا هي في قطاع التصنيع (الصناعات التحويلية) فقد مثلت حوالي 57% من إجمالي المشاريع سنة 2017 مقارنة ب 56% العام 2016 ، في حين كانت تسجل 61% سنة 2015 ، في حين مثلت نحو 68% من إجمالي المشاريع العام 2010، وتحليل الفترة من 2007 إلى 2017 نلاحظ أن الاستثمار في قطاع التصنيع بنسبة معتبرة لصالح قطاع الخدمات والجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

الجدول رقم (28-04): توزيع المشاريع الاستثمارية لعام خلال الفترة 2010/2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
43	44	39	/	35	38	34	32	35	37	34	القطاع الخدمي%
556	495	375	/	/	/	239	249	221	234	211	عدد مشاريع القطاع
57	56	61	/	65	62	66	68	65	63	66	القطاع الصناعي%
742	622	587	/	/	/	459	533	418	407	413	عدد مشاريع القطاع

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تقارير الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية وتقارير BUSINESS FRANCE

وقد استقطب قطاع الخدمات حوالي 43% من اجمالي المشاريع سنة 2017 مقارنة ب 44% العام 2016 ، في حين كانت تسجل 39% سنة 2015 ، وخلال هذه الفترة ارتفعت الاستثمارات الاجنبية في قطاع الخدمات ، وبالحديث عن سنة 2013 فقد سجل قطاع الخدمات حوالي 35% من اجمالي المشاريع الأجنبية ، حيث انخفض مقارنة بسنة 2012 أين كان مسجلا حوالي 38% من اجمالي المشاريع الأجنبية .

وقد انخفضت عدد مشاريع الاستثمار في قطاع التصنيع سنة 2008 بحوالي 6 مشاريع مقارنة بسنة 2007 بسبب الأزمة المالية العالمية والتي حولت المستثمرين نحو قطاع الخدمات والذي ارتفع الاستثمار فيه مسجلا حوالي 234 بزيادة قدرت 10.9% عن سنة 2007.

وبالحديث عن فروع قطاع الخدمات نجد أن أنشطة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات و الاستشارات والهندسة، التجارة والتوزيع تستقطب الحجم الأكبر من المشاريع الاستثمارية الأجنبية الواردة لفرنسا حيث استقطب مجال البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والتابع لقطاع الخدمات أكثر المشاريع في فرنسا حيث وصل عددها سنة 2017 حوالي 184 مشروع بنسبة 14% من اجمالي المشاريع ليلها الاستثمار في الاستشارة والهندسة وخدمات المؤسسات الذي يحتل المركز الثاني بنسبة 9% وبحوالي 120 مشروع ثم الاستثمار في مجال التجارة والتوزيع بنسبة 8% بحوالي 100 مشروع ، أما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية في مجال الآلات والمعدات الميكانيكية فقد مثل نحو 7% من اجمالي المشاريع ب87 مشروع في حين تمثل المواد الغذائية الزراعية وصيد الاسماك نحو 6% من اجمالي المشاريع .

وبصفة عامة يمكن القول أن المشاريع في الأنشطة كثيفة التكنولوجيا مثل البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات وكذلك الاستشارات والهندسة الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في فرنسا.

المطلب الرابع: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من فرنسا

بعد أن تطرقتا إلى واقع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا في ظل أزمة منطقة اليورو ، سنتكلم في هذا المطلب عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفرنسية في الخارج في ظل الأزمة بالاضافة إلى مخزون هذه الاستثمارات.

الفرع الأول: حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من فرنسا

وقد عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من فرنسا تحقيق ذروتها العام 2009 بنحو 100866 مليون دولار وقد تميزت الفترة قبل 2009 بنمو وزيادة معتبرة لحجم الاستثمارات الفرنسية الاجنبية المباشرة في الخارج، لتسجل الفترة بعد 2009 انخفاضا كبيرا لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من فرنسا للخارج، حيث سجلت أكبر انخفاض العام 2013 بنحو 20369 مليون دولار، وبالتالي فقد انخفضت بنحو 80% مقلنة بمستواها العام 2009 ويرجع هذا الانخفاض الكبير لعدم استقرار الاوضاع الاقتصادية لمنطقة اليورو من جهة وفرنسا من جهة أخرى، والحدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من فرنسا:

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

الجدول رقم (04-29): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من فرنسا خلال الفترة 2006/2017

الوحدة: مليون دولار

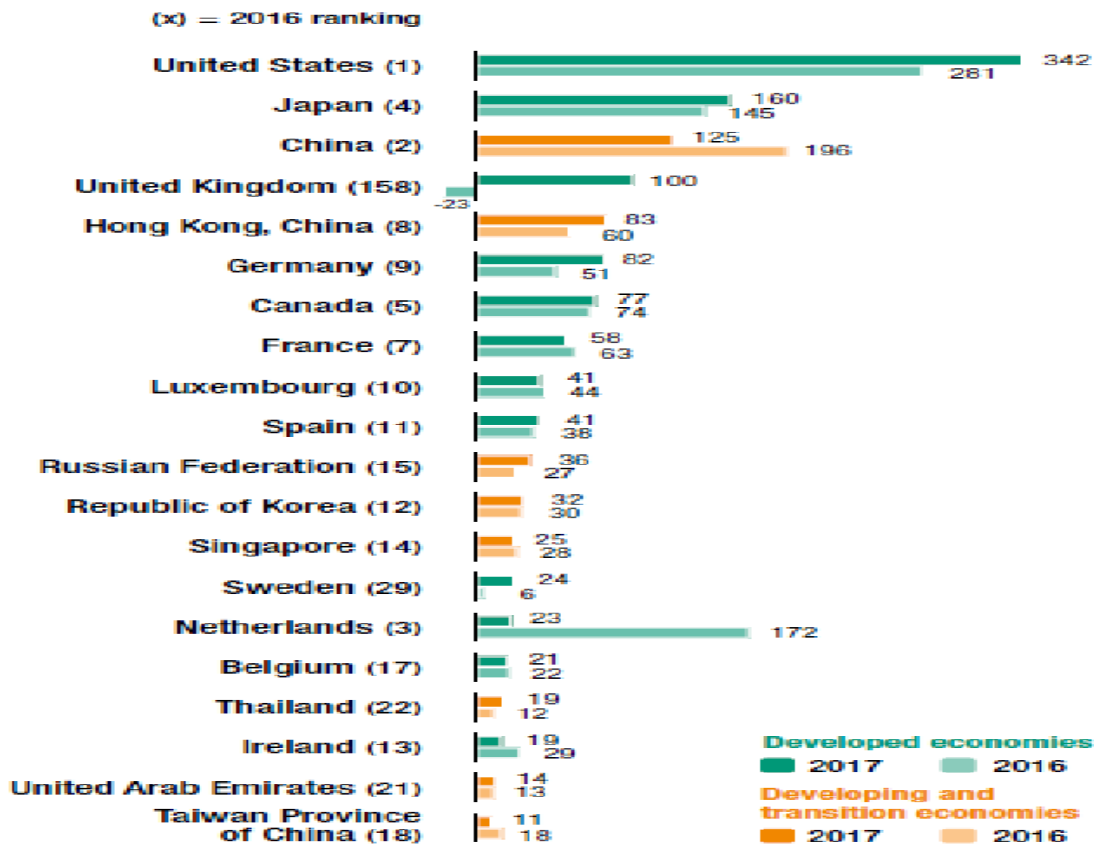
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحجم	76767	110643	103281	100866	48155	51415	35438	20369	49783	53197	63232	58116

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد

وقد عرفت الفترة من 2016/2014 نموا مستمرا لحركة الاستثمارات الأجنبية الفرنسية في الخارج، في حين سجل العام 2017 تراجعاً في هذه التدفقات بنحو 8.2%. وقد تصدرت فرنسا العام 2017 قائمة أفضل 20 دولة مستثمرة في الخارج حيث احتلت المركز الثامن متراجعة بمرتبة واحدة مقارنة بالعام 2016 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04-31): أكبر اقتصاد مستثمر في الخارج للعام 2017

الوحدة: مليار دولار



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة الاستثمار - اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ملامح تقرير الاستثمار العالمي 2018، الإمارات العربية المتحدة، جوان 2018، ص 6

وقد احتلت بريطانيا العام 2017 المرتبة الرابعة على المستوى العالمي كأكبر دولة مستثمرة في الخارج حيث تقدمت 154 مرتبة عما كانت عليه العام 2016 (المرتبة 158)، باجمالي تدفقات بلغت 100 مليار دولار العام 2017 مقارنة ب 23 مليار العام 2016 لتصدر بذلك المركز الأول في الاتحاد الأوروبي لتلحق كل من ألمانيا والتي ارتفعت التدفقات الخارجة منها ب 60% مقارنة بالعام

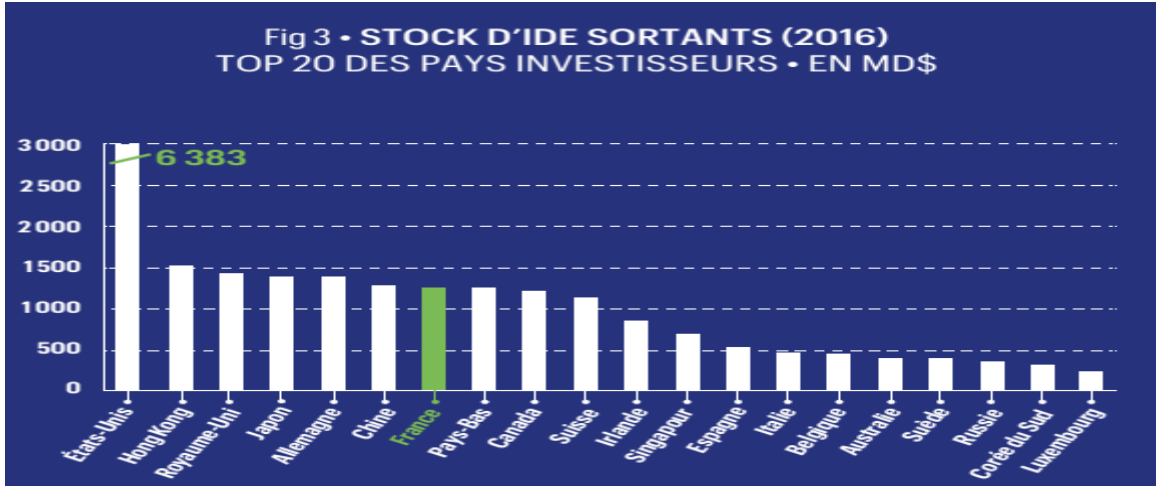
الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

2016 ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في الأرباح المعاد استثمارها والقروض الداخلية،¹ لتليها فرنسا في المركز الثالث والتي تراجعَت بمرتبة واحدة عن العام 2016 ويرجع ذلك إلى انخفاض في حجم استثماراتها العام 2017 في الخارج.

الفرع الثاني: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لفرنسا في الخارج

في الوقت الذي انخفضت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة إلى الخارج من البلدان المتقدمة بنحو 11٪ في عام 2016، نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من فرنسا بنسبة 30٪. وتعد فرنسا سابع أكبر مستثمر في العالم، حيث تمتلك مخزوناً من الاستثمار الأجنبي المباشر يصل إلى 259 مليار أورو، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04-32): مخزون الاستثمار الأجنبي في الخارج لأكثر 20 اقتصاد مستثمر



Source :BUSINESS FRANCE ,Tableau de bord de l'attractivité de la France-edition 2017-,France , 2017 ,P9

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة بـ 6383 مليار أورو، تليها كل من هونغ كونغ وبرطانيا في حين تحتل فرنسا المركز السابع كأكبر دولة تملك مخزوناً من الاستثمارات الأجنبية في العالم.

¹ - وزارة الاقتصاد- ادارة الاستثمار -، اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ملامح تقرير الاستثمار العالمي 2018، الامارات العربية المتحدة، جوان 2018، ص6

المبحث الثالث: انعكاسات خروج بريطانيا على اقتصاد الاتحاد الأوروبي والاقتصاد الفرنسي

أدى البريطانيون في 23 جوان 2016 بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي في استفتاءٍ دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون. وشارك في الاستفتاء 46,501,241 مليون ناخب، وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة 51.9 في المئة (17,410,742 مليون) مقابل 48.1 في المئة (16,141,241 مليون) لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوروبي. وقد لوحظ من خلال دراسة السلوك التصويتي للبريطانيين وجود انقسامٍ "جيلي" بين الشباب الذين صوتوا للبقاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة 73% في الفئة العمرية (18-24 سنة) وبين الفئة العمرية الأكبر سنًا (55-64 سنة) التي صوتت للخروج بنسبة 57%¹، وقد صوتت كل من إنجلترا وويلز* للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، في حين صوتت أيرلندا الشمالية واسكتلندا لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي.

أثارت نتائج الاستفتاء حالةً من الذعر في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية والعالمية، كما مثلت تحديًا لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، وهددت بتداعياتٍ سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا، وعلى الاتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه. وطُرحت أسئلةٌ حول شكل العلاقة المستقبلية التي ستربط ثاني اقتصاد في القارة الأوروبية وخامس اقتصاد في العالم بالاتحاد الأوروبي، وتأثير خروجه في مستقبل الاتحاد وقدرته على الاستمرار، بعد أن أخذت أصواتٌ تتعالى في دول أوروبية أخرى تطالب بالاستفتاء مثل البريطانيين.

المطلب الأول: أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: معاهدة لشبونة وقرار الخروج من الاتحاد الأوروبي

بعد مضي نحو نصف قرن على معاهدة روما لسنة 1957 التي أنشئت بموجها المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي ضمت ستة دول رئيسية شكلت النواة الأولى للتكتل الاقتصادي الأوروبي، ومرورا بمعاهدة ماستريخت (1992) المؤسسة للاتحاد الأوروبي، ومعاهدة امستردام (1997)، وقد تجاوزت منظمة الاتحاد الأوروبي خلال كل هذه المراحل والمحطات الكبرى، الكثير من العقبات والحواجز لتصل إلى معاهدة لشبونة² والتي أقرها قادة الاتحاد الأوروبي يوم 19 أكتوبر 2007 في العاصمة البرتغالية لشبونة، معاهدة تهدف إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد وعملية صنع القرار فيه، وتحل محل الدستور الأوروبي الذي رفضته فرنسا وهولندا سابقا عام 2005. ووقع رؤساء دول الاتحاد الأوروبي وحكوماته الـ27 أو ممثلون عنهم المعاهدة الإصلاحية، على أن يتم التصديق عليها في كل دولة أوروبية على حدة، وكان من المؤمل أن تصبح المعاهدة سارية المفعول بحلول جانفي 2009، إلا أن ذلك تأخر حتى الأول من ديسمبر من العام نفسه إذ دخلت حيز التنفيذ³.

لقد أدخلت معاهدة لشبونة تعديلات عديدة على النصوص التي تتيح للاتحاد العمل و التحرك بفعالية وبسهولة أكثر، وأصبحت مؤسسات الاتحاد الرئيسية لصنع القرار الأوروبي تتشكل من المجلس الأوروبي، الذي يعتبر السلطة السياسية الرئيسية والذي يضم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، كما أتاحت معاهدة لشبونة أيضا فرصة جديدة لتعزيز

¹- وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، جوان 2016، ص.1.

* تتكون المملكة المتحدة البريطانية من إنجلترا، ويلز، أيرلندا الشمالية واسكتلندا.

²- محمد ابركان، الاتحاد الأوروبي.. من التكتل والاندماج إلى الضعف والتفكك، صحيفة دليل الريف، المغرب، 27 جوان 2016، ص.174.

³- موسوعة الجزيرة، معاهدة لشبونة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: [HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/](http://www.aljazeera.net)، أطلع عليها يوم: 2018/10/30 الساعة 15:11.

صلاحيات البرلمان الأوروبي، باعتباره المؤسسة المنتخبة من قبل مواطني كل بلد، خصوصا في النواحي الرقابية والتشريعية كالسياسة الزراعية المشتركة وقضايا الموازنة، ومن أهم مهامه أيضا، انتخاب رئيس المفوضية بناء على اقتراح المجلس الأوروبي، كما كما عززت كذلك سلطة المفوضية الأوروبية وخصوصا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك. بالإضافة إلى مؤسسة مجلس الاتحاد الأوروبي، الذي يتكون من وزراء من الحكومات الوطنية للدول الأعضاء والذي يعتبر الجهة الرئيسية لاتخاذ القرار القرار داخل الاتحاد، ويشارك البرلمان الأوروبي مسؤولية إصدار قوانين الاتحاد الأوروبي، وأفسحت المجال أيضا أمام "المواطن الأوروبي" للمشاركة في عمل الاتحاد، بحيث تمت الموافقة على إدخال آلية لتدخل "المواطن الأوروبي" لتحقيق ذلك، تعتمد على توقيع مليون مواطن أوروبي لدعوة المفوضية لتقديم ملتمس أو اقتراح في مجال التشريع للبرلمان حول قضية محددة، كما تضم أيضا البنية المؤسسية للاتحاد، هيأت ثانوية رقابية واستشارية لا تقل أهمية عن المؤسسات الرئيسية، كمحكمة العدل الأوروبية الأوروبية والبنك المركزي للاستثمار وغيرها.¹

وقد نصت معاهدة لشبونة على:²

- حقوق موسعة لبرلمانات الدول الأعضاء.
 - سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود والقضايا المرتبطة بالانحسار الحراري.
 - إعطاء منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي صلاحيات أوسع مما عليه الآن.
 - ترأس دولة أوروبية الاتحاد مدة سنتين ونصف السنة، عوض الرئاسة بالمنابذة التي تستمر نصف عام.
- وتهدف معاهدة لشبونة إلى إيجاد منصب رئيس طويل الأجل للمجلس الأوروبي، وتعزيز اتفاقية للدفاع المشترك.
- وقد حصلت دول أوروبية عبر المعاهدة على امتيازات خاصة، حيث ضمنت بلغاريا حق كتابة اسم العملة الأوروبية بلغتها الخاصة، وحصلت إيطاليا على مقعد إضافي في البرلمان الأوروبي.
- ورفض الإيرلنديون في يونيو/حزيران 2008 معاهدة لشبونة الأوروبية بنسبة 53.4% مقابل 46.6%، قبل أن يوافقوا عليها في استفتاء جرى أواخر 2009.

وقد نصت أيضا معاهدات الاتحاد الأوروبي على آلية قانونية تنظم انسحاب أعضائه منه، وأدرجتها في "بند الانسحاب" من "المادة 50" في "معاهدة لشبونة". وتحدد "المادة 50" من معاهدة لشبونة سبل انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل طوعي ومن طرف واحد "وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها". وهو حق للأعضاء لا يتطلب استخدامه تقديم أي تبرير له، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا التي قررت -بناء على استفتاء شعبي نظمته يوم 23 يونيو/حزيران 2016- الانسحاب من الاتحاد. وبموجب "المادة 50" في معاهدة لشبونة؛ يترتب على الدولة التي تنحسب من الاتحاد الأوروبي ما يلي:³

1. التفاوض بشأن "اتفاق انسحاب" يقره مجلس الاتحاد الأوروبي (يضم الدول الأعضاء الـ28) ب"الأغلبية المؤهلة" (تحددها المادة 3/238- ب من "معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي") بعد موافقة البرلمان الأوروبي، وذلك بعد إخطار الدولة المنسحبة للاتحاد بعزمها مغادرته.

¹- محمد ابركان، مرجع سابق، ص174.

²- موسوعة الجزيرة، معاهدة لشبونة، مرجع سابق.

³- موسوعة الجزيرة، ماذا تعني المادة 50 من معاهدة لشبونة؟، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: [HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/](http://www.aljazeera.net)، أطلع عليه يوم 2018/10/30، على الساعة 16:00.

2. ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدولة المنسحبة اعتباراً من تاريخ دخول "اتفاق الانسحاب" حيز التنفيذ، أو بعد سنتين من تسلم الاتحاد رسمياً قرار الانسحاب إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق في هذه الأثناء. وبوسع الاتحاد والدولة المنسحبة منه أن يقررا تمديد هذه المهلة بالتوافق بينهما، بشرط تصويت دول الاتحاد على ذلك بـ"الإجماع".

3. يجب أن يتفاوض الاتحاد مع الدولة المنسحبة للتوصل إلى اتفاق يحدد ترتيبات انسحابها، مع الوضع في الاعتبار البحث عن "إطار" لعلاقتها المستقبلية بالاتحاد. ويُجرى هذا التفاوض وفقاً للمادة 218 (3) من "معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي". لا يحق للدولة المنسحبة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتصلة بها والتي يجرمها الاتحاد بشأن انسحابها.

5. وتنص المادة 50 أيضاً على أن أي اتفاق لخروج أي دولة من عضوية الاتحاد يجب أن تحظى "بأغلبية مشروطة" (أي بأكثرية من الدول الأعضاء الـ 27 المتبقين في الاتحاد الأوروبي مما يمثل 65 بالمئة من سكان دول الاتحاد) وكذلك بتأييد نواب الأوروبي. وتتطرق الفقرة الخامسة من المادة 50 إلى إمكانية عودة الدولة التي قررت الخروج من الاتحاد الأوروبي إلى عضوية الاتحاد.¹

بعد أن صوت البريطانيون - بأغلبية ضئيلة - في العام الماضي في استفتاء عام لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، يحق للحكومة البريطانية أن تقرر الموعد الذي تريد أن تحيط به المجلس الأوروبي علماً بقرارها الخروج. وكانت رئيسة الحكومة تيريزا ماي قد أعلنت نيتها تفعيل المادة 50 بنهاية مارس 2017، بعد أن حاججت بأنها لا تريد الإسراع في عملية الانسحاب قبل أن يتم الاتفاق على الأهداف التي تريد بريطانيا تحقيقها في مفاوضات الخروج.

¹BBC عربية، "بريكسيت": ما الذي تعنيه المادة 50 من معاهدة لشبونة؟، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/world-39328654>، نشرت يوم: 20 مارس 2017، أطلع عليها يوم 2010/10/30 على الساعة 16:14.

- في 8 ديسمبر 2017: أعلن رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر وتيريزا ماي عن توصلهما إلى اتفاق أولي حول الملفات الثلاث الأهم في الانفصال: التسوية المالية، وحقوق المواطنين الأوروبيين في بريطانيا، ومسألة الحدود بين إيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة، والجمهورية الإيرلندية العضو في الاتحاد الأوروبي.
- 6 جويلية 2018: أعلنت تيريزا ماي من مقرها الصيفي في تشيكرز في شمال غرب لندن، عن خطتها بشأن العلاقة التجارية مع الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد بريكست: الحفاظ على المبادلات الزراعية والصناعية من خلال خلق "منطقة تجارة حرة" مع الدول الأعضاء الـ 27 في الاتحاد، ووضع "نموذج جمركي جديد". ونتيجة لهذا الموقف المرن الذي اتخذته الحكومة البريطانية، استقال اثنان من أبرز وزرائها، هما وزير بريكست ديفيد ديفيس الذي استبدل بالمناهض لأوروبا دومينيك راب، ووزير الخارجية بوريس جونسون الذي خلفه جيريمي هانت.
- في 13 نوفمبر 2018: أعلنت الحكومة البريطانية أن المفاوضات البريطانيين والأوروبيين توصلوا أخيراً إلى مشروع اتفاق تقني، متضمناً فترة انتقالية.
- 14 نوفمبر 2018: وافق مجلس الوزراء البريطاني على مشروع الاتفاق، لكن أربع أعضاء من الحكومة استقالوا من بينهم دومينيك راب.
- 22 نوفمبر 2018: أعلن رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك أن الاتحاد الأوروبي وبريطانيا توصلا إلى مشروع اتفاق بشأن الروابط في مرحلة ما بعد بريكست والذي اتخذ شكل "إعلان سياسي".
- 25 نوفمبر 2018: جرت الموافقة على الإعلان السياسي وعلى اتفاق الخروج خلال قمة أوروبية. ويحسم الاتفاق خصوصاً مسألة قيمة الفاتورة التي على لندن دفعها للاتحاد الأوروبي وتتراوح قيمتها بين 40 و50 مليار أورو. كذلك، يتضمن الاتفاق خطة "شبكة الأمان" التي تنصّ على منح إيرلندا الشمالية وضماً خاصاً لتفادي تشكّل حدود فعلية مع جارتها إيرلندا، وذلك كملاذ أخير. دعت تيريزا ماي النواب البريطانيين إلى دعم اتفاق الخروج الذي توصلت إليه مع الأوروبيين في تصويت برلماني في 11 ديسمبر 2018¹.
- 10 ديسمبر 2018: المحكمة الأوروبية العليا تعطي بريطانيا خيار التراجع عن بريكست.
- 12 ديسمبر 2018: الحزب الحاكم يصوت على حجب الثقة عن رئيسة الوزراء².
- 12 ديسمبر 2018: فازت تيريزا ماي في تصويت منح الثقة لحكومتها بناء على طلب نواب من حزبا مناهضين لاتفاق الخروج، لتنال ماي 200 صوت مقابل 117 ضدها.
- في 15 جانفي 2019: صوت النواب بغالبية ساحقة على رفض اتفاق بريكست. ورفض 432 منهم مقابل 202 الاتفاق الذي توصلت إليه ماي مع الاتحاد الأوروبي. كما قدم زعيم المعارضة العمالية جيريمي كوربن مذكرة لحجب الثقة عن الحكومة.
- من جهة أخرى، اعتبر الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء أن رفض البرلمان البريطاني للاتفاق المبرم بين لندن وبروكسل حول بريكست يزيد من مخاطر خروج بريطانيا من التكتل بدون اتفاق.
- 29 مارس 2019: موعد الخروج من الاتحاد الأوروبي.

1- أ.ف.ب، بالتفاصيل: هذه أبرز مراحل بريكست من الاستفتاء إلى تصويت البرلمان... وردود الفعل الأوروبية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<https://www.annahar.com/article/>، نشرت يوم 16 جانفي 2019، على الساعة: 14:50، أطلع عليه يوم: 2019/02/20 على الساعة 18:45.

²- قناة العربية، خطوات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/>، نشرت يوم 16 ديسمبر 2018، على الساعة

13:33 بتوقيت غرينتش، اطلع عليه يوم 2019/02/18 على الساعة 17:47.

الفرع الثاني: العلاقات البريطانية - الأوروبية:

وبعد انضمام دام 43 عاما بين بريطانيا والاتحاد الاوربي ، من 1 جوان 1973 الى 24 – جوان 2016 تم الانفصال رسميا عن الاتحاد الاوربي، اذ دخلت بريطانيا مرحلة جديدة في تاريخها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعية، هي مرحلة بريكست. وتعد بريطانيا إحدى الأعمدة الرئيسة في الاتحاد الأوروبي، وخامس اقتصاد عالمي، ومركز أوروبا المالي، وصاحبة أكبر نصيب من الاستثمارات الأوروبية المباشرة. وحصلت بريطانيا على امتيازات كثيرة، وهي ضمن الاتحاد، ففي المجال الاقتصادي تميزت السلع السلع البريطانية بسهولة تنقلها ضمن دول الاتحاد، وسهولة تنقل خطوط الطيران ضمنها أيضا، وهناك أكثر من نصف مليون شخص بريطاني يعملون بمؤسسات دول الاتحاد، و الاحتفاظ بعملة الجنيه الاسترليني، وعدم التعامل بالعملة الأوروبية اليورو، ومع كل هذه الامتيازات الا ان الرغبة بالانفصال موجودة. وتميزت العلاقات البريطانية – الأوروبية قبل الانفصال بحالة بحالة "عدم الارتياح المتبادل"، القائمة على تاريخٍ طويلٍ من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والدول الأوروبية، وخصوصاً مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد: ألمانيا وفرنسا، اذ لم تكن بريطانيا متحمسة يوماً لعملية التكامل والاندماج الأوروبي. وكان لهذا الانفصال اثار اقتصادية على الطرف البريطاني والطرف الاوربي ، فان بريطانيا فقدت كل امتيازات العضوية الكاملة في حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريف جمركية لأكثر سوق في العالم، السوق الأوروبية الموحدة، التي تضم 500 مليون شخص، بحجم ناتج إجمالي يصل إلي 18 تريليون يورو، وفقدت التبعية لاتفاقات التبادل التجاري مع 53 دولة، اذ كانت ترتبط باتفاقات تجارة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك كندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والمكسيك، وستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة لتحصيل الامتيازات التجارية ذاتها. ومن جهة اخرى تفاوض بريطانيا للوصول إلى السوق الأوروبية المشتركة لتسويق صناعات الخدمات لديها، في حين تتمتع الشركات المصنعة في الاتحاد الأوروبي تلقائيا بحقوق تكاد تكون غير محدودة لبيع ما ترغب في بيعه أيا كان في بريطانيا بموجب القواعد العالمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية. وبريطانيا سوف تكون بحاجة إلى اتفاق شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي على غرار الاتفاقات التي تم التفاوض عليها مع سويسرا و النرويج، الكيانين الاقتصاديين الكبيرين الوحيدين خارج الاتحاد الأوروبي.¹

ومن منظور الاتحاد الأوروبي، فإن شروط أي اتفاق مع بريطانيا لا بد أن لا تقل صرامة عن تلك الواردة في اتفاقات الشركة القائمة. ذلك أن منح بريطانيا شروطاً أسهل من شأنه أن يفرض على الفور تنازلات مماثلة لسويسرا والنرويج. وإذا حصلت بريطانيا، على أي امتياز خاص، فإن ذلك سيفرغ أعضاء آخرين تعوزهم الحماسة إلى التهديد بالخروج من الاتحاد الأوروبي والمطالبة بإعادة التفاوض، والمحصلة.

الفرع الثالث: أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

هناك مجموعة من الأسباب دفعت بريطانيا نحو اتخاذ مثل ذلك القرار هي:

1. الهجرة الأوروبية إلى بريطانيا: وهي أهم أسباب الصراخ البريطاني في وجه أوروبا، فالأرقام الرسمية تؤكد تدفق 286 ألف أوروبي إلى سوق العمل البريطاني واستفادتهم من نظام الإعلانات الاجتماعية، وكان ديفيد كامبرون يسعى إلى تعديل القواعد

¹-شذى خليل، الاثر الاقتصادي لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، مركز الوباد للبحوث والدراسات الاستراتيجية،

مقال منشور على الموقع الالكتروني: <http://rawabcenter.com/archives/44880>، نشرت يوم 2017/04/19، أطلع عليها يوم 2018/10/30، على الساعة 16:33.

- المرتبطة بالهجرة، ولكن كانت دائماً تقابل برفض أوروبي، لأن بند حرية انتقال الأفراد في اتفاقية شينجن تعد واحداً من أهم بنود النادى الأوروبى، هذا فضلاً عن التذمر البريطانى من العمالة الأوروبية.
2. التذمر من الرسوم الأوروبية: الاتحاد الأوروبى كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسوماً على الدول المنضمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية وتعافيه، لكن بريطانيا التى تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز فى موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التى تثقل كاهل خزنتها التى يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترليني يومياً¹.
3. الافتقار إلى الديمقراطية: بعض البريطانيين وهم الذين صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبى يرون أن نظام الاتحاد يفتقر إلى الديمقراطية المعمول لها فى النظام البريطانى ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة التى يحق لها وضع مشاريع قوانين على البرلمان الأوروبى المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.
4. إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة: فى ظل التحديات الجيوسياسية التى تحيط بالاتحاد الأوروبى، فإن فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة تأتى فى الأذهان، خاصة للتصدى لروسيا وغيرها، وهذا ما اعتبرته بريطانيا نوعاً من التهديدات، فضلاً عن استعادة وضع الكتلة فى السياسة الخارجية على مستوى العالم، مع الأخذ بالاعتبار أن بريطانيا إلى جانب فرنسا هما أكبر قوتين عسكريتين فى الكتلة وهو ما يثير مخاوف من المشاركة الأكبر لهما.
5. التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية: فخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى يحرر الجسم القضائى من أحكام القيود القانونية، خاصة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث تصبح أحكامها غير ملزمة للمحكمة العليا البريطانية.
6. أزمة اللاجئين: والتى بدأت تهد كاهل الحكومة البريطانية وتشكل عبئاً كبيراً عليها.²
7. الخوف من الإرهاب: زيادة الهجمات الإرهابية فى بعض الدول الأوروبية مؤخراً دفعت المواطن البريطانى إلى التفكير فى أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبى سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، وهو ما قد يحد حركة المواطنين الأوروبيين، ومن ثم يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا.
8. المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد :
- استطاع قادة سياسيون فى معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى التأثير على المواطنين البسطاء، وخلق فزاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وتصوير الأمر على أنه يهدد بفتح حدودها لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حالياً إلى الدول الأوروبية.
9. تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو الـ(19) على مجريات اتخاذ القرار فى الاتحاد الأوروبى: إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذى رفضت بريطانيا الدخول فيه، أصبح محور اتخاذ القرار فى الاتحاد الأوروبى، وأصبحت جميع القرارات

¹- حملاوي سكيينة، انعكاسات الازمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الاقليمية دراسة حالة الاتحاد الاوروبى -أزمة اليورو- أطروحة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص254.

²-فاطمة شوقي، 6 أسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى.. أهمها الهجرة الأوروبية.. أزمة اللاجئين.. إنشاء قوة عسكرية موحدة للتصدى لروسيا وغيرها.. افتقار الاتحاد للديمقراطية.. والتذمر من رسوم أوروبا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.youm7.com/> ، نشرت يوم 24 يونيو 2016 ، على الساعة 01:25 ، أطلع عليه يوم 2018/10/29 على الساعة 20:00.

تتطلب تفاوضاً من قبل أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة.¹

10. التوفير المالي للصحة والتعليم: هذا السبب مترتب على التخلص من أعباء استقبال المهاجرين عبر الحدود، الذي أسهم في تصديقه مئات المطويات التي وزعت بالبريد أو على نواصي الشوارع، التي توقعت توفير 350 مليون جنيه إسترليني (480 مليون دولار) أسبوعياً لحساب الخزينة البريطانية، وهو مبلغ كاف لبناء مستشفى. كما أن المبلغ نفسه يعادل نصف ميزانية التعليم في إنجلترا، مع اقتراحات من معسكر المعارضين للبقاء بتوظيف تلك الأموال في البحث العلمي والصناعات الجديدة.

11. التجارة الحرة: قدّم معسكر المعارضين للبقاء تصوراً عن أوضاع التجارة عقب الخروج، كانت سبباً كافياً لدى المواطن البريطاني إلى توقع الأفضل، حيث يتصور المواطن البريطاني أن الرحيل سيمكن بلاده من إقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي دون خضوعها لقوانين الاتحاد، حيث يمكنها عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين، بالإضافة لمساعي إقامة منطقة تجارة حرة.

12. النفوذ الدولي: يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الاتحاد ستمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية. ومن أشهر الدعاة لهذا النفوذ بوريس جونسون، الذي قال في المناظرة الأخيرة التي نظمتها هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، "حان الوقت لاستعادة بريطانيا السيطرة الكاملة، فضلاً عن مبالغ مالية كبيرة ستستردها، وسيكون لها القرار الكامل بخصوص سياستها التجارية، ونظامها التشريعي".

13. الكلمة الأولى للتشريعات الوطنية: الناخب البريطاني أصبح على قناعة بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيعطي من صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية، وهو ما سيساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن.

توقعات الناخب البريطاني بمنح صلاحيات وسلطات أكبر للبرلمان البريطاني، جعلته يتأمل خيراً على الأصدقاء كافة، خاصة أن بعض القوانين الداخلية في حاجة إلى تغيير، لكنها تتعارض مع قوانين الاتحاد الأوروبي ما يحول دون إقرارها.

وكانت صحيفة "ذا صن" البريطانية، وهي الأكثر مبيعاً في البلاد، دعت المواطنين، الأحد الماضي، إلى التصويت بالخروج من الاتحاد الأوروبي، قائلة: إن الاتحاد الأوروبي "قيّد بريطانيا بملايين القوانين واللوائح، ويحلها المليارات السنوية كرسوم عضوية، ومحاكمه تطغى على محاكمنا وعلى حكومتنا.. إذا لم نصوت بالمغادرة يوم الخميس، كل هذا سيصبح أسوأ. وخطر البقاء أكبر بكثير".²

14. التحديات الاقتصادية والازمة العالمية: خلال العقد المنصرم عاشت الاقتصادات الكبرى أزمة مالية واقتصادية ثقيلة وما زالت تبعاتها تؤثر حتى الآن، طريقة تعامل المؤسسات الكبرى ورأسمو السياسات المالية حول العالم شابهها الكثير من عدم الكفاءة. فشل الاتحاد الأوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل بالبنك المركزي الأوروبي (ECB)، في حل معضلات هيكلية في

¹- أحمد بوخريص، خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=50120>، نشرت يوم 2017/10/17، أطلع عليها يوم 2018/10/29 على الساعة 20:11.

²- الخليج أونلاين، 8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الإتحاد الأوروبي، لندن، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://alkhaleeonline.net>، نشرت يوم 2016/06/24 على الساعة 17:15، أطلع عليها يوم 2018/10/29 على الساعة 20:24.

الاقتصادات الأوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولاً إلى اعتماد الفائدة السلبية وال فشل في الوصول إلى أهداف نمو أسعار المستهلكين (التضخم) إلى مستويات 2%. كل هذا جعل الجميع أمام استحراق المسألة القاسية من قبل مجتمعاتها.

15. التفاوت في الأداء الاقتصادي: حين فشل الاتحاد الأوروبي في تمكين الدول الصغيرة أو ما يسمى بـ"الأسواق الطرفية" في بولندا وقبرص وهنغاريا واليونان وإلى حد ما في أيرلندا والبرتغال من تحقيق معدلات نمو اقتصادي نموذجي دفع أعداد ضخمة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف في أوروبا الغربية الثرية وبالأخص بريطانيا بسبب برامج الضمان الاجتماعي السخية جداً. من جانب آخر كيف يمكن أن يتشارك الألمان الكادحين مع القبرصيين الكسالى في عملة واحدة وسياسة مالية واحدة؟ هذا غير منصف بالمرّة. هذا التفاوت تسبب في تفاوت في التعامل، جميعاً شاهد كيف تعرضت اليونان كأمة وتاريخ إلى إذلال غير مسبوق بين فبراير وأغسطس 2015 من أجل حفنة من المساعدات المالية. لا أحد يطمح بمثل هكذا معاملة. **المثاق السويدي**: سويسرا بلد ليس عضواً في الاتحاد الأوروبي لكنها تملك معدلات نمو اقتصادي ونتاجاً إجمالياً محلياً أفضل من المملكة المتحدة ومعدلات بطالة أقل من المملكة المتحدة وعملة أقوى من الجنيه الأسترليني. يقول الناخب البريطاني: حسناً لنجرب النموذج السويدي!¹

المطلب الثاني: التداعيات المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الأوروبي والفرنسي

مثّلت نتائج الاستفتاء صدمةً بالنسبة إلى الكثيرين، وبدأت تداعيات الخروج تتفاعل على المستوى الاقتصادي فور صدور النتائج؛ إذ فقدت العملة البريطانية أكثر من 10% من قيمتها خلال يوم واحد، بينما شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوروبية، خاصة بورصة لندن، حالة من الفوضى بعد إعلان نتائج الاستفتاء.²

الفرع الأول: توفير تكاليف العضوية في الاتحاد الأوروبي

شكلت هذه النقطة أحد أهم نقاط القوة التي طرحها مؤيدو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والمتمثلة بتوفير الالتزامات المالية التي تترتب على بريطانيا نتيجة لبقائها في الاتحاد الأوروبي؛ إذ يقدر أن بريطانيا تنفق ما نسبته 11% من إجمالي الناتج المحلي لها (ما يقدر بنحو 200 مليار جنيه أسترليني) كتكاليف مباشرة وغير مباشرة لوجودها ضمن الاتحاد الأوروبي، وتشمل هذه التكاليف:³

1. التكاليف المباشرة: المتمثلة في مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي، التي تقدر بنحو 1.25% من إجمالي الناتج المحلي البريطاني، حيث بلغ صافي ما دفعته بريطانيا في عام 2015 للاتحاد الأوروبي حوالي 8.6 مليار جنيه أسترليني، وهو ما يمثل 12% من ميزانية الاتحاد الأوروبي. ويُتوقع أن يؤدي خروج بريطانيا إلى توفير هذه النفقات لدعم الخدمات الصحية التي تعاني ضغطاً كبيراً في ظل تقلص الميزانية المخصصة لها، ويقدر أن توفير تكاليف مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي يشكل 7% مما تنفقه الدولة على قطاع الخدمات الصحية. ومن ناحية أخرى ستؤثر خسارة الاتحاد الأوروبي لـ 12% من ميزانيته في

¹-صفاء النعيمي، 9 أسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، CNBC عربية، لندن، [/HTTPS://WWW.CNBC.COM/](https://www.cnbc.com) نشرت يوم 2016/06/24، على الساعة 16:21، أطلع عليها يوم 2018/10/29 على الساعة 20:44.

²-وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي، مرجع سابق، ص.3.

³- مركز الإمارات للسياسات، التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وحدة الدراسات الأوروبية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 26 جوان 2016، ص ص 2-3.

مشروعات مؤسساته، ويُتوقع أن تتأثر المساعدات الأوروبية المقدمة إلى الدول النامية، كما يتوقع تقليص النفقات التي يخصصها الاتحاد لمساعدة اللاجئين والمهاجرين.

2. التكاليف غير المباشرة؛ وتشمل التكاليف المترتبة على بريطانيا بسبب امتثالها لتشريعات الاتحاد الأوروبي؛ مثل تشريعات قوانين العمل، والقيود المالية، والسياسات الزراعية الأوروبية المشتركة أو ما يعرف بالـ CAP، وأيضا التكاليف المترتبة على ازدياد البطالة بين صفوف البريطانيين بسبب المهاجرين الأوروبيين، وتكاليف أخرى مثل مكافحة الاحتيال والفساد والهدر. ويبلغ مجموع هذه التكاليف نحو 9.75% من إجمالي الناتج المحلي البريطاني.

غير أنه من غير الواضح تماما فيما إذا كان توفير التكاليف المباشرة وغير المباشرة لبقاء بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي سيسهم في دعم الاقتصاد البريطاني، أو فيما إذا كان سيؤثر سلبيا أو إيجابيا في الاتحاد الأوروبي نفسه على المدى الطويل.

الفرع الثاني : تداعيات الخروج على التجارة الخارجية

يشكل الاقتصاد البريطاني حوالي 15% من اقتصاد الاتحاد الأوروبي، وتبلغ الصادرات البريطانية حوالي 20% من صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الخارج (دون احتساب الصادرات البنينة بين دول الاتحاد الأوروبي).¹ وقد شكلت التجارة مع الاتحاد الأوروبي 44.6% من إجمالي صادرات المملكة المتحدة من السلع والخدمات و 53.2% من وارداتها من السلع والخدمات في عام 2014،² كما هو مبين في الشكل والذي يوضح التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

وفي حالة انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي ستكون هذه التبادلات التجارية أمام ضرائب جديدة ورسوم جمركية.³ فمن المعروف أنه لا توجد تعرفه جمركية على حركة مرور البضائع والمبيعات بين دول الاتحاد، وسيؤثر خروج بريطانيا بشدة في تجارتها مع الاتحاد، في حال لم تتوصل معه إلى علاقة خاصة تمنحها ميزات تجارية، مع الأخذ في الاعتبار أن انفصال بريطانيا عن الاتحاد سيستغرق في حده الأدنى عامين وفقا للمادة 50 من معاهدة لشبونة.⁴

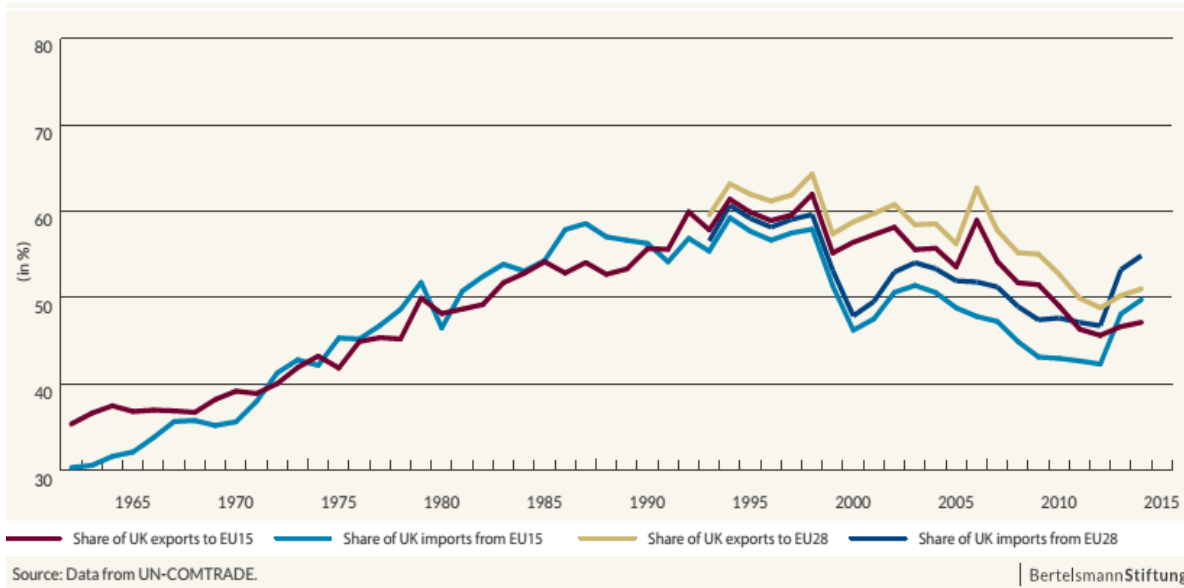
¹ - مركز الإمارات للسياسات، مرجع سابق، ص 3.

² - JAMES K. JACKSON, SHAYERAH ILIAS AKHTAR, DEREK E. MIX, ECONOMIC IMPLICATIONS OF A UNITED KINGDOM EXIT FROM THE EUROPEAN UNION, CONGRESSIONAL RESEARCH SERVICE, 14/06/2016, P3.

³ - قناة العالم، الربحون والخاسرون من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/>، نشرت يوم 2016/06/26 على الساعة: 06:18، أطلع عليها يوم 2018/10/30 على الساعة 06:00.

⁴ - مركز الإمارات للسياسات، مرجع سابق، ص 3.

شكل رقم(04-34) : التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا



Source : GLOBAL ECONOMIC DYNAMIC, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union, <https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/publications/publication/did/costs-and-benefits-of-a-united-kingdom-exit-from-the-european-union/>, p17.

ظهر اتجاه إيجابي في العلاقات التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي قبل انضمام المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي ففي عام 1962 ، كانت النسبة المئوية لصادرات المملكة المتحدة إلى دول الاتحاد الأوروبي 35٪ لترتفع في عام 1973 إلى 42٪ ، وهذا الاتجاه الإيجابي كان أقوى من جانب الاستيراد ، حيث ارتفعت النسبة المئوية لمعدل واردات المملكة المتحدة من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 13 نقطة مئوية بين عامي 1962 و 1973 من حوالي 30٪ إلى حوالي 43٪. استمر هذا الاتجاه الإيجابي بعد انضمام المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي. بين عامي 1973 و 1990 ، تعمقت العلاقات التجارية بين المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى إلى أبعد من ذلك. ارتفعت كل من معدلات التصدير والاستيراد في المملكة المتحدة إلى حوالي 60٪ خلال هذه الفترة الزمنية.

وفي نهاية التسعينات ، حدث انخفاض كبير في حصة كل من الواردات والصادرات ، ولكن الواردات كانت أكثر تأثراً بسبب انخفاض القدرة التنافسية في أوروبا مقارنة بالمشاركين الجدد في التقسيم الدولي للعمل (الصين). وبعد ذلك حدث انتعاش طفيف ، لكن معدل التصدير انخفض بعد ذلك بنحو 10 نقاط مئوية في أعقاب الأزمة المالية. حيث انخفضت التجارة الخارجية لبريطانيا مع أعضاء الاتحاد الأوروبي بنسبة أكبر مقارنة مع بقية دول العالم نتيجة للأزمة الشديدة والمستمرة في العديد من دول منطقة اليورو. وقد عرف هذا الاتجاه السلبي انتعاشاً طفيفاً منذ عام 2013 ، سواء في معدلات الاستيراد والتصدير.

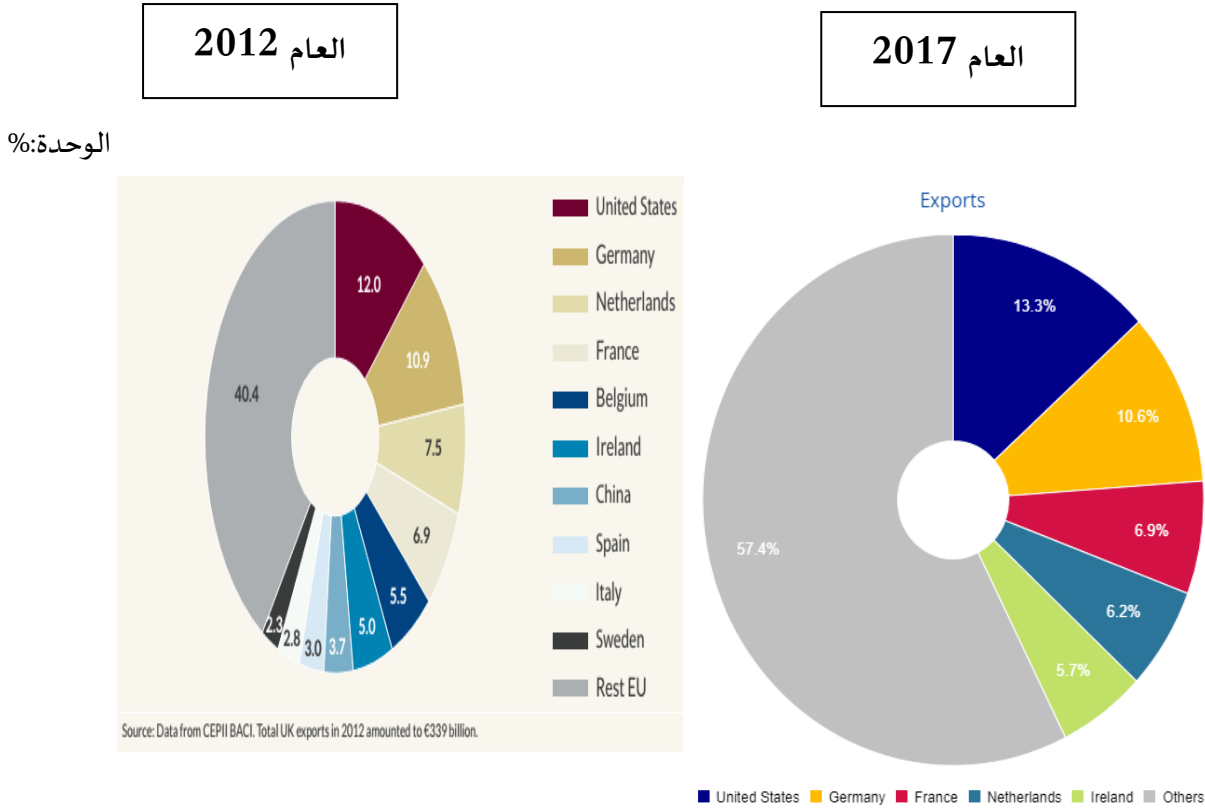
باختصار ، يمكننا أن نرى أن تجارة المملكة المتحدة هي موجهة بشكل كبير نحو الاتحاد الأوروبي. فأكثر من 50٪ من صادراتها هي إلى الاتحاد الأوروبي ، وأكثر من 50٪ من الواردات تأتي من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

ويوضح الشكل أدناه أهم وجهات تصدير لبريطانيا ، حيث بلغ حجم التصدير في عام 2012 حوالي 340 مليار يورو. ذهب ما يقرب من 60٪ من هذه الصادرات إلى أكبر 10 شركاء تجاريين في المملكة المتحدة. وبالتالي فهيكل الصادرات في المملكة

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

المتحدة غير متنوع ، حيث تمثل الولايات المتحدة الوجهة الأولى للتصدير بنسبة 12٪ من الصادرات. تليها ألمانيا بنحو 11٪ من الصادرات ، لتليها الصادرات إلى كل من هولندا ، فرنسا ، بلجيكا وإيرلندا. وتحتل الصين المرتبة السابعة مع أقل من 4٪ من إجمالي الصادرات، وبناءً على المعطيات المتوفرة لدينا يتضح أنه من بين أكبر 10 شركاء تجاريين في المملكة المتحدة، يوجد اثنان فقط من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: الولايات المتحدة والصين.

الشكل رقم (04-35): أهم وجهات تصدير لبريطانيا



Source : GLOBAL ECONOMIC DYNAMIC, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union,

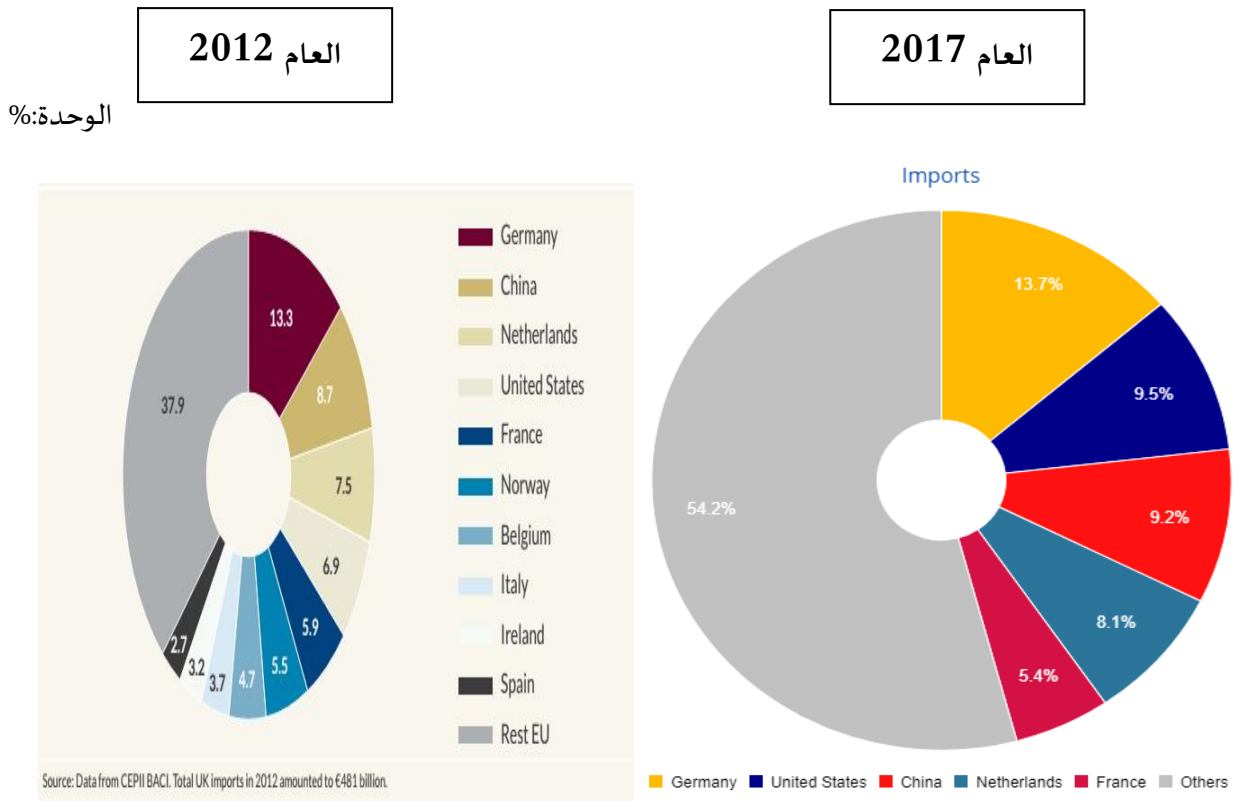
<https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/publications/publication/did/costs-and-benefits-of-a-united-kingdom-exit-from-the-european-union/>, p17.

<https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/keyfigures/#>

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن ألمانيا ، فرنسا ، هولندا تعتبر أهم وجهات تصدير لبريطانيا ، حيث بلغ حجم التصدير في عام 2017 لهذه الدول نحو 23.7% من إجمالي الصادرات البريطانية.

تظهر صورة مماثلة على جانب الاستيراد. فقد استحوذ الشركاء التجاريون العشرة الأوائل في عام 2012 على حوالي 60٪ من واردات المملكة المتحدة والتي بلغ حجمها نحو 480 مليار يورو. وعلى هذا النحو ، تتركز الواردات بشكل كبير على مجموعة صغيرة من البلدان. ألمانيا هي الشريك التجاري الأول بنسبة 13.3٪ ، تليها الصين (8.7٪) ، وهولندا (7.5٪) ، والولايات المتحدة (6.9٪) وفرنسا (5.9٪). ومن بين هؤلاء الشركاء العشرة الأوائل في جانب الاستيراد ، هناك ثلاثة شركاء ليسوا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهم الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين والنرويج (من منطقة التجارة الحرة للدول الأوروبية EFTA).

الشكل رقم(04-36): أهم وجهات الاستيراد لبريطانيا



Source : GLOBAL ECONOMIC DYNAMIC, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union, <https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/publications/publication/did/costs-and-benefits-of-a-united-kingdom-exit-from-the-european-union/>, p18

<https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/keyfigures/#>

وبعد انفصال بريطانيا على الاتحاد الاوروبي من المتوقع بأن تتوصل بريطانيا إلى اتفاق تجاري بينها وبينه على غرار الترويج، التي تستفيد من ميزة السوق الواحدة المشتركة دون أن تكون خاضعة لقوانين الاتحاد الأوروبي، إلا أنه من المرجح ألا يوافق الاتحاد الأوروبي على منح بريطانيا هذه الميزة في حال خروجها منه، كما أشارت تصريحات المسؤولين الأوروبيين؛ مثل رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، ورئيس المجلس الأوروبي دونالد تusk، وذلك بهدف عدم تشجيع بقية دول الاتحاد على الانفصال عنه، والإبقاء على الوحدة الأوروبية. ومن المتوقع أن تدفع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتحديدًا ألمانيا وفرنسا، باتخاذ إجراءات حمائية ضد الصادرات البريطانية، وبالذات المنتجات الزراعية، لكن ذلك لا يعني بالطبع قطع وقف العلاقات التجارية مع بريطانيا؛ فمن السيناريوهات المطروحة أيضا أن يلجأ الطرفان إلى التعامل وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة.¹

¹-مركز الإمارات للسياسات، مرجع سابق، ص ص 3-4.

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

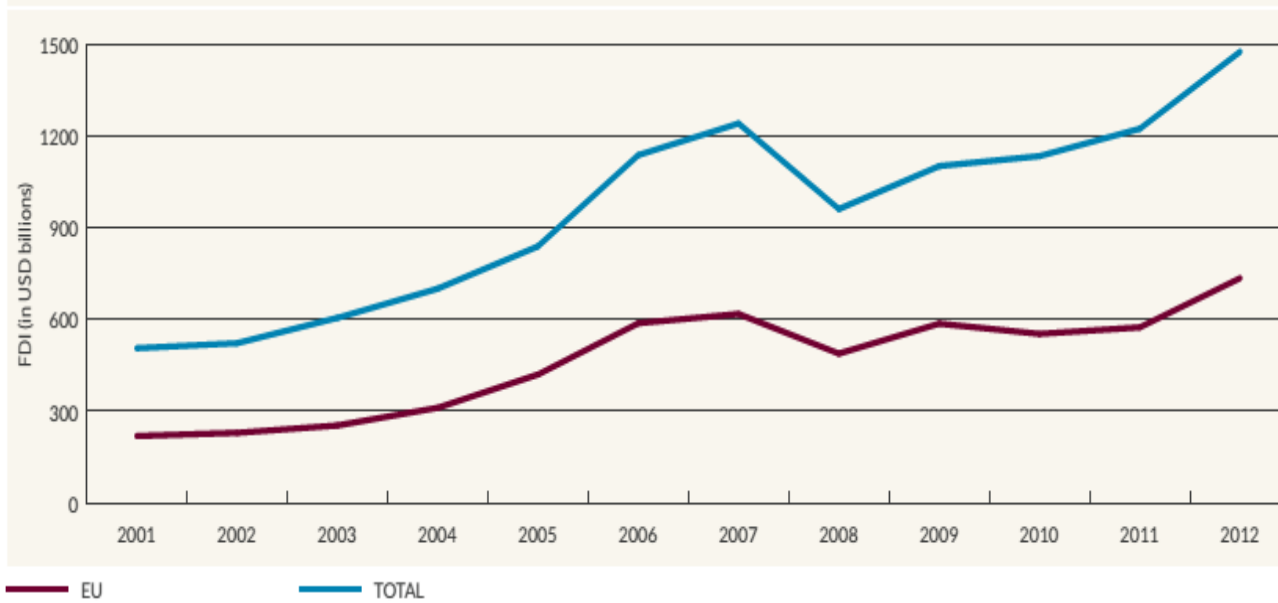
وسيتأثر الاقتصاد الفرنسي بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي باعتباره من أهم الشركاء التجاريين لفرنسا حيث سيخسر هذا الأخير سوقا لمنتجاته وهذا في حال لم يتم التوصل إلى أي اتفاق تجاري بين البلدين ، وفي هذه الحالة سوف ترتفع أسعار السلع البريطانية في السوق الفرنسية والعكس صحيح. الأمر الذي سيأثر بالسلب على القدرة الشرائية للمواطنين.

الفرع الثالث: تداعيات الخروج على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

بالإضافة إلى العلاقات التجارية ، أصبح الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة متشابكان بشكل متزايد من خلال علاقات الاستثمار الأجنبي وقد مثلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة فترة ما قبل الأزمة المالية، أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لبريطانيا. حيث ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حوالي 250 مليار دولار إلى أكثر من 600 مليار دولار خلال الفترة 2007/2001 ، لتعرف هذه الاستثمارات انخفاضا كبيرا خلال سنوات الأزمة المالية . ومع ذلك ، بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر (الإجمالي ومن الاتحاد الأوروبي) في الزيادة مرة أخرى ابتداءً من عام 2009. حيث سجلت هذه الاستثمارات - من الاتحاد الأوروبي- العام 2012 نحو 735 مليار دولار الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (37-04): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاتحاد الأوروبي والعالم أجمع إلى بريطانيا

الوحدة:مليار دولار



Source : GLOBAL ECONOMIC DYNAMIC, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union,

<https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/publications/publication/did/costs-and-benefits-of-a-united-kingdom-exit-from-the-european-union/>, p22.

تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبي المباشر الواردة لبريطانيا فتقريبا نصف الاستثمارات الأجنبية في بريطانيا هي من دول الاتحاد الأوروبي ، وتعتبر هولندا ، لوكسمبورغ، فرنسا ، ألمانيا أكبر الدول المستثمرة في بريطانيا، و قد مثلت الاستثمارات الأجنبية الصادرة من هذه الدول والموجهة نحو بريطانيا العام 2017 حوالي 37٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بريطانيا. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

الجدول رقم (30-04): أكبر الاقتصادات المستثمرة في بريطانيا

الوحدة: مليون دولار

2017	2016	2015	2014	2012	2009	
1.607.987	1475549	1.530.094	1744718	1468952	1055771	العالم أجمع
379.273	379023	458.844	405313	410360	255599	الولايات المتحدة الأمريكية
298.138	260922	216006	286195	234325	178688	هولندا
157.271	141226	103285	130705	/	79236	لوكسمبورغ
92.833	73725	103140	127578	123125	118510	فرنسا
60.671	73602	74830	98507	/	108975	ألمانيا
66.967	57191	61143	70710	63977	37938	اليابان
61.018	55738	57890	77846	46756	28905	سويسرا
55.278	37246	56826	75629	/	43372	اسبانيا
27569	/	16135	20773	/	10805	الصين: هونغ كونغ
25777	22852	25080	35226	23048	30724	كندا
24192	22101	26338	26384	18963	12548	برمودا
21928	32480	31358	17559	/	5336	بلجيكا
18897	14129	18241	37570	/	15168	ايرلندا
13674	9070	14074	19696	11982	10341	السويد
12241	22419	22766	17161	/	/	سنغافورة
11594	/	11338	20481	/	/	ايطاليا

ملاحظة: الدول التي لم نذكر حجم استثمارها لم تدخل ضمن قائمة أكبر 20 اقتصاد مستثمر في بريطانيا.

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي <http://data.imf.org/regular.aspx?key=61227424>

كما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي من قبل المستثمرين البريطانيين نمواً ديناميكياً بين عامي 2001 و 2012 ، ففي الفترة التي سبقت الأزمة المالية وفي الأعوام 2008/2007 على وجه الخصوص ، نمت الاستثمارات المباشرة الأجنبية الواردة من المملكة المتحدة إلى العالم بشكل كبير، والشكل يوضح ذلك.

وقد تم استثمار حوالي 1.63 تريليون دولار أمريكي في الخارج في عام 2012 ، وقد استحوذ الاتحاد الأوروبي على حوالي 800 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات البريطانية. ، وبالتالي فالبريطانيين يستثمرون أكثر في الاتحاد الأوروبي أكثر من استثمارهم خارج دول الاتحاد الأوروبي

الشكل رقم (38-04): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاتحاد الأوروبي من العالم أجمع وبريطانيا



Source: GLOBAL ECONOMIC DYNAMIC, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union, <https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/publications/publication/did/costs-and-benefits-of-a-united-kingdom-exit-from-the-european-union/>, p23.

ويبين الجدول أدناه أكبر الاقتصاديات استقطاباً للاستثمار الأجنبي البريطاني المباشر - وتستقطب دول الاتحاد الأوروبي النسبة الأكبر من الاستثمارات البريطانية في الخارج ، حيث وصلت نسبة الاستثمارات البريطانية في السوق الأوروبية العام 2017 نحو 42% من إجمالي استثمارات بريطانيا في الخارج ، وتستقطب كل من لوكسمبورغ ، هولندا وفرنسا نسبة كبيرة من حجم الاستثمارات البريطانية الموجهة للاتحاد الأوروبي وصلت العام 2017 نحو 26% من الاستثمار الأجنبي المباشر البريطاني في الخارج، والجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الرابع.....تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا

الجدول رقم (31-04): أكبر الاقتصاديات المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر البريطاني خلال الفترة 2009/2017

2017	2016	2015	2014	2012	2009	
1625169	1491990	1606347	1513125	1648163	1595191	العالم أجمع
358971	296452	351599	396055	/	364 619	الولايات المتحدة الأمريكية
184429	174366	190731	183697	/	235 699	هولندا
138133	138735	139057	163325	/	195 636	لوكسمبورغ
96603	88256	89637	57533	/	65 094	فرنسا
/	75432	81574	/	/	41992	الصين: هونغ كونغ
87561	59294	63483	54472	/	54885	أيرلندا
85679	68822	66708	21828	/	/	إسبانيا
41334	50490	41861	46069	/	26016	أستراليا
/	/	27709	31441	/	/	سنغافورة
38721	27218	26704	22301	/	33184	سويسرا
/	26141	22046	23724	24295	/	برمودا
30636	25922	25498	42941	/	/	كندا
29363	25710	26286	24987	/	43472	ألمانيا
26604	22834	24265	25940	30881	/	السويد
17726	16224	17956	/	/	/	الهند
16087	18364	23441	16363	/	23671	بلجيكا
14784	16605	23184	22162	/	7672	البرازيل
13024	/	/	12504	/	18904	إيطاليا
/	/	/	/	/	17413	الإمارات العربية المتحدة
/	/	/	/	/	11324	الدانمارك
12658	/	/	/	/	4478	المكسيك
12221	16512	/	19281	/	/	جنوب أفريقيا
/	/	/	21122	9007	/	روسيا

ملاحظة: الدول التي لم تذكر حجم استثمارها لم تدخل ضمن قائمة أكبر 20 اقتصاد مستثمر في بريطانيا.

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي <http://data.imf.org/regular.aspx?key=61227424>

ومن خلال ما تم تناوله يتضح لنا أن الاتحاد الأوروبي وبريطانيا يعتبران أكبر شريكين كذلك من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي انفصال بريطانيا عن الاتحاد لن يكون في صالح الدولتين وهذا إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق بينهما الأمر الذي سيؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليهما من دول العالم أجمع. ومن المتوقع أن يتأثر قطاع صناعة السيارات بشكل كبير، فقد لوحث بعض الشركات العالمية العاملة في بريطانيا بتقليص استثماراتها في بريطانيا في حال خروجها، حيث تسود حالة من القلق وأوساط هذا القطاع، وصرحت "جمعية مصنعي وتجارة السيارات أنها تراقب التطورات في بريطانيا عن كثب، مبرزة عن قلقها من حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد البريطاني بعد قرار

الخروج من الاتحاد الأوروبي، ودعت الحكومة البريطانية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان مناخ استثماري مستقر. وفي حال عدم توصل بريطانيا والاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية حول منح بريطانيا بعد انفصالها وضعية خاصة في التعامل مع السوق الأوروبية المشتركة، فسيؤثر ذلك بشكل كبير في شركات السيارات.¹

وفي قطاع الطاقة، قد يؤدي خروج بريطانيا إلى رفع تكلفة الاستثمار في القطاع وتأخير المشاريع الجديدة، في ظل عجز متوقع في متوقع في المعروض من الطاقة الكهربائية في البلاد. وسيتردد المستثمر في قطاع الطاقة، فضلاً عن أنباء حول تحذير شركتي شل وبي بي بخصوص الخروج.²

وفي قطاع الطيران، هناك حالياً سياسة الفضاء المفتوح بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، ما يعني حرية العمل لشركات الطيران من الجانبين، طبعاً الوضع سيكون مختلفاً بعد الخروج وهو ما قد يعني ارتفاع الأسعار على المستهلكين.³ ومن المتوقع أيضاً حصول هجرة واسعة لرؤوس الأموال وعزوف عن الاستثمار في قطاع العقارات والخدمات المزدهرة في لندن وانتقالها إلى الاتحاد الأوروبي.⁴ وبالحدوث عن فرنسا، فتعتبر فرنسا من أكبر المستثمرين في بريطانيا والعكس صحيح حيث تعتبر بريطانيا من أكبر المستثمرين في فرنسا وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيفقد الدولتين الاستفادة من مزايا السوق المشتركة من حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الدولتين وبالتالي فانفصال بريطانيا عن الاتحاد لن يكون في صالح الدولتين ..

الفرع الرابع: انعكاسات الخروج على الاستثمارات المالية

لقد شهد الاستثمار الداخلي تباطؤاً قبل التصويت وذلك بسبب ازدياد حالة عدم التيقن والتخوف من النتائج، وهو ما حدث أيضاً في الاستفتاء على انفصال أسكتلندا عام 2014 وعلى المدى الطويل هناك سيناريو هان متوقعان لتأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاستثمار فيها:⁵

السيناريو الأول؛ أن تهتز مكانة بريطانيا كأحد المراكز المالية العالمية، بحيث لن ينظر لها بعد ذلك كبوابة للبنوك الأمريكية نحو دول الاتحاد الأوروبي، وربما تلجأ البنوك العالمية، مثل JP Morgan و BNP Paribas و Sach Goldman التي تتخذ من بريطانيا مركزاً رئيسياً لأعمالها في أوروبا، إلى نقل مقراتها الرئيسية أو قسم كبير من أعمالها إلى دول الاتحاد الأوروبي لتجنبها الزيادات الضريبية الكبيرة المتوقعة على عوائدها من تعاملاتها المالية مع دول الاتحاد. ومن العواصم الأوروبية المقترحة كمراكز بديلة للندن هي فرانكفورت وباريس ودبلن. وقد يلجأ الاتحاد الأوروبي نفسه إلى عرض تسهيلات على هذه البنوك والمؤسسات المصرفية الكبرى لنقل أعمالها إلى دوله، وذلك في مسعى منه لتقليل تأثير خروج بريطانيا على اليورو، ومنعاً من تداعي بقية دول الاتحاد للمطالبة بالانفصال.

السيناريو الثاني: أن يؤدي خروج بريطانيا إلى تداعي الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع حينها أن تعود بريطانيا لتعتبر الملاذ الأوروبي الآمن للاستثمارات العالمية، وأن تستقطب استثمارات على حساب كل من فرنسا وألمانيا. وهو السيناريو الذي تراهن عليه القوى

¹-مركز الإمارات للسياسات، مرجع سابق، ص 4-5.

²- أحمد بوخريص، مرجع سابق.

³- أحمد بوخريص، مرجع سابق.

⁴-وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي، مرجع سابق، ص3.

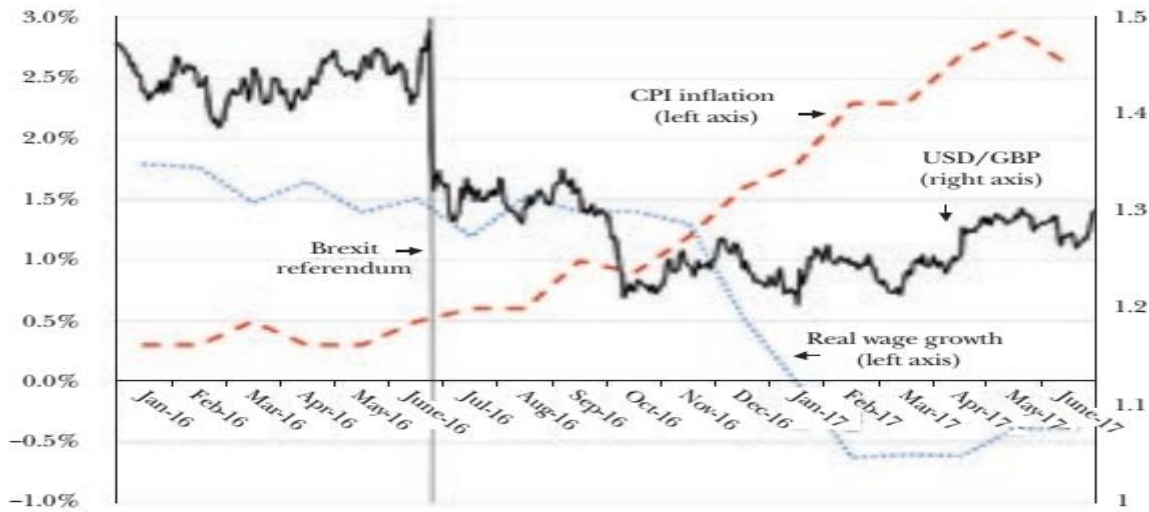
⁵-مركز الإمارات للسياسات، مرجع سابق ص 4-5.

السياسية البريطانية ، التي دفعت باتجاه الخروج من الاتحاد الأوروبي؛ إذ ترى هذه القوى أن الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية أفضل من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي يفرض الانضمام إليها استحقاقات سياسية، ملزمة قد تتعارض مع السياسات الوطنية.

الفرع الخامس: انعكاسات الخروج على العملة الأجنبية

أدى خروج بريطانيا إلى تعرض الجنيه الإسترليني لهزة عنيفة؛ فقد سجل فور إعلان نتائج الاستفتاء انخفاضاً في قيمته بنسبة 10% وهي أكبر نسبة انخفاض تسجل منذ عام 1985، كما سجل اليورو أيضاً انخفاضاً كبيراً، فضلاً عما يعانيه من تراجع بالأصل بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو.

الشكل رقم (39-04): سعر الصرف ، التضخم ونمو الأجور في المملكة المتحدة



Source: Thomas Sampson, *Brexit: The Economics of International Disintegration*, Journal of Economic Perspectives, Volume 31, Number 4, 2017, p169.

لقد سجل سعر الجنيه الإسترليني تراجعاً الجمعة 2016/06/24 إلى 1,3229 للدولار الواحد - حوالي 12 بالمئة مقابل الدولار و8 بالمئة مقابل اليورو - وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من ثلاثين عاماً وذلك حوالي الساعة 4,25 بتوقيت غرينتش.¹ وبحلول نهاية جوان 2017 كان أقل بنسبة 12% مقابل الدولار مما قبل التصويت مباشرة،² كما هو مبين في الشكل أعلاه، كما أن هناك خشية من انخفاض الجنيه الإسترليني، ما سينعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطن البريطاني، بسبب ارتفاع معدلات التضخم كما سيختفي الدعم الأوروبي خاصة في ميداني الفلاحة والبحث العلمي.³ فقد ارتفع معدل التضخم من 0.5% في جوان 2016 إلى 2.6% في وقت لاحق من العام وقد سجل انخفاض في نمو الأجور الحقيقية من 1.5% إلى -0.5% خلال

¹ - فرانس 24، الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي... سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<https://www.france24.com/>، نشرت يوم 2016/06/24، أطلع عليه يوم 2018/10/29، على الساعة 21:50.

² - THOMAS SAMPSON, *BREXIT: THE ECONOMICS OF INTERNATIONAL DISINTEGRATION*, JOURNAL OF ECONOMIC PERSPECTIVES, VOLUME 31, NUMBER 4, 2017, P168.

³ - أحمد بوخريص، مرجع سابق.

الفترة نفسها.¹ وبصفة عامة يمكن القول أن الأجور قد تتحمل الوطأة الكبرى لأي تباطؤ ناجم عن الخروج من الاتحاد الأوروبي، وتوقع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا انخفاض أجور المستهلكين الحقيقية بما يتراوح بين 2.2% و7% بحلول 2030 مقارنة بمستوياتها في حالة بقاء بريطانيا في الاتحاد. في المقابل، قال خبراء الاقتصاد المؤيدون لخروج بريطانيا إن سوق العمل في البلاد قد تصبح أكثر ديناميكية عبر إلغاء قوانين الاتحاد الأوروبي المرهقة²

ومن المتوقع أن يستمر الجنيه الإسترليني بالانخفاض بسبب حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد البريطاني، والتداعيات السياسية المتوقعة في الداخل البريطاني، وتأثيرها في المناخ الاستثماري. إلا أنه في حال تمت الموافقة على استفتاء انفصال أسكتلندا أو استفتاء توحيد أيرلندا، أو حتى لو اتفقت بريطانيا والاتحاد الأوروبي على الخروج وفقا للمادة 50 من معاهدة لشبونة لشبونة وليس وفقا لمنح بريطانيا معاملة خاصة، فمن المتوقع أن يواصل الجنيه الإسترليني هبوطه، وربما يسجل مستويات مستويات قياسية أخرى.³

الفرع السادس: انعكاسات الخروج على العمالة والهجرة

بعد الأحداث الدامية والحروب المروعة التي عرفها الشرق الأوسط خاصة العراق وسوريا، اجتاحت أوروبا موجة مهاجرين، فروا من الحرب ونجو بأرواحهم لاجئين لدول أوروبا الغربية. وكانت بداية مسيرتهم من تركيا إلى اليونان ودول أوروبا الشرقية كسلوفينيا. فقد سجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة 216300 طلب لجوء للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكانت الدول الخمس الأولى في طلبات اللجوء هي ألمانيا، فرنسا، السويد، إيطاليا، المملكة المتحدة. وتذكر المفوضية أنه منذ عام 2013 تشهد أوروبا ارتفاعا حادا في عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط.⁴

إن أزمة المهاجرين واللاجئين وما ينجر عنهما من تهديدات أمنية وضغوط اقتصادية كان من أهم أسباب انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي. فقد يسبب توافد عدد كبير من اللاجئين والمهاجرين إلى زيادة عرض العمل، وارتفاع الطلب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى ضغوطا على قطاعي الصحة والتعليم، هذا من جهة ومن جهة أخرى تمكن عضوية الاتحاد الأوروبي المواطن البريطاني من التنقل بحرية والعمل داخل جميع دول الاتحاد الأوروبي من دون الحاجة إلى تصريح خاص وهذا ما ينص عليه قانون الاتحاد الأوروبي،⁵ الأمر الذي أدى إلى هجرة كبيرة من مواطني دول جنوب وشرق أوروبا إلى بريطانيا، حيث بلغ عدد المهاجرين من رومانيا وبلغاريا نحو مليون مهاجر، إضافة إلى حوالي مليون آخرين من دول أوروبا الغربية.

¹ - THOMAS SAMPSON, OP CIT ,P168.

²- الجزيرة، آثار الخروج من الاتحاد الأوروبي على اقتصاد بريطانيا، [HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/](http://www.aljazeera.net) ، نشرت يوم 2016/06/25، أطلع عليه يوم 2018/10/29، على الساعة 21:17.

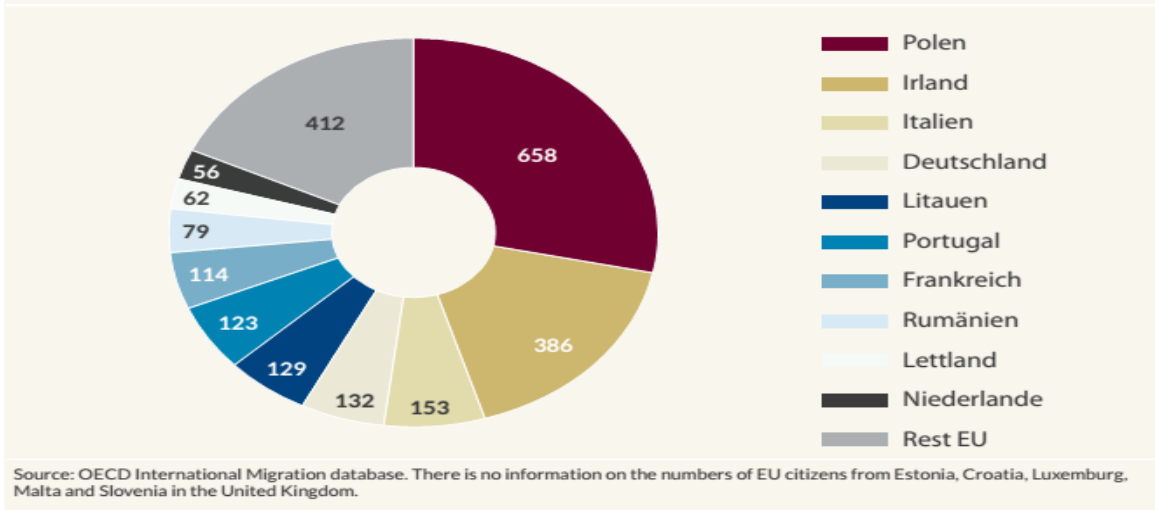
³-مركز الإمارات للسياسات، مرجع سابق ص 5..

⁴-رتيبة تيفوني، تحديات الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات الجديدة، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 4، العدد 2، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016، ص ص 34-35.

⁵-وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي، مرجع سابق، ص 3.

الشكل رقم(40-04): عدد المهاجرين في بريطانيا من الاتحاد الاوروبي العام 2011

FIGURE 15 EU citizens in the UK (in thousands), 2011



Source: GLOBAL ECONOMIC DYNAMIC, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union,

<https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/publications/publication/did/costs-and-benefits-of-a-united-kingdom-exit-from-the-european-union/>, p25.

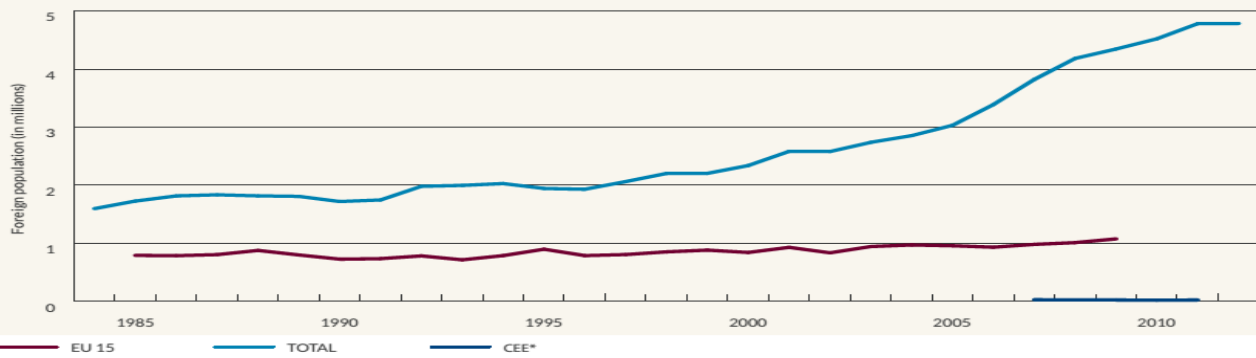
نما عدد سكان المملكة المتحدة باستمرار منذ الستينيات. ففي عام 1960 كان ما يقرب من 52 مليون نسمة ، ونمت بالفعل إلى حوالي 56 مليون نسمة العام 1973 سنة انضمام البلاد إلى الاتحاد الأوروبي (1973). في 1970s ، وقد استقر سكان المملكة المتحدة في السبعينات حول هذا المستوى. ليعرف النمو السكاني بداية الثمانينيات زيادة كبيرة فبحلول عام 2013 ، كان هناك حوالي 64 مليون شخص في المملكة المتحدة.، وقد تم تسجيل حوالي 4.8 مليون مواطن أجنبي في تعداد عام 2012 ، ما يقرب من 8٪ من مجموع السكان. وعلى النقيض من ذلك ، لم يتغير عدد المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي إلا نادراً ما بين عام 1985 وعام 2009. وبقي أقل من المليون ، والتي تم تجاوزها لأول مرة في عام 2008. منذ التوسع الأوروبي في الشرق عام 2004 ، ازدادت الهجرة من دول وسط وشرق أوروبا بشكل كبير. كان أكثر من مليون مهاجر من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية يعيشون في المملكة المتحدة في عام 2011.¹ وبالحدث عن توزيع الرعايا الأجانب الأوروبيين في المملكة المتحدة حسب بلد المنشأ لعام 2011. ومن أصل إجمالي 2.3 مليون مهاجر من الاتحاد الأوروبي ، تعد بولندا أكبر دولة تملك رعاياها في بريطانيا ب 658.000 ، تليها أيرلندا بـ 386.000. كما تضم إيطاليا وألمانيا وليتوانيا والبرتغال وفرنسا مجموعات كبيرة من المهاجرين المقيمين في المملكة المتحدة، والشكل يوضح ذلك:

¹ GLOBAL ECONOMIC DYNAMIC, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union,

<https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/publications/publication/did/costs-and-benefits-of-a-united-kingdom-exit-from-the-european-union/> ، P.24

الشكل رقم(41-04): عدد المهاجرين في بريطانيا

FIGURE 14 Foreign population growth in the UK



Source: OECD International Migration database.

* CEE (Central and Eastern European EU member states) excluding Estonia, Slovenia and Malta.

BertelsmannStiftung

Source: GLOBAL ECONOMIC DYNAMIC, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union,

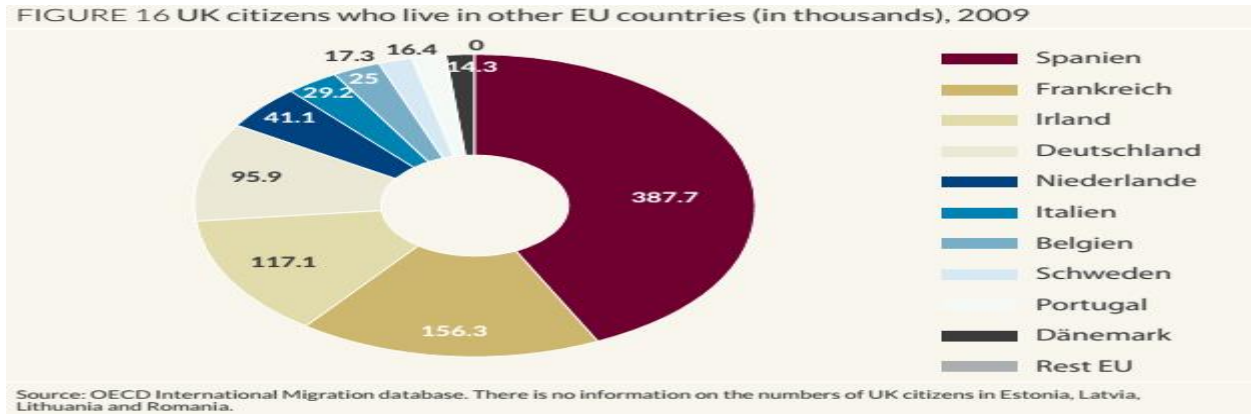
<https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/publications/publication/did/costs-and-benefits-of-a-united-kingdom-exit-from-the-european-union/>, p25

زيادة عدد المهاجرين لبريطانيا شكل ضغط على البنية التحتية والخدمات الصحية و المساعدات الحكومية المقدمة إلى العاطلين عن العمل وأطفال المهاجرين وأدى أيضا إلى ارتفاع كبير في أسعار الإيجارات وشراء العقارات، وكان موضوع الحد من هجرة الأوروبيين إلى بريطانيا أحد أهم الأسباب للمطالبة بخروجها من الاتحاد الأوروبي. وسينعكس خروج بريطانيا من الاتحاد على الاقتصاد المحلي من هذا الجانب، بسبب توقعات بتوافر فرص عمل في قطاعات معينة، وانخفاض معدل التضخم في إيجارات المساكن وأسعارها، لكن مع توقعات بنقص الأيدي العاملة في بعض المجالات المختصة، مثل القطاع الصحي، وهو ما قد يؤدي بالتالي إلى رفع مسوبات الأجور. إلا أن قطاعات أخرى مرتبطة بالتجارة والاستثمار مع دول الاتحاد الأوروبي، ستشهد ازدياد في معدلات البطالة في حال خروج بريطانيا؛ منها قطاع صناعة السيارات، والقطاع المصرفي والمالي. ورغم أن عدد الوظائف المرتبطة بالتجارة والاستثمار مع دول الاتحاد يبلغ 3 ملايين وظيفة، إلا أنه لا يتوقع خسارتها كلها بسبب عدم ارتباطها جميعها ببقاء بريطانيا داخل منظومة الاتحاد.¹

وقد قدر عدد المهاجرين البريطانيين في دول الاتحاد الأوروبي في عام 2009 حوالي 934,000 بريطاني، وتعد إسبانيا، فرنسا وأيرلندا من أكثر الدول التي تحظى بشعبية كبيرة. حيث أن المتقاعدين في المملكة المتحدة على وجه الخصوص هم الذين انتقلوا إلى إسبانيا وفرنسا. والسؤال المطروح هو إذا خرجت المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ما الذي سيحدث لوضع المهاجرين (في كلا الاتجاهين). كما يتعين توضيح مدفوعات المعاشات التقاعدية وكيفية تلقي استحقاقات الرعاية الصحية.

¹-مركز الإمارات للسياسات، مرجع سابق، ص 5-6..

الشكل رقم(42-04) : عدد المهاجرين البريطانيين في الاتحاد الاوروبي للعام 2009



Source : GLOBAL ECONOMIC DYNAMIC, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union,

<https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/publications/publication/did/costs-and-benefits-of-a-united-kingdom-exit-from-the-european-union/>, p26.

وبعد انفصال بريطانيا عن الاتحاد فسوف يحتاج المواطن البريطاني إلى تأشيرة دخول لزيارتها، بالإضافة إلى تكبد أعباء مالية إضافية للسفر. وفضلاً عن ذلك، هناك شكوك وتساؤلات حول مصير عدد كبير من الموظفين البريطانيين الذين يعملون في مؤسسات أوروبية، وعلى وجه الخصوص في بروكسل.¹

كما قد يقود خروج بريطانيا إلى تعقيد العلاقة مع جيرانها، فربما تقوم إسبانيا بإغلاق حدودها مع جبل طارق الذي تبلغ مساحته 6 كيلومترات، والممتصق بإقليم الأندلس حيث يعيش 33 ألف بريطاني. وفي الشمال، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إقامة حدود بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا؛ ما يؤثر في حركة الأفراد. وقد بدأت الشكوك تتنامى حول مستقبل المملكة المتحدة وقدرتها على البقاء دولة موحدة بعد أن تعالت أصوات تطالب بإعادة طرح مسألة استقلال إسكتلندا؛ إذ يسعى دعاة استقلالها إلى بقائها عضوًا في الاتحاد الأوروبي. وقد جاء التوجه هذا عبر رئيسة وزراء إسكتلندا نيكولا سترجن التي رأت أنّ تنظيم استفتاء جديد حول استقلال إسكتلندا بات مرجحًا جدًا، لأنها لا تريد أن يصبح الإسكتلنديون خارج الاتحاد الأوروبي رغمًا عنهم بوصف أكثرهم صوتت لمصلحة البقاء فيه.²

هذه التداعيات سوف تدفع بريطانيا للبحث عن بدائل لممارسة تأثيرها في الساحة الدولية، ولا سيما في حلف شمال الأطلسي والدول الصناعية السبع الكبرى، وبخاصة بعد أن خرجت روسيا منها.

الفرع السابع: آثار الخروج على النمو الاقتصادي

أشارت مجموعة من التوقعات التي نشرتها الحكومة وبنك إنجلترا المركزي ومؤسسات بحثية ومنظمات دولية ومئات الأكاديميين قبل الاستفتاء إلى أن النمو الاقتصادي ببريطانيا سيشهد تباطؤًا أكبر إذا خرجت من الاتحاد الأوروبي مقارنة بما سيشهده إذا بقيت في الاتحاد. وحذر وزير المالية جورج أوزبورن من حدوث ركود في الوقت الذي قال فيه بنك إنجلترا إن "تباطؤًا ملموسًا" قد ينتج عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقال محافظ البنك مارك كارني إن اقتصاد البلاد قد يدخل في انكماش على مدار ربعين، وأكدت وكالات التصنيف الائتماني أن التباطؤ المتوقع في النمو عقب التصويت له أثر سلبي على

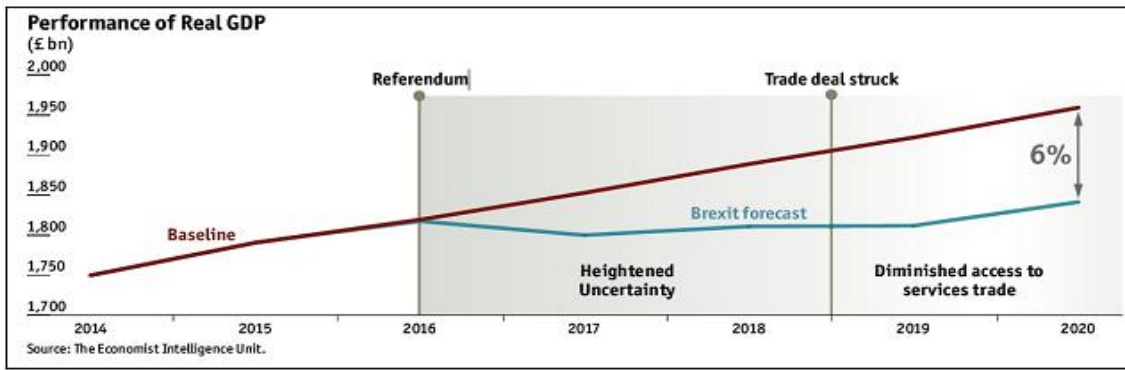
¹-وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي، مرجع سابق، ص 3-4.

²-المرجع السابق، ص 5.

التصنيف الائتماني للبلاد. وقالت مجموعة صغيرة من خبراء الاقتصاد المؤيدين لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إن الخروج من الاتحاد سيعزز النمو في السنوات القادمة، وإن كان أحدهم على الأقل يتوقع حدوث تراجع طفيف في البداية. وذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه إذا خرجت المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سيقل إنتاج الاتحاد باستثناء بريطانيا بنحو 1% بحلول 2020 عما كان سيتحقق إذا بقيت، وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضا إنه قد يحدث تراجع اقتصادي أكبر إذا قوض خروج بريطانيا الثقة في مستقبل الاتحاد الأوروبي وهو سيناريو لا تشمله توقعاتها.¹

و تتوقع وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) التابعة لمجلة الإيكونوميست (لندن) أن قرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي سيكون له عواقب وخيمة على كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتؤكد وحدة التحريات الاقتصادية أن اقتصاد اقتصاد البلد سوف يسقط في حالة من عدم اليقين، و تتوقع وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة المتحدة سيكون أقل بنسبة 6% من توقعاتها الأساسية بحلول عام 2020، وأن "عدم الاستقرار الاقتصادي سيقترن بعدم الاستقرار السياسي". والشكل التالي يوضح ذلك:²

الشكل رقم (04-43): توقعات الناتج المحلي الاجمالي لبريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الاوروي



Source: Office of Regulatory Policy Agricultural and Economic Policy Team, BREXIT - Implications of the UK's Decision to Leave the European Union, Economic Report, 5/07/2016, p3

وقد تباطأ نمو الإنتاج في المملكة المتحدة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 1.0% في النصف الأول من عام 2017، مقارنة بنسبة 1.7% في السنة التي سبقت الاستفتاء (مكتب الإحصاءات الوطنية 2017). تشير هذه الإحصائيات إلى أن نتيجة الاستفتاء تضر بالفعل بالاقتصاد البريطاني، رغم أن بريطانيا لم تغادر الاتحاد الأوروبي بعد.³ سيخسر الإتحاد الأوروبي خامس أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر اقتصاد في الإتحاد الأوروبي، كانت لبريطانيا المساهمة في ميزانية الإتحاد الأوروبي أقل بقليل من 8.5 مليار جنيه إسترليني في عام 2015، وشكلت التجارة مع الإتحاد الأوروبي 44.6% من إجمالي صادرات المملكة المتحدة من السلع والخدمات 53.2% من واردات بريطانيا من السلع والخدمات في عام 2014 كما سبق ذكره.

¹- الجزيرة، آثار الخروج من الاتحاد الأوروبي على اقتصاد بريطانيا، [HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/](http://www.aljazeera.net)، نشرت يوم 2016/06/25، أطلع عليه يوم 2018/10/29، على الساعة 21:17.

² - OFFICE OF REGULATORY POLICY AGRICULTURAL AND ECONOMIC POLICY TEAM, BREXIT - IMPLICATIONS OF THE UK'S DECISION TO LEAVE THE EUROPEAN UNION, ECONOMIC REPORT, 5/07/2016, P3

³ - THOMAS SAMPSON, OP CIT, P168.

الفرع الثامن: التداعيات على التكامل والوحدة الأوروبية

من المتوقع أن يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تأثير كبير في مكانة الأخير ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة بسبب فقدانه جزءا كبيرا من ميزانيته، إضافة إلى الثقل الدبلوماسي والعسكري لبريطانيا، وهو ما سيجعل من الاتحاد الأوروبي قوة في مواجهة تأثير القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين. والتخوف الأكبر بالطبع هو مسألة ألا يتوقف الأمر عند خروج بريطانيا، بل أن يؤدي خروجها إلى إطلاق "تأثير الدومينو" (التفاعل المتسلسل)، وهو ازدياد أصوات الأحزاب المتطرفة المطالبة بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي داخل دول أخرى، مثل حزب الجبهة الوطنية الفرنسي، وحزب الحرية وحركة النجوم الخمسة الإيطالية، التي بدأت بالفعل بالمطالبة باستفتاءات في بلدانها، إضافة إلى مطالبات شعبية في بلدان مثل اليونان بسبب أوضاعها الاقتصادية. وقد تؤدي حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في منطقة اليورو بسبب خروج بريطانيا، تعرض الاقتصاد الأوروبي لانتكاسة، ربما تسفر عن انهيار اليورو في حال لم تبادر دول الثقل في الاتحاد مثل فرنسا وألمانيا، إلى إجراءات تحول دون ذلك.¹

الفرع التاسع: آثار أخرى لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

● خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يؤثر سلبا على تصنيفها الائتماني: فقد قالت وكالة "موديز" لتصنيف الائتماني يوم 2016/06/24 إن تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي يؤثر سلبا على التصنيف الائتماني السيادي لبريطانيا وتصنيفات المصدرين الآخرين لأدوات الدين في البلاد. وقالت الوكالة في بيان "هذه النتيجة تحمل في طياتها فترة طويلة من الضبابية بشأن السياسات ستفرض ضغوطا على الأداء الاقتصادي والمالي للمملكة المتحدة. و"زيادة الضبابية ستقلص تدفق الاستثمارات والثقة على الأرجح بما يضغط على آفاق النمو في المملكة المتحدة وهو ما يؤثر سلبا على التصنيف الائتماني للديون السيادية و(ديون) المصدرين الآخرين للسندات في المملكة المتحدة". والمملكة المتحدة حاصلة على تصنيف يقل درجة واحدة عن AAA من وكالة "موديز" مع نظرة مستقبلية مستقرة.²

● كما انهارت الأسواق الأوروبية عند الافتتاح الجمعة 2016/06/24، وخاصة بورصة لندن التي هوت بنسبة أكثر من 7% لتحذو بذلك حذو الأسواق الآسيوية إثر إعلان نتائج الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت) وتصويت غالبية البريطانيين لصالح هذا الخروج المفاجئ.³ وسجل عائد السندات البريطانية مستويات قياسية متدنية، حيث لامس العائد على السندات لأجل عشر سنوات 1.018%، ويعتقد الخبراء بأنه قد يهبط أكثر من ذلك ليقع على 1%.⁴ وقد صرح مدير البنك المركزي البريطاني مارك كارني من أجل دعم حسن سير الأسواق، يبقى بنك إنكلترا مستعدا لمنح أكثر من 250 مليار جنيه إسترليني من الأموال الإضافية عن طريق عملياته الطبيعية" وذلك بعد انتصار معسكر الخروج من الاتحاد

¹- مركز الإمارات للسياسات، مرجع سابق، ص 7.

²-فرانس 24، الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي... سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: [HTTPS://WWW.FRANCE24.COM/](https://www.france24.com/)، نشرت يوم 2016/06/24، أطلع عليه يوم 2018/10/29، على الساعة 21:50.

³-فرانس 24، الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي... سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: [HTTPS://WWW.FRANCE24.COM/](https://www.france24.com/)، نشرت يوم 2016/06/24، أطلع عليه يوم 2018/10/29، على الساعة 21:50.

⁴-الجزيرة، آثار الخروج من الاتحاد الأوروبي على اقتصاد بريطانيا، [HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/](http://www.aljazeera.net/)، نشرت يوم 2016/06/25، أطلع عليه يوم 2018/10/29، على الساعة 21:17.

الأوروبي في الاستفتاء. وأضاف أن البنك المركزي البريطاني "قادر أيضا على تأمين سيولة كبيرة بالعملات الأجنبية في حال الضرورة"¹

- الخروج من الاتحاد الأوروبي سيحرر بريطانيا من سقف العجز المفروض من قبل بروكسل عند 3% من الناتج المحلي الإجمالي، والسقف المحدد للدين العام عند 60% من الناتج المحلي الإجمالي ومن مراقبة المفوضية الأوروبية.²
- رفع الضرائب: فقد أكد وزير المالية البريطاني أن الخروج من الاتحاد يمكن أن ينجم عنه رفع الضرائب على البريطانيين البريطانيين وخفض النفقات وذلك لتعويض نقص مالي بقيمة 30 مليار جنيه إسترليني ما يعادل 38 مليار يورو.³
- شيخ انفصال اسكتلندا عن بريطانيا: ومن أشد التبعات خطرا على بريطانيا هو انفصال اسكتلندا، ورغم أن التصويت التصويت الذي جرى عام 2014 منع الانفصال عن بريطانيا، إلا أن خروج الأخيرة من الاتحاد الأوروبي رفع وتيرة أصوات الانفصال الانفصال عن بريطانيا في اسكتلندا وذلك لأن مصلحة اسكتلندا تتمثل في البقاء مع الاتحاد الأوروبي لأن هذا الاتحاد يمول المزارعين الأسكتلنديين مباشرة، وصرح أكثر من مسؤول اسكتلندي عن استمرار التعاون مع الاتحاد بمعزل عن قرار بريطانيا، وهذا يشير إلى أن اسكتلندا وضعت قدمها الأولى على طريق الانفصال.⁴

المطلب الثالث: لندن وبروكسل: سيناريوهات محتملة لعلاقات جديدة⁵

بعد قرار بريطانيا مغادرة الاتحاد الأوروبي، يمكن الحديث عن ثلاثة سيناريوهات محتملة لتحديد العلاقة بين الطرفين، ويمكن التوصل إليها من خلال المفاوضات المتوقعة أن تبدأ خلال الأسابيع القادمة لتنظيم عملية خروج بريطانيا. يتمثل السيناريو الأول فيما يعرف بالخيار النرويجي؛ بمعنى أن تغادر بريطانيا النادي الأوروبي مع بقاءها في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ ما يمنحها حق الانضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة، ولكن مع تحريرها من قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بالسياسات الزراعية ومسائل العدالة والشؤون الداخلية وغيرها.

السيناريو الثاني يتمثل بالنموذج السويسري؛ فسويسرا ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي، ولكنها تتفاوض معه على اتفاقيات تجارية على أساس قطاعي، أي أن تحظى بحق الدخول المباشر إلى السوق الأوروبية الموحدة من خلال اتفاقيات ثنائية متنوعة. لكن هذا السيناريو يعني أن تضطر بريطانيا إلى إعادة التفاوض على اتفاقيات ثنائية متعددة مع الاتحاد الأوروبي على غرار سويسرا التي فاوضت الاتحاد على مدى تسع سنوات لتوقيع 120 اتفاقية تضمن لها الدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي وتشارك بشكل كامل في السوق الموحدة مقابل تطبيق داخلي لقواعد الاتحاد الأوروبي.

السيناريو الثالث، وهو الأقل ترجيحاً، هو النموذج التركي، بحيث تبرم بريطانيا اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي من دون السماح لمواطنيها التنقل بحرية داخل الاتحاد الأوروبي.

¹-فرانس 24، الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي... سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟، مرجع سابق.

²- أحمد بوخريص، مرجع سابق.

³-قناة العالم، الراحون والخاسرون من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/>

نشرت يوم 2016/06/26 على الساعة: 06:18، أطلع عليها يوم 2018/10/30 على الساعة 06:00.

⁴- قناة العالم، مرجع سابق.

⁵-وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي، مرجع سابق، ص 5-6.

خلاصة الفصل

- تعرضت دول منطقة الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية لأعنف أزمة لها على الإطلاق، منذ طرح العملة الأوروبية الموحدة، عُرفت بأزمة الديون السيادية الأوروبية؛ ويعود نشأة هذه الأزمة إلى وجود علاقة بينية من الديون بين دول منطقة الاتحاد الأوروبي من جهة وإلى الأزمة المالية العالمية 2007 من جهة أخرى، وقد بدأت الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 ، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وإيرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى ومن بين هذه الدول نجد فرنسا والتي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو وسادس أكبر اقتصاد في العالم ، وقد حاولنا في هذا الفصل دراسة أثر هذه الأزمة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ، وقد توصلنا إلى ما يلي:
1. لقد ساهمت الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية الأوروبية في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم في منطقة اليورو عامة وفرسا خاصة الأمر الذي ساهم في تشويه مناخ الاستثمار في فرنسا والذي أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.
 2. انخفاض كبير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى فرنسا بسبب تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، بالإضافة إلى تراجع رغبة وقدرة الشركات متعددة الجنسية على التوسع في الخارج وهذا بسبب عدم استقرار الاقتصاد العالمي وضعف الطلب العالمي وأزمة الديون السيادية.
 3. يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا في التخفيف من حدة البطالة، وهذا بما توفره الشركات الأجنبية من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة ، حيث أن هذه الشركات تحتاج عمالة لأداء أعمالها الخاصة، فقد وفرت الشركات الأجنبية العاملة في فرنسا سنة 2016 حوالي 30108 منصب عمل.
 4. تعتبر كل من ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وإيطاليا من أكبر الدول استثمارة في فرنسا حيث تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل ، فقد ساهمت كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2016 بتوفير 4 737 ، 6802 منصب شغل على التوالي أي حوالي 38% من مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الأجنبية. وتعتبر الشركات الألمانية والأمريكية من بين أهم المساهمين الرئيسيين في أنشطة الإنتاج في فرنسا.
 5. إن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا توجه نحو الأنشطة كثيفة التكنولوجيا مثل الاستشارات والهندسة والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات.
 6. أن الاتحاد الأوروبي وبريطانيا يعتبران أكبر شريكين من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك التجارة الخارجية وبالتالي انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي لن يكون في صالح الدولتين وهذا إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بينهم . ومن المتوقع أن تدفع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتحديداً ألمانيا وفرنسا، باتخاذ إجراءات حمائية ضد الصادرات البريطانية، وهذا بهدف عدم تشجيع بقية دول الاتحاد على الانفصال عنه.

الخاتمة العامة

I- الخلاصة العامة للبحث

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أحد أهم المتغيرات الاقتصادية ، والذي تسعى من خلاله كل الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى تحقيق أهداف اقتصادية عاجزت الموارد المحلية عن تحقيقها ، مما جعلها تتنافس فيما بينها لتوفير المناخ الاستثماري لاستقطابها.

وفي ظل الأزمة المالية الراهنة والتي أصبحت عالمية بسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الاقتصاديات الدولية ، وما ساهم في امتداد بقعتها لتتجاوز مراكز نشوءها إلى دول أخرى ما يصطلح عليه قنوات تدوير وتدويل الازمات ، وفي حال تعرض أحد الدول ضمن نطاق التكتل إلى أزمة مالية أو اقتصادية ، فإن الأزمة قد تنتشر إلى الدول الأخرى عبر قنوات الانتقال الداعمة لذلك ، إلا أن حدة هذه الأزمة تختلف حسب درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز التكتلات في العالم، وقد تعرضت دول منطقة الوحدة النقدية الأوروبية لأعنف أزمة لها على الإطلاق، منذ طرح العملة الأوروبية الموحدة، ويعود نشأة هذه الأزمة إلى الأزمة المالية العالمية 2007 من جهة وإلى وجود علاقة بينية من الديون بين دول منطقة الاتحاد الأوروبي، أدت إلى حدوث أزمة أُطلق عليها اسم أزمة الديون السيادية الأوروبية، وقد بدأت الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 ، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وإيرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى ومن بين هذه الدول نجد فرنسا والتي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو وسادس أكبر اقتصاد في العالم والذي تأثر بتداعيات الأزمة حيث تراجعت فيه جميع المؤشرات الاقتصادية ، الأمر الذي أثر على البيئة الاستثمارية فيه.

II- نتائج اختبار الفرضيات

لقد كان الهدف من الدراسة هو محاولة التعرف على تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة ، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. إن انتشار الازمات المالية يرتكز على عدد كبير من قنوات عدوى تدعم توسعها عالميا ومن اهم هذه القنوات قناة الاسواق المالية ، وقد ساهمت هذه القناة في انتشار الازمة المالية الراهنة في منطقة اليورو نظرا للارتباط القوي بين الأسواق المالية الأمريكية و الأوروبية-خاصة منطقة اليورو- هذ من جهة ومن جهة أخرى بالإضافة إلى الانفتاح المالي الشديد بينهما ، فيمجرد بداية انهيار الاسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ، مس هذا الانهيار اسواق المال في اوروبا بصفة عامة و منطقة اليورو خصوصا، بالإضافة الى قناة الصفقات التجارية والتي هي الاخرى كان لها دور كبير في انتقال عدوى الازمة إلى منطقة اليورو حيث عرفت تجارة دول الاتحاد الأوروبي عامة ودول منطقة اليورو خاصة تدهورا بسبب انخفاض الطلب العالمي وبخاصة الأمريكي على السلع الأوروبية، حيث أنه في الوقت الذي انخفضت فيه الواردات الأمريكية (منتصف عام 2008) انخفضت بذلك الصادرات الأوروبية. هذا يعني أن انخفاض الطلب الأمريكي على السلع الاستهلاكية الأوروبية ساهم في تدهور تجارة الاتحاد الأوروبي، ومن اهم ما يعتقد انه ساهم بشكل اساسي في تدويل الازمة عالميا ايضا ما يسمى بالارتباط الدولارى نظرا لأن نظام النقد الدولي منذ اتفاقية بريتن وودز وهو محتجز ضمن حدود دلرة الاقتصاد العالمي، وهذا يثبت صحة الفرضية الاولى.

الخاتمة العامة

2. يشكل البناء المؤسسي للوحدة الاقتصادية لدول منطقة اليورو أحد أهم العناصر الفاعلة في أزمة اليورو، من حيث كونه يشكل قصوراً في عملية التكامل الاقتصادي لدول منطقة اليورو، وقد كشفت الأزمة اليونانية والأوروبية عن أن دول الاتحاد النقدي اليورو ليس منطقة عملة مثلى بالشكل الكامل، وتكمن المشكلة الأساسية للبناء الأوروبي في عدم وجود سياسة مالية موحدة، قادرة على امتصاص آثار التفاوت البنوي والجاري بين اقتصادات دول منطقة اليورو، مما جعل هذا الاتحاد النقدي وسيلة لاستغلال دول المحيط الأوروبي-الدول الجنوب-PIIGS - من جانب المركز-دول الشمال ألمانيا، فرنسا... الخ-، ولتعميق استغلال الرأسمال الأوروبي لكل الطبقة العاملة في أوروبا. ومن جانب لا توجد مرونة في عملية تحديد الأجور، الأسعار و انتقال عنصر العمل بين الدول. وهو يثبت صحة الفرضية الثانية

3. لم تستوفي اليونان عند انضمامها لمنطقة اليورو معايير الانضمام المتفق عليها في اتفاقية ماستريخت والمقدرة ب 60% من الناتج المحلي الاجمالي فيما يخص الدين العام و 3% من الناتج المحلي الاجمالي فيما يخص عجز الموازنة العامة، حيث كان حجم الدين الحكومي لليونان عند انضمامها إلى منطقة اليورو سنة 2001 مرتفعاً جداً قدر ب 101 %، ولكي تتأهل للاتحاق بعضوية منطقة اليورو قامت الحكومة اليونانية بإخفاء الحقيقة وتم إظهار العجز على أنه ضمن المعايير المتفق عليها، وبالتالي لم تكن هناك الشفافية الكافية للإفصاح عن حقيقة تضخم الديون السيادية وصعوبة تغطيتها بالشكل المطلوب، ومن ثم كان الكشف عن هذا الخلل المالي صدمة لجميع الأسواق الأوروبية، وزادت الشكوك حول الموقف المالي في الدول الأخرى بالاتحاد الأوروبي، وقد تم احتواء أزمة الديون السيادية الأوروبية و الحد من الاضطرابات المالية وتأثيرها المعاكس على النشاط الاقتصادي لأوروبا حيث اتخذ البنك المركزي الأوروبي مجموعة من الإجراءات الحديثة والمتمثلة في : برنامج سوق الأوراق المالية (SMP)، وكذلك عمليات إعادة التمويل الرئيسي (MROs)، وقد قام البنك المركزي الأوروبي أيضاً بتعزيز التنسيق على الصعيد الدولي مع بنوك مركزية أخرى من خلال مبادرات مثل إعادة تفعيل السيولة بالدولار الأمريكي. وهذا بعد إنشاء اتفاقيات ثنائية لتبادل العملة مع مجلس الاحتياطي الاتحادي، دون ان ننسى تدخله من خلال أدوات السياسة النقدية المعروفة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4. تنصدر الاقتصادات المتقدمة قائمة الدول المتلقية والمصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً، ولكن في ظل الأزميتين الأمريكية والأوروبية تباينت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بدرجة كبيرة سواء من حيث نمط الاستثمار أو التوزيع الجغرافي فيما بين الأقاليم الاقتصادية. ولأول مرة العام 2010، تنجح مجموعتنا الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة في استقطاب تدفقات تفوق نصف الإجمالي العالمي، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انتقال وجهة الإنتاج الدولي والاستهلاك العالمي إليهما في الآونة الأخيرة مما دفع الشركات عبر الوطنية لتوجيه استثماراتها بصورة متزايدة إلى تلك الدول، ويركز الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، وهي الظاهرة التي بدأت في التعاضل منذ تسعينات القرن الماضي بصفة خاصة. ويرجع ارتفاع نصيب الدول النامية في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر لتوفر الفرص الاستثمارية الملائمة والأمنه فيها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

5. لقد ساهمت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم في الاتحاد الأوروبي وبالخصوص بمنطقة اليورو، وهذا يسبب سياسة التقشف، التي ساهمت في تشويه مناخ

الخاتمة العامة

الاستثمار والذي أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول في منطقة اليورو كدول PIIGS والتي تستقطب معدلات ضعيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع دول الشمال كبلجيكا، فرنسا وألمانيا، وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

6. لم تسلم دول الشمال أيضا من تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، حيث لاحت بظلالها على فرنسا والتي تراجعت فيها معدلات النمو الاقتصادي، عجز ميزان مدفوعاتها، وارتفعت فيها معدلات البطالة والتضخم، الأمر الذي أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والتي عرفت تراجعاً بمعدلات كبيرة نظراً لتشوّه المناخ الاستثماري فيها وهذا ما ينفي صحة الفرضية السادسة.

III- نتائج الدراسة

1. ضعف سياسة الموازنة على مستوى الاتحاد النقدي الأوروبي، حيث أنه على عكس القرارات النقدية التي تم تحويل سلطة اتخاذها إلى المستوى الأوروبي في إطار الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، فإن السياسة المالية بقيت سلطتها على مستوى الدول الأوروبية كل على حدى، وهذا ما أدى إلى وجود تناقض على مستوى الإتحاد النقدي والاقتصادي، أين تكون السياسة النقدية فوق قطرية، في حين تبقى السياسة المالية على المستوى القطري.
2. ان التكامل النقدي الأوروبي يعتبر تكامل محفوف بالمخاطر وهذا بسبب التفاوت بين اقتصاديات منطقة اليورو، ولقد زاد الخلل في القطاع المؤسساتي لمنطقة اليورو من حدة الأزمة والذي يكمن في ضعف الرقابة والتوجيه والتسيير من قبل المؤسسات العليا، إضافة إلى الفساد في القطاع المصرفي.
3. رغم ضخامة الخطط والإجراءات التي اعتمدها البنوك والحكومات الأوروبية للتقليل من آثار الأزمة إلا أنها لم تتمكن من احتواءها، فقد أدت الإجراءات التقشفية في العديد من البلدان الأوروبية إلى ارتفاع مستويات البطالة فيها.
4. إن اتفاقية ماستريخت قد فشلت إلى حد ما في فرض قواعدها بشكل صحيح وسليم، كما أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية هي أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية فقد أظهرت الاختلالات التجارية بين دول أوروبا الشمالية والجنوبية أن آلية التكيف في منطقة اليورو لا تعمل بشكل جيد رغم حرية انتقال العمالة ومرونة الأسعار لا يضمن استقرار الدول الأعضاء ولا يساعد على تحقيق التضامن المطلوب في ما بينها.
5. إن زيادة وتنوع الحوافز و التسهيلات و الامتيازات لا يعني أنها تؤدي حتما إلى زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية، فالأمر لا يقتصر فقط على الحوافز والضمانات المتاحة وإنما هناك عوامل أخرى منها: الاستقرار السياسي، حجم السوق واحتمالات نموه، استقرار سعر صرف العملة المحلية، انخفاض معدلات التضخم، النظام الضريبي، الإطار التشريعي والتنظيمي المناسب للاستثمار، وفرة المواد الأولية و الهياكل القاعدية، الموقع الجغرافي الهام، اليد العاملة الماهرة، نسيج صناعي معتبر، المحيط واللغات و العادات والتقاليد و نظام النقد و القرض و خدمات البنوك، أنظمة الإستيراد و التصدير و الجمارك، و غيرها.....

6. انخفاض كبير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى فرنسا بسبب تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، بالإضافة إلى تراجع رغبة وقدرة الشركات متعددة الجنسية على التوسع في الخارج وهذا بسبب عدم استقرار الاقتصاد العالمي وضعف الطلب العالمي وأزمة الديون السيادية.

الخاتمة العامة

7. تغير هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا في ظل الأزمة لصالح مشاريع في الأنشطة كثيفة التكنولوجيا مثل الاستشارات والهندسة والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات.
8. يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملاً في التخفيف من حدة البطالة، وهذا بما توفره الشركات الأجنبية من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة، حيث أن هذه الشركات تحتاج عمالة لأداء أعمالها الخاصة، فقد وفرت الشركات الأجنبية العاملة في فرنسا سنة 2016 حوالي 30108 منصب عمل.
9. إن المشكلة بالنسبة لدول منطقة اليورو تكمن في فقدان القدرة على الاستجابة للاختلالات الداخلية من خلال سياسة نقدية مستقلة أو تخفيض قيمة العملة نظراً لتبني عملة مشتركة وبالتالي فالاستجابة لهذه الأوضاع تكون من خلال سياسة نقدية موحدة يسهر على تنفيذها البنك المركزي الأوروبي ولكن المشكل يكمن في عدم تماثل الصدمات بين دول المنطقة. وبالتالي فإن أعضاء منطقة اليورو لا يستوفون معايير منطقة العملة المثلثي. حيث تشير نظرية منطقة العملة المثلثي، إلى أن أهم شروط تشكيل منطقة العملة المثلثي هي تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء، حتى لا تكون هناك دولة تواجه كساداً، بينما هناك انتعاش اقتصادي في باقي الدول الأعضاء، على النحو الذي هو حادث اليوم بالنسبة لليونان
10. تعتبر كل من ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وإيطاليا من أكبر الدول استثماراً في فرنسا حيث تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل، فقد ساهمت كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2016 بتوفير 4 737 ، 6802 منصب شغل على التوالي أي حوالي 38% من مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الأجنبية. وتعتبر الشركات الألمانية والأمريكية من بين أهم المساهمين الرئيسيين في أنشطة الإنتاج في فرنسا.
11. كان تأثير الأزمة المالية العالمية متفاوتاً بين الدول، كل واحدة حسب درجة انفتاحها على العالم الخارجي، حيث كانت دول الاتحاد الأوروبي من أكثر الدول تضرراً بها، ولكن درجة تأثير دول الاتحاد الأوروبي تختلف من دولة لأخرى وهذا يعتمد على حجم القطاع المالي للدول من جهة: فالبلدان التي تمتلك قطاع مالي واسع كالمملكة المتحدة وإيرلندا ولوكسمبورغ كانت أكثر عرضة للاضطرابات المالية، وهذا نتيجة للتداول الواسع للأوراق المالية الأمريكية في أسواقها؛ ومدى تبعية الاقتصاد لقوة التصدير من جهة أخرى: فالبلدان التي تعتمد على قوة التصدير والمسجلة لفائض في ميزانها التجاري، كانت أكثر عرضة لانكماش في اقتصادياتها، كألمانيا وهولندا والنمسا.
12. يوجد لدى الاتحاد الأوروبي واحد من أكثر أنظمة الاستثمار انفتاحاً في العالم. حيث أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر منصوص عليه في معاهدات الاتحاد الأوروبي و يعتبر الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي والوجهة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم تليه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر بريطانيا أكبر الدول استقطاباً للاستثمار الأجنبية المباشرة في الاتحاد الأوروبي وذلك بفضل الصفقات الكبيرة المتعلقة بعمليات الدمج والتملك العابرة للحدود، في حين تحتل هولندا المركز الثاني بين دول الاتحاد الأوروبي الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين تعتبر لوكسمبورغ أكبر مستثمر أجنبي في الخارج، وتستأثر الأنشطة المالية والتأمينية بأكثر نصيب من التدفقات الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي.
13. لقد كان نقص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل دول PIIGS أحد أهم أسباب العجز في التمويل لهذه الدول مما جعل هذه الدول تطلب قروض خارجية، يرجع السبب في نقص استقطابها للاستثمارات الأجنبية إلى عدم ملائمة المناخ الاستثماري والذي يتمثل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والإدارية المكونة لهذه الدولة، فمؤشرات

الخاتمة العامة

الاقتصاد الكلي كانت لا تشجع الاستثمار كارتفاع معدلات التضخم وانخفاض النمو الاقتصادي وعجز ميزان المدفوعات، كما أن سياسة التقشف التي تطبقها الحكومة أدت إلى رفع معدلات الضرائب على الشركات المستثمرة.

14. لعبت الأزمة الاقتصادية العالمية 2007 دوراً مهماً في إطلاق شرارة الأزمة المالية اليونانية، لكن جذور الأزمة داخلية فهي تعود لارتفاع المديونية العامة قبل اندلاع الأزمة، وتعكس الأثر التراكمي للعجز العام لسنوات مضت والتي برعت حكومة أثينا في إخفاءها من أجل استيفاء شروط معاهدة ماسترخت التي تمكنها من الانضمام إلى منطقة اليورو وتجنب ضغوط شركائها الأوروبيين.

15. إن انضمام اليونان إلى منطقة اليورو مكنتها من الاستفادة من الاقتراض بمعدلات الفائدة المنخفضة على غرار تلك التي تقتضيهما الدول القوية في المنطقة مثل ألمانيا، وهذا ما سمح بتوسيعها في الاقتراض، لكن بعد الأزمة الاقتصادية لعام 2007 ارتفعت أسعار الفائدة على السندات اليونانية إلى مستوى غير مسبوق (25% عام 2011)، وهكذا وجدت اليونان نفسها غير قادرة على الاقتراض من الأسواق المالية.

16. تستند فكرة الخروج من الاتحاد الأوروبي إلى أسباب عديدة، العامل الاقتصادي كان الأداة الأبرز فيها - فقد ركز البريطانيون المؤيدين للانفصال عن الاتحاد الأوروبي على نقطة فحواها أن انفصال بريطانيا عن البيت الأوروبي سيجعل البلاد - بريطانيا - توفر 1.25% من ناتجها الإجمالي والتي تدفعها بريطانيا سنوياً كمساهمة في ميزانية الاتحاد وهو ما يمثل 12% من ميزانية الاتحاد والتي يمكن أن تستغلها بريطانيا في دعم الخدمات الصحية التي تعاني ضغطاً كبيراً في ظل تقلص الميزانية المخصصة لها، ولن تكون أراضي بريطانيا مفتوحة أمام المهاجرين من داخل أوروبا أو اللاجئين والذين يشكلون عبئاً مادياً على الخدمات العامة كالتعليم والصحة.

17. في حالة انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي ستكون التبادلات التجارية بينهما أمام ضرائب جديدة ورسوم جمركية حيث تمثل التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي و بريطانيا نسبة كبيرة تصل إلى 50% من التجارة الخارجية للطرفين، ومن المعروف أنه لا توجد تعرفه جمركية على حركة مرور البضائع والمبيعات بين دول الاتحاد، وسيؤثر خروج بريطانيا بشدة في تجارتها مع الاتحاد، في حال لم تتوصل معه إلى علاقة خاصة تمنحها ميزات تجارية، مع الأخذ في الاعتبار أن انفصال بريطانيا عن الاتحاد سيستغرق في حده الأدنى عامين وفقاً للمادة 50 من معاهدة لشبونة. ومن المتوقع أن يدفع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعض الدول الأعضاء في الاتحاد، وتحديدًا ألمانيا وفرنسا، باتخاذ إجراءات حمائية ضد الصادرات البريطانية، وهذا بهدف عدم تشجيع بقية دول الاتحاد على الانفصال عنه،

IV- التوصيات والاقتراحات

وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها، يمكن إدراج جملة من التوصيات كما يلي:

1. ضرورة إخضاع وكالات التصنيف لعمليات التفتيش والتحقق، والفصل بين مهمة التنقيط والاستشارة، إلى جانب تعزيز المنافسة في هذه السوق وتسهيل إجراءات الحصول على الاعتماد لوكالات جديدة، وبالتالي الحصول على تصنيفات ائتمانية دقيقة للمقترضين من الأفراد والمؤسسات. إضافة إلى تفعيل التشريعات الخاصة بحوكمة الشركات الخاصة والعامة، وخاصة ما تعلق بحوكمة المصارف؛

الخاتمة العامة

2. إن تقليل التباين في الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء في أي تكتل شرط أساسي لنجاحه واستقراره ، وتكمن الخطورة هنا في أن التباين بين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء يكون من السهل التعامل معه إذا كان راجعا إلى أسباب اقتصادية بحتة ، ولكنه إذا كان يرجع إلى عوامل سياسية وأخلاقية وثقافية يكون من الصعب التعامل معه .
3. إن الأمانة العامة أو المفوضية أو البنك المركزي لتكتل الاقتصادي يجب أن تتسم بالشفافية التامة ولا تتهاون بشأن الحسابات والمؤشرات الاقتصادية غير الحقيقية لدول الأعضاء وذلك لأن التكتل سيدفع ثمن ذلك التكتم والتهاون .
4. ضرورة القيام باصلاحات هيكلية في دول منطقة اليورو لاعادة التوازن إلى الاقتصاد ونمو القطاعات التجارية وزيادة القدرة التنافسية.
5. وضع تعديلات على مستوى السياسات المالية بحيث تكون موحدة في دول منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي ككل ، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق المشترك بين سياسات دول منطقة اليورو.
6. تقوية الأنظمة المصرفية في منطقة اليورو والتحكم في الائتمان المصرفي وتوجيهه بشكل فعال والحد من القروض غير المنتجة.
7. إن تعرض النظام المالي والنقدي الدولي لأزمات مالية وفشل الخطط المالية والاقتصادية لاحتوائها ، يؤكد ضرورة إجراء إصلاحات عميقة على النظام المالي العالمي وإعادة النظر في مؤسساته ، إذ من التدهور ترك النظام المالي الدولي المعولم اقتصاديا وماليا دون أن تصاحبه معايير ضبط دولية ، وهنا تظهر حاجة ملحة إلى معمار مالي جديد أكثر انضباطا وعدالة يراعي مصالح البلدان المتقدمة والنامية على السواء؛
8. لقد كان نقص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل دول PIIGS أحد اهم أسباب العجز في التمويل لهذه الدول لذلك لا بد لها من توفير المناخ الاستثماري الملائم مع ضرورة استخدام بعض الحوافز الضريبية والمالية لجذب المستثمرين الاجانب ، فقد عرفت الضرائب ارتفاعا في ظل ازمة الديون السيادية الأوروبية نظرا لسياسات التقشف التي كانت تتبعها الدول كحل للارزمة.
9. إن انفصال بريطانيا عن الاتحاد الاوروبي لن يكون في صالح الدولتين نظرا للعلاقات الاقتصادية الوطيدة بينهم و لذلك لا بد من التوصل إلى اتفاق ينظم العلاقات التجارية ، وبالإضافة إلى حركة عوامل الانتاج ويعمل على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر .

V - آفاق البحث:

في إطار الحديث عن تداعيات ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى منطقة اليورو ، تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتوسع ، ولهذا نقترح دراسة العناوين التالية كي تكون موضع أبحاث علمية في المستقبل:

- انعكاسات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.
 - تداعيت خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي على الاقتصاد الاوروبي.
- وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله العظيم ، التوفيق والسداد في إنجاز هذا البحث ، راجين أن يفيد الباحثين والمهتمين

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1/ الكتب

1. ¹ - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004-2005.
2. ابراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، دار جريب للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009.
3. ابراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.
4. اشرف محمد دوابه، الأزمة المالية العالمية "رؤية إسلامية"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2009
5. جيل برتان، عن ترجمة مقلد علي، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط2، 1982
6. حسن نافعة، الإتحاد الأوربي و الدروس المستفادة عربيا ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،لبنان، 2004؛
7. حسين عبد المطلب الأسرج ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد 83 ، ديسمبر 2005.
8. حسين عمر، الجات و الخصخصة: الكيانات الاقتصادية الكبرى التكاثر البشري و الرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1996.
9. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، الاردن، 2000.
10. رمزي محمود، "الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرؤى المالية والإسلام"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
11. سامر مظهر القنطقي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، 2008
12. -سامر مظهر قنطقي، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، سوريا، 2008
13. سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، 1992.
14. سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية-نهاية الليبرالية المتوحشة-، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010
15. صفوت عبد السلام عوض الله ، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001
16. صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية الموحدة - اليور-، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 2003.
17. -ضياء مجيد الموسوي ، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
18. عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
19. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.

20. عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة المالية العالمية "أزمة SUB-PRIME"، دار ليجوند للنشر، لم تذكر بلد النشر، 2009.
21. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
22. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، مصر، 2006؛
23. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية العالمية والمصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009،
24. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية - تجربة التكامل والوحدة-، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986؛
25. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007؛
26. -فريد أحمد قبلان، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008.
27. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
28. كامل البكري، الإقتصاد الدولي " التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003،
29. -مبارك بن سليمان آل فواز، الاسواق المالية من منظور اسلامي، مذكرة تدريسية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2010
30. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
31. محسن الخضيرى، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
32. محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، الأردن، 2010.
33. محمد محمود المكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم - النظريات التي تفسر الأزمات دراسة شخصية لأسباب الأزمات)، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2012.
34. محمود حميدات، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر. لم تذكر سنة النشر.
35. مخلص عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة اقتصادية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012؛
36. مغاوري شلبي، الآثار المتوقعة على اقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2000؛
- 2/ الرسائل الجامعية
أ/ أطروحات دكتوراه
37. -العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية-، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012/2013
38. بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2013.

39. بيبي وليد، أليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الازمة المالية الحالية -دراسة حالة دول شمال افريقيا-. أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014،
40. بوشول السعيد، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وأثاره على اقتصاديات الدول الخليجية، أطروحة دكتوراه" غير منشورة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر. 2015
41. بوصبيح صالح رحيمة، تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الاقليمية الجديدة منذ 2007- دراسة حالة الجزائر والمكسيك-. أطروحة دكتوراه -غير منشورة-. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2017
42. حمزة فطيمة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة الاتحاد الأوروبي نموذجاً، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016،
43. حملوي سكيمة، انعكاسات الازمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الاقليمية دراسة حالة الاتحاد الاوروبي -أزمة اليورو- أطروحة دكتوراه-غير منشورة-. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
44. سعدوني محمد، الوحدة النقدية وإشكالية تكامل أسواق رأس المال بدول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-. جامعة أبو بكر الصديق، تلمسان، الجزائر، 2015/2014،
45. سعدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006،
46. شيماء صابر صالح، الديون السيادية اليونانية (الأسباب -الأثار-المواجهة)-دراسة مقارنة مع مصر-. أطروحة دكتوراه-غير منشورة-. جامعة عين شمس، مصر، 2016.
47. صباغ رفيقة، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية -دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية-. أطروحة دكتوراه-غير منشورة-. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013.
48. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة -. أطروحة دكتوراه" غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006،
49. عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012، أطروحة دكتوراه -غير منشورة-. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014.
50. قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية -الاشكاليات والاثار على المديونية لدول الجنوبية-. أطروحة دكتوراه -غير منشورة-. جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2006،
51. لبعل فاطمة الزهراء، انعكاسات الأزمة المالية على 2008 الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016.
52. محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الازمات المالية-حالة البنك المركزي الأوروبي BCE والأزمة المالية 2008/2007، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2005
53. منصورى الزين، أليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، 2006.

ب/ مذكرات ورسائل ماجستير

54. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2007
55. بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 - 2004 ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشلف ، 2006-2007،
56. رحيمة بوصبيح صالح ، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية-دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي -دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الاوروبي-، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2010/2011.
57. رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013.
58. ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008
59. سامية مقعاش، العملة الاوربية الموحدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006-2007
60. سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004،
61. عادل بلجبل ، التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليمي ، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر، 2006/2007.
62. عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009/2010.
63. عمر يحيوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر للفترة 2002/2010، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013
64. فارس بن رقرق، مواجهة الازمة المالية العالمية بين تداير صندوق النقد الدولي وخطة الانقاذ الامريكية، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2012/2013.
65. كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ، تركيا، مصر والجزائر، مذكرة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، 2013/3.
66. مصلى يحيى، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا- ، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2012،
67. معن عبد العزيز الرئيس، الاتحاد الاوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد -القيود والفرص-، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2014..

- 68- بن بوزيان محمد، سمية زرار، انتشار عدوى الازمات المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2010.
- 69- ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تقييمية-، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة إلكترونية، العدد 41، 2009
- 70- سعيدي يحي، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة إلكترونية، العدد 31، جوان 2009.
- 71- زموري مونية، أثر اصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد 11، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017.
- 72- سامي إبراهيم السويلم وغيره، أسلحة الدمار المالي الشامل - الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي-، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية 2009 .
- 73- صندوق النقد الدولي، الوحدة الأوروبية خطوة خطوة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 1، مارس 2014.
- 74- صندوق النقد الدولي، تتبع مسار التعافي العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 2، يونيو 2012.
- 75- فلاق علي، هاني محمد و سارة زيتوني، انعكاسات أزمة الديون السيادية في اليونان على الإقتصاد الجزائري (2009-2015)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016،
- 76- كمال رزيق، فريد كورتل، الأزمة المالية: مفهوما، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، بغداد، العراق.
- 77- لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.
- 78- محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات ص، ن، د، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 06، جامعة أم بواقي، الجزائر، 2010.
- 79- نبال محمود قصبه، حسين الفحل، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 -العدد الأول، دمشق، سوريا، 2012 .
- 80- أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول، العدد 41، السعودية، مارس 2010، ص 21
- 81- أحمد منير النجار، محاولات انقاذ اليونان إلى أين، مجلة اتحاد مصارف الكويت، العدد 98، الكويت، جويلية 2012، ص: 68.
- 82- أوكيل محمد أمين، محاضرات في قانون الميزانية العامة –مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية-، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2014-2015، ص 8.
- 83- بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2012/2003، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، العراق، 2014

84. برني لطيفة، مطبوعة في مقياس الاقتصاد الكلي (السداسي الأول)، طلبة السنة الثانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016،
85. بن طبي دلال، محاضرات في مقياس المالية العامة- لطلبة السنة الثانية ليسانس-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015،
86. بوالكور نورالدين، أزمة الدين السيادي في اليونان -الأسباب والحلول-، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013،
87. بوريش هشام ، عفيف هناء، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية -دراسة حالة اليونان-، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص24.
88. تقرير انشاء الإتحاد المصرفي الأوروبي، حجر الأساس في اصلاح الهيكل المالي الأوروبي (QNB)، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 394، الكويت، سبتمبر 2013.
89. تقرير مجلس الغرف السعودية، أزمة اليورو.. تداعيات على الاقتصاد العالمي أبرزها " الدولرة " ، الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6095، السعودية، 19 جوان 2010.
90. حسن مهدي صائب ،الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11 ، العدد 3، جامعة القادسية، العراق، 2009
- 91.-رانندال دود، الرهونات العقارية الثانوية مجسمات أزمة ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 44، العدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2007.
- 92.- رايس حدة، دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي، مجلة العلوم الانسانية، العدد التاسع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2006.
- 93.رحال فاطمة، نادية بلورغي، دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال ، المجلد 1، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016
- 94.زنودة منى، الاقليمية والعولمة ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية –تخصص نظم الحكم والادارة الاقليمية-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011 / 2012.
- 95.صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي، مجلة الباحث ، العدد التاسع ،جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، الجزائر، 2011.
- 96.- صندوق النقد الدولي، إلى أين نمضي من هنا، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 3، سبتمبر 2009.
- 97.عباس بلفاطمي، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربي منطقة علمة مثلى، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2011 .
- 98.العقون نادية، أزمة الرهن العقاري-عدواها وأليات انتقالها-، بحوث اقتصادية عربية، العددان 53-54، لبنان، شتاء-ربيع 2011.
- 99.غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية الدباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10 ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 106

100. لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2011
101. ماجدة مدوخ، النظام النقدي الاوروبي،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، جامعة غرداية، الجزائر، 2008.
102. مجلة عالم الاقتصاد، تقرير الاستثمار العالمي يتوقع انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم الأقاليم ، العدد رقم: 229، 2011/02/08
103. - مزويد ابراهيم، قنوات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، ، العدد الأول، جامعة يحي فارس، المدية ، الجزائر، افريل 2004.
104. مصبيح أحمد، تداعيات أزمة الديون السيادية على منطقة الأورو.مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 10، العدد 20، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015/12/31.
105. مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة –العدد الثالث والعشرون، العراق، 2009.
106. مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2010.
107. مفتاح صالح، مطبوعة المالة الدولية-محاضرات لطلبة السنة الرابعة ليسانس-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006/2005.
108. منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ماي 2005، ص ص 108-109.
109. - نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 48/49، القاهرة، مصر، خريف 2009 –شتاء 2010.
110. نسيمه حاج موسى، علوي فاطمة الزهراء، أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007/2008، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.
111. نوفل سمايلي ، فضيلة بوطورة، إدارة أزمة الديون السيادية اليونانية بين برامج الانقاذ المالي الدولية وحزم التقشف الوطنية للمدة (2010-2015)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 24، جامعة واسط، العراق، 2016
112. نوفل سمايلي ، فضيلة بوطورة، فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 44 ،العراق، 2015..
113. وحدة التعليم المفتوح، الاقتصاد الكلي –المستوى الثاني، برنامج التعليم عن بعد، جامعة وادي النيل، مصر،
114. - يحيوي مفيدة. واقع الأزمة المالية العالمي وانعكاساتها على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2010..
115. -يوسفات علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.

4/ الملتقيات والمؤتمرات

116. زهية خياري ، العملة الأوروبية الوحيدة – انعكاسات متفاوتة سلبا وإيجابا ، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية-فرص وتحديات-، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، أيام 18-20 أفريل 2005 .
117. أونيس عبد المجيد، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - واقع وأفاق-، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، يومي 17 و 18 أفريل، 2006.
118. آيت يحيى سمير ، فضيل رايس، "أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي وأثرها على مستقبل اليورو": حالة اليونان، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، المركز الجامعي بالوادي ، الجزائر، يومي 26 و 27 فيفري 2011 .
119. بلعزوز بن علي، مداني أحمد، "التصنيف الإئتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية شرعية"، المؤتمر الدولي الرابع حول "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الإقتصاد الإسلامي" ، الكويت، يومي 15 و 16 ديسمبر 2010 .
120. بن عيشي بشير، حامد نو الدين ، العولمة والاتحاد النقدي الأوروبي ، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية-فرص وتحديات-، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، أيام 18-20 أفريل 2005 .
121. بن معزو محمد زكريا، أزمة الديون السيادية في العام 2010 ومستقبل الاتحاد الأوروبي تحت ضوء نظرية منطقة العملة المثلى، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، المركز الجامعي بالوادي ، الجزائر، يومي 26 و 27 فيفري 2011.
122. بن منصور عبد الله ، أثر اليورو على المنطقة العربية . الملتقى الدولي حول: اليورو و اقتصاديات الدول العربية – فرص وتحديات –، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، أيام 18-20 أفريل 2005 .
123. -بن نعمون حمادو، طبيعة الاصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
124. بوخاري لعلو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، يومي 26/27 فيفري 2012
125. توفيق تمار، محمد يعقوبي ، آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية ، ملتقى علمي دولي حول: سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات –حالة الجزائر و الدول النامية- ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 20/21 نوفمبر 2006.
126. ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا، 29 أفريل 2006.

127. خنطيط خديجة، خلخال منال، اليونان انطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، أيام 08/07 ماي 2013.
128. زايري بلقاسم، الأزمات المالية المعاصرة الأسباب و الدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2008.
129. سليمان ناصر، اليورو وأثاره على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول: اليورو و اقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات -، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، أيام 18-20 أفريل 2005.
130. سماي علي، رميدي عبد الوهاب، العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21/20 نوفمبر 2006.
131. سوسن زيرق، لمين تغليسية، أي أفق للعملة الخليجية الموحدة، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 7-8 ماي، 2013.
132. عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مستقبل الاتحاد النقدي الأوربي في ظل أزمة الديون الأوروبية، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي - الجزائر-، يومي 26 و 27 فيفري 2011.
133. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - واقع وأفاق -، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل، 2006.
134. -عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية سجال التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010.
135. علوان ضاوي، مسيعد مريم، دور الاتحاد النقدي في تفعيل التكامل الاقتصادي، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 7-8 ماي، 2013.
136. -عماد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية-قناة أسواق رأس المال-، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، لبنان، 23/25 مارس 2009.
137. عماد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية-قناة أسواق رأس المال-، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، لبنان، 23/25 مارس 2009.
138. عوض بن عوض يسلم، "مدى تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي حول "الإقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، يومي 23/24 فيفري 2011.
139. عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية للحد من انهيار الأسواق في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى دولي حول: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20/21 أكتوبر 2009،

140. -عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي -حالة الدول العربية النفطية-. المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، لبنان، 20/19 ديسمبر 2009
141. -فوزي محيريق، عقبة عبد اللاوي، مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة..... بين وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح اسلامي، الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً-، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 6/5 ماي 2009.
142. قرأوي أحمد الصغير، انعكاس اليورو على المعاملات المالية و التجارة الخارجية، الملتقى الدولي حول: اليورو و اقتصاديات الدول العربية -فرص وتحديات -، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، أيام 18-20 أفريل 2005.
143. لشهب مسعود، قراءة في أزمة الديون اليونانية، تأثير أزمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 07/08/2013 ماي
144. لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، ملتقى دولي حول: الازمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20/21 أكتوبر 2009.
145. لواج منير، جبلي حسيبة، قراءة نظرية في الإتحادات النقدية، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 7-8 ماي، 2013.
146. محمد يعقوبي، عبدالله عناني، تأثير أزمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 07/08/2013 ماي
147. مداحي محمد، معزوز لقمان، أزمة الديون السيادية الأوروبية " إشكالية التشخيص وفعالية مقاربات العلاج، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، أيام 19/20 جوان 2013.
148. مفتاح صالح، الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية-فرص وتحديات-، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، أيام 18-20 أفريل 2005.
149. مقيص صبري، رحال سمية، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي: 07-08 ماي 2013.
150. نبال قصبة، أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية والحلول المقترحة، بحث قدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، 14 - 16 ديسمبر 2010م
151. وصاف عتيقة، عاشور سهام، نظام النقد الأوروبي (الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية)، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية-فرص وتحديات-، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، أيام 18-20 أفريل 2005.

152. يحي مصلة، خلوفي عائشة، "جهود الاتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات دوله"، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 08/07 ماي 2013
- 5/التقارير والدراسات
153. الأمم المتحدة، الأونكتاد: انخفاض في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16% عام 2014، إذاعة الأمم المتحدة، المتحدة، 2015/06/24،
154. الأمم المتحدة، حالة وأفاق إقتصاد العالم 2012، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012.
155. الاونكتاد، تقرير التجارة والتنمية 2013-استعراض عام-، الأمم المتحدة، جنيف ونيويورك، 2013.
156. جون بلودورن، روبا دوتاغوبتا، جيبي غوآجارو، بيتيا توبالوفا، التدفقات الرأسمالية الدولية: موثوقة أو متقلبة – أفاق الاقتصاد العالمي-، صندوق النقد الدولي، أبريل 2011.
157. صباح نعوش، التقارب المالي في منطقة اليورو-النص والتطبيق-، مركز الجزيرة لدراسات، قطر، 22 يناير 2012
158. صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي-ملخص واف-، أبريل 2011.
159. صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الأزمة والتعافي –دراسة استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية والعالمية -، أبريل 2009.
160. صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الأسكان والدورة الاقتصادية-، أبريل 2008.
161. صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الاقتصاد العالمي يتعثر بسبب النمو شديد البطء لفترة طويلة المدى-، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، 12 أبريل 2016.
162. صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الأمال والواقع والمخاطر- –دراسة استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية والعالمية -، أبريل 2013.
163. صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي-الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي –دراسة استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية والعالمية -، أكتوبر 2008.
164. صندوق النقد الدولي، الوحدة الأوروبية خطوة خطوة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 1، مارس 2014.
165. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2010.
166. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2012.
167. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2013، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2013.
168. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2014.
169. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2015.
170. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، أبو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة-، 2016.
171. عبد اللطيف درويش، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012/08/12،
172. علاء الدين مرجان محفوظ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، وزارة التجارة والصناعة-قطاع سياسات تنمية صادرات-، مصر، افريل 2009.

173. -لم يذكر الكاتب، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية مالية ومحاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2016/2017 .
174. مركز الإمارات للسياسات، التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وحدة الدراسات الأوروبية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 26 جوان 2016
175. -مركز التجارة الدولية، التقرير السنوي لعام 2014-ديمومة أثر التجارة-، جنيف، سويسرا، 2014.
176. -مركز التجارة الدولية، التقرير السنوي لعام 2015-ديمومة أثر التجارة-، جنيف، سويسرا، 2016.
177. مركز التجارة الدولية، التقرير السنوي لعام 2016-ديمومة أثر التجارة-، جنيف، سويسرا، 2017.
178. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك-، التقرير الاحصائي السنوي 2016، الكويت، 2016.
179. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك-، التقرير الاحصائي السنوي 2013، الكويت، 2013.
180. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك-، التقرير الاحصائي السنوي 2011، الكويت، 2011.
181. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك-، تقرير الأمين العام السنوي 37، الكويت، 2010.
182. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك-، تقرير الأمين العام السنوي 42، الكويت، 2015.
183. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك-، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، الكويت، ديسمبر 2016.
184. منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك، مشروع الازدهار للطبعة العربية العراقية، باريس، 2004.
185. مهند بن عبد الملك السلطان، أحمد بن عبد بكر البكر، دراسة وصفية-مفهوم الناتج المحلي الاجمالي-، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، فيفري 2016
186. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، 2012-استعراض عام-، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2012، ص 3.
187. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، 2013-استعراض عام-، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2013،
188. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، 2011-استعراض عام-، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2011،
189. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، 2015-استعراض عام-، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2015
190. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2004-التحول نحو الخدمات-استعراض عام-، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2004..
191. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2005-الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير-استعراض عام-، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2005،

192. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2010: الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2010.
193. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2013: سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2013.
194. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2015: إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2015،،
195. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2016: جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2016.
196. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2016: جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2016.
197. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014- عرض عام – الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2014،
198. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011- أشكال الاندماج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال-، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011،
199. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012- عرض عام – نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2012.
200. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017- عرض عام – الاستثمار والاقتصاد الرسمي، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017.
201. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017- عرض عام – الاستثمار والاقتصاد الرسمي، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017،
202. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013- عرض عام – سلاسل القيمة العالمية الاستثمار والتجارة من أجل التنمية-، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2013.
203. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002، الكويت، 2002،
204. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2011، الكويت، 2011،
205. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2014، الكويت، 2014،
206. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003، الكويت، 2003،

207. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006، الكويت، 2006،
208. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2007، الكويت، 2007،
209. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2008، الكويت، 2008،.
210. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010، الكويت، 2010،
211. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2001، الكويت، 2001،
212. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، 2005،.
213. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، ضمان الاستثمار-آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011، السنة التاسعة والعشرون - العدد الفصلي الثالث، الكويت، جويلية - سبتمبر 2011.
214. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، ضمان الاستثمار، السنة الثامنة والعشرون - العدد الفصلي الثالث، الكويت، جويلية - سبتمبر 2010،
215. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، الكويت، 2009
216. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011 - نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية -، السنة 29، العدد الفصلي الثالث، الكويت، (جويلية - سبتمبر) 2011
217. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار-نشرة فصلية -، السنة 27، العدد الفصلي 1، الكويت، جانفي- مارس 2009
218. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار-نشرة فصلية -، السنة 26، العدد الفصلي 3، الكويت، جوان-سبتمبر 2008،.
219. نشرة توعوية ، التضخم الاقتصادي، مجلة اضاءات ، السلسلة الخامسة - العدد 3، معهد الدراسات المصرفية، الكويت ، أكتوبر 2012
220. نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق- أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو-، واشنطن، 2 ماي 2010.
221. نشرة صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق ممدد مع ايرلندا بقيمة مليار يورو، واشنطن، 16 ديسمبر 2010.

222. نيفين حسين، الاستثمار العالمي 2017، ادارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، الربع الاول 2018،
223. وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، جوان 2016
- 6/ الجرائد
224. محمد ابركان، الاتحاد الاوروبي.. من التكتل والاندماج إلى الضعف والتفكك، صحيفة دليل الريف، المغرب، 27 جوان 2016، ص174.
225. محمد علي صالح، دراسة أميركية: 6 تريليونات دولار تكلفة حربي العراق وأفغانستان-أغلبية نفقات الحروب كانت ديونا-، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12541، السعودية، 30 مارس 2013.
226. محمد نصر، هل هناك علاقة بين الاجور والانتاجية؟، مجلة حياة وسوق- ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة -، العدد 10، فلسطين، الاحد 26 حزيران 2011 - السبت 2 تموز 2011
- 7/ مواقع الانترنت
227. TRT العربية، بينما ترتفع في أوروبا.. نسبة "بطالة الشباب" تنخفض لـ18% في تركيا، هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية، <http://www.trtarabic.tv/>، نشرت يوم 14/09/2015، وأطلع عليها يوم 18/02/2017 على الساعة 20:45.
228. ابراهيم السقا، هل الاتحاد الأوروبي منطقة عملة مثلى، المجلة الاقتصادية الالكترونية، السعودية، 21 ماي 2010، http://www.aleqt.com/2010/05/21/article_395863.html :
229. ابراهيم السقا، هل تنجح عملية إنقاذ مصارف الزومبي الإسبانية؟، مجلة الاقتصادية الالكترونية، السعودية، مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://www.aleqt.com/2012/06/12/article_666119.tml?related، نشرت يوم 12 يونيو 2012، أطلع عليها يوم 29/10/2018 علة الساعة 15:39.
230. إحسان العقلة، ماهو عدد سكان فرنسا، مقال منشور على الموقع الالكتروني: [HTTP://MAWDOO3.COM](http://MAWDOO3.COM)، نشرت يوم 9 ماي 2018، على الساعة 07:31. أطلع عليها يوم 02/06/2018 على الساعة 13:52.
231. أحمد بوخريص، خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <https://democraticac.de/?p=50120>، نشرت يوم 17/10/2017، أطلع عليها يوم 29/10/2018 على الساعة 20:11.
232. أحمد دياب، أوروبا بين كابوسين: الشيخوخة والهجرة!، <http://www.alhayat.com/article/>، نشرت يوم 3 ماي 2015 على الساعة 16:00، أطلع عليه يوم 21/10/2018 على الساعة 15:07..
233. الأمم المتحدة، حالة وأفاق اقتصاد العالم 2012/2013-الملخص التنفيذي، [HTTP://WWW.UN.ORG/EN/DEVELOPMENT/DESA/POLICY/WESP/WESP_ARCHIVE/2012WESP_ES_AR.P](http://WWW.UN.ORG/EN/DEVELOPMENT/DESA/POLICY/WESP/WESP_ARCHIVE/2012WESP_ES_AR.P)
- DF
234. بارق، ترتيب دول العالم اقتصادياً عام 2015 وفق حجم الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)، <http://iraqieconomists.net/ar/>، نشرت يوم 17/01/2016، أطلع عليه يوم 06/11/2017 على الساعة 15:11.

235. بوهنة كلثوم ، بن عزة محمد ، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري ، <http://iefpedia.com/arab> ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، نشرت يوم 7 أفريل 2014 على الساعة 20:08
236. جريدة الشرق الأوسط، ألمانيا تقود اقتصاد اليورو- منفردة-، العدد:13773، أغسطس 2016 <http://aawsat.com/home/article>.
237. الجزيرة، انخفاض أسعار المستهلكين بفرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness>، نشرت يوم 2009/10/14، أطلع عليه يوم 2018/11/03 على الساعة 09:03.
238. الجزيرة، تفاوت مستويات الدخل يؤدي لتباطؤ النمو، [HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET](http://WWW.ALJAZEERA.NET)، نشرت يوم 2014/02/27 على الساعة 16:59، أطلع عليه يوم 2017/02/17 على الساعة:13:36.
239. الجزيرة، معدل البطالة في أوروبا ينخفض إلى أدنى مستوى منذ 2009 ، [HTTP://WWW.AL-](http://WWW.AL-) ، [HTTP://WWW.AL-](http://WWW.AL-) ، نشرت يوم 2016/12/01 على الساعة 18:42، أطلع عليه يوم 217/02/18، على الساعة 21:03.
240. حسن العالي، مجلس التعاون يبحث نظام مدفوعات يستوعب أكثر من عملة، جريدة الاقتصادية، العدد 6739، 24 مارس 2012، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : http://www.aleqt.com/2012/03/24/article_639757.html
241. خضير عباس الندوي، تأثيرات الأزمة المالية العالمية في أسواق النفط الدولية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://araa.sa/index.php?view=article&id=3027:2014-08-07-08-45>، أطلع عليه يوم: 2017/11/09 على الساعة 21:02
242. ستاندرد & بورز، التمويل المنظم -مسرد مصطلحات عمليات التوريق-، منشورات مؤسسة ستاندرد & بورز. [HTTP://WWW.KANTAKJI.COM/MEDIA/3471/32.PDF](http://WWW.KANTAKJI.COM/MEDIA/3471/32.PDF)
243. <http://www.alhayat.com/Opinion/Letters> -سعد بن علي الشيراني، الإنفاق الحكومي وضرورة ترشيده، 1 243. ، نشر يوم 2014/02/05، على الساعة 09:21، وأطلع عليه يوم 2017/02/18 على الساعة 07:34.
244. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في القانون الدولي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.pal-monitor.org/UpLoad/uploads/75d02781a0.doc>، أطلع عليه يوم 2016/10/14 على الساعة 04:15. ص 8.
245. عامر ذياب التميمي، الاستهلاك الداخلي يتفوق على التصدير حافزاً مرغوباً للنمو الاقتصادي، [HTTP://WWW.ALHAYAT.COM/OPINION/Writers/](http://WWW.ALHAYAT.COM/OPINION/Writers/)، نشرت يوم 10 سبتمبر 2015، على الساعة 01:00، تم الاطلاع عليه يوم 2017/02/17 على الساعة 11:03
246. عبد المجيد مرغيت، الاتحاد النقدي الاوروبي:-أصوله-أدائه-ومشكلاته-، ص5، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/>، أطلع عليه يوم 2018/06/25، على الساعة 18:09.

247. عدم ذكر الكاتب، رقم قياسي لعدد العاطلين عن العمل في فرنسا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.euronews.com/2013/04/25/record-levels-of-unemployment-in-france/>، نشرت يوم 2013/04/25، على الساعة 19:44، أطلع عليه يوم 2017/10/10، على الساعة 17:04.
248. عدم ذكر الكاتب، رقم قياسي لعدد العاطلين عن العمل في فرنسا، نشرت يوم 2013/04/25، على الساعة 19:44، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.euronews.com/2013/04/25/record-levels-of-unemployment-in-france/>
249. عربية sky news ، استقرار التضخم في منطقة اليورو، <http://www.skynewsarabia.com/>، الجمعة 31 يوليو، 2015 - 12:41 بتوقيت أبوظبي، أطلع عليه يوم 2017/02/24، على الساعة 09:11.
250. على فلاح المناصير ، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها..... أسبابها....تداعياتها.....وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009. [HTTP://BOULEMKAHEL.YOLASITE.COM](http://BOULEMKAHEL.YOLASITE.COM)
251. علي ، مستقبل الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي وتأثيره على القضايا العربية، [HTTP://WWW.KKMAQ.GOV.SA/DETAIL.ASP?INNEWSITEMID=136056](http://WWW.KKMAQ.GOV.SA/DETAIL.ASP?INNEWSITEMID=136056) ، أطلع عليها يوم 2017/01/12، على الساعة 07:10.
252. العين الاخبارية، الأزمة الاقتصادية والفساد يكبدان إيطاليا خسائر فادحة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://al-ain.com/article/94911> ، نشرت يوم 2016/03/17، على الساعة 01:43، أطلع عليه يوم 2018/10/29 على الساعة 16:37.
253. فاطمة شوقي، 6 أسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.. أهمها الهجرة الأوروبية.. أزمة اللاجئين.. إنشاء قوة عسكرية موحدة للتصدي لروسيا وغيرها.. افتقار الاتحاد للديمقراطية.. والتذمر من رسوم أوروبا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.youm7.com/>، نشرت يوم 24 يونيو 2016 ، على الساعة 01:25، أطلع عليه يوم 2018/10/29 على الساعة 20:00.
254. لم يذكر الكاتب، العُملة الخليجية والدرس الأوروبي، صحيفة الوسط ، العدد: 2839، البحرين، 15 جوان 2010، ص1. على الموقع: <http://www.alwasatnews.com/news/print/434774.html>، أطلع عليه يوم 2016/11/04 على الساعة 21:42.
255. لم يذكر الكاتب، بنوك الاتحاد الأوروبي تغلق أكثر من 9 آلاف فرع، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://arabic.sputniknews.com/business/> نشرت يوم 2017/09/13 على الساعة 01:24، أطلع عليها يوم 2018/01/12، على الساعة 11:25.
256. لم يذكر الكاتب، فرنسا تحقق أفضل نمو منذ 2011 وجدل حول «صاحب الفضل» منطقة اليورو الأسرع نمواً بين الاقتصادات المتقدمة، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 14309، 31 يناير 2018. <https://aawsat.com/home/article>
257. لم يذكر الكاتب، فرنسا تحقق أفضل نمو منذ 2011 وجدل حول «صاحب الفضل» منطقة اليورو الأسرع نمواً بين الاقتصادات المتقدمة، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 14309، 31 يناير 2018. <https://aawsat.com/home/article>

258. ليلي الثابتي، الإقتصاد الفرنسي في 2017.. عقبات الإقلاع من جديد، وكالة أنظول، اسطنبول، مقال منشور على الموقع الالكتروني: [HTTPS://WWW.AA.COM.TR/AR](https://www.aa.com.tr/ar) نشرت يوم 2016/12/19، أطلع عليه يوم 2019/09/16 على الساعة 09:49.
259. مجد خضر، الدول التي تتعامل باليورو، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <http://mawdoo3.com/> ، يوم 3 أوت 2017، على الساعة 12:26، اطلع عليه يوم 2018/06/25، على الساعة 22:51.
260. محمد ابراهيم السقا، ضعف الدولار إلى أين، <http://www.cba.edu.kw/elsakka/>.
261. -محمد ابراهيم السقا، لماذا تحاول الحكومات رفع معدل التضخم في أوقات الأزمات؟ مقال منشور على الموقع الالكتروني: <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq> ، نشرت يوم 14 يونيو 2013، على الساعة 08:04، أطلع عليه يوم 2018/10/28 على الساعة 04:04.
262. محمد البديوي - هبة حسام - أحمد علوي ، قراءة في مستقبل الاقتصاد الفرنسي والاتحاد الأوروبي مع "ماكرون".. عادل مهني أستاذ الاقتصاد الدولي بـ"باريس": عجز الموازنة وارتفاع الدين وبطء النمو أهم الملفات.. وتخوفات من عدم القدرة على تنفيذ تعهداته، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <https://www.youm7.com> ، نشرت يوم 11 مايو 2017 ، على الساعة 07:00 ، أطلع عليه يوم 2018/09/16/ على الساعة 10:17.
263. محمد مروان ، أين تقع فرنسا، مقال منشور على الموقع الالكتروني: [HTTP://MAWDOO3.COM](http://MAWDOO3.COM) نشرت يوم 28 ماي 2017 ، على الساعة 09:47، أطلع عليه يوم 2018/08/07 ، على الساعة 06:30.
264. محمد مروان، تعريف الدخل الفردي، <http://mawdoo3.com> . نشر يوم 07 ديسمبر 2014 على الساعة 08:43، وأطلع عليه يوم 2017/02/17 على الساعة 12:52.
265. مطلق منير، إنفاق الرفاه الاجتماعي الفرنسي يتجاوز الدول الإسكندنافية، مقال منشور على الموقع الالكتروني : <https://aawsat.com/home/article> ، نشرت يوم 23 ماي 2017 ، أطلع عليها يوم 2018/11/03 على الساعة 12:00.
266. المعرفة، البنك المركزي الأوروبي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <http://www.marefa.org/index.php/> ، أطلع عليه يوم 2016/11/04، على الساعة 15:14.
267. موسوعة الجزيرة، فرنسا، مقال منشور على الموقع الالكتروني: [HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/ENCYCLOPEDIA/COUNTRIES/2014/11/3/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%A7](http://WWW.ALJAZEERA.NET/ENCYCLOPEDIA/COUNTRIES/2014/11/3/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%A7) ، أطلع عليه يوم 2018/08/07 ، على الساعة 06:09.
268. موسوعة الجزيرة، البنك المركزي الأوروبي، قطر، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures> ، تم نشره يوم 2015/07/01 على الساعة 14:23. أطلع عليه يوم 2016/11/04 على الساعة 12:07.
269. موسوعة الجزيرة، الناتج المحلي الاجمالي، على الموقع الالكتروني: [HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/ENCYCLOPEDIA/ECONOMY/](http://WWW.ALJAZEERA.NET/ENCYCLOPEDIA/ECONOMY/) ، أطلع عليها يوم 2017/01/26 على الساعة 19:34.
270. الموسوعة العربية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، <http://www.arab-ency.com/ar/> ، أطلع عليه يوم 2016/10/15 على الساعة 15:56.

271. موسوعة روسيا اليوم RT، إسبانيا تنجح في تجاوز الأزمة الاقتصادية!، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، <https://arabic.rt.com/business>، نشرت يوم 2017/07/15 على الساعة 14:56، أطلع عليها يوم 2018/10/29 على الساعة 16:17.
272. موسوعة مقاتل من الصحراء، اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية، متوفر على الموقع: http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/EtihadEuro/sec07.doc_cvt.htm، أطلع عليه يوم 2016/11/06 على الساعة 08:24.
273. ¹-موسوعة ويكيبيديا، نصيب الفرد، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، اطلع عليه يوم 2017/02/17 على الساعة 11:39.
274. موسوعة ويكيبيديا، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، أطلع عليه يوم 2016/10/14 على الساعة 04:15.
275. موسوعة ويكيبيديا، فرنسا، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، نشرت يوم 25 جويلية 2018، على الساعة 00:57، أطلع عليه يوم 2018/08/06، على الساعة 21:36.
276. موسوعة ويكيبيديا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، أطلع عليه يوم 2016/10/15 على الساعة 15:06.
277. مونت كارلو الدولية، البطالة تتراجع في فرنسا إلى ما تحت 9 بالمئة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.mc-doualiya.com/articles/>، نشرت يوم 2018/02/15 على الساعة 15:28، وأطلع عليها يوم 2018/11/03 على الساعة 08:21.
278. نادية أبو رميس، مظاهر قوة الاتحاد الأوروبي اقتصاديا، <https://mawdoo3.com> /، نشرت يوم 12 أبريل 2017 على الساعة 08:58، أطلع عليها يوم 2018/11/02 على الساعة 07:15.
279. هالة قنديل، التضخم في فرنسا يسجل أقل مستوى في عامين في نوفمبر، قناة العربية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE8BB04L20121212>، نشرت يوم 2012/12/12 على الساعة 09:01، أطلع عليه يوم 2017/12/06 على الساعة 17:08.
280. هيثم عبد الكريم شعبان، محاضرات في مبادئ المالية العامة، طلبة سنة ثالثة ليسانس محاسبة انتقالي، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، <http://faculty.mu.edu.sa/hshaaban/Principles%20of%20Public%20Finance>
281. الوطن بوابة الكترونية شاملة، الإحصاءات الأوروبية: نسبة التضخم في "الاتحاد الأوروبي" بلغت 1.7% الشهر الماضي، <http://www.elwatannews.com/news/details/1905690>، نشرت يوم 2017/02/22 على الساعة 06:56، أطلع عليها يوم 2017/02/24 على الساعة 09:36.
282. وكالة الاناضول، سكان الاتحاد الأوروبي يجتازون النصف مليار ببدء 2017، بروكسل، <https://www.aa.com.tr/ar>، 2017/07/10، أطلع عليه يوم 2018/10/21، على الساعة 04:16.

283. وكالة الانباء الكويتية "كونا"، انضمام جمهورية لانفيا رسميا لدول منطقة اليورو، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2353341&language=ar>، نشر يوم الساعة 01:39، أطلع عليه يوم 2014/03/16، على الساعة 06:16.
284. وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، المفوضية الأوروبية: تباطؤ نمو الاقتصاد في منطقة اليورو حتى 2018، منشور على الموقع الالكتروني: <http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=25089>، بروكسل يوم 09 نوفمبر 2016، على الساعة 19:29، أطلع عليها يوم 2017/02/16 على الساعة 07:41...
- ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية
1/ الكتب

285. CAVES.R, **MULTINATIONAL ENTERPRISE AND ECONOMIC ANALYSIS**,2 ND EDITION, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESSV, 1996

286. CHRISTOS TRIANTAFILLOU, **CRISE DE LA DETTE ET PROGRAMMES D'AUSTERITE EN GRECE : IMPACTS DE L'AJUSTEMENT POUR LES TRAVAILLEURS**, INE-GSEE,BRUXELLES,28/02/2012.

287. G E J LLEWELLYN; PETER WESTAWAY, **EUROPE WILL WORK BUT IT NEEDS TO STRENGTHEN ITS GOVERNANCE, FIX ITS BANKS, AND REFORM ITS STRUCTURAL POLICIES**, NOMURA GLOBAL ECONOMICS, LONDON, MARCH 2011.

288. GARY B. GORTON, **"THE SUBPRIME PANIC"**, NBER WORKING PAPER SERIES, OCTOBER 2008

289. KLEIN LAURE ,**LA CRISE DES SUBPRIMES** , EDITION REVUE BANQUE ,PARIS, 2008.

290. MARIE ANNICK, **ECONOMIE DE L'UNION EUROPEENNE**, ECONOMICA, PARIS, FRANCE,2000.

291. MARIE-CHARLOTTE HUSSON, GWENAËLLE PARIS, SLIMAIN BSISS, AMAURY PLANCHENAU, **"CRISES DES SUBPRIMES: ORIGINE, DECLENCHEMENT ET CONTAGION "** ,CERAM BUSINESS SCHOOL .

292. PATRICK ARTUS & AUTRES, **LA CRISE DES SUBPRIMES"**, RAPPORTS DU CONSEIL D'ANALYSE ECONOMIQUE, PARIS : LA DOCUMENTATION FRANÇAISE, 2008

293. PETER H.LINDERT ET THOMAS A.PUGEL, **ECONOMIE INTERNATIONALE**, EDITION ECONOMICA, PARIS, 1996

294. WALLACE PAIN, **JAPANESE FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN OREGON**, INTERNATIONAL TRADE INSTITUTE, PORTLAND STATE UNIVERSITY, 1991.

295. WIM KÖSTERS **PART OF THE SOLUTION OR PART OF THE PROBLEM?**, INTERECONOMICS.

2/المجلات ،الدوريات والمطبوعات

296. ALEXANDRE JEANNERET, ELIAN CHOUAIB, **LA CRISE DE LA DETTE EN EUROPE** , REVUE D ANALYSE ECONOMIQUE, VOL. 91, NO 4 ,DECEMBRE 2015 .
297. JEAN-FRANÇOIS HUMBERT, **AU NOM DE LA COMMISSION DES AFFAIRES EUROPEENNES SUR LA CRISE ECONOMIQUE ET FINANCIERE AU PORTUGAL**, RAPPORT D'INFORMATION, SENAT, N° 249 ,19 JANVIER 2011
298. MM. JEAN BIZET ET FRANCK MENONVILLE, **LES INVESTISSEMENTS DIRECTS ÉTRANGERS DANS L'UNION EUROPÉENNES : QUELS CONTRÔLES ?** , SÉNAT ,N°115 , NOVEMBRE 2017 ,P3.
299. NUNNEN KAMP.P ,**FOREIGN DIRECTLY INVESTMENT IN LATIN AMERICA**, TRANSNATIONAL CORPORATIONS, VOL6, 1997
300. PAULINA SROVNALIKOVA ,JUSTE RAZINSKAITE , **THE EUROZONE CRISIS AND THE EFFECT OF BREXIT**, VADYBA- JOURNAL OF MANAGEMENT- , VOL 30, N°1 , LITHUANIA ,2017.
301. REBECCA HELLERSTEIN AND CÉDRIC TILLE , **THE CHANGING NATURE OF THE U.S. BALANCE OF PAYMENTS** ,CURRENT ISSUES IN ECONOMICS AND FINANCE,VOLUME 14, NUMBER 4 , FEDERAL RESERVE BANK OF NEW YORK , USA .JUNE 2008,P2.
302. STEPHANE SORBE, "SAISIES IMMOBILIERES AUX ÉTATS-UNIS ET PERTES DES INSTITUTIONS FINANCIERES", ÉDITEUR MINISTERE DE L'ÉCONOMIE, DE L'INDUSTRIE ET DE L'EMPLOI DIRECTION GENERALE DU TRESOR ET DE LA POLITIQUE ECONOMIQUE, TRÉSOR-ÉCO, N° 57 (MAI 2009).

3/الملتقيات والمؤتمرات

303. COMMISSION EUROPÉENNE, **Accueillir les investissements directs étrangers tout en protégeant les intérêts essentiels**, COMMUNICATION DE LA COMMISSION AU PARLEMENT EUROPÉEN, AU CONSEIL EUROPÉEN, AU CONSEIL, AU COMITÉ ÉCONOMIQUE ET SOCIAL EUROPÉEN ET AU COMITÉ DES RÉGIONS , Bruxelles, le 13.9.2017

4/التقارير والدراسات

304. agence française pour les Investissements internationaux, **Investissements étrangers créateurs d'emploi en France**,annuel 2011, France ,mars 2012
305. agence française pour les Investissements internationaux, **Investissements étrangers créateurs d'emploi en France**,annuel 2013, France,mars 2014
306. BUSINESS FRANCE ,**Tableau de bord de l'attractivité de la France-edition 2017-**,France , 2017,
307. BUSINESS FRANCE, **RAPPORT SURL'INTERNATIONALISATION DE L'ÉCONOMIE FRANÇAIS-BILAN 2017 DES INVESTISSEMENTS ETRANGERS EN FRANCE- RAPPORT ANNUEL 2017**,FRANCE, 2018

308. BUSINESS FRANCE, **RAPPORT SUR L'INTERNATIONALISATION DE L'ÉCONOMIE FRANÇAIS- Bilan 2016 des investissements étrangers en France-**, RAPPORT ANNUEL 2016, France, 2017,
309. BUSINESS FRANCE, **RAPPORT SUR L'INTERNATIONALISATION DE L'ÉCONOMIE FRANÇAIS- Bilan 2015 des investissements étrangers en France-**, RAPPORT ANNUEL 2015, France, 2016,
310. BUSINESS FRANCE, **RAPPORT SUR L'INTERNATIONALISATION DE L'ÉCONOMIE FRANÇAIS- Bilan 2014 des investissements étrangers en France-**, RAPPORT ANNUEL 2014, France, 2015,
311. COMITE DES CONSTRUCTEURS FRANÇAIS D'AUTOMOBILES CCFA, **L'INDUSTRIE AUTOMOBILE FRANÇAISE ,ANALYSE ET FAITS 2017** ,FRANCE ,
312. DIRECTORATE FOR EUROPEAN AFFAIRS DEA, **THE EUROPEAN UNION** , SWITZERLAND, OCTOBER 2016 ,
313. euro stat , **The EU in the world** , -2018 edition - , Luxembourg, April 2018.
314. EURO STAT , **CHIFFRES CLES DE L'EUROPE — ÉDITION 2017** - , Luxembourg, EUROPEAN UNION April 2018
315. EURO STAT , **Key figures on Europe— Édition 2018** , Luxembourg , European Union, june 2018,
316. EURO STAT, **STATISTICS ON EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY COUNTRIES: EAST , ÉDITION 2018**, LUXEMBOURG, EUROPEAN UNION ,FEBRUARY 2018
317. EURO STAT, **AGRICULTURE, FORESTRY AND FISHERY STATISTICS 2017 EDITION**, LUXEMBOURG , DECEMBER 2017
318. EURO STAT, **CHIFFRES CLE DE L'EUROPE , — ÉDITION 2017-** ,LUXEMBOURG -EUROPEAN UNION-, 2017,
319. EURO STAT, **ENERGY, TRANSPORT AND ENVIRONMENT INDICATORS-ÉDITION 2017**, LUXEMBOURG, , EUROPEAN UNION, 2017
320. EURO STAT, **GLOBALISATION PATTERNS IN EU TRADE AND INVESTMENT,,ÉDITION 2017**, LUXEMBOURG -EUROPEAN UNION-,2017
321. EURO STAT, **LIVING CONDITIONS IN EUROPE - 2018 EDITION-**, LUXEMBOURG , EUROPEAN UNION, 2018,
322. EURO STAT, **STATISTICS ON EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY COUNTRIES: EAST ,ÉDITION 2018**, LUXEMBOURG, EUROPEAN UNION ,FEBRUARY 2018
323. euro stat, **Transport statistics 2018 edition**, Luxembourg, , European Union, 2018 ,
324. EURO STAT, **GLOBALISATION PATTERNS IN EU TRADE AND INVESTMENT, 2017 EDITION**, LUXEMBOURG ,OCTOBER 2017.

325. EURO STAT, **THE EUROPEAN UNION AND THE AFRICAN UNION**, EDITION 2018, LUXEMBOURG - EUROPEAN UNION-, 2018,
326. EURO STAT , **FIRST ESTIMATES OF RESEARCH & DEVELOPMENT EXPENDITURE R&D EXPENDITURE IN THE EU INCREASED SLIGHTLY TO 2.07% OF GDP IN 2017**, NEWSRELEASE, 5/2019, EUROPEAN UNION , 10 JANVIER 2019
327. European commission, **European economic forecast**, autumn 2012,
328. European commission, **European economic forecast**, autumn 2013,
329. European commission, **European economic forecast**. autumn 2010,
330. European commission, **European economic forecast**. autumn 2016,
331. European commission, **European economic forecast**. spring 2018,
332. EUROPEAN COMMISSION, **EUROPEAN ECONOMY FORECAST AUTUMN 2016**, NOVEMBRE 2016,
333. European commission, **European economy forecast** autumn 2016, novembre 2016 EUROPEAN UNION, 2017,
334. European commission, **European economy forecast** winter 2013, 2013
335. European commission, **European economy forecast** winter 2014, 2014,
336. eurostat , **Chiffres clés de l'Europe** — Édition 2017 , Luxembourg -European Union-, 2017,
337. eurostat , **The EU in the world**, Edition 2018 , Luxembourg -European Union-, April 2018,
338. Insee , **Tableaux de l'économie française** , Édition 2015, France, 2015,
339. Insee , **Tableaux de l'économie française** , Édition 2016, France, 2016,
340. INSEE , **TABLEAUX DE L'ECONOMIE FRANÇAISE** , ÉDITION 2017, FRANCE 2017,
341. INSEE , **TABLEAUX DE L'ECONOMIE FRANÇAISE** , ÉDITION 2018, FRANCE .2018
342. INSEE, **BILAN DEMOGRAPHIQUE 2017 PLUS DE 67 MILLIONS D'HABITANTS EN FRANCE AU 1ER JANVIER 2018**, N°1683, FRANCE, JANVIER 2018
343. International Monetary Fund (IMF), **International Financial Statistics**, Annual Report, 2010.
344. MARIE-CLAIRE CAILLETAUD , **INDUSTRIE : UN MOTEUR DE CROISSANCE ET D'AVENIR**, LES EDITIONS DES JOURNAUX OFFICIELS, FRANCE, MARS 2018
345. MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY(MIGA) -WORLD BANK GROUP-, **WORLD INVESTMENT AND POLITICAL RISK 2010**, WASHINGTON , 2011,
346. OECD , **OECD ECONOMIC OUTLOOK**, PRELIMINARY VERSION, N°93, mai 2013.
347. OECD, **OECD ECONOMIC OUTLOOK** , volume 2009/1 , N°85, juin 2009.
348. : UNESCO, **GLOBAL INVESTMENTS IN R&D** , FACT SHEET NO. 50, JUNE 2018.

349. UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD), **WORLD INVESTMENT REPORT 2015-REVORMIND INTERNATIONAL INVESTEMENT GOVERNANCE-**, united nations, new york and geneva,2015,.

350. UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT,**WORLD INVESTMENT REPORT 2009 TRANSNATIONAL CORPORATIONS, AGRICULTURAL PRODUCTION AND DEVELOPMENT**, UNITED NATIONS ,NEW YORK AND GENEVA, 2009;

351. UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT,**WORLD INVESTMENT REPORT 2017 - INVESTMENT AND THE DIGITAL ECONOMY-**, UNITED NATIONS ,NEW YORK AND GENEVA, 2017

/5 مواقع الانترنت

352. alim'agri, **Infographie - L'Union européenne, 1ère puissance agricole mondiale**, <http://agriculture.gouv.fr/infographie-lunion-europeenne-1ere-puissance-agricole-mondiale> ,18/12/2017 consultée le 01/10/2018 a10:48.

353. **ECONOMIC FORECAST FOR THE UNITED STATES** , REVISING JANUARY 2009 , <HTTP://WWW.CSUS.EDU/INDIV/J/JENSENA/SFP/US/INDEX.HTM>

354. -Euro stat , **Statistiques sur les investissements directs étrangers**, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=376425 , 5 mars 2018 à 19:25,consultee le 19/10/2018 a15 :07.

355. **euro stat**, Government expenditure on education https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Government_expenditure_on_education , 12 March 2018, at 16:54, consultee le 22/10/2018 a 07 :00.

356. **euro stat**, Government expenditure on education https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Government_expenditure_on_education , 12 March 2018, at 16:54, consultee le 22/10/2018 a 07 :00.

357. -euro stat, **Les investissements directs étrangers**, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Foreign_direct_investment_statistics/fr&oldid=99500 ; 5 septembre 2012 à 10:14, consultée le 16/10/2018 a 17 :21.

358. ¹Euro stat,**Education and training statistics introduced** https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Education_and_training_statistics_introduced#Europe_2020_strategy , **October 2018,consultee le 22/10/2018 a10 :05.**

359. Euro stat, **Education and training statistics introduced** https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Education_and_training_statistics_introduced#Europe_2020_strategy , *October 2018, consultee le 22/10/2018 a 10:05.*
360. European Stability Mechanism, **ESM/EFSF Programmes for Greece,**
361. Euro stat, **Population and population change statistics,** https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics , 27 September 2018, at 14:10, consultee le 21/10/2018 a 07:47.
362. Euro stat, **Population and population change statistics,** https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics , 27 September 2018, at 14:10, consultee le 21/10/2018 a 07:47.
363. Euro stat, **Population and population change statistics,** https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics , 27 September 2018, at 14:10, consultee le 21/10/2018 a 07:47
364. Euro stat, **Population and population change statistics,** https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics , 27 September 2018, at 14:10, consultee le 21/10/2018 a 07:47
365. focus-economics, **France Economic Outlook,** <https://www.focus-economics.com/countries/france> , August 28, 2018, consulte a 16/09/2018 a 07:48.
366. <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>
367. http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=ert_bil_eur_a&lang=en
368. <http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&plugin=1&language=en&pcode=teina225>
369. <http://unctadstat.unctad.org/>
370. <http://www.esm.europa.eu/about/index.htm> , le 24/01/2016, 18:51
371. La crise des subprime, www.la-revanche-des-ses.fr/CoursCAEsubprime.doc , consilte le 03/08/2017 a 08:11,p14.
372. : [HTTP://APPSO.EUROSTAT.EC.EUROPA.EU/NUI/SHOW.DO](http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do)
373. [HTTP://DATA.IMF.ORG/REGULAR.ASPX?KEY=61227424](http://DATA.IMF.ORG/REGULAR.ASPX?KEY=61227424)

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (03-01): عدد السكان في الاتحاد الاوروبي

الوحدة: ألف نسمة

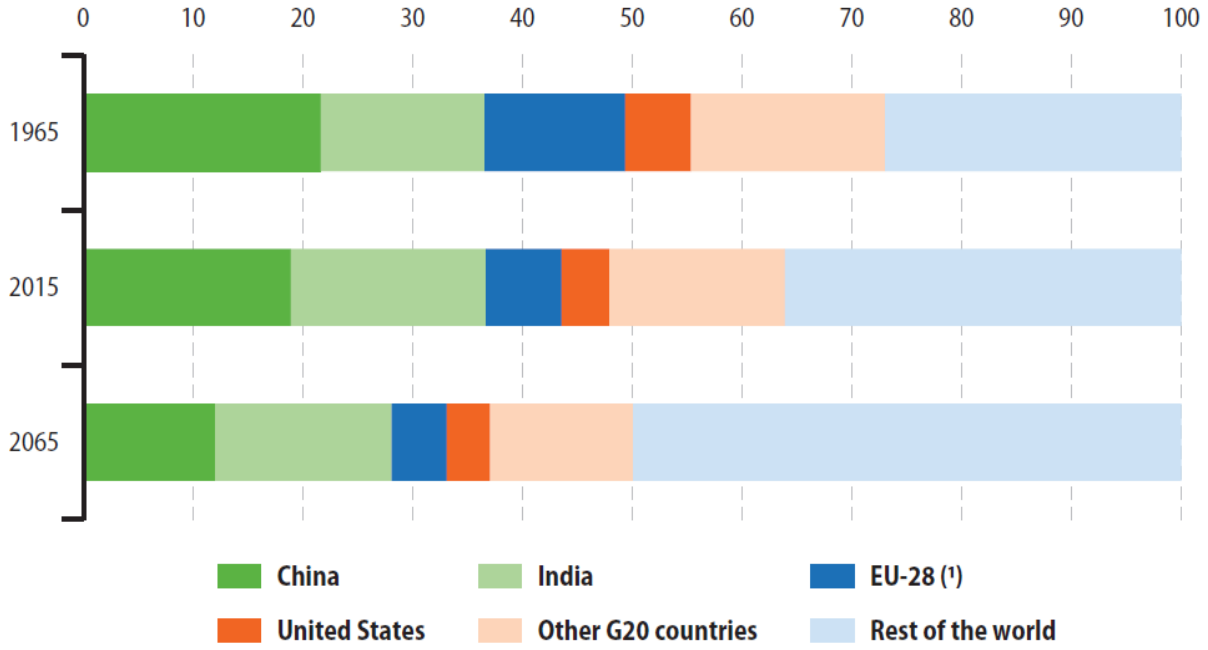
	Population, 1 January 2016	Live births	Deaths	Natural change (1)	Net migration and statistical adjustment (2)	Total change between 1 January 2016 and 2017	Population, 1 January 2017
EU-28 (3)	510 278,7	5 114,1	5 130,0	-15,9	1 539,4	1 523,5	511 805,1
Belgium	11 311,1	121,9	108,1	13,8	40,9	54,7	11 365,8
Bulgaria	7 153,8	65,0	107,6	-42,6	-9,3	-51,9	7 101,9
Czech Republic	10 553,8	112,7	107,8	4,9	20,1	25,0	10 578,8
Denmark	5 707,3	61,6	52,8	8,8	32,7	41,5	5 748,8
Germany (4)	82 175,7	770,0	920,0	-150,0	774,3	624,3	82 800,0
Estonia	1 315,9	14,1	15,4	-1,3	1,0	-0,3	1 315,6
Ireland	4 724,7	63,9	30,4	33,5	16,6	50,1	4 774,8
Greece	10 783,7	92,8	118,8	-26,0	-0,5	-26,5	10 757,3
Spain	46 440,1	406,6	406,8	-0,3	89,1	88,9	46 529,0
France	66 760,0	785,7	587,1	198,6	65,9	264,5	67 024,5
Croatia	4 190,7	37,5	51,5	-14,0	-22,5	-36,5	4 154,2
Italy	60 665,6	473,4	615,3	-141,8	65,7	-76,1	60 589,4
Cyprus	848,3	9,5	5,5	4,0	2,5	6,5	854,8
Latvia	1 969,0	22,0	28,6	-6,6	-12,2	-18,8	1 950,1
Lithuania	2 888,6	30,6	41,1	-10,5	-30,2	-40,7	2 847,9
Luxembourg (3)	576,2	6,1	4,0	2,1	9,4	11,5	590,7
Hungary	9 830,5	95,4	127,1	-31,7	-1,2	-32,9	9 797,6
Malta	434,4	4,5	3,3	1,1	4,9	6,0	440,4
Netherlands	16 979,1	172,5	149,0	23,5	78,9	102,4	17 081,5
Austria	8 690,1	87,7	80,7	7,0	75,8	82,8	8 772,9
Poland	37 967,2	382,3	388,0	-5,8	11,5	5,8	37 973,0
Portugal	10 341,3	87,1	110,5	-23,4	-8,3	-31,8	10 309,6
Romania	19 760,3	188,4	256,5	-68,1	-53,9	-122,0	19 638,3
Slovenia	2 064,2	20,3	19,7	0,7	1,1	1,7	2 065,9
Slovakia	5 426,3	57,6	52,4	5,2	3,9	9,1	5 435,3
Finland	5 487,3	52,8	53,9	-1,1	17,1	16,0	5 503,3
Sweden	9 851,0	117,4	91,0	26,4	117,7	144,1	9 995,2
United Kingdom	65 382,6	774,8	597,2	177,6	248,4	426,0	65 808,6

Source :Eurostat, Population and population change statistics, [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics)

[explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics), 27 September 2018, at 14:10, consultee le 21/10/2018 a 07 :47

الملحق رقم (03-02): الكثافة السكانية في العالم

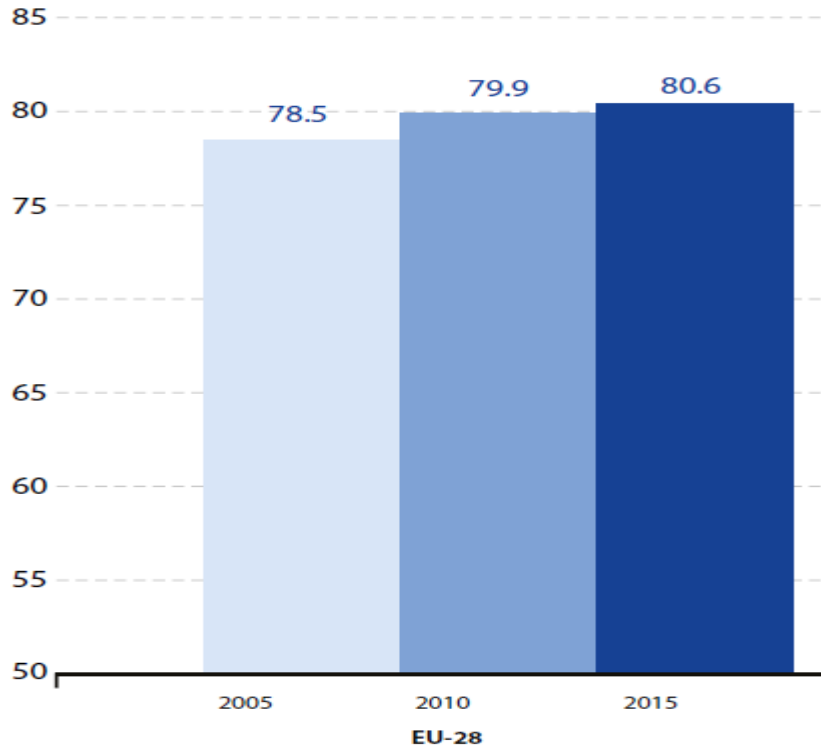
(% of world total)



SOURCE :eurostat , **The EU in the world**,Edition 2018 ,Luxembourg -European Union-, April 2018,p 17 .

الملحق رقم (03-03): ملحق العمر المتوقع للسكان الاتحاد الاوروبي أثناء الولادة

(years)



Source: Euro stat , **The European Union and the African Union**, Edition 2018 ,Luxembourg -European Union-, April 2018,p12

الملحق رقم (03-04):الانفاق على الرعاية الصحية للعام 2015

	Million EUR	EUR per inhabitant	PPS per inhabitant	% of GDP
Belgium	42 982	3 812	3 546	10.5
Bulgaria	3 715	518	1 224	8.2
Czech Republic	12 202	1 157	1 992	7.2
Denmark	28 065	4 938	3 623	10.3
Germany	338 207	4 140	4 113	11.2
Estonia	1 319	1 003	1 458	6.5
Ireland	19 855	4 273	3 489	7.8
Greece	14 732	1 361	1 639	8.4
Spain	98 586	2 123	2 320	9.2
France	241 366	3 623	3 505	11.0
Croatia	3 246	771	1 245	7.4
Italy	148 029	2 437	2 459	9.0
Cyprus	1 193	1 408	1 590	6.8
Latvia	1 389	702	1 090	5.7
Lithuania	2 432	837	1 483	6.5
Luxembourg	3 165	5 557	4 131	6.1
Hungary	7 936	806	1 532	7.2
Malta	:	:	:	:
Netherlands	72 323	4 269	3 857	10.6
Austria	35 077	4 063	3 765	10.3
Poland	27 280	718	1 396	6.3
Portugal	16 106	1 555	1 959	9.0
Romania	7 925	400	865	5.0
Slovenia	3 295	1 597	2 000	8.5
Slovakia	5 418	999	1 619	6.9
Finland	19 790	3 612	3 000	9.5
Sweden	49 225	5 023	3 835	11.0
United Kingdom	254 827	3 913	2 910	9.9
Iceland (*)	1 303	3 938	2 978	8.6
Liechtenstein	340	9 073	:	6.1
Norway	34 748	6 697	4 499	10.0
Switzerland (*)	60 276	7 361	4 710	11.4

(*) Definition differs.

(*) 2014.

Source: Eurostat (online data code: hlth_sha11_hf)

الملاحق

الملحق رقم (03-05): الناتج المحلي الاجمالي في العالم خلال الفترة 2016/2006

	Gross Domestic Product (million EUR)			Share of world GDP (%)			GDP per capita (EUR)		
	2006	2011	2016	2006	2011	2016	2006	2011	2016
World	41 170 080	52 336 034	68 325 572	100.0	100.0	100.0	6 200	7 500	9 200
EU-28	12 241 635	13 192 374	14 819 793	29.7	25.2	21.7	24 700	26 100	29 000
Africa	1 285 822	2 146 330	2 256 780	3.1	4.1	3.3	1 390	2 029	1 895
United States	11 118 380	11 088 581	16 794 875	27.0	21.2	24.6	37 300	35 600	52 000
Japan	3 635 310	4 399 911	4 467 440	8.8	8.4	6.5	28 400	34 400	35 200
China	2 208 393	5 411 089	10 129 099	5.4	10.3	14.8	1 700	4 000	7 300
Brazil	888 804	1 869 448	1 624 566	2.2	3.6	2.4	4 700	9 400	7 800
India	738 490	1 302 689	2 047 249	1.8	2.5	3.0	600	1 000	1 500
Canada	1 055 529	1 278 107	1 383 596	2.6	2.4	2.0	32 400	37 200	38 100
Russian	794 350	1 451 833	1 160 560	1.9	2.8	1.7	5 600	10 200	7 900

Source: Euro stat, **The European Union and the African Union** . Edition 2018 ,Luxembourg -European Union-,

2018,p14.

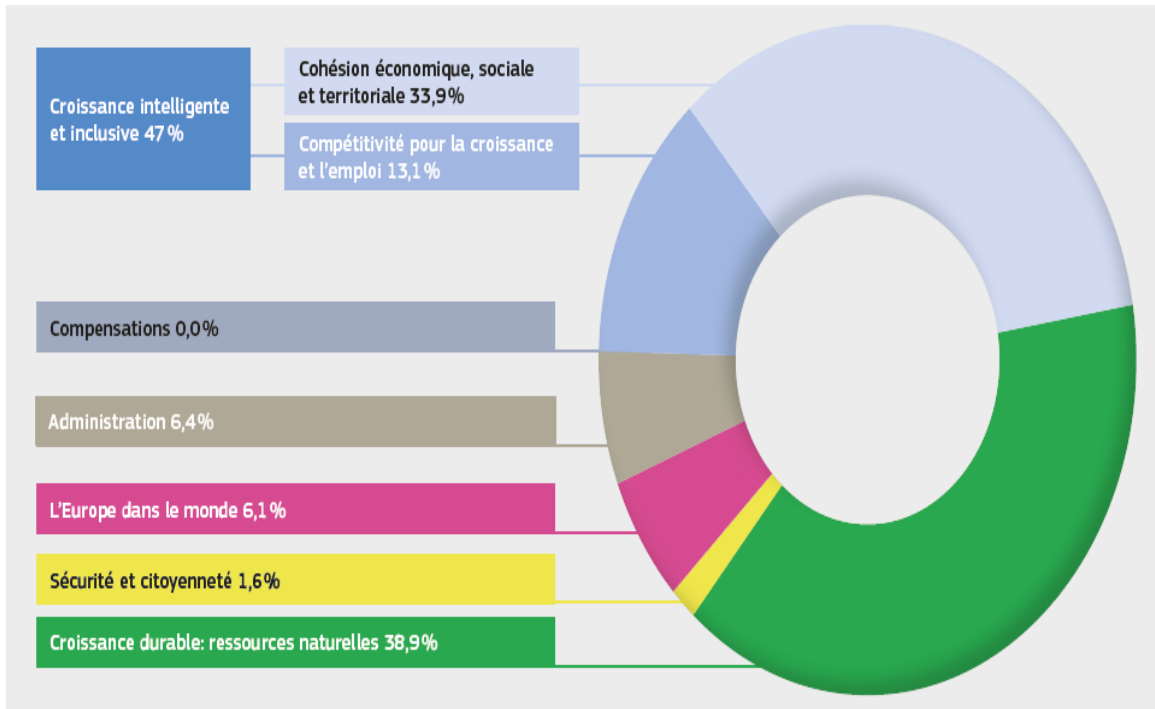
الملاحق

الملحق رقم (03-06) الحصة النسبية لصافي مساهمة كل دولة عضوي في تمويل ميزانية الاتحاد (بالنسب المئوية)

(en %)	2 001	2 002	2 003	2 004	2 005	2 006	2 007	2 008	2 009	2 010	2 011	2 012	2 013	2 014	2 015	2 016	2017*
Allemagne	24,4%	22,6%	23,0%	21,3%	20,0%	20,0%	19,0%	19,2%	20,4%	20,0%	19,3%	20,3%	21,0%	21,2%	19,7%	20,7%	20,6%
France	17,9%	18,2%	18,1%	16,8%	16,7%	16,3%	15,9%	16,8%	17,4%	16,4%	16,3%	16,5%	16,7%	16,1%	15,4%	16,0%	15,6%
Italie	14,4%	14,5%	14,1%	14,5%	13,4%	13,2%	13,1%	14,1%	13,3%	12,9%	13,4%	12,8%	12,3%	12,2%	12,0%	11,9%	11,7%
Royaume-Uni	9,6%	13,1%	11,9%	12,3%	12,1%	12,1%	12,7%	9,2%	8,7%	12,3%	11,5%	12,5%	12,2%	11,0%	15,7%	12,0%	13,0%
Espagne	8,2%	8,4%	8,9%	8,8%	9,4%	9,6%	9,2%	9,3%	9,7%	8,5%	9,2%	8,3%	8,1%	8,5%	7,5%	8,4%	8,2%
Pays-Bas	6,8%	5,7%	5,9%	5,5%	5,9%	6,0%	4,8%	5,0%	5,0%	4,7%	4,9%	4,7%	4,7%	5,6%	5,1%	5,1%	5,2%
Belgique	4,4%	3,9%	4,2%	4,0%	4,0%	4,1%	4,1%	4,3%	4,1%	4,0%	4,1%	4,1%	3,8%	4,1%	4,1%	4,3%	4,3%
Suède	2,9%	2,7%	3,0%	2,8%	2,6%	2,6%	2,3%	2,6%	2,4%	2,7%	2,8%	2,9%	3,0%	3,0%	2,7%	2,9%	2,9%
Pologne				1,4%	2,3%	2,4%	2,6%	3,2%	2,7%	3,1%	3,0%	3,0%	3,0%	3,0%	3,2%	3,1%	3,1%
Autriche	2,6%	2,3%	2,3%	2,2%	2,1%	2,2%	2,0%	2%	2,2%	2,2%	2,2%	2,3%	2,3%	2,2%	2,1%	2,3%	2,2%
Danemark	2,2%	2,2%	2,1%	2,0%	2,0%	2,1%	2,1%	2,1%	2,2%	2,0%	2,0%	2,1%	2,1%	1,8%	1,8%	1,9%	1,9%
Finlande	1,5%	1,5%	1,6%	1,5%	1,5%	1,5%	1,5%	1,6%	1,6%	1,4%	1,6%	1,5%	1,5%	1,5%	1,4%	1,5%	1,4%
Grèce	1,7%	1,7%	1,8%	1,8%	1,8%	1,8%	2,8%	2,2%	2,1%	1,9%	1,6%	1,4%	1,4%	1,5%	1,0%	1,3%	1,2%
Portugal	1,6%	1,5%	1,5%	1,4%	1,5%	1,3%	1,4%	1,4%	1,4%	1,6%	1,4%	1,4%	1,3%	1,3%	1,2%	1,3%	1,3%
Irlande	1,5%	1,3%	1,3%	1,3%	1,4%	1,4%	1,5%	1,5%	1,3%	1,2%	1,1%	1,1%	1,2%	1,3%	1,4%	1,5%	1,5%
République tchèque				0,6%	1,0%	1,0%	1,1%	1,3%	1,2%	1,3%	1,4%	1,2%	1,2%	1,2%	1,2%	1,2%	1,2%
Roumanie							1,0%	1,1%	1,2%	1,0%	1,0%	1,1%	1,1%	1,1%	1,1%	1,2%	1,1%
Hongrie				0,6%	0,8%	0,8%	0,8%	0,9%	0,8%	0,8%	0,8%	0,7%	0,7%	0,8%	0,8%	0,8%	0,8%
Slovaquie				0,2%	0,4%	0,4%	0,5%	0,5%	0,6%	0,5%	0,6%	0,6%	0,6%	0,6%	0,5%	0,6%	0,6%
Lituanie				0,1%	0,2%	0,2%	0,3%	0,3%	0,3%	0,2%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%
Bulgarie							0,3%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%	0,4%	0,4%	0,3%	0,3%
Slovénie				0,2%	0,3%	0,3%	0,3%	0,4%	0,4%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%
Croatie													0,2%	0,3%	0,3%	0,3%	0,3%
Luxembourg	0,3%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,3%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,3%	0,3%	0,2%
Lettonie				0,1%	0,1%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,1%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%
Estonie				0,1%	0,1%	0,1%	0,2%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%
Chypre				0,1%	0,1%	0,1%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,1%	0,1%	0,1%	0,2%	0,1%	0,1%
Malte				0,0%	0%	0%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%

Source :Le système des ressources propres de l'Union européenne,P37.

الملحق رقم: (3-7):الغطاء المالي للاتحاد الأوروبي للفترة 2014-2020



Source : European Commission ,The Multiannual Financial Framework 2014-2020- A budget for Europe

2020-,<http://ec.europa.eu/budget/reform/>.

الملحق رقم(3-8):: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة خلال الفترة 2007/2000

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
الدول المتقدمة	1255	930.2	565.4	389.5	337.6	414.6	460.7	1125.2	
حصة الدول المتقدمة من اجمالي التدفقات	%67	%66.7	%61	%57	%61.2	%70.1	%67.3	%82.5	
اقتصادات أمريكا	333.4	297.7	130.5	136.2	60.6	96.6	187.2	380.9	
الولايات المتحدة الأمريكية	216	237.1	104.8	135.8	53.2	74.5	159.5	314	
كندا	116.8	60.3	25.7	-0.5	7.5	22.2	27.7	66.8	
اقتصادات آسيا	31.4	8.8	7.6	10.8	9.6	10.8	8.0	15.3	
اليابان	22.6	-6.5	2.8	7.8	6.3	9.2	6.2	8.3	
اقتصادات أوروبا	845.2	593.7	454.4	201.5	263.8	291.1	258	713.5	
الاتحاد الأوروبي-28	797.8	535.4	450	197.1	243.4	283.9	246.8	686.9	
اقتصادات المحيط	45.1	30	-27.1	41.1	3.5	16	7.6	15.5	
أستراليا	41.5	26.3	-28.3	39.6	6.3	14.3	7.8	14.2	

SOURCE:[HTTP://UNCTADSTAT.UNCTAD.ORG](http://UNCTADSTAT.UNCTAD.ORG)

الملاحق

الملحق رقم (03-09): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خلال الفترة

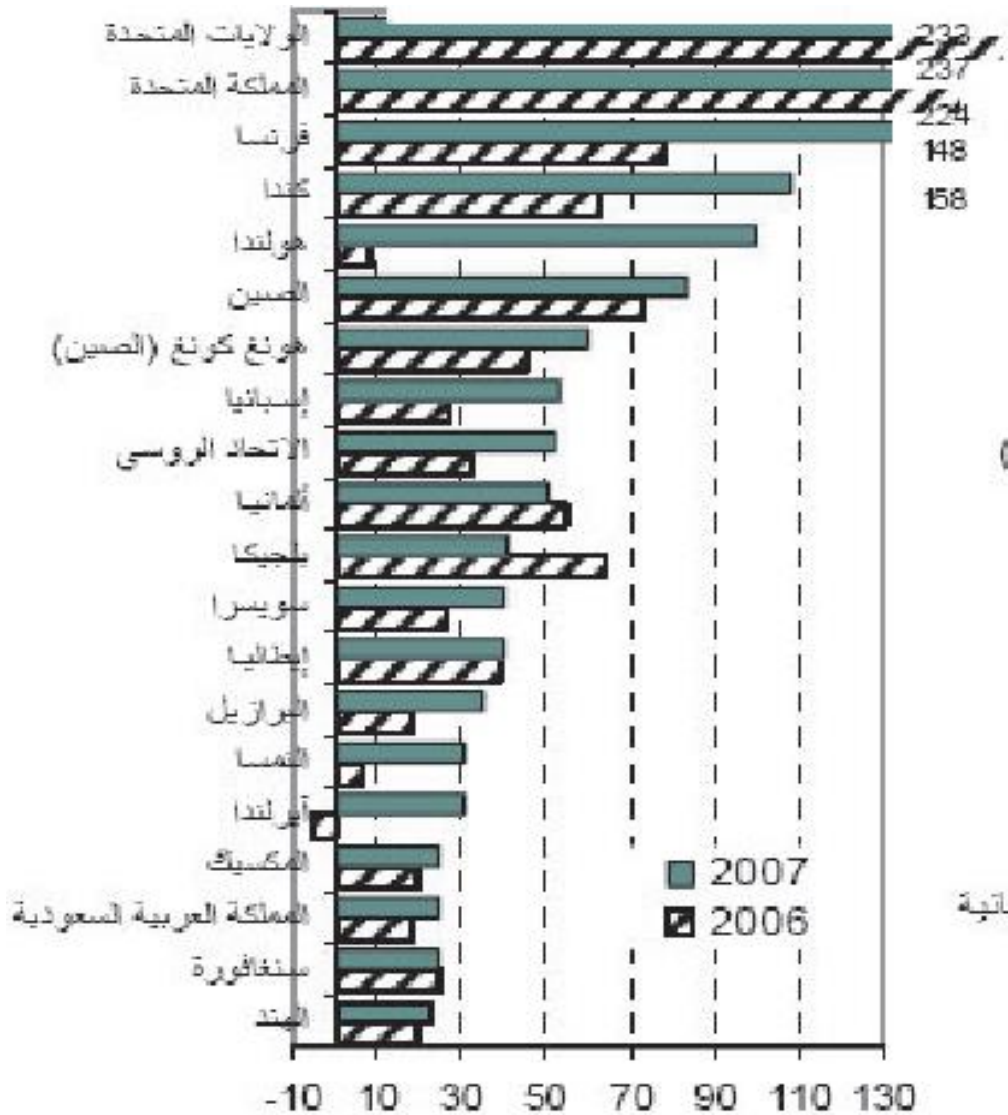
2007/2000

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاجمالي	5 772	7 751	10 084	18 037	29 158	31 801	58 978	88 178
كازخستان	1 438	1 283	2 835	2 590	2 092	4 157	1 971	6 278
روسيا	2 714	2 748	3 461	7 958	15 444	15 508	37 595	55 874
سربيا	112	52	177	563	1 516	1 077	2 211	5 248
أوكرانيا	496	595	792	693	1 424	1 715	7 808	5 604

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات الاونكتاد.

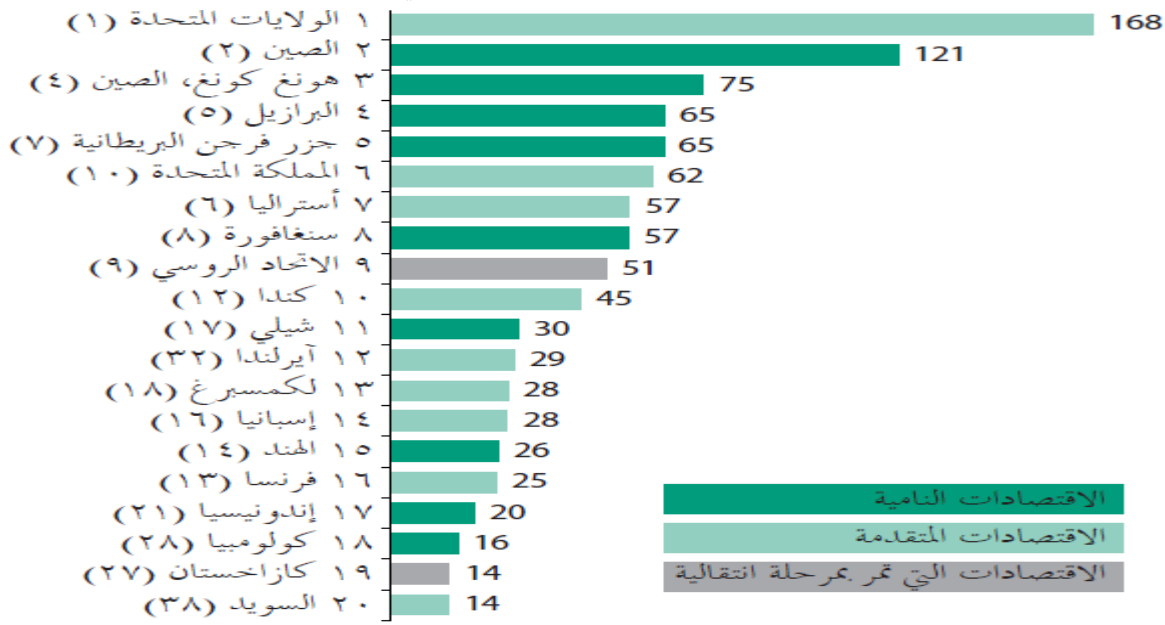
الملحق رقم (03-10): أكبر 20 اقتصاد مستضيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للعام 2007



اتية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار - نشرة فصلية - السنة 26، العدد الفصلي 3، الكويت، جوان-سبتمبر 2008، ص 6.

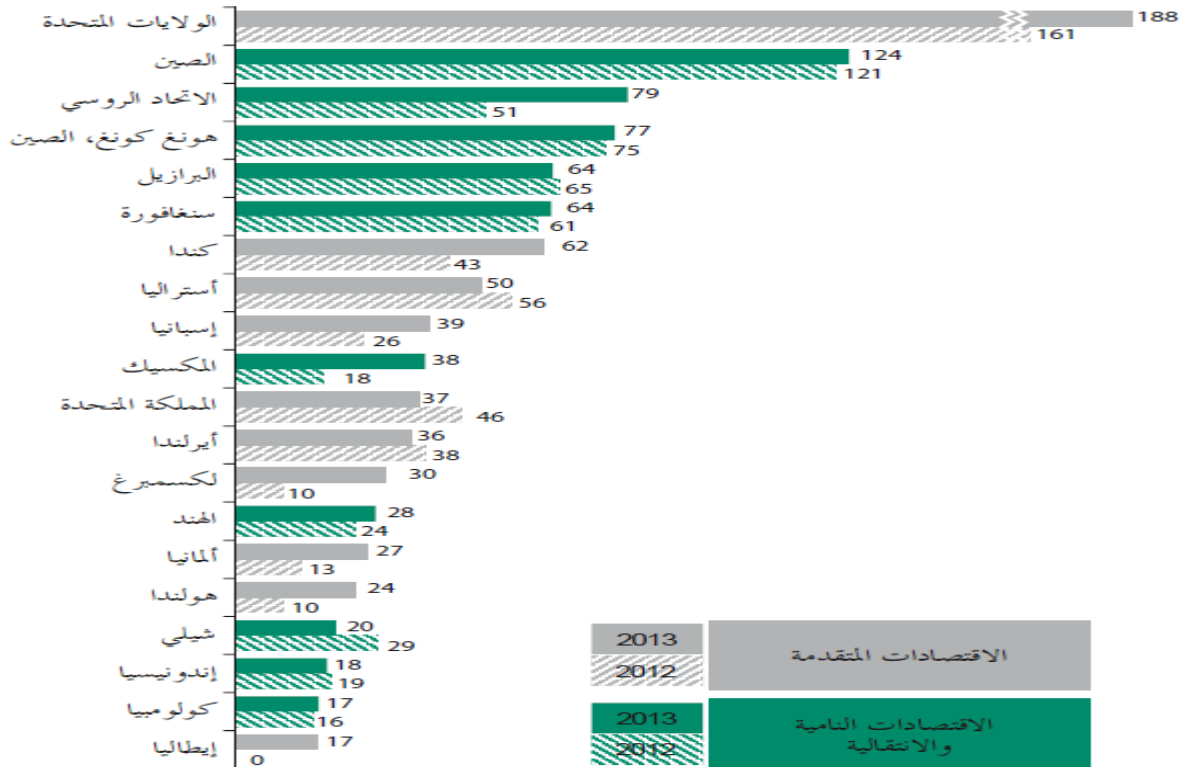
الملحق رقم (11-03): أكبر 20 دولة مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012.



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013- عرض عام - سلاسل القيمة العالمية الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2013، ص4.

الملحق رقم (12-03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة: أهم 20 اقتصاداً مستضيفاً، 2012 و2013

بمليارات الدولارات

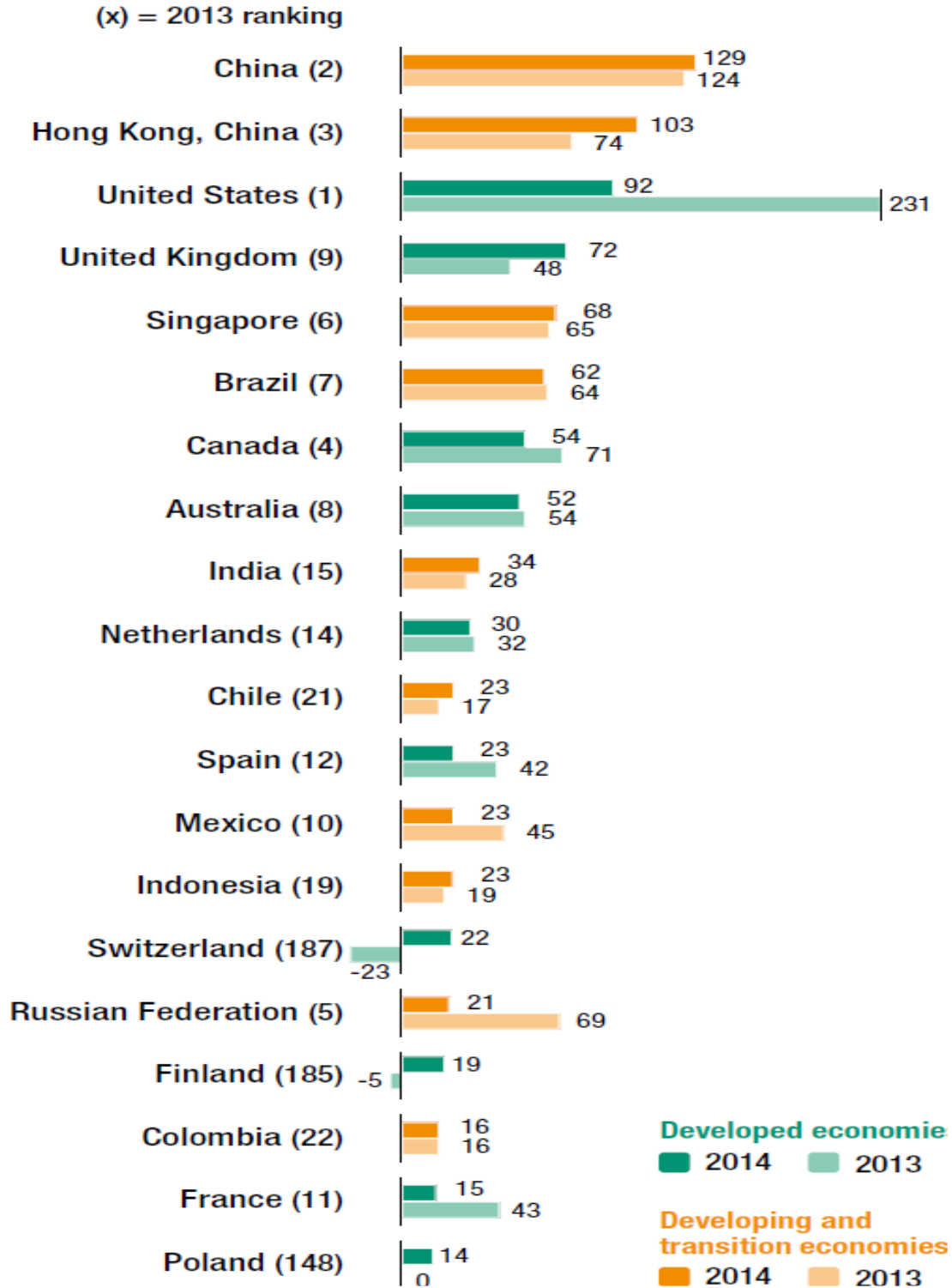


المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014- عرض عام - الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2014، ص4.

الملاحق

الملحق رقم (03-13): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة: أهم 20 اقتصاداً مستضيفاً، 2013 و 2014

بمليارات الدولارات

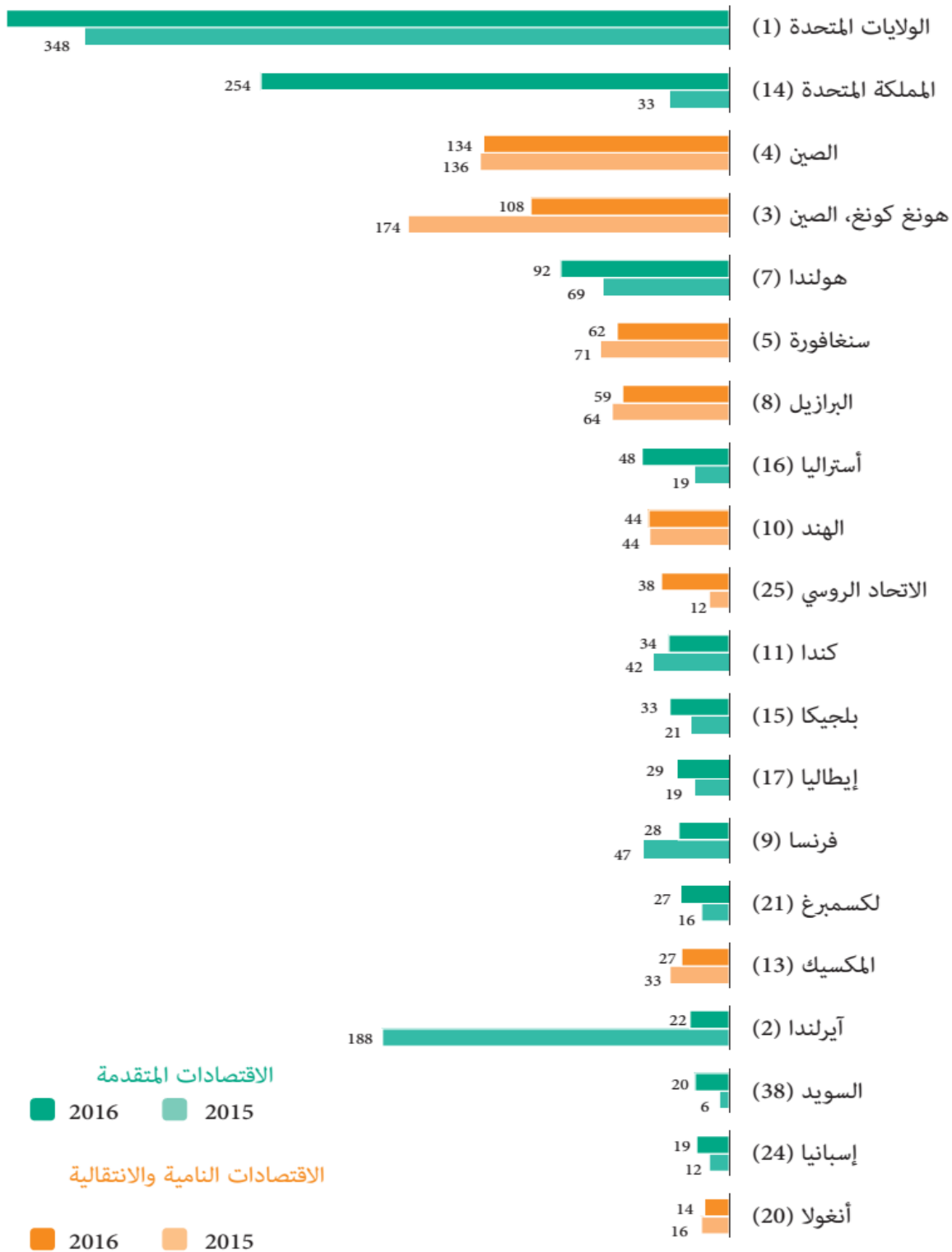


SOURCE: UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD), WORLD INVESTMENT REPORT

2015-REVORMIND INTERNATIONAL INVESTMENT GOVERNANCE-, united nations, new york and geneva, 2015, p5.

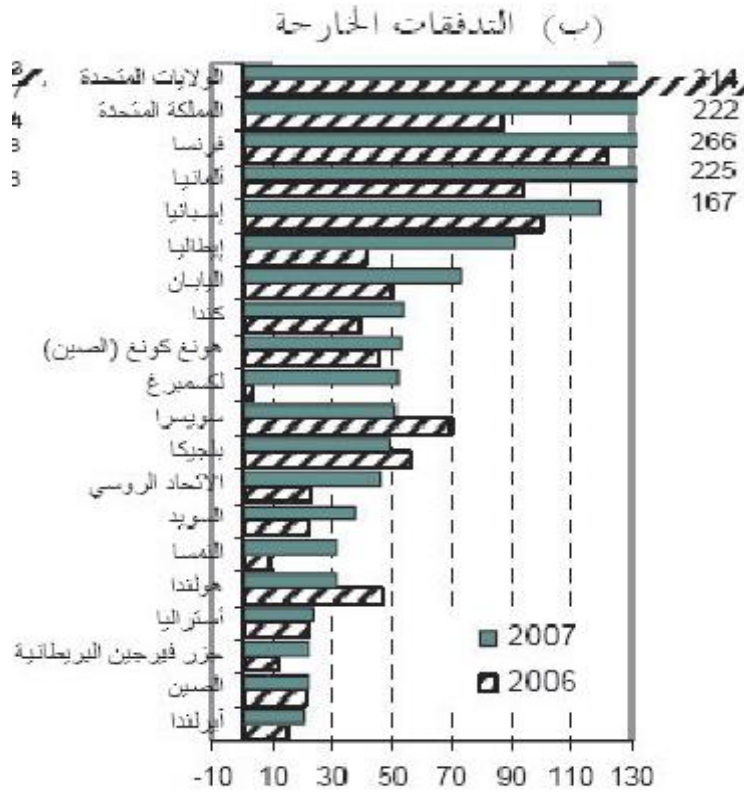
الملاحق

الملحق رقم (14-03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة: أهم 20 اقتصاداً مستضيفاً، 2015 و2016
الوحدة: مليار دولار



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017- عرض عام - الاستثمار والاقتصاد الرسمي، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017، ص8.

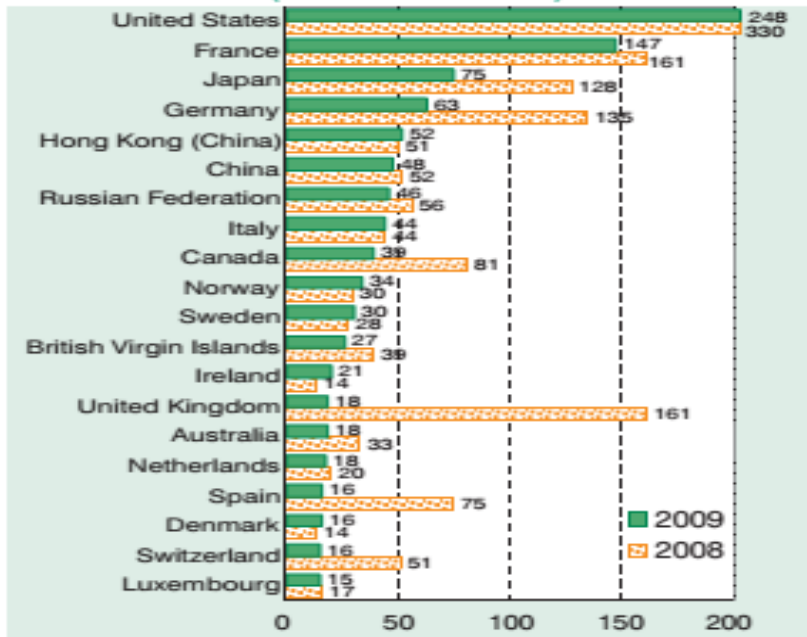
الملحق رقم (03-15): أكبر 20 اقتصاد مستثمر في العالم للعام 2007



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. ضمان الاستثمار - نشرة فصلية - السنة 26، العدد الفصلي 3، الكويت، جوان-سبتمبر 2008، ص 6.

الملحق رقم (03-16): التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر: أكبر 20 اقتصاداً مستثمراً، 2009

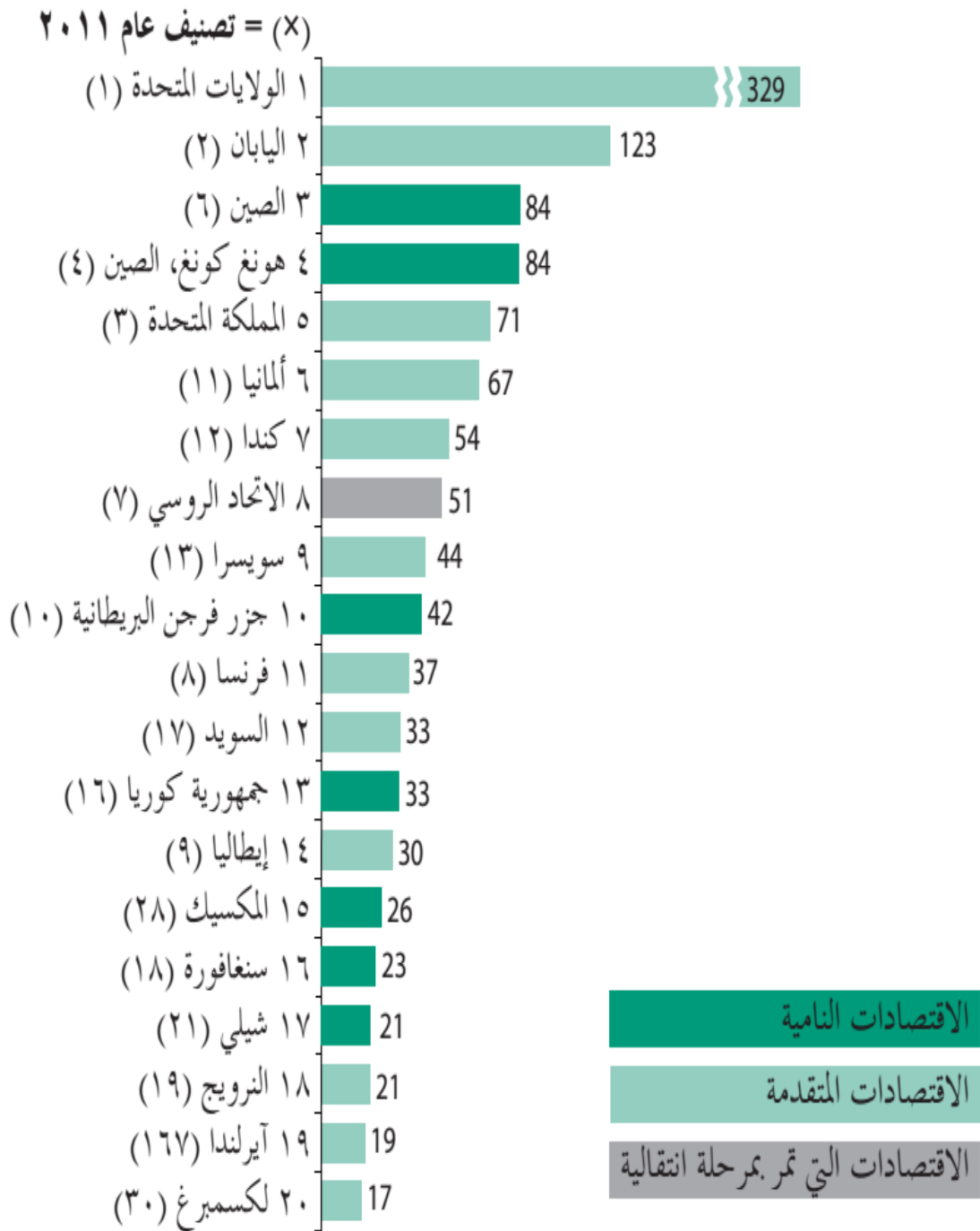
- بمليارات الدولارات -



SOURCE: UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, WORLD INVESTMENT REPORT 2010 - INVESTING IN A LOW-CARBON ECONOMY-, UNITED NATIONS, NEW YORK AND GENEVA, 2010, P6.

الملاحق

الملحق رقم (17-03): التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر: أكبر 20 اقتصاداً مستثمراً، 2012 -بمليارات الدولارات-



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2013: سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2013، ص5.

الملاحق

الملحق رقم (18-03): التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر: أكبر 20 اقتصاداً

-بمليارات الدولارات-

مستثمرا ، 2014

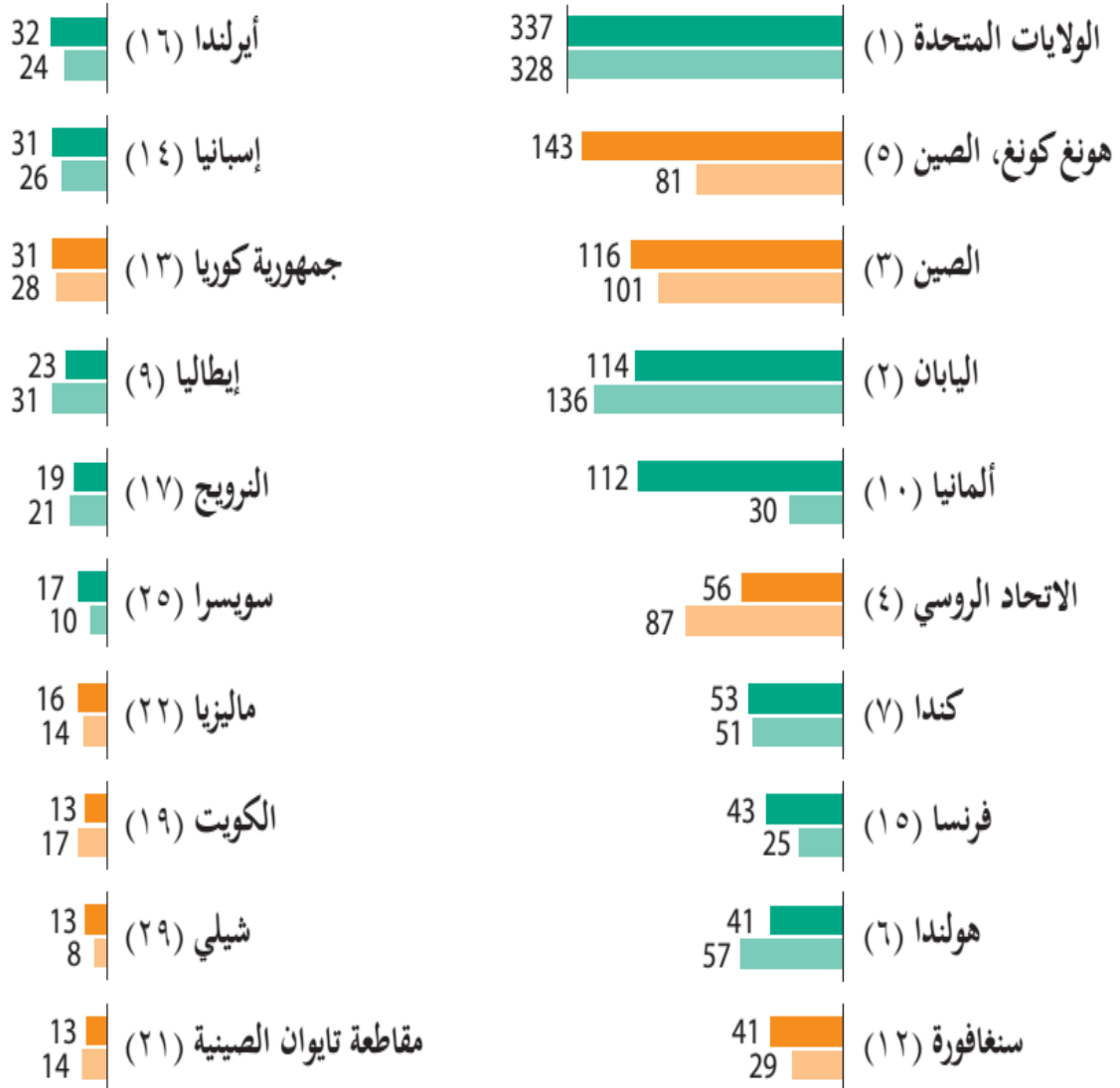
الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية

الاقتصادات المتقدمة

(x) = المرتبة في عام ٢٠١٣

2013 2014

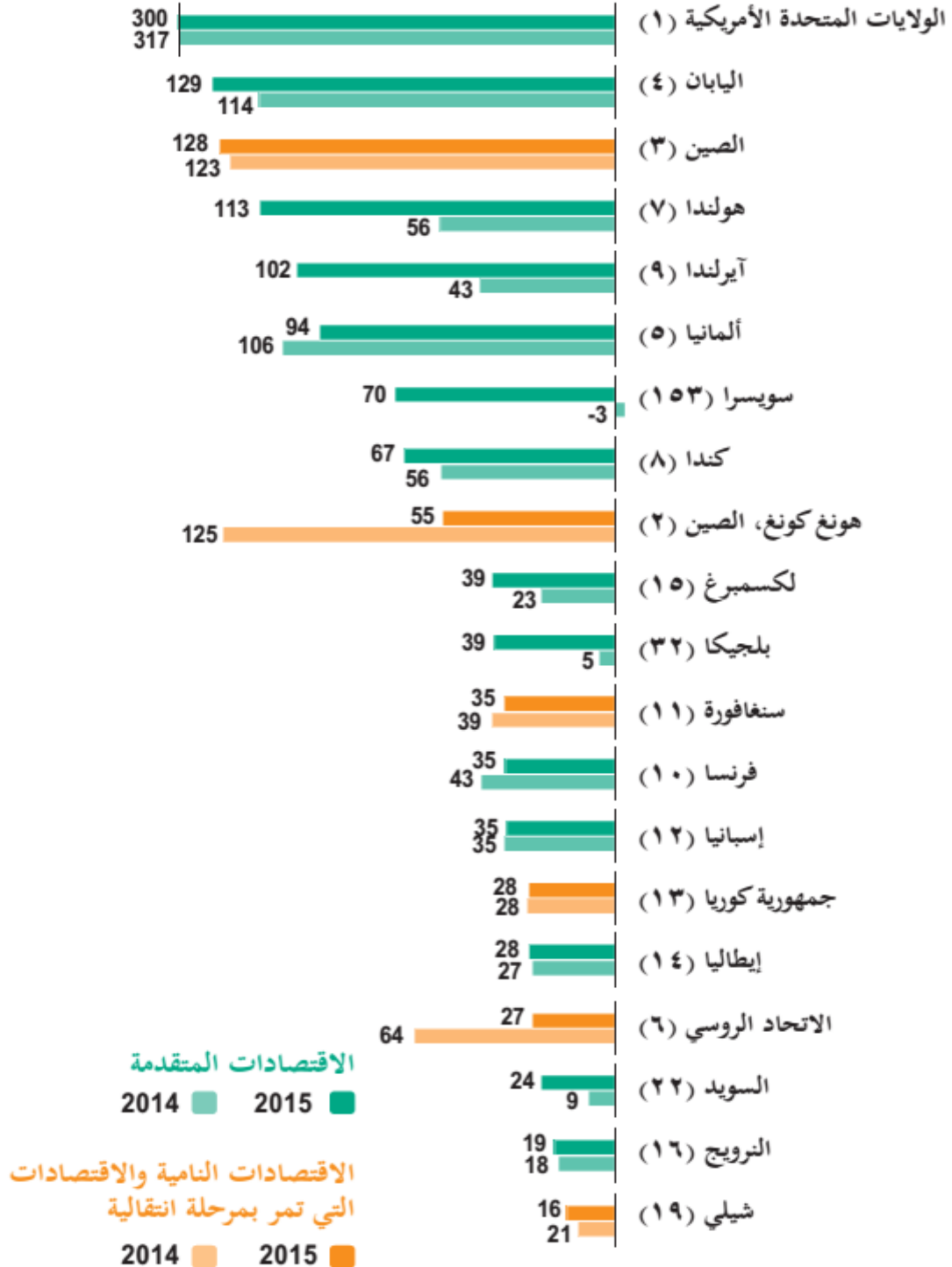
2013 2014



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2015: إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2015، ص.9.

الملحق رقم (19-03): التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر: أكبر 20 اقتصاداً
مستثمراً ، 2015 -
-بمليارات الدولارات-

تشير الأرقام إلى ترتيب الاقتصادات في عام ٢٠١٤



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2016: جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2016، ص 06.

الملحق رقم (04-01): تطور عدد المواليد والوفيات في فرنسا

Année	Population au 1er janvier	Nombre de naissances vivantes	Nombre de décès	Solde naturel	Solde migratoire évalué
2005	62 730 537	806 822	538 081	+ 268 741	+ 92 192
2006	63 186 117	829 352	526 920	+ 302 432	+ 112 141
2007	63 600 690	818 705	531 162	+ 287 543	+ 73 626
2008	63 961 859	828 404	542 575	+ 285 829	+ 56 812
2009	64 304 500	824 641	548 541	+ 276 100	+ 32 339
2010	64 612 939	832 799	551 218	+ 281 581	+ 38 880
2011	64 933 400	823 394	545 057	+ 278 337	+ 29 504
2012	65 241 241	821 047	569 868	+ 251 179	+ 72 336
2013	65 564 756	811 510	569 236	+ 242 274	+ 100 130
2014 hors Mayotte	65 907 160	811 384	558 727	+ 252 657	+ 30 463
2014 yc Mayotte	66 129 671	818 565	559 293	+ 259 272	+ 31 652
2015 (p)	66 420 595	798 948	593 680	+ 205 268	+ 69 000
2016 (p)	66 694 863	783 640	593 865	+ 189 775	+ 69 000
2017 (p)	66 953 638	767 000	603 000	+ 164 000	+ 69 000
2018 (p)	67 186 638	Nd	nd	nd	Nd

Source : Insee, estimations de population (résultats provisoires à fin 2017), France,

<https://www.insee.fr/fr/statistiques/1892117?sommaire=1912926>

الملحق رقم (04-02): تطور التركيبة السكانية في فرنسا

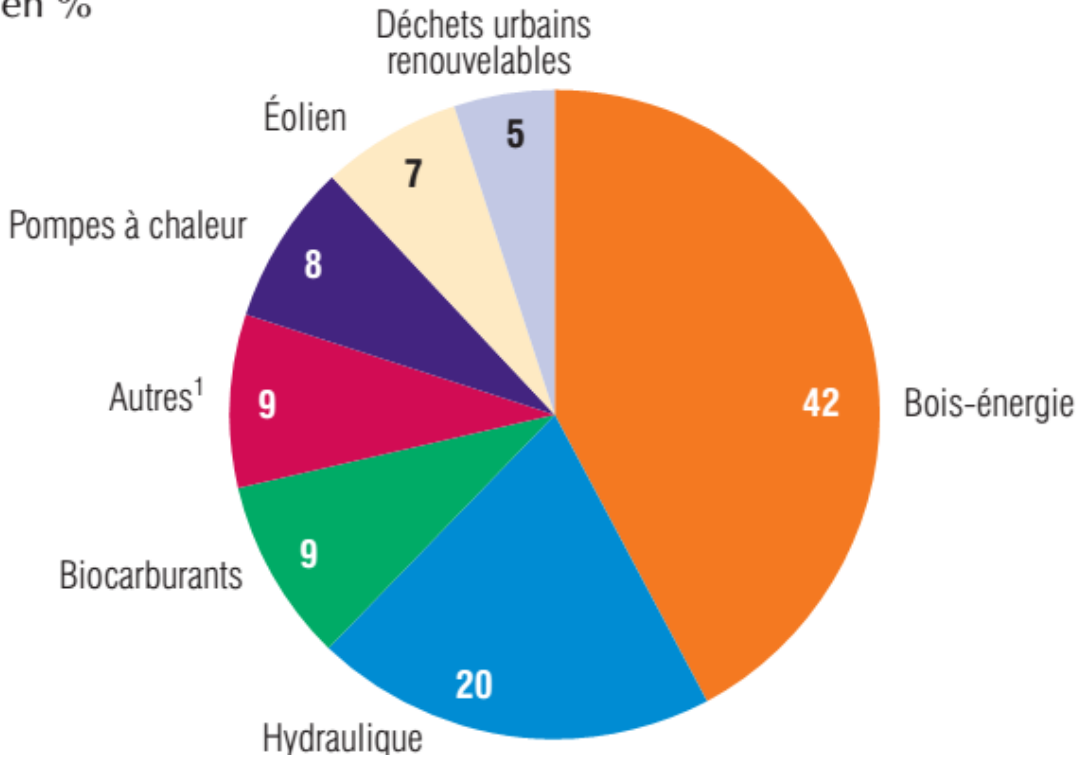
Année	Population au 1er janvier						Répartition par tranche d'âges (en %)					
	de 0 à 19 ans	dont 0 à 14 ans	de 20 à 59 ans	de 60 à 64 ans	65 ans ou plus	dont 75 ans ou plus	de 0 à 19 ans	dont 0 à 14 ans	de 20 à 59 ans	de 60 à 64 ans	65 ans ou plus	dont 75 ans ou plus
2005	15 848 857	11 696 788	33 901 956	2 745 892	10 233 832	4 995 323	25,3	18,6	54,0	4,4	16,3	8,0
2006	15 887 753	11 715 950	34 136 236	2 827 885	10 334 243	5 159 202	25,1	18,5	54,0	4,5	16,4	8,2
2007	15 924 796	11 778 201	34 173 826	3 119 696	10 382 372	5 301 350	25,0	18,5	53,8	4,9	16,3	8,3
2008	15 948 885	11 827 212	34 134 793	3 397 006	10 481 175	5 438 941	24,9	18,5	53,4	5,3	16,4	8,5
2009	15 977 308	11 917 951	34 076 200	3 643 459	10 607 533	5 549 804	24,8	18,5	53,0	5,7	16,5	8,6
2010	16 010 535	11 998 951	33 997 230	3 873 473	10 731 701	5 659 458	24,8	18,6	52,6	6,0	16,6	8,8
2011	16 038 270	12 060 943	33 920 108	4 106 061	10 868 961	5 757 011	24,7	18,6	52,3	6,3	16,7	8,9
2012	16 047 113	12 123 714	33 891 079	4 121 143	11 181 906	5 844 329	24,6	18,6	52,0	6,3	17,1	9,0
2013	16 096 081	12 186 689	33 830 977	4 119 546	11 518 152	5 914 742	24,5	18,6	51,6	6,3	17,6	9,0
2014	16 172 860	12 221 435	33 768 466	4 092 593	11 873 241	5 992 074	24,5	18,5	51,3	6,2	18,0	9,1
2014	16 294 042	12 319 626	33 860 509	4 096 062	11 879 058	5 994 166	24,6	18,6	51,2	6,2	18,0	9,1
2015	16 359 649	12 339 473	33 751 962	4 081 505	12 227 479	6 071 858	24,6	18,6	50,9	6,1	18,4	9,1
2016 (p)	16 394 514	12 305 537	33 687 474	4 055 190	12 557 685	6 099 262	24,6	18,5	50,5	6,1	18,8	9,1
2017 (p)	16 405 318	12 268 279	33 628 516	4 069 254	12 850 550	6 105 618	24,5	18,3	50,2	6,1	19,2	9,1
2018 (p)	16 405 749	12 226 451	33 561 774	4 072 856	13 146 259	6 149 436	24,4	18,2	49,9	6,1	19,6	9,2

Source : Insee, estimations de population (résultats provisoires à fin 2017), France,

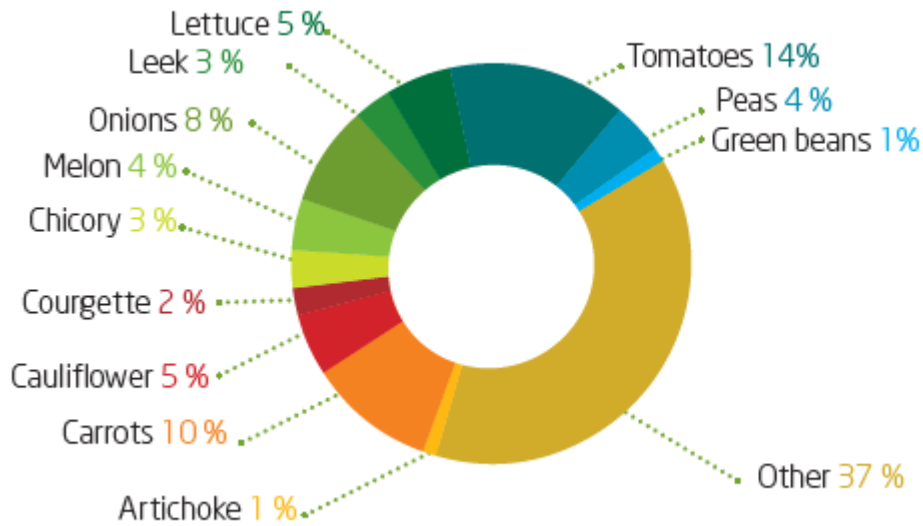
<https://www.insee.fr/fr/statistiques/1892117?sommaire=1912926>

الملحق رقم (04-03): انتاج الطاقة المتجددة في فرنسا

en %



الملحق رقم (04-04): انتاج الخضري في فرنسا العام 2016 %



Source : Agreste

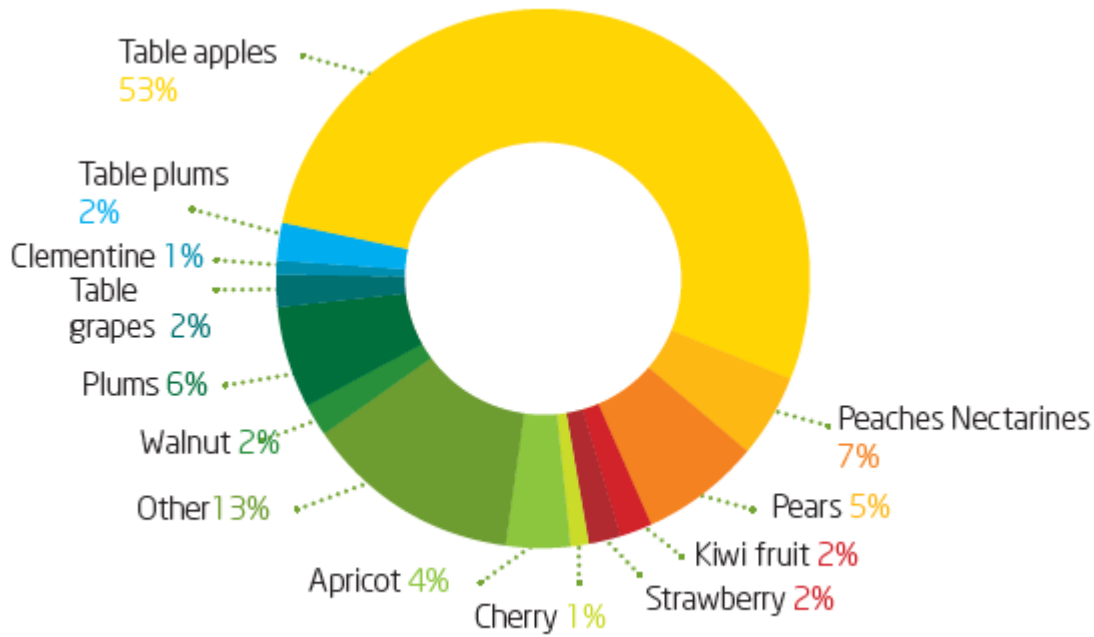
SOURCE :FRANCEAGRIMER FACTS SHEETS ,FRUIT AND VEGETABLES- SECTOR VEGETABLE -,FRANCE,2018,P1.

الملحق رقم (04-05): انتاج الخضري في فرنسا

الوحدة: مليون طن

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الانتاج
5.74	5.62	5.48	5.50	5.38	5.39	5.21	5.31	5.27	5.95	الخضري
0.799	0.763	0.761	0.704	0.767	0.770	0.796	0.764	0.715	0.680	الطماطم
0.579	0.561	0.541	0.563	0.541	0.622	0.525	0.565	0.556	0.590	الجزر
0.473	0.451	0.375	0.377	0.381	0.419	0.351	0.356	0.326	0.305	البصل

الملحق رقم (04-06) انتاج الفواكه في فرنسا العام 2016 %



Source : Agreste

SOURCE :FRANCEAGRIMER FACTS SHEETS ,FRUIT AND VEGETABLES- SECTOR FRUIT -,FRANCE ,FEVRIER 2018,P1

الملحق رقم (04-07): انتاج الفواكه في فرنسا

مليون طن

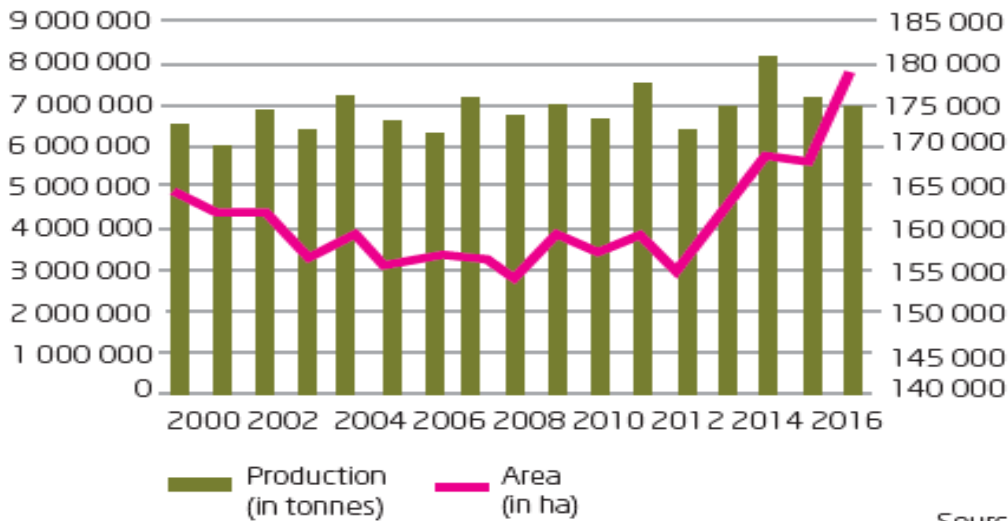
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الانتاج
2.82	2.92	2.83	2.72	2.73	2.98	2.83	3.31	2.69	3.17	الفواكه
1.50	1.60	1.52	1.69	1.31	1.76	1.69	1.72	1.70	1.78	التفاح
0.216	0.217	0.234	0.219	0.256	0.281	0.321	0.347	0.298	0.358	الخوخ و النكتارين

الملحق رقم (04-08): أكبر عشر دول إنتاجا للبطاطا في العالم للعام 2016

الدول/السنة	2016
العالم	376.826.967,00
الاتحاد الاوروبي	56.224.047,00
الصين	99.122.420,00
الهند	43.770.000,00
روسيا	31.107.797,00
اوكرانيا	21.750.290,00
الولايات المتحدة الأمريكية	19.990.950,00
ألمانيا	10.772.100,00
بنغلادش	9.474.099,00
بولندا	8.872.445,00
فرنسا	6.834.680,00
هولندا	6.534.338,00

source: <http://www.fao.org/faostat/en/#data/QC>

الملحق رقم (04-09): حجم انتاج البطاطا والمساحة المزروعة في فرنسا



Source : Agreste

SOURCE :FRANCEAGRIMER FACTS SHEETS ,FRUIT AND VEGETABLES- SECTOR THE FRENCH POTATO INDUSTRY-, FRANCE ,FEVRIER 2018,P1

الملحق رقم (04-10): انتاج اللحوم في فرنسا

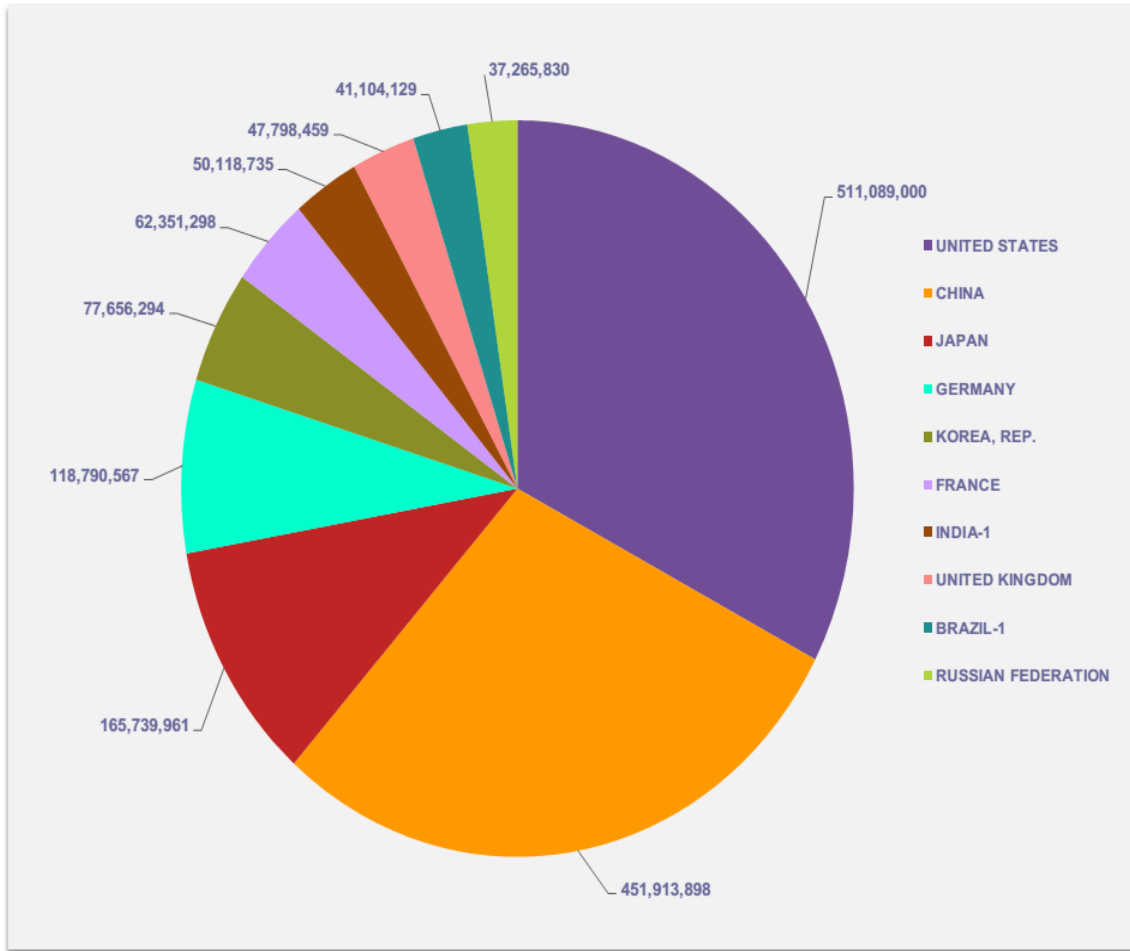
الوحدة: ألف طن

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
لحم الخنازير	2281,24	2276,68	2224,57	2231,6	2217,94	2172,52	2150,3	2157,89	2162,87	2206,41
لحم الدجاج	1716,44	1706,22	1670	1712	1733	1709	1695	1678	1719	1669
لحم البقر	1531,82	1518,22	1490,16	1519,25	1557,07	1477,69	1404,49	1419,16	1452,77	1464,15
لحم الماعز+الخرفان	126,63	117,91	89,78	90,06	92,68	89,33	86,52	86,67	86,95	89,32

الملاحق

ملحق: أكبر 10 دول في العالم انفاقا على البحث والتطوير في العالم

الوحدة: مليار دولار



Notes: -1 = 2015.

Source : unesco, *Global Investments in R&D* , Fact Sheet No. 50, June 2018, p4.